

هذا الكتاب الاشبه بالنظائر على مذهب أبي حنيفة
النعمان تأليف الامام الصلابة مولانا الشيخ زين
ابن نجيم رحمه الله ببركاته في الدارين
امين وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه
وسلم

هذه فهرست كتاب الاشباه والنظائر

صفحة

القن الاول الخ	٠٨
القاعدة الاولى لاثواب الابنية وبيان دخولها في العبادات والمعاملات وخلافها	٠٨
القاعدة الثانية الامورية اصدها وفيها مباحث	١٢
الاول في بيان حقيقة قن	١٢
الثاني في بيان ما شرعت لاجله	١٣
الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه	١٤
الرابع في صفة المنوى	١٧
الخامس في بيان الاخلاص	١٧
السادس في بيان الجمع بين عبادتين	١٩
السابع في وقتها	٢١
الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل دكن	٢٢
التاسع في محلها	٢٢
العاشر في شروط النية	٢٥
ما ينافي النية	٢٦
تخصيص العام بالنية مقبول ديانة	٢٦
قاعدة اليمين على نية الحلف	٢٦
قاعدة الايمان مبينة على الافظ الخ	٢٦
تكميل في النيابة في النية	٢٧
خاتمة تجرى قاعدة الامور بقاصدها في علم العربية	٢٧
القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك	٢٧
قاعدة الاصل بقاها ما كان على ما كان	٢٨
قاعدة الاصل براءة الذمة	٢٩
قاعدة من شك هل فعل ام لا الخ	٢٩
الشك في اركان الحج والطلاق وعدده وقدر الدين	٣٠
شك في المنذور وفي الحلف هل بالله او بالطلاق	٣١
قاعدة الاصل لعدم وفيها اقروغ	٣١
تنبيه ليس الاصل لعدم مطلقا الخ	٣٣
قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقافه وفيها اقروغ	٣٣
بيان ما خرج عن هذه القاعدة	٣٣
قاعدة هل الاصل الاباحة الخ	٣٣
الاصل في الاضاع التحريم وفيها مسائل	٣٣
يقبل في حل البضع خبر الواحد	٣٤
قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة وفيها اقروغ	٣٤

تمت من فضل به الجية
محمد بن محمد حيدر

٣٦	خاتمة وفيها فوائد منها بيان الشك والظن وبين ان هذا الاستصحاب
٣٧	بيان الشك والوهم والظن وكبر الراي
٣٧	حد الاستصحاب
٣٧	القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
٣٨	اسباب التخفيف سبعة
٤١	فوائد مهمة الاولى الخ
٤٢	الفائدة الثانية تخفيفات الشرع انواع الفائدة الثالثة المشقة والخرج يعتبران فيما
	لانصر فيه
٤٢	الفائدة الرابعة الامر اذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق
٤٢	القاعدة الخامسة الضرر يزال وهي مشتملة على قواعد
٤٣	الاولى الضرورات تبيح المحظورات الثانية ما يجب للضرورة تدرية درها
٤٣	الثالثة الضرر لا يزال بالضرر
٤٣	تنبيه يتحمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام
٤٤	القاعدة الرابعة فيما اذا تعارض مفسدان
٤٥	القاعدة الخامسة درء المفسد اولى من جلب المصالح
٤٦	القاعدة السادسة من الخاتمة الحاجة تنزل منزلة الضرورة
٤٦	(القاعدة السادسة) الدماء محكمة وما فرغ عليها
٤٧	لفظ ليمين والنذور والوصايا والاقارب يرتبني على العرف
٤٧	ما يتنبه العادة وانما تعتبر اذا طردت او غلبت وحكم البطالة في المدارس
٤٨	فصل في تعارض العرف مع الشرع وفي تعارض العرف مع اللغة
٤٩	تنبيه خرجت عن بناء الايمان على العرف مسائل وفيه بيان ان العادة المطردة
	تنزل منزلة الشرط
٥٠	العارية اذا شرط ضمنها ما هل يصح او لا
٥٠	العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن لا المتأخر ولا يعتبر في التعاليق
٥١	تنبيه دل العبرة للعرف العام او مطلق العرف
٥٢	خلوا الحوائث
٥٣	النوع الثاني في قواعد كاية الاولى الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد وفيها مسائل مهمة
٥٥	ما خالف الائمة الاربعة مخالفا لاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم
٥٥	القضاء بخلاف شرط الواقع كالفرض بخلاف النص لا ينفذ
٥٥	القاعدة الثمانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وما تفرع عليها
٥٦	بيان ما اذا اختلطت زوجته بغيرها وبيان ما اذا اسلم وقتته خمس او اختان او ام
	وبنت وخرج عن هذه القاعدة عشر مسائل
٥٧	تنبيه فيما اذا جاع بين حلال وحرام في عقد او نية
٥٩	تنبيه ليس من القاعدة ما اذا اجتمع في العبادة جانب الحضر والسفراخ

2271
46735
313
1881

٥٩	فصل في تعارض المانع والمقتضى وتقديم المانع الا في مسائل
٦٠	(القاعدة الثالثة) هل يكره الايثار في القرب
٦٠	(القاعدة الرابعة) التابع تابع وفيها قواعد الاولى لا يفرد بحكم
٦١	ما خرج عنها من المسائل
٦١	القاعدة الثانية من الراجعة التابع يسقط بسقوط المتبوع
٦١	الثانية التابع لا يتقدم على المتبوع
٦١	الرابعة يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في غيرها وفيها بيان ما يفتقر منه الا في هذا
٦٢	(القاعدة الخامسة) تصرف الامام منوط بالمصلحة
٦٣	تنبيه امر الامام انما ينفذ اذا وافق الشرع
٦٣	تنبيه تصرف القاضي في اموال اليتامى والادقان مقيّد بالمصلحة
٦٤	(القاعدة السادسة) الحدود تدبر بالكلمات
٦٥	تنبيه يقبل قول المترجم في الحدود وفيه ان القصاص كالحديد والاني سبع
٦٦	(القاعدة السابعة) الحر لا يدخل تحت اليد وفيه بيان ما خرج عنها
٦٦	(القاعدة الثامنة) اذا اجتمع امران من جنس واحد واتحد مقصودهما دخل
	احدهما في الآخر غلبا او تفرع عليها
٦٨	(القاعدة التاسعة) اعمال الكلام اولى من اهماله ان امكن والا اهل وفيها بيان
	تعذر الحقيقة او هجرها شرعا او عرفا وتعذر المجاز
٦٩	مسألة السبكي في الونف وما قاله المصنف مما يوافق المذهب
٧٦	تنبيه التأميس خير من التأكيد وما تفرع عليه من تكرير الطلاق منجز او معلقا
٧٧	(القاعدة العاشرة) الخراج بالضمان وبيان ما دخل فيها وما خرج عنها
٧٧	(القاعدة الحادية عشر) السؤال عما في الجواب وبيان نعم وبلى
٧٨	(القاعدة الثانية عشر) لا ينسب لساكت قول وما تفرع عليه وما خرج عنها
٧٩	(القاعدة الثالثة عشر) القرض افضل من النقل الا في مسائل
٧٩	(القاعدة الرابعة عشر) ما حرم اخذه حرم اعطاؤه وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه
	الا في مسألتين
٨٥	(القاعدة الخامسة عشر) من استعمل على الشيء قبل اوانه عوقب بجرمانه وفي
	آخرها الطريقة في العريضة
٨٥	(القاعدة السادسة عشر) الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيها مراتب
	الولايات
٨١	(القاعدة السابعة عشر) لا عبرة بالنظر بين خطوة
٨١	(القاعدة الثامنة عشر) ذكر كرهه ما لا يجرى كذكر كاهو وبيان ما خرج عنها
٨١	(القاعدة التاسعة عشر) اذا اجتمع المباشرة والمتسبب اضيق الحكم للباشرة وما خرج عنها
٨٢	الفن الثاني من الاشياء والظواهر وهو فن القوائد
٨٢	كتاب الطهارة

صيفة

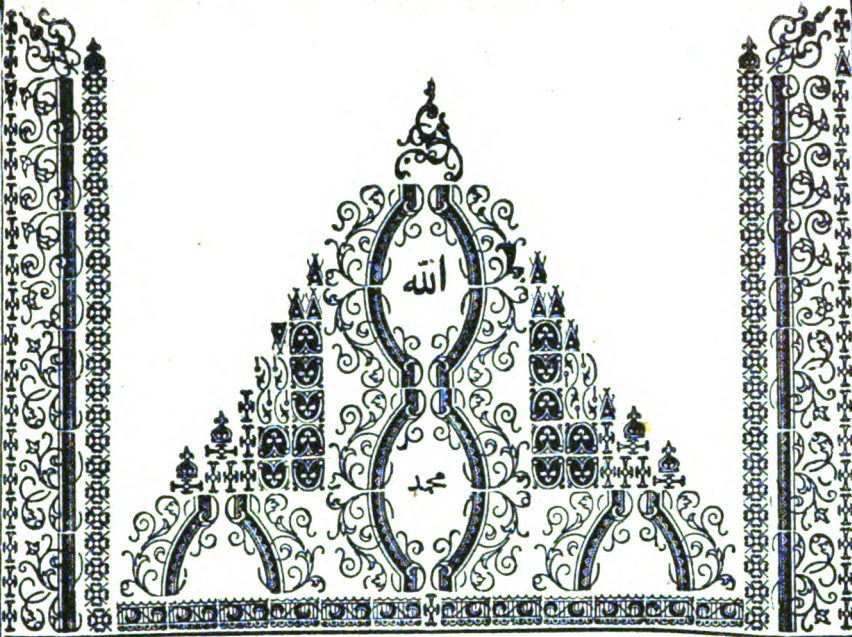
كتاب الصلاة	٨٣
كتاب الزكاة	٨٦
كتاب الصوم	٨٧
كتاب الحج	٨٩
كتاب النكاح	٩٠
كتاب الطلاق	٩٢
كتاب العتق	٩٤
كتاب الايمان	٩٦
كتاب الحدود والاعتزير	١٠٠
كتاب السير	١٠٠
كتاب القبط واللقطة والابق والمفقود	١٠٢
كتاب الشركة	١٠٢
كتاب الوقف	١٠٣
كتاب البيوع وفيه بيان الجمل	١٠٩
كتاب الكفالة	١١٤
كتاب انقضاء الشهادات والدعوى	١١٦
كتاب الوكالة	١٣٤
كتاب الافرار	١٣٧
كتاب اهل	١٤١
كتاب المضاربة	١٤٢
كتاب الهبة	١٤٣
كتاب المداينات	١٤٣
كتاب الاجارات	١٤٥
كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرها	١٤٩
كتاب الجوراء اذنين	١٥٢
كتاب الشفعة	١٥٣
كتاب القسمة	١٥٥
كتاب الاكراه	١٥٦
كتاب التعصب	١٥٦
كتاب الصيد والذبايح والاضحية	١٥٧
كتاب الحظر والاباحة	١٥٩
كتاب الرهن	١٦٠
كتاب الجنائيات	١٦٠
كتاب الوصايا	١٦١

- ١٦٤ كتاب الفرائض
 ١٦٦ الفن الثالث من الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق
 ١٦٦ احكام الناسي
 ١٦٧ احكام الجهل
 ١٦٧ احكام الاكراه
 ١٦٨ احكام الصبيان
 ١٧١ احكام السكران
 ١٧٢ احكام العبيد
 ١٧٣ احكام الاعمى
 ١٧٣ الاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيز والاقطاب
 ١٧٣ (احكام النغد وما يتبع فيه وما لا يتبع فيه)
 ١٧٤ ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله
 ١٧٥ بيان ان الساقط لا يعود
 ١٧٦ بيان ان الدراهم الزبوف كالجديد
 ١٧٦ بيان ان النائم كالمستيقظ
 ١٧٦ (احكام الممتوه)
 ١٧٧ (احكام المجنون)
 ١٧٧ بيان ان الاعمى يبار للعمى او اللفظ
 ١٧٧ (احكام الخنثى المشكل)
 ١٧٧ (احكام الانثى)
 ١٧٨ (احكام الذمي وفيه ثلاث تنبيهات)
 ١٧٩ (تنبيه الاسلام بحجب ما قبله)
 ١٧٩ (تنبيه آخري حق اليهود والنصارى)
 ١٧٩ (تنبيه لا توارث بين المسلم والكافر الخ)
 ١٧٩ (احكام الجان)
 ١٨١ (احكام المحارم)
 ١٨٣ (احكام غيبوبة الحشفة وما فارق فيه القيل الذبر)
 ١٨٤ (احكام العقود)
 ١٨٥ احكام الفسوخ
 ١٨٦ (احكام الكتابة)
 ١٨٨ (احكام الاشارة)
 ١٨٩ (قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة)
 ١٨٩ (القول في الملك)
 ١٩٤ (القول في الدين)

- ١٩٦ (انواع الديون)
 ١٩٧ (ما يشبه في ذمة المعسر وما لا يشبه)
 ١٩٧ (ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه)
 ١٩٨ خاتمة لا يقدم احد في التزامه على الحقوق الا بمرح الخ
 ٢٠٠ (الكلام في اجرة المثل)
 ٢٠٠ (الكلام في مهر المثل)
 ٢٠١ (القول في الشرط والتعليق)
 ٢٠١ (ما يقبل التعليق وما لا يقبله)
 ٢٠١ (القول في احكام السفر)
 ٢٠٢ (القول في احكام الحرم)
 ٢٠٢ (القول في احكام المجدد)
 ٢٠٣ (القول في احكام يوم الجمعة)
 ٢٠٣ ما افترق فيه الوضوء والغسل
 ٢٠٣ ما افترق فيه مسح الخف وغسل الرجل
 ٢٠٣ ما افترق فيه مسح الرأس والخف
 ٢٠٣ ما افترق فيه الوضوء واتيمم
 ٢٠٣ ما افترق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف
 ٢٠٣ ما افترق فيه الحيض والنفاس
 ٢٠٣ ما افترق فيه الاذان والاقابة
 ٢٠٤ ما افترق فيه سجود السهود والتلاوة
 ٢٠٤ ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر
 ٢٠٤ ما افترق فيه الامام والمأموم
 ٢٠٤ ما افترق فيه الجمعة والعيد
 ٢٠٤ ما افترق فيه غسل الميت والحي
 ٢٠٤ ما افترق فيه الزكاة وصدقة الفطر
 ٢٠٤ ما افترق فيه التمتع والقران
 ٢٠٤ ما افترق فيه الهبة والابراء
 ٢٠٤ ما افترق فيه الاجارة والبيع
 ٢٠٤ ما افترق فيه الزوجة والامة
 ٢٠٤ ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب
 ٢٠٤ ما افترق فيه المرتد والكافر الاصل
 ٢٠٤ ما افترق فيه العتق والطلاق
 ٢٠٤ ما افترق فيه اليتيم والوقف
 ٢٠٤ ما افترق فيه المدبر واه الولد

- ٢٠٥ ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح
 ٢٠٥ ما افترق فيه الامامة العظمى والقضا
 ٢٠٥ ما افترق فيه القضاء والحسبة
 ٢٠٥ ما افترق فيه الشهادة والرواية
 ٢٠٥ ما افترق فيه حبس الرهن والمبيع
 ٢٠٥ ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين
 ٢٠٥ ما افترق فيه النكاح والرجعة
 ٢٠٥ ما افترق فيه الوكيل والوصى
 ٢٠٦ ما افترق فيه الوصى والوارث
 ٢٠٦ قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 ٢٠٦ فائدة تعلم العلم على خمسة اقسام
 ٢٠٧ فائدة فيما ينبغي لطالب العلم
 ٢٠٧ فائدة في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب غيره
 ٢٠٧ قاعدة المفرد المضاف الى المعرفة للموم
 ٢٠٨ فائدة العلوم ثلاثة الخ
 ٢٠٨ فائدة ثلاث من الدناءة الخ
 ٢٠٨ فائدة يدخل الجنة خمس من الحيوانات
 ٢٠٨ فائدة المومن يقطعه خمسة
 ٢٠٨ فائدة في الدعاء برفع الطاعون
 ٢١٠ فائدة الكنيسة المم دمة لا تعاد
 ٢١٠ فائدة الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء الخ
 ٢١١ فائدة لا تكره الصلاة على ميت موضوع على دكان
 ٢١١ فائدة الفرق بين علم القضاء وقضا
 ٢١١ فائدة في شروط الامامة المتفق عليهم الخ
 ٢١١ فائدة الفقيه يعلم ما اراد الله به
 ٢١١ فائدة لم يصح تولية مدرس ليس باهل
 ٢١٢ فائدة ثلاثة لا يستجاب دعائهم
 ٢١٢ فائدة كل شئ يسئل عنه يوم القيامة الا العلم
 ٢١٢ فائدة سنات من مدرسة لا يدرس ولا يصلي فيها الخ
 ٢١٢ فائدة معنى قولهم الاشبه بالمنصوص الخ
 ٢١٢ فائدة اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه
 ٢١٢ فائدة المبني على الفاسد فاسد
 ٢١٣ فائدة اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد
 ٢١٣ (الف الرابع من الاشباه والنظائر وهو فن الانغاز)

- ٢١٣ كتاب الطهارة ٢١٤ كتاب الصلاة
 ٢١٤ كتاب الزكاة ٢١٤ كتاب الصوم
 ٢١٤ كتاب الحج ٢١٥ كتاب النكاح
 ٢١٥ كتاب الطلاق ٢١٥ كتاب العتاق
 ٢١٥ كتاب الايمان ٢١٦ كتاب الحدود
 ٢١٦ كتاب السير ٢١٦ كتاب المفقود
 ٢١٦ كتاب الوقف ٢١٦ كتاب البيع
 ٢١٦ كتاب الكفالة ٢١٦ كتاب النضاه
 ٢١٦ كتاب الشهادات ٢١٧ كتاب الاقرار
 ٢١٧ كتاب الصلح ٢١٧ كتاب المضاربة
 ٢١٧ كتاب الهبة ٢١٧ كتاب الاجارة
 ٢١٧ كتاب الوديعة ٢١٧ كتاب العارية
 ٢١٧ كتاب المسكاتب ٢١٧ كتاب المأذون
 ٢١٧ كتاب القصب ٢١٧ كتاب النفقة
 ٢١٧ كتاب القسمة ٢١٧ كتاب الاضحية
 ٢١٧ كتاب الكراهية ٢١٧ كتاب الجنائيات
 ٢١٨ كتاب الفرائض ٢١٨ الفقه الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن الحيل
 ٢١٨ في الصلاة والصوم والزكاة
 ٢١٩ في افندية والحج والنكاح والطلاق
 ٢٢٠ في الخلع والايمان
 ٢٢١ في الاعتناق وتوابعه والوقف والصدقة والشرعة والهبة والبيع والاشراء
 ٢٢٢ في الاستبراء والمدائنات والاجارات
 ٢٢٣ في منع الدعوى والوكالة والشفعة والصلح والكفالة والحوالة والرهن
 ٢٢٤ في الوصايا
 ٢٢٤ الفقه السادس من الاشياء والنظائر وهو فن الفروق
 ٢٢٤ كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة وكتاب الزكاة وكتاب الصوم
 ٢٢٥ كتاب الحج
 ٢٢٥ كتاب النكاح
 ٢٢٥ كتاب الطلاق
 ٢٢٥ كتاب العتاق
 ٢٢٥ الفقه السابع من الاشياء والنظائر وهو فن الحكايات والمراسلات
 ٢٢٨ وصية الامام الاعظم لابي يوسف رضي الله عنهما



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى * (و بعد) * فلما يسر الله تعالى بأتمام كتاب الاشياء والنظائر الفقهية على مذهب الحنفية المشتمل على سبعة انواع أردت ان أفهرسه في أوله ايسهل النظر فيه النوع * (الاول) * في القواعد * (الاولى) * لاثواب الابلانية وفيها بيان ما تكون النية فيه شرط او ما لا تكون و بيان دخولها في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهى والتروك * (الثانية) * الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل والحرمه باعتبار ما قصد له وفيها ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع * (الاول) * في بيان حقيقة فعلها * (الثاني) * فيما اثرعت لاجله * (الثالث) * في تعيين المنوى وعدمه * (الرابع) * في بيان التعرض لصفة المنوى من الفريضة والنافلة والاداء والقضاء * (الخامس) * في بيان الاخلاص * (السادس) * في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة * (السابع) * في وقتها * (الثامن) * في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في كل ركن * (التاسع) * في محلها * (العاشر) * في شروطها وفيه بيان ما ينافيها (القاعدة الثانية) في اليمين وهي تخصيص العام بالنية و بيان ان المشيئة تدخل النية أولا و بيان ان اليمين على نية الخالف أو المستخاف و بيان ان الايمان مبني على الالفاظ دون الاغراض وفيها فروع في الطلاق و بيان دخول النية في النية و بيان ان هذه القاعدة تجرى في علم العربية أيضا و بيان ما يتعلق بالكلام نحو اوقعها و بيان سماع آية المعجدة بمن لم يقصد تلاوتها و بيان ان هذه تجرى في العروض أيضا * (القاعدة الثالثة) * اليقين لا يزول بالشك وفيها قواعد * (الاولى) * الاصل بقاها ما كان

(قوله سبعة انواع) هكذا في عامة النسخ والصواب سبعة فنون يدل عليه التفصيل الاتي وله وقع سهو من قلم المصنف او من اول ناسخ (قوله افهرسه) افهرسه بالفهرس بالكسر الكتاب الذي يجمع فيه المكتوب معرب فهرست وقد فهرس كتابه قاموس (قوله في العبادات) سواء كانت مقاصدا او وسائل الا انها شرط صحة في المقاصد و شرط كمال في الوسائل ويستثنى منها التيمم والوضوء بنيتا التبرؤ و سور الحمار فان النية شرط المصحة ويستثنى من المقاصد الاسلام فانه يصح بدونها (قوله دخول النيابة الخ) ان عدم دخول النيابة في النية فلو علم المريض غيره فالنية عليه دون الميمم (قوله القاعدة الخ) هي الامور بمقاصدها فتجربى هذه القاعدة في علم العربية فلا ذهب سيديو به والجمهور الى ان الكلام عند النية لا بد ان يكون مقصودا فلا يسمى كلاما ما ينطق به النائم والساهى وما يحكيه الحيوانات المعلقة وخالف بعضهم فلم يشترط القصد (قوله من لم يقصد تلاوتها الخ) كالوسه هاهن يمينون او يجنبون فانه لا يلزمه اليهود لعدم القصد (قوله في العروض) بفتح الهمزة اذا الشعر عند امله كلام ووزون مقصود به فذلك اماما يقع موزونا اتفاقا فلا يسمى شعرا

(قوله والسكوت) أى اختلاف الزوجين فى (٣٣) * السكوت والرذاف القول للزوج لان الأصل عدم الرضا وان اختلفا

على ما كان و بيان ما تفرع عليهما الطهارة والعبادة والطلاق وانكار المرأة وصول
النقطة اليها واختلاف الزوجين فى اتمكين من الوطى والسكوت والرد والرجعة فى العدة
وبعدها واختلاف المتبايعين فى الطوع ودهوى المطلقة الحبل * (الثانية) * الأصل
برأة الذمة وفيها بيان الاختلاف فى القيمة والجواب عما أورد عليها * (الثالثة) * من شك
هل فعل أولا فالأصل عدمه ويدخل فيها من يقع الفعل وشك فى القليل والكثير وبيان
ان ما ثبت باليقين لا يزول بالإلحاقين وبيان الشك فى الوضوء والصلاة هل صلاحها أولا والشك
فى تعيين الفرض المتروك و بيان ما اذا أخبره عدل بترك شئ منها والاختلاف بين الامام
والقوم و بيان الشك فى اركان الحج وفى الطلاق وعدده وفى الخارج من ذكره وفى
قدر الدين وما يدعى عليه وفى الزكاة والصوم والمنذور وفى اليمين من كونها بالله تعالى
او بطلاق او عتاق * (الرابعة) * الأصل الدم وفيها بيان الاختلاف فى وصول العين
وفى ربح المشارك والمضارب وفى ان المال قرض او مضاربة وفى قدم العيب وفى اشتراط
الخيار والرؤية وفى بيان الشك فى وصول اللبن الى جوف الرضيع بعدما دخلت ثديها فى فيه
وفى آخرها التنبيه على تعيين القاعدة و بيان ما خرج منها * (الخامسة) * الأصل
اضافة الحادث الى اقرب اوقاته و بيان وجود التجاسة فى الثوب والغارة فى البثرو بيان
ما اذا أقر بفقأ عين العبد فى ملك البائع وكذبه المشتري وفى اختلاف الورثة مع المرأة
فى بابتها فى المرض او الصحة وفى اختلافهم فى كون الاقرار ببعضهم فى العصة أو المرض
وفى اولا اختلافوا فى اسلامها بعد موت الزوج أو قبله وفى الاختلاف بين القاضى المعزول
وغیره و بيان ما خرج عن هذه القاعدة * (السادسة) * هل الأصل فى الاشياء الاباحة
أو الحظر والتوقف و بيان ثمره الاختلاف فى ذلك * (السابعة) * الأصل فى الابضاع التحريم
وفيهام سائل التحريم فى الفروج و بيان الطلاق المبهم والعتق المبهم والمنى و بيان
ما خرج عنها وفيها بيان واطى السرارى الذى يجلب الاثم من الروم والهند وان أحبا
احتياطوا فى الفروج الا فى مسئلة وفيها قاعدة وهى الأصل فى الكلام الحقيقة وبيان ما فرغ
عليها و بيان ما يشمل الصحيح والفاسد وما يختص بالصحيح و بيان ما أورد عليها مع جوابه
وفىها * (خاتمة) * فيها قواعد * (الاولى) * يستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك
مسائل * (الثانية) * بيان اشك والوهـ والظن بخالفه * (الثالثة) * رأى
* (الثالثة) * فى بيان حد الاستمهاج وحجته وما فرغ عليه * (القاعدة الرابعة) *
المشقة تجلب التيسير وبيان اسباب التخفيف سبعة السفر والمرض والاكره والنسيان
والجهل والعسر وعموم البلوى والنقص وفيه بيان ما وسع فيه ابو حنيفة من العبادات وغيرها
على هذه الامة وما وسع فيه الاثمة الاربعة وختمنا هذه بقواعد مهمة * (الاولى) *
المشاق على قهين وفيها * (تنبيه) * فى الفرق بين مرض الزوج ومرضها * (الثانية) *
ان تخفيفات الشرع انواع * (الثالثة) * ان المشقة والخرج انما يعتبران عند عدم
النص * (الرابعة) * بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق و بيان ما جمع
بينهما * (القاعدة الخامسة) * الضرر يزال و بيان ما ابنتى عليهما من ابواب الفقه
وبتعلق بها انواع * (الاولى) * الضرورات تبيح المحظورات * (الثانية) * ما يبيع
للضرورة يتقدر بقدرها وبقربها ما جاز لعذر بطل يزواله * (الثالثة) * الضرر

فى الرجعة فى العدة القول
للزوج لانه يملك الانشاء
فيهلاك الاخبر اربعة العدة
القول الزوج لان الأصل
عدم الرجعة (قوله فى
الطوع) فالقول لمديه
لانه الأصل وان برهنا
فبينه مدعى الاكره اولى
(قوله فى القيمة) فاذا
اختلفا فى قيمة المتاع
والمغصوب فالقول قول
الغارم لان الأصل البراءة
عما زاد (قوله فى اركان الحج)
فان حصل الشك فى ركن
منه قال الحنفى بغيره
كفى الصلاة وقال عامة
مشايخنا يؤديه ثانيا لان
تكرار الركن والزيادة
عليه لا يفسد الحج وزيادة
الركعة تفسد الصلاة
فكل التحريم فى باب
الحج احوط كذا فى المحيط
(قوله وما يدعى عليه)
اى وبيان الشك فى الذى
يدعى عليه من الدين (قوله
فى ذم) اى فلا يحرم
النكاح لان انذار
شكا (قوله فى بابتها فى
المرض) اى قال الورثة
ابانك فى العصة وقالت
ابنتى فى المرض فلى الارث
فالقول قولها (قوله
سبعة الخ) فيه ان المعدد
ثمانية والجواب ان العسر
وعوم البلوى كلاهما
واحد كذا اثاره فى "تفصيل
(قوله والنهي) والسبب السابع فانه نوع من المشقة فاسبب التخفيف فمن ذلك عدم

تخليف الصبي والمجنون ففوض امرهما الى الولي * * * وعدم تكليف الارقاء بكثيرهما على الاحرار

لكونه على النصف مما على الحر في الجسدود والعدة

لا يزال بالضرر وبيان انها مقيدة لما قبلها وفيها بيان ما يتحمل فيه الضرر والخاص
لرفع ضرر زعام وبيان ما فرغ عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرر ران او مفسد ثان
وبيان احكام من ابتلى بيلتين وبيان قولهم دره المفسد اولى من جلب المصالح وما يفرغ
عليها * (القاعدة السادسة) * العادة بحكمة وبيان ما فرغ عليها من حد الماء الجاري
والماء الكثير والحيمض والنفاس والعمل المفسد للصلاة وكون الشيء مكبلا او موزنا
وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية وجواز الاكل من الطعام المقدم
اليه بغير اذن صريح وبناء الايمان والنذور والوصايا والاقاقى عليها وبيان
ما ثبتت العادة به وبيان انها انما تعتبر اذا اطردت او غلبت لان ندرت وفيها بيان حكم
البطالة في المدارس وفيه بيان مساححة الامام في كل شهر اسبوعا للاستراحة اولا يارة
اهله وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن
قولهم الايمان مبنية على العرف وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط وما فرغ
عليه من استحقاق الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بأنه يعمل بالاجرة وفيه بيان ان العارية
اذا شرط ضمانها هل يصح أولا وبيان جهز البنت وانه لا يجب السؤال عند الشراء من
الاسواق وبيان ان العرف الذي تحصل عليه الانفاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه
لا يعتبر في التعاليق والذعاوى والافارير وفيه بيان ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم
المسلمين وكان في زمنه شافعيًا ثم صار الاحناف حنفيا هل يكون له أولا وبيان ما اذا شرط النظر
للقاضي هل يكون له اضي بلده او الموقوف عليه وفيه بيان ان المعتبر العرف العام لا الخاص
وهذا آخر القواعد الكافية * (النوع الثاني) * في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخصص
من الامور الجزئية * (الاولى) * الاجتماع لا ينقض بمثله وفيها بيان ان القاضي اذا ارد
شهادة فليس لغيرة قبولها الا في اربعة وانه لو حكم بشئ ثم تغير اجتادة وبيان ما خرج منها
وبيان ما استثناه أصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم كما حكموا به وبيان قولهم وحكم
بوجبه وبيان قول الموقنين مستوفيا شرائطه الشرعية وحكاية شمس الائمة الحسواني
مع قاضي عنبسة وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وبيان ما اذا
حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية صحيح عنها او خالف مذهبه عامدا او ناسيا وبيان
ان الفضل على من يثبت شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وامره
انما ينفذ اذا وافق الشرع والارد * (القاعدة الثانية) * اذا اجتمع الحلال والحرام غلب
الحرام على الحلال وبيان ما فرغ عليها من اشتبه بمحرمة باجنبيات وما اذا كان احد
أبويه مأكولا ولا آخر غير مأكول وما اذا شارك السكيب المعلم غيره او كلب المسلم كلب
المجوسى وما اذا وضع المجوسى يده على يد المسلم الذابح وما اذا عجز المسلم عن مذقوسه فاعانه
بمجوسى ووطء الجارية المشركة وما اذا كان بعض الشجرة او الصيد في الحل وبعضها في
الحرم وما اذا اختلطت المذكاة بالمتة وما اذا اختلط ودك الميتة بالزيت وما اذا اختلطت
زوجه بغيرها وفيه بيان ما اذا اسلم ونحته خمس وما اذا رمى صيدا فوق في ماء أو سطح ثم على
الارض وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي آخرها (تتمة) في ما اذا اجمع
بين حلال وحرام في عقد او نية وبيان دخوله في أبواب النكاح والمهر والبيع والاجارة
والسكناة والابراء والهبة والهدية والوصية والاقرار والشهادة والقضاء والعبادات

(قوله النوع الثاني الخ)
فيه ان الصواب الفن
الثاني كما أشير اليه في أول
الكتاب على ما سيصرح
به المصنف في التفصيل

والطلاق والعنق وعارية الرهن والوقف وفي آخرها * (تنبيه) * على ما إذا اجتمع في
العيادة جانب الحضرة والسفر ثم فصل في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع
على المقتضى الا في مسائل * (القاعدة الثالثة) * هل يكره الايثار بالقرب * (القاعدة
الرابعة) * السابع تابع ويدخل فيها قواعد * (الاولى) * انه لا يفرد بحكم وفيها بيان حمل
الجارية والشرب والظريق وخرج عنها مسائل * (الثانية) * السابع يسقط بسقوط
المتبوع ويقرب منها قولهم يسقط الفرغ يسقط أصله * (الثالثة) * السابع لا يتقدم على
المتبوع * (الرابعة) * يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره وفيها بيان ما يغتفر من الاقصاء * (القاعدة
الخامسة) * تصرف الامام على الرعية منوط بالصلحة وفيها بيان ان امرأه انما ينفذ اذا
وافق الشرع وفي آخرها * (تنبيه) * على تصرف القاضي في أموال المتأمن والاقواق وفيه
بيان احداث الوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المرتبات في الاوقاف * (القاعدة
السادسة) * الحدود تدبر بالشبهات وفيها بيان ان الاقصاء كالحودود الا في خمس مسائل وبيان
مخالفة التعزير لهما * (القاعدة السابعة) * الحر لا يدخل تحت اليد وفيها بيان ما خرج عنها
* (القاعدة الثامنة) * اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل
أحدهما في الاخر غايبا وبيان ما تنفرع عليهما من اجتماع الحدين وما يوجب الجزاء على
المحرم وبيان ما يجزى عن نحية المجهود وكفى الطواف وتلاوة آية السجدة وبيان تعدد
السهر في الصلاة والفرق بين جابر الصلاة وجابر الحج وما اذا زنى مرارا او شرب مرارا او
قذف مرارا او جماعة وما اذا وطئ في رمضان مرارا وتعدد جنسية المحرم والوطئ
بالشبهة وما اذا زنى بأمة فقتلها أو حرة كذلك وما اذا تعددت الجنسية على واحد وما اذا وطئت
المتعددة بشبهة * (القاعدة التاسعة) * اعمال الكلام اولى من افعالها متى امكن والا اهل
وفيها بيان الحقيقة اذا تعذرت وهجرت شرعا او عرفا وما اذا تعذرت الحقيقة والمجاز وفيها
بيان ما اذا جمع بين امرأته وغيرها في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف والقول بنقض القعدة
وما ذكره السبكي والخصاف وفيها * (تنبيه) * التأسيس خير من التأكييد وبيان ما تنفرع
عليه من انه لو كرر الطلاق او اليمين بالله تعالى منجزا أو معلقا * (القاعدة العاشرة) *
الخارج بالضمنان وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها * (القاعدة الحادية عشر) *
السؤال معاد في الجواب وبيان كلمة نعم ولى * (القاعدة الثانية عشر) * لا ينسب الى ساكت
قول وبيان ما تنفرع عليهما وما خرج عنها * (القاعدة الثالثة عشر) * الفرض أفضل من
النفل الا في مسائل * (القاعدة الرابعة عشر) * ما حرم أخذه حرم اعطاؤه الا في مسائل
وفيها تنبيه ما حل فله حرم طلبه الا في مسألتين * (القاعدة الخامسة عشر) * من استعمل
بالشيء قبل اوانه هو قب مجرماته وبيان ما تنفرع عليهما وما خرج عنها وفي آخرها الطهارة في
العريضة * (القاعدة السادسة عشر) * الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفيها
بيان مراتب الولايات * (القاعدة السابعة عشر) * لا هبة بالظن البين خطؤه * (القاعدة
الثامنة عشر) * ذكر بعض ما لا يتجزى كذكره وبيان ما خرج عنها * (القاعدة التاسعة
عشر) * اذا اجتمع المبادئ والتسبب اضيف الحكم الى المباشر وبيان ما خرج عنها والى
هنا صارت القواعد خمسة وعشرين * (الفن الثاني) * في الفوائد من الطهارات الى
الفرائض على ترتيب الكثرة * (الفن الثالث) * في الجمع والفرق من الاشياء والظواهر وفي

(قوله لا يفرد بحكم الخ)
فلذا لا يفرد الحمل بالبيع
والهبة وان دخل في بيع
الام وهبتهما او الشرب
والطريق يدخلان في بيع
الارض تبعا ولا يفردان
بالبيع على الاظهر (قوله
الحر لا يدخل تحت اليد
الخ) فلا يضمن بالنصب
ولو صديقا فلو غصب
ضبايات في يده فباعه
او جمعى لم يضمن ولا يرد
مالومات بصاغة او نيش
جنية حيث تعجب الدية
على عاقلة الغاصب لانه
ضمنان اتلاف لاضمان
غصب وما خرج عن هذه
القاعدة ما اذا تنازع
رجلان في امرأة وكانت في
بيت احدهما ودخل بها
احدهما فهو اولى

اوله بيان احكام بكثرة دورها وتبجح بالانقياد جهله او هي احكام الناسى والجاهل والمسكر
واحكام المبيدان والعبيد والسكران والاعمى والجلو وبيان الاحكام الاربعة بالاختصار
والاستناد والتميز والانتداب وكم التهود وما يتبعين وما لا يتبعين وما يجري فيه احدهما مكان
الاخر وما لا يجري وبيان ان السانط هل يعود وان النائب يملك ما لا يملكه الاصيل
وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدراهم الزبوف صك الجباد
في بعض المسائل دون بعض واحكام النائم والمجنون والمعتوه وما يعتبر فيه المعنى دون
اللفظ وعكسه واحكام الاتنى والخنثى والانثى والجنان والذمي والحمار وغيره وبه الحشفة
وملازق فيه الدبر القبل واحكام العقود والمالك والفسوخ والدين وغن المثل وأجرة المثل
ومهر المثل والشرط والتعليق والسفر والمجدد والحرم ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع
والافتراق في بعض المسائل وفي اخره * (خاتمة) * اشتملت على بعض قواعد وفوائد ثنى
* (قاعدة) * اذا اتى بالواجب زاد عليه هل يقع السك والجبام لا * (فائدة) * في اقسام
العلوم وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومنه دو باوحرلما ومكرها * (فائدة) * عن الامام
البحارى فيما ينبئى (سالب العلم وما لا ينبئى) * (فائدة) * في اعتقاد الانسان في مذهبه
ومذهب غيره * (فائدة) * المفرد المضاف يعلم في مسائل ولا يعلم في اخرى * (فائدة) * العلوم
ثلاثة * (فائدة) * ثلاثة من الدعاة * (فائدة) * ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة
* (فائدة) * المؤمن يقطع خمسة * (فائدة) * في الدعاء لرفع الطامعون * (فائدة) *
في الكنائس اذا هدم واحد منهم اهل تعادام لا * (فائدة) * الفسق هل يمنع اهلية الشهادة
والقضاء والامارة وغير ذلك ام لا * (فائدة) * في الصلاة على ميت موضوع على دكان هل
تسكراه ام لا * (فائدة) * في الفرق بين علم القضاء وفعه القضاء * (فائدة) * في شروط الامة
المتفق عليها والمختلف فيها * (فائدة) * كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبه
الا فقهاء * (فائدة) * اذا اول السلطان مدرسا ليس بأهل هل تصح توليته اولا * (فائدة) *
ثلاثة لا يستجاب دعاؤهم * (فائدة) * كل شئ يسأل عنه العبد يوم القيامة الا العلم * (فائدة) *
هل يجوز وضع خزانة في المسجد لاجل حفظ المحاضر والمجلات ام لا * (فائدة) * معنى
قول العلماء الاشبه * (فائدة) * اذا بطل الشئ بطل ما فيه من الا في مسائل * (فائدة) *
المنبئ على الفساد فاسد الا في مسألة * (فائدة) * اذا اجتمع الحق ما يقدم منه ما * (الفن
الرابع) * فن الانجاز * (الفن الخامس) * فن الاشياء والنظائر * (الفن السادس)
فن الحيل * (الفن السابع) * فن الحكايات وفيه رواية الامام الاظم للامام الثاني رحمهما
الله تعالى آمين بامعين

* (بسم الله الرحمن الرحيم رب نمم) *

الحمد لله على ما أنعم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم (وبعد) فان الفقه اشرف العلوم قدرا
واعظمها اجرا وانها عانده واعمالها فائده واعلاها مرتبة واسماها منقبة جلالة
العيون نورها والقلوب سرورها والصدور انشراحا وبفيد الامور اسعارا وانفتاحا هبتا لان
بابها خاص والعام من الاستقراء على سنن النظام والاستمرار على وتيرة الاجتماع
والالتئام انما هو بمعرفة الحلال من الحرام والتميز بين الجائز والفاسد في وجوه الاحكام
بمهور اخره ور يا ضنه ناخره من نجومه زاهره واصوله ثابتة وفروعه ثابتة لا يفتى بكثرة

لا تاتي مكثره ولا يلب على طول الزمان فزه واني لا اطيع كنه صفاته وولوا
 افضاني جميعات كام واهله قوام الدين وقوامه وجم اثلافه وانتظامه والهم المزع في الدنيا
 والاخرة والمرجع في التدريس والافتوى خصوصاً ان اصحابنا رحمهم الله تعالى لم خصوصية
 البقي في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة رضي الله
 عنه ولقد انصف الشافعي رضي الله عنه حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فليتنظر الى
 كتب أبي حنيفة كما نقله ابن وهبان عن خرملة وهو كالمصدق رضي الله عنه له اجره واجرم من
 دون الفقه وهو الفقه وفرع احكامه على اصوله الى يوم القيامة وان المشايخ الكرام قد
 ألفوا للنايين مختصراً ومطولاً من متون وشروح وفتاوى واجتهاد والى المذهب والافتوى
 وحرروا وتتموا لشكر الله عليهم الا اني لم ار لهم كتاباً يهكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي
 الشافعي مشتملاً على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح الكزالي تبييض باب
 البيع الفاسد الفتح كتاباً مختصراً في الضوابط والاستثنائات منها سميت الفوائد الزينية
 في فقه الحنفية وصل الى خمسيناً مضابط فألهمت ان اصنع كتاباً على النمط السابق مشتملاً
 على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع الثاني منها * (الاول) في معرفة القواعد التي
 زلها وفرعوا الاحكام عليها وهي اصول الفقه في الحقيقة و بها يرتقي الفقيه الى درجة
 الاجتهاد ولو في الفتوى واكثر فروعها ظفرت به في كتب غريبة او عثرت به في غير المكتبة
 الا اني بحول الله وقوته لا اقل الا الصحيح المعتمد في المذهب وان كان مفرعاً على قول ضعيف
 او رواية ضعيفة نبت على ذلك غالباً * (وحكى) ان الامام أباطاهر القباس جمع قواعد
 مذهب أبي حنيفة سبعة عشر قاعدة وردت اليها وله حكاية مع أبي سعيد الهروي الشافعي
 فانه لما بلغه ذلك سافر اليه وسكان أبوطاهر ضريراً يكرر كل ليلة تلك القواعد بمجده
 بعد ان يخرج الناس منه فالتف الهروي به صبراً وخرج الناس واغلق أبوطاهر المسجد
 بعد ذلك سبعة فحصلت له هروي سبعة فاحس به أبوطاهر فضر به واخرجه من المسجد ثم لم
 يكره هافيه بعد ذلك فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها عليهم * (الثاني) الضوابط وما
 دخل فيها وما خرج عنها ووافع الانقسام للدرس والمفتي والقاضي فان بعض المؤلفين يذكر
 ضابطاً ويستثنى منه شياً ما نفي اذ كرفيه اني زدت اشياء ما خرجت لم يطلع على اثر يظن
 التخلول وهي خلوة كما استرأه ولهذا وقع موقعا حسنا عند أهل الانصاف وابتهج به من هو من
 اولي الالباب * (الثالث) معرفة الجمع والفرق * (الرابع) معرفة الانماز
 * (الخامس) الخليل * (السادس) الاشياء والنظائر * (السابع) ما حكى عن الامام
 الاعظم وصاحبيه والمشايع المتقدمين والمتأخرين من المسكنات والمطارات والمراسلات
 والمقر يسلت وار جوم كرم الله الشاح ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته يصير زهرة
 للناظرين ومرجعاً للدرسين ومطلباً للحقيين ومعمداً للاقتضا والفتيين وغنية للاحصين
 وكنافاً للكر ب الملهوتين هذا لان الفقه اول فنوني طال ما اسهرت فيه عيونى واعلمت
 بدنى اعمال الجسد ما بين بصرى وبذى وظنوني ولم ازل منذل من الطلب اعتنى بكتبه قديماً
 وحدثت لواسى في تحصيل ما هجر منها سبياً حثيثاً الى ان وقفت منها على الجم الذفير وأحطت
 بغالب الموجود في بلدنا القاهرة مطالعة وتاملاً بحيث لم يفتنى منها الا التزرا ليسر كاستراء
 عند مردها مع ضم الاشتغال والمطالعة بكتب الاصول من ابتداء امرى ككتاب البزوى

(قوله حرملة) بالحاء
 المهمة هو ابن عبد الله بن
 حرملة صاحب الشافعي
 (قوله كالصديق) وجه
 الشبه بينهما ان كلا منهما
 ابتداً امرأ لم يسبق اليه
 وذلك ان أباحيه فقه ابتداً
 تدوين الفقه وكان قبله
 محفوظاً في الصدور وأبو
 بكر رضي الله عنه ابتداً
 بجمع القرآن بعد وفاته
 صلى الله عليه وسلم بمشورة
 عمر رضي الله تعالى عنه
 وقيل وجه الشبه بينهما ان
 الصديق أول من آمن من
 الرجال وأباحيه فقهره الله
 تعالى اول من دون الفقه
 (قوله فضر به واخرجه)
 فيه انه كيف يصدر من
 مثل هذا العالم مع انه لا يجوز
 له ضرره ولا اخراجه من
 المسجد لاجل ما ذكر

والامام السرخسي والتقويم لابي زيد الدبوسي والتفقيح وشرحه وشرح شرحه وحواشيه
 وشرح روح البرزوي من الكشف الكبير والتقرير حتى اختتمت فخر المحقق ابن الهمام
 وسميته لب الاصول ثم شرحت المنار شرعا بجواب حول الله وقوته فائقا على نوعه فنشرع ان
 شاء الله تعالى بحوله وقوته فيما قصدناه من هذا التأليف بعد تسميته بالاسماء والنظائر
 تسمية له باسم بعض فنونه سائلنا من الله تعالى القبول وان ينفع به مؤلفه ومن نظرفيه انه خير
 مأمول وان يدفع عنه كيد الحاسدين واقتراء المصعبين ولعمري ان هذا الفن لا يدرك
 بالتمني ولا ينال بسوف ولعل ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجذوهر واعتزل اهله
 وشذائذهم وخاص البهار وخالط العجاج يدأب في التكرار والمطالعة بكرة واصيلا وينصب
 نفسه للتأليف والتحرير يريانا ومقيله لانس له همة الامهضة لمجملها او مستهبة عزت على
 القاصرين الا ويرتقي اليها ويحلمها على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو من فضل الله
 يؤتبه من يشاء وهاتان ذكر الكتاب التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي
 في اواخر سنة ثمان وستين وتسعمائة فن شروح الهداية النهاية وغاية البيان والعناية
 ومعراج الدراية والبنية والغاية وفتح القدير ومن شروح السكز الزيلعي والعيني
 ومسكين ومن شروح القدوري السراج الوهاج والجوهرة المجتبى والاقطع ومن شروح
 المجمع شرح المصنف وابن الملك ورأيت شرحا لعيني وقفا وشرح منية المصلي لابن
 أمير حاج وشرح الوافي للكاظمي وشرح الوفاية والنقاية وايضاح الاصلاح وشرح
 تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص الجامع لصدر الشهيد وشرح الدرر
 والغرر للاخضر والبدائع للكاشاني وشرح النخبة والمبسوط شرح السكاكي وكافي الحاكم
 الشهيد والهداية وشرح الجامع الصغير لفاضلان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار
 ومن الفتاوى الحاتمية والخلاصة والبرازية والظهيرية والولولجية والعمدة
 والعدة والصغرى والواقعات للجسام الشهيد والقنية والمنية والغنية ومآل الفتاوى
 والتلخيص للجوهري والتذيب لقلائسي وفتاوى قارى الهداية والقائمة والعمادية
 وجامع الفصولين والخراج لابي يوسف وأوقاف الخصاص والاسماعي والحواوي
 القدسي والتنمية والمحيط الرضوي والذخيرة وشرح منظومة النسفي وشرح منظومة
 ابن وهبان له ولابن النهضة والصيرفية وخزانة الفتاوى وبعض خزائن الاكمل وبعض
 السراجية والتاتارخانية والجنيس وخزانة الفقه وحيرة الفقهاء ومناقب الكردوري
 وطبقات عبدالقادر (والفن الاول في القواعد) السكاكية (والاولى) لا ثواب الابانية
 صرح به المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء سواء قلنا انما شرط المصحة كما في
 الصلاة والزكاة والصوم والحج اولها كافي الوضوء والغسل وعلى هذا قروا حديث انما
 الاعمال بالنيات انه من باب المتقضي اذ لا ينعى بدون تقدير اكثرة وجود الاعمال بدونها
 فقدر واهمها في حكم الاعمال وهو نوعان آخرى وهو الثواب والاستحقاق الذي ونيوي
 وهو المصحة والفساد وقد اريد بالآخرى بالاجماع للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب
 الابانية فاتفق الاخر ان يكون مرادا ما لا نه مشترك ولا عموم له ولا ندفع الضرورة به
 من جهة الكلام به فلا حاجة الى الآخر والثاني اوجه لان الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل
 بعموم المشترك حينئذ لا يدل على اشتراطها في الوسائل للمصحة ولا على المقاصد ايضا

لاصحابنا اثنان الحاوي
 القدسي مكان يسمى
 قاضي القدس والحواوي
 الحصري من تلامذة
 شمس الائمة السرخسي
 (قوله الابانية الخ) فيه
 انه ذكر في خزائنه المفتين
 نقله من المتقدمين ان
 الوضوء الغير المنوي مثاب
 عليه الا ان يراد اجماع
 المتأخرين لا الاجماع مطلقا
 (قوله من جهة الكلام)
 الخ) هذا قريب من
 الجري على اصل الشافعية
 حيث يقولون لا عموم
 للمجاز بل يقتصر على
 ما يندفع به الضرورة اما
 نحن فله جاز عموم
 فالصواب الاستدلال بان
 ثبوت الحكم بهذا
 الطريق يكون بطريق
 الاقتضاء اذ هو جعل غير
 المذكور مذكورا تصحيحا
 للذكور ولا عموم له لانه
 من صفات النظم فهو غير
 منظوم وقد اريد به الثواب
 لجماعا فينتفي الآخر (قوله
 اوجه) يقتضي ان الاول
 جائز وانما جاز الاول وان
 كان الثاني اوجه لان بناء
 المختلف على المختلف فيه
 جائز في التحقيق (قوله
 ولا على المقاصد) اي ولا
 يدل الحديث على اشتراطها
 في المقاصد للمصحة وانما

(قوله مفتاح الصلاة الخ) ان قلنا ان كونه مفتاحا لها كيف ثبت بغير الامر اجيب بانه ثبت بقوله عليه السلام مفتاح الصلاة الطهور (قوله والاول اوجه الخ) وهو الاجماع يقتضي صحة الاستدلال بالآية وقوله في تعليل الواجهة لان العبادة فيها معنى التوحيد يقتضي عدم الصفة (قوله فلا يشترط الخ) ٩

(قوله وانما هي الخ) يشكك عليه ما ذكره قاضي خان في فتاواه حيث قال ميت غسله أهله من غير نية الغسل اجزاء هم ذلك (قوله باعتبار الخ) فيكون مرئيا بعين المزل لا بما هزل به لانه ليس معتقدا معنى كلمة الكفر التي تكلم بها ما زال بل كفره بعين المزل فانه استحقاق بالدين (قوله بدون نيتها الخ) الا انه لا يكون مثابا عليها بالنية (قوله غير صحيح الخ) هذا في غير صلاة الجنائز فلا يشترط فيها نيتها امامتها (قوله واستثنى بعضهم الخ) فلا يشترط نيتها امامتها (قوله وهو خلاف قول الاكثر الخ) يعني (قوله ببحث قضاء) يعني اذ اركع وسجد (قوله ولا ببحث الخ) لان اليمين تنصرف الى الصلاة المطلقة (قوله وسجود التلاوة الخ) اي من جهة الاحتياج الى النية (قوله وسجدة الشكر الخ) يعني لا بد في صحتها من النية (قوله ولا تنصرف الخ) اي ارادة عدم السجود وقت السلام

وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس بمنسوي ليس بأموريه ولكنه مفتاح للصلاة انما شرطت في العبادات بالاجماع او بآية وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء والاول اوجه لان العبادة فيها معنى التوحيد بقرينة عطف الصلاة والزكاة فلا تشترط في الوضوء والغسل ومسح الخفين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاولى للصحة واما اشتراطها في التيمم فلدلالة آيته عليها لانه القصد واما غسل الميت فقالوا لا تشترط لصحة الصلاة عليه وتقصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين وتفرغ عليه ان الغرض بقى يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو ثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط لصحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قولهم ان اسلام المسكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما ينبغي في بحث التروك واما الكفر فيشرط له النية لقولهم ان كفر المسكره غير صحيح واما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفر هازلا ي كفر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما عظم في الاصول من بحث المزل فلا تصح صلاة مطلقة ولو صلاة جنازة لا بغير اذنها او واجبا او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الابتناف ولو نوى الانتقال عنها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منتهيا فلا ولا فلا ولا يصح اقتداء امامه بالنية وتصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي وابي حفص الكبير كما في البنائة الا اذا صلى خلفه نساء فان اقتداهن به بالنية الامام للامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعيدين وهو الصحيح كما في الخلاصة ولو حلف ان لا يؤم أحدا ما اقتدى به انسان صح الاقتداء وهل بحث قال في الثانية بحث قضاء لا ديانة الا ان اشهد قبل الشروع فلا بحث قضاء وكذا الوأم الناس هذا الخلاف في صلاة الجمعة وصحت وحث قضاء ولا بحث اصلا اذا أهمهم في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤم فلانا فأم الناس ناويا ان لا يؤمه ويؤم غيره فاقدرت به فلان حث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثواب له على الامامة وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر على قول من يراها مشروعة والمعتمد أن الخلاف في نيتها لا في الجواز وكذا سجدوا المهم ولا تنصرف نية غرض وقت السلام واما النية في الخطبة للجمعة فشرط لصحتها حتى لو عطس بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير فاهم لم تصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيدين كذلك لقولهم يشترط لها ما يشترط لخطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان فلا تشترط لصحته وانما هي شرط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط الجرجاني لصحته النية والصحة خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في البنائة واما ستر العورة فلا تشترط لصحته ولم أرفقه خلافا ولا تشترط للثواب صحة العبادة بل يشاب على نيتها وان كانت فاسدة بغير نية كالموصل الى محذرا على ظن طهارته

اشباه ٢ لا يمنع صحة الانسان به (قوله ولا يشترط الخ) فان من نواها بما نجس ولم يعلم به حتى صلى ولم يكن مقصرا لم يجز ويسحق الثواب لصحة عزيمته واذا صلى رياء وسهية تصح لو جود الشرايط ولا ثواب لعدم صحة العزيمة (قوله فاسدة) اي العبادة

العبادة موجود (قوله ولو
 علقها بالمشيئة الخ) اى لو
 علق النية بالمشيئة صح
 سواء كانت نية صوم او غيره
 (قوله في اصلها) اى النية
 فتكون شرطا للصحة ما ذكر
 على السواء وأما في جهة
 التعيين وعدمه فتختلف
 (قوله كالقرض) يعنى في
 الاحتياج الى النية للصحة
 وفي التعيين (قوله الا حجة
 الاسلام) يعنى لعدم صحة
 النذر فقد شرطه وهوان
 لا يكون المنذور واجبا
 (قوله واجبا) اى بطريق
 النذر لا بإيجاب الله تعالى
 (قوله عند الشراء) فيه
 أنه لا تشترط النية عند
 الشراء بخصوصه بدليل
 أنه لو اشترأها للتجارة مثلا
 وبذبحها ونوى الاضحية
 تجزئه بلا شك (قوله
 تعينت الخ) اى بشرط
 أن يتلفظ الفقير باللسان
 والا فلا (قوله ليس
 بعبادة) يعنى وان كان
 قربة وهى توجد بدون
 العبادة فى القرب السرى
 لا يحتاج الى النية (قوله
 فان نوى) اى العتقى
 المسلم (قوله فان نوى
 القربة الخ) يعنى الواقف
 المسلم لا الكافر فانه ليس
 أهلا للنية لان من شرطها
 الاسلام (قوله واما
 التسكاح) المراد هنا
 الوطنى المترتب على العقد
 الصحيح بقربة قوله حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي الخ (قوله لتحصيل الثواب) اى لا لصحة العقد والفتوى

وسبأنى تحقيقه واما الزكاة فلا يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا فاذا ذكره القاضى
 الاسميح اى ان من امتنع عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها فى اهلها وتجزيه لان الامام
 ولاية اخذها فقام اخذها مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتمد فى المذهب عدم
 الاجزئ بتركها فال فى المحيط ومن امتنع عن اداء الزكاة فالتساعى لا يأخذ منه كرها ولو اخذ
 لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالجبرس ليوذى بنفسه انتهى وخرج
 عن اشتراطها لهما ما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان القرض يسقط عنه واختلفوا
 فى سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا وتشترط نية التجارة فى العروض ولا بد أن تكون
 مقارنة للتجارة فلو اشترى شيئا لنفسه نادى بانه ان وجد رجحابه لازكاة عليه ولو نوى التجارة
 فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستأجرة او المستعارة لازكاة عليه ولو قارنت
 ما ليس بدل مال بمال كالحبة من الصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفى
 السائمة لا بد من قصد اسما منها للدر والنسل اكثر الحول فان قصد به التجارة ففيها زكاة التجارة
 ان قارنت الشراء وان قصد به الحل او الركوب والا كل فلا زكاة اصلا واما النية فى الصوم
 فشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالمشيئة صح لانها انما تبطل الاقوال والنية ليست منها
 والقرض والسنة والتفلى فى اصلها سواء وأما الخ فهى شرط صحته ايضا قرضا كان أو نفلا
 والعمره كذلك ولا تكون الا سنة والمنذور كالقرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الا حجة
 الاسلام كما لو نذر الاضحية والقضاء فى الكل كالاداء من جهة اصل النية وأما الاعتساف
 فهى شرط صحته واجبا كان او سنة او نفلا واما الكفارات فالنية شرط صحته قوا وصياما
 او اطعاما واما الصفا فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه انه
 لو اشترأها بنية الاضحية فذبحها غيره بلاذن فان اخذها مذبوحة ولم يصفه اجزأته وان
 ضمنه لا يجزئ كما فى الضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا
 ضمان عليه وهل تعين الاضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا وقد اشترأها بنية تعين فليس له
 بيعها وان كان غنيا لم تعين والصحيح انها تعين مطلقا فتصدق بها الغنى بعد ايامها حية
 ولكن له ان يقيم غيرها مقامها كما فى البدائع من الاضحية قالوا والهدايا كالاضحية او الماتقى
 فعندنا ليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر ولا عبادة له فان نوى وجه الله كان عبادة
 مثابا عليها وان اعتق بلانية صح ولا ثواب له ان كان صريحا واما الكناية فلا بد لها من
 النية وان اعتق للصم والشيطان صح واثم وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لثواب
 ولا اثم وينبى أن يخص الاعتاق للصم بما اذا كان الماتقى كافرا أما المسلم اذا اعتق له
 فاصدا تعظيما كغيره كما ينبى ان يكون الاعتاق لمخلوق مكرها والتدبير والسكابة كالعتق
 واما الجهاد فن اعظم العبادات فلا بد من خلوص النية واما الوصية فكالعتق ان قصد
 التقرب فله الثواب والا فهى صحيحة فقط واما الوقف فليس بعبادة وضعا بدليل صحته من
 الكافر فان نوى القربة فله الثواب والا فلا واما التسكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات
 حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة
 على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو أن يقصد اعفاف نفسه وتحصينها
 وحصول ولد وفسرنا الاعتدال فى الشرح الكبير شرح الكثر ولم تكن فيه شرط صحة
 فالواضح التسكاح مع الحزل لكن قالوا حتى لو عقب بلفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف

(قوله والفتوى الخ) وفي الجوهرة بشرط التمسع والفهم وهو الصحيح انتهى فقد اختلف التصحيح (قوله الحدود) يعني
 الثواب عليها يتوقف على النية كالتقضاء (قوله وأما المباحات الخ) ١١ حق العبارة أن يقول وأما المباحات

فلا تفتقر الى النية الا اذا
 أريد الثواب وأما الواجبات
 فما كان منها عبادة يفتقر
 اليها والا فلا كقضاء الديون
 ورد المصوب لان المقصود
 منها ومن كل المعاملات
 نفع الا دمي (قوله كان
 بيعا) هو الصحيح كما
 في السككية عن الطحاوي
 ففيه خلاف (قوله
 المتحضر للاستقبال الخ)
 يفهم منه ان ما تمحض للحال
 كما يبيعك الآن لا يحتاج
 الى النية (قوله والا الخ)
 بان نوى الاستقبال أو لم ينو
 فلا يبيع (قوله ولا بالنية
 الخ) مخالف لما في النهر
 ان الامر لا ينعقد به الا اذا
 دل على الماضي كخذه
 بكذا فقال أخذته (قوله
 لا بد أن يقصدها الخ) أي
 المرأة يعني لا بد أن يراد
 أنه لا يحتاج الى نية في
 الصريح مع ظهور ارادة
 المرأة ايضاح ما لو كثر
 مسائل الطلاق بحضرتها
 (قوله يحتاج اليها الخ)
 وذلك كقوله أنت عندى
 كما كنت أو أنت امرأتى
 (قوله تخصيص العام
 الخ) وكما يخصص بالنية
 يخصص بقدر نية الحال
 (قوله على نية الجائز)
 الخ) هذا اذا كان حلقه

والفتوى على صحته علم الشهود اولا كما في البرازية وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليميا وافتاء
 وتصنيفا وأما القضاء فقالوا انه من اشرف العبادات والثواب عليه اى على القضاء متوقف
 عليها اى على النية وكذا اقامة الحدود والتعازير وكما يتعاطاها المحكام والولاة وكذا تحمل
 الشهادات وادائها وأما المباحات فانها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجلها فاذا قصدت
 بها التقوى على الطاعات او التوصل اليها كانت عبادة كالأكل والنوم واكتساب المال
 والوطئ وأما المعاملات فانواعها لا يبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجرة لكن قالوا
 ان عقد مضارع لم يصدر بسوق والسين توقف على النية فان نوى به الايجاب الحال كان بيعا
 والا بخلاف صيغة الماضي فان البيع بها لا يتوقف على النية وأما المضارع المتحضر
 للاستقبال فهو كالامر لا يبيع البيع به ولا بالنية وقد اوضحناه في شرح الكثر وقالوا لا يبيع
 مع الحزل لعدم الرضى بحكمه معه وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا وهب ما زاحمت
 كما في البرازية ولكن لو قلن الهبة ولم يعرفها لم تصح لاجل ان النية شرطها وانما هو لفقد
 شرطها وهو الرضى ولذا لو اكره عليه لم تصح بخلاف الطلاق والعنق فانهما يقعان بالتلفين
 من لا يعرفهما لان الرضى ليس بشرطهما ولذا لو اكره عليه ما يقعان وأما الطلاق فصريح
 وكناية فالاول لا يحتاج في وقوعه اليها فلو طلق غافلا أو ساهيا أو مخطئا وقع حتى قالوا ان
 الطلاق يقع بالا لفاظ المصحفة قضاء ولكن لا بد أن يقصدها باللفظ قالوا لو كرر مسائل الطلاق
 بحضرتها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع الطلاق بحضرتها ولو كتبت امرأتى طالق
 أو أنت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ عليه لم يقع لعدم قصده باللفظ ولا يسانيه قولهم ان
 الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا وقال أنت طالق ناديا بالطلاق من وثاق لم يقع ديانة ووقع
 قضاء وفي عبارة بعض الكتبة ان طلاق المخطئ واقع قضاء لا ديانة فظهر بهذا ان الصريح
 لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها ازا لا يقع عليه قضاء
 وديانة لان الشارع صلى الله عليه وسلم جعله هزله به جدا وقالوا لا تصح نية الثلاث في أنت
 طالق ولا نية البائن ولا تصح نية الثنتين في المصدر أنت الطلاق لأن تكون المرأة امة وتصح
 نية الثلاث وأما كناية فلا يقع بها الا بالنية ديانة سواء كان معها هذا كره الطلاق اولا
 والمذاكر فانما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام فانه كناية ولا يحتاج اليها
 فينصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يريدون بالحرام الطلاق وأما تفويض الطلاق
 والخلع والايلاء والظهارها كان منه صريح بالاشتراط له النية وما كان كناية اشترطت له
 وأما الرجعة فكانت كالحاكم لانها استدامته لكن ما كان منها صريح بالاحتجاج اليها وكنايتها
 تحتاج اليها وأما البين بالله فلا يتوقف عليها فينقد اذا حلف عامدا أو ساهيا أو مخطئا
 أو مكرها وكذا اذا فعل المخلوف عليه كذلك وأما نية تخصيص العام في الامين فقبوله ديانة
 اتفاقا وقضاء عند الخصام والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما وكذلك اختلفوا
 هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستخاف والفتوى على اعتبار نية الحالف ان كان
 مظلوما خصوصا لان كان ظالما كما في الوالوجية والخلاصة وأما الاقرار والوكالة فيصهران

بالله على ماض وأما اذا كان حلقه على مسيئة بل سواء كان بالله أو بغيره أو كان بالطلاق أو بالعنق فعلى نية الحالف
 بطلان ظاهرا أو مظلوما

بدونها وكذا الابداع والاعارة والاجارة وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتوقف على قصد القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد امرا باطنا اقيمت الا لالمقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء عادة لكن يقتل غالبا فهو شبه عمد لا قصاص فيه عند الامام الاعظم واما الخطأ بان يقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم في باب الجنائيات واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بالقصد فيقوزوا للجنب والحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه وطولهم لو قرأ بقصد الذكر لا تبطل صلاته واجبنا عنه في شرح الكتزبانة في محله فلا يتغير بغيره وقالوا ان المؤمن اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجنائز بنية الذكر لا تحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءة تنافي الصلاة واما الضمان فهل يترتب في شيء بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذ لبس ثوبا ثم نزع ومن قصده ان يعود اليه لا يتعد الجزء وان قصده ان يعود اليه تعدد الجزء ابلبسه وقالوا في المودع اذ لبس ثوبا للوديعة ثم نزع ومن نيتة ان يعود الى لبسه لم يبرأ من الضمان واما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث ما تترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات فذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للفرج عن عهدته النهي واما الحصول الثواب بان كان كفاه وهو ان تدعو النفس اليه قادرا على فعله فيكيف نفسه عنه خوفا من زبه فهو مشاب والافلا ثواب على تركه فلا يشاب على ترك الزنا وهو يصلي ولا يشاب العنين على ترك الزنا ولا الاعمي على ترك النظر المحرم وعلى هذا قالوا في الزكاة لو نوى بالتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى فيما كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل للتجارة لان التجارة عمل فلا يثم بمجرد النية والخدمة ترك للتجارة فتم بها قالوا ونظيره المنهي والصائم والكافر والمعوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة بمجرد النية ويكون مقيما او صائما او كافرا بمجرد النية لانها ترك العمل كما ذكره الزبلي ومن هنا وما قد مناه في المباحات وما سنذكره عن المشايخ صح لنا وضع قاعدة للفقه هي الثانية في الامور بمقاصدها كما علمت في التروك وذكر قاضي خان في فتاواه ان يسع العصير من يتخذ خمران قصده التجارة فلا يحرم وان قصده لا جل التخمير حرم وكذا غرس السكر على هذا انتهى وعلى هذا عصير العنب بقصد الخلية او الخمرية والمجر فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصده ترك الزينة والطيب لا جل على ميت غير زوجة فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصده ترك الزينة والطيب لا جل الميت حرم عليها والا فلا وكذا قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا للكلام بطلت صلاته وكذا اذا أخبر المصلي بما يبره فقال الحمد لله قاصدا للشكر بطلت او بما يسوءه فقال لا حول ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال ان الله وانا اليه راجعون قاصدا له بطلت صلاته وكذا قولهم يكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأوا فمغنناهم جعلا وكذا اذا قرأوا كسادا فاعندروا به كاس وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضي خان الفقاعي اذا قال عند دفع الفخاخ للشترى صلى الله على سيدنا محمد قالوا يكون آمنا وكذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني لا جل الاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يشاب على

(قوله واجبنا الخ) حاصلة تقيد قولهم ان القرآن يخرج من القرآنية بالنية بمالم يكن في محله وهو الايمان واما لو قرأ في الاخرين بنية الدعاء فلا يجزئ (قوله وقالوا الخ) مراده انه يلزم من عدم حرمة الفاتحة في صلاة الجنائز خلف الامام بقصد الذكر عدم حرمتها في الصلاة المطلقة خلف الامام بنية الذكر مع انهم صرحوا بالحرمة وفيه نظر لظهور الفرق بينهما لان مقتضى منوع عن القراءة في ذات الركوع خلف الامام سواء قصد الذكر او القراءة لمطلوية الانصات (قوله لا يتعدد الجزاء الخ) مقيد بما اذا لم يكفر للاول (قوله) كفاقيه ان الثواب في الحقيقة على الفعل وهو الكف (قوله العنين الخ) قد يقال اذا اشتهى المباشرة ولو بلا ايلاح فلم لا يشاب على الكف (قوله وصائما) اي مع تحقق الشروع اذ لو نوى الصوم لسلام يصير صائما بمجرد النية (قوله جعلا الخ) ظاهره انهم لم يصرحوا بها وليس كذلك (قوله ممن يقضه خيرا) غير بالذي اما المسلم فيكره (قوله الفقاعي) نسبة الى يسع الفخاخ وهو شراب يتخذ من الشعير

ذلك وكذا الغازي اذا قال كبر وا لان الحارس والفقاعي يأخذان بذلك اجرا رجل جاء الى
برازيلشترى منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك
اعلام المشترى جودة ثيابه ومتاعه كره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم للذي اطال الله
بفكاك قالوا ان نوى بقلبه أن يعطل الله بقاءه لعلة ان يسلم او يؤذى الجزية عن ذل وصغار
لا بأس به لان هذا دعاءه الى الاسلام ولله في المسلمين انتهي ثم قال رجل امسك المصحف
في بيته ولا يقرأ أن نوى الخير والبركة لا يأتى ويرجى له الثواب ثم قال رجل يذكّر الله في مجلس
الفسق قالوا ان نوى ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانا اشتغل بالذكّر فهو افضل واحسن
وان سجع في السوق ناوي ان الناس يشتغلون بأمور الدنيا وانا اسبح الله في هذا الموضع فهو
افضل من ان يسبح وحده في غير السوق وان سجع على وجه الاعتبار يؤجر على ذلك وان سجع
على ان الفاسق يعمل الفسق كان آتيا ثم قال ان مسجد للسلطان فان كان قصده التعظيم والتخبة
دون الصلاة لا يكفر أصله امر الملائكة بالسجود لا دم صلوات الله وسلامه عليه وسجود
اخوة يوسف عليهم السلام ولوا كرهه على السجود لذلك بالقتل فان أمر به على وجه العبادة
فالصبر افضل كمن اكرهه على الكفر وان كان للتخبة فالفضل السجود انتهى وقالوا الاكل
فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصده التقوى على الصوم أو مؤاكلة الضيف فسقط
وقالوا الكافر اذا تيسر بالاسلم فان رماه مسلم فان قصده قتل المسلم حرم وان قصده قتل الكافر
لا ولولا خوف الاطالة لا وردنا فروعا كثيرة شاهدتها استنبطنا من القواعد وهى الامور
بمفاسدها وقالوا فى باب اللقطة ان اخذها بنية ردّها حلال له رفعها وان اخذها بنية نفسه كان
غاصبا آتيا فى التنازع الثانية فى الحظر والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصدا الحفظ لا يكره
والأكره ان غرس فى المسجد فان قصدا الظل لا يكره وان قصده منفعة اخرى يكره وكتابة
اسم الله تعالى على الدبر اثم ان كان بقصد العلامة لا يكره وللتهاون يكره والجلوس على جوق
فيه مصحف ان قصدا الحفظ لا يكره والا يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام
على النية وفيها مباحث في الاول فى بيان حقيقة قنن الثاني فى بيان ما شرعت لاجله
الثالث فى بيان تعيين المنوى وعدم تعيينه الرابع فى بيان التعرض لصفة المنوى من القرصنة
والنفاية والاداء والقضاء الخامس فى بيان الاخلاص فيها السادس فى بيان الجمع بين
عبادتين بنية واحدة السابع فى وقتها الثامن فى بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه
حكمها فى كل ركن من الاركان التاسع فى محلها العاشر فى شروطها اما الاول فهى فى
اللقطة القصص كما فى القاموس نوى الشئ بنوّه نية وتشد وتخفف قصده انتهى وفى الشرع
كما فى التلويح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى فى ايحاء الفعل انتهى ولا يرد عليه النية
فى التروك لانه كما قدمنا لا يتقرب بها الا اذا صار التروك كفاؤه وفعل وهو المكاف به فى
النهى لا التروك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت القدرة للعبد كما فى التحرير وهو القاضى
البيضاوى بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وامثال الحكمه
وانه انبعث القلب نحو ما تراه موافقا لقرص من جانب نفع او دفع ضررا او مالا انتهى
الثانى فى بيان ما شرعت لاجله قالوا ان المقصود من تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض
العبادات عن بعض كما فى البناء وفتح القدير كالامساك عن المفطرات قد يكون حجة
او تدابيرا لعدم الحاجة اليه والجلوس فى المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون

(قوله يعمل الفسق) اى
على قصد اعلام أن الفاسق
يعمل الفسق (قوله ولو اكره
على السجود) قيل صورة
السجود فيها واحدة
فينبغي ان يتعبد وينوى
الهدوء لله تعالى ولا يصبر
على القتل (قوله وللتهاون
بكره) فيه نظران
بالتهاون باسم الله تعالى
بكره (قوله وتخفف) هذا
تخفيف غير قياسى لان
نية أصلها نية أدغمت
الواو فى الياء بعد قلبها ياء
ولا يجوز نية على وزن عدة
قياسا

(قوله الا في الجمعة)

الصواب في تعليل عدم
جمعها بنية فرض الوقت
ان فرض الوقت هو الظهور
وان كما مأمورين بأدائه
بالجمعة الا ان يرى رأى
زفران فرض الوقت هو
الجمعة (قوله ولا بد فيه
من التعيين) فيه ان اداء
الصلاة لا بد فيه من التعيين
الا ان يراد هنا الزيادة في
التعيين اذ لا بد في القضاء
من تعيين اليوم وفي الاداء
يكفي نية الظهور (قوله
ويومها الخ) هذا عند وجود
المزاحم اما لو كان في ذمته
ظهور واحد يكفيه نية ما في
ذمته من الظهور الفائت
وان لم يعلم انه من اى يوم
(قوله مشكل) وجه الاشكال
انه يهدم قاعدتهم التي
قواطع عليها وهي ان التعيين
يكون لتمييز الاجناس
والصلوات كلها من قبيل
مختلف الجنس لا اختلاف
أسبابها

هية او غرض ذنبوى وقد يكون قربة كزكاة او صدقة والذميج قد يكون للاكل فيكون مباحا
او مندوبا واللاضحية فيكون عبادة اول قدوم أمير فيكون حراما او كفرا على قول ثم التقرب
الى الله تعالى يكون بالفرض والنفل والواجب فشرعت لتمييزها عن بعضها فيفرض على ذلك
ان ما لا يكون الا عبادة ولا يلتبس بغيره لا تشترط فيه كالايمان بالله تعالى كما قدمناه
والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار لانها متميزة لا تلتبس بغيرها
وما عدا الايمان لم أره صريحا ولكنه مخزج على الايمان المصرح به ثم رأيت ابن وهبان
في شرح المنظومة قال ان ما لا يكون الا عبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج
الى نية ونقل العيني في شرح البخارى الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا يحتاج
الى نية الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه الاصل عندنا ان المنوى اما ان يكون من
العبادات اولا فان كان عبادة فان كان وقتها ظرفا للمؤدى بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين
كالصلاة كما نوى الظهور فان قرنه باليوم كظهور اليوم صح وان خرج الوقت او بالوقت
ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسبه لا يجوز في الصحيح وفرض الوقت كظهور الوقت الا في
الجمعة فانها بديل لاصل الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهور لا غير
اختلفوا فيه والاصح الجواز قالوا وعلامة التعيين للصلاة بحيث يكون لو سئل اى صلاة يصلى
يمكنه ان يجيب بلا تأمل وان كان وقتها معيارها بمعنى انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم
رمضان كان معيارا فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم معجها مقبلا فيصيح بطلاق النية
وبنية النفل و واجب آخر لان التعيين في المتعين انقوا وان كان مريضا ففيه روايتان
والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر او نفلا واما المسافر فان نوى عن واجب
آخر وقع عما نواه لان رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان وان كان
وقتها مشكلا كوقت الحج يشبهه المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الواحدة والظرف
باعتبار ان افعاله لا تستغرق وقته فيصاب بطلاق النية نظر الى المعيارية وان نوى نفلا وقع
عما نوى نظر الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق الوقت لان السعة باقية بمعنى
انه لو شرع منه فلا يصح وان كان حراما ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد قولنا وانما
يتعين بفعله كالحائض في اليمين لا يتعين واحد من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هذا في
الاداء واما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة او صوما او حجا واما اذا كثرت الفوائت اختلفوا
في اشتراط التعيين لتمييز الفروض المتحدة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من
رمضان واحدة صام يوما ناءيا عنه ولكن لم يعين انه صائم عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في
رمضانين ما لم يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا واما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يعين الصلاة
ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص
لمن لم يعرف الاوقات الفاتنة واشتبهت عليه أو أراد التسميل على نفسه وذكر في المحيط
ان نية التعيين في الصلاة لا تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات
الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعات الترتيب الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة
الفوائت يكفيه نية الظهور لا غير وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضى خان وغيره خلافه
وهو المعتمد كذا في التبيين فقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين الحدث والجناية حتى لو تيمم
الجانب يريده الوضوء جاز خلافا للخصاف لكونه يقع له على صفة واحدة فيميز بالنية

كالصلوات المفروضة قالوا وليس يصح لان الحاجة اليها ليقع طهارة واذا وقع طهارة جاز
 أن يؤدى به ماشاء لان الشرط يراعى وجودها لا غير ألا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له أن يصلي
 به غيره (ضابط) في هذا البحث التعيين اتميز الاجناس فنية التعيين في الجنس الواحد
 لغوا عدم الفائدة والتصرف اذالم يصادف محله كان لغوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف
 السبب والصلوة كلها من قبيل المختلف حتى الظهر من يومين أو العصر من يومين
 بخلاف ايام رمضان فانه يجتمعها شهر ود الشهر ويفرق على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم
 بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما من قضاء يومين
 جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كذا اذا نوى ظهر من
 أو ظهر من عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعامه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اداء الكفارات
 لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عيّن لغيره في الاجناس لا بد منه كما حققناه في
 الظاهر من شرح الكثر وأما في الزكاة فقالوا لو عمل خمسة سودا عن مائتي درهم سود
 فهلكت السود قبل الحول وعنده نصاب آخر كان المجهل عن الباقي وفي فتح القدير من الصوم
 ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد فالاولى ان ينوي اول يوم وجب عليه قضاءه
 من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كان من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء لا غير
 جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدى وستين يوما من القضاء والكفارة ولم يعين يوم
 القضاء جاز وفي الخاتمة لو عمل الزكاة عن احد المائتين فاستحق ما يحل عنه قبل الحول لم يكن
 المجهل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق يحل عمالم بكن في ملكه فيبطل
 التجهيل انتهى وفيها ايضا لو كان له خمس من الابل الحوامل يعني الحبالي فيحل شاتين عنها
 وعن مافي بطونها ثم تجب خمس قبل الحول اجزاء مما يحل وان عمل عمالم في السنة الثانية
 لا يجوز هذا كله في الفرائض والواجبات كالنذور والوتر على قول الامام والعيد على الصحيح
 وركعتي الطواف على المختار وينوي الوتر لا الواجب للاختلاف فيه وفي صلاة الجنائز
 ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة لا في تلاوة سجودها
 كما في الفنية واما النوافل فانفق اصحابنا انها تصح بمطلق النية واما السنن الرواتب
 فاختلّفوا في اشتراط تعيينها والصحيح المعتبر عدم الاشتراط وانها تصح بنية النقل
 وبمطلق النية وتفرع عليه لو صلى ركعتين على ظن انها تخرج لظن بقاء الليل فتبين انها بعد
 طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصليها بعده للكرامة واما من قال اذا صلى
 ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتا من السنة فبعبه لان السنة لا بد من الشروع فيها في
 الوقت ولم يوجدوا قالوا الوفاق الى الخامسة في الظهر ساهيا بعدما قعد الاخيرة فانه يتم سادسة
 وتكون الركعتان نفلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط
 التعيين لان هدم الاجزاء لكون السنة لم تشرع الا بفريضة مبتدأة ولم توجد واختلف
 التصحيح في التراخي هل تقع تراخي بمطلق النية أو لا بد من التعيين فصح قاضي خان
 الاشتراط والمعتبر دخلا في السنن الرواتب وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسنن الرواتب
 وعدمه (مسألة أخرى) هي لو صلى بعد الجمعة اربعين موضع بشك في صحة الجمعة ناويا آخر
 ظهر عليه أو أوله ادرك وقتها ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة فعلى الصحيح المعتبر تنوب عن
 سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فائت وعلى القول الآخر لا كما في فتح القدير وهو ايضا

(قوله فصامة بنية يوم
 آخر) بان كان عليه قضاء
 الخامس من رمضان فصام
 يوما بنية قضاء العاشر
 (قوله عن أحد المائتين)
 أي المختارين لا المتفقين
 كما اذا كان عنده أربعون
 متقلا من الذهب فجعل
 زكاة واحد ثم استحق
 أحدها لا بعينه (قوله
 للاختلاف فيه) قد يقال
 لم لا ينوي الوتر الواجب
 من اعتقد وجوبه تقليدا
 للامام

يتفرع على ان الصلاة اذا بطل وصفها لا يبطل اصلها على قول ابي حنيفة وابي يوسف خلافا
 لمحمد و يذبح ان يقال فيها انها تكون عن السنة الا على قول محمد و ينبغي ان تلحق الصيامات
 المسنونة بالصلاة المسنونة ولا يشترط لها التعيين ولم ار من يذهب عليه (تكميل) السنن الرواتب
 في اليوم والليله اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها
 وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة اربع قبلها واربع بعدها
 والتراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء في ليالي رمضان وصلاة الوتر على قولهما
 وصلاة العيدين في احدى الروايتين وصلاة الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلاة
 الحسوف والاستسقاء على قول (واما المستحب) فأربع قبل العصر واربع قبل العشاء وركعتان
 بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وتحية
 المسجد ونبوب عنها كل صلاة اذا هاء عند الدخول وقيل بعد القعود وركعتا الاحرام كذلك
 ينوب عنها كل صلاة فرضا كانت او نفلا وصلاة الضحى واقلا اربع واكثرها اثنتا عشرة
 ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستخارة كما في شرح منية المصلي وتما مع الكلام على صلاة
 الرغائب وليله البراءة مذكورة فيه لابن امير حاج الحلبي (ضابط) فيه ما اذا عين وأخطأ الخطأ
 فيما لا يشترط التعيين له لا يضر كتحسين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد
 ركعات الظهر ثلاثاً ونحوها صح لان التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر قال في البناية
 ونية عدد الركعات والمسجدات ليس بشرط ولو نوى الظهر ثلاثاً ونحوها صح وتلغو نية
 التعيين وكما اذا عين الامام من يصلي به فبان غيره ومنه ما اذا عين الاداء فبان ان الوقت خرج
 او القضاء فبان انه باق وعلى هذا الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطأ فيه لا يضر
 قال في البرازية لو سألهم القاضي عن لون الدابة فذكروا لوناً ثم وا عند الدعوى وذكروا
 لوناً آخر تقبل لان التناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى واما فيما يشترط فيه التعيين
 كخطأ من الصوم الى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر الى العصر فانه يضر ومن ذلك
 ما اذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو والا فقل ان لا يعين الامام عند كثرة الجماعة كيلا
 يظهر كونه غير المأمين فلا يجوز فتنبغي ان ينوى القائم في المحراب كائناً من كان ولو لم يخطر بباله
 انه زيد او عمرو جاز اقتداءه ولو نوى الاقتداء بالامام القائم وهو يرى انه زيد وهو عمرو صح
 اقتداؤه لان العبرة لما نوى لا لما رأى وهو نوى الاقتداء بالامام وفي التاثر غائبة لو صلى
 الظهر ونوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فتبين انه من يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين
 الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس وهو غير جاز ولو كان يرى شخصه فنوى
 قضاء ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غير جاز ولو كان يرى شخصه فنوى
 الاقتداء بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلافة جاز لانه عرفه بالاشارة فلغت التسمية وكذا
 لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد
 فاذا هو غير جاز أيضاً ومثله ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي الميت الذي
 يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي عمدة الفتاوى لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو
 شيخ لم يصح فاذا قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخاً لعله بخلاف
 عكسه انتهى والاشارة هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي الى شاب او شيخ
 فنأمل وعلى هذا النوى الصلاة على الميت الذي كرتبين انه أنفى أو عكسه لم يصح ولم أر حكم

(قوله بعد العشاء الخ) فيه
 تصريح بان وقت التراويح
 بعد العشاء واشارة الى انه
 قبل الوتر وبعده وهو
 الاصح وقيل الليل كله
 وقيل بعد العشاء قبل الوتر
 وصح (قوله وصلاة الوتر
 الخ) ولا يجوز من قعود على
 قولهما مراعاة للقول
 بوجوبه (قوله وسنة
 الوضوء) الصواب أن يقول
 وركعتا الوضوء (قوله ظهر
 يوم الثلاثاء الخ) اي لو نوى
 ظهر هذا اليوم الذي هو
 يوم الثلاثاء فاذا هو غيره
 صح وأما لو نوى ظهر يوم
 الثلاثاء فتبين غيره فلا يصح
 (قوله لا يجوز الخ) لانه نوى
 قضاء ما ليس عليه وان كان
 لا يلزم تعيين اليوم الا أنه
 لما عين اليوم بكونه
 الخميس وكان عليه غيره
 لم يجز

ما اذا غين عدد المني عشرة فبان انهم اكثر اقل وينبغي ان لا يضر الا اذا بان انهم اكثر
فان منهم من لا ينوي الصلاة عليه وهو الزائد **مسئلة** ليس لنا من ينوي خلاف
ما يؤدى الا على قول محمد في الجمعة فانه اذا ادرك الامام في التشهد اولى سجودا سهوا لها
جمعة ويصلها ظهر اغتمده والمذهب انه يصلها جمعة فلا استثناء واما اذا لم يكن المنوي
من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم قالوا في الوضوء
لا ينويه لانه ليس بعبادة واعترض الشارح الزبلي على الكثر في قوله وينتبه بناء على
عود الصمير الى الوضوء وكذا اعترضوا على القصدورى في قوله ينوي الطهارة والمذهب
انه ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة ارفع الحدث وهذا البعض نية الطهارة تكفى
واما في التيمم فقد قالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة
الظهر قالوا ولو تيمم لدخول المسجد والاذان والاقامة لا يؤدى به الصلاة لانها ليست
بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها ولى التيمم لقراءة القرآن وايتان فعند العامة
لا يجوز كما في الثانية وهو محمول على ما اذا كان محدثا اما اذا كان جنبا فتييمم لها جازله
ان يصلى به كما في البدائع وقد اوضحناه في شرح الكثر (الرابع) في صفة المنوي من
القرينة والنساقلة والاداء والقضاء اما الصلاة فقال في البرازية انه ينوي القرينة في
الفرض فقال معزى الى المجتبي لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التيمم من حتى لو نوى
الفرض يجزئه انتهى والواجبات كالقرائن كما في التاتارخانية واما النوافل والسنة
الرابطة فقدمنا انها تصح بطلاق النية وبنية مبانة ويفرغ على اشتراط نية القرينية
انه لو لم يعرف القرائن الخمس الا انه يصلها في اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها
فرضا ونفلا ولا يجزى ولم ينو الفرض فيها فانوى الفرض في الكل جاز ولو ظن الكل فرضا
جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاحا مع الامام جاز ان نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير
وفي القنية المصلون ستة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه
ما يستحق الثواب بفعله ويعاقب على تركه والسنة ما يستحق الثواب على فعلها ولا يعاقب
على تركها فنوى الظهر او الفجر اجزائه واغنت فيه نية الظهر عن نية الفرض (والثاني)
من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا ولا يمكن لا يعلم بما فيه من القرائن والسنن فجزئه
(والثالث) ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا تجزئه (الرابع) علم ان فيما يصله الناس
قرائن ونوافل فيصلى كما نصلى الناس ولا يميز القرائن من النوافل لا تجزئه لان تعيين
النية في الفرض شرط وقيل يجزئه ما صلى في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس)
اعتقد ان الكل فرض جازت صلاته (والسادس) لا يعلم ان الله على عباده صلوات
مفروضة ولكنه كان يصلها الاوقاتها لم تجزئه انتهى (واما الصوم) فقد علمت انه يصح بنية
صباينة وبمطلق النية فلا يشترط الصوم رمضان اداء نية القرينية حتى قالوا لو نوى ليلة الشك
صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاه (واما الزكاة) فيشترط لها نية
القرينية لان الصدقة متنوعة ولم أر حكم نية الزكاة المجهلة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية
الفرض لانه تعجيل بعد أصل الوجوب لان سببه هو النصاب التامى وقد رجع بخلاف القول
لانه شرط لوجوب الاداء بخلاف تعجيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا
لوجوب وشرط الصلة الاداء (واما الحج) فقد علمنا انه يصح بطلاق النية ولكن علاوة بما

(قوله حتى لو نوى الفرض
الح) فيه ان نية الفرض
احدى هذه الاشياء التي
لا بد منها فكيف يجزئه
وعبارة المجتبي فاذا نوى
الظهر او العصر ومنه يعلم
ما في نقل المصنف (قوله
مبانة الحج) الذي قدمه
انها تصح بطلاق النية
ولم يذكر انها تصح بنية
مبانة

يقضى انه نوى في نفس الامر الفرضية قالوا لانه لا يقدر على المشاق الكثيرة الا لا جمل
 الفرض فاستنبط منه المحقق ابن الهمام انه لو كان الواقع منه انه لم ينو الفرض لم يجز لان صرفة
 الى الفرض جلالة عليه عملا بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الفرض لانه لو نوى
 النقل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان
 صوم الكفار وقضاء رمضان يحتاج الى تبين النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل
 (واما الوضوء والغسل) فلا دخل لهما في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيهما (واما التيمم)
 فلا يشترط له نية الفرضية لانه من الوسائل وقد علمنا ان نية رفع الحرج كافية وعلى هذا
 الشروط كما لا يشترط لها نية الفرضية لقولهم انما يراعى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة
 لا يشترط لها نية الفرضية وان شرطناها النية لانها لا يتنقل بها ولذا ينبغي أن تكون صلاة
 الجنازة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلا ولم أر حكم صلاة الصبي
 في نية الفرضية وينبغي أن لا يشترط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي أن ينوى صلاة
 كذا التي فرضها الله على المكاتب في هذا الوقت ولم أر أيضا حكم نية فرض العين في فرض
 العين وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (واما الصلاة) المعادة لا ارتكاب
 مكره او ترك واجب فلا شك انها جارية لا فرض لقولهم بسقوط الفرض بالاولى فعلى هذا
 ينوى كونها جارية لنقص الفرض على انها نفيل تحقيقا واما على القول بان الفرض يسقط
 بها فلا خفاء في اشتراط نية الفرضية (واما نية الاداء والقضاء) ففي التاتارخانية اذا عين
 الصلاة التي يؤدّيها صرح نوى الاداء والقضاء وقال نجر الاسلام وغيره في الاصول في بحث
 الاداء والقضاء ان أحدهما يستعمل مكان الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس
 ويسان ان لا يوصف بهما لا يشترط له كالعباداة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر
 والشر والخراج واليكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة ولا التماس لانها
 اذا فاتت مع الامام تصلى ظهرا واما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس قالوا لا تشترط ايضا
 قال في فتح القدير لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين خروجه اجزاء وكذلك عكسه
 وفي النهاية لو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه فنوى فرض
 الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوى فرض الوقت للاختلاف فيه وفي التاتارخانية
 كل وقت شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز واختلفوا
 ان الوقتية تجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية
 الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول نجر الاسلام ان الاداء يصح بنية
 القضاء حقيقة كنية من نوى اداء الظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق
 وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فجهري شهرا وصامه بنية الاداء فوقع صومه
 بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت خرج ولم يخرج بعد وكنية
 الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه قد مضى والصححة فيه باعتبار انه أنى بأصل
 النية ولكنه أخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو عنه (واما الحج) فينبغي أن لا تشترط
 فيه نية التمييز بين الاداء والقضاء (الخامس) في بيان الاخلاص صرح الزبلي بان
 المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها لم أر من اوضحه لكن صرح في الخلاصة بانه لا ريب في
 الفرائض وفي البرازية شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خالطه الرباء فاعبر فلا يبقى ولا ريب

(قوله فاستنبط) في هذا
 الاستنباط نظر لان الكلام
 انه عند الاطلاق في النية
 يصرف الى الفرض حكما
 لمصلحة المذكورة
 (قوله لعدم اشتراط الحج)
 هذا في غير الوضوء وتبين
 التمر وسور الحسمار فان
 النية شرط فيهما (قوله
 فرض الوقت) في البرهان
 الحلي وامانة ظهر الوقت
 بعد خروج الوقت فالصحيح
 انها لا تجوز اه وذلك انه
 لا يمين بضم الوقت وانما
 يمين بضم اليوم لانه
 لا يخرج عن كونه ظهرا
 اليوم بخروج الوقت ويخرج
 عن كونه ظهر الوقت
 بخروجه وبه يتبين ما في
 كلام المصنف (قوله كنية
 الحج) فيه انه من جهة القضاء
 بنية الاداء لا العكس
 كالذي بعده

في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلاة لارضاء المحصوم لا تفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يؤخذ من حسناته يوم القيامة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ له اثنان في الدائى سدس درهم ثواب سبعة صلاة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا فلا يؤخذ به في الفائدة حيث شاء وقد افاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء صحيحة مسقطه للواجب ولكن ذكرنا في كتاب الاصححة بان البذنة تجزئ عن سبعة ان كان السكلى مردين القرية وان اختلفت جهاتهما من اصحية وقران ومعة قالوا فلو كان احدهم مرديا لهما لاله له او كان نصرانيا لم يجز عن واحد منهم وقالوا بان البعض اذا لم يقع قربته خرج السكلى عن أن يكون قربته لان الارقاة لا تجزئ فعلى هذا لو ذهبوا اصحية لله تعالى ولغيره لا تجزئ بالاولى وينبغي أن تحرم وصرح في البرازية من الفاظ التكفير ان الذبح للقدام من حج أو غز أو أميرة أو غيره يجعل المذبح مدينة واختلفوا في كفر الذابح فالشيخ السفكر وري وعبد الواحد الدرقي الحديدي والنسفي والحاكم على انه يكفر والفضلي واصماعيل الزاهد على انه لا يكفر انتهى (وفي التاتارخانية) لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قابه الرياء فهو على ما افتتح والرياء انه لو خلى عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي فأما الوصل مع الناس يحسنه ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم (وفي اليناييس) قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصل (وفي الولوالجية) اذا اراد أن يصلي او يقرأ القرآن فيخاف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن يترك لانه امر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب السير بان السوق لا مهم له لانه عند المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو فان خافل استحق لانه ظهر بالمقاتلة انه قصد القتال والتجارة تبسع فلا تنصره كالحاج اذا التجرف في طريق الحاج لا ينقص أجره ذكره الزيلعي وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا أجر له وصرحوا بانه لو طاف طالبا لغيره لا يجزئ له ولو وقف بعرفة طالبا لغيره به اجزاء والفرق ظاهر وقالوا لو فسخ المصل على غير امامه بطلت صلاته لقصد التعليم ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية رضى الله عنهم حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار فصرى بهذه النية انها تجزئ له صلاته ولا يستحق الدينار انتهى ولم ار مثله لاصحابنا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الرياء لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وامعدهم استحقاق الدينار فلان اداء الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر الاب ابنه للخدمة لا أجر له ذكره البرازي لان الخدمة عليه واجبة بل أفنى المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالا ماسة والاذان وتعليم القرآن والفقه لكن المعتمد ما أفنى به المتأخرون من الجواز وقدمنا انه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم والحمية وشبهه ما اذا أشرك بين عبادة وغيره فهل تصح العبادة واذا صحت هل يشاب بقدره ولا ثواب له اصلا واما الخشوع فيها بظاهره وباطنه فمستحب (وفي التقنية) شرع في الفرض وشغله الفكر في التجارة أو المسألة حتى أتم صلاته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب لا يعيد وفي بعضها لا ينقص أجره اذا لم يكن من تقصير منه (السادس) في بيان الجمع بين عبادتين وخاصه اما أن يكون في الوسائل أو في المقاضد

(قوله والفرق ظاهر)
سيأتي في المبحث الثامن
بيان الفرق (قوله نوى)
الاعتاق) لا يهل لهذه لان
الكلام في الاخلاص في
العبادة والمستحق ليس
بعبادة وضاع بدليل محتمل
من الكافر

(قوله لم تصح واحدة منهما الخ) وانما لم يصح تطوعا لانه فرع الانعقاد والغرض لم ينقصد (قوله لو نوى مكتوبتين الخ) لاينا في ما سبق عن السراج فانه في المسئلة الاولى نوى فرقتين وليس احدهما اولى بالصفة من الاخر فمطل بخلاف المكتوبتين فان التي لم يدخل وقتها لم تكن مكتوبة عليه والتي دخل وقتها مكتوبة (قوله ولم ار الخ) في فتح المدر صام في يوم عسرة مثل قضاء او نذرا وكفارة ونوى معه الصوم عن يوم عرفة افي بعضهم بالصفة والحصول عنهما (قوله تنفر الخ) في الجوهر من الايمان واذا قال لامرأتيه انتما على حرام ينوي في احدهما الطلاق وفي الاخرى الالباء كاتما لقتين جميعا لان اللفظ الواحد لا يعمل على الامرين فاذا اراد احدهما حل على الاغلب منهما وهو الطلاق وكذا اذا قال اتما على حرام ينوي في احدهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة تطلقان ثلاثا لما ذكرنا ان اللفظ الواحد لا يعمل على معنيين فيعمل على اشدهما كذا في الكرخي

فان كان في الوسائل فان السكك صحيح قالوا واغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ولرفع الجنابة ارتفعت جنبته وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين او نفاين او فرضا ونفلا اما الاول فلا يخلو اما ان يكون في الصلاة او في غيرها فان كان في الصلاة لم تصح واحدة منهما قال في السراج الوهاج لو نوى صلاتي فرض كالأظهر والعصر لم يصح اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعله لا يمشاء وقال محمد يكون تطوعا ولو نوى الزكاة وكفارة الظهار جعله عن أيهما شاء ولو نوى الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما اقوى انصرف اليه فهو القضاء اقوى من صوم الكفارة وان استويا بالقوة فان كان في الصوم فله الخيار كفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكاة وكفارة الظهار واما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة اقوى واما في الصلاة فيقدم الاقوى ايضا ولذا قدمنا المكتوبة على صلاة الجنائز ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين فهي التي دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي الاولى منهما ولو نوى فائتة ووقية فهي الثالثة الا ان يكون في آخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فان كان في اول وقت الظهر فهي عن الفجر وان كان في آخره فهي عن الظهر انتهى بقي ما اذا كبرنا وبالنسبة للرکوع وما اذا طاف للقرض والوداع وان نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر والتطوع قال أبو يوسف تجزئه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال محمد لا تجزئه المكتوبة ولا التطوع وان نوى الزكاة والتطوع يكون عن الزكاة وعند محمد عن التطوع ولو نافلة وجنازة فهي نافلة كذا في السراج واما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى ركعتي الفجر النخبة والسنة اجزأت عنهما ولم أر حكم ما اذا نوى ستين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان مسألة النخبة انما كانت ضمن السنة لحصول المقصود (واما التسعة في الحج) قال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لو احرم بجهتين معا وعلى التعاقب لزماه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد في العية يلزمه احداها وفي التعاقب الاولى فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت احداها باتفاقهما لكن اختلاف في وقت الرض فعند أبي يوسف عند صبر ورته محرما بلا ملة وعند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال وقيل اذا توجه سائر ارض في المبسوط على انه ظاهر الرواية وعمرة الخلاف فيما اذا جئ قبل الشروع فعليه دمان للجنبانية على اجرامين ودم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل الشروع فعليه دمان للجماع ودم ثالث لارض فانه يرض احدهما ويض في الآخر ويقضى التي مضى فيها وحجة وعمرة مكان التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه قيمته وان اوحصر فدمان وعلى هذا الخلاف اذا اهل بعمرتين معا وعلى التعاقب بلا فصل انتهى واما اذا نوى عبادة ثم نوى في انائها الانتقال عنها الى غيرها فان كبرنا وبالنسبة الى غيرهما صار خارجا عن الاولى وان نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى تعجيدا الاولى وكبر وتماه في فديت الصلاة في شرحننا على السكتز (فائدة) ينفر على الجمع بين شيئين في الذب وان لم تكن من العبادات ما لو قال لزوجتي انت على حرام ناويا الطلاق والظهار أو قال لزوجتي انت على حرام ناويا احداها

الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبه في باب الالباء من شرح الكثر نفعه لاعتن المحيط
 (السابع) في وقتها الاصل ان وقتها اول العبادات ولكن الاول حقيقي وحكمي فقالوا
 في الصلاة لو نوى قبل الشروع فمضى لمحمد لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر أو العصر
 مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة الا أنه لما انتهى الى مكان الصلاة
 لم تحضره النية جازت صلاته بتلك النية وهكذا روى عن ابي حنيفة وابي يوسف كذا في
 الخلاصة وفي التجنيس اذا توضأ في منزله يصلي الظهر ثم حضر المسجد فافتتح بتلك النية
 فان لم يشتغل بعمل آخر يكتفيه ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لان النية المتقدمة يبقها
 الى وقت الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبد لها بغيرها انتهى وعن محمد بن سامة انه كان
 عند الشروع بحيث انه لو سئل آية صلاة يصلي يجيب على البدية من غير تفكير فهو نية تامة
 ولو احتاج الى التأمل لا تجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة
 لصحة تلك النية مع تصريحهم بانها صحيحة مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشروع المشي الى
 مقام الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على
 الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام او اكل أو تقول عد المشي اليها من افعالها غير قاطع
 للنية وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الافضل أن تكون مقارنة للشروع ولا يكون شارعا
 متأخرة لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الباقي لعدم التجزئ ونقل ابن وهبان
 اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن
 التحريمة فقبل الى الثناء وقبل الى التعوذ وقبل الى الركوع وقبل الى الرفع والكل ضعيف
 والمعتمد انه لا بد من القران حقيقة او حكما وفي الجوهرية ولا يعتبر بقول الكرخي
 (واما النية) في الوضوء فقال في الجوهرية ان محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون
 في اول السن عند غسل اليدين الى الرغين لينال ثواب السن المتقدمة على غسل الوجه
 وقالوا الفصل كالوضوء في السن وفي التيميم وي عند الوضع على الصعيد ولم أر وقت نية
 الامامة لثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به لا قبله كما انه ينبغي أن يكون وقت نية
 الجماعة اول صلاة المؤمن وان كان في اثناء صلاة الامام هذا الثواب (واما لصحة الاقتداء
 بالامام) فقال في فتح القدير والافضل ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى
 حين وقف عالما بأنه لم يشرع جاز وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه
 قيل لا يجوز انتهى وامانية التقرب بصيرة الماء المستعمل فوقتها عند الاغتراف واما وقتها
 في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنة لاداء ومقارنة لعزل مقدار
 ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق
 فاكثفي بوجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم النية في الصوم انتهى فمضى جوزا والتقديم
 على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز بنية متأخرة على الاداء قال في شرح المجمع لو دفعها
 بلانية ثم نوى بعده فان كان المال قائما في يد الفقير جاز والا فلا انتهى (واما صدقة الفطر)
 فسكالزكاة في مصرف الا الذي فانه مصرف للفطر دون الزكاة (واما الصوم) فلا يجزئ
 اما أن يكون فرضا أو نفلا فان كان فرضا فلا يجزئ لو اما أن يكون اداء رمضان وغيره فان كان
 اداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس ومقارنة وهو الاصل ومتأخرة عن الشروع
 الى ما قبل نصف النهار الشرعي تيسيرا على الصائمين وان كان غير اداء رمضان من قضاء

(قوله وعن محمد الخ)
 الاصح انها لا تكون نية
 لانها غير العلم (قوله ولم أر
 وقت نية الامامة الخ)
 ينبغي أن ينوي من الابتداء
 أن يكون اماما لكل من
 يقتدي به بل قد يقتدي به
 من لا يراه من الجن والملائكة
 (قوله للثواب) اي للصحة
 لانها ليست شرطا لصحة
 الاقتداء في غير النساء
 (قوله واما لصحة الاقتداء
 الخ) اي كما في النساء
 والمستسحب به في الفتح
 لا يلائمه فانه في نية الاقتداء
 لا في نية الامامة لصحة
 الاقتداء (قوله الا الذي)
 هذا الاستثناء مخالف لما
 عليه الفتوى

جزء من الليل وهو مفقود
فقد مقارنة طلوع الفجر
الآن يراد بالمقارنة المقاربة
(قوله واما الحج الخ) ذكر
الزبلي في شروط الصلاة
ان تقديم النية في الحج
يجوز حتى لو خرج من بيته
يريد الحج فأحرم ولم تحضره
النية جاز (قوله ومن
الغريب الخ) الغرابة في
كون هذه الاشياء لا بد من
فتها فان الفقهاء لم يذكروا
ذلك في كتبهم متونا
ولا شروحا (قوله لطف الخ)
وانما كانت لطفاً في
الفرائض باعتبار انها
مكملات وجواب للفرائض
فكانت رفقا في ادائها
(قوله والفرق الخ) لك أن
تقول الفرق مسلم لكن
لا يدفع المحذور اذ يصدق
على الوقوف لطلب الغريم
مخبر ما وضع له فلا يغني في
دفعه شيئا الا أن يقال انه
نوى غير ما وضع له وضعا
غير مستقل فلا يضر (قوله
وهو مبنى الخ) فيه نظر
لان قضية الاندخاب على
الاركان عدم اشتراط
اصل النية في طواف الزيارة
ولو سلم فلا يمتزج بالنسبة
الى طواف الزيارة لانه
ليس من الاركان (قوله ولا
يتوخذ الخ) اي لا يطلب
نية الصلاة بعد ما شرع
فيها حال سهوه (قوله ما في

أؤذروا كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع
الفجر لان الاصل القران كما في فتاوى قاضي خان وان كان نفلا فمكره من اداء (واما الحج)
فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من سوق
الهدى ولا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهو ركن فيه
او شرط على قولين (وفائدة) هل تصح نية عبادة وهو نية عبادة اخرى (قال في القنية)
نوى في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نية ولا تفسد صلاته (الثامن) في بيان عدم
اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للخرج كذا في
البنية فكذا بنية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء انما تلزم في
جملة ما يفعله في كل حال انتهى (وفي البنابة) اقتضت المكتوبة ثم ظن انها تطوع فأتمها على
نية التطوع اجزأه عن المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهو التذلل
والخضوع على ابلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراده الله منه ونية القرية وهي طلب
الثواب بالمسقة في فعلها وينوي انه يفعلها مصالحة له في دينه بان يكون اقرب الى ما وجب
عقلا عندة من الفعل واداء الامانة وابعدها حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات
من اول الصلاة الى آخرها خصوصاً عند الانتقال من ركن الى ركن فلا بد من نية العبادة في
كل ركن والنقل كالفرض فيها الا في وجهه وهو أن ينوي في النوافل انها لطف في الفرائض
وتسمي لما انتهى والحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادة ذات الافعال يكتب في النية
في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتفاء بالنية عليها الا اذا نوى بعض الافعال غير
ما وضع له قالوا لو طاف طابا بالقريم لا يجزئه ولو وقف كذلك بعرفات اجزأه وقدمناه والفرق
ان الطواف قرينة مستقلة بخلاف الوقوف وقرن الزبلي بينهما بفرق آخر وهو ان النية عند
الاحرام تضمنت جميع ما يفعله في الاحرام فلا يحتاج قصد نية الطواف ويقع بعد التحلل
وفي الاحرام من وجه فاشترط فيه أصل النية لا تعيين الجهة انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع
في ايام النحر وقع عن الفرض ولو طاف بعد ما حل النفر ونوى التطوع اجزأه عن الصدر كما في
فتح القدير وهو مبنى على ان نية العبادة تنسحب على اركانها واستفيد منه ان نية التطوع في
بعض الاركان لا تبطله (وفي القنية) وان تعمد أن لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من
الصلاة لا يستحق الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لاتم العبادة بدونه فسدت والا فلا وقد أساء
(التاسع) في محلها حملها القلب في كل موضع وقدمنا حقيقتها وهنا اصلان (الاول)
لا يكفي التلفظ بالسان دون (وفي القنية) والمجتبى من لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي
بقلبه او يشك في النية يكفي التكلم بالسان لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى ثم قال فيها
ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من الصلاة فيما يسهو عنه ومغفوع عنه وصلاته بحجته وان لم
يسهق بما اوثابا له ومن فروغ هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالغلبة ما في القلب
وخرج عن هذا الاصل اليمين فلوسبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة وقصد
الحلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى (واما في الطلاق والعناق)
فيمتع قضاء لادبانه ومن فروعه ان قصد بلفظ غير معناه الشرعي واما ان قصد معنى آخر كلفظ
الطلاق اذا اراد به الطلاق من وثاق لم يقبل ويدين (وفي الخانية) انت حر وقال قصدت به
من عمل كذا لم يصدق قضاء وقد حكى في شرح البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الحاضرين

شيئاً فلم يعطوه فقال متصجر منهم طلقكم ثلاثاً وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافق امام
 الحرمين بوقوع الطلاق ثلاثاً **وقال الغزالي** وفي القلب منه شيء قلت يخرج على
 ما في فتاوى قاضي خان من العتق قال رجل قال عبيد اهل بلخ احرار اوقال عبيد اهل بغداد
 احرار ولم ينو عبيده وهو من اهل بغداد اوقال كل عبيد اهل بلخ اوقال كل عبيد اهل بغداد
 احرار اوقال كل عبيد في الارض اوقال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبيده
 وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول ابى يوسف اخذ عصام بن يوسف ويقول
 محمد اخذ شداد والفتوى على قول ابى يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السكة اوقال كل عبيد
 في الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبيده فيها يعتق
 عبيده في قولهم ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا تعتق عبيده في قولهم جميعاً اه فقطضاء ان
 الواظ ان كان في دار طلق وان كان في الجامع او السكة فعلى الخلاف والاولى تغريجهما
 على مسألة اليمين لو حلف ان لا يكلم زيداً فسلم على جماعة هو فيهم قالوا يحنث وان نواه
 دون دينه يذنبه لا قضاء اه فعند عدم نية الواظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة اليمين
 لا فرق بين كونه يعلم ان زيداً فيهم اولا ويتفرع على هذا فروع لو قال لها يا طالق وهو اه
 ولم يقصد الطلاق لا يقع كياحر وهو انه كما في الثانية وفرق المحبوبي في التنقيح بين الطلاق
 فلا يقع وبين العتق فبعض خلاف المشهور ولو نجز الطلاق وقال اردت به التعليق على كذا
 لم يقبل قضاءه وبين ولو قال كل امرأ على طالق وقال اردت غير فلانة لم يقبل كذلك
وفي الكتزي قالت تزوجت على فقال كل امرأ على طالق طلقت المحلقة **وفي شرح**
الجامع لقاضي خان وعن ابى يوسف انها لا تطلق وبه اخذ مشايخنا **وفي المبسوط** وقول
 ابى يوسف اصح عندى ولو قيل له انك امرأ غير هذه فقال كل امرأ على طالق لا تطلق هذه
 والفرق بينهما وبين مسألة الكتزي كور في الوالوجية **وفي الكتزي** كل مملوك لي حر عتق
 عبيده القن وامهات اولاده ومدبروه وفي شرحه للزيلعي ولو قال اردت به الرجال دون النساء
 دين **وكذا** الونوي غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض او عكسه لا يدين لان الاول
 تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغیر اللفظ فلا تعمل فيه نية
 التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين **وفي الكتزي** ان لبست او اكلت او شربت
 ونوى معيناً لم يصدق اصلاً ولو زاد ثوباً او طعاماً او شراباً يدين **وفي المحيط** لو نوى جميع
 الاطعمة في لا يأكل طعاماً او جميع مياه العالم في لا يشرب شراباً يصدق قضاء **وفي الكشف**
 الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء ايضاً **وفي الكتزي** ولو قال لاوطونه انت طالق ثلاثاً
 لسنة وقع عند كل طهر طلقة وان نوى ان تقع الثلاث الساعة او عند كل شهر واحدة صح اه
 وفي شرحه انت طالق للسنة ونوى ثلاثاً جملته او متفرقاً على الاطهار صريح خلافه صاحب
 الهداية في نية الجمله **وفي الثانية** ولو جمع بين منكوحته ورجل فقال احداً كما طالق
 لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته
 واجبة وقال طلقت احداً كما طلقت امرأته ولو قال احداً كما طالق ولم ينو شيئاً لا تطلق
 امرأته وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امرأته وماليس فجعل للطلاق كالبهيمة والجر وقال
 احداً كما طالق طلقت امرأته في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع
 بين امرأته والحية والميثة وقال احداً كما طالق لا تطلق الحية اه ولا يحنث انه اذا نوى

(قوله مذكور في الوالوجية)
 عبارة والفرق هو ان قول
 الزوج بناء على القول
 الاول وانما يدخل تحت
 قوله ما يحتمل الدخول
 تحت القول الاول فقوله
 انك قد تزوجت على
 امرأة اسم المرأة يتناولها
 كما يتناول غيره ما قد دخل
 واما هنا قوله غير هذه
 المرأة لا يحتمل هذه
 المرأة فلا تدخل تحت قول
 الزوج (قوله ولو نوى
 النساء الخ) والفرق بينهما
 ان المملوك حقيقة لا كور
 دون الاناث ولكن يستعمل
 فيهم عند الاختلاط بطريق
 التبعية ولا يستعمل فيمن
 هذا افرادهن (قوله ولو
 جمع بين منكوحته ورجل)
 مقتضى ما قاله فيما سبق
 أن يقع لان الرجل ليس
 محلاً للطلاق الا ان يجاب
 بان اضافة الطلاق الى
 الرجل وان لم يجمع حكمه
 يثبت في حقه وهو الجريمة

(قوله وتخرج عن هذا الأصل الخ) أي الأصل المذكور قريباً وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ (قوله وأما توقف شرعه الخ) في هذا تأمل إذا الكلام في التلغظ بالنوى لا بشئ آخر اهـ (قوله طلق زيب) أي مع طلاق عمره وقوله فقد وقع الطلاق ٢٤

مدخاية في طلاق زيب
إذا لولا التلغظ به لم يقع
على زيب طلاق كالم يقع
على عمره وعلمه بالبرازية
أيضاً بان الوقوع على الأولى
بالإشارة وعلى الأخرى
بالاقرار بالنية (قوله
ومنها حديث النفس) أي
مما خرج عن الأصل الثاني
وهو أنه لا يشترط مع نية
القلب التلفظ في جميع
العبادات وفيه ان حديث
النفس لم يدخل في الأصل
المذكور حتى يصح
خروجه منه (قوله وحاصل
ما قالوه الخ) اعلم أن
حديث النفس نوعان
ضروري وهو ما يقع من
غير قصد واختيار وهو
ما يقع بقصد والمراد في
الحديث الثاني إذا الأول
مفعول عن جميع الأمم إذا لم
يصنع عليه لا امتناع الخلو
عنه وانما عني عن الثاني
عن هذه الأمة تكريراً
للنبي صلى الله عليه وسلم
والفرق بين الثاني والثالث
التردد في الفعل فهو موجود
في الثالث دون الثاني
(قوله والهم بالسيئة
الخ) مقيد بذلك بغير مكة
قبولاً أخذ بالهم بالسيئة فيها

عدمه فيما قلنا بالوقوع فيه أنه يدين وفيها لو قال لها يا مطلقه ان لم يكن لها زوج طلقها
قبله أو كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو
الاخبار بطلقت وان نوى الاخبار صدق ديانته وقضاء على الصحيح ولو نوى به التسمين فقط
في الأصل الثاني من التسامح وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات
ولذا قال في المجمع ولا يعتبر باللسان وهل يستحب التلفظ أو يسن أو يكره أقوال اختار في
الهداية الأول من لم يجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة
الأربعة وفي المفيد ذكره بعض مشايخنا النطق باللسان ورآه الآخرون سنة وفي المحيط الذكر
باللسان سنة فينبغي أن يقول اللهم اني أريد صلاة كذا فيسر هالي وتقبلها مني وتسلوا في كتاب
الحج أن طلب التيسير لم ينقل إلا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح الصكوك
وفي القية والمجتبى المختار أنه مستحب وخرج عن هذا الأصل مسائل (منها النذر) لا تنكفي
في إيجابه النية بل لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتسكاف (ومنها الوقف) ولو مجدداً
لا بد من التلفظ الدال عليه وأما توقف شرعه في الصلاة والأحرام على الذكر ولا تنكفي
النية فلائنه من الشرائط للشروع (وأما الطلاق والعتاق) فلا يقعان بالنية بل لا بد من
اللفظ إلا في مسألة في فتاوى قاضي خان رجل له امرأتان عمرة وزيب فقال يا زيب
فأجابته عمرة فقال انت طالق ثلاثاً وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن
امرأته بطل لأنه أخرج الجواب جواباً بالكلام التي أجابته وان قال فزيت زيب طلقت زيب
اه فقد وقع الطلاق على زيب بحجج رد النية (ومنها حديث النفس) لا يؤخذ به مالم
يتكلم أو يعمل به كما في حديث مسلم وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية
أو الطاعة على خمس مراتب (المهاجس) وهو ما يليق فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر
ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أولاً (ثم اللهم) وهو توجع قصد
الفعل (ثم العزم) وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالحاجس لا يؤخذ به إجماعاً لأنه ليس
من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة له ولا صنع (والخاطر) الذي بعده كان قادراً على
دفعه بصرف المهاجس أول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث
الصحيح وإذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالأولى وهذه الثلاثة لو كانت في الحسنات
لم يكتب له بها اجر لعدم القصد (وأما اللهم) فقد بين في الحديث الصحيح ان اللهم بالحسنة
يكتب حسنة والهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينظر فان تركها لله تعالى كتبت حسنة وان
فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه أن يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله
واحدة وان اللهم مرفوع وأما العزم فالحقه قون على انه يؤخذ به ومنهم من جعله من هم
المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهية هم معصية لا يأثم ان لم يصمهم عزمه عليه ولن عزم

ثم
انما قال لا يكتب سيئة ولم يقل ليست بسيئة لان اللهم بالسيئة سيئة
قبولاً أخذ بالهم بالسيئة فيها
وان لم تكتب لكونها مرفوعة بعفو تعالى (قوله والاصح الخ) ومن هذا بعلم ان قوله في حديث
النفس مالم يتكلم به ليس له مفهوم حتى يقال انها اذا تكلمت او عملت يكتب عليها حديث النفس لانه اذا كان اللهم
لا يكتب في حديث النفس أولى

(قوله فلا تنقض بيمينته)
 (الح) وجه التفريق أن
 اليمين حكمها وجوب البر
 ووجوب الكفارة في الحنث
 والكفارة لا تنص من
 الكافر لكونها عبادة
 وإذا لم تنص منه الكفارة
 لا تنقض بيمينه لخلاف
 موجب (قوله لا إلى مسئلة)
 (الح) لوجه هذا الاستثناء
 إذ معنى قوله لا تعتبر نية
 الكافر أي فيما كان
 عبادة وضما والسفر ليس
 بعبادة وضما (قوله له - م)
 (الح) لوجه لا كرهه
 المسئلة هنا وفي تعامل النقص
 بعدم التمييز نظر لأنه ليس
 من الواقض بل المناقض
 هنا هو السكر المستلزم
 لاستتار العقل المستلزم
 غالباً لحدوث الحنث
 (قوله وعلى هذا) في
 التفريق نظر كالقبي بعده
 (قوله ضارمر تداني الحال)
 لا محل لكرهه هنا (قوله)
 والفرق (الح) فيه أن
 ما ذكره أفاد استواء
 الصلاة والصوم في انهما
 لا ينقطعان بمجرد النية
 وعليه فلا حاجة إلى الفرق
 (قوله لو اقتض (الح)
 مخالف لما تقدم قريبان
 أن القاطع التكبير لا يجرّد
 النية

أثم أثم العزم لأثم العمل بالجوارح إلا أن يكون أمراً يتم بمجرد العزم كالسكر اهـ (العاشر)
 في شروط النية الأولى الإسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند
 قول الكثر وغيره فأنى تيمم كافر لا وضوءه لأن النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه
 وقوله فإذا أسلم بهذه صلى بهما لكن قالوا إذا انقطع دم الكفاية لا قل من عشرة حل
 وطشها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لأن الغسل من أهله وإن صح منها الصلوة طهارة
 الكفاية قبل إسلامه (فائدة) قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن لعلمه
 يهتدي ولا يمس المصحف وإن اغتسل ثم مس فلا بأس به اهـ ولم تصح الكفارة من كافر فلا
 تنقض بيمينه لأنهم لا إيمان لهم وقوله تعالى وإن نكثوا إيمانهم أي عهودهم الصورية وقد كتبنا
 في القوائد أن نية الكافر لا تعتبر إلا في مسئلة في البرازية والخلاصة (في صبي ونصراني) في
 خروجه إلى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق واسلم الكافر قصر الكافر لا اعتبار بقصده
 لا الصبي في المختار اهـ (الثاني) في التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون ومن
 فروعه عدم الصبي والمجنون خطأ ولكنه أهم من كون الصبي مميزاً أولاً وينقض وضوء
 السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان (الثالث) في العلم
 بالمتنوى فن - هل فرضية الصلاة لم تصح كما قدمناه عن القنية إلا في الحج فانهم صحوا
 الأحرام الميم لان علياً أحرم بما أحرمه النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه فان عابداً من حجا
 أو عمرة صح أن كان قبل الشرع في الأفعال وإن شرع تيممت عمرة (الرابع) في أن لا يأتي
 بناف بين النية والمتنوى قالوا إن النية المتقدمة على التصريح جائزة بشرط أن لا يأتي بعدها
 بناف ليس منها وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد واليه إذا بالله تعالى في أثناءها وتبطل صحة
 النبي صلى الله عليه وسلم بالردة إذا مات عليها فان أسلم بعدها فان كان في حياته عليه الصلاة
 والسلام فلا مانع من عودها والاف في عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع فإذا
 نوى قطع الإيمان صار مرتد الحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر العبادات إلا إذا
 كبر في الصلاة ونوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع الأول لا بمجرد النية وأما الصوم
 الفرض إذا شرع فيه - بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال إلى صوم - فله فانه لا يبطل والفرق
 أن الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان لا رجحان لأحدهما على الآخر في التصريح
 وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا في المحيط وفي خزائنه إلا كمال لو افتتح الصلاة بنية
 للفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تناء وعاصرت نطوعاً ولو نوى الكل أو الجماع في الصوم
 لم يضره وكذا لو نوى فعلاً نافي الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل
 الفجر سقط حكمه بخلاف ما إذا رجع بعدما أسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالأكل بعد النية
 من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر بالإقامة صار مقيماً وبطل - فله بخمس شرائط
 (ترك السير) حتى لو نوى الإقامة سائر المصح وصلاحيه الموضع الإقامة فلو نواها في بحر
 أو جزيرة لم تصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالأي فلا تصح نية التتابع كذا في معراج
 الدراية وإذا نوى المسافر الإقامة في أثناء صلاته في الوقت تحول فرضه إلى الأربع سواء نواها
 في أولها أو في آخرها أو في وسطها أو سواء كان منفرداً أو مقنناً أو مدمراً أو مسبقاً فاللاحق
 لا يتم بنية ما بعده فراغ امامه لاستحكام فرضه بفرغ امامه كذا في الخلاصة ولو نوى بمال
 المتجارة الخدمه كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم يؤثر كذا في الزبلي وأمانة الخيانة

وهو مذهب اصحابنا اجمع
اه فهو مخالف للمصنف
(قوله لا تجزئه الخ) لا يخفى
ان عدم الاجزاء ظاهر على
تقدير زرده في نفس النية
بان نوى تلك الفائتة ان
كانت عليه والا نهى فرض
الوقت اما اذا نوى الفائتة
بنية جازمة غير انه شك
في انه قضاء فاجزئه (قوله
ولو شك الخ) يجب ان يجزئه
وما قاس عليه لاجماع بينهما
لانه فيما اذا اعتقد عدم
دخول الوقت وما ذكر فيما اذا
شك (قوله ديانة ايضا) لانه
نوى التخصيص بوصف ليس
في اللفظ ولا عموم له اذ لم
يدخل تحت اللفظ فلا تعلل
فيه نية التخصيص كالوقال
نويت النساء دون الرجال
لم يصدق (قوله واما تعميم
الخاص الخ) لا شك في عدم
قبوله قضاء وديانة اذا انعقد
احتمال اللفظ له ومنه هم
عموم المشترك يدل على منعه
بالاولى وهم في الخلاصة
مسئلة تص فيها على تعميم
الخاص بالنية فقال قال
اية امرأة اتزوجها فهي
طالق فهذا على امرأة
واحدة الا ان ينوى جميع
النساء لان أى المضاف الى
النكرة لا تنعم الا اذا وصفت
بصفة عامة وهما لم توصف
بصفة عامة (قوله وكذا

في الوديعة فلم أرها صريحة لكن في الفتاوى الظهير بتم جنبايات الاحرام ان المودع
اذا تعدى ثم ازال التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدى اه (فرع) وتقرب
من نية القطع نية القلب وهي نية نقل الصلاة الى أخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشروع
بالقربة لا بمجرد النية ولا بد ان تكون الثانية غير الاولى كأن يشرع في العصر بعد افتتاح
الظهر فيفسد الظهر لا الظهر بعد ركعة الظهر وشرطه ان لا يثاقل بالنية فان تلفظ بها بطلت
الاولى مطلقا وقد ذكرنا تفاريحها في مفسدات الصلاة من شرح السكتر
(فصل) ومن المنافي التردد وعدم الجزم في اصلها وفي الملتقط وعن محمد فيمن اشترى
خادما للخدمة وهو ينوي ان اصابعه لا يباعه لازكاة عليه وقالوا لنوى يوم الشك انه ان كان
من شعبان ليس بصائم وان كان من رمضان كان صائما لم تصح نيته ولورد في الوصف بأن
نوى ان كان من شعبان ففعل والا فمن رمضان صح نيته كما بينا في الصوم وينبغي على هذا
انه لو كان عليه فائتة فشك انه قضاها أولا فقضاها ثم تبين انها كانت عليه ان لا تجزئه لشك
وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت العبادة فاتي بها فبان انه فعلها في الوقت لم تجزئه
اخذنا من قولهم كافي فحق القدير لوصلي الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل قطهر انه دخل
لا تجزئه اه وفي خزنة الاكل ادرك القوم في الصلاة ولا يدري ان المكنوبة او التروحية
يكبر وينوي المكنوبة على انها لم تكن مكنوبة بضميعا يعني العشاء فاذا هو في العشاء
صحيح وان كان في التروحية يقع نفلا اه (فرع) عقب النية بالمشيئة ودمنا انه ان كان مما
يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق
بطل (تكميل) النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب لاركر وانما وقع
الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمعتمدا انها شرط كالنية وقيل بركنيتها
(قاعدة) في الايمان تخصيص العام بالنية موقول ديانة لا قضاء وعند الخصافي يصح
قضاء ايضا لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم يصح في ظاهر
المذهب خلافا لخصافي وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عام نوى خاصا وما
قاله الخصافي مخلص من حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فتى وقع في يد الظلمة واخذ
بقول الخصافي فلا بأس به كذا في الوالوجية ولو قال كل مملوك امسكه فهو حر وقال غنيت
به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت بالسود دون البيض أو بالاكس لم يصدق
ديانة ايضا كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بينه في الشرح من باب اليقين بالطلاق
والعتاق واما تعميم الخاص بالنية فلم اره الا (قاعدة) فيها ايضا اليمين على نية
الحالف ان كان ظلوما وعلى نية المصالح ان كان ظالما كالمخلاصة (قاعدة) فيها
ايضا الايمان مبيته على الافاظ لاعلى الاغراض فلو اغتات من انسان فحلف انه لا يشتري
له شيئا بفس فاشترى له شيئا بمائة درهم لم يحنث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه باحد عشر
او بتسعة لم يحنث مع ان غرضه الزيادة لكن لا حنث بلا لفظ ولو حلف لا يشتريه بعشرة
فاشتراه باحد عشر حنث وتماه في تلخيص الجامع وشره للفارسي (فروع) لو كان
امها طالق او حرة فناداها ان قصد الطلاق او العتق وقعا والنساء فلا واطلاق فاعتمد
عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستثناف وقع الكل أو التاكيد فواحدة ديانة
والكل قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى مع ثنتين فتثلاث

نخل بها أولا والا فان نوى وثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف
 أو اطلق ولو نوى الضرب والحساب كذلك وكذا في الاقرار ولو قال انت على مثل امي أو
 كمي رجع الى قصده لينكشف حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كما قال لان التكريم
 بالتشبيه فاش في الكلام وان قال اردت الظهار فهو ظهار لانه تشبيه بجمعه بها وان قال
 اردت الطلاق فهو طلاق باين وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما وقال محمد رحمه الله هو
 ظهار وان غنى به التعريم لا غير فعند ابي يوسف رحمه الله ايلاء وعند محمد رحمه الله ظهار ولو
 قال انت على حرام كمي ونوى ظهارا او طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف
 رحمه الله ايلاء وعلى قول محمد رحمه الله ظهار ومنه الوقرأ الجنب قرأنا فان قصد التسلاوة حرم
 وان قصد الذكرك فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاته على الجنائز ان قصد الدعاء والثناء لم يكره وان
 قصد التسلاوة كره غطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صححت وان قصد الحمد
 للعطاس لم تصح ذبح فغطس وقال الحمد لله فكذلك ذكر المصلى آية اذ ذكر او قصده جواب
 التكلم فسدت والا فلا (تكميل) في النياية في النية قال في تيم القنية مريض يمه غيره
 فالنية على المريض دون الميم انتهى وفي الزكاة قالوا المعنوية الموكلة فلو نواها ودفع
 الوكيل بلانية اجزأته كما ذكرناه في الشرح وفي الحج عن الغير الاعتبار لنية المأمور وليس هو
 من باب النياية فيها لان الافعال انما صدرت من المأمور فما اعتبر نيته (تنبيه) اشتملت
 قاعدة الامور بقاصدها على غدة قواعد كما تبين لك وقد اتينا على عيون مسائلها والا
 فمائلها لا تصحى وفروعها لا تستقصى (خاتمة) تجرى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية
 ايضا فاول ما اعتبرنا ذلك في الكلام فقال سيبويه والجمهور باشتراط القصد فيه فلا يسمى
 كلاما ما نطق به النائم والساهى وما تحكيه الحيوانات المعلة وخالف بعضهم فلم يشترطه وسمى
 كل ذلك كلاما واختاره ابو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما اذا حلف لا يكلمه فكلما ناعما
 بحيث يسمع فانه يثبت وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم
 يفتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل انه قد اختلف
 التمهيج فيها كما بيناه في الشرح ولم ار الى الان حكم ما اذا كلمه معنى عليه أو مجنون أو سكران
 ولو سمع آية المجيدة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار اعدم أهلية القارى بخلاف
 ما اذا سمعها من جنب أو حائض والسمع من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على
 المختار وكذا تجب بسماعها من سكران ومن ذلك المنادى النكرة ان قصد نداء واحد
 بعينه تعرف ووجب بناؤه على الضم والالم يتعرف وأعرب بالنصب ومن ذلك العلم المنقول من
 صفة ان قصده لمح الصفة المنقول منها ادخل فيه الالف واللام والا فلا وفروع ذلك كثيرة
 وتجري هذه القاعدة في العروض ايضا فان الشعر عند أهله كلام موزون مقصود به ذلك
 اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد من التكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع
 في كلام الله كقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون * اوفي كلام رسوله
 صلى الله عليه وسلم كقوله هل انت الا صبيح دميت * وفي سبيل الله ما لقيت
 (القاعدة الثالثة) اليقين لا يزول بالشك ودليلها ما رواه مسلم عن ابي هريرة رضي الله
 عنه من قوما اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيئا ام لا فلا يجز جن
 من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجدر بها وفي فتح القدير من باب الانجاس ما يوضحها فنسوق

(قوله وعلى ذلك خرج
 الحج) اخرج ما وقع في كلام
 الله تعالى منقول ما يقيد
 القصد في غاية الاشكال
 لانه انما يتم في كلام من
 يسمع منه الذهول والغفلة

هبارة بتسامها قوله **تظهير النجاسة واجب مقيم بالمكان** واما اذا لم يتمكن من الازالة
 لطهارة مخصوص المحل المصاب مع العلم بتنجيس الثوب قبل الواجب غسل طرف منه
 فان غسله بخر او بلا فطرطهر **وذكر** الرازي وجهين ان لا اثر للخرى وهو ان يغسل بعضه
 مع ان الاصل طهارة الثوب وقمع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول محلها
 فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اورد الاسيحي في شرح الجنا مع الكبير قال وسعت
 الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز بقوله ويقبسه على مسئلة في السير الكبير هي اذا
 فتحنا احدا وفيهم وفي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع يبقين فلو قتل البعض او اخرج
 حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما ذكره مجردا عن التعليل
 فلو صلى معه صلاة ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر فوجب اعادة ما صلى انتهى * وفي الظهيرة
 ثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهذا احتياط وذلك التعليل مشكل
 عندي فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل واصله انه شك
 في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله والحق ان ثبوت الشك في
 كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم يوجب البتة الشك
 في طهر الباقي واما عدم الباقير ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارفاع اليقين
 عن نجاسته ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلاة معه الا ان هذا انصح
 لم يبق لكلماتهم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان
 يثبت شك في محل ثبوت اليقين ايته و ثبوت شك فيه لا يرتفع به ذلك اليقين فحق هذا حق
 بعض المحققين ان المراد لا يرتفع به كتم اليقين وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في
 الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك
 اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لان الشك
 الطاري لا يرتفع كتم اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع
 بالشك فغسل الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله اعلم انتهى كلام فقي
 القدير ونظيره قولهم القسم في المثل من المظهر اضربي انه لو تنفس بعض البر ثم قسم طهر
 لوقوع الشك في كل جزء هل هو المثلثس الاول قلت يندرج في هذه (العدة)
 قواعد **فيها قولهم** الاصل بقاها كان على ما كان وتنفرع عليهم مسائل منها من يبقين
 الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر ومن يبقين الحدث وشك في الطهارة فهو محدث كما في
 السيراجية وغيرها ولكن ذكر عن محمد رجه الله انه اذا دخل بيت الخلاه وجلس للاستراحة
 وشك هل خرج منه شيئا او لا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ماء ثم شك هل توضأ أم لا كان
 متوضئا علة بالغالب فيهما وفي خزائن الاكل استيقن بالتيمم وشك في الحدث فهو
 على تيممه وكذا الاستيقن بالحدث وشك في التيمم اخذ باليقين كما في الوضوء ولو يبقين
 الطهارة والحدث وشك في السابق فهو متطهر وفي البرازية يعلم انه لم يغسل عضو لكنه
 لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل رأى البلية بعد الوضوء سائلة من ذكره بعيد
 وان كان يعرفه كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء لا يلهف اليه وينضح فرجه وازار به الماء قطعاً
 للوضوء واذا بعد هذه عن الوضوء او لم يبول لانه قد غلبه الغلبة انتهى ومن فروع ذلك ما لو
 كان يزيد على عمر والقب مثلاً فبرهن عمره على الاداء والبراء فبرهن زيد على ان له عليه

(قوله ان يغسل الخ) متعلق
 بقوله الاتي وقمع الشك
 في قيام النجاسة ولا يظهر
 لتقديم الممول هنا على
 عامله نكتة (قوله طهر
 الخ) هذا خلاف التحقيق
 والتحقق انه لا يظهر وانما
 جاز لسلك الانتفاع لشك
 فيها حتى لو جمع عاداته
 (قوله بوجوب خبر ان) قوله
 وشك في السابق الخ في فنيج
 المدبر من تيقن الطهارة
 والحدث وشك في السابق
 يؤمر بالتذكر فيه اقبلاهما
 فان كان محدثا فهو الا ن
 متطهر لانه تيقن الطهارة
 بعد كمال الحدث وشك في
 انتفاء الالة لا يدري هل
 الحدث الثاني قبلها
 او بعدها وان كان متطهرا
 فان كان يعتاد التجديد
 فهو الا ن محدث لانه
 يبقين حدثا بعد تلك
 الطهارة وشك في زواله
 لانه لا يدري هل الطهارة
 الثانية متاخرة عنها ام لا
 بان يكون والى بين
 الطهارتين ومنه يعلم ما في
 كلام المصنف

القلم تقبل حتى يبرهن أنها حادثة بعد الاداء أو البراء شك في وجود النجس فالاصل بقاء
الطهارة ولذا قال محمد رحمه الله حوض غسلا منه الصغار والمبيد باليدى الدنسة والجرار
الوصفة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسة ولذا اقتضوا بطهارة طين الطرقات وفي الملتقط
فارة في السكوز لا يدرى أنها كانت في الجرة لا يقضى بفساد الجرة بالشك وفي خزانة الاكل
رأى في ثوبه قدر او قد صلى فيه ولا يدرى متى أصابه يعيدها من آخر حدث احدثه وفي المنى
آخر رقة انتهى يعني احتياطاً وعملاً بالظاهر اكل آخر الليل وشك في طلوع الفجر صرح
صومه لان الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف والافضل ان لا يأكل مع الشك وعن أبي
حنيفة رحمه الله انه سبي بالاكل مع الشك اذا كان يبصره علة او كانت الليلة مقمرة او متغيمه
او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان لم يستبين
شيء لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر أنه أكل بعده قضى ولا كفارة ولو شك في الغروب
يلبأ كل لان الاصل بقاء النهار فان اكل ولم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة روايتان وعلمه
في الشهر من الصوم ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة
فالقول لها لان الاصل بقاءها في ذمتها كالمدين اذا ادعى دفع الدين وانكر الدائن ولو
اختلف الزوجان في التمكن من الوطئ فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في
السكوت والردي فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها
فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فيملك الاخبار ولو
اختلف المتبايعان في الطوع فالقول ان يدعيه لانه الاصل وان برهننا فيبينة من يدعي
الاكره اولى وعليه الفتوى كافي البرازي يقول ادعى المشتري ان اللحم لحم مبيته او ذبيحة
بجوهى وانكر البائع لم اره الا ان مقتضى قولهم القول المدعى البطلان لكونه منكراً اصل البيع
ان يقبل قول المشتري باعتباره ان الشاة في حال حياتها محرمة فامشترى متمسك بماصل
التحريم الى ان يتحقق زواله ادعت المطلقة امتداد الطاهر وعدم انقضاء العدة صدقت
ولها النفقة لان الاصل بقاءها الا اذا ادعت الحبل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت اثم تبين
ان لا حبل فلا رجوع عليها كافي فنج القدير (قاعدة) الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل
في شغلها شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعى عليه لموافقة الاصل والبيئة على المدعى
لعموم ما خالف الاصل اذا اختلفا في قيمة المتعلق والمغصوب فالقول قول الغارم لان
الاصل البراءة بما زاد ولو اقر بشيء أو حق قبل تفسيره بماله قيمة فالقول للقرع عليه ولا يرد
عليه فالواقر بدرهم فاتهم قالوا نلزمه ثلاثة دراهم لانها أقل الجمع مع ان فيه اختلافاً فاقبل
اقله اثنان فينبغي ان يعمل عليه لان الاصل البراءة لا نقول المشهور انه ثلاثة وعليه بسني
الاقرار (قاعدة) من شك هل فعل شيئاً أم لا فالاصل انه لم يفعل وتدخل فيها قاعدة
أخرى من تبين الفعل وشك في القلب والكثير جل على القلب لانه المتيقن الآن تشتغل
الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء راجع الى قاعدة ثالثة هي ما ثبت ييقين
لا يرتفع الا ييقين والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يفقه من الصلاة شيء وأحب
ان يقضى صلاة عمره منذ أدرك لا يستحب ذلك الا اذا كان أكبر ظنه فسادها بسلب الطهارة
او ترك شرط حيث يقضى ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره لو ردد التمسى عنه انتهى
شك في صلاة قبل صلاحها لم لا أعاد في الوقت شك في ركوع او سجود وهو في أعاد وان كان

(قوله روايتان) في البدائع
الصحيح عدم الوجوب لان
احتمال الغروب عليهم
فكانت الشبهة ثابتة
(قوله عدم وصول الخ)
بشكل عليه انهم قالوا
لو ادعت المرأة مضى عدتها
في مدة تحمله صدقت
مع ان الاصل بقاء العدة
فقد قالوا لو ادعت المطلقة
امتداد الطاهر وعدم
انقضاء العدة صدقت ولها
النفقة لان الاصل
بقاؤها وبشكل عليه أيضاً
بان المودع لو ادعى رد
الوديعة اذعى الهلاك
فالقول قوله مع ان الاصل
بقاؤها (قوله محرمة) أي
لانها حلال الغير (قوله)
فالاصل انه لم يفعل
ينبغي ان يقيد في الصلاة
بما اذا كان في الوقت لما
في الثانية شك في صلاته
انه هل أداها أم لا فان في
الوقت كان عليه ان
يعيدها بعد خروج الوقت
لا شيء عليه

بعدها فلا وان شك انه كم صلى فان كان اول مرة استأنف وان كثر تحرى والاخذ بالاقل
وهذا اذا شك فيما قبل الفراغ وان كان بعده فلاثي عليه الا اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك
فرضا وشك في تعينه قالوا بسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدتين ثم
يقعد ثم يسجد السهو كذا في فتح القدير ولو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربع
وشك في صدقه وكذبه فانه بعيدا احتياطا لان الشك في صدقه شك في الصلاة ولو وقع
الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على يقين لا بعيدا ولا اعادة ولم كذا في الخلاصة
ولو صلى ركعة بنيسة الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع
ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء ولو تذكر مصلي العصر
انه ترك سجدة ولم يدركها من الظهر او العصر الذي هو فيها تحرى فان لم يتع تحريه على
شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة ثم بعيدا الظهر احتياطا ثم يسجد العصر فان لم يعد فلا
شيء عليه وفي المجتبى اذا شك انه كبر للافتتاح او لا او هل احدث او لا او هل اصاب النجاسة
ثوبه او لا او مسح راسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا فلا تبس ولو شك انها تكبيرة
الافتتاح او القنوت لم يصبر شارقا وتماهى في الشرح من آخر سجود السهو ولو شك في اركان
الحج ذكر الخصاص انه يقصر في كافي الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لان تكرار
الركن والزيادة عليه لا يفسد الحجوز بادة الر كعة تفسد الصلاة فكان القصر في باب
الصلاة احوما كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبنى على الاقل في ظاهر الرواية وفي
البراز يشك في القيام في الفجر انها الاولى او الثانية فرضه وقعد قدر التشهد ثم صلى ركعتين
بضاححة وسورة ثم اتم وسجد السهو فان شك في سجدة انها عن الاولى ام عن الثانية بمعنى
فيها وان شك في السجدة الثانية لان اتمامها لازم على كل حال واذا رفع راسه من السجدة
الثانية قعد ثم قام وصلى ركعة واتم بسجدة السهو وان شك في سجدة انه صلى الفجر ركعتين
او ثلاثا ان كان في السجدة الثانية فسدت صلاته وان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاحها
عند محمد رحمه الله لان تمام الماهية بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفع ارتقاءها بالحدث
فيقوم ويقعد ويسجد السهو الى ان قال نوع منه تذكر ركعة وليسا قدست صلاته
وان ترك فعليه يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم وصلى ركعة بسجدتين صلى
صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم اية صلاة اعاد الفجر والوتر وان تذكر
انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها انتهى ومنها
شك هل طاق ام لا يقع شك انه طلق واحدة او اكثر بنى على الاقل كاذ كره الاسبيحاني
الا ان يستيقن بالا كثيرا ويكونا كبر ظنه على خلافه وان قال الزوج هزمت على انه ثلاث
يتركها وان اخبره عدل حضر واذك المجلس بانها واحدة وصدقه سم اخذ بقوله ان كانوا
عدولا وعن الامام الثاني حلف بطلاقتها ولا يدري اثلاث ام اقل يقصر وان استوى بالعمل
باشد ذلك عليه كذا في البرازية ومنها شك في الخارج امنى او مذى وكان في النوم فان تذكر
احتلاما وجب الغسل اتفاقا ولا يجب عند ابى يوسف رحمه الله عملا بالاقل وهو المذني
ووجب عندهما احتياطا كقولهما بالنقض بالمباشرة الفاشة وكقول الامام في القارة
الميتة اذا وجدت في بئر ولم يدرك متى وقعت وهن افروغ لم ارها الا ان الاول لو كان عليه دين
وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعي

(قوله لان الشك الخ) فيه
ان الشك في الصلاة بعد
الفراغ منها لا يوجب شيئا
(قوله بمعنى فيها) لم يظهر له
معنى محصل (قوله فسدت
صلاته) أى لا احتمال انه قيد
الثالثة بالسجدة الثانية
وخط المكتوبة بالنسافة
قبل تمام المكتوبة (قوله
يمكن اصلاحها) لانه اذا
لمن صلى ركعتين كان عليه
إتمام هذه الركعة لانها
ثانية فيعوز ولو كانت
ثالثة من وجه لا تفسد
صلاته عند محمد لانه لما
تذكر في السجدة الاولى
انقضت تلك السجدة
أصلا فصارت كأنها لم تكن
(قوله وكقول الامام الخ)
فانه بوجوب عبادة ثلاثه
ايام على من نوضا منها اذا
كانت متتفة والا فليوم
واحدة احتياطا وقال يحكم
بنيانها من وقت العلم بها
مطلقا

عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يهلف احترازا عن الوقوع في الحرام وان الى خصمه الاحلفه
ان كان اكبر رايه ان المدعى محق لا يهلف وان كان اكبر رايه انه مبطل ساغ له الحلف انتهى
الثاني * له ابل وبقرو غنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها او بعضها ينبغي ان تلزمه زكاة
الكل * الثالث * شك فيما عليه من الصيام * الرابع * شك فيما عليه من
العدة هل هي عدة طلاق او وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قولهم لو
ترك صلاة وشك انها اية صلاة تلزمه صلاة يوم واحدة لا بالاحتياط * الخامس * شك في
المنذور هل هو صلاة او صيام او عتق او صدقة ينبغي ان تلزمه كفارة بين اخذ من قولهم لو
قال على نذر فعليه كفارة بين لان الشك في المنذور كعدم تسميته * السادس * شك هل حلف
بالله او بالطلاق او بالعناق فينبغي ان يكون حلفه باطلا ثم رابت المسئلة في البرازية في شك
الايمان حلف ونسب انه بالله تعالى او بالطلاق او بالعناق فحلفه باطل انتهى وفي اليتيمة
اذا كان يعرف انه حلف مغلقا بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه
لا يدرى ان كان بالله ام كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال يحمل على اليمين
بالله تعالى ان كان الحالف مسلما قيل له كم بين عليك قال اعلم ان على ايماننا كثيرة غير اني
لاعرف عددها ماذا يصنع قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلانهاية له انتهى
* قاعدة * الاصل العدم وفيها فروع منها اخذ من القاعدة القول قول نافي الوطى لان
الاصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكر خسرت وان قلن ثيب
فالقول له لكونه منسكرا استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة من العنة وفي القنية افترا
وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فalcول قولها لانها تنسكسقوط نصف المهر انتهى
ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم اربح الا كذا
لان الاصل عدم الزائد وفي المجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا أتى باليمين وقالها
اصل ويرجح لرب المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر وهو ان
القول قول القابض في مقدار ما قبضه ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى
الوصول اليها وانكرت فalcول لها كالدائن اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة
اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الاتفاق فalcول له مع اليمين كما في الثانية والثانية
خرجت عن القاعدة فليتأمل وكذا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه
ماتناه عن شراء كذا لان الاصل عدم النسي ولو ادعى المالك انها قرض والاخذ انها مضاربة
فalcول فيها قول الاخذ لانهما اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان ولذا قال
في السكك وان قال اخذت منك الفارديعة وهلكت وقال اخذت غنما فصبها فهو ضامن ولو قال
اعطيتنيها وديعة وقال غصبتها لا انتهى * وفي البرازية دفع لا تحريعا ثم اختلفا فقال
الدافع قرض وقال الاخر هدية فalcول للدافع انتهى لان مدعى الهبة يدعى الابراء عن
القيمة مع كون العين متقومة بنفسها ومنها لو ادخلت المرأة حلما في فم الرضيع
ولا يدرى ادخل اللب في حلقة ام لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الوالدية
وسياق تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرمة ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين
الموجرة فalcول لمنسكه كما في اجارة التملذيب ومنها لو ثبت عايبه دين باقرار او بينة فادعى
الاداء او الابراء فalcول للدائن لان الاصل العدم ومنها لو اختلفا في قدم العيب فانسكه

(قوله وكذا في غسل راحتي
المال) هذا مقيد بما لو قال
اعطيت امالوقال اخذت
بعد هلاك المال فalcول
لرب المال كما في التظهيرية
وغیرها

البائع فالقول له واختلف في تعليله فقيل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول بان نفاه عملا بان الاصل عدمه وقيل بان ادعاء لانه ينكر لزوم العقد وقد سكتنا القولين في الشرح والمعتمد الاول ومنها القول فحسبت منك الف اوربخت فيها عشرة آلاف فقال المنصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول للمالك كافي اقرارا بالزاية يعني لانه سكه بالاصل وهو عدم النصب ومنها لو اختلفا في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمه ها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فالقول للبائع لان الاصل عدم التغيير * (تنبيه) * ليس الاصل العدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة واما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك انه لو اشتراه على انه خيار او كاتب وانكروا جود ذلك الوصف فالقول له لان الاصل عدمه ما لم يكونا من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر وانكروا قيام البكارة وادعاء البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها صفة اصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط وعلى هذا تفرع لو قال كل مملوك لي خباز فهو حر فادعاء عبدا وانكر المولى فالقول للمولى * ولو قال كل جارية بكري فهي حرة فادعت جارية انها بكري وانكر المولى فالقول لها وتمام تفرع به في شرحنا على الكفر في تعاقب الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط * (قاعدة) * الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته منها ما قدمناه فيما لو اراد في ثوبه فحاسة وقد صلي فيه ولا يدري متى اصابته بعيد هامن آخر حدث احد ثوبه المني من اخر قدوة و يلزمه التسل في الثانية عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان لم يتذكر احتلاما وفي البدائع بعد من آخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما عرف ولو فتق جبة فوجد فيها قارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب به يد الصلاة مذبذوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب بعيد هامن ثلاثة ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكم بانجاسة البثر اذا وجدت فيها قارة ميتة من وقت العلم بهامن غير اعادة شئ لان وقوعها احداث فيضاد الى اقرب اوقاته وخالف الامام الاعظم رحمه الله فاستحسن اعادة صلاة ثلاثة ايام ان كانت منشفة او منشفة والا فذبذوم وليس له الا بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا كالجرح اذا لم يرل صاحب فراش حتى مات يحال به على الجرح (ومنها) لو كان في بدر رجل عبد فقال رجل فقات عينه وهو في ملك البايع وقال المشتري فقأته وهو في ملكي فالقول للمشتري فبأخذ ارشه (ومنها) ادعت ان زوجها ابانها في المرض وسارفا رثت وقالت الورثة ابانها في محنته فلا تراث كان القول قولها فترث (وخرج) عن هذا الاصل مسئلة الكثر من مسائل شتى من القضاء وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول قولها وبه قال زفر رحمه الله تعالى وانما اخرجوا عن هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت في الحال فثبت فيما مضى (ومما) فرعته على الاصل ما في البيعة وغيرها ولو اقر لوارث ثم مات فقال للمقر له اقرني الصيغة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيعة بينة المقر له وان لم يسم بيمينته واراد استحلانهم فله ذلك انتهى ومما فرعته على هذا الاصل قولهم لومات مسلم وتحنسه نصرانية فباعت مسلمة بعده وت وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعده وت فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد

(قوله والبيعة بينة المقر له)
وكذا الواقام كل بينة بيمينته
اولى

عزله لرجل اخذت منك الفاروق فتمت الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذتها ظلمنا بعد
العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب
اوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتبر الاول لان القاضي
اسنده الى حالة منافاة للظمان وكذلك اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقليد القضاء
وخرج ايضا عنه ما لو قال المبيد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبيد وقال المقر له بل
قطعتما وانت حر كان القول للعبيد وكذا لو قال المولى لعيده وقد اعنته اخذت منك غلة كل
شهر خمسة دراهم وانت عبيد فقال المعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا
الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان
كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة
القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق امة ثم قال لها قطعت يدك وانت امسي فقالت
هي قطعتما وانا حرة فالقول قولها وكذا في كل شيء اخذته منها عند ابى حنيفة وابى يوسف
رحمه الله ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظردقيق للفرق بينها وفي الجمع
من الاقرار ولو اقر حربي اسلم باخذ المال قبل الاسلام او باتلاف خمر بعده او مسلم بحال حربي
في دار الحرب او بقطع يده معتقه قبل العتق فكذلك يوه في الاسناد اذني بعدم الضمان في السكك
انتهى يعني بمحمد ولا يضمن ومما فرغ عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند
المشتري فانه لا يرجع بالثمن لار المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق
لسكن بر جمع بنقصان العيب كما ذكره الزبلي وليس من فروعهما اذا تزوج امة ثم اشترى
ثم ولدت ولدا يمتثل ان يكون حادثا بعد الشراء او قبله فانه لا شك عندنا في كونها م ولدان
جهة انهما حادثا ضيف الى اقرب اوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير ام ولده
عندنا * (قاعدة) * هل الاصل في الاشياء الاباحة - حتى يدل الدليل على عدم الاباحة
وهو مذهب الشافعي رحمه الله او التحريم - حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى
ابى حنيفة رحمه الله وفي البدائع المختار ان لاحكم للافعال قبل الشرع والحكم عندنا وان
كان ازيل فاما رادبه هنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فالتنفي التعلق لعدم فائدة انتهى وفي
شرح المنار لا يصنف الاصل في الاشياء الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال بعض
اصحاب الحديث الاصل فيها الحظر وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من
حكم لكننا لم نقف عليه بالفعل انتهى وفي الهداية من فصل الحداد ان الاباحة اصل انتهى
ويظهر اثر هذا الاختلاف في المسكوكات عنه ويخرج عليها ما اشكل خاله (فيها)
الحيوان المشكل امره والنباتات المجعول سميته (ومنها) اذا لم يعرف حال النهر هل هو
مباح أو مملوك (ومنها) لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك (ومنها) مسئلة
الزرافة فذهب الشافعي رحمه الله القائل بالاباحة الحل في السكك واما مسئلة الزرافة فالمختار
عندهم حلها كلها وقال السيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدهم
تقتضي حلها والله تعالى اعلم * (قاعدة) * الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في
كشف الاسرار شرح فخر الاسلام الاصل في النكاح الحظر وايضا للضرورة انتهى * فاذا
تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي
فيها كم الشهيد من باب القصرى ولوان رجلا له اربع جوارى اعتق واحدة منهن بعينها ثم

(قوله كان القول للوكيل)
لا يكره الضمان في المستهلك
وادعى خروج المالك في
القائم عن الموكل (قوله)
قاعدة الخ) اعلم ان ما فيه
ضرر لنفسه أو غيره خارج
عن موضع الخلاف

نسيها فلم يدرا بغيره ان يفتي لم يسهل ان يفتي للوطي ولا للبيع ولا يسع الحماكم ان يفتي بغيره
ويدين حتى يبين المعتقد من غيرها وكذلك اذا طلق احدي نساؤه بغيرها ثلاثا ثم نسيها وكذلك
ان ميز كلهن الا واحدة لم يسهل ان يفتي بها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك يفتي عنه القاضي عن
حتى يخبرها غير المطلقة فاذا اخبر بذلك استخلفه البتة انه مطلق هذه بغيرها ثلاثا ثم خلى
بينهم فان كان حلف وهو جاهل بما لا ينبغي له ان يقر بها فان باع في المسئلة الاولى ثلاثا من
الجواري فحكم الحماكم فان اجاز بيعهن وكان ذلك من رايه وجعل السابقة هي المعتقد ثم
رجع اليه بعض ما باع بشراء او هبة او ميراث لم ينسخ له ان يبطأ بالان القاضي قضى فيه بغير
علم فلا ينبغي له ان يبطأ شيئا منهن بالملك الا ان يتزوجها حينئذ لا بأس لانها زوجته او أمته
ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحصل بالضرورة
انتهى ثم قال ولو اعتنى في جارية من رقيقه ثم نسيها ومات لم يجز للقاضي التحري ولا يقول
للورثة اعتقوا أبتن شتم أو اعتقوا التي أ كبر ظنكم انها حرة ولكنه يسألهم فان زعموا ان
الميت اعتق هذه بغيرها اعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك
شيئا اعتقهن كلهن واسقط عنهن قيمة احداهن وسعين فيما بقي انتهى **في خروج عن هذا**
الاصل مسئلة في فتاوى قاضيخان صبية أرضها قوم كثير من أهل القرية أقلهم أو أكثرهم
لا يدري من أرضها وأراد واحد من أهل تلك القرية ان يتزوجها قال أبو القاسم الصغار
اذا لم تظهر له علامة ولا يشهد أحده بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا يفسد
باب النكاح فلو اختلطت الرضعة بنساء يحصون لم أره الآن ثم رأيت في السكا في الحماكم
الشهيد ما يفيد الحل ولفظه ولو ان قوما كان لكل منهم جارية فاعتق أحدهم جارية ولم
يعرفوا المعتقد فليسكل واحد منهم أن يبطأ جارية حتى يعلم انها المعتقد بغيرها وان كان أكبر
راى أحدهم انه هو الذي اعتق فأحب الى انه لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك
حراما ولو اشترى رجل واحد قد علم ذلك لم يهل له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقد
ولو اشترى رجل الا واحدة حل له وطعن فان فعل ثم اشترى السابقة لم يحل له وطى شيء منهن
ولا يبيعه حتى يعلم المعتقد منهن انتهى **في علم** ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان
في المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة شك لم يعتبر ولذا قالوا لو ادخلت المرأة حلة
ثديها في فم رضيعه ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المانع شك كما
في الوالدية وفي القنية امرأة كانت نهطى ثديا صبية واشترى ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن
في ثديي لبن حين القنتم ان يدي ولم يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا بنها ان يتزوج بهذه الصبية انتهى
وفي الثانية صغيرة وصغيرة بغيرها شبه الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بغيره
هذا اذا لم يضر بذلك احد فان اخبر به عدل ثقة يأخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان
الخبر بعد النكاح وهما كبيران فالاحوط ان يفارقهما * ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل
فيه الخظر يقبل في حله خبر الواحد قالوا واشترى امته زيد قال بكر وكنتي زيدا بيدها يصل
وطئها وكذا لو جاءت امه قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقة فاحمل وطئها
ولم ارحكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل
ان يسلمها للوكل فقتضى القاعدة حرمتها على الموكل لاحتمال انه اشترىها لنفسه لان
الوكيل يشترى غير الممين له ان يشترى لنفسه ولئن كان شراء الوكيل الجارية ببالصفات المعينة

(قوله لا تحصل بالضرورة)
مخالف لما تقدم فربما هو
كشف الاسرار (قوله ولم
يعرفوا المعتقد) فيه نظر
فرض المسئلة ان لكل منهم
جارية ومن المعلوم معرفة كل
جاريته (قوله فان اخبر به
عدله) قيل يشكل على قولهم
لا يثبت الرضاع الا بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين
لكنه يلائم قولهم يقبل خبر
واحد عدل في البيانات
الا انه مخالف لما مشى
عليه اصحاب التواتر اه
خوى باختصار (قوله
وظن صدقة الخ) قيل
عليه ان الهدية اما اباحة
او تملك ولا اباحة في الابضاع
والتملك يقتضي ايجاب
وقبول ولم يوجد فكيف
يجل الوطى

ظاهرا في الحل ولكن الاصل التحريم وينتهي الى جوع الى قول الوارث لانه خالفه في نفسه وله نظائر في الفقه ولما كان الاولى الاحتياط في الفروج قال في المصنعات اذا عقد على امته متزهاه وطهاها ما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او مجلوبة فاعليها بعقدها وقد حث الخائف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا تداولتها الايدي انتهى فاقول لبعض الشافعية من ان وطى السراى الا في مجابن اليوم من الروم والهند والترك حرام الا ان ينصب في المغانم من جهة الامام من يحسن قومه بنافقهم من غير حيف ولا ظلم او يحصل قومه من محكم او يتزوج بعد العتق باذن القاضي او العتق والاحتياط اجتنابهم مما لو كانت حرائر انتهى وورع لاحكم لازم فان الجارية المجبهة ولا الحال المرجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال في تنقيحها في مراجع الذرية من كتاب الحظر والاباحة ان اصحابنا رجحوا الله احتياطوا في امر الفروج الا في مسئلة لو كانت جارية بين شريرين وادعى كل منهما انه يخاف عليها من شريريكه وطلب ان توضع على يد عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوما حشمة لذلك انتهى فاعادة في الاصل في الكلام الحققة وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح للوطى وعليه حل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فحرمت من زينة الاب كحليلته ولذا لو قضى شافعي بحله لم ينقل لمخالفة الكتاب بخلاف القضاء بحل محسوسة والفرق مذكور في ظاهر شرحنا وحرمة المعقود عليها بلاوطى بالاجماع ولوقال لامته او من كونه منكم فكذلك فعلى الوطى فلو عقد على الامة بعد اعتاقها وعلى الزوجة بعد ابانتها بحيث كافي كشف الاسرار ومنها الوطى على ولده او اوصى لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذا ولد للواقف ولدرج مع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد واما اذا وقف على اولاده دخل التسلي كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكانه للمرف فيه والا فالولد مفردا او جهة حقيقة في الصلب ومنها الوطى لا يبيع ولا يشتري ولا يوجر ولا يسلأ ولا يباح عن مال الا بقاسم ولا يخاصم ولا يضرب ولده لم يحنث الاب بالباشرة ولا يحنث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل كالتقاضى والامير فينثني بحيث يماوان كان يباشره مرقوبو كل فيه اخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الكتز بعده وما يحنث به من النكاح والطلاق والخاسع والعتق والكتابة والصلى عن دم عمد والهبه والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستيذاع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحل انتهى والافعال والمعقود في الايمان هل يتخصم بالصحيح او يتناول الفاسد فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتهوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناول ولا يباشره ولا يباشره على الماخى تتناولها وان كانت على المستقبل لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كافي الظهير بقرينة وكذا على البيع كافي المحيط ومنها لو حلف لا يصلى اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا ويتقيد به في سواها ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له

يبغ الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا كفرة فالببيع في دار الاسلام والحري والذي لا يملك يبغ ولده في دار الاسلام (قوله للوطى هذا قول غير الاسلام وهو خلاف قول عامة المشايخ وجهور المفتن بن من ان النكاح في الامة العقد (قوله لمخالفة الكتاب) فيه ان هذه المخالفة مبينة على كونه حقيقة في الوطى فهو غير متعيز وجوابه انه مخالف بالنسبة الى الخفي (قوله والفرق مذكور) وهو ان حرمة الوطى منه ومن عليها بخلاف التقبيل والمس (قوله وهذا في المفرد واما لو قال وقفت على اولادى واولاد اولادى فلا خلاف في دخول ولد البنت فاذا انقرض اولاده دخل التسلي كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كافي فتح القدير وكانه للمرف فيه والا فالولد مفردا او جهة حقيقة في الصلب ومنها الوطى لا يبيع ولا يشتري ولا يوجر ولا يسلأ ولا يباح عن مال الا بقاسم ولا يخاصم ولا يضرب ولده لم يحنث الاب بالباشرة ولا يحنث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل كالتقاضى والامير فينثني بحيث يماوان كان يباشره مرقوبو كل فيه اخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الكتز بعده وما يحنث به من النكاح والطلاق والخاسع والعتق والكتابة والصلى عن دم عمد والهبه والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستيذاع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحل انتهى والافعال والمعقود في الايمان هل يتخصم بالصحيح او يتناول الفاسد فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتهوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناول ولا يباشره ولا يباشره على الماخى تتناولها وان كانت على المستقبل لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كافي الظهير بقرينة وكذا على البيع كافي المحيط ومنها لو حلف لا يصلى اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا ويتقيد به في سواها ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له

في لزوم المهر وانتهى الاذن بالعقد فينتهى به عنده لا عند هيا واما الوقوف فلا ينتهى به اتفاقا والفرق بين الاذن للمعد بالنكاح ان المطلوب فيه ثبوت الحل وهو بالصحيح

حتى لو ادعى انها سكنة لم يقبل وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرار منه بكونها
له بخلاف زرع فلان او غرس او بناء وادعى انه فعل ذلك بالاجر فهي للقرود ثم لو حلف
لاياً كل من هذه الشاة حنث بلمعها لانه الحقيقة دون لبنها وتساها بخلاف ما اذا حلف
لاياً كل من هذه النخلة حنث بشمرها واطلعها لا بما اتصل به صنعة حادثة كالديس فان لم يكن
لها غمر حنث بما كله بما اشترته اي شمرها ومنها لاياً كل من هذه الحنطة حنث بباكل
عينها لا لما كان ولا يحنث بباكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث بالسكرع لانه
الحقيقة ولا يحنث بالشرب بيده او بانه بخلاف من ماء دجلة ومنها اوصى لموا اليه وله عتقاه ولهم
عتقاه اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والاخرون مجازا بالتسبب ومنها اوصى لابناء
زيد وله صليبيون وحفدة فالوصية للصبيين ونقض علينا الاصل المذكور بالمسئ من على ايتائه
لدخول الحفدة ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا ومن اضاف العتق
الى يوم قدوم زيد فقدم ليلا عتق ومن حلف لا يسكن دار زيد عتت النسبة للدارك وغيره وبان ابا
حنيفة ومجدار حهما الله قالوا فيمن قال لله على صوم رجب ناو باليهين انه نذروا وبين واجب
بان الامان لحقن الدم المحتاط فيه فاتهض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم
مجاز عن الدخول فعم واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كان لمطلق الوقت لقوله تعالى هو ومن يولمهم
يومئذ بدمهم ولئنهار اذا امتد لكونه معيارا والقدم غير معتد باعتبار مطلق الوقت واصله
الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليهين من الواجب فان ايجاب المباح
بين كهرمه بالنص ومع الاختلاف لاجمع كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي
صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث حتى يقيد بها بمعدة
لانه يكون آتيا بجميع الاركان وهل يحنث بوضع الجهة او بالرفع قولان ههنا من غير ترجيح
ويستحب ترجيح الثاني كارجوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث الا بالاربعة ولو
حلف لا يصليه جماعة لم يحنث بادر الركعة واختلف فيما اذا نفي بالاكثر فاختار في فيها فوائدا
في تلك القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك في الفائدة الاولى في تستثنى منها مسائل الاولى
المستحاضة المتخيرة بلزما الاغتسال لكل صلاة وهو الصحيح الثانية اذا وجد بللا ولا يدري
انه منى او منى قدمنا ايجاب الغسل مع وجود الشك الثالثة وجد فارة ميتة ولم يدري متى وقعت
وكان قد توضع منها قد مناجوب الاعادة عليه مفصلا مع الشك الرابعة قدمنا انه لو شك هل
كبر للافتتاح أولا او احدث أولا او مع رأسه أولا وكان أول ما عرض له استقبال الخامسة
اصابت ثوبه نجاسة ولا يدري أى موضع اصابته فغسل الكل على ما قدمنا عن الظهيرية
مع ما فيه من الاختلاف السادسة رعى صيد الجرحه ثم تغيب عن بصره ثم وجد ميتة
ولا يدري شئ به فمات مع وجود الشك لكن شرط في الكثرة منه ان يقع عن طلبه
وشرط قاضيه ان يتوارى عن بصره واليه يشير ما في الهداية والمعتد الاول السابعة لو نكثت
المرقارة قالوا ان شرقت على فورها الماء يتنجس كشارب الخمر اذا شرب الماء على فوره
ولو مكثت ساعة ثم شرقت لا يتنجس عند أبي حنيفة رحمه الله لاحتمال غسلها فيها بلعابها
وعند مجرده الله يتنجس بناء على اصله من أنها لا تزول الا بالمطلق كالحكمة وههنا
مسائل تحتاج الى المراجعة ولم ارها الا من هناك مسافر او صل بلده ولا ومن شك مسافر
هل نوى الإقامة او لا ويبنى ان لا يجوز له الترخص بالشك ثم ايت في التماسخانية ولو شك

(قوله لم يقبل) لان اللام
للك حقيقة (قوله ساكن)
بإضافة العامل لمعوله
واقادة الملك بطريق ان
الفرد الكامل سكنى الملك
فانصرف المطلق اليه
(قوله حنث بشمرها الخ)
وذلك لتعذر الحقيقة فيصاح
الى المجاز وهو الثمرة او غمرها
ان لم يكن لها غمر فلو تكلف
واكل من عينها لا يحنث
في الصحيح (قوله واليهين
من الموجب) وذلك ان النذر
ايجاب المباح فيستدعي
تحريم ضده وانه يمين فكان
نذرا بصيغته يميناً بوجبه
ومع الاختلاف لاجمع بين
الحقيقة والمجاز لان النذر من
الصيغة واليهين من الموجب
(قوله بالنص) يتعلق بيمين
لا بغيره (قوله شك مسافر
الخ) مقتضى قولهم الاصل
بقاء ما كان على ما كان
وقولهم الاصل العدم ان
يستمر حكم السفر

في الصلوات امقيم او مسافر صلى اربعا ويقعد على الثانية احتياطاً فكذا اذا شك في نية
 الاقامة ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصلى بطهارته ينبغي ان لا تصح ومنها جاء
 من قدام الامام وشك المتقدم عليه ام لا ومنها شك هل سبق الامام بالتكبير او لا ثم رايت
 في التنا تارخانية واذا لم يعلم المأموم هل سبق امامه بالتكبير او لا فان كان اكبر رايه انه كبر
 بعده اجزاء وان كان اكبر رايه انه كبر قبله لم يجزه وان اشتراك الظن ان اجزأ لأن امره محمول
 على السداد حتى يظهر الخطاء انتهى وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي
 الشك في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائتة وشك في قضائها فهي سنة وفي التنا تارخانية
 رجل لا يدري هل في ذمته قضاء الفوائت ام لا بكرة له ان ينوي الفوائت ثم قال واذا لم يدرك
 الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت او لا افضل ان يقره في سنة الظهر والعصر والعشاء
 في الاربع الفاتحة والسورة انتهى (في الفائدة الثانية) الشك تساوى الطرفين
 والظن الطرف الراجع وهو ترجيح جهة الصواب والوهم رجحان جهة الخطاء واما كبر
 الرأى وغالب الظن فهو الطرف الراجع اذا اخذ به القلب وهو المعتبر عند الفقهاء كما ذكره
 الامام في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين
 وجود الشيء وعدمه سواء استويا وترجع احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على
 الف درهم في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك انتهى وغالب الظن عندهم ملحق بايقين وهو الذي
 يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض الوضوء وان
 الغالب كالتحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع
 (في الفائدة الثالثة) في الاستصحاب وهو كما في التحرير الحكم ببقائه امر محقق لم يظن عدمه
 واختلف في حجيته قبل حجة مطلقة ونفاه كثير مطلق واختار الفحول الثلاثة ابوزيد وشمس
 الاثمة وفخر الاسلام انه حجة لا دفع للاسحقيات وهو المشهور عند الفقهاء والوجه انه ليس
 بحجة اصلا لان الدفع استبرار عدمه الاصل لان موجب الوجود ليس موجب بقاءه فالحكم
 ببقائه بلا دليل كذا في التحرير وما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك
 الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما بيده فالقول له ولا شفعة له الا بينة ومنها المفقود
 لا يرث عندنا ولا يورث وقد منافر وعامة بنية عليه في قاعدة ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته
 وفي اقرار البرازية صب دهن الانسان عند اليهود فادعى مالكة الضمان فقال كانت نجسة
 لوقوع فارة فيها فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود بشهود على الصب لا عدم
 النجاسة وكذا الواتلف لحم طواف فطواب بالضمان فقال كانت ميتة فالتفتها لا يصدق
 وللشهود ان يشهدوا انه لحم ذكرى بحكم الحال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة
 كتاب الاستحسان وهي ان رجلا لو قتل رجلا فلما طلب منه القصاص قال كان ارتدا وقتل
 أبي فقتلته فصاحب اول الرد لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدو وان فانه
 يقتل ويقول كان اقتل كذلك وأمر الدم عظيم فلا يحمل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم
 اهون حتى حكم في المال بالنسكول وفي الدم يمس حتى يقرأ ويحلف واكتفى بيمين واحدة
 في المال ويضمن يميناني الدم انتهى (في القاعدة الرابعة) المشقة تجلب التيسير والاصل فيها
 قوله تعالى برز الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
 وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى الجنبية السمعة قال العلماء يتخرج على هذه القاعدة

(قوله الافضل الخ) ظاهره
 أنه يقرأ في كل ركعة الفاتحة
 كذلك مع كونه بنوي
 السنة ولا يظهر له فائدة في
 الفريضة لا تتأدى بنية السنة
 ولعل المراد انه ينوي بها
 الفريضة مع القراءة في الكل
 (قوله والوهم الخ) وسكت
 عن الطرف المرجوح
 المطابق وغير المطابق
 والمعروف ان الوهم الطرف
 المرجوح مطلقا (قوله أو
 ترجح لانه قد ترجح بوجه ما ثم
 يزول الترجح بمعارض له
 فهو ظنا باعتبار ذلك
 الحال (قوله من قبيل
 الشك) وعليه فالشك اهم
 وبه علم ان ما ندع منه من ان
 الشك تساوى الطرفين
 عند غير الفقهاء كالمعز وليين
 (قوله ص د هـ ا) ظاهرة
 مشكل لان الدهن المتنجس
 مال بدليل جواز بيعه الا انه
 يحمل الضمان المنتفى على
 ضمان المثل لانه غير واجب
 في الصورة المذكورة
 والضمان المتيقن ضمان
 القيمة (قوله وفي الدم يمس
 الخ) وفي الحبس لا يطعم
 ولا يسقى لاني بما وجب
 عليه من الاقرار واليمين

(قوله على ما في غاية البيات مقابله ما حمل بعض اصحابنا حديث ليس على الفقير والساكن ارضية على الخروج من بلدة أو قرية) قوله (النسيان) هو لا ينشأ في الوجوب. كمال ٣٨ العقل وليس عذر في - فوق العباد حتى لو اتلف مال انسان يجب عليه الضمان

وفي حقوقه تعالى عذر في سقوط الاثم أما الحكم فان كان مع مذكروا داعي اليه كاكل المصلي فلا يسقط الحكم بخلاف سلامه في القعدة الاولى لانه محله أولا مذكر مع داع كاكل الصائم وانفقوا على ان النسيان غير عفو في مسائل منه الواسي المحدث بعض الاعضاء ومنها الواسي قاعدا متوجها معجزه عن القيام ناسيا قدرته عليه ومثما اذا حكم بالقيام ناسيا النص ومثما الواسي الرقة في الكفارة فصام ومنها الواسي بما نجس ناسيا ومنها الواسي محظورات الاحرام ناسيا (قوله ودم البراغيث الخ) فيه ان هذه الاشياء ليست نجاسة معفو عنها وانما هي طاهرة الا انه يقع الاتفاق على طهارتها (قوله وطمين الشوارع الخ) اطلقه والصحيح انه ان كان فيه عين النجاسة فهو نجس والا فلا (قوله وريق النائم الخ) وفي المحيط انه ان جف وبقى له اثر اريح أولون بان كان منتنأ واصفر فهو نجس وفي الملة طه وطاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو غير مخالف ما في المحيط انه فان تغير اللون والرائحة دليل على انه من الجوف (قوله

جميع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها (سبعة) (الاول) السفر وهو نوحان - منه ما يختص بالعاويل وهو ثلاثة ايام - ولما امر به وهو الاقصر والفطر والمذبح أكثر من يوم وليلة وقطوع الاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطاق الخروج عن المصر وهو ترك الجمعة والعديد والجماعة والنفل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين نسائه والقصر للسافر عندئذ خاصة اسقاط معنى العزيمة بمعنى ان الاتمام لم يبق مشروعا - حتى اتمه وفسدت لوانه ولم يقعد على رأس الركعتين ان لم ينو اقامته قبيل سجود الثالثة (الثاني) المرض وروحه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطئه - والقعود في صلاة المرض والاضطجاع فيها والايام والتخلف عن الجماعة مع - حصول الفضيحة والفطر في رمضان للشيخ الغاني مع وجوب القعدة عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار واقطرت في رمضان والخروج من المعتكف والاستنابة في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع القعدة والتداوي بالنجاسات وبالخمر على أحد القولين واختار في ضيقه عدمه واساغه القعدة اذا غص بها اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى العورة والسوتين الثالث الا كراهه الرابع النسيان الخامس الجول وسياق لها مباحث السادس العمر وعموم البلوى كالهلافة مع النجاسة المعفو عنها كادون ربيع الثوب من مخففة وقدر الدرهم من المغاظة ونجاسة المعتذر التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وان كثرت وول ترشش على الثوب قدر رؤس الاربطين الشوارع وأثر نجاسة عمر زواله وبول سنوري في غير او الى الماء ومجلىه الفتوى ومثمن من أطاق في المسرة والفارة وخرجه صام وعصفور وان كثرت وخرجه الطيور المحرمة في رواية وما لا نفس له سائلة وبقى النائم مطلقا على المفتي به وانواه الصبيان وغبار المرتين وقدر الدخان النجس ومنفذ الحيوان والعقور عن الريح والفساد اذا أصاب السراويل المبتلة والمقعدة على المفتي به وكان الحبلواني لا يصلح في سراويله ولا تأويل لقوله الا انحر زمن الخلاف ومن ذلك قولنا بان النار طاهرة للروث والعذرة فقلنا بطهارة رمادها ليسير والالزمت نجاسة الخبز في غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول الحفاش وخرجه والبعير اذا وقع في المحلب ورمى قبل التفتت وتخفيف نجاسة الارواث عند هبها وما به يمس الثوب من بخارات النجاسة على الصحيح وما به يمس مما سال من الكنيق ما لم يكن اكبر رأيه النجاسة وماه الطابق استحسانا وصرته احرق العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان وكذا الاصطبل اذا كان حار او على كونه طابق أو بيت بالوعة اذا كان عليه طابق وقطار منه وكذا الحمام اذا أهرق في فيه النجاسة فغرق حيطانها وكوتها وتقاطر منه. وكذا لو كان في الاصطبل كوز معاق فيه ماء فترشش في اسفل الكوز واتقول بطهارة المسك وان كان أصله دما والبادوان كان عرق - حيوان محرم الا كل والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالامام النجس أو عكسه والفتوى على ان العبر فلا طاهر ايها كان وما ترشش على الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه ومارش به السوق اذا ابتل به قدماء وموطىء الكلاب والطين الممرق وردغة الطريق وشرعية الاستنجاء بالخمر مع أنه ليس بمنزلة حتى لو نزل المستنجي

وقليل الدخان هذا بناء على ان دخان النجاسة نجس والمعتمد خلافه (قوله والافقوع الزنج هذا مبني على غير الصحيح به لان مقتضى العفو عنها نجاستها والصحيح طهارتها عينا) (قوله والبعير أي اذا لم يتغير بالين

به في ماء نجسه والقول بان كل مائع فاليزيل النجاسة الحقيقية ومس المصنف للصبيان
 لا يعلم ومصح الخف في الحضر لمشقة نزعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه للفعل لعدم تكرره
 وأنه لا يترك على الماء بالاستعانة ما دام متردداً على العضو ولا بنجاسة الماء اذا لاقى
 المتنجس ما لم ينفصل عنه وأنه لا يضره التغيير بالكث والطين والطالب وكل ما يمس صونه
 عنه واباحه المشى والاستدبار عند سبق الحدث واباحته في صلاة الخوف واباحه النافلة
 على الذاب خارج المصير بالايجاف فيه في رواية عن أبي يوسف رحمه الله واباحه ان يقوم فيها
 بلا عذر ووسع أبو حنيفة رحمه الله في العبادات كلها فلم يقل ان مس المرأة والذكر ناقض
 ولم يشترط النية في الطهارة فلا ذلك ووسع في المياه ففوضه الى رأي المبتلي به ولم يشترط
 مقارنة النية للتكبير ولم يعين من القرآن شيئاً حتى الفاتحة عملاً بقوله تعالى فاقرؤا ما نيسر
 من القرآن والتعيين بحيث لا يجوز غيره عدم واسقط القراءة عن الماء وميل نفعه منها شقة
 على الامام دفعا للخليط عنه كما يشاهد بالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة الافتتاح بلفظ
 وانما جوزها بكل ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي بخوفه بالفارسي تيسيراً على
 الخاشعين وروى رجوعه عنه واسقط فرض الطمأنينة في الركوع والعجود تيسيراً واسقط
 لزوم التفريق على الاصناف الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر وجوز تأخير النية في الصوم
 وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للجمع الاركنين الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة
 له ولا الستر ولم يجعل السبحة كلها اركاناً بل الاكثر ولم يوجب العمرة في العمر كل ذلك لتيسير
 على المؤمنين ومن ذلك الابرار بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا يستحب الابرار في الجمعة لاستحباب
 التكبير اليها على ما قيل ولكن ذكر الاسبيجاني أنها كالظهر في الزمانين وترك الجماعة
 للظرو والجمعة بالاعتذار امر دونه وكذا اسقط أبو حنيفة رحمه الله عن الاعنى الجمعة والجمع
 وان وجد قائداً دافعاً للشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف
 الصوم وبخلاف المستحاضة لتدور ذلك وسقوط القضاء عن الغنى عليه اذا زاد على يوم
 وليلة وعن المريض العاجز عن الائمة بالرأس كذلك على الصحيح وجواز صلاة الفرض
 في السفينة قاعداً مع القدرة على القيام لخوف دوران الرأس وكان الصوم في السنة شهر والجمع
 في العمر مرة والزكاة ربع العمر تيسيراً اولها قلنا انها جبت بقدره ميسرة حتى سقطت
 بهلاك المال وكل الميتة وكل مال الغير مع ضمان البذل اذا اضطررا كل الولي والوصي
 من مال اليتيم بقدر أجرة عمله وجوز تقدم النية على الشروع في الصلاة اذا لم يفصل اجنبى
 وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي
 دفعا للشقة من جنس الصائم لان الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والمغير يباح كذلك
 واباحه التحليل من الحج بالاخصار والفوات واباحه أبي يوسف رحمه الله رمي حديد الحرم
 للعاج في المؤمن تيسيراً اوليس الحزب للصحة والقتال ويبيع الموصوف في الذمة كالسلم
 جوزه على خلاف القياس دفعا لحاجة الفقائيس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والاخذ
 ومضروعية خيار الشرط لا شترى دفعا للتقدم وخيار تعد الثمن دفعا للماطلة ومن هذا القبيل
 بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوزه مشايخ النجاشي وخيار اتوسعة وبيانه في شرح الكنتز من باب
 خيار الاضرار ومن ذلك افنى المتأخرين بالخيار الغبن الفاحش امام مطلقاً واذا كان فيه
 غير ضرر جوزه على المشتري ومنه الرد بالعيب والتخالف والاقالة والحوالة والرهن والضمان

(قوله وانه لا يحكم الخ)
 مفهومه انه اذا انفصل يكون
 مستعملاً وان لم يستقر في مكان
 وهو المذهب وقيل اذا
 استقر ومشى عليه في الكثر
 اه حوى باختصار (قوله
 ونه) اى في المصير (قوله
 وروى) رواية الرجوع مشهورة
 فلاجله للتدريس (قوله على
 الصحيح) هو ظاهر الرواية
 وقابله انه لا يسقط (قوله في
 السفينة فيها تفصيل وهو ان
 السائرة والمربوطة في
 اللجة شديدة الاضطراب تجوز
 صلاة الفرض فيها قاعداً
 من غير عذر عند الامام مع
 الاساءة وقال لا تجوز الا بعد
 وأما المربوطة بالسط وهي
 مستقرة غير مضطربة فقيل
 على الخلاف والصحيح عدم
 الجواز اتفاقاً وأما غير
 المستقرة فلا تنهض الصلاة فيها
 أصلاً (قوله بهلاك المال) قيد
 بالهلاك لانه اذا استهلك المال
 لا تسقط عنه الزكاة اتفاقاً
 (قوله يبيع الامانة) فيه
 أقوال والصحيح ان حكمه
 حكم الرهن

ليزبطها في قنائه ليظن
الناس انها له وليجهاها
بحنية بين يديه لا تجوز
لانها منفعة غير مقصودة من
العين (قوله والسيد)
أي صريحا الا انه فانه
يساح له النظر اليها وان
لم يامن الشهوة واما لى عليه
السيد باعتبار مجاز الاول
اه جوى باختصار (قوله
ومن ثم) أي من اجل انه
يتوسع في النكاح دون البيع
قلنا الامر ايجاب في النكاح
والفرق بينهما ان قوله زوجي
توكيل وقوله زوجتك قائم
مقام الطرفين بخلافه في
البيع لما عرف أن الواحد
في النكاح يتولى الطرفين
بخلاف البيع (قوله مما
يفيد ملك العين الخ)
حتى لو جعلت رأس مال
السلم يتعقد اجماعا
ولو جعلت مسلفا فيها فقيه
اختلاف ولا يتعقد بلفظ
التجوز اذا اتصالي بين
النكاح والتجوز حتى
يستعد للنكاح (قوله بشرط
الخ) في صدر الشريعة ان
كان الشرط حراما كان زنيا
ينبغي ان لا يخبر لان التخيير
تخفيف والحرام لا يوجب
التخفيف (قوله بالمعدوم)
أي في معدوم خاص وهو
التمرة ونحوها مما يقبل
التملك بمقدور العقود
إما الواو صي بما تذا غنايمه فلا استفسانا

والابراء والقرض والشركة والصنع والحجر والوكالة والاجارة والمزارعة والمساقاة على قولهما
المفتي به الحاجة والمضاربة والعارية والوديعة للشقة العظيمة في أن كل واحد لا يتفع
الابهاو ملكه ولا يستوفى الامن عليه حقه ولا يأخذ الا بكامله ولا يتعاطى أموره الا بنفسه
سهل الاسر باحة الاتفاح تلك الغير باريق الاجارة والاعارة والقرض والاستمانة بالغير
وكالة وايداعا وشركة وضاربة ومساقاة وبالاتيفاء من غير المدينون حوالة وبالتوفيق على
الذين برهن وكفيل ولوبا بنفس واسقاط بعض الدين صلحا أو كراهة والحاجة اقتداء بعينه
جوزنا الملح عن انكاره وانه قد ما شرت الاجارة له لوجبات المنافع اجرة عند اتحاد الجنس
فلنا لا يجوز وظلنا الاجارة على منفعة غير مقصودة من العين لا تجوز للاستغناء عنها بالعارية
كما علم في اجارة البراز بقية من التخفيف جواز العقود الجائزة لان لزومها شاق فتكون سببا
لعدم تعاطيها ولزوم اللازمة والام يستقر بيسع ولا غيره ووقفنا عزل الوكيل على علمه فعا
لخرج منه وكذا عزل القاضي وصاحب وظيفة ومنه اباحة النظر للمفسد والملك اهد وعند
الخطبة والسيد ومنه جواز انكاح من غير نظر لما في الشق اطرافه من المشقة التي لا يتحملها
كثير الناس في بناتهم واخوانهم من نظر كل خاطب فتناسب التيسير فلم يكن فيه خيارا روية
بخلاف البيع فانه يمح قبل الرؤية وله الخيار اهدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب
في النكاح بخلاف البيع ومن هنا توسع فيه ابو حنيفة رحمه الله فيجوز بلاولى ومن غير
اشتراط عدالة الشهود ولم يفسده بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال
ينعقد بما يقيد ملك العين الحال وصحة بحضور ابني العاقدين وناعسين وسكاري يذكرونه
بعد الصحو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فانه قد بمحضرة رجل وامرأتين كل ذلك دفعا
لمشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجبت لحنفي يرفي ومنه اباحة اربع نسوة فلم يقتصر
على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى النساء ايضا الكثرتهن ولم يزد على اربعة لما فيه من المشقة
على الرجل في القسم وغيره ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المشقة عند
التنافر وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم يشترع دأما
لما فيه من المشقة على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على المولى بضمي أربعة أشهر دفعا للضرر
منها ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسيرا على المكلفين وكذا التخيير في كفارة
اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومشروعية التخيير في نذر معلق بشرط
لا يرد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالندور على ما عليه الفتوى واليه رجع الامام قبل موته
بسبعة أيام ومنه مشروعية الكتابة ليخلف العبد من دوام الرق لما فيه من العسر ولم يطلها
بالشروط الفاسدة توسعة ومنه مشروعية الوصية عند الموت ليتدارك الانسان ما فرط منه
في حال حياته وصح له في الثلث دون ما زاد عليه دفعا للضرر والرثة حتى أجزاها بالجميع
عند عدم الوارث أو وقفنا على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وأبقينا التركة على
ملك الميت حكما حتى تقضى حوائجه منها رجة عليه وسعنا الامر في الوصية لجوزناها
بالمعدوم ولم نطلها بالشروط الفاسدة ومنه اسقاط الاثم عن المجتهد في الخطأ والتيسير
عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كفوا الاخذ باليقين لشي وعسر الوصول اليه ووسع ابو حنيفة

المعتبرات انه لو ارتشى وقضى لا ينفذ قضاءه فيما ارتشى وفي جامع الفصولين ومن أخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير فاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتى فقد اختلف التمهيد والايمة الاول (قوله ولم يوجب تركية الشهود الخ) الا في الحدود والقصاص وقال لا بد ان يسأل عنه في سائر الحق وق في السر والعلانية وان لم يطعن الختم وعليه الفتوى اليوم (قوله المجرى أى عن حق من حقوق الله تعالى أو حقوق العباد ما لا يدخل تحت القضاء) (قوله كتاب القاضى) أى بشرطه وهى ان لا يكون في حد وقود وان لا يكون من قاضى رستاق الى قاضى مصر ومنه انه لا بد من كتابة عنوانه في باطنه وهى ان يكتب فيها اسمه واسم المكتوب اليه واييه وجده (قوله المشاع والخلاف في مشاع يمتثل القسمة (قوله والصحيح خلافة) أى اذا باشر القتل بانفسهما فالصحيح انهما يشاركان العقالة والا فلا (قوله ومن المشكل التيمم الخ) الجواب عنه ان المرض مشاهد محسوس يمكنه الاطلاع على مراتبه وتفاوت أحواله شدة وضعفا

وجه الله في باب القضاء والشهادات تبسيرا فصح تولية الفاسق وقال ان فسقه لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركية الشهود لجمال المسلمين على الصلاح ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد وسع أبو يوسف رحمه الله في القضاء والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما جواز لقاضى تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضى الى القاضى من غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تنقطع ووقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضى وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوز مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين فقيدان بهذا ان هذه القاعدة يرجع اليها غالب أبواب الفقه السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف فن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففرض أمر أموالهما الى الولي ونز بينه وحضاته الى النساء رحمه عليه ولم يجبرهن على الحضنة تبسيرا عليهن وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والجزية وتحمل العقل على قول والصحيح خلافه وأباحه لبعض الحر يروحلى الذهب وعدم تكليف الارقاء بكثير مما وجب على الاحرار لكونه على النصف من الحر في الحدود والعدة مما سياتى في أحكام العبيد وهذه فوائد مهممة نغتم بها الكلام على هذه القاعدة (الفائدة) الاولى المشاق على قسمين مشقة لا تنفك عنها العيادة غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة السفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها ومشقة ألم الحدود ورجم الزناة وقتل الجناة وقتال البغاة فلا أثر لها في اسقاط العبادات في كل الاوقات وأما جواز التيمم للخوف من شدة البرد والجنابة فالمراد من الخوف والخوف من الاغتسال على نفسه أو على عضوين أعضائه أو من حصول مرض ولذا اشترط في البدائع لجوازه من الجنابة ان لا يجد مكانا يأويه ولا ثوبا يندثر به ولا ماء منحنيا ولا حاما والصحيح انه لا يجوز الحدث الاصغر كما في الثانية لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء أو المشقة التي تنفك عنها العبادات غالبا فعلى مراتب الاولى مشقة عظيمة فادحة كمشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الأعضاء نهية وجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن للعجز ماريق الامن البصر وكان الغالب عدم السلامة لم يجز الثانية مشقة خفيفة كادنى وجع في اصبع أو أدنى صداع في الرأس أو دونه من اج خفيف فهذا لا أثر له ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا أثر لها ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان عن واجب آخر فانه يقع عما نوى ان كان مرضا لا يضر معه الصوم والا فيقع عن رمضان بان لا يضر ليس بمجرد خسر للفطر في رمضان وكلاهما في مريض رخص له الفطر (تنبيه) مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها الثالثة متوسطة بين هاتين كمرض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض أو بطوئه البرء فيجوز له الفطر وهكذا في المرض المبيح لتمامه واعتبروا في الحج الزاد والراحلة المتناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفى بالعمية في الراحة بل لابد في الحج من شق محمل أو رأس زاملة ومن المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه أو عضوه ذهابا أو منقصة أو حدوث مرض أو بطله ولم يبيحوه بمطلق المرض مع ان مشقة الافرودن ذلك بكثير ولم

لا يصح إباحة مع الشافعي
قال مثلاً يخفى هو بدل
مطلقاً عند عدم الماء
وليس بضروري ويرتفع به
الحديث إلى وقت وجود الماء
وقال الشافعي بدل ضروري
مبيع مع قيام الحدث
حقيقة فلا يجوز قبل الوقت
ولا يصح به أكثر من فريضة
الثالث الخلاف لا يصحنا
فعدمها البدلية بين الماء
والتراب وعند محمد بن
الانفليخ فاجازاً اقتدا
المتوضي بالتيميم ومنه
محمد (قوله بماذا كرنا) أي
من أن الحرج إنما يعتبر
في موضع لا نص فيه وفيه
أن الرداعا يتم أن لو كان
يقول بذلك (قوله إنما
بالنسبة إلخ) أي ما ذكر من
عدم الحرج وعدم البلوى
بالإضافة إلى جنس المكلفين
الصالحين بالقليل والكثير
لا بالنسبة إلى جميع المكلفين
(قوله لدفع ضرر القسمة
المصرح به أن الشفعة لدفع
جار السوء لا لدفع اجرة
القسام ولهذا تجب في
العقار وإن كان لا يمتثل
القسمة ولو كانت لدفع
اجرة القسام لو جبت في
المنقول (قوله بشرطه هو
اتحاد الجنس في العمر ومن
أما الاختلاف فلا بد من
التراضي لأنها تقع معاوضة
فيكون بالتراضي لا بالجبر

بوجوب اشراء الماء بزيادة فاحشة على قيمته لا البسيرة (الفائدة) الثانية تخفيفات
الشرع أنواع الأول تخفيف المسقاط كاسقاط العبادات عند وجود عذارها الثاني تخفيف
تقيص كالقصر في السفر على القول بان الاتمام أصل وأما على قول من قال القصر أصل
والاتمام فرض بعده فلا الاضطرار والثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء والغسل بالتيميم
والقيام في الصلاة بالقعود والاضطجاع والركوع والسجود بالإيماء والصيام بالاطعام
الرابع تخفيف تقديم كالجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان
وقبله على الفصح بعد ذلك انصب في الأول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية في الثاني
الخامس تخفيف تأخير كالجمع في زكاة الفطر تأخير رمضان للربض والمسافر وتأخير الصلاة
عن وقتها في حق مشغول بانقاذ غريق ونحوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المسجون مع
بقية النجوم وثرب الحمر للقصة السابع تخفيف تفسير كتغير نظم الصلاة (الفائدة)
الثالثة المشقة والحرج إنما يعتبر في موضع لا نص فيه وأما مع النص بخلافه فلا وإذا قال أبو
حنيفة ومحمد رحمهما الله بجملة من زهي حبش الحرم وقطعه إلا الاذخر وجوز أبو يوسف رحمه
أقهر عيه للخرج ورد عليه بما ذكرناه من أن يلبى في جنابات الأحرار وقال في النجاس
أن الإمام يقول بتخليط نجاسة الأرواث لقوله عليه السلام إنهار كس أي نجس ولا اعتبار
عنده بالبلوى في موضع النص كما في قول الأدهي فإن البلوى فيه أعم انتهى وفي شرح منية
المصلي من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على قول أبي حنيفة رحمه الله ولا حرج في
اجتنابه كما في الاختيار وفي الغليظة على قولهما ولا بلوى في أصابته كما في الاختيار أيضاً وفي
المحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروع الباب والمراد بقوله ولا حرج في اجتنابه
ولا بلوى في أصابته على اختلاف العبارتين إنما هو بالنسبة إلى جنس المكلفين فيقع
الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي أن ما عمت بليته خفت قضيته انتهى (الفائدة)
الرابعة ذكر بعضهم أن الأمر إذا ضاق اتسع وإذا اتسع ضاق وجمع بينهما بعضهم بقوله
كلما تجاوز عن حده انعكس إلى ضده ونظيرها تين القاهدين في النعاس قولهم يغتفر
في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وقولهم يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء وسيأتي إن شاء
الله تعالى ذكر فروعها

القاعدة الخامسة الضرر يزال

اصلها قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار أخرجه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى
عن أبيه مرسلًا وأخرجه الحارثي في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد
الخدري وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد الله بن الصامت رضي الله عنه وفسره
في المغرب بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء انتهى وذكره أصحابنا رحمهم الله في كتاب
النصب والشفعة وغيرهما ويأتي على هذه القاعدة كثير من أبواب الفقهاء ذلك الرد
بالعيب وجميع أنواع الخيارات والحجج بسائر أنواعه على المفتي به والشفعة فاتها للشر بل لدفع
ضرر القسمة وللعار لدفع ضرر الجار السوء ويجوز أن يقال لا يردن خص والقصاص والحدود
والكفارات وضمان المتلفات والجبر على القسمة بشرطه ونصب الأئمة والقضاء ودفع الصائل
وقتل المشركين والبيعة وفي البرازية من كتاب الكراهية باع اغصان فرصاد والمشتري إذا
ارتقى لقطعه ما يطلع على عورات الجبر أن يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليستروا امرأة أو

(قوله عند المحضنة) وكذا
 للتداوى فيجوز للعليل
 أكل الميتة وشرب
 الدم والبول إذا أحس به
 طبيب مسلم أن شفاؤه فيه
 ولم يجد من المباح ما يقوم
 مقامه وإن قال الطبيب
 بتعجيل شفاؤه به ففيه
 وجهان (قوله وكذا اتلاف
 المال) أي كما إذا خافوا
 غرق المفينية لسكينة
 حملها (قوله بشرط عدم
 نقصانها) أي للضرورة في
 نظر الشرع عن ذلك المحظور
 الذي اقتضت الحاجة (قوله
 على رواية النجاسة) روى
 الحسن عن الإمام أن الماء
 المستعمل نجس نجاسة
 غليظة وقال الثاني مخففة
 وهو رواية عن الإمام وكل
 منهما ضعيف والصحيح أنه
 ظاهر ضريح طهوه وهلم
 الفتوى (قوله على القول
 الخ) مشعر بالخبر فيما
 ذكر وبأن في الخبر خلافا
 وليس كذلك أما الأول فلما
 في التقنية أن الأصل إذا كان
 مخدرة يجوز إهلاكها على
 شهادتها وكذا إذا لم يمس
 الأصل في معنى الوالي وأما
 في معنى القاضي ففيه
 خلاف وأما الثاني فلم يثبت
 عليه أفاده الجوى باختصاص

صين فإن فعل والارفع إلى الحاكيم يمنعه من الارتقاء انتهى وهذه القاعدة مع التي قبلها
 مقيدة أو متداخلة وتعلق بها قواعد الأولى الضرورات تتبع المحظورات ومن ثم جاز لكل
 الميتة عند المحضنة وأصاغة اللقمة بالخمر والثاقل بكلمة الكفر لا كراهة وكذا اتلاف المال
 وأخذ مال المستمتع من أداء الدين بغير إذنه ودفع الصائل ولو أدى إلى قتله وزاد الشافعية على
 هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها فالو بالخمر ما لو كان الميت نبيا فإنه لا يهل لكاه للخطر
 لأن حرمة أعظم في نظر شرع من مهجة المضطرب انتهى ولكن ذكر أصحابنا تركهم إكله
 ما يفيد فاتهم قالوا لو أكره على قتل غيره بقتل لا يرضى له فإن قتلها ثم لأن مقسدة قتل نفسه
 أخف من مقسدة قتل غيره وقالوا لو دفن بلا تكفين لا يقبض منه لأن مقسدة هتك حرمة أشد
 من عدم تكفينه الذي قام الستار بالتراب مقامه وكذا قالوا لو دفن بلا غسل وأهيل عليه التراب
 صلى على قبره ولا يخرج الثانية ما يصح للضرورة بقدرها ولو أقال في إيمان الظهيرة أن
 للمسلمين السكينة لا تباح للضرورة وإنما يباح التعريض انتهى يعني لا ندفاعا بالتعرض ومن
 خروج المضطرب لياكل من الميتة لا قدر سد الرمي والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل
 الحاجة لأنه إنما يصح للضرورة قال في الكثر وينتفع فيه بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن
 بلا قسمة وبعد الخروج منها لا وما فضل ردى إلى الغنية وأفتوا بالعفو عن بول السنور في الثياب
 دون الأواني لأنه لا ضرورة في الأواني لجريان العادة بقدرها وفرق كثير من المشايخ في
 الجهر بين آبار الفلوات في معنى من قليله للضرورة لأنه ليس لها رأس حاذرة والابل تبهر حولها
 وبين آبار الأمصار لعدم الضرورة بخلاف الكثير ولكن المتمدن عدم الفرق بين آبار الفلوات
 والأمصار وبين المصح والمسكر وبين الرطب واليابس ويعنى عن ثياب المذوفى إذا
 أصابها من الماء المستعمل على رواية النجاسة للضرورة ولا يعنى عما يصيب ثوب غيره
 لعدم ما أورد الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة والجبرية فيجب أن
 لا تستمر من المصح إلا بقدر ما لا بد منه والطبيب إنما ينظر من العورة بقدر الحاجة وفرع
 الشافعية علم أن الجنون لا يجوز تزويجه أكثر من واحدة لا ندفاع الحاجة بها انتهى ولم
 أروها شافعا رحمه الله (تذنب) يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل يزواله فيبطل
 التيمم إذا قدر على استعمال الماء فإن كان لقدر الماء بطل بالقدر عليه وإن كان لم يرض بطل
 به ثم وإن كان لم يرض بطل بزواله ويبقى أن يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة
 إذا كان الأصل مريضاً فصح بعد الأشهاد أو ما فرأى أقدم أن يبطل الأشهاد على
 القول بأننا لا يجوز الموت الأصل أو مرضه أو سفره (الثالثة) الضرر لا يزال
 بالضرر وهو مقيدة لقولهم الضرر يزال أي لا يضر رومن فروعهما عدم وجوب العسارة
 على التريك وإنما يقال لم يدها انفق وأحبس العين إلى استيفاء قيمة البناء أو ما أخفقه
 فالأولى أن كان بغير إذن القاضي والثاني أن كان بآثمه وهو المتمدن وكتبنا في شرح الكنتري
 مسائل غنى من كتاب القضاء أن الشر يك يجبر عليها في ثلاث مسائل ولا يجبر السيد على تزويج
 عبدة أو أخته وإن تضرر أولادها كل المضطرب معلوم مضطرب آخر ولا شيطان بدنه (تنبيه)
 يقتضى الضرر ما لا يجزى دفع الضرر العلم وهذا مقيد أقولهم الضرر لا يزال بماله وعياله
 تزويج كثيرة (نحوها) جواز الرمي إلى كفار تترسو أصحابنا المسلمين (نحوها) وجوب
 تحنن حلقه حلقه مال إلى طريقي العامة على ملكها دفع الضرر العلم (نحوها) جواز

الجرح على البالغ الماقل الحر عند ان خيفة رحمه الله في ثلاث المفتي المناجن والطبيب
 الجاهل والمكاري المفاقد دفعا للضرر العام ومنها جوازها على السفينة عند ما وعليه
 الفتوى دفعا للضرر العام ومنها بيع مال المذنبون المحبوس عندها القضاء دينه دفعا للضرر
 عن الغرماء وهو المتمدوم منها التسعير عند تعدي أر باب الطعام في بيعه بغبن فاحش ومنها
 بيع طعام المحتسك جبراعا عليه عند الحاجة وامتناعه من البيع دفعا للضرر العام ومنها منع
 اتخاذ حافوت الطبخ بين البرازين وكذا كل ضرر عام كذا في السكالي وغيره وقامه في شرح
 منظومة ابن وهبان من الدعوى (تنبيه) آخر تقيد القاعدة ايضا بما لو كان احدها اعظم
 ضررا من الآخر فان الاشد يزال بالاخف في ذلك الاجبار على قضاء الدين والنفقات
 الواجبات ومنها حبس الاب لو امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الدين ومنها الوغصب ما جاز
 اي خشية وادخلها في بئانه فان كانت قيمة البناء أكثر من ثمنها صاحبه بالقيمة وان كانت
 قيمتها أكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك عنها ومنها الوغصب ارضا فبني فيها أو غرس
 فان كانت قيمة الارض أكثر من ثمنها وادخلها في بئانه لقيمة قيمتها ومنها الوغصب بجاوة لؤلؤة
 ينظر الى أكثرها قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا لو ادخل فصيل غيره
 في داره فكبر فيها ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار وكذا لو ادخل البقرة ارسه في قدر من
 النحاس فتمذرا خراجه هكذا كرامها بئانهم الله كما ذكره الزياحي في كتاب الغصب
 وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو تفرط بترك الحفظ فان كانت
 غير مأكولة كسرت القدر وعليه ارس النقص أو مأكولة ففي ذبحها وجهان وان لم يكن
 معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارض والا فله الارض ويفني ان يلحق بمسئلة
 البقرة ما لو سقط ديناره في صبرة غيره ولم يخرج الا بكسرهما ومنها جواز دخول بيت غيره
 اذا سقط ماء فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه لاختفاه ومنها مسئلة الظفر يجنس دينه
 ومنها جواز شق بطن الميتة لخراج الولد اذا كانت ترحى حيايته وقد امر به ابو حنيفة رحمه
 الله فعاش الولد كما في الملة ط قالوا بخلاف ما اذا ابتلع لؤلؤة فمات فانه لا يشق بطنه لان
 حرمة الاذى اعظم من حرمة المال وسوى الشافعية بينهما في جواز الشق وفي تهذيب
 القلائسي من الحظر والاباحة وقيمة البقرة في تركه وان لم يترك شيئا لا يجب شي انتهي
 ومنها طالب صاحب الاكثر القنينة وشريكه بضرر فان صاحب الكثير يجاب على احد
 الاقوال لان ضرره في عدم القسمة اعظم من ضرر شريكه بها ونشأت من هذه القاعدة
 (قاعدة) رابعة وهي ما اذا تعارض مفسدتان روي اعظمهما ضرر ابارت كتاب
 اخفهما قال الزياحي في باب شروط الصلوات ثم الاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلى
 بلبنتين وهما متساويتان ياخذ بالتي ما شاء وان اختلفا يختار اهو منهما لان مباشرة الحرمان لا يجوز
 الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل عليه جرح لو مسجد سال جرحه وان لم يسجد لم
 يسل فانه يصلي قاعدا بوي بالركوع والمقصود لان ترك السجود اهلون من الصلاة مع الحدث
 الا ترى ان ترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع على النابة ومع الحدث لا يجوز بحال
 وكذا شيخ لا يقدر على القراءة قائما ويقدر عليها فاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار
 في النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع الحدث وترك القراءة لم يجز
 ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم بخير ما لم يبلغ احدها قدر ربع

(قوله بين البرازين) أي
 على المفتي به (قوله يجنس
 دينه في الاستقصان الدراهم
 والدنانير جنس واحد في
 هذا الحكم والصحيح خلافه
 (قوله بخلاف ما لو ابتلع لؤلؤة
 الخ) مقتضى ما علل به انه
 لو ابتلع دنانير غيره لا تشق
 بطنه والملة ولخلافه في
 البرازية انه تشق بطنه في
 اللؤلؤة والدنانير وان عدم
 الشق في الازة انما هو رواية
 من محمد (قوله على أحد
 الاقوال هو الصحيح وجهه
 ان صاحب الاكثر طلب من
 القاضي ان ينقصه بالاتفاق
 ملكه ويمنع غيره عن
 الاتفاقات ملكه ولا يغبر
 بضرر الآخر لانه يريد ان
 ينتفع بملك غيره (قوله
 لا يجوز بحال المراد عدم
 جوازها معه لغبر صاحب
 العذر (قوله ولا يجوز الخ)
 يعني تعذر الاخير والاي

الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصل في أقلهما مادما
ولا يجوز عكسه لأن الربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر
سكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم
والأفضل أن يصل في أقلهما من نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع يصل
في الذي ربه طاهر ولا يجوز في العكس ولو أن امرأة لوصات قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع
جواز الصلاة لوصات قاعدة لا ينكشف منها شيء فانها تصل قاعدة لما ذكرنا أن ترك القيام
أهون ولو سكت الثوب يغطي جسدها ويربع رأسها وتركزت تغطية الرأس لا يجوز ولو كان
يغطي أقل من الربع لا يضرها تركه لأن الربع حكم الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل
والستر أفضل تقديرا لأن كشف انتهى ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة أنه لو كان
إذا أخرج الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج إليها وصلّى قاعدا وهو
الصحيح ونقل عن شرح منية المصلّي تعميها آخر أنه يصل في بيته قائما وهو الأظهر ومن هذا
التنوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فانه يأكل الميتة وعن بعض أصحابنا رجعهم الله من وجد
طعام الغير لا تباح له الميتة وعن ابن جماعة الغصب أولى من الميتة به أخذ الطخاوي
وغیره وخيره الكرخی كذا في البرازية ولو اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد أكلها دونه
على العتمة وفي البرازية لو كان الصيد ذبوحا فالصيد أولى وفاقوا ولو اضطر وعنده صيد ومال
الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم الإنسان وعن محمد بن أحمد الصيد أولى من لحم
الخنزير انتهى وذكر الزيلعي في آخر كتاب الأكرام لو قال له لتلقين نفسك في النار أو من الجبل
أولاقتك وكان الالتقاء بحيث لا ينجونه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار إن شاء فقل ذلك
وإن شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي خنيفة رحمه الله لأنه ابتلى بليتين فيقتل أرماء
مألهون في زعمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لأن مباشرة الفعل سعى في إهلاك نفسه
فصبر تمامياعنه وأصله أن الحريق إذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يحترق ولو وقع
في الماء يغرق فعنده يختار إيهما شاء وعندهما يصبر ثم إذا التقى نفسه في النار فاحترق
فعلى المكروه القصاص بخلاف ما إذا قال له لتلقين نفسك من رأس الجبل أولاقتك
بالسيف فالتقى نفسه فمات فعند أبي خنيفة رحمه الله تجب الدية وهي مسئلة القتل بالثقل
انتهى وتظهر القاعدة الرابعة قاعدة خامسة وهي درء المفاسد أولى من جلب المصالح فإذا
تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالباً لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من
اعتنائه بالمأثورات ولذا قال عليه السلام إذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم
عن شيء فاجتنبوه وروى في الكشف حديثاً ترك ذرة هانئى الله عنه أفضل من عبادة
الانقلاب ومن ثم جاز ترك الواجب دفعا للشقة ولم يسأح في الإقدام على المنهيات خصوصاً
الكبائر ومن ذلك ما ذكره البرزالي في فتاواه ومن لم يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على شط
نهر لأن النهي راجع على الأمر حتى استوعب النهي الأزمان ولم يقتض الأمر التكرار انتهى
والمرأة إذا وجب عليها الغسل ولم تجد ستره من الرجال تؤخره بخلاف الرجل إذا لم يجد ستره من
الرجال لا يؤخره ويقفل وفي الاستنجاء إذا لم يجد ستره بتركه والفرق أن النجاسة الحكيمة
أقوى والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح النفاية ومن فرغ ذلك المباعدة
في المنعنة والاستنشايق مسنونة وتكره للصائم وتخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للحرم

(قوله وعن بعض أصحابنا
الخ) قال في الفتح إن المذهب
عندنا في المضطر أنه
لا يجب عليه كل حال الغير
مع الضمان (قوله بخلاف
الرجل قيل ينبغي أن يرجع
النهي هنا على الأمر علا
بالقاعدة والجواب أن
القاعدة أكثرية لا كلية
بخلاف ما لو كان الرجل
بين النساء

وقد تراعى المصلحة لاعتباتها على المفسدة فمن ذلك الصلاة مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة أو الشتر أو الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاختلال بجلال الله تعالى في ان لا يباحي الاعلى اكمل الاحوال ومتى تعذر عليه شيء من ذلك جازت الصلاة بدونه تقديم المصلحة الصلاة على هذه المفسدة ومنه الكذب مفسدة محرمة وهي متى تضمن جلب مصلحة تزويجه بجزا كالكذب للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب أخف المفسدة بين في الحقيقة (القاعدة) السادسة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة ولهذا جازت الاجارة على خلاف القياس العاجلة ولذا قلنا لا يجوز اجارة بيت بمنافع بيت لاتحاد جنس النفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف ومنها ضمان الدرك جواز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس ان يكونه بيع المعلوم دفع الحاجة المفق ليس ومنها جواز الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها ولا يستعمله من مثله او مشر به السقاء ومنها الاقضاء بمصلحة يسمع الوفاء حين كثرة الدين على اهل بخارى وهكذا بمصر وقد سمي بيع الامانة والشافعية يسمونه الرهن المعاد وهكذا بمصر وفي المنتقط وقد ذكرناه في شرح الكثر من باب خيار الشرط وفي الفينة والبغية يجوز للحتاج الاستقراض بالربح انتهى

(القاعدة السادسة العادة محكمة)

واصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال العلائي لم اجده من فروع في شيء من كتب الحديث اصله ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه موقوف عليه اخرجه احادي في مسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف يرجع اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا في الاصول في باب ما تترك به الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة كذا ذكره الاسلام فاختلاف في عطف العادة على الاستعمال فقل لها مترادفات وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه الاصلي الى معناه المجازي شرعا وغاية استعماله فيه ومن العادة نقلها الى معناه المجازي عرفا وقامه في الكشف الكبير وذكر الهندي في شرح المغني العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة وهي انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للقاء والفرق والجمع والنقض للنظر والعرفية الشرعية كالصلاة والزكاة والحج تركت معانيها التقوية بمعانيها الشرعية انتهى فيما فرغ على هذه القاعدة حد الماء الجاري الاصح انما يعده الناس جازيا ومنها فروع البهر الكثير في البئر الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر ومنها حد الماء الكثير الملحق بالجاري الاصح تفريقه على رأي المبتلى به لا التقدير بشيء من العشر في العشر وقوه ومنها الحميم والنقاس قالوا للزيادة الدم على أكثر الحميم والنقاس يرد الى أيام عائلتها ومن ذلك العمل بالفسد الصلاة مقفوض الى العرف لو كان بحيث لو رآه يظن أنه خارج الصلاة ومنها تناول الثمار الساقطة وفي اجلة القتر وفيما لا يضر فيه من الاوهال الزبوي يعتبر فيه العرف في كونه كيليا او وزنيا او اما بالنصوص على كونه اوزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله فانه في دفع القدر من باب الابدال لا خصوصية بل بالوجه العرفي

(قوله للاصلاح الخ) في البزازية يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الاصلاح بين الناس وفي الحزب ومع امراته والمراد المعارض ويباح لاحياء حقه ولدفع الظلم كاشفيع يعلم في جوف الليل فاذا أصبح بشهد ويقول هاجم الآن وكذا الصغيرة تباح في جوف الليل وتختار نفسها من الزوج وتقول رأيت الدم الآن وقد يجب ككونه ينجي نيبا أو وليا ممن يريد قتله أو لنجاة المسلمين من عدوهم ومنه طلب نكاح النورية فيجب على المودع الانكار (قوله على خلاف القياس لان الضمان على البايع فيصير كفيلا وكفولا عنه) قوله للحتاج وذلك نحو ان يقترض نحو عشرة دنانير مثلا ويجعل لربها شيئا معلوما في كل يوم زجها (قوله في مسندة ضوايه ورواه احمد في كتاب السنة ووههم من عزاء للسند

غير معتبر في المتخصص عليه قال في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة
الى موضع نبات الشجر من العانة ليست بعورة لتعامل العمال في الابداع عن ذلك الموضع عند
الانترار وفي التزاع عند العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف وبعيد لان التعامل بخلاف
النص لا يعتبر انتهى بلفظه وفي صوم يوم الهلك فلا يكره له عادة وكذا صوم يومين قبله
والمذهب عدم كراهية صومه بنية النفل مطلقا ومنها قبول الهدية للقاضي عن له عادة
بالاهداء قبل توليته بشرط ان لا يز يدعى العادة فان زاد عليها رد الزائد والا كل من
الطعام المقدم له ضيقة بلا صريح الاذن ومنها الفاظ الواقفين بتقني على عرفهم كافي
وقف فتح القدير وكذلك الفاظ النادر والموصى والخالف وكذا الافارير بتقني عليه الا فيما
نذكره وسيأتي في مسائل الايمان وتعلق بهذه القاعدة مباحث الاول بما اذا ثبتت العادة
وفي ذلك فروع الاول العادة في باب الخبز اختلاف فيها فعند أبي حنيفة ومحمد رخصهما
الحق لا تثبت الاجرتين وعند أبي يوسف رحمه الله تثبت جرة واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل
الخلاص في الاصلية أو في الجعلية أو فيهما مستوفى في الخلاصة وغيرها الثاني تعليم الكتاب
الصائب بترك الكاهن لصيد بان يصير الترك عادة له وذلك بترك الاكل ثلاث مرات الثالث
لم اربما اذا ثبتت العادة بالاهداء للقاضي المقتضية للقبول * المبحث الثاني انما تعتبر
العادة اذا اطردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدارهم او دنائير ومكانا في بلد
اختلف فيه النقاد مع الاختلاف في المأبى والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال
في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه ومنها لوباع التاجر في السوق شيئا بشمن
ولم يصح ما يحل ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جعة قدرا
معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا لمعه المشتري تولية
ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فيهم من اثبته والجمهور على انه يبيعه
مراجعة بلا بيان لكونه حالا بالعقد ذكره الزيلعي في التولية ومنها في استيجار الكاتب
قالوا الخبر عليه والا قلام والخياط قالوا الخياط والبرة عليه عملا بالعرف وينبغي ان
يكون السكحل على الكمال للعرف ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على المستأجر بخلاف
علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر سد كافي البزاز به بخلاف استيجار
الظفر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف وتفرع على ان علف الدابة على
مالكها دون المستأجر ان المستأجر لو شرطها بلعلف حتى ماتت جوعا لم يضمن كافي
البزازية ومنها ما في وقف القنية بعث شعاع في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقى منه ثلثه
او دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع
ان الامام والمؤذن يأخذونه من غير صريح الاذن في ذلك كان له ذلك انتهى ومنها البطالة في
المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس الفقه لم ارها صريحة في
كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شيء والا فينبغي
ان يلحق ببطالة القاضي وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال في يوم
بطالته فقال في المحيط انه يأخذ في يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ
انتهى وفي المثنية القاضي يستحق السكاهية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره
في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة

(قوله الا فيما نذكره راجع
الى الافارير والمخالف كما
فيه عليه المحشى) قوله تعليم
الكتاب الخ) واما البازي
فبالرجوع اذا دعوته
والفقه بالرجوع وترك
الاكل (قوله بالاهداء ذكر
العلامة السمدية في انها
ثبتت بجرة واحدة

للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطالعة والقهر ير عند ذى المهمة ويمكن تعارف الفقهاء
 في زماننا بطالعة طوبى لى اذ ات الى ان صار الغالب لبطالة وايام التسرب يس قايستو به من
 المدرسين يتقدم في اخذ المعلوم على غيره محققا بان المدرس من الشعائر مستدلا بما في
 الحماوى القدسي مع ان مافي الحماوى القدسي انما هو في المدرس للدرسة لاني كل مدرس
 فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس
 بحيث تتعطل اما لا يخلف المسجد فانه لا يتعطل لغيبة المدرس (فائدة) نقل في القنية
 ان الامام للمسجد يسامح في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيارة اهله ومبارته في باب
 الامامة امام يترك الامام منزلة اقرائه في الرسايق اسبوعا ونحوه او لمعيته او لاستراحته
 لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث
 ولا يعلم مراد الواثق فيها هل يدرس علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كختصار ابن
 الصلاح او يقرأ من الحديث كالبخاري وسلم ونحوهما ويتكلم على مافي الحديث من فقه
 او عربية او لغة او مشكل او اختلاف كما هو عرف الناس الا ان قال الجلال الاسيوطي وهو
 شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام أبو الفضل ابن
 حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب بان الظاهر اتباع شرط الواقفين
 فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فان أهل الشام يلقون دروس الحديث
 بالسماع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادات جرت بينهم في هذه
 الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث (فصل) في تعارض
 الاعراف مع الشرع فاذا تعارض اقدم عرف الاستعمال خصوصا في الايمان فاذا حلف
 لا يجلس على الفراش او على البساط ولا يستضيء بالسراج لم يحنث بحلوسه على الارض
 ولا بالاستضاءة بالله سر وان سماها الله تعالى فراشا وبساطا وهو الشمس مر اجاب لو حلف
 لا يأكل لحم الميحنث بأكل لحم السمك وان سماها الله تعالى لحما في القرآن ولو حلف
 لا يركب دابة فركب كافر الميحنث وان سماها الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت سقف
 فجلس تحت السماء لم يحنث وان سماها الله تعالى سقفا الا في مسائل فيقدم الشرع على
 العرف الا في الاولى لو حلف لا يمسح على الميحنث به لانه لا يحنث بكافي عامة الكتب اشائية لو حلف
 لا يصوم لم يحنث بمطلق الامساك وانما يحنث بصوم ساعة بعد طلوع الفجر بنيت من اهله
 الثلاثة لو حلف لا ينكح فلانة حنث بالعقد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطى كافي
 كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه لاوطى الرابعة لو قال لها ان رايت الهلال
 فانت طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون اشارة استعمال الرؤية فيسه بمعنى
 العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا الرؤية واقطروا رؤيته ولو كان الشرع يقتضي
 الخصوص واللفظ يقتضي العموم اعتبرناهما وص الذرع قال الواوصي لا قاربه لا يدخل
 الوارث اعتبارا لخصوص الذرع ولا يدخل الوالدان والولاء للعرف وهنا فرعان مخرجان
 لم ارهما الا نصر يحا ادها حلف لا يأكل لحم الميحنث بأكل الميتة الثاني حلف لا يطأ
 لم يحنث بالوطى في الذبر واما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء تغير بغيره فانه سبى للغالب كما
 صرحوا به في الرضاع (فصل) في تعارض العرف مع اللغة صرح الزيلعي وغيره بان
 الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع ومنها لو حلف لا يأكل الخبز

(قوله ومبارته ليس في عبارة
 القنية ذكر الاسيوطي في كل
 شهر (قوله ومثله عفو
 ظاهره انه لا يحرم المعلوم
 وهن في البصر عن الخصاف
 انه لا يستحق شيئا (قوله
 ينبغي ان يقع هذا مذهب
 الشافعي وخالف أبو حنيفة
 رضي الله عنهما كما قاله بعض
 المحققين وانظر المحشى
 (قوله لو اوصى لا قاربه هذا
 فيما لو اوصى لا قارب نفسه
 أما لو اوصى لا قارب فلان
 ينبغي ان لا يخرج الوارث
 (قوله ولا يدخل الوالدان
 الخ) في الحائض وقف على
 ذوى قرابته لم يدخل فيه
 والده وولده وجده ورجل
 قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة على اقاربي أو ذوى
 قرابتي قال هلال يصح
 الوقف والذكر والاثنى سواء
 ولا يدخل فيه والد الواقف
 ولا جده ولا ولده (قول باكل
 الميتة ولا باكل لحم الخنزير
 والانسان على المفتي به

حدث بما يعتاده اهل بلده في القاهرة لايبحث الا بخبز البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز
الارز ونحوه بيداي خبز الذرة والدخن ولوا كل الحالف خلاف ما عندهم من الخبز لم
يبحث ولا يبحث باكل القطائف الابانية ومنها الشواء والطبخ على اللحم فلا يبحث
بالبادنجان والجزر المشوي ولا يبحث بالزودة في الطبخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف
المطبوخ بالدهن ولا بقلية يابسة ومنها الراس ما يباع في مصر فلا يبحث الا براس الغنم ومنها
حلف لا يدخل يتنافذخل بيعة او كنيسة او بيت نارا او الكعبة لم يبحث ^(وتنبيه) خرجت
عن بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف لا يا كل لحم احدث با كل لحم الخنزير
والا دمي على ما في الكتز ولكن الفتوى على خلافه وجواب الزبلي بانه عرف على فلا يصلح
مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدير بقولهم في الاصول الحقيقة تترك بدلالة
العادة اذ ليست العادة الا عرفا فاعلمنا انتهى الثانية حلف لا يركب حيوانا يبحث بالركوب
على الانسان لتناول اللفظ والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة لا يصلح مقيد اذ ~~ذكره~~
لزبلي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه وقد استمر على ما هسهه وقد علمت رده لسنن لم
يجب ابن الحمام عن هذا الفرع الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا بحث به دم بيت العنكبوت
بخلاف لا يدخل بيتا و فرق الزبلي بينهما بامكان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول
ولو صح هذا المسلك لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تضرر العمل بحقيقته اللغوية
الرابعة حلف لا يا كل لحم احدث با كل الكبدة والكروش على ما في الكتز مع انه لا يسمى لحما
عرفا ولا قال في المحيط انه انما يبحث على عادة اهل الكوفة واما في عرفنا فلا يبحث لانه
لا يعد لحما انتهى وهو حسن جدا ومن هذا وامثاله علم ان النجوى يعتبر عرفه قطعاً ومن هنا
قال الزبلي في قول صاحب الكتز والواقف على الاطبع داخل ان المختار ان لا يبحث في العجم
لانه لا يسمى داخل عندهم انتهى * المبحث الثالث * العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط
قال في اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرعا انتهى وقالوا في الاجارات او دفع
ثوب الى خياط ليحيطه له او الى صباغ ليصبغه له ولم يعين له اجرة ثم اختلفا في الاجر وعدمه
وقد جرت العادة بالعمل بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف قال الامام
الاعظم لا اجرة له وقال ابو يوسف رجه الله ان كان الصابغ حر يصفاه اى معامل له فله الاجر
والا لا وقال محمد رجه الله ان كان الصابغ معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول
قوله والا فلا اعتبارا لظاهر المعتاد وقال الزبلي واقتوى على قول محمد رجه الله انتهى
ولا خصوصية صابغ بل كل مانع نصب نفسه للعمل بالجرة فان السكوت كالاشتراط
ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال كما في البرازية ومن هذا القبيل المهد
للاستغلال كما في المئاط ولا اقاوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادته كالمشروط
صريحاً وهنأ سئلان لم ارهما الا الآن يمكن تخريجهما على المعروف كالمشروط
وفي البرازية المشروط عرفاً كالمشروط شرعاً منها لو جرت عادة المقترض برد ازيدهما
اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلاً لعادته بمنزلة الشرط ومنها الوارز كافر مسلماً واطردت
العادة بالامان للكافر هل يكون بمنزلة اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه
وحين تأليف هذا المحل ورد على سؤال فيمن آجر معاً بطبخ السكر وفيه فخر اذن للاستاجر
في استعماها قلنا ذلك وقد جرى العرف في المطابخ بعضها على المستاجر فاجبت بان

(قوله فلا يبحث بالبادنجان
الخ) هذا قولهما وهو الفتوى
به

المعروف كالمشروط فصار كأنه صرح بمصانمها عليه والعارية إذا اشترط فيها الضمان
على المستعير نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزبلي في الجارية وجزم في الجوهرة
ولم يقبل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن البناييع ثم قال وأما الوديعة
والعقود المأخوذة فلا يضمن بها اهـ ولكن في البرازية قال اعرفني هذا على انه لو ضاع
فانضمم له فاعاره فضايع لم يضمن اهـ وبما تفرع على ان المعروف كالمشروط لو جهر
الاب بنته جهازا ودفعه لها ثم ادعى انه عارية ولا يثبت عليه اختلاف والفتوى انه ان كان
العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف
مشتركا فالقول للاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال قاضيان وعندي ابن
الابان كان من كرام الناس واثرا فهم لم يقبل قوله وان كان من أوساط الناس كان
القول قوله اهـ وفي الكبرى الخاص ان القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لان
الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا إلى قصار ليقتصره ولم يذكر الاجر فانه يحمل على
الاجارة بشهادة الظاهر اهـ وعلى كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفتي به نظر
الى عرف بلد هما وقاضيتان نظر الى حال الاب في العرف وما في الكبرى نظر الى مطلق
العرف من ان الاب انما يجهر ملكا وفي الملتقط من البيوع وعن ابي القاسم الصغار
الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يجب السؤال وان
كان الغالب الحرام في وقت او كان الرجل يأخذ المال من حيث وجده ولا يتم في الحلال
والحرام فالسؤال عنه حسن اهـ وفيه ايضا ان دخول البرذعة والا كاف في بيع الحمار
مبنى على العرف وفيه ايضا ان حمل الاجير الاجمال الى داخل الباب مبنى على التعارف
ذكره في الاجارات وفي اجارات منسوبة المفتي رجل دفع غلامه الى حائك مدة معاونة
ليتعلم النسيج ولم يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى
من الاستاذ ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاذ
يحكم باجر مثيل لم يعلم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد للمولى فاجر مثل ذلك الفلام
على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه اهـ وبما نبه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا
استأجروا حرا او اكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وقمامة
في منسبة المفتي وفيها لو دفع غزلا الى حائك لينمجه بالنصف جوزة مشايخ بخاري وابو
اليث وغيره للعرف اهـ البحث الرابع العرف الذي يعمل عليه اللفاظ انما هو المقارن
السابق دون المتأخر ولذا قالوا لا عبرة بالعرف الطارى فلذا اعتبر العرف في المعاملات
ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عموم ولا يخصه العرف وفي آخر الميسر اذا اراد الرجل ان
يعقب فحلفته امره انه فقال كل جارية اشترى بها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عمل
بنيتها ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالاعلام والمراد السفن
فاذا نوى ذلك علمت بنيتها لانها ظاهرة في هذا الاستحلاف ونية المعلوم فيما يختلف عليه معتبرة
وان حلفته بطلاق كل امرأة اتزوجها عليك فليقل كل امرأة اتزوجها عليك فهي طالق
وهو ينوى بذلك كل امرأة اتزوجها على رقبته فيعمل بنيتها لانه نوى حقيقة كلامه اهـ
واما الاقرار فهو اخبر عن وجوب سابق ووجوب على العرف الغالب وكذا
لو اقر بدها منهم فمرها انها زبوف او نهبر جنة يصدق ان وصل وان اقر بالف من ثمن متاع

(قوله فانه يحمل على
الاجارة) هو قول مجرد وتقدم
ان الفتوى عليه (قوله
لو دفع غزلا الى حائك الخ)
استفيدة منه تقييده مسئلة
تغير الطعان فيها اذا لم يجبر
فيها عرف (قوله المقارن
السابق) أي السابق
لوقت اللفظ واستقرحتي
صار في وقت الملقوط به

(قوله يقتضي القاطنة)

النافي الخ) فيه ان اللفظ
الحاكم بالنسبة للماضي
الظاهر وقضيته كون
النظر في تلك الحاشية
كان أو حاشيا وكونه شافيا
في نفس الامر اذ ذلك
لا يقتضي أن يكون له دخل
في ثبوت الحكم (قوله
الى القاضي) لا يخلو من
أن يكون المراد بالقاضي
القاضي وقت الحلف أو
القاضي وقت رؤية المنكر
فان كان الاول انقضت
اليقين بنزل القاضي وان
كان الثاني بقيت اليقين
(قوله واختلف التصحيح
الخ) والمصحح ان قضاءه
يصح وان لم يكن في ولايته
وحكى مقابله بقيل (قوله
الحكم العام الخ) مفهومه
ان الحكم الخاص يثبت
بالعرف الخاص ومنه
المدارس الموقوفة على
درس الحديث ولا يعلم ان
الواقف اراد تدريس
المصطلح او تدريس مقنن
الحديث حيث قيل بانهاج
اصطلاح كل بلد (قوله
لا يزيد على الاجر) يفهم
منه انه لو كانت قيمتها تزيد
انه تصح الاجارة (قوله
جواب الكتاب) وهو عدم
الجواز لان صدره بالظهور
منصوص عليه بالنهي عن
فعل الظاهر

او قرئ لم يصح عند الامام اذا قال هي زبوف وصل أو فصل وحدها مان وصل وان أقر
بالفصل او ودبعة ثم قال هي زبوف صدق مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان
الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيد العرف المتأخر بخلاف المقدمات بالشرع الحال
فقيد العرف قال في البرازية من الدعوى عزى الى اللامشي اذا كانت النقود في البلد
مختلفة احدها اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وكذا الواقع به شرة دفانير حجر وفي البلد نقود
مختلفة حجر لا يصح ببيان بخلاف البيوع فانه ينصرف الى الاروج انتهى وقد أوسعنا
الكلام على ذلك في شرح الكثر من اول البيوع ويمكن ان يخرج عليه سائلان احدهما
مسئلة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بها في أشهر مخصوصة حل عليها ما وقف بعدها
لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذ ذلك شافيا ثم صار
الآن حاشيا لا قاضي غيره الا بانه هل يكون النظر له لانه الحاكم اول لانه متأخر فلا يعمل
لما تقدم عليه يقتضي القاعدة الثانية ولكن قالوا في الايمان لو حلفه والى بلدة له بكل
داخرا دخل البلدة بطلت اليقين بنزل الوالي فلا يبحث اذ لم يعلم الوالي الثاني ولم ار الا ان حكم
ما اذا خلف من رأى منكر ارفعه الى القاضي هل تعين القاضي حالة اليقين ومن هذا النوع
لو وقف بالداخلي الحرم الشريف وشرط النظر للقاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم أو قاضي
البلدة أو موقوفة أو قاضي بلدة الواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان اليقين في بلد وماله
في بلدة آخر فهل النظر عليه للقاضي البلد اليقين أو القاضي بالبلدة ماله صرحوا بالاول فينبغي ان
يكون النظر للقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الاربع كون النظر للقاضي بالبلدة الموقوفة لانه
اعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصده به تحصيل المصلحة وقد اختلفوا فيما اذا
كان العقار لاني ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم
من نظر الى التداخي والتراجع واختلف التصحيح في هذه المسئلة (تبيينه) هل يعتبر في
بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول قال في البرازية
معزى الى الامام البخاري الذي ختم به الفقه الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يثبت
انتهى ويتفرع على ذلك لو استقرض الفاعل اسناجر المقرض لحفظ مائة أو لمعة كل شهر
بعمرة وقيمتها لا تزيد على الاجر فقها ثلاثة أقوال جهة الاجارة بلا كراهية اعتبار العرف
خواص بخاري والمهجة مع الكراهية للاختلاف والفساد لان جهة الاجارة بالتعارف العام
ولم يوجد قدا في الاكابر بفسادها وفي القنية من باب استئجار المستقرض المقرض التعارف
الذي ثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض
ان كان يثبت ولكن احده بعض اهل بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا
النتي لم يعرفه عامة بل تعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر قال رضي الله عنه
وهو الصواب انتهى وذكر فيها من كتاب الكراهية قبيل النصري لو نواضع اهل بلدة على
زيادة في سجناتهم التي توزن بها الدراهم والابر يتم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك
انتهى في اجارة البرازية في اجارة الاصل استأجره ليجمل طعمه بغير منة فالاجارة
فاسدة ويجب اجر المثل لا يجاوز به المسمى وكذا اذا دفع الى حائك غزلا على ان ينسجه
بالثلث ومشايخ بالغ وخوارزم اتموا يجوز اجارة الحائك للعرف وبه افق ابو علي النسفي
ايضا الفتوى على جواب الكتاب لا الطمان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى

(قوله ينبغي ان يفتى الخ) كيف ينبغي ان يفتى به مع كونه مخا لفا للقواعد الشرعية مع انه لا مماثلة بين ما اعتبر من المسائل
البنية على العرف الخاص وبين الخلو لان اعتبار العرف الخاص في جميع تلك المسائل ضررها التزم به فاعلمها مختار لنفسه
او مقرر ان استيفاء شرط يمنع منه الضرر واما الوقف فنظره لا يملك اتلافه ولا تعطيله ولا الواقف فكيف يقول لا يملك
صاحب الخانوت اخراج صاحب الخلو ولا يمكنه اجازته الغير ولو كانت وقفا ومن المقرر ان صاحب الخلو لا يعطى الاشياء
يسير او ياخذ هو في نظيره خلو قدره كثيرا كذا قيل هذا حقيقة الخلو ما لم يكن دافع الدراهم من المنفعة التي دفع الدراهم
في مقابلتها سواء كانت تلك المنفعة عمارة كان يكون في الوقف اما كن آيلة للخراب فيكون بها نظار الوقف لمن يعمرها ويكون
ما عرفة خلو له ويصير شريكاً بازا دته عمارته مثلا لو كانت الاما كن قبل العمارة تسكرى بنصف و بعدها بثلاثة اوصاف يكون
صاحب الخلو شريكاً بالثلث والثلاثين فاذا احتاجت تلك المحلات الى عمارة كان على الواقف الثلث وعلى صاحب الخلو
الثلثان او كانت المنفعة غير عمارة كوقيد صباغ اذا اعتبر انما هو عود الدراهم لمنفعة في الوقف عمارة كانت او غير ها ومنه
ما يقع ان الواقف لما ير يدان ٥٢ بينى محلا للوقف في دفع له الناس دراهم على ان يكون لكل شخص محل من

تلك المواضع التي ير يد
الواقف بناها فاذا قيل
منهم تلك الدراهم فكانت
با عهم تلك الحصة بما دفعوه
وكانت لم ينفذ فجزأ من تلك
الحصة التي لكل وغابته
انه وظف عليهم ككل
شهر كذا فليس للواقف
فيه بعد ذلك تصرف الا
بقبض الحصة الموقوفة
وليس له ان يوجهه لتسيرة
وكان رب الخلو شار شريكاً
لواقف وشروط صحة الخلو

ويشأن من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء في القول السادس من انه صحيح قالوا
لحاجة الناس اليه فراوا من الرافاهل بطع اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في
الكرم وأهل بخارى اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار فاضطروا الى بيعها
وفاء وما ضاق على الناس أمر الاتسع حكمه انتمى والحاصل ان المذهب عدم اعتبار
العرف الخاص ولكن افتى كثير من المشايخ باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي ان يفتى بان
ما يقع في بعض اوقاف القاهرة من خلو المحلات لا لازم ويصير الخلو في الخانوت حقه فلا يملك
صاحب الخانوت اخراجه منها ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوائث الجمالون
بالقورية ان السلطان القوري لما بناها لم يكن لها التجار بالخلو وجعل لكل خانوت قدرا
أخذ منه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف
الفقهاء بالقاهرة التزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا فلك فينبغي الجواز
وانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وقد اعتبر واعرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت

ان يكون ما بذل من الدراهم عايد اعلى جهة الوقف بان يفتنع بها فيه فما فعل الآن من أخذ الناظر
ممن يريد الخلو الدراهم لنفسه فهذا الخلو غير صحيح ويرجع الدافع على الناظر وان لا يكون للوقف ربع بعمر منه فان
مكان وفي بعبارة صرف منه ولا يصح حينئذ فيه خلو وان ثبت ذلك الصرف على منافع الوقف بالوجه الشرعي فلو
صدق الناظر على الصرف من غير ثبوت ولا ظه ور عمارة ان كانت هي المنفعة فلا عبرة بهذا التصرف وفائدة الخلو انه
كالمالك فتعبرى عليه احكامه من بيع واجارة وهبة وزهد وفادين وارث ووقف هذا فاذا زاد اجرة الوقف في حد ذاته من غير
نظر الخلو يلزم صاحب الخلو الزيادة او ينزع منه ويخرج تسيره فما اصاب الوقف بصرف في مصارقه وما اصاب الخلو يعطى
لصاحب الخلو فيعمل قول المصنف فلا يملك صاحب الخانوت اخراجه منها ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا على ما اذا لم يرد
الوقف في حد ذاته بقطع النظر عن الخلو والا فلا (قوله فينبغي الجواز) قبل عليه كيف ينبغي الجواز فانه ليس الارشوة والعرف
انما يعتبر اذا لم يكن بخلافه نص والجب منه ايضا انه قال فيما سياتى ان الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها و فرع على ذلك
تهدم جهة الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف نعم ذكر الامر خمي ما يقيد جوازه وهو ان العبد الموصى بركة
لشخص ومخدمته لا تخر لوقاع طرفه فاصطلمها على قسمة الارش بينهما فلهما ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة بدل
الخدمة لانه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط لحقه كما اوصالح الموصى له بالخدمة على مال ليسلم العبد له ولكن سيد ك المصنف
في التنبيه في القاعدة الخامسة عن صلح الازية له عطائي الذبوان فأت عن اثنين واصطلمها على ان يكتب في الذبوان
امم احدهما وبأخذ العا طاولا آخر لاشئ له من العطا ويبدل له من كان العطا له مالا معلوما فالصلح باطل غير ديني
الصلح وكن على ذكرهما معا

المبيع في القاهرة دون غيرها لان سيوتهم طيبة ان لا ينتفع بها الابوه وقد تمت القواعد السككية
وهي ست الاولى لاثواب الاب بالنية الثانية الامور بمقاصدها الثالثة اليقين لا يزول بالسلوك
الرابعة المشقة تجلب التيسير الخامسة الضرر يزال السادسة العادة محكمة والان تشرع
في النوع الثاني من القواعد في قواعد كاية بقض عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية
في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد

ودايلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها
ولم ينقض حكمه وعلته بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يودى الى ان لا يستقر
حكم وفيه مشقة شديدة وهذا اول من قوله في الهداية لان الاجتهاد الثاني كالا جتهاد
الاول وقد ترجع الاول باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه انتهى لانه يكفي بان الثاني
كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السابق مع ما لو رده في العناية على قوله ان الاول
ترجح باتصال القضاء بانه ترجح الاصل بغيره لان الاصل في القضاء راي المجتهد فكيف
يترجح بالقضاء وان اجاب عنه بان الفرع يرجع اصله من حيث بقاؤه لامن حيث انه
منه فالشيثان اذا تساوى في القوة وكان لاحدهما فرع فانه يترجح على ما لفرع له الى آخره
ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات الى اربع
جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتهري الى جهة ثم تغير الى اخرى
ثم عاد الى الاولى وقد ينه في الشرح وذكر فيه اختلاف في الخلاصة منهم من قال لا يستقبل
ومنهم من قال يستقبل انتهى ومنها لو حكم القاضي برد شهادة الفاسق ثم تاب فاعادها
لم تقبل وهما بهم بان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد
واصله كما في الخلاصة من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم اعادها في تلك الحادثة لم تقبل
الا في اربعة اصبي والعبد والكافر والاعمى انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس
فقضى باحدهما وصلى ثم وقع تحريمه على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني وعلى هذا مسئلة
في الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم النهر بمكة وطائفة بوثقه يومه بالسكوة لقتل فان
قضى باحدهما قبل حضور الاخرى لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها ومقتضى الاول
انه لو تحرى وظن طهارة احدا لا تائبين ما استعمله وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني
بل يتيمم ولكن هذا مبني على جواز التحري في الاثني وفي شرح المجمع قبيل التيمم لو كانا
اثنيين بريقهما ويتيمما اتفاقا انتهى ومنها لو حكم الحاكم بشيء ثم تغير اجتهاده لا ينقض
الاول ويحكم بالمستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض
وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء اذا رفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب
والسنة والايام وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكثر وكتبنا المسائل
المستثناة في النوع الثاني ثم اعلم ان بهم استثنى من هذه القاعدة اعني الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد مسئلتين احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غيب فاخس فانها وقعت بالاجتهاد
فكيف ينقض بمثله والجواب ان نقضها لقوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر
انها لم تكن صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض
قضاؤه والثانية اذا رأى الامام شيئا ثم مات او عزل فللثاني تغييره حيث كان من الامور العامة
والجواب ان هذا حكم يدور مع المصلحة فاذا رآها الثاني وجب اتباعها في تغييرها

(قوله وقد حكم ابو بكر
الخ) وقد صلح ان عمر
رضي الله عنه لما كثر
اشتغاله قلدا القضاء بالدرء
واختصم اليه رجلان
فقضى لاحدهما ثم اتى
القاضي عليه عمر رضي الله
عنه فسا له عن حاله فقال
قضى غي لي فقال له لو كنت
انا مكانه لقضيت لك فقال
ما يمنعك عن القضاء فقال له
ليس هناك نص والراي
مشترك يعني ولا مزية لاحد
الرأيين على الآخر (قوله
ومن فروع ذلك اسم الإشارة
راجع للقاعدة وذكر لنا ويلها)
بالاصل (قوله والجواب الخ)
حاصله تقييد القاعدة بعدم
المصلحة بمعنى ان الاجتهاد
لا ينقض بالاجتهاد الا اذا
اشتمل النقض على مصلحة
عامة

الاول كثر في زماننا وقله ان الموثق يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من يدع ونكاح
 واجارة ووقف واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقض لورفع الى آخر فاجبت مرارا بان ان كان
 في حادثة خاصة به ودعوى محض من خصم على خصم عنه والا فلا يكون حكما صحيحا حكما
 ذكره العماد في فصوله فتبعه في جامع الفصولين والسكر دري في فتاوى البرزلية والعلاقة
 قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدات ان يكون في حادثة ودعوى صحيحة
 فان فات هذا الشرط كان فتوى لاحكامها وازاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال
 لقاضي شافعي بوجوب بيع العقار لا يكون قضاء به لاشقة الجار ولو كان القاضي حنفيا
 لا يكون قضاء بان الشفعة الجار الى آخر ما ذكره من الفروع ومضى عليه ابن القيس وواضحه
 بامثلة الثاني لو قال الموثق وحكم بوجبه حكما صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية فهل
 يكتب في به فاجبت مرارا بان لا يكتب في به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم
 كما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندى بما ثبتت به الحوادث
 الحكيمة انه كذا لا يبيع المالم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكى انه لما استعفى قاضي
 عنسبة بنضاري كان يكتب الامام العلواني في محاضرهم لا فاوردوا عليه اجوبته في
 سجلات كتبت بتلك التهمة بينهما انعم فقال انكم لا تعلمون الشهادة وقبلك القاضي
 على السعدى وقيله فيحتمل ابو على النسفي وكان لا يخفى عليهم ما فاما انت وما مثلك لاتنى
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام ابى شعاع قال كنا نتسائل
 في ذلك كتابنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بما صححه فحقق عندى ان الصواب
 هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات
 ان يبالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتب بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحاضر ان
 يكتب - حضر فلان وحضر معه فلان فادعى هذا الذى حضر عليه ولد كى يكتب هذا الذى حضر
 ادعى على هذا الذى حضره الى ان قال وكذا لا يكتب بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بقدر
 الاستشهاد المأذون عقيب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم
 القاضي ولفظ الشهادة بتمامها ولا يكتب بما يكتب ثبت عندى على الوجه الذى ثبتت به
 الحوادث الحكيمة الى آخره وحكى فيها واقعة الحواشي مع قاضي عنسبة الى ان قال والمختار
 في هذا الباب ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من مصر الى آخر
 فلا يكون في التدارك حرج انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب
 باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين خصمين في الهبة كان الحكم بينهما
 صحيحا وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص
 من واجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ولو تمت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك
 الموجب فقط دون غيره والا فلا اذا اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شروطا وثبت
 ملكه لما وثقه وسلمه الى ناظر ثم تنازع عند قاض حنفى وحكم بصدقه والوقف وزاد عليه وهو حقه
 لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع في شيء من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم
 بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحاكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمعاني الشروط انما حكم
 باصل الوقف وما تضمنته من صحة الشروط فليس للشافعى الحكم بابطاله باعتباره اشتراط
 الظهارة او النظر او الاستبدال الرابع بيتا في الترخ حكم اذ انكم يقول ضعيف على هذه

(قوله الاجماع عليه) اى
 على وجوب تقديم الدعوى
 لصحة الحكم (قوله
 لا يكتب في به) المعروف انه
 يكتب في التضرع بهم ان حكم
 الحاكم يجل على السداد
 ما امكن وان قول الموثق
 حكم حكما صحيحا متوفيا
 شرائطه ينظمه فلا بد منه

(قوله احدث الوظائف)

(الخ) المراد بالوظائف
المعامل في مقابلة الخدمة
والمرتبات اعطاؤها لافى
مقابلة الخدمة وهذا في غير
اوقات الملوك والامراء لان
اوقافهم لا تراعى شروطها
لانها من بيت المال وترجع
اليه فيجوز الاحداث اذا كان
المقرر من مصارف بيت
المال وسأني الكلام
فيه (قوله اذا اجتمع
الحلال الخ) خص الشافعية
الحلال بالحلال المباح وقالوا
لواخلط الواجب بالمحرم
روعي الواجب فنهى اختلاط
موتى المسلمين بالكفار
يجب غسل الجميع والصلاة
عليهم واحتج له البيهقي
بانه عليه الصلاة والسلام
مر يجلس فيه اختلاط من
المشركين والمسلمين فسلم
عليهم ومنها المرأة يجب
عليها كشف وجهها
في الاحرام ولا يمكن
الاب كشف شيء من الراس
وستر الراس واجب
في الصلاة فاذا صلت راعت
مصلحة الواجب ومنها
المضطر يجب عليه اكل
الميسرة وان كانت حراما
ومنها المجرة على المرأة
من بلاد الكفار واجبة
وان كان سفرها وحدها
حراما (قوله يقدم المحرم
الى اخره) فيه تقايل النسخ
في تقديم المبيع لاني تقديم
المحرم اذا في تقديم التحريم تكرار النسخ

أول ولاية ثم جوع بها مما اذا خالف مذهبه بما اذا اذناه على الخامس مما لا ينفذ القضاء به
ما اذا قضى بشئ يخالف للاجماع وظاهره ما خالف الاثمة الاربية يخالف للاجماع
وان ممكن فيه خلافه يهرم قد صرح في التحريم ان الاجماع انعقد على عدم العمل
بمذهب يخالف للاربعة لا يضبط مذهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم السادس القضاء
بخلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص
الشارع صرح به في شرعي المجمع للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف
شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا
اتمنى ويدل عليه قول اصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وبإمرته
او يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ المقدوري بان الى آخره ويدل عليه ايضا في الذخيرة
واللو الجنية وغيرهما من ان القاضي اذا قرره راسا للسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل
للقاضي تاول المعلوم انتهى وبهذا علم حرمة احدث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى
وان فعل القاضي ان واقفها لشرع ننذ والارد عليه والله سبحانه وتعالى اعلم

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام

وبعضها ما اجتمع محرم ومبيح الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث اوردته جماعة
ما اجتمع الحلال والمحرام الاغلب المحرام الحلال قال العراقي لا اصل له وضعفه البيهقي
واخرجه عبد الرزاق موقفا على ابن مسعود رضي الله عنه وذكره الزيلعي شارح الكنز
في كتاب الصيد مرفوعا من فروعه ما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر
الاباحة قدم التحريم وعلمه الاصوليون بتقايل النسخ لانه لو قدم المبيع لزم تكرار النسخ
لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل المبيع مخرجا كان المحرم ناسخا لالاباحة الاصلية
ثم يهضم من نسخا بالمبيع ولو جعل المحرم متأخرا كان ناسخا للمبيع ودول ينسخ شيئا لكونه
على وفق الاصل وفي التحريم يقدم المحرم تقابلا للنسخ واحتياطا وقد اوضحناه في شرح
المنار في باب التعارض ومن ثمة قال عثمان رضي الله تعالى عنه المسائل من الجده بين
اثنين يملك اليمين احدهما آية وحرمته آية فالتحريم احب اليها وذكر بعضهم ان من
هذا النوع عديث لك من الحائض ما فوق الازار وحديث اصنعوا كل شيء الا التمسك
فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة ما عدا الوطئ فرجع
التحريم احتياطاً وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومالك والشافعي رحمهم الله وخص محمد
رحمه الله شغار الدم وبه قال احمد في الثاني ومنها لو اشبه محرمه باجنبيات محصورات
لم يحل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ومنها من احدا ابويه ما كول والاخر
غير ما كول لا يحل اكله على الاصح فاذا نزى كلب على شاة فولبت لا يؤكل الولد وكذا اذا نزى
جاء على فرس فولبت فلا يؤكل والا هلى اذا نزى على الوحشي فنتج لا يجوز الاضحية
به كذا في الفوائد التابعة ومنها الوشارك الكلب المعلم غير المعلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر
اسم الله تعالى عليه محارم كما في الهداية ومنها ما في صيد الخائنة مجوسي اخذ بيد مسلم فذبح
والدكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمبيع فيجوز كالمجوس لم يمسلم عن مدقوسه
بنفسه فاعانته على مده مجوسي لا يحل اكله انتهى ومنها هدم جوار وطئ الجارية المشتركة
ومنها لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضه في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحل

والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره الاسبيجاني ان الاعتبار لقوائمه لارأسه حتى
 لو كان قائما في الحبل ورأسه في الحرم فلا شيء يقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه في
 الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم وبعضها في الحبل وجب الجزاء يقتله لتغاييب الحظر
 على الاباحة انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك
 على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلها في الحرم والاغصان في الحبل فعلى قاطع اغصانها
 القصة والثاني ان يكون اصلها في الحبل واغصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع
 في اصلها واغصانها والثالث ان يكون بعض اصلها في الحبل وبعض في الحرم فعلى القاطع
 الضمان سواء كان القص من جانب الحبل او من جانب الحرم انتهى ومنها لو اختلطت
 مساليج المذكاة بمسالج الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة أو استويا لم يميز تناول شيء
 منها ولا ياتحري الا عند المحضه واما اذا كانت الغلبة للمذكاة فإنه يجوز التحري ومنها
 او اختلط ذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمثلتان في صلاة الخلاصة
 من فمهل اشتباه القبيصة ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقر بلبن امان أو ماء بول عذم
 جواز التناول ولا ياتحري ومنها لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطئ ولا بالتحري سواء
 كن محصورات أو لا كما ذكره اصحابنا رحمه الله تعالى في الطلاق المبهم وقالوا لو طلق احدى
 زوجتيه مبهما حرم الوطئ قبل التعيين ولهذا كان وطئ واحد منهما تعينا طلاق الاخرى
 ومن صورها ما او اسلم على أكثر من أربع فانه يحرم عليه الوطئ قبل الاختيار على قول
 من خيره وهو محمد والشافعي رحمه الله تعالى واما الشيخان فقالا لا يطلان النكاح قال
 في المجموع من فصل نكاح الكافر أو اسلم رتخته خمس أو اختان أو ام وبنت بطل النكاح
 وان رتب فالأخير وخيره في اختياره بسبع مطلقا أو احدى الاختين والبنت أو الام انتهى
 ومنها لورى صيدا فوق في ماء أو على سطح أو جبل ثم تردى منه الى الارض حرم للامتناع
 والاحتياط الحرمه بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن التحرز عنه
 فسقط اعتباره وخرجت عن هذه القاعدة مسائل الاولى من احداث أبو يه كتابي والاخر
 مجوسى فانه يحل نكاحه وذبيحته ويجعل كتابيا وهي مقتضى ان يجعل مجوسيا وبه قال
 الشافعي رحمه الله تعالى ولو كان السكتة ابى الاب في الاظهر عنده تغاييب الجانب التحريم لكن
 اصحابنا تركوا ذلك نظرا لانه غير فان المجوسى شر من الكفاي فلا يجعل الولد تابعه له الثانية
 الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا او الاقل نجس فالتحري جائز ويرى
 ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط ان يريق الكل ويتيمم كما اذا كان الاقل طاهرا فعلا
 بالاغلب فيهما الثالثة الاجتهاد في ثياب مختلفة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان
 الاكثر نجسا او لا والفرق بين الثياب والاواني انه لا خلف لها في ستر العورة وللوضوء خلف
 في التطهير وهو التيمم وهذا كما في حالة الاختيار واما في حالة الضرورة فيتحري للشراب
 اتفاقا كما في شرح المحجب قبيل التيمم وينبغي ان يلحق بسئلة الاواني الثوب المنسوج لجنه
 من حرير وغيره فيحل ان كان الحريرا اقل وزنا أو استويا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اره الا في
 الخلاصة من التحري في كتاب الصلاة لو اختلطت اوانيه باواني اصحابه في السفر وهم غيب
 او اختلطت بغيسفه بارغفة غيره قال بعضهم بتحري وقال بعضهم لا تحري وتبرص حتى يجي
 اصحابه وهذا في حالة الاختيار واما في حالة الاضطرار جاز التحري مطلقا انتهى وقد جوز

(قوله ولا ياتحري) كيف
 يأتى التحري مع الاختلاط
 حتى يصح فيه (قوله قبل
 التعيين الخ) ان لم ينو واحدة
 عند الطلاق فالشارع
 يجعل له التعيين باختياره
 وان كان نوى يجب ان يعين
 النوبة (قوله عملا بالاغلب)
 او قال الا حوط كان انصب
 (قوله فيتحري للشراب)
 فيه ان الكلام في التحري
 الوضوء (قوله فيحل) فيه
 ان مقتضى الاطلاق جواز
 التحري (قوله طهرا) يعني
 ولو حضروا فيه انه لا وجه
 لتحري حيثئذ

(قوله لو سقاشاة الخ) في جعل هذا ما غلب فيه الجلال الحرام نظرا ذليلا من هنا مخروجة (قوله مستهلك الخ) ليس هذا ما خرج عن القاعدة بل هو مقيدها (قوله والمضج) ٥٧ هو قول محمد وهو الاحوط والاول قولهما

اصحابنا رحمهم الله من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر فغيره او قرانا ولو قيل به اعتبارا للغالب امكن حسنا الى اربعة اوجه - في شاة خرايم ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة كذا في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها علفا حراما لم يحرم لبنها ولحمها وان كان الورع التزم ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع الكراهة اه الخامسة ان يكون الحرام مستهلكا نلوا كل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد اوضحناه في شرح الكنتز في جنايات الاجرام السادسة اذا اختلط مائع طاهر بما مطلق فاعبره للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة والا فلا وينافي الطهارة من شرح الكنتز با اذا تعتبر الغلبة السابعة لو اختلط لبن المرأة بما او بدواء او لبن شاة فالمعتبر الغالب وتثبت الحرمة اذا استويا احتياطا كما في الغاية واختلف فيما اذا اختلط لبن امرأة لبن اخرى والصحيح ثبوت الحرمة فيهما من غير اعتبار الغلبة كما بيناه في الرضاع الثامنة اذا كان غالب مال المهدي حلالا فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يتبين انه من حرام وان كان غالب ماله الحرام لا يقبها ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورثه او استقرضه قال الحلواني وكان الامام ابو القاسم الحاكم يأخذ جوائز السلطان والحليلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم يقدمه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام ومن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلة يتخري فان وقع في قلبه حله قبل واكل والا لقوله عليه الصلاة والسلام استفت قلبك الحديث وجواب الامام فيمن فيه ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك ما فراسة كذا في البرازية من الكراهة التاسعة اذا اختلطت حامه المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما تكراهه قال في البرازية من اللقطة اتخذ جحاما في قرية فينبغي ان يحفظها ولا يتركها بلا علف كيلا يضر الناس فان اختلط جحاما غير صاحبها لا ينبغي له ان يأخذها ولو أخذها طالب صاحبها كالفضالة الى آخر ما فيها العاشرة قال في القنية من الكراهة غلب على ظنه ان أكثر بياعات أهل السوق لا تخلوا من الفساد فان كان الغالب هو الحرام تنزع ثرائه ولكن مع هذا لو اشتراه بطيب له انتهى وقد مضى عن المنتقط في البحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشراء جوز اهللال الذي يعد الجوز فيأخذ عن كل ألف عشرة وشره لحم السلاخين اذا كان المالك ارضا بذلك عادة ولا يجوز شراء بيض القاصرين المكسرة وجوز انهم اذا عرف انه اخذها قمارا انتهى امام مسئلة الخياط فذكر كورة باقاسمها في البرازية من الوديعه وانما مسئلة ما اذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من الحرام كذا في الاصل بوجهة يدخل في هذه القاعدة ما اذا جاع بين حلال وحرام في عقد او نية ويدخل ذلك في ابواب منها النكاح قالوا لوجع بين من تحل ومن لا تحل كحرمة وجوسية ووثنية وحليلة ومنكوسة ومعتدة ومحرمة صبح نكاح الحلال انفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر وعدمه وهي في الهداية وليس منه ما اذا جاع بين خمس او اختين في عقد واحد فانه يبطل في الكل لان المحرم الجميع لا احدهن او احدهما فقط وكذا لو تزوج امسة وحرمة ماعى عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا سمى ما يحل وما يحرم كان تزوجها على عشرة دراهم وودن من خمرها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع كالمهر فبهما غلب الحلال الحرام لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به

اشباه ٨
وميتة بطل البيع ان البيع يبطل بالشرط الفاسدة وقبول العقد فيما لا يجوز بشرط صحة العقد فيما يجوز والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسدة (قوله يبطل فيهما الخ) فيه نظر فقد صرح الزيلعي بنفاذ نكاح الحرمة لانه اقوى وكذا في كثير من كتب المذهب

وأما إذا زوج الولي الصغير بأكثر من مهر المتسل فان كان أباً أو جداً صح عليه والافسد التناكح وقيل يصح بمهر المتسل ومنها البيوع فإذا جمع بين حلال وحرام فقة واحدة فان كان الحرام ليس بمال كالجمع بين الذكية والميتة والحرم والعبد فانه يسرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا إذا جمع بين خل ونحوه وان كان الحرام ضعيفاً كان يكون مالاً في الجملة كما إذا جمع بين المدبر والقفن أو بين القنف والمساكن أو ام الولد أو عبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى القنف أو العتقة واختلف فيما إذا جمع بين وقف وملك والاصح انه لا يسرى الفساد الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان مسجداً عامراً فهو كالخبر بخلاف الغاصر بالمعجمة أي الخراب فكالمدبر ومن هذا القبيل ما إذا شرط الخيار فيه أكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا اسقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحياً ومنها ما إذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول لا تقضى جهالته الى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم في البيوع ومنها الاجارة فهي كالبيع لا شرطاً كهمالي انهما يبطلان بالشرط الفاسد وصرحوا بانه لو استأجر داراً في كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر الاول فقط ولم أر الا أن حكم ما اذا استأجر نساء ليسنج له ثوباً طوله كذا وعرضه كذا خالف بزيادة أو نقصان هل يستحق بقدره او لا يستحق اصلاً ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى الجائر وقالوا لمو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى الى الجائر ومنها الاهداء قالوا لو اهدى الى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد برد القاضي الزائد لا السكل كافي فصح القدير فلم يتعد الى الجائر وظاهر كلامه انه ان زاد في القدر وأما اذا زاد في المعنى كما اذا كانت عادته اهداء ثوب كان فاهدى ثوباً حريراً لم اره الا ان لا يحباثاً رجعهم الله وينبغي وجوب رد السكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تغييرها من الجائر ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبي ووارثه فلا جنبي نصفها وبطلت الوارث كافي لاكثر وكذا الوارث للقائل وللاجنبي ومنها الافرار قال الزيلعي فيه ما اقر بهين اودين لوارثه ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي ايضاً انتهى وفي المجموع من الاقرار لو اقر لوارث مع اجنبي قد كاذباً الشر كصحة في الاجنبي انتهى ومنها باب الشهادة فاذا جمع فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز في الظهيرة منه رجل مات واوصى الفقراء جبرانه بشئ وانكرت الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جبرانه لهما اولاد محاييج قال محمد رحمه الله لا تقبل شهادتهما لانهم ما شهدوا اولادهم فقيم ما يخص اولادهم ما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت شهادتهما في حق الاولاد بطلت اصلان الشهادة واحدة كالمو شهد على رجل انه قد ذف امتهما او فلانة لا تقبل شهادتهما ذكر محمد رحمه الله في وقف الاصل اذا وقف على فقراء جبرانه فشهد بذلك فقيران من جبرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله اما على قياس قول محمد رحمه الله فينبغي ان لا تقبل في الوقف ايضاً لان عبد أبي يوسف رحمه الله يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله لا تقبل اصلاً ويجوز ان ما ذكره في الوقف محمول على ما اذا كانوا اقل من اثنين يحصون انتهى وفي الغنية اخ وأخت ادعياء ارضا وشهد زوجها ورجل آخر وشهدا في حق الاخ والأخت فان الشهادة متى رد بهما تزدكها وفي روضة الفقهاء اذا شهدان لا تجوز له الشهادة ولا تجوز له لا تجوز له الشهادة بالاتفاق

(قوله فانه يسرى) هذا عند الامام وقال لا يصح في العبد والذكية ويبطل في غيرها (قوله فان كان المجهول الخ) كما اذا قال له بغي هذا الثوب يبيع بعض العشرة والا تجر بما بقي فباع صح ولو قال هذا يبيع بعض العشرة فقط فلا (قوله ولم ار الخ) في خزانة الاكل هو الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وسلم الثوب له وان شاء اخذ ثوبه واطعام الاجر الا في النقصان فانه يخطيه من الاجر بحسابه (قوله والابراء) فيه ان الابراء مما يبطل بالشرط الفاسد فينبغي ان يتعدى الى الجائر (قوله قال الزيلعي الخ) غير مناسب لما في الكلام فيه من قروح اغماضية الحلال على الحرام

واختلف في معنى الآخر فبطل بطل وقيل لا تبطل اهـ وكتبنا في شرح المكتنن شهادة
 العدد ولا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على عدوه او غيره بناء على انها فسق وهو
 لا يجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهد من مانع من قبولها لان احدهما طابق الدعوى
 والاخر خالفها وكتبنا في الفوائد المستثنى من ذلك ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء لبعض
 امتنع للباقين كافي شهادات البرازية ومنها باب العبادات فلو نوى صوم جميع الشهر بطل
 فيما عدا اليوم الاول وليس منه ما اذا جعل زكاة سنتين فانه ان كان بعد ملك النصاب
 فهو صحيح فيهما والا فلا فيهما وليس منه ايضا ما اذا نوى جنتين واحرم بهما معا فانا نقول
 بدخوله فيهما لكن اختلافه وفي وقت رفضه لاحد منهما كما علم في باب اضافة الاحرام
 الى الاحرام وليس منه ما اذا نوى التيمم فرفض لا نقول يجوز له ان يصل بالتيمم الواحد
 ماشاء من الفرائض والنوافل ومنها ما اذا صلى على حي وميت وينبغي ان يصب على الميت
 ومنها ما اذا استنبح للبول بجعر ثم نام فاحتلم فامنى فأصاب ثوبه لم يطهر بالفرك لان البول
 لا يطهر به فلا يطهر المني كما صرحوا به ولهذا قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله مشكلة
 المني مشكلة لان كل فعل يمدى اوله والذى لا يطهر بالفرك الا ان يجعل تبعاله اهـ وقد يقال
 يمكن جعل البول الباقي بعد الاستنجاء ما تبعاله ايضا وجوابه ان التبعية فيما هو لازم له وهو
 للمني بخلاف البول ولم ارم من تبعه عليه ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها
 او عتق عبده وعبد غيره او طلقها او بعثت فمما يملكه ومنها الواسعة ارشيا ليرهنه على
 قدر معين فرهته باز يد قال في النكته ولو عين قدرا او جنسا او بلدا خالف ضمن الميعر المستعير
 والمترين اهـ واستثنى الشارح ما اذا عين له اكثر من قيمته فرهته باقل من ذلك بمثل قيمته
 او اكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى خبر اهـ ومنها لو شرط الواقف ان لا يؤثر وقفه اكثر
 من سنة فزاد الناظر عليه افظا هر كلاهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على الشروط لانها
 كالبيع لا يقبل تقر بقى الصفة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية ثم قال والامة اذا فسد
 في بعضه فسد في جميعه (تنبيه) وليس من الناحية مما اذا اجتمع في العبادات جانب
 المحض وجانب السفرفا فالنائب الجانب المحض ومقتضاها تغليبها لانه اجتمع المبيع والمحرّم
 لان احصا بنسار حرم الله قالوا في المصح على الحفين واو ابتداء وهو مقيم فسافر قبل اتمام يوم
 وليلة انتقلت مدته الى مدة المسافر فمعه ثلاثا ولو كان على عكسه انتقلت الى مدة المقيم
 ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة فيها اتنا يمين الجانب المحض به قال الشافعي رحمه
 الله وعندنا لو مصلح احد الحفين حضر والاخر مفراف كذلك على الاصح طرفا لقاعدة
 واما عندنا فلا قضاء في ان مدته مدة المسافر واما لو احرم قاصر اقبلت شفيعته دار اقامته
 فانه يتم ولو شرع في الصلاة في دار الإقامة فسارت شفيعته فليس له القصر ولم ارهما الا ان
 وعندنا نائبة السفر اذا قضاهما في المحضر يقضيها ركعتين وعكسه يقضيها ركعة
 لان القضاء يبيح الاداء واما باب الصوم فاذا صام مقيما فسافر في اثني عشر يوما او عكسه
 حرم الفطر (اهل) تدخل في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه
 يقتضى المانع فلو مضى الوقت او الماء عن سفن الطهارة حرم قتلها ولو جرحه صبر حين عدا
 الخطأ او مضى الوقت او مضى ما لا تقصص وخرجت عنها مسائل الاولى لو استشهد
 لم يثبت قاته بفعل عند الامام ومقتضاها ان لا يفضل كقولها الثانية لو اختلط

(قوله من هذا القبيل)
 التبادر منه ان المشار اليه
 اقلية الحلال الحرام معان
 الفرع ليس منه (قوله ومنها
 القضاء كما اذا قضى لابنه وغيره
 وحيث امتنع القضاء لهما
 فلا وجه لجعله من فروع
 اقلية الحلال الحرام) قوله
 فلو نوى الخ ان قلت كيف
 يكون هذا من جزئيات القاعدة
 ولا حرام هنا الجيب بان
 ما لا يصح شبه الحرام فكانت
 جميع بين حلال وحرام

(قوله تفوت عين الخ) يعني

يصدق الفوت في الجملة
كما لو مات الراهن
مفسدا وكذا المورع تجهيل
الآجرة (قوله لم ارهما الآن
لأصحابنا الخ) اقول في
المضمرات نقل عن النصاب
وان سبق احد الى المسجد مكانه
في الصف الاول فدخل
رجل اكبر منه سنا واهل
علم فنهني ان يتأخر ويقدمه
تعظيما له اهل نيل وهذا مفيد
لجواز الاشارة في القرب عملا
بعموم قوله تعالى ويؤثرون
على انفسهم ولو كان بهم
خصاصة الا اذا قام دليل
تخصيص ويميل على جواز
الايثار في القرب ما قالوا ان
من الادب ان يبدأ بغسل ايدي
الشباب قبل الطعام وبأيدي
الشيخ بعده فالشيخ
يؤثرون الشباب قبله
ويقومونهم والشباب يؤثرون
الشيخ بعده مع ان غسل
الايدي قبل الطعام وبعده
سنة فهذا ايشار في القرب
اتى وفيه تامل حاشية
الجوى (قوله التابع تابع)
اي غير منفك عن متبوعه
(قوله ومنها الشرب والطريق
الخ) مراده ينبع حق المرور
واما ينبع رقة الطريق سواء
كانت محدودة او لا فهو صحيح
فاذا كانت غير محدودة
فيقدر بعض باب الدار (قوله
بمع الاقرار به) قال الخبندى

موتى المسلمين بموتى الكفار تقتضاهما عدم التفسير للكل والشافعية قالوا بتفسير
الكل ولم يفصلوا فاصحابنا راجعهم الله ففصلوا فقال الخا كفى السكافى من كتاب القرى واذا
اخلاط موتى المسلمين وموتى الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت
عليه علامة الكفار ترك فان لم تكن عليهم علامة والمسلمون اكثر غسلوا وكفونا ووصلى
عليهم وينون بالصلاة والدعاء للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان
كان الفري بقاء شواء لو كانت الكفار اكثر لم يصل عليهم ويفسلون ويكفون ويدفنون
في مقابر المشركين اه وقد رجعوا المانع على مقتضى في مسئلة سفل لرجل وعلا
لا يعرفان كلا منهما ممنوع عن التصرف في ملكه خلق الاخر فملكه مطلق له وتعاق حق
الاخر به مانع وكذا تصرف الراهن والمؤجر في المهرن والعين المؤجرة منع على المرتن
والمستاجر وانما قدم الحق هنا على الملك لانه لا يفوت به الامنعة بالتأخير وفي تقديم الملك
تفويت عين على الاخر وتامة في العمادية من مسائل الخيطان (قوله القاعدة الثالثة)
لم ارها الا لأصحابنا راجعهم الله وارجوم كرم الفتح ان يفتح بها أو بشئ من مسائلها
وهي الاشارة في القرب وقال الشافعية الاشارة في القرب مكروه وفي غيرها محبوب قال الله
تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وقال الشيخ عز الدين لا ايشار في القرب ان
فلا ايشار بجاء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الاول لان الغرض من العبادات التعظيم
والاجلال فمن آثر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ماء
يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا يعرف فيه خلافا لان الاشارة انما يكون فيما يتعلق
بالنفس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المهذب في باب الجمعة لا يقيم
احد من مجلسه ليجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى ابد من الامام
كره قال أصحابنا راجعهم الله لانه آثر بالقربة وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت
الصلاة ومعه ماء يكفيه لطهارة فمعه ماء من يحتاجه للطهارة لم يجز له الاشارة ولو اراد المضطر
ايشار غيره بالطعام لاستبقاه مهجته كان له ذلك وان خاف فوات مهجته والفرق ان الحق في
الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاشارة والحق في حال المحضه لنفسه وكره ايشار الطالب غيره
بنو يمت في القراءة لان قراءة العلم والمساواة اليه قربة والايشار بالقرب مكروه قال الاسيوطي
من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجسد في الصف الاول فرجة فانه يجز شخصيا بسند
الاحرام ويندب للمعرو ان يساعده فهذا يفوت على نفسه قربة وهو اجر الصف الاول
انتهى ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فاراد ان يؤثر على نفسه ان
علم انه يصبر على الشدة فالايثار افضل والا فالانفاق على نفسه افضل انتهى (قوله القاعدة
الرابعة) التابع تابع كمن تدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفر بالاحكام ومن فروعها الجمل يدخل في
بيع الام تبعها ولا يفر بالبيع والهبة كالبيع ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض
تبعها ولا يفردان بالبيع على الاظهر ومنها الاكفارة في قتل الجمل ومنها الاعان بنفقة وخرجت
عنها مسائل منها يبيع اعناق الحمل دون امه بشرط ان تلده لاقل من ستة اشهر ومنها يبيع
افراده بالوصية بالشرط المسد كور ومنها يبيع الابصاء له ولو حمل دابة ومنها يبيع الاقرار له
ان بين المقر سببا صالحا ولا يقل من ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا ومنها
انه يورث فتقسم القرعة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها فالقته ومنها يبيع الاقرار به وان

الاقرار بالجل جائز اذا لم يكن من الجوى

لم يبين له سبب اذا جعلت به لاقبل المدة في الا دى وفي مدة بغير عند أهل الخبرة في البهائم
ومنها صحة تدبيره ومنها ثبوت نسبه فنقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام
لا ترتب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه ما علمت من ثبوت الاحكام له قبله
فالمراد بعضها كما اشار اليه في العناية وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل
او ابطلته او جعلت المال حالا فانه يطل الاجل كما في الحثانية وغيرهما مع انه صفة للدين
والصفة تابعة لموصوفها فلا تفردهم وعما خرج عنها الواسطة الجوده فانه يصح لانها حقه
كما في الاصيل وعما خرج عنها الواسطة حقه في حبس الرهن قالوا صح ذكره الامام في الفصول
ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقتنا
الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح خالفونا في الاجل والجوده فارقين بان شرط
القاعدة ان لا يكون الوصف مما يفرد باله فدان افرد كل رهن والكفيل افرد بالحكم
في الثانية في التابع بسقوط المتبوع منها من فاته صلوات في ايام الجون وقلنا بعدد
القضاء لا يقضى سننها الرواتب ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العمرة لا يأتي بالرى
والمبيت لانهما تابعان للوقوف وقد سقط منهما الوات الفارس سقط سهم الفرس لاعكسه
وخرج عنها من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلاء وطلبتهما والمفتين والفقهاء يفرض
لاولادهم تبعوا لا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اخصنا في شرح الكفر وعما خرج عنها
الاخرس يلزمه تحريرك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به اما بالقراءة فلا على
المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلاظ ومنها اجراء موسى على رأس الاقرع فانه واجب
على المختار في تنبيهه في بقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فروعه قوله
اذا ابرأ الاصيل برأ الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه
لو قال لا يد على عمرو والف وانما ضمن به فانكر عمر وزم الكفيل اذا ادعاهما زيد دون الاصيل
كما في الحثانية ومنها الوادعي الزوج الخلع فانكرت المرأة بان لم يثبت المال الذي هو الاصل
في الخلع ومنها اوقال بعت عبدي من زيد فاعتقه فانكر زيد حتى العبد لم يثبت المال ومنها
لو قال بعت من نفسه فانكر العبد حتى العبد بلاهوض في الثالثة في التابع لا يتقدم على
المتبوع فلا يصح تقدم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الاركان ان اتقل قبل
مشاركة الامام وفرع عليه فاضحان في فتاواه اما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في رابعة
في الرابعة في تغفر في التوابع ما لا يتغفر في غيرها وقرىب منها يغتفر في الشيء ضمنا ما لا يغتفر
قصدا وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع القصولين في ما يثبت ضمنا وحكما ولا يثبت
قصدا منه فنلما اعتقه احدهما وهو موسر فلو شري المعتق نصيب الساكت لم يجز ولا يمكن
الساكت من قل ملكه الى احد لكن لو ادى المعتق الضمان الى الساكت ملك نصيبه ومنه
غصب قنا فابق من يده وضمنه المالك بملكه الغاصب ولو شراه قاصدا لم يجز ومنه فضولي
زوجه امرأه برضاها ثم الزوج وكله بعده بان يزوجه امرأه فقال نقصت ذلك النكاح
لم ينتقض ولو لم ينقضه قولا ولكن زوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه لو شري
كر برهين او امر المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غراره وامره ان يكيه فيه
صح اذا البائع لا يصح وكذا لعن المشتري في القبض قصد او يصح ضمنا وحكما لاجل القرارة ومنه
شرطنا لم يرد فوكل وكذا لا يقبضه فقال الوكيل قد اسقطت الخيار اعني خيار الرؤية لم يسقط

(قوله وفي مدة بغير عند أهل الخبرة في البهائم)
واقل مدة حمل الدواب
سوى الشاة ستة أشهر
وفيها أربعة (قوله والكفيل)
وجه تبعيته للدين انه لما
كان يمكن وفاء الدين منه
كما يمكن من الرهن جعل
تابعا (قوله لو مات الفارس)
هو مقيد بما اذا مات قبل
دخول دار الحرب والا
فيستغنى (قوله يلزمه
تحريرك اللسان الصحيح
انه لا يجب تحريرك اللسان
(قوله ملك نصيبه) فائدة
في ضرورة الولاية جميعا
(قوله لم ينتقض) الفضولي
في النكاح لا يملك الفسخ
بخلاف البيع والفرق ان
البيع يلحقه العهدة فله
الرجوع كيلا يتضرر زوجه
النكاح ترجع الحقوق
الى المعقولة

خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه يقطع خيار روثه موكله عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا
لما وفرى من هذا الجلبس من لا يجوز اجازته ابتداء ويجوز انتهاء ومنه القاضي اذا اختلف
مع ان الامام لم يفرض له الاستخلاف لم يميز ومع هذا الوكيل خليفته وهو يصلح ان يكون
قاضيا واجزا للقاضي احكامه يجوز ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع
بايعه فصولي والمعنى فيه انه اذا اجاز بيعه عليه بما اتى به خليفته ووكيل الوكيل كذلك
فمكون اجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء ومنه القاضي لو قضى
في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام
التي لم تكن له ولاية القضاء فانما جاءت نيته اجازا مقضى بجازت اجازته انتهى (فاضة) فلا غرت
بمسئلتين يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء عكس القاعدة المشهورة الاولى يصح تقليد
الفاسيق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق انزل عند بعض المشايخ وذو كبر السكالك
ان الفتوى عليه الثانية لو ابقي المأذون ان يجز ولو اذن لا بقى صحيح كافي قضاء المراج
وقبده قاضيان بما في يده (القاعدة الخامسة) تصرف الامام على الرعية منوطا
بالصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة
المبنية في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج في مواضع
وصرحوا في كتاب الجنائيات ان السلطان لا يصح عفو عن قاتل من اولاده وانما له
القصاص والصلح وعمله في الايضاح بانه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفو
واصاها ما اخرجه سعيد بن منصور عن البراء قال قال عمر رضي الله تعالى عنه اني انزلت نفسي
من مال الله تعالى بمنزلة ولي القيم ان احتجبت اخذت منه فاذا استردت رددته فان استغثت
استغثت وذكر الامام ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه عمار بن ياسر على الصلاة والحرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء
وبعث المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم في
بيت المال شطرها واطن العمار ورعها العبد الله بن مسعود ورعها الآخر عثمان بن
حنيف وقال اني انزلت نفسي واياكم من هذا المال بمنزلة ولي القيم فان الله تبارك وتعالى
قال (ومن كان غنيا فليست فف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف) والله ما ارى ارضا
تؤخذ منها شاة في كل يوم الاستدراج خرابها اه فلي هذا لا يجوز له التفضيل ولكن
قال في المحيط من كتاب الزكاة والراى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يميز في
ذلك الى هوى ولا يميل لهم الا ما يقيمهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شيء
بعد ابطال الحقوق الى اربابها قومه بين المسلمين وان قصر في ذلك كان الله عليه حسينا
اه وذكر الزبائى من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام
ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع يتناقصه ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكما
يختص به الى ان قال ويجب على الامام ان يتق الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حليته
من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله عليه حسينا اه وفي كتاب الخراج لا يبي يوسف
رحمه الله ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاءه ثمان ففادوا له
يا خليفة رسول الله عليه الصلوة والسلام انك قدمت هذا المال فديت به بين الناس ومن
التماس الناس لهم فضل وسوايق وقدم فلو فضل اهل السوايق والقدم والفضل لفضلهم

(قوله والمعنى فيه) أى فى
اجازة القاضي والوكيل
(قوله ووكيل الوكيل
كذلك) قيل لعنه ايس
كذلك (قوله وقبده
قاضي خان الخ) عبارته
وان اذن له فى التجارة مع
من كان العبد فى يده صح
يعنى تبعان كان فى يده
(قوله والله ما ارى الخ)
فى كتاب المصنفات
والمحاضرات للشيخ محيى
الدين ابن عربى ان بالعدل
يكثر الخراج ويتمو المال
روينا من حديث المالكي
عن ابراهيم الخزازى عن
عليمان ابن ابي شيخ عن
صالح بن سليم ان قال قال
عمر بن عبد العزيز
لوجاهت كل امة بفاسقيها
وجتبا بالجباج لثلبناهم
وما كان يصلح لنا
ولا آخرة لقدولى العراق
وهى او فرما يكون من
العمارة فاخر بها حتى صار
خرابها اربعين الف الف
وقد ادى الى عاملى هذا
ثمانين الف الف وان بقيت
الى قابل رجوت ان يؤدوا
الى ما اودوا الى عمر بن الخطاب
ثمانية الف الف وفى مقدمة
تاريخ ابن خلدون مثله

فقال لما نادى كرم من السوابق والتقدم والفضل فما عرفتني بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على
 الله تعالى وهذا معاش فالاسوة فيه خير من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
 عنه وجاء الفتوح ففضل وقال لا اجعل من قاتل مع غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كمن قاتل معه ففرض لاهل السوابق والتقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدر اول
 يشهد بدر اربعة آلاف درهم وفرض لمن كان اسلامه كالسلام اهل بدر دون ذلك اتر لهم
 على قدر منازلهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحل للمدرس والمتعلم كان أبو بكر
 رضى الله عنه يسوى بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضى الله عنه يعطيهم
 على قدر الحاجة والفقه والفضل والاخذ بما فعله عمر رضى الله عنه في زماننا احسن فتعتبر
 الامور الثلاثة اه وفي البزازية السلطان اذا ترك العشر من هو عليه جاز غنيا كان أو فقيرا
 لكن ان كان المتروك له فقير اخلاصا من على السلطان وان كان غنيا من السلطان العشر
 لفقير من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه **(تنبيه)** اذا كان فعل الامام
 مبنيا على المصلحة فيه يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
 لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
 للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروفة اه وقال قاضي خان في فتاواه من
 كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة حوانيت موقوفة
 على المسجد او امرهم ان يزيدوا في منجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة وذلك لا يضر
 بالمار والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فقحت صلحا تبقى على ملك ملاكها
 فلا ينفذ امر السلطان فيها اه وفي صلح البزازية رجل له عطاء في الديوان مات عن ابنين
 فاصطلمه اعلى ان يكتب في الديوان اسم احدهما وياخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء
 ويبدل له من كان العطاء له مالا معلوما فالاصح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل
 الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل له لرضاء الذير ووجهه غير ان
 السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق
 مقامه اه **(تنبيه)** آخر تصرف القاضي في ماله فعله في اموال اليتامى والتركات
 والادواق مقيّد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليهم لم يصح ولهذا قال في شرح تلخيص
 الجامع من كتاب الوصايا اوصى ان يشتري بالثلث قن و يمتق فبان بعد الايتام والايضاء
 دين يحيط بالثلثين فشرى القاضي عن الموصى كيلا يصير خصما بالعهدة واعتاقه لغولته دى
 الوصية وهي الثلث بعد الدين قال الفارسي شارحه واما اعتاقه فهو لغولته نذر تنفيذه باعتبار
 الولاية العامة لان ولاية القاضي مقيسة بانظر ولم يوجد النظر في لغو اه وفي قضاء
 الولو الجلية رجل اوصى الى رجل وامره ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار
 وكان الوصى بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه الدراهم ولم يجد الوصى الى
 تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الغريم بمصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالدين
 باق عليه وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا
 اذا وافق الشرع وصرح في التحسينة والولو الجلية وغيرها بان القاضي اذ قرر فرائضا
 للمعبد بغير شرط الواقف لم يحصل للقاضي ذلك ولم يحصل للفراش تناول المعلوم اه وبه علم
 حرمه لحدوث الوظيفة بالادواق بالطريق الاولى لان المعبد مع احتياجه للفراش لم يميز

تقريره لا مكان استبحار فراش بلا تقرير فتقرير غير من الوثائق لا يحل بالاولى وبه علم
ايضا حرمة احداث المرتبات بالاقاف بالاولى وقد سئل عن تقرير القاضى المرتبات
بالاقاف فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالتقرير صحيح لكنه ليس بلازم
ولناظر الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضى بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم
وهي في اوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من
وقف الفقراء وقرره ان يملك نصا باسم سئل لو قرر من فائض وقف سكت الواقف عن
مصرف فائضه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا لما في التاخر اذ خاتمة ان فائض
الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا وصرح في البرازية وتبعه في الدرر
وانقرر بانه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتحدوا فقهما أو اختلفا اهـ ~~وكتبتنا~~
في شرح السكز من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لان
مخالفته كمخالفة النقص وفي الملتقط القاضى اذا زوج الصغيرة من غير كف لم يجوز
اهـ فعلم ان فعله مقيد بالصحة ولهذا صرحوا بأن الحائض اذا مال الى الطريق فاشهدوا احد
على مالها باسم ابرأ القاضى لم يصح كافي التهذيب وكذا لا يبيع تاجيل القاضى لان الحق
ليس له كذا في جامع الفصولين

في القواعد السادة الحدود وتدرج بالشبهات

وهو حدث رواه الاسيوطى معز يالى ابن عدى من حديث ابن عباس رضى الله تعالى
عنهما واخرج ابن ماجه من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ادفعوا الحدود ما استطعتم
واخرج الترمذى والحاكم من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ادفعوا الحدود وعن المسلمين
ما استطعتم فان وجدتم للمسلمين مخرجا فافعلوا وسبيلهم فان الامام لان يخطى في العفو وخبر
من ان يخطى في العقوبة واخرج الطبرانى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه موقوفا ادفعوا
الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي نهج القدير اجمع فقهاء الامم ارفع على ان الحدود
تدبر بالشبهات والحديث المروى في ذلك متفق عليه ونقطة الامة بالقبول والشبهة ما يشبه
الثابت وليس بثابت واحسانا رجعهم الله فمبوهما الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
على شبهة في المحل فالاولى تتحقق في حق من اشبهه عليه المحل والحرمة فظن غير الدليل
اليلة لا بد من الظن والافلا شبهة اصلا كظنه حل وطى جارية زوجته او اباه او امه او جده
وجذته وان علا ووطى المطلقة ثلاثا في العدة او ابنا على مال والمختارة او ام الولد اذا اعتقها
وهي في العدة ووطى العبد جارية مولاه والمرتهن في حق المرهونة في رواية ومسئير الرهن
كالمرتهن ففي هذه المواضع لاحد اذا قال ظننت انها تحل لي او قال علمت انها حرام على وجوب
الحد ولو ادعى احدهما الظن والاخر لم يدع لاحدهما حتى يقر اجميعا بعلمهما بالحرمة
والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنته والمطابقة طلاقا باثنا بالسكنات والجارية
المبيعة اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري والمجعولة مهورا اذا وطئها الزوج قبل
تسليمها الى الزوجة والمشتري كذا بين الواطى وغيره والمرهونة اذا وطئها المرتهن في رواية
كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على
حرام لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني ووطى جارية عبده المأذون
المدينون ووكاتبه ووطى البائع الجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي فيها الخيار

للمشتري

يعارضه ما في فتاوى قاضى
خان في ان الناظر له صرف
فائض الوقف الى جهات بر
بحسب ما يراه وعلى ما ذكره
المصنف هل يعتبر ما اشتراه
الناظر وقفا اختلف المشايخ
فيه والمختار انه يجوز بيعها
ان احتاجوا اليها (قوله
وتبعه في الدرر الخ) فيه ان
المفهوم منها انه اذا اتحد
الواقف ونوع المصروف بان
بنى رجل مسجدين ووقف اهما
او قافا مستقلة او مدرستين
يجوز صرف زائد احدهما
الى الآخر واما اذا اختلف
الواقف بان وقف رجل مسجدا
واخر مسجدا او اختلف
المصرف بان بنى رجل مسجدا
ومدرسة فلا (قوله كظنه
حل الخ) لانه وان كان زنى
لعدم الملك وعدم حق التملك
غير انه ليس بالوسطية
بينهما في الاتفاقيات بالاموال
فاذا ظن الوطى من هذا
القبيل يعذر لان الوطى من
قبيل الاستخدام (قوله ولو
ادعى الخ) لان الشبهة اذا
تمكنت في الفعل في احد
الجانبيين تعدى الى الجانب
الآخر ضرورة كذا في المحيط
(قوله جارية ابنته) لو قال
جارية فرعه وان سفل له كان
اولى واظهار ان المشتري كبير
ابنه واجنبى كذلك لقولهما
ان ما فيها من الملك يكفي
لمعنى الاستبدال (قوله

وعلمت الخ) اى علم ذلك من تنكير الرواية

(قوله اختلف في صحة نكاحها)

كأنه كوحه بلا دلى حتى
إذا كان الزوج شافيا فوطئها
لا حد عليه ولا خفافا إن
هذه شبهة عقد (قوله واختلف
في التوكيل الخ) فيه أنه لا يصح
التوكيل بأبنايت حد الزنا
والشرب اتفاقا وأنه لاحق
لاحد فيهما وإنما تقام البيعة
على وجه الحسبة ويجوز التوكيل
بأبنايت القصاص وحد
الحدف والسرقة بأقامة البيعة
فإذا ثبت الحنفى فلمو كل
الاستيفاء وقال الثاني لا يجوز
التوكيل بالأبنايت ولا
بالاستيفاء والظاهر أن محمدا
مع الامام إلا أنه يجوز به بلا
عذر ولا رضاء الخصم وعند
الامام لا يجوز إلا بأحد هما
(قوله إلا أنه يضمن المال)
يعنى فيما لو اقرب بالسرقة فإنه
لا يحد ويضمن المروق (قوله
فلاحد عليه) أى على
المقذوف وأما القاذف فيحد
(قوله وعبد) ولوماذونا
مديونا (قوله فيما أصله
مباح الخ) وذلك كالكلاء
المحرز (قوله ومنها لو جن
الخ) وذلك لصيرورته بعد
الجنون غير مكلف والحدود
لا تقام على غير المكلف
وفى معين المفتى تقييد
الجنون بقبيل الحكم
وبكونه - طبقا (قوله
يجوز القضاء) مبنى على
خلاف المفتى به (قوله
والقصاص الخ) فيه خلاف

للمشترى وخياره التي هي اخته من الرضاع وجاريته قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة
أو بالمطاعة لآبائه أو بجماعه لا مما انتهى مافى فتح القدير وهما شبهة ثالثة عند أبى حنيفة
وهي شبهة العقد فلا حد إذا وطئ محرمة بعد العقد عليها وإن كان عالما بالمحرمة فلا حد على من
وطئ امرأة تزوجها بلا شهود أو بغير إذن مولاها أو مولاها وقال لا يحد في وطئ محرمة المقنود
عليها إذا قل علمت أنها حرام والقنوى على قولهما كما في الخلاصة ومن الشبهة وطء امرأة
اختلف في صحة نكاحها ومنها ثرب الخمر والتداوى وإن كان المعتمد تحريره ومنها أنها
لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود واختلف في التوكيل بأبنايتا ومما بنى على أنها تدر بهما
أنها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضى إلى القاضى ولا بالشهادة على الشهادة
ولا قبل الشهادة بحد منقاد سوى حد القذف إلا إذا كان أبعدهم عن الامام ولا يصح اقرار
السكران بالحدود الخالصة إلا أنه يضمن المال ولا يحد فيهما إلا لرجاء النكول وفيه
شبهة حتى إذا انكر القاذف ترك من غير عين ولا تصح الكفالة بالحدود والقصاص
ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على اقرار المقذوف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن
بثلاثة على الزنا حد واحد ولا قطع بسرقة مال أصله وإن علا فرعه وإن سفل واحد الزوجين
وصيده وعبد ومن بيت مأذون بدخوله ولا فيما كان أصله مباحا كما علمت تفاريعه في كتاب
السرقة وبسقط القطع بدعواه كون المروق مسلوكه وإن لم يثبت وهو الأصل الظريف وكذا إذا
ادعى أن الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك (تنبيهه) يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها
فإن قبل وجب أن لا يقبل لأن عبارة المترجم يدل عن عبارة الهمى والحدود لا تثبت
بالإبدال لأنرى أنه لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى إلى القاضى اجيب
بان كلام المترجم ليس يبدل عن كلام الاعمى لكن القاضى لا يعرف لسانه ولا يقف عليه
وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل
بل بطريق الاصاله لأنه يصار إلى الترجمة عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة يصار إليها
عند عدم اقرار كذا فى شرح الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين (تنبيهه)
القصاص كالحد وفى الدفع بالاشبهه فلا يثبت إلا بما تثبت به الحدود ومما فرغ عليه أنه لو ذبح
ناثما فقال ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجب الدية كما فى العمدة ومنها لو جن القاتل
بعد الحكم عليه بالقصاص فإنه ينقلب دية ولا قصاص يقتل من قال اقتلنى فقتله واختلف
فى وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص إذا قال أقتل عبيدى وإخى وأبى وأبى لسكن
لا شئى فى لعبد وتجب الدية فى غيره واستثنى فى خزانة المفتين ما إذا قال أقتل ابنى وهو صغير
فانه يجب القصاص ونما فى البرازية وينبى أن لا قصاص يقتل من لا يعلم أنه محقون
الدم على التأيد أولا وفى الخانية ثلاثة تملوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولى عفا عنا
قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا بانه يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد فى هذا
الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تقبل فى حق الواحد وقال الحسن أقبل فى حق الكل انتهى
وكتبنا مسئلة العفو فى شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقيل لحصه اعطه كفيلا فليراجع
وكتب فى الفوائد أن القصاص كالحدود إلا فى سبع مسائل (الاولى) يجوز القضاء بعلمه
فى القصاص دون الحدود كما فى الخلاصة (الثانية) الحدود لا تورث والقصاص يورث
(الثالثة) لا يصح العفو فى الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص (الرابعة)

(قوله لا تجوز الشفاعة في الحدود) أي بالاجماع اذا بلغ الامام ما قام قبله فاجازها كثر العلماء اذ لم يكن المشفوع ذا اثر والتعزير تجوز الشفاعة فيه مطلقا (قوله ومن العجب الخ) لا عجب في المسائل الاجتهادية المبنيّة على الأدلة الصحيحة اهـ (قوله والمكاتب كالحر) القياس ضمانه به لانه من مابق عليه درهم والجواب ان له يدا على نفسه لكونه حرايدا (قوله ومن فروع هذه القاعدة الخ) فيه نظر لان عدم المهر في هذه المسئلة لكون الزنا بالحرّة يوجب الحد لا المهر لا لكون الحرّة تدخل تحت اليد (قوله لكون المهر الخ) المناسب في التعريف ان يقال لان الالة تدخل تحت اليد بخلاف الحرّة (قوله والاولى الخ) فيه ان المتبادر من كون الحر لا يدخل تحت اليد كونه لا يتولى عليه استيلا القصب والمالك وكون الزدجة في يد الزوج ايس من هذا القيل (قوله اذا اجتمع امران) المراد ما فوق الواحد (قوله كفي القتل الواحد) هذا ظاهر الجواب وقال عبد الله الجرجاني من الاول وقال الهندواني ان كانا مضدين فمن الاول وثمرة الخلاف تظهر فيما لو قال ان تسوّيات من الرطاف

التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود وسوى حد اللذف (الخامسة) يثبت بالاشارة والسكينة من الاخر بخلاف الحدود كما في الهذانية من مسائل شتى (السادسة) لا تجوز الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص (السابعة) الحدود وسوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) التعزير يثبت مع الشهادة ولذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويمرّ فيه الخلاف ويقضى فيه بالنكول والكفارات تثبت معها ايضا الا كفارة القطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تعجب مع النسب والخطا وبافساد صوم مختلف في جمته كما علم في محله واما القدية فهل تسقطها لم ارها الا من العجب ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية فالواقفوتسل لم ذميا فقتله ولي الذي فانه يقتل به وان كان موافقا لراى ابي حنيفة رحمه الله ومن شرب النبيذ يحرم ولا يراعى خلاف ابي حنيفة رحمه الله اهـ

(القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالقصب ولو صيبا)

فلو غصب صبيّا فمات في يده فجأة أو بهمي لم يضمن ولا يرد مالومات بصاعقة او بنهشة حية أو بنقله الى أرض مسبعة أو الى مكان الصواعق أو الى مكان يغلب فيه الحمى والأمراض فان ديتته على عاقلة القاصب لانه ضمان اتلاف لاضمان غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمسكاتب كالحر لا يضمن بالقصب ولو صغيرا وتماه في شرح الزبلي قبيل باب القسامة وأم الولد كالحر ولم ار الا ان حكم ما اذا طلى حرّة بشبهة فاحبلها وماتت بالولادة وينبني عدم وجوب ديتها بخلاف اذا كانت امة ومن فروع القاعدة لو طارعت حرّة على الزنا فلامرلها كما في الحسانية ولو كان الوامى مميّا لاحد ولا مهر وهذا بما لا طولى خلا عن الحدود والعقر بخلاف ما اذا ما ساءت امة لكون المهر في السيد ونحو ج عر هذه القاعدة نول أصحابنا رحمه الله اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما او دخل بها احدهما فهو الاول لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج اما قد مناه ولقولهم في باب القضا ان القول قوله فيما يصلح لهم ما معلين بانها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال في اصل القاعدة المحر لا يدخل تحت يد احد الا الزوجة فانها في يد زوجها والله سبحانه اعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر مانعه امرأة في دار رجل يدعى انها امراته وخارج يدعيها وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بان اليد تثبت على الحرّة بحفظ الدار كما في المتنازع اهـ (القاعدة الثامنة) اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الآخر غالباً فن فروعها اذا اجتمع حدث وجناية أو جنابة وحيف كفي القتل الواحد ولو اياثر المحرم فيمادون الفرج ولزمته شاة ثم جامع فمقتضاها الاكتفاء بهو جب الجماع ولم اره الا ان صرحا ومنه نالوقص المحرم اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد اتفاقا وان كان في مجلس فكذلك عند محمد رحمه الله وعلى قوله ما يجب لكل يدم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في كل مجلس - في يجب عليه أربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يدا ورجل فجعلنا اجنابة واحد بمعنى لا اتحاد المقصود وهو الاتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى واذا اختلف تعتبر جنبايات لكونها اعضاء متباعدة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد أخرى مع امرأ أو واحدة أو نذوة الا ان شايخنا رحمه الله قالوا

فاصرأنى طالق فيبالي ثم رجع ثم توفى لا يبع عند الجرجاني

في

في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في البدن
وفي الثانية فان جماعها مرة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرة ولم يقصده
رفض الحجة الفاسدة بلزومه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اه وصحها
ودخل المجهد وصلى الفرض او الراتبة دخلت فيه التحية ولو طاف القادم من فرض
ونذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان
كلامهما مقصود ومقصودهما مختلف ولودخل المسجد انطرح فصل في مع الجماعة
لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فرضة عقيب طواف ينبغي ان
لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلان سقط
بفعل غيرهما بخلاف تحية المسجد ولو تلا آية سجدة فوجد سجدة صلاته قبل ان يقرأ ثلاث
آيات كفت عن التسلاوة لحصول المقصود وهو التهظيم وكذا الورع لم يقرأ اجزأت قياسا
وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكم كذا لتلا آية
وكررها في مجلس واحد كفي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلاة لم تعد الجايز
بخلاف ان يباري الا حرام فانه يتعدد بتعدد الجنابة اذا اختلف جنسه لان المقصود بسجود
الشهور غم انف الشيطان وقد حصل بالمسجدتين آخر الصلاة والمقصود في الثاني جبره تلك
الحرمه فكل جبر فاختلف المقصود ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا كفي حد واحد سواء كان
الاول موجبا لما اوجبه الثاني اولا فلو زنى بكراته ثم كفي الرجم ولو قذف مرارا واحدا
أو جماعه في مجلس أو مجلس كفي حد واحد بخلاف ما اذا زنى فحد ثم زنى فانه يحسد ثانيا
ولو زنى وشرب وسرق اقيم الدليل لاختلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم
بالثاني فيما بعده شيء ولو في يومين فان كانا من رمضان تعددت والا فان كفر الاول تعددت
والا تعددت ولو نزل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد لا حرام لكونه أقوى ولو لم يس
الحرم ثوبا طيبة فعلية فدينان لاختلاف الجنس ولذا قال الزبلي في قول الكثر اخضب
رأسه بجمعة هذا اذا كان ما شاعا وما اذا كان عليه فعليه دعاء دم لطيب دم ان غطية الرأس انتهى
ويتعدد الجزاء على القارن فيما على المفرد به دم لكونه محرما باحرامين عندنا وقولهم الا ان
يقبوا زنا ينقض غير محرم استثناء منقطع لانه حالة المجاوزة لم يكن قارنا ولو تكرر الوطئ بشبهة
واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني مآدق ملكه وان كانت شبهة
استنياه وجب لكل وطئ مهر لان كل وطئ صادف ملك الغير فالاول كوطئ جارية ابنه او مكاتبه
والثاني كوطئ احد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه
مشتركة مرارا انعقد في نصيبه لها وتعددت في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعد في الجارية
للمنفقة كذا في الظهيرية ومن زنى بامة قتلها لزمه الحد والقيمة لاختلافها ولو زنى بجمرة
قتلها وجب الحد مع الدية ولو زنى بكبرية فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة
فعليهما الحد ولا شيء في الافضا ولا مهر لما لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما
ولا شيء في الافضا ويجب العقر وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ومنها
ولا مهر لها فان لم يستمسك بوطئها فعليه الدية كاملة والا حد وضمن تلك الدية وان كان مع
دعوى شبهة فلا حد عليهما فان كان البول يستمسك فعليه تلك الدية ويجب المهر في ظاهر

(قوله ومقصودهما مختلف)
اذا لم يقصود بطواف الافاضة
فترى الزمة بطواف الوداع
توديع البيت وقد يقال هذا
جاري في الاولى اذا المقصود
بالفرض والمنذور ترخيغ
الزمة وبطواف القدوم
تحية البيت عند اللقاء
مختلفان (قوله قبل ان يقرأ
الخ) انما قيد بذلك لانها
واجبة على الفور (قوله
تعددت) هذا ظاهر الرواية
وهو الصحيح وقال محمد
عليه واحدة (قوله استثناء
منقطع) نعم قد ذكرنا وافرعا
مستثنى استثناء متصلا وهو
ما اذا افاض القارن قبل
الامام من عرفة ووطئ
حدودها فان عليه دما
واحدا مع كونه قارنا (قوله
انعقد في نصفه الخ) اي
عليه في نصفه ونصف مهر
وعليه في نصف شريكه بكل
وطئ نصف مهر (قوله
ولا يتعدد الخ) لان وطأه
كان على ظن الملك (قوله
لاختلافهما) اما الحد
فبالزنى والقيمة بالقتل

الرواية وان لم يستمسك البول فله دية كاملة ولا يجب المهر عندها خلافا للمحمد وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كانت لا يجامع مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكال مهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الزلعي من الحدود واما الجناية اذا تعددت بقطع عضو ثم قتله فانها لا تتداخل فيها الا اذا كانا خطائين على واحد ولم يتظاهرا برؤوسهما عشرة لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عمدين او خطائين او احدهما عمدا والاخر خطاء وكل من الاربعة اما على واحد او اثنين وكل من الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البرء او بعده وقد اوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء والقضاء والمعدة اذا وطئت بشبهة وجبت اخرى ونذاخلنا والمرئ منهم ما سواه كان الواطئ صاحب العدة الاولى او غيره لم يحصل المصود وقد علمت ما احتزنا عنه بقولنا من جنس واحد وبقولنا ولم يختلف مقصودهما وبقولنا غالباً والله الموفق (القاعدة التاسعة) اعمال الكلام اولي من اهلها يعني امكن فان لم يمكن اهل ولذا اتفق اصحابنا في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى المجازة فلو حاد لا يا كل من هذه النخلة او هذا الدقيق خذ في الاول باكل ما يخرج منها وبشمنها ان باعها واشترى بهما كولا في الثاني بما يتخذ منه كالخبز ولوا كل غبن الشجرة والدقيق لم يبحث على الصحيح والمجهور شرعا او عرفا كالتعذر وان تعذرت الحقيقة والمجاز او كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح اهل لعدم الامكان فالاول قوله لامرأته المعروفة لا يبرأ هذه بنتي لم تحرم بذلك ابداً والثاني لو اوصى ابو اليه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطلت ولو لم يكن له معتق بالكسر وله موال اعتقهم ولهم موال اعتقهم انصرفت الى مواله لانهم الحقيقة ولا شيء لموالي مواله لانهم المجاز ولا يجمع بينهما وما فرغته على هذه القاعدة مما في الخانية رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق اربعاً فقلت الثلاثة تكفي فبني فقال الزوج او قعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شيء وكذا لو قال لزوج الثلاثك والباقي احببتك لا تطلق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل فاهل لان الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ابقاؤه على احدهم منها كناية الاستاذ الطحاوي - كما هاني بنعمة الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليهم او من لا يقع وقال احدا كما طالق في الخانية ولو جمع بين منسكوخته ورجل وقال احدا كما طالق لا يقع الملاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعن أبي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلق احديكما طلق امرأته ولو قال احدا كما طالق ولم يشيأ لا تطلق امرأته وعن أبي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس محل الطلاق كالبيمة والجحر وقال احدا كما طالق طلق امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية اهـ ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احدهما حية والاشربة والنكاح فاسدة النكاح وقال احدا كما طالق لا تطلق صحبة النكاح كما لو جمع بين منسكوخته واجنبية وقال احدا كما طالق انتهى وحاصله انه لو جمع بين امرأته وغيرها وقال احدا كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينهما وبين جدار او بيمة لان الجدار لم يكن أهلاً للطلاق اعمل اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان المضموم آدمياً فانه صالح في الجملة الا انه يشك بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه ولذا لو قال لها انما منك طالق لقي وقد قال ان الملاق لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما وما فرغته على القاعدة قول الامام الاعظم اذ قال لعبد الله اكبر سنانته

(قوله وبشمنها) حقه ان يقول وبأكل ما اشتراه بشمنها وظاهر كلامه انه يبحث بذلك وان كان لها غمرة وليس كذلك (قوله لامرأته المعروفة) اما تعذر الحقيقة فلان اشتراط ثبوت النسب من الغير يمنع ثبوته منه واما امتناع المجاز وهو الطلاق فلاننا قات بين الحرمة الثابتة بالطلاق وبين الحرمة الثابتة بالفتنة لان الحرمة الثابتة بها تنافي النكاح والمحلية والحرمة الثابتة بالطلاق تثبت النكاح والمحلية (قوله لم تحرم بذلك الخ) لكنه ان امرأته على هذا القول يفرق القاضي بينهما لان الحرمة تثبت بهذا اللفظ بل لانه بالاصرار في الجماع (قوله وقد يقال) محصيه انه ليس مراده بالتحلية للطلاق محمية المضموم باعتبار شخصه بل باعتبار نوعه ونوع الرجل محل له

هذا ابني فانه اعلمه عقدا مجازا عن هذا حروها أهله وقال في المنار من بحث الحروف من او
وقالا اذا قل لعبد ودابته هذا حرا وهذا انه باطل لانه اسم لا - دها غير معين وذلك غير
محل للعتق وعبد هو كذلك لكن على احتمال التفسير حتى لزمه التبيين كافي مسئلة
العبد والاعمال بالتمال أولى من الاهدار فجعل ما وضع الحقيقة مجازا كما يحتمل
وان استحال حقيقة وهما ينكران الاستعارة عند استحصالة الحكم انتهى قيد باولاه
لو قال لعبد ودابته أحد كما حرق بالاجاع كافي المحيط وبيننا الفرق في شرح المنار ومنها
لو وقف على أولاده وليس له الاولاد أو ولد - ل عليهم صونا للفظ عن الاهدال عملا بالمجاز
وكذا لو وقف على ماله وليس له موال وانما له موال استحقوا كافي التحرير وليس
منه ما لواني بالشرط والجواب بلا فاه فان لا نقول بالتعاليق لعدم امكانه فيتنجز ولا ينوي
خلافا لما روي عن ابي يوسف وكذا انت طالق في مكة فيتنجز الا اذا اراد في دخولك مكة فيدين
واذا دخلت مكة تعليق وقد جعل الامام الاسيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي فنذكر
كلامه بالتمام ثم نذكر ما ينسره الله تعالى مما يناسب أصولنا فالسبكي لو ان رجلا وقف عليه
ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرا وانثى للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي
منهم عن ولد او نسل عادما كان جارا عليه من ذلك على ولده ثم ولده ثم على نسله على الفريضة
وعلى ان من توفي عن غير نسل عادما كان جارا عليه على من كان في درجته من أهل الوقف
المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب و ستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من أهل
الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ما كان استحققه
المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير اليه شيء من منافع الوقف المذكور فقام ولده في الاستحقاق
مقام المتوفى فاذا انقرضوا فعلى الفقراء ولو توفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه اجد
وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم على وعمر واطيفه وولدي ابنه محمد
المتوفى حال حيا فولدوه اعمد الرحمن وملكة ثم توفي عمرو عن غير نسل ثم توفيت لطيفة
وتركت بنتا تسمى فاطمة ثم توفي على وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة عن
غير نسل فالى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة فاجاب الذي ظهر لي الآن ان نصيب عبد
القادر جميعه يقسم من هذا الوقف على ستمين جزا عبد الرحمن منها اثنان وعشرون وملكة
أحد عشر ولزيب سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في اغنيائهم بل كل وقت بحسبه
قال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم على وعمر ووطيفة
لذلك مثل حظ الانثيين فله على خساء واعمرو وخساء ووطيفة خمسة وهذا هو الظاهر عندنا ويحتمل
انه يقال بشارتهم عبد الرحمن وملكة ولما محمد المتوفى في حياة أبيه ونزلا منزلة أبيهم ما فيكون
لهما السبعان والى السبعان ولهم والسبعان واطيفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو
مرجوح عندنا لان التمكن في ما خذه ثلاثة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لا يهرم أحد
من ذريته وهذا ضعيف لان المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر الثاني ادخالهم في الحكم
وجعل الترتيب بين كل أصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر
وقد كنت ملت اليه مرة في وقف لفظ اقتضاء فيه لست اعمى كل ترتيب الثالث الاستناد
الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي قام ولده مقامه وهذا أقوى
لكن انما ينم لوصدق على المتوفى في حياة والده انه من أهل الوقف وهذه مسئلة كان وقع مثلها

(قوله يستوى الاخ الاخ)
مخالف لما في انفع الوسائل
من تقديم الشقيق على الاخ
لاب (قوله الثاني ادخالهم)
هذا انما يشي لو كان
في شرط الواقف صريحا
ترتيب الطبقات وحجب كل
طبقة ما تحتمل بان يقول نسلا
بعد نسل بان يحجب أهل
كل طبقة ما تحتمل واما هنا
فلم يقل صريحا بالحب وقال
على ان من مات من أهل
الوقف ينتقل نصيبه الى
اولاده ولا ينتقل الى ولدي
محمد شي ونظر المصنف الى
ثم فقط وانه يقتضى الترتيب
وحجب كل طبقة ما تحتمل
وهو الحق

(قوله وما يثبت له) حاصل

فرقه ان اهل الوقف من
رجع اليه الوقف بالفعل
والموقوف عليه من له
الوقف بالقوة (قوله
فاذا وقف مثلا على زيد الخ)
لا يخفى ان زيد الموقوف عليه
لانه معين قصده الواقف
بخصوصه كما انه من اهل
الوقف فيبين اللفظين عموم
وخصوص مطلق والموقوف
عليه اعم مطلقا وهذا ظاهر
بعد تسليم ان عمرا ليس من
اهل الوقف بل موقوف
عليه فقط (قوله الى مادل
عليه لفظ واقفها) بويده
فاذا ذكره الخصاص قال
الا ترى ان رجلا لو قال
ارضى هذه مائة موقوفة
فله عز وجل ابداء الى فلان
ابن فلان وفلان ابن فلان
ثم من بعدهما على المساكين
من مات منهما ولم يترك
والداه ان نهيبه من
ذلك الباقي منهما مات
احدهما وترك ولدا قال
يرجع نصيبه للمساكين
ولا يكون ذلك الباقي
منهما من قبل ان الواقف
انما اشترط ان يرجع
نصيب الذي يموت منهما
الى الباقي اذا لم يترك الميت
وارثا وهذا قد ترك وارثا
وهو ولده قلت فلم لا يجعل
نصيب الميت منهما ولده
قال من قبل ان الواقف لم
يجعل ذلك لولده الميت

في الشام قبل التسعين وستماية ووطا جوا فيها تعلقا فلم يجدوه فارسلوا الى اهل مصر بطلبه يستأثرون
عنه ولا ادري ما اجابوهم لكني رايت بعد ذلك في كلام الاصحاب فيما اذا وقف على اولاده
على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اولاده ومن مات ولده انتقل نصيبه الى الباقي من
اهل الوقف فمات واحد من ولده انتقل نصيبه اليه فاذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى
اخيه وابن اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا التعليل يقتضي انه انما صار من اهل الوقف بعد
موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من اهل الوقف وانه انما
يصدر عليه اسم اهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق قال وما يثبت له ان بين اهل الوقف
والموقوف عليه عموم وخصوصا من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم على عمرو ثم على اولاده
فعمرو وموقوف عليه في حياته زيد لانه معين قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه وليس من
اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق كل
واحد منهم من اهل الوقف ولا يتأهل في كل واحد ان كان موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه
الواقف وانما الموقوف عليه جملة الاولاد كالفراخ لم يبين بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد
الرحمن لم يكن من اهل الوقف أصلا ولا موقوفا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد
يقال ان المتوفى في حياة أبيه يهتق انه لو مات أبو جري عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق
الى اولاده قال وهذا قد كنت في وقت ابعثه ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف ان من
مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد سباه من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فيبدل
على انه اطلق اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن وماسكة
في ذلك غير مستحقان ونحن انما نرجع في الاوقاف الى مادل عليه لفظ واقفها مساو وافق
ذلك عرف الفقهاء لا قلت لانهم مخالفون لما قلناه لما قلناه لاولاده لانه لم يقل قبل استحقاقه
وانما قال قبل استحقاقه لشيء فيجوز ان يكون قد استحق شيئا صار به من اهل الوقف ويترقب
استحقاقا آخر فيموت قبله فنص الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل
اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيجوز ان يقل ان الموقوف عليه أو البعان الذي بعده
وان وصل اليه الاستحقاق اعني انه صار من اهل الوقف قد بناه استحقاقه امالانه مشروط
بعدة كقوله في سنة كذا فيموت في اثنتي عشرة يوما أشبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل
الوقف والى الان ما استحق من الثلث شيئا امال العدة ولو اما العدم شرط الاستحقاق بمعنى الزمان
أو غيره هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمرو عن غير نسل انتقل نصيبه الى
اخوته عدا بشرط الواقف لمن في درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثا على الثلثان
لأطيفة الثلث ويستمر حرم عبد الرحمن وملكة فلما ماتت لأطيفة انتقل نصيبها هو الثلث
والى ابنتها فاطمة ولم ينتقل الى عبد الرحمن وملكة شيء لو تزود اولاد عبد القادر وهم محببونهما
لانهم اولاده وقد قدمهم على اولاد الا ولاد الذين هما منهم ولما توفي على ابن عبد القادر وخلف
بنته زينب احتدل ان يقال نصيبه كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر لها عملا بقول الواقف من
مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبقى هي وبنات عمتها مستوعبتين نصيب جدهما زينب
ثلثا ولأطيفة ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم على اولاده الان عملا
بقول الواقف ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فقد ثبت لجمع اولاد الا ولاد استحقاقا
عبد الا ولاد وانما جئنا عبد الرحمن وملكة وهما من اولاد الا ولاد بالاولاد فاذا انقض

الاولاد زال الحب فاستحقاقان ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فلا يحصل
 لزينب جميع نصيب ابيها وينقص ما كان يـد فاطمة بنت ابيها فلهذا امر اقتضاه
 النزول الحادث بانقرض طبقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم
 فلا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيبه لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب
 علي لبنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فالفناء بهذا العمل فيه ما جميعا
 ولولم يخالف ذلك لزم: المخالفة قول الواقف ان بعد الاولاد يكون لاولاد الاولاد قطبها
 يشمل الجميع فهذا الظاهر ان تعارضا وهو تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف محل
 اصعب منه وايسر من جميع فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطري فيه طرق منها
 ان الشرط يقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدما في كلام الواقف والشرط
 يقتضي لاجراهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخرا لعمل بالمتقدم اولى لان هذا
 ليس من باب التامخ حتى يقال العمل بالتأخر اولى ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر
 انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولى ومنها
 ان من صيغته عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واذا اريد مجموعهم كان
 انتفاع نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجه
 مع اعمال الاول وان لم يعمل بذلك كان الغاء للاول من كل وجه وهو من جوح ومنها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجح فيه فالا عطا اولى لانه لا شك انه اقرب
 الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لاقل الامرين وهو الذي يخصها اذا اشرك بينه
 وبين بقية اولاد الاولاد محقق وكذا فاطمة والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك
 في استحقاق عبد الرحمن وملكة له فاذا لم يحصل ترجيح في التفاضل بين اللقطين يقسم بينهم
 فيقسم بين عبد الرحمن وملكة وزينب وفاطمة وهل يقسم للرجل للذكر مثل حظ الانثيين
 فيكون لعبد الرحمن خمسة ولكل واحدة من الاناث خمسة نظرا اليهم دون اصولهم او ينظر الى
 اصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزينب خمسة ولعبد
 الرحمن وملكة خمسة فيه احتمال وانا الى الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ
 في المقدر بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة عن غير نسل والباقيون من اهل
 الوقف زينب بنت خاله وعبد الرحمن وملكة ولدا اعمها وكاهم في درجاتها وجب قسم نصيبها بينهم
 لعبد الرحمن نصفه والملكة ربعه ولزينب ربعه ولا نقول هنا بنظر الى اصولهم لان
 الانتقال من مساوهم ومن هو في درجاتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى فاجتمع لعبد
 الرحمن وملكة الخمسان حصلاهما بموت علي ونصف ورثع الخمس الذي لفاطمة بينهما
 بالقر بضعة فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس والملكة ثلثا خمس وربع خمس
 واجتمع لزينب الخمسان بموت والدها وربع خمس فاطمة فاجتبا الى عدد يكون له خمس
 ولخمس ثلث وربع وهو شئون فقام نصيب عبد القادر عليه لزينب خمسة وربع خمسة وهو
 سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس والملكة
 احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فلهذا ما ظهر لي ولا اشتهى احد من الفقهاء اقلدني بل
 بنظره فانه انتهى كلام السبكي رحمه الله بحمد الله تعالى فائمه الاسيوطي قلت الذي يظهر
 اختياره اولاد دخول عبد الرحمن وملكة بعد موت عبد القادر عملا بقوله ومن مات من اهل

(قوله مشكوك فيه) ونوع
 الشك باعتبار تعارض
 شرط الواقف المذكورين
 (قوله فاجتبا الى عدد الخ)
 لا تانضرب مخرج الخمس
 وهو خمسة في مخرج الثلث
 وهو ثلاثة يحصل خمسة عشر
 تضرب في مخرج الربع
 وهو اربعة يحصل ستون
 فمقسما اثنا عشر وثلثها
 اربعة وربعها ثلاثة

الوقف الى اخره وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في
تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح
كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق
بالكلية ولكنه بصدد ان يصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه ذكره في
سياق الشرط وفي سياق كلامه مناه الذي فيعني لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا
صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى
ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق
وايضاً لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله ادلا على ان مات من ولد عاد ما كان
جرا عليه على ولده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطيفات بشم لان ذلك عام
خصصه هذا كما خصه ايضا قوله على ان مات عن ولد الى اخره وايضا فانا ذكنا بعموم
اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير
انما يستحق عبد الرحمن وما سلكه استويا في الدرجة اخذ من قوله عاد على مرقى درجته
فبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخره مهملا لا يظهر له اثر في مرقى بخلاف ما اذا
اعلمناه وخصصناه بعموم الترتيب فان فيه اعمالا للكلامين جميعا بينهما وهذا امر ينبغي
ان يقطع به - حيث ذكنا فنقول لما مات عبد الله ادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وتوولدي ولده
اسباعا لعبد الرحمن وملكة السبعان اثلا فاعلم مات عمر وعن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه
وتولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خمسان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن
ومملكة خمسان اثلا ولما توفيت فاطمة انتقل نصيبها بكامله لبنتها فاطمة والامات على انتقل
نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقي في درجتها زينب وعبد
الرحمن وما سلكه قسم نصيبها بينهم للذكر مثل - حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كما ذكره
السبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر وخمس وثلاث وموت
فاطمة نصف خمس وملكة بموت عمر وثلاثا وخمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
القادر ستين جزءا لزينب سبعة وعشرون وهي خمسان وربع خمس ولعبد الرحمن انسان
وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث وخمس وملكة واحدة وهي ثلثا وخمس وربع فصم
ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن وملكة والجزم - حيث ذكنا بهذه هذه
القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في
ذلك وسئل السبكي ايضا عن رجل وقف وقفا على حرة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات
من اولاده انتقل نصيبه الى الباقي من اخوته ومن مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف
وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حرة وخلف ولدين وهما عماد الدين
وخديجة وولد ولدت ابوه في حياة والده وهو نجيم الدين بن مؤيد الدين ابن حرة فاخذ الولدان
نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لاخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص اخوها
بالباقى او يشاركه ولد اخيه نجيم الدين فاجاب بانه تعارض فيه الافظان فيحصل المشاركة ولكن
الارجح اختصاص الاخ وبرجحه ان التنصيب على الاخوة وعلى الباقي منهم كالتخصص وقوله
ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما اورد
الاسيوطي رحمه الله في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل

(قوله في سياق كلام الخ)
هذا في موقع التفسير لان
الشرط في معنى النفي (قوله)
تعارض هذا اللفظان الخ
فان قوله من مات قبل
استحقاقه لشيء من منافع
الوقف وله ولد استحق ولده
ما سلكه ان يستحقه المتوفى
يقضي ان نجيم الدين يستحق
ما يستحقه والده في حصته
اذ لو كان موجودا لشارك
اياه عاد الدين وقوله من
مات من اولاده انتقل
نصيبه الباقي من اخوته
يقضي ان يختص عماد
الدين به

ما خالف فيه الاسيوطي ثم اذكر بعده ما عني في ذلك وانما املت فيها الكثرة وقوعها وقد
 اتفقت فيها مارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته من تباين البطون ثم
 لذكر مثل حظ الاثني عشر وشروط انتقال نصيب المتوفى عن ولديه وعن غير ولديه من هو
 في درجته وان مات قبل استحقاقه وله ولد قام ولده مقامه لويحيى حياتها الواقف عن
 ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة ولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم
 مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خص
 المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى في حياته ومن مات
 من الثلاثة عن غير نسل ودنصبيه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه
 له مادام اهل طبقة ابيه ثم مر مات بعدهم بقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل
 ولد المتوفى في حياة ابيه فتنتقض القسمة بموت الطبقة الثانية ويرزول المحجب عن ولدي المتوفى
 في حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
 الى ولده مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الزرع
 على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنتقض القسمة وتسكون بينهم بالسوية فمن مات من
 اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فتنتقض القسمة ويقسم
 بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الاسيوطي له في شيء واحد وهو ان
 اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يجرمون مع بقا الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم وواقفه على
 انتقاض القسمة قلت اما مخالفتي في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبه لما ذكره الاسيوطي
 واما قوله تنتقض القسمة بعد انقرض كل بطن فقد افتي به بعض علماء العصر وعزو ذلك الى
 الخصاص ولم يتنبهوا لما صورته الخصاص وما صور السبكي فانا ذكرنا حاصل ما ذكره الخصاص
 بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص صورا الاول وقف على ذريته بلا ترتيب
 بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمة في كل سنة بحسب قلتهم
 وكثرتهم الثانية توقف عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني
 مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع
 اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثلاثة وقف على ولده واولادهم ونسأهم
 لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف عليه
 فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان يهدأ بالبطن
 الاعلى ثم وثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني
 ونزل ولد مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
 فلذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله
 ولم يرتب وشروط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية
 فما اصاب المتوفى كل ولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل
 اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد
 اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى بالسوية
 فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم وثم اختم ولد لصلبه ذكر او انثى فاذا
 انقرضوا صار ولد البنين اذن اولاد البنات ثم لا اولاد هؤلاء ابدا السابعة وقف على بناته

(قوله وواقفه الخ) فيه
 نظر لان كلام السيوطي
 لا يظهر منه نقض القسمة
 نعم على كلام السبكي
 وقد يقال ان عدم تعرضه
 لنقض القسمة بالرد على
 السبكي دليل على
 الموافقة (قوله وقد افتي به
 الخ) كانه يزعم انهم
 محظون وهو مصيب
 والامر بالعكس ولا سيما
 وقد افتي به افاضل الحنفية
 والشافعية كعبد البر بن
 الشحنة وتبعه نور الدين
 المحلى الشافعي وبرهان
 الدين الطرابلسي الحنفى
 ونور الدين الطرابلسي
 والعمدة المحلى الشافعي
 وشهاب الدين الرملى
 وبرهان الدين ابن شريف
 وعلاء الدين الاخميمي
 وغيرهم (قوله الثالثة)
 قيل عليه لا يظهر اخراج
 من مات ابوه قبل الوقف
 فان الظاهر من حال الواقف
 التعميم بمثله وكونه يجرم
 بسبب موت ابيه بعيد
 والجواب ان هؤلاء الاولاد
 انما هم موالاة اضافهم
 الى الصميم العائد على
 الموقوف عليهم وليس الا
 للوجودين

الوقف الى اخره وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في
 تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح
 كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق
 بالكلية ولكنه يصدد ان يصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه ذكره في
 سياق الشرط وفي سياق كلامه مناه الذي فيعني لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا
 صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى
 ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق
 وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله ادلا على ان من مات عن ولد عا دما كان
 جريا عليه الى ولده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا الشرط انه الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام
 خصه بهذا كما خصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الى اخره وايضا فاننا اذا علمنا بعموم
 اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعل في صورة لانه على هذا التقدير
 انما يستحق عبد الرحمن ومملكة ما استويا في الدرجة اخذ من قوله عا د على من في درجته
 قبلي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخره مهملا لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا
 اعمدنا وخصصنا به عموم الترتيب فان فيه اعمالا لا للكل امين وجعا بينهما وهذا امر ينبغي
 ان يقطع به - حينئذ فنقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولده
 اسباعا لعبد الرحمن ومملكة السبعان اثلاثا فلما مات عمرو عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه
 وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خسان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن
 ومملكة خسان اثلاثا ولما توفيت الطيفة انتقل نصيبها بكما له لبنتها فاطمة وامامات على انتقل
 نصيبه بكما له لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقر في درجته زينب وعبد
 الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل - حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كما ذكره
 السبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمرو وخمس وثلاث بموت
 فاطمة نصف خمس ومملكة بموت عمرو وثلاثا وخمس وبموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
 القادر مستين جزاء زينب سبعة وعشرون وهي خمسار وربع خمس ولعبد الرحمن انسان
 وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومملكة احده عشر وهي ثلثا وخمس وربع فصم
 ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن ومملكة والجزم - حينئذ بمحنة هذه
 القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في
 ذلك وسئل السبكي ايضا عن رجل وقف وقفا على حرة ثم اولادهم ثم اولادهم وشرط ان من مات
 من اولاده انتقل نصيبه الى الباقي من اخوته ومن مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف
 وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حرة ولبن وهما عماد الدين
 وخديجة وولد ولذات ابوه في حياة والده وهو فقيم الدين بن مؤيد الدين ابن حرة فاخذ الولدان
 نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لاخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص اخوها
 بالباقي او يشاركه ولدا اخيه فقيم الدين فاجاب بانه تعارض فيه الافظان فيحتمل المشاركة ولكن
 الارجح اختصاص الاخ وبرجحه ان التنصيب على الاخوة وعلى الباقي منهم كالتخصص وقوله
 ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما اورده
 الاسيوطي رحمه الله في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل

(قوله في سياق كلام الخ)
 هذا في موقع التفسير لان
 الشرط في معنى النفي (قوله)
 تعارض هذا الافظان الخ
 فان قوله من مات قبل
 استحقاقه شيء من منافع
 الوقف وله ولد استحق ولده
 ما كان يستحقه المتوفى
 يقتضي ان نجم الدين يستحق
 ما يستحقه والده في حصته
 اذ لو كان موجودا لشارك
 اخاه عماد الدين وقوله من
 مات من اولاده انتقل
 نصيبه الباقي من اخوته
 يقتضي ان يختص عماد
 الدين به

(قوله وواقفه الخ) فيه
نظر لان كلام السيوطي
لا يظهر منه نقض القسمة
نعم على كلام السبكي
وقد يقال ان عدم تعرضه
لنقض القسمة بالردي على
السبكي دليل على
الموافقة (قوله وقد افنى به
الخ) كانه يزعم انهم
مخطئون وهو مصيب
والامر بالعكس ولا سيما
وقد افنى به افاضل الحنفية
والشافعية كعبد البر ابن
الشحنة وتبعه نور الدين
الحلي الشافعي وبرهان
الدين الطرابلسي الحنفى
ونور الدين الطرابلسي
والعمدة الحلي الشافعي
وشهاب الدين الرملى
وبرهان الدين ابن شريف
وعلاء الدين الاخميمي
وغيرهم (قوله الثالثة)
قيل عليه لا يظهر اخراج
من مات ابوه قبل الوقف
فان الظاهر من حال الواقف
التهميم بمثله وكونه يحرم
بسبب موت ابيه بعيد
والجواب ان هؤلاء الاولاد
انما حرموا لانه اضافهم
الى الصبي العائد على
الموقوف عليهم وليس الا
للوجودين

ما خالف فيه الاسيوطى ثم اذكر بهذه ما عندي في ذلك وانما اطلت فيها الكثرة وقوعها وقد
انتهيت فيها مرارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته من تباين البطون ثم
لذا كمثل حظ الاثني عشر وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولده اليه وعن غير ولده الى من هو
في درجته وان من مات قبل استحقاقه وله ولد فقام ولده مقامه لولتي حياته الواقف عن
ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة ولدى ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم
مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خص
المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدى ابنه المتوفى في حياته ومن مات
من الثلاثة عن غير نسل ودنصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه
له مادام اهل طبقة ابيه ثم مات بعدهم بقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل
ولد المتوفى في حياة ابيه فنقض القسمة بموت الطبقة الثانية ويزول الحجب عن ولدى المتوفى
في حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانه انما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
الى ولده مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع
على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنتقض القسمة وتكون بينهم بالسوية فمن مات من
اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فنقض القسمة ويقسم
بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الاسيوطى له في شيء واحد وهو ان
اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يحرمون مع بقا الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم وواقفه على
انقضاء القسمة قلت اما مخالفتي في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبة لما ذكره الاسيوطى
واما قوله تنتقض القسمة بعد انقرض كل بطن فقد افنى به بعض علماء العصر وعزوا ذلك الى
الخصاف ولم يتنبهوا لما صوره الخصاف وما صور السبكي فان اذ كرا حاصل ما ذكره الخصاف
بالاختصار واروين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاف صور الاول وقف على ذريته بالترتيب
بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فنقض القسمة في كل سنة بحسب قلتهم
وكثرتهم الثانية توقف عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني
مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع
اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم اثنا عشر وقف على ولده واولادهم ونسلهم
لا يدخل ولده من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد اولاد الموقوف عليه
فخرج المتوفى قبله الرابع وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن
الاعلى ثم ثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني
وتلك ولدهم وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
فلما انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله
ولم يرتب وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية
ثم اصاب المتوفى كل ولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجمول له معهم بالسوية فما انتقل
اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد
اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى بالسوية
فيدخل اولاد بنات البنين فلوقال بعده يقدم الاعلى ثم ثم اختمس ولده لصلبه ذكر او انثى فاذا
انقرضوا صار لولد البنين ادون اولاد البنات ثم لاولاد هؤلاء ابدا السابعة وقف على بناته

الوقف الى اخره وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في
 تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح
 كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق
 بالكلية ولكنه يصدد ان يصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه ذكره في
 سياق الشرط وفي سياق كلامه مناه النفي فيعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا
 صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى
 ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق
 وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله اولاهي ان من مات من ولد عا دما كان
 جريا عليه وعلى ولده فانه يغني عنه ولا ينافي هذا الشرط في الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام
 خصه بهذا كما خصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الى اخره وايضا فاناذ علمنا بعموم
 اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير
 انما يستحق عبد الرحمن ومملكة ما استويا في الدرجة اخذا من قوله عاده على من في درجته
 قبلي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخره مهملا لا يظهر له اثر في ضرورة بخلاف ما اذا
 اعمدنا وخصصنا به عموم الترتيب فان فيه اعمالا للكلالين وجعلا بينهما وهذا امر ينبغي
 ان يقطع به - حينئذ فنقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولده
 اسباعا لعبد الرحمن ومملكة السبعان اثلاثا فلما مات عمرو عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه
 وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خمسان والطيقة خمس ولعبد الرحمن
 ومملكة خمسان اثلاثا ولما توفيت لطيقة انتقل نصيبها بكامله لبنتها فاطمة وامامات على انتقل
 نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيقة والباقي في درجتها زينب وعبد
 الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل - حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كما ذكره
 السبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمرو وخمس وثلاث وموت
 فاطمة نصف خمس ومملكة بموت عمرو وثلاثا وخمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
 القادر ستين جزاء زينب سبعة وعشرون وهي خمسان وربع خمس ولعبد الرحمن انسان
 وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومملكة احده عشر وهي ثلثا خمس وربع فصم
 ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن ومملكة والجزم - حينئذ بمقتضى هذه
 القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في
 ذلك ومثل السبكي ايضا عن رجل وقف وقفا على حرة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات
 من اولاده انتقل نصيبه الى الباقي من اخوته ومن مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف
 وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حرة وخلف ولدين وهما عا د الدين
 وخديجة وولد ولذات ابوه في حياة والده وهو نعيم الدين بن مؤيد الدين ابن حرة فاخذ الولدان
 نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لاخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص اخوها
 بالباقي او يشاركه ولد اخيه نعيم الدين فاجاب بانه تعارض فيه الافظان فيصير المشاركة ولكن
 الارجح اختصاص الاخ وبرحمته ان التخصيص على الاخوة وعلى الباقي منهم كالتخصيص وقوله
 ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما اورده
 الاسيوطي رحمه الله في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل

(قوله في سياق كلام الخ)
 هذا في موقع التفسير لان
 الشرط في معنى النفي (قوله)
 تعارض هذا الافظان الخ)
 فان قوله من مات قبل
 استحقاقه شيء من منافع
 الوقف وله ولد استحق ولده
 ما كان يستحقه المتوفى
 يقتضي ان نعيم الدين يستحق
 ما يستحقه والده في حصته
 اذ لو كان موجودا لشارك
 اخاه عا د الدين وقوله من
 مات من اولاده انتقل
 نصيبه للباقي من اخوته
 يقتضي ان يختص عا د
 الدين به

ما خالف فيه السيوطي ثم اذكر بهذه ما عتدى في ذلك وانما اطلت فيها السكنة وقوعها وقد
افتتحت فيها سارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته من تباين البطون ثم
لقد كرم مثل حظ الانثى ويرش شرط انتقال نصيب المتوفى عن ولديه وعن غير ولد الى من هو
في درجته وان من مات قبل استحقاقه وله ولد فقام ولده مقامه لويبقى حياته الواقف عن
ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة ولدين لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم
مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خسر
المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى في حياته ومن مات
من الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه
له مادام اهل طبقة ابيه ثم مات بعدهم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل
ولد المتوفى في حياة ابيه فتنتقض القسمة بموت الطبقة الثانية ويرزول الحجب عن ولدي المتوفى
في حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
الى ولده مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع
على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنتقض القسمة وتكون بينهم بالسوية فمن مات من
اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فتنتقض القسمة ويقسم
بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة السيوطي له في شيء واحد وهو ان
اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يجرمون مع بقا المابقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على
انتقاض القسمة قلت اما مخالفته في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبة لما ذكره السيوطي
واما قوله تنتقض القسمة بعد انقرض كل بطن فقد افترى به بعض علماء العمر وعزوا ذلك الى
الخصاف ولم يثبتوا لما صوره الخصاف وما صوره السبكي فانا اذكر حاصل ما ذكره الخصاف
بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاف صورا الاولى وقف على ذريته بلا ترتيب
بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمة في كل سنة بحسب قلتهم
وكثرتهم الثانية وقف عليهم شارطا تديم البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني
مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع
اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة وقف على ولده واولادهم ونسلهم
لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصا اولاد الولد الموقوف عليه
فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن
الاعلى ثم ثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني
وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله
لم يرتب وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية
ما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل
اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد
اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى بالسوية
فيدخل اولاد بنات البنين فلوقال بعده يقدم الاعلى ثم ثم اخس ولد لصلبه ذكر او انثى فاذا
انقرضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا اولاد هؤلاء السابعة وقف على بناته

(قوله ووافقه الخ) فية
نظر لان كلام السيوطي
لا يظهر منه نقض القسمة
نعم على كلام السبكي
وقد يقال ان عدم تعرضه
لنقض القسمة بالرد على
السبكي دليل على
الموافقة (قوله فقد افترى به
الخ) كانه يزعم انهم
مخطئون وهو مصيب
والامر بالعكس ولا سيما
وقد افترى به فاضل الحنفية
والشافعية كعبد البر ابن
الثمينة وتبعه نور الدين
الحلي الشافعي وبرهان
الدين الطرابلسي الحنفى
ونور الدين الطرابلسي
والعمدة الحلي الشافعي
وشهاب الدين الرملى
وبرهان الدين ابن شريف
وعلاء الدين الاخميمي
وغيرهم (قوله الثالثة)
فيل عليه لا يظهر اخراج
من مات ابوه قبل الوقف
فان الظاهر من حال الواقف
التعميم بمثله وكونه يجرم
بسبب موت ابيه بعيد
والجواب ان هؤلاء الاولاد
انما حرموا لانه اضافهم
الى الصنف العائد على
الموقوف عليهم وليس الا
للوجودين

وأولاد اهل دهن وحكمه ان الغلة لثمانته وتسلمن فلو قال يقدم البطن الاعلى اتبع
 فان شرط بعد انقراضهن وتسلمن لولده الذي كور ونسأهم اتبع فان مات بعض ولده الذي كور عن
 أولاد وبقي البعض ولهم أولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة
 للباقيين من ولده فاذا انقضوا كانت لولد المتوفى (الثامنة) وقف على ولده وولد ولده وتسلم
 مرتبا شارطان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فراجع الى الوقف وحكمه ان الغلة
 للاعلى ثم وثمان فان قسمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال تقسم على عدد أولاد الواقف
 الموجودين يوم الوقف وعلى أولاد الحادثين له بعده فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب
 الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات حصته اياه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف
 شرط تقديم الاعلى اكونه قال بعده ان مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوفاة الاعلى الا واحدا
 فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان غدا البطن
 الاعلى عشرة فمات اثنان بلا ولد ونسل ثم مات اخران عن ولد لكل ثم مات اخران عن غير ولد
 وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هولا الاربعة وعلى الميتين الذين تركا اولادها اصاب
 الاربعة فهم لهم وما اصاب الميتين كان لاولادها ولومات واحد من العشرة عن ولد ثم مات
 ثمانية عن غير نسل تقسم على سمين سهم للحي وسهم للميت يكون لاولاده فلو قسمها سمين
 بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد عن اربعة أولاد وواحد عن
 أولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك ولدا ومات اخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية
 فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الموتي كان لاولادهم لكل سهم اياه ثم ينظر الى
 ما اصاب الاربعة يقسم ارباعا فيرثهم من مات عن غير ولد الى اصل الوقف فتعاد القسمة
 على ثمانية فما اصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه الميت الذي مات عن
 ولدا ثلاثة اصاب الميت كان لولده فلو لم يمت احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن
 ولدا ومات بعض الاعلى ثم من الثاني زجل أور جلال عن ولد وحكمه انه لاشئ لولد من
 مات قبل ابيه ولا اولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الامام الحصف
 رحمه الله الصورة الثامنة من غير زيادة ولا نقص وفرع ان البطن الاعلى لو كان عشرة
 وكان لهم ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولدا لاحق لهما مادام واحد من الاعلى لانهما من
 البطن الثاني فلا حق لهما حتى ينقض الاول فلو مات العشرة وترك كل ولدا أخذ كل
 نصيب ابيه ولا شئ لولد من مات قبل الواقف وان استوفى العقبه فان بقي منهم واحد
 فمات على عشرة فما اصاب الحي أخذوه وما اصاب الموتي كان لاولادهم فان مات العاشر عن
 ولدا انتقلت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى أولاد
 العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية بينهم ولا يرث نصيب من مات الى ولده الا قبل
 انقراض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقض
 البطن الاعلى نقصنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال
 نصيب الميت الى ولده هنا ليكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلزم دخول أولاد من مات
 قبل الوقف فلزم نقض القسمة فلو لم يكن له ولدا الا العشرة فماتوا واحدا بعد واحد وكلما مات
 واحد ترك اولاد حتى مات العشرة فمات من ترك خمسة أولاد ومنهم من ترك ثلاثة أولاد ومنهم
 من ترك ستة أولاد ومنهم من ترك واحدا ليس قلت فن مات كان نصيبه لولده فلما مات

(قوله فالقول بنقض القسمة الخ) قيل عليه ليس كذلك بل بناء الخصاف على ما ذكره بقوله في جواب قول السائل
 فلم كان هذا القول هو المعمول به وتركت قوله فان حدث الموت على احد منهم كان نصيبه مردودا الى ولد والى
 ولده الخ قال من قبلنا وجدنا بعضهم يدخل في القلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بابيه فعملنا بذلك وقسمنا القلة
 على عددهم وتوضيحه ان الواقف على الصفة المشروحة قدرتب في وقته ترتيبا يقتضى استحقاق البطن الاعلى
 مقدما على غيره مع صلة البطن الاسفل مع وجود البطن الاعلى يجعل نصيب الميت من البطن الاعلى مردودا لولده وان
 سفل قصدا لعدم حرمانه وكان كلامه مشتملا على ترتيبين ترتيب ٧٥ افراد وهو ترتيب الفرع
 على اصله وعدم حرمان
 احد من البطن بفرع غيره
 وترتيب جملته وهو ترتيب
 استحقاق جملته البطن الثاني
 على انفراد جملته البطن
 الاول وهو ترتيب جملتي
 فيكون الوقف مضمرا
 في البطن الذي يليه ويبطل
 حكم ما انتقل من الميت
 الاعلى الى ولده من الاسفل
 ويستحق جميع الوقف
 جميع البطن الثاني ولم يبق
 حينئذ من يحتاج فيها الى
 انتقال نصيب احد الى
 ولده لاستواء اهل البطن
 في الاستحقاق وهذا التعليل
 من الخصاف يقتضى ان
 الظاهر ان يقال يقتضى
 ان الشرطين في كلام الواقف
 متعارضان ورجح الثاني
 لاستحقاقهم بانفسهم
 واستحقاقهم في الاول بابائهم
 والاستحقاق بالنفس مقدم
 على الاستحقاق بالاب
 (قوله فان هذا راي
 السبكي الخ) عدم التعويل
 ان كان بمجرد كونه كلام
 السبكي فهو من عدم معرفة

المعاشركيف تقسم القلة قال انقض القسمة الاولى واراد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر
 بجماعتهم فاقدمها على عددهم ويبطل قوله من مات عن ولدا انتقل نصيبه لولده لان الامر
 يؤيد الى قوله ولده ولدى وكذلك لو مات جميع ولده ولدا صاب ولم يبق منهم احد فنظرنا الى
 البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انفس وكذلك كل بطن يصير لهم فاما تقسم على عددهم
 ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض العصر بيز من الصورة الثامنة وبيان حكمها ان
 الخصاف قائل بنقض القسمة في مثل مشكلة السبكي ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان في
 مشكلة السبكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكامة ثم بين الطبقتين وفي مشكلة الخصاف وقف
 على ولده وولده بالاولاد ثم قصدهم مشكلة الخصاف اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع
 السفلى وصدر مشكلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه مبنى على
 هذا والدليل عليه ان الخصاف بعد ما قرر نقض القسمة كما ذكرناه قال فان قلت فلم كان هذا
 القول عند المعمول به وتركت قوله كما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردودا الى
 ولده وولد ولده ونسله ابداما تناسلا قلت من قبلنا وجدنا بعضهم يدخل في القلة ويجب حقه
 فيما بنفسه لا بابيه فعملنا بذلك وقسمنا القلة على عددهم انتهى فقد افاد ان سبب نقضها دخول
 ولد الولد مع الولد بصدر الكلام فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف
 يقال بنقض القسمة فان قلت قد صدقت ان الخصاف صورها بالاولاد لكن ذكر بعده ما يفيد
 معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاستوى يا قلت نعم امكن هو اخراج به الدخول في الاول
 بخلاف التعبير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح
 ان يستدل بكلام الخصاف على مشكلة السبكي مع ان السبكي بنى القول بنقض القسمة على ان
 الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالاولهما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل
 بالمتأخر فان كان هذا راي السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان
 مذهب الشافعي رحمه الله فهو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضى
 العمل بالمتأخر وحيث كان مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبه فان
 مذهبنا العمل بالمتأخر منه ما قال الامام الخصاف انه لو كتب في أول المكتوب بعد الوقف
 لا يباع ولا يوهب وكتب في آخره على ان فلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال
 قال من قبلنا الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع بيه انتهى فالماصل ان الواقف
 اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده وعلى ذريته ونسله طبقة بعد
 طبقة وبطنه وبطنه تعجب الطبقة العليا السفلى الى ان من مات عن ولدا انتقل نصيبه

مقام السبكي فانه بلغ رتبة الاجتهاد وايضا اذا كان الكلام مجعها يجب الالتفات اليه وان كان قائله غير مشهور وهذا
 الكلام متجه على مذهبهم ان الوقف اذا تم بمجرد قول الواقف وقفت كذا فالشرط الثاني كان بعد خروج الامر من
 يده فلهذا واستشكله كونه من قول الشافعي مع قولهم شرط الواقف كنص الشارع سناقطها باره لان هذا لم يرد به انه مثله من كل
 الوجوه اه جوى باختصار

الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بثم بين الطبقات و بعضهم بالواو فان كان بالواو يقيم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ما خص آباؤهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات من اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخته فيستمر الحال كذلك الى انقرض البطن الاعلى وهي مسئلة الخصائص التي قال فيها بنقض النكسة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بثم فمن مات عن ولد من اهل البطن الاول فاذا مات احد ذوي الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الاخر للعشرة فاذا مات ابنا الواقف استمر النصف للواحد والنصف لاشرة وان استتوا الى الطبقة فقوله على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولدين ثم ان احدهما مات عن عشرة اولاد والثاني عن ولد واحد وخلف ولد واحد وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة وخلف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخر بين المائة وان استتوا الى الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم تعجب الطبقة العليا الطبقة السفلى انه ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل اصل يعجب فرعه وفرع غيره فلاحق لاهل البطن الثاني ما دام واحد من البطن الاول وجودا وان اشترط الانتقال الى الولد فاراد ان الاصل يعجب فرع نفسه لافرع غيره لكون يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون تعجب العاطفة العليا السفلى ولا شك انهم من باب التاكيد وان يجب العليا السفلى مستفاد من قوله ما بقية بعد طبقة و بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم تا كيدا لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في انفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر ابن الشهنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي راقعتين غير ما نقله الاسوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن القماح بشئ ثم تبين له خطأؤه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة اياتا ثم راعى زيادة الاطلاع فليرجع اليه ولم تزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الامن رجعه الله وافته الموفق والميسر لكل عسير وتنبه به يدخل في هذه القاعدة قولهم التاميس خير من التاكيد فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التاميس ولذا قال اصحاب الوفاق لزوجهه انت طالق طالق طالق طلق ثلاثا فان قال اردت به التاكيد صدق ديانة لاخفاء ذكره الزيلعي في السكنايات وفي الخلاصة اذا حلف على امر ان لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس اولى مجلس آخر ان لا يفعله ابد اثم فعله ان نوى يميناء مبتدا او التشديد او لم ينو شيئا فله كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول فعله كفارة واحدة وفي التعبير عن ابي حنيفة اذا حلف بايمان فعله لكل يمين كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال حنيفة بالثاني الاول لم يستقم ذلك في اليمين بالله تعالى ولو حلف بيمين او عمرة يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي وهو نصراني

(قوله ان لم يشترط) يبنى على
فانومه من ان الاصل يعجب
فرع غيره ولو شرط ذلك
كما في ولد ولد من مات قبل
الوقف فانه يعجب الولد
لكونه اهلا من طبقته نعم
اذا انقرضت الطبقة
استحق ولد الولد للمذكور
مع من في طبقته فالاطلاق
خطا (قوله تعين الحمل على
التاميس) الصواب ان
يقول الاولى الحمل على
التاميس لان خيرية
التاميس لا تقتضي تعيينه
بل اوجبه

ان فصل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودى ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهو
 يمينان وفي النوازل رجل قال لا تحروا لله لا كلمة يوموا لله لا كلمة شهر او ائمة لا كلمة سنة
 ان كلمة بعد ساعة فعلية ثلاثة ايمان وان كلمة بعد القد فعلية يمينان وان كلمة بعد شهر فعلية
 يمين واحدة وان كلمة بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة

في القاعدة العاشرة

الخراج بالضمنان هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
 حبان من حديث عائشة رضي الله عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو ان رجلا ابتاع
 عبدا فاقام عنده ماشاء الله أن يقيم ثم وجده عيبا فاقامه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرد
 عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فله الخراج بالضمنان قال أبو عبيد الخراج
 في هذا الحديث غلة العبد يشتره الرجل فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب دلله البائع
 فيرده ويأخذ بجميع الثمن ويفوز بغلته كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك ماله انتهى
 وفي الفائق كلما خرج من شيء فهو خراجا فخرجه فخرج الشجر غره وخراج الحيوان دره ونسله
 انتهى وذكر في فخر الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى
 وقال أصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة انصير المتولدة من الاصل لانفخ الرد
 بالعيب كالنكسب والغلة وتسلم للمشتري ولا يضر حصوله مجانا لانها لم تكن جزءا من المبيع
 فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمنان وبمثلها يطيب الرجوع للحديث وهناسؤ الان أم رها
 لأصحابنا أحد هب الو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم
 العقد أو انفخ لكونه من ضمانه ولا فائله وأجيب بان الخراج يعمل قبل القبض بالملك
 وبعده فهو بالضمنان معا وتقدر في الحديث على التعليل بالضمنان لانه أظهر عند البائع
 واقطع لطيبه واستبعاده ان الخراج للمشتري الثاني لو كانت الضلة بالضمنان لزم أن تكون
 الزوائد لأصحاب لان ضمانه أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب
 لا يضمن منافع الغصب وأجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل
 الخراج لمن هو مالكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والغاصب لا يملك المغمصوب وبان
 الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغمصوب بل اذا
 اتاهه افاق الخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره الاسيوطي وقال أبو يوسف
 ومحمد فيما اذا دفع الاصل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما
 يتعين ان الرجوع لطيبه واستبدل له ما في فتح القدير بالحديث فقال الامام يرد على الاصيل
 في رواية ويتصدق به في رواية وقالوا في البيع الفاسد اذا دفعه فانه يطيب للبايع ما ربح
 لا للمشتري والحاصل ان الحبث ان كان اهدم الملك فان الرجوع لا يطيب كما اذا ربح في المغمصوب
 والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك طاب فيما لا يمينين لا فيما يمينين
 ذكره الزياي في باب البيع الفاسد قال الاسيوطي خرجت عن هذا الاصل مشكلة وهي
 ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولادة يكون لابنها ولو جنى جناية خطا فالعقل على عصبتها دون
 وقديحيء مثله في بعض العصبان يعقل ولا يرث انتهى وأما منقول مشايخنا فيها

في القاعدة الحادية عشر

السؤال الثاني في الجواب قال البرزقي في فتاواه من أواخر الو كالة وعن الثاني لو قال امرأة تريد

(قوله فهم يمينان) هي

لتنعدها المحلوف عليه بخلاف

ما قبله (قوله لا يجوز نقله

بالمعنى) اذ يعجز غيره عن

الاتبان به ومثله ما تعبد

بالفاظه كالاذان والتشهد

والخلاف في نقل الحديث

بالمعنى في غير هذين (قوله

قضى بذلك الخ) حاصله

ان المراد بالضمنان ضمان

خاص ويرد عليه ان

العبارة لعموم اللفظ

لا خصوص السبب (قوله

والحاصل الخ) يشكل عليه

مسئلة الكفيل المتقدمة

فانهم لا يملك فيها اصلا مع

انه ذكر انه وطيب الاصل

اهم جوى باختصار (قوله

واما منقول مشايخنا) بعده

يماض (قوله السؤال معاذ

الخ) استثنى منها ما في

الخاتمة قالت لزوجها

طلقتي ثلاثا فقال انت

طالقي فهي واحدة الا ان

يسنوي الثلاث واولا

فعلت او طلقتك فثلاث

(قوله لم يحلف على شيء الخ)
لا يشك عليه قولهم الاجازة
اللاحقة بمنزلة الوكالة
السابقة لان ذلك مقتصر على
العقود الشرعية الجارية
في المعاملات (قوله لا الخ)
الفرق بين المستثنين ان
نعم بعد الامر وعد (قوله
بل يكون تقييذا) فعلى هذا
تكون المسئلة مستثناة من
القاعدة وينبغي ان يستثنى
منها على قول ابي حنيفة
ما اذا قالت المرأة لزوجها
طلقني ولك الف درهم
فقال طلقتك فانه يقع
جسمانا لان الالف مشكوك
فيها والطلاق متيقن وقالوا
يلزمها الالف لان الجواب
يتضمن ما في السؤال (قوله
في رواية) يعني ان المذهب
مارواه الطحاوي انه رضى
ويبطل الرهن (قوله ليس
برضى) يعني ما لم تلد (قوله
ولها) أى الاقرب أو رسوله
قولوا تأمرها بالجد مع وجود
الاب لا يكون رضا (قوله
وبعده) عطف على الاستئمان
لا على قوله قبله (قوله اذا
بلغت بكرا) يعني يكون رضا
ويقسط خبار بلوغها
لا لو بلغت ثيبا وهذا اذا
كان الزوج لها غير الاب
والجد (قوله سكوت البائع
الخ) وفي كتاب الاكراه لا يكون
اذا نحتى ان له ان يأخذ
بما في الخلاصة لكن ما فيها
في البيع المصحح (قوله

طابق وعنده حرو عليه المسمى الى بيت الله تعالى الحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان زيد
حالفا بكم لان الجواب يتضمن اعاد ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف
على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار والزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل
الاجازة لا يع شيء الى آخره وفيها من كتاب الطلاق قالت لها ناطلي فقال نعم تطلقي ولو قالت
طلقني فقال نعم لا وان نوى قيسل له السكوت طلقت امرأتك قال بلى طلقت لانه جواب
الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام بالنفي كأنه قال نعم ما طلقت انتهى
ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا المس فقال نعم فقال السائل والله فقد فعلتها فقال نعم
فهو حالف انتهى وفي اقرار الفسقة قال لا تخلى عليك كذا فادفعها الى فقال استتره نعم
احسنت فهو اقرار عليه وبؤاخذ به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك
في شرح المنار من فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعالم اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره
فن رام الاطلاع فليرجع اليه وفي يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر قالت لزوجهما اطلق على
فقل انت طالق ثلاثا ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد هل يتضمن
الجواب اعاد ما في السؤال فيكون تعليقا او يكون نصبرا فقال بل يكون تقييذا انتهى

القاعدة الثانية عشر

لا ينسب الى ساكت قول فلور أى اجنبا يبيع ماله فسكت ولم ينهه لم يكن وكيل بسكوته ولو
رأى القاضي الصبي أو الماعتوه أو عبدها يبيع ويشتري فسكت لا يكون اذنى التجارة ولو
رأى المرتحن الرهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون رضاي رواية ولو رأى غيره
يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا بالثلاثة ولو رأى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن
اذنا كذا ذكره الزيلعي في المأذون ولو سكوت عن وطى امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع
عضوه أخذ من سكوته عندا ثلاث ماله ولو رأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت
لا يكون رضا عندا خلافا لابن أبي ليسى ولو رأى قته يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذنا له
في النكاح ولو تزوجت غير كف وثف سكوت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك
وكذا سكوت امرأة العين ليس برضا ولو اقامت معه سنين وهي في جامع الفصولين وفي عارية
الخانية الاعارة لا تثبت بالسكوت وخرجت عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها
كالنطق الاولى سكوت البكر عند استئمان زوجها قبل التزويج وبعده الثانية سكوته
عند قبض مهرها الثالثة سكوته اذا بلغت بكرا الرابعة حلفت ان لا تتزوج فزوجها أبوها
فسكتت حثمت الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول الموهوب له السادسة سكوت
المالك عند قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد برده
الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد برده التاسعة سكوت المفوض اليه قبول للتفويض وله
رده العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقيل لا السادسة عشر سكوت أحد
المتبايعين في بيع الثلجته حين قال صاحبه قد بدى الى ان اجمعه يبيعا معها الثانية عشر سكوت
المالك القديم حين قسمة ماله بين الغائمين رضا الثالثة عشر سكوت المشتري بالخيار حين رأى
العهد يبيع ويشتري مسقط لخياره الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين
رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه معها كان البيع أم فاسدا الخامسة عشر سكوت
الشفيع حين علم بالبيع مسقط لشفيعه السادسة عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع

سكوت المولى الخ) محله في غير مال مولاه والا فلا حتى يأذن بالنطق ويشتري

(قوله بخلاف سكوت الخ)
الفرق بين الرهن والاجارة ان
الرهن محبوس بالذن بحيث
يمكن الاستيفاء منه عند
الحلاك بخلاف الاجارة ان
الحري يؤجر (قوله اقرار
به) قيده في العمارة بما اذا
سكت يوما او يومين
(قوله عند بيع وزجته)
قيده بالبيع لانه لو كان
مكانه عارية او اجارة ورهن
لا يكون اقرارا اجماعا
(قوله فتصرف الخ) هذا
قيد في الاجنبي (قوله عنان)
واما في شركة المفاضة فلا
تكون له مال يقل شريكه
نعم (قوله ولي الصبي) يفهم
منه ان القاضي والوصي
ليسا كذلك (قوله سكوت
المركي الخ) هذا مما لا يعتمد
عليه لما فيه من الابهام
(قوله وهو القرض) فيه ان
الوضوء لا يفترض بعد دخول
الوقت مادام في الوقت سنة
(قوله او ماله) هذا في جانب
الدافع اما في جانب المدفوع
اليه فحرام (قوله ليخلصه
الخ) حق العبارة ان يقول
ولو استولى غاصب على المال
ان يعطى شيئا ليخلصه

ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو خلف المولى لا ياذن له فسكت حدث في ظاهر الرواية
الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عنديعه او رهنه او دفعه بيمينه اقرار برقه ان كان يعقل
بخلاف سكوته عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه التاسعة عشر لو خلف لا ينزل فلان في
دازه وهو نازل في داره فسكت حدث لا لو قال له اخرج منها فاني ان يخرج فسكت العشرون
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتنهته اقرار به فلا يملك نفقه الحادية والعشرون سكوت
المولى عند ولادة أم ولده اقرار به الثانية والعشرون سكوت قبل البيع عند الاخبار
بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا لو كان فاسقا عنده وعندهما هورضا ولو كان
فاسقا الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها بتزويج المولى على هذا الخلاف
الرابعة والعشرون سكوته عند بيع وزجته او قريبه عقارا اقرار به ليس له على ما فتى به
مشايخ سمرقند خلافا لمشايخ بخارى فينظر المفتي فيه الخامسة والعشرون رأي يبيع
ارضا او دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه السادسة والعشرون
احد شريكي العنان قال للآخر اني اشتري هذه الامه لنفسى خاصة فسكت الشريك
لا تكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراعتين اني اريد
شراعه لنفسى فشراهما كان له الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع
ويشترى اذن التاسعة والعشرون سكوته عند رؤية غيره بشقة حتى سال ما فيه مرضى
الثلاثون سكوت الخالق لا يستخدم ماله اذ اخذ منه بلا امره ولم ينهه حدث هذه الثلاثون
في جامع الفصولين وغيره وزدت ثلاثا اثنين من القنية الاولى دفعت في تجهيزها لبيتها
اشياء من ائمة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية انفقت الام في جهازها
ما هو متاد فسكت الاب لم تمنع الام الثالثة باع جارية وعليها حلي وقرطان ولم يشترط
ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة
التسليم فكان الحلي لها كذا في الظهيرية ثم زدت اخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت ينزل
منزلة نظمه في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولا عذبه انكار وقيل لا
ويحبس وهي في قضاء الخلاصة فهي خمس وثلاثون ثم رأيت اخرى كتبت في الشرح من
الشهادات سكوت المركي عند سؤاله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكوت الراهن
عند قبض المرتهن العين المرهونة اذن كافي القنية انتهى (القاعدة الثالثة عشر) ان فرض
أفضل من النفل الا في مسائل الاولى ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب
الثانية الابتداء بالسلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب
أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض (القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم إعطاؤه
كالباقر والبني وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النافحة والزمار الا في مسائل الرشوة
لخوف على نفسه أو ماله أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الا القاضي فانه يحرم الاخذ
والاعطاء كإياديه في شرح الكنز من القضاء وفك الاسير واعطاء شيء لمن يخاف هجوه ولو خاف
الوصي ان يستولى غاصب على المال فله اداؤه ليخلصه كافي الخلاصة وهل يحمل دفع الصدقة
لمن سأل ومعه قوت يومه تردد الا كل في شرح المشارق فيه ففتنى أصل القاعدة الحرم
الا أن يقال ان الصدقة هنا هبة كالتصدق على القني في تنبيهه وبقر من هذا قاعدة ما حرم
فعله حرم طلبه الا في مثلتين الاولى ادعى دعوى صادقة فانكر القريم فله تحليفه الثانية

(قوله حرمان القاتل الخ) مقيد بان لا يكون القتل بحق في نفس الامر او في زعم القاتل كالموت بالعدل الباغى او الباغى العادل وقال اناعلى حق (قوله ليبقى ما حرم عليه اذا داه) ٨٠ مفاده انه قبل الاداء لا يحرم عليه نظره الى سيده وهو مذنب الشافى

وعندنا هو كالاجنبي
(قوله وانما هي من فروع
ضدها) فيه انه لو كانت من
فروع ضدها بطلت الكتابة
ولم يقل احديه (قوله ومن
فروع الخ) فيه نظران
الميت لم يتصف بجرمان بعد
موته وانما المحروم الوارث
(قوله نظير في العربية الخ)
يعني انه اذا نعت خرج عن
مشابهة الفعل وكذا اذا صغر
لان النعت والتصغير من
خواص الاسماء وهوانما
عمل لمشابهة الفعل (قوله
وهو اسم الفاعل
يجوز الخ) فمكانه يطلب
الذمت قبل استيفاء معدوله
فعقب بالجرمان عن العمل
نحو الضارب زيدا القائم
حاضر يجوز اعمال الضارب
في زيدا فاذا قدم الوصف
فقبل الضارب القائم
لا يجوز اعماله في زيدا بعده
من بعض كلام المحققين حموي
(قوله ولا يعارضه الخ) وجه
عدم المعارضة ان الولاية
هنا للمعتوه والاب قائم
مقامه هذا مراد المصنف
(قوله فلا يقتل الخ) ولاية
الوصى خاصة ولم يملك
القصاص وولاية القاضي
عامة وقد ملكه فقد خرجت
هذه عن القاعدة فوعاته
ان القود من باب الولاية

الجزية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه ممكن من ازالة الكفر بالاسلام
فاعداوه اياها انما هو لاستمراره على الكفر وهو حرام والاولى منقولة عندنا ولم أر الثانية
(القاعدة الخامسة عشر) من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بجرمانه ومن فروعهما حرمان
القاتل مورثه عن الارث ومنه ذكر الطحاوي في مشكل الامار ان المكتاتب اذا كان له
قدرة على الاداء باخره ليدوم له النظر الى سيده لم يميزه ذلك لانه منع واجبا عليه ليبقى ما يحرم
عليه اذا اداءه فعليه عن السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج محس لا يعبد من جهة الفقه
اه ولم يظهر لي كونها من فروعه وانما هي من فروعه ضدها وهوانه من اخر لشيء بعد اوانه
فليتأمل في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب بجرمان شيء ومن فروعهما والوطفا ثلاثا
بلا رضاهما قاصدا حرمانها من الارث في مرض موته فانما ترثه وخرجت عنهما مسائل الاولى
لو قتلت أم الولد سبدها عتقت ولا تحرم الثانية لو قتل المدبر سيده عتقت ولكن يسى في جميع
قيمته لانه لا وصية لقاتل الثالثة لو قتل صاحب الدين المديون حل دينه الرابعة امسك
زوجته ميسما عشرتها الاجل ارثها ورثها الخامسة امسكها كذلك لاجل الخلع نفذ السادسة
شربت دواء فاضت لم تقض الصلوات السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فرار عنها صبح ولم
تجب الثامنة شرب شيئا ليمرض قبل الفجر فاصبح مرضا جازله الفطر (لطيفة) قال
السيوطي رحمه الله رايت لهذه القاعدة نظيرا في العربية وهوان اسم الفاعل يجوز ان يثبت
بعد استيفاء معدوله فان نعت قبله امتنع عمله من اصله اه (القاعدة السادسة عشر) الولاية
الخاصة اقوى من الولاية العامة ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم
ولي لها في النكاح ولو ذارحم محرم او امواءة او ولولي الخاص استيفاء القصاص والصلح
والعفو مجانا والامام لا يملك العفو ولا يعارضه ما قال في الكنتز ولا ب المعتوه والقود والصلح لا يعفو
بقتل وليه لانه فيما اذا قتل ولي المعتوه كابنه قال في الكنتز وانما هي كالاب والوصى يصلح
فقط أي فلا يقتل ولا يعفو (مناظر) الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والجد وقد
يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط
وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام المشايخ انها مراتب الاولى ولاية الاب والجد وهي وصف
ذاتي لهما ونقل ابن السبكي الاجماع على انهما لو عزلوا أنفسهم لم يعزلا الثانية السفلى وهي
ولاية الوكيل وهي غيبة لازمة فللموكل عزله ان هلم والوكيل عزل نفسه يعلم موكله الثالثة
الوصية وهي ينهيه فلم يميزه ان يعزل نفسه الرابعة ناظر الوقف واختلاف الشيطان فيجوز
الثاني لواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلاف التمهيج والمعتمد في الاوقاف والقضاء
قول الثاني وأما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي خرج كما في القنية وفي القنية لا يملك
القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وفي فتاوى رشيد
الدين ان القاضي لا يملك عزل القيم على الوقف الا عند ظهور الخيانة منه وعلى هذا لا يملك
القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه (القاعدة السابعة عشر)
لا عبرة بالظن البين خطؤه صرح به أصحابنا في مواضع منها في باب قضاء الفوائت قالوا لو ظن
ان وقت الفجر ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت ساعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان

على النفس فلا يملكه الوصى كالتزيم ثم اطلاق عاتيه يشمل الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في
الطرف كما هو مذكور في الجامع الصغير

(قوله خلافا لابي يوسف) فلا يصح عنده لان خطاه قد ظهر بيقين فصار كما اذا انوضا بما وصل الى ثوب ثم تبين انه كان نجسا او قضي القاضي باجتماعه ثم ظهر له نص او كان عليه دين قد دفعه الى غير مستحقه ٨١ (قوله او حرق) عبر بعضهم بالكافور فشمّل الذمي (قوله اعاد)

عبارة السراج تقتضي ان صلاته جائزة وهي الصواب (قوله فاجابته الخ) اي بقولها اتا تزوجتك وامالو جابته بالفعل فوقع عليها يحد (قوله لم يقع) اي ديانة لا قضا (قوله رجع بما ادى) من فروعه ما نفي الخلاصة ابو الصغيرة التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي النفقة وظن الزوج ان ذلك عليه وفرض لها النفقة لا تجب والفرض باطل (قوله وانقلب الخ) مقيد بما اذا كان القتال غير عسكرا لا قتول فلو عني احداً بنى المقتول عن عبده فلا شيء لغير العاق (قوله ولكن لم يدخل الخ) وحينئذ فلا وجه لقوله وخرج عن القاعدة (قوله الا في مسألة الخ) قد زيد على ذلك منها رجل ختن صبيبا اذن ابيه فقطع حشوته فان مات الصبي وجب على الختان نصف الدية وان عاش فكلها ومنها صبي خرج راسه عند الولادة فقطع رجل اذنه فلم يمت وعاش وجب عليه خمسمائة دينار وهي نصف الدية ولو قطع راسه وجب غرة ومنها اذا وقعت الفارة

كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط وتماه في شرح الزيلعي ومنها لوطن الماء نجسا فتوضأ به ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة ومنها لوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة قد دفع له ثم تبين انه مصرف اجزأه انفاقا وخرجت عن هذه القاعدة مسائل الاولى لوطنه مصرفا للزكاة قد دفع له ثم تبين انه غني او ابنة اجزأه عندهما خلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده او مكاتبه او حر لم يجزه انفاقا اثنائية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس فظهر انه طاهر اعاد الثالثة لو صلى وعنده انه محدث ثم ظهر انه متوضى الرابعة صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي في فتح القدير من الصلاة الثانية تقتضي ان تحسم مسألة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل اما اذا صلى فانه يعيد في هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكاتب لا ما في نفس الامر وعلى عكسه الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلى وعنده ان الثوب طاهر وان الوقت قد دخل او انه متوضى فبان خلافه اعاد وينبغي انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير محل فتبين انها محل او عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في الحدود ولو طوي امرأة وجدها على فراشه ظانا انها امراته فانه يحد ولو كان اعمى الا اذا ناداها فاجابته ولو اقرب بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافان المفتي فتبين عدمه لم يقع كافي القنية ولو اكل ظنه ليلافان انه بعد الطلوع قضا بلانكفير ولو ظن الغر وبفاكل ثم تبين بقاء النهر قضى وقالوا الوراء اسود افظنوه عدوا فصلا صلاة الخوف فبان خلافه لم تصح لان الشرط حضور المذوق وقالوا الاستناب المربض في حج الفرض ظانا انه لا يعيش ثم صح اداه بنفسه ولو ظن ان عليه دين فبان خلافه رجع بما ادى ولو خاطب امراته بالطلاق ظانا انها اجنبية فبان انها زوجته طمقت وكذا العتاني (القاعدة الثامنة عشر)

ذكر بعض ما لا يجزى كذا كركله فاذا طلق نه ف تطليقة وقعت واحدة او طلق نصف المرأة طلقت ومنها العفو عن القصاص اذا عفى عن بعض القتال كان عفوا عن كله وكذا اذا عفى بعض الاولياء سقط كله وانقلب نصيب الباقيين سالا ومنها النسك اذا قال احرمت بنصف نسك كان محراما ولم اره الا نصر مجا وخرج عن القعدة العتق عند ابى حنيفة فانه اذا عتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يجزى عنده والكلام فيما لا يجزى (ضابط) لا يزيد البعض على الكل الا في مسألة واحدة وهي اذا قال انت على كظهر ابي فانه صحح ولو قال كافي كان كتابة (القاعدة التاسعة عشر)

اذا اجتمع المباشرو المتسبب اضيف الحكم الى المباشرة فلا ضمان على حافر البئر نه ديا بما اتفق بالقاه غيره ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة ولا سهم لمن دل على حصر في دار الحرب ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امة ولا ضمان على من دفع الى صبي سكيना او سلاحا لمسكه فقتل به فقهه وخرجت عنها مسائل منها لو دل المودع السارق على الوريمة فانه يضمن لترك الحفظ الثانية لو قال ولي المرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها امة الغير رجع المغرور بقيمة الولد الرابعة دل

الامية غير المتنفذة او المتنفذة في البئر وجب ترح عشرين اشباه ١١ ولو قطع ذنبها ترح الجميع ومنها ان قطع الاصبعين عيبان وقطع الاصابع مع الكف عيب واحد (قوله ولا سهم الخ) في عددها من فروع القاعدة نظر

(قوله بضمين السامى) فيدب اذا كان عادة لذلك الظالم وان تكون السعاية بغير حق (قوله على قول محمد الخ) راجع لفتح باب القفص فقط والفتوى على قول محمد (قوله شرائطها) الاضافة على معنى اللام الجنسية فسقط معنى الجمعية فيصدق بالمتنى وبه تحصل المطابقة معنى (قوله لجميع الاعضاء الخ) لا يلزم من اشتراط مباشرة الماء لجميع الاعضاء ما شتر الماء لجميع كل عضو فلا يرد المسح والرأس ٨٢ تامل (قوله والله اعلم) بقى نوعان الاول شرط وجودها الحسى وهو

وجود المزبل والمزال عند القدرة على الازالة والثانى شرط وجودها الشرعى وهو كون المزبل مشروع الاستعمال فى مثله (قوله القالع) هذا عند محمد وروى عن الامام وعليه الفتوى وقال الثانى النجاسة الغليظة زالت به ولكن نجاسة المائى باقية والمراد بالقاع المزبل الذى ينصرف بالصرغ لا ينصرف كالدهن والزيت والابن وغيرهما فانه لا يزول به النجاسة بالاجماع (قوله وجفاف الارض الخ) لا فرق فى الجفاف ان يكون بالشمس والريح والمراد بالارض التراب وما فى حكمه كالخجر والجص والابوالابن وما اتصل بهما من النبات وهذا فى حق الصلاة لا التيمم (قوله الصبيل) كالسيف والمرأة سوا كان النجس رطباً او باسماً متجسداً كان او غيره ومن الصبيل الظفر (قوله وفرسك المنى الخ) ولو اختلط ببول على راس

محرم حلالا على صيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه فى محله لازالة الامن بخلاف الدلالة على صيد الحرم فانها لا توجب شيئا بالقاء منه بالمكان بعدها الخامسة الاقتابة بضمين السامى وهو قول المتأخرين لقابة السعاية السادسة لودفع الى صبي سكيناً الى مسكه له فوقعت عليه فبرحته كان على الدافع (فائدة) فى حفر البئر قال الولي سقط وقال الحافر اسقط نفسه فالقول للحافر كذا فى التوضيح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البئر وشق الزنى وقطع حبل القنديل وفتح باب القفص على قول محمد وعندنا الاضمان لكل قيد العبد ونماه فى شرحنا على المنار والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا آخرا ما كتبناه وحررناه من النوع الاول من الاشياء والنظائر من القواعد الكلية وهو الفقه المأمون منها والى هنا صارت خمسة وعشرين قاعدة كلية يتلوها الفقه الثانى من الفوائد ان شاء الله تعالى والحمد لله وحده (الفقه الثانى من الاشياء والنظائر وهو فقه الفوائد نفعنا الله بها اجمعين آمين)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد كنت الفت النوع الثانى من الاشياء والنظائر وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت الى خمسة فائدة ولم اجعل لها ابواباً ثم رايت ان ارتها ابواباً على طريق كتب الفقه المشهورة كالمداية والسكرانيسهل الرجوع اليها وضمنت اليها بعض ضوابط لم تكن فى الاول تكثير الفوائد وفى الحقيقة هى الضوابط والاستثناآت والفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعاً واما ابواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو الاصل

كتاب الطهارة

شرائطها نوعان شرط وجوب وهى تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق المطهر الكافى والقدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتجزئ خطاب المكاف بضميق الوقت وشرط صحة وهى اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس فى حالة التطهير بما يئنه فيه فى حق غير المعذور بذلك والمطهرات النجاسة خمسة عشر المائى الطاهر والقالع وذلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس ومسح الصبيل ونحت الخشب وفرك المنى من الثوب ومسح المحاجم بالخرق المبتلة بالماء والنار واقلاب العين والدباغة والتقوير فى القارة اذا ماتت فى السمن الجامد والذكاة اذا كانت من الابل فى المحل ونزع البير ودخول الماء من جانب وخر وجهه من جانب آخر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان قسمة المائى من المطهرات فلو نجس

الذكر او يمدى لم يطهر به عند عامة المشايخ وقيل يطهر لانه صار تبعاً للمنى وغير المنى لا يطهر به على الصحيح وقاس الثانى بر العذرة الغليظة على الدم وشمل اطلاقه منى المرأة وقيل لا يطهر بالفرسك (قوله بالخرق الخ) ولو مرة واحدة ان زال الدم (قوله والنار الخ) اى يطهر ما احترق كالروث اذا صار رماداً التبديل العين وهذا قول محمد وخالف الثانى لان التغيير انما حصل فى الوصف والعين باقية وكذلك الخلاف فيما اذا سارت العذرة حياً والخنزير ملها والخنزير الاول (قوله والذكاة الخ) اشتراط ان تكون بين الالبه والحيين من اهلها المسلم والذى ذبحها مقررنا بالتسمية (قوله ودخول الماء من جانب الخ) هذا ما لم يتبين فيه النجاسة بعد خروج الماء من جانب آخر

(قوله ان يكون الثوب الخ) هذا بعيد جدا (قوله الا بول الخفاش) وبول الحمام كذلك وبول الفارة لانه لا يمكن الضرر منه وخره ودود القز طاهر في احد القولين (قوله اختلف التمهيج الخ) الرواية الصحيحة النجاسة (قوله الادم الشهيد الخ) يعني في حق نفسه لا في حق غيره فلو جله المصلي جازت صلاته ولو اصاب المصلي من دمه لم تجز صلاته لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته فكسفا اذا وضع في الماء (قوله والدم الباقي الخ) يعني في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله ودم قلب الشاة الخ) وقيل انه نجس (قوله ودم يس الخ) لانه لا يكون حدثا ولا يكون حدثا لا يكون نجسا ودم غير الانسان اذا لم يسلك كذلك لانه غير مسفوح (قوله الخثره نجس الخ) ظاهر عمومه نجاسة خثره السمك وما في التنف يخالفه حيث قال واما هوام الارض ودواب البحر فهي وما يتصل منها من شيء فغير نجس ٨٣ وغير نجس لشيء من الاشياء

والتنزه منها افضل (قوله الاخره الطير الماء كقول) يستثنى منه الدجاج والاوز (قوله كميتة) يعني في ظاهر الرواية وهو المختار وكل عضو هو عورة من المرأة ففي حل النظر اليه اذا انفصل عنهما روايتان وكذا الذكر المقطوع والاصح انه لا يجوز (قوله والسن) فيه ان السن الساقط لا ينجس بالانفصال لانه عظم وهو ظاهر المذهب (قوله ان غاب الخ) وقيل يجب عليه اعلامه على كل حال (قوله المرقعة) قال الطحاوي في مشكل الآثار اللحم اذا انتن يحرم اكله والسن والابن والزيت والدهن اذا انتن لا يحرم (قوله واغليت في الماء) اي زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم فلو

برفت طهر وفي التحفة لا يطرأ وانما لكل الانتفاع للشك فيه حتى لو جمع عادت الثوب بطهرا فافترق من المني الا في مسئلتين قيل ان يكون الثوب جديدا او امني عقب بول لم يزل به الماء وقد ذكرناه في شرح السكت والابوال كراهية الخفاش فانه طاهر واختلف التمهيج في بول الهرة والفارة ومرارة كل شيء كبوله وجرة البعير كسر قينه الدماء كلها نجسة الادم الشهيد والدم الباقي في اللحم الممزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في السكبذ والطحال ودم قلب الشاة ودم يسلك من بدن الانسان على المختار ودم البقي ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالاستثنى عشرة الخثره نجس الاخره طير ما كول وغير ما كول على أحد القولين وخره الفارة على أحد الروايتين الجزء المنفصل من الحى كمينته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثر ما لا يضر اذا نجس فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالى الغسلات تقوم مقامه تشترط في الاستنجاء ازالة الرائحة عن موضع الاستنجاء والاصبغ التي استنجى بها الا اذا عجز والناس عنه غافلون توضأ من ما نجس وهناك من يعلم بفقرض عليه الاعلام رأى في ثوب غير نجاسة مانعة ان غلب على ظنه انه لو أخبره ازالها وجب والا فلا المرقعة اذا انتنت لا تنجس والطعام اذا تغير واشتد تغيره تنجس وحرم واللبن والزيت والدهن اذا انتنت لا يحرم كله الدجاجة اذا ذبحت وتنفر يشها واغليت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجسا وصارت نجسة بحيث لا طريق لا كلها الا أن تحمل الحرارة اليها فانتا كلها ﴿كتاب الصلاة﴾ اذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكلها فانه يقضيها الا افرض والسن فلا قضاء فيهما وانما يؤدى ما وكذا اذا شرع طائفا ان عليه فرضا ولم يكن عليه اقتداء الانسان بآدى حاله فاسد مطلقا وبالاعلى صحيح مطلقا وبالمائل صحيح الا ثلاثة المستحاضة والضالة والخنثى القرأ في الفرض الرباعي فرض في ركعتين الا فيما اذا حدث الامام بعد الاوليين ولم يكن قرأ فيهما فاستخاف سبوقا بهما فانها فرض عليه في الاربع المسبوق منه فرد فيما يقضى تركت فيه مقصد ارباعا متصل الحرارة الى سطح الجلد حلت (قوله فلا قضاء فيهما) بخالفه ما في المنية وشرحه الحلبي من انه اذا شرع في الاربع التي قبل الظهر ثم قطع في الشفع الاول او الثاني يلزمه الاربع (قوله وكذا اذا شرع طائفا الخ) الا ان يمضي فيها بعد ما علم بخلاف احوام المظنون حيث يكون مضمونا وكذا لو ادى الزكاة ثم ظهر انه لا زكاة عليه لم يسترد هالانها وقعت صدقة (قوله بآدى حاله الخ) كافتداء القاري بالاحي والمستتر بالعماري والناسطي بالآخرس (قوله المستحاضة الخ) أي لا يجوز اقتداء المستحاضة بالضالة والضالة والخنثى لجواز ان يكون الامام حائضا وأن يكون الامام امرأة والمقتدى رجلا (قوله في الاربع) وجهه انه يعين عليه أن يقرأ فيما بيني عليه من صلاة الامام لعدم القراءة في الاوليين فلما قرأ اتبع القراءة بآول صلاة الامام فخلست ركعتا المسبوق منها فتعين عليه أن يقرأ فيما بيني (قوله المسبوق منه فرد الخ) يعني في حق الإفصال أي في حق التجزئة فهو مقتد فلا يصح اقتداءه بغيره

(قوله صح) أي يصير مستأنفاً فاطماً الأولى بخلاف المنفرد فإنه لو كبرناو بالاشتئناف لا يصير مستأنفاً فاطماً ينو صلاة أخرى (قوله ويتابع امامه) اعلم ان المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به بعد ما سلم الامام ثم تذكر الامام أن عليه سجود السهو وقيل أن يقيد المسبوق ركعة بسجدة فعليه أن يرفض ذلك و يعود الى متابعة الامام ثم اذا سلم الامام ثم صلاته ولا يتبعها فعمل من القيام والقراءة والركوع ٨٤ ولولم يعد الى الامام ومضى على صلاته جازو بسجدة السهو بعدما فرغ من

القضاء ولو تذكر الامام ان عليه سجدة السهو بعد ما قيد المسبوق ركعة بسجدة فإنه لا يعود الى الامام ولا يتابعه في سجود السهو وان تابعه فسدت صلاته (قوله ويأتي الخ) يعني بخلاف المنفرد فإنه لا يأتي بها عنده ويأتي بها عندهما (قوله يقضى الخ) فلو أدرك ركعة من المقرب قضى ركعتين وفصل بقعدة وقرأ في كل ركعة فاتحة وسورة فلو ترك القراءة في أحدهما فسدت صلاته (قوله بخلاف الصبي الخ) هذا يقتضي ان شرط صحة النية البلوغ وقد تقدم ان شرط صحتها التمييز (قوله فصلاتها فاسدة) اما القاري فلانه لو دخل في صلاة الامي تطوعاً ثم أفسدها فليس عليه قضاءها لانه لم يدخل في صلاة تامة فقد استلزم تخدم صحة الاقتداء الفساد دون الانفراد وأما صلاة الامي فقول أبي حنيفة لانه

الامى أربع لا يقندى ولا يقندى به ولو كبرناو بالاشتئناف صح ويتابع امامه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجدة أخرى أو يأتي بتكبيرات النشر بقا جاعاً المسبوق لا يكون اماماً لا اذا استخلفه الامام المحدث كما ذكره ملاخسر والمسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد ونماه في البرازية لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد السفر ثلاثاً ثم أسلم في أثناء المدة فإنه يصير بناءه على قصده السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كما في الخلاصة اذا كرر آية الركعة في مكان مفرد كقعة واحدة الامى مسئلة اذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلاة فإنه تلزمه اخرى لا يكبر جهراً الامى مسائل في عيد الاضحي وفي يوم عرفة لا نشر بقى وباراء عند وباراء قطع الطريق وعند وقوع حريق وعند المخاوف كذا في غاية البيان النية بالقلب ولا يقوم اللسان مقامه الا عند العذر كما في الشرح الدعوة المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا كذا في التبيين اذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المأموم الا اذا أحدث الامام عامداً بعد القعود الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام مهيضة دون صلاة هذا المأموم اذا فسدت صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الامى مسئلة اقتدى قارى بأى فصلاتها فاسدة والمثلاثان في الايضاح اذا أدرك الامام راكعاً فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف الاول مع فوتها شرعاً متغلباً بثلاث وسلم لزمه قضاء ركعتين شرعاً في الفجر ناسي سنته مضى ولا يقضيها الاشتغال بالسنة عقب الغرض افضل من الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور كل ذكر فان محله لم يأتي به فلا يكمل التسبيحات بعد رفع رأسه ولا يأتي بالتسبيح بعد رفع رأسه من الركوع صلى مكشوف الرأس لم يكره الرابعة المسنونة كالغرض فلا يصلى في القعدة الاولى ولا يفتتح اذا قام الى الثالثة الامى في القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصلى على منديل الوضوء الذي يمسح به كل صلاة أدبت مع ترك واجب أو فعل مكروه فحرم بما فاتها تعاد وجوب باقي الوقت فان خرج لاتعاد اذا رفع رأسه قبل امامه فإنه يعود الى السجود من جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان لعذر دخل المسجد في الفجر فوجد الامام يصليها فإنه يأتي بالسنة بعيداً عن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام مسجد المحلة افضل من الجامع الا اذا كان امامه عالماً ومسجد المحلة في حق السوق نهاراً ما كان عند حائوته وليلاً ما كان عند منزله يكره ان لا يرتب بين السور الا في النافلة لتقليل القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها تذر النافلة افضل وقيل لا التكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب يكره ان يخصص لصلاته مكاناً في المسجد

وان ترك غرض القراءة مع القدرة عليها باقتدائه بالقاري وقال لا صلاته تامة لانه معذور (قوله لزمه قضاء ركعتين) لان وان ما اتصل به الركعة الاخيرة فسد فيفسد ما قبله (قوله أفضل) يستفاد منه ان قراءة الاوراد بين الفريضة والسنة مكروه تنزيهاً (قوله لم يكره) مفيد بما اذا كان الكشف للتضرع أما التلويح بالصلاة فيكره (قوله لا ينال ثواب الجماعة الخ) يعني التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة وأما أصل الفضيلة في الصلاة بالجماعة في بيته وهذا اذا تساوت الجماعة في استكمال السنن والاداب وأما ان كانت الجماعة في البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يجل ببعض الواجبات فالجماعة في البيت افضل (قوله مسجد المحلة أفضل) اي بالنسبة الى أهل المحلة دون غيرهم وقيل مسجد الجامع أفضل مطلقاً

(قوله ولا يبيع اقتداء المرأة الخ) فاذا لم ينو امامتها تكون منفردة فان قرأت ثمت صلاتها والواجب عليها الاعادة لعدم القراءة فلا يلزم من عدم صحة الاقتداء الفساد (قوله فانها تبطل) لانه ترك فرض القعود وان قد قرأ الله عز وجل صلواته وان أساء بتأخير السلام عن محله (قوله الا اذا نوى الاقامة الخ) لا يقال اذا بطلت بترك القعدة فكيف يحكم بصحتها عندنية الاقامة قبيل التقييد المذكور لاننا نقول فسدت فسادا موقوفا لا بائنا (قوله الاصح ان يخرج الخ) صحيح في الخلاصة انه يصلي في بيته فائتموه بقي لان القيام فرض فلا يجوز تركه لاجل السنة (قوله لان الفرض مقدر بمحله الخ) لعل في العبارة سقطا وعبارة المجتبى لانه عاجز عن القيام حال الاداء وهي المعتبرة (قوله مراعات ٨٥ سنة القراءة الخ) أي مراعات ما ثبت قرآنه في الصلاة بالسنة

في صدق بالواجب فان كان يقدرا ان يقرأ آية لو صلى قائما او لو صلى قاعدا يقرأ الفاتحة والسورة اختلفوا على قولهما قيل يقوم ويقرأ قدر ما يمكنه ثم يتم القراءة قاعدا وقيل يجزيه ان لا يقوم ويقرأ ثلاث آيات قاعدا وانفقوا ان في قول ابن حنيفة يقوم ويقرأ الآية الواحدة (قوله قام بقدره الخ) حتى لو قدر على القيام مقدار تركبيرة الافتتاح وجب بقدره أو قدر على اقيام له بعض القراءة وجب وهو الصحيح وان عجز عن القيام مستويا وجب ان يقوم متكئا ولو عجز عن القعود مستويا وجب ان يقوم متكئا (قوله اذا كرر آية السجدة الخ) أي سواء سجد للاولى أولا بخلاف الحدود والكفارات لوحد أو كفر ثم عاد بسجدة ويكفر ثانيا وقيل اذا سجد

وان فعل فسبة مغيرة لا يرضيه يكون شارعا بالتكبير الا اذا أراد به التهجيد دون التعظيم اذا تذكر المصلي في غير صلواته كخيارته ودرسه لم تبطل وان شغلته هومة عن خشوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تقصير ولا تسحب اعادتها لترك الخشوع لا ينبغي للؤن والامام انتظار أحد الا ان يكون شريرا يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعبدان وتصح نية امامتهن في غيبتهن خرج الخطيب بعد شروعه منتفلا قطع على رأس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتمها على الصحيح لم يجد الا توب حر يرصلي فيه بلا خيار بخلاف التوب النص حيث يخير فان لم يجد الا هاصلي في الحرير فناء المهد كالمهد فيصح الاقتداء وان لم تتصل الصفوف المانع من الاقتداء طريق غرقه البهجة او نهر تجري فيه السفن أو خلاه في الصحراء يسع صفين والخلاء في المهد لا يمنع وان وسع صفوفه لانه حكم بقعة واحدة واختلفوا في الحائل بينه وبين الاصح العصة اذا كان لا يشبه عليه حال امامه المسافر اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى الاقامة قبل ان يقيد الثالثة بسجدة الاسير اذا خلص يقضي صلاة المقيمين الا اذا رحل العدو به الى مكان أراد الاقامة فيه خمسة عشر يوما فيصلي صلاة المسافر بن وبن به شقيقة برأسه الائمة لو كان المريض بحال لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج ويصلي قاعدا لان الفرض مقدر بمحله على الاقتداء وعلى اعتباره سقما القيام واختلفوا في مرضه ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قد قدر الاصح أنه يقعد ويراعي قدر المريض على بعض القيام قام بقدره اذا كرر آية سجدة واحدة في مجلس واحد فالأفضل الاكتفاء بسجدة واحدة واذا كرر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلاة عليه وان كفاها واحدة فيهما ولا يرفع يديه في سجود التلاوة ولا فدية لسجود التلاوة ولا تجب نية التعيين لها السنة القيام لها اذا قرأ الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها ان كان في صلاة المخافة والاسجد لها يكره ترك السورة في الآخرين من التطوع عمدا وان سهى فعليه السهو ولو ضمه في أخرى الفرض ساهيا لا بسجدة عليه انفتوى لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطعه القرآن يخرج عن القراءة بقصد الثناء فلوراء الجنب الفاتحة بقصد الثناء لم يهرم ولو قصد بها الثناء في الجنائز لم يكره الا اذا

للاولى ثم قرأها يلزم أخرى (قوله ولا يرفع يديه الخ) لكن يكره عند الابتداء والالتزام ولا يسلّم (قوله ولا فدية لسجود التلاوة الخ) لعدم الراديه انها اذا وجبت في الصلاة فلم يسجد لها لاجبار لها والصواب ان يقال ان مراده أنه اذا مرض مرض الموت لا فدية لها كما تجب الفدية للصلاة (قوله لا يجوز الاقتداء بالشافعي الخ) هذا ضعيف والصحيح صحة الاقتداء ببعض الوتر ان لم يسلّم على رأس الركعتين وعدمها ان سلّم وقيل يصح الاقتداء وان سلّم ولا يضر في صحة الاقتداء كون الوتر هتافا شافعي سنة وعند الحنفي واجبا لان اعتداده الوجوب ليس بواجب على الحنفي ومنه لم يخطأ من اعتقده فسادا اقتداء الحنفي بالشافعي في صلاة العبدان محتجاً به اقتداء المفترض بالمتنفل لما ذكر (قوله لم يكره) وقيل تسحب قراءتها مراعاة للخلاف المقتضي بطلان الصلاة بدونها (قوله الا اذا قرأ المصلي الخ) استثناء من قوله لا يقرأ يخرج عن القرآنية بقصد الثناء

(قوله تجزيه الخ) وذلك لان القراءة اذا كانت في محلها لا تشغى بالغير حتى لو لم يقرأ في الاولين وقرأ في الآخرين بثنية الدعاء لا تجزيه كما في التوسيع لكن المنقول في التجزيه عدم التقييد بالاوليين ولا شك ان الآخرين محل القراءة المفروضة (قوله قراءة الفاتحة الخ) عبارة البرازية قراءة الفاتحة عقب المكتوبة بدعة (قوله في الحمام جهرا) اي بحيث يسمع غيره ولو يسمع نفسه لا (قوله صلاة الرغائب الخ) هي التي تفعل في رجب في اول ليلة جمعة منه وصلاة البراءة التي تفعل في ليلة النصف من شعبان وما يمتثال من نذر الخروج عن كراهة جماعة النفل فباطل كما حقه المصنف في شرح السكرت خلافا لما ذكره هنا (قوله الفقه لا يكون غنيا بكتبه الخ) ٨٦ اي المحتاج اليها للدراسة فيحل له اخذ الصدقة وان كانت قيمتها انصافا

وقذا لوله من كل كتاب نسختان فيما لم يصحح (قوله مفلس مقر) وان كان من عليه موبر امقرا بالدين لا يحل له الزكاة وان كان منكرا ان كان له بينة بخالفه ويمكن من اخذه لا يحل وان لم تكن عادلة لا يحل ايضا ما لم يرفع الى القاضي فصله فاذا حلف حل له الزكاة (قوله بشر اطها الخ) الشرط كون الطعام قائما فان كان جازوا لا فلا وان ضمنه جاز في كل الاحوال فالصواب ان يقول شرطها وعطف ضمنه باو والكتابة ثم جمع الى الاجازة المفهومة من اجاز (قوله عين الناذر) اي لو قال الناذر لله على ان تصدق اليوم بهذا الدرهم على هذا الفقير فتصدق غدا ب درهم آخر على غيره جاز عندنا خلافا ل زفر (قوله الا اذا لم يعين المندور جق العبارة

قرأ المصلي قاصدا للثناء فانما تجزيه لارياه في الفرائض في حق سقوطها اذا اراد فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها قراءة الفاتحة لاجل المهمات عقب المكتوبة بدعة القراءة في الحمام جهرا مكروهة وممر الا وهو المختار ولا يكره للحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح وضع المقلدة على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة وضع المصحف تحت رأسه مكروه الا للحفاظ لا ينبغي تاقبت الدعاء الا في الصلاة يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولبيلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركة بهذا الامام بالجماعة كذا في البرازية تعدد السهول لا يوجب تعدد المجهود الا في المسبوق يكره الاذان قاعدة الانفسه الاسفار بالغير افضل لا يجر لفة الحاج تأخير المغرب مكروه الا في السفر أو على مائدة واقفه سبحانه وتعالى اعلم ﴿كتاب الزكاة﴾

الفقه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان الاعتبار لوزن مكة سبعة من له دين على مفلس مقر فقير على المختار المريض مرض الموت اذا دفع زكاته الى أخيه ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقفت موقعه فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام الغير من صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشرائطها وضعت منه جازت المأمور بدفع الزكاة اذا تصدق ب درهم نفسه اجزاه ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة نوى الزكاة الا أنه سماه قرصة اختلفوا والصحيح الجواز عبد الخدمة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فتجب صدقة فطره عين الناذر مسكيناته اعطاء غيره الا اذا لم يعين المندور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين له الاقتصار على واحد يحبس الممتنع عن آداء الزكاة واختلفوا في أخذها منه جبرا والمدة لا حول الزكاة قمرى لا شمسى كل الصدقات حرام على بنى هاشم زكاة أو عمالة فيها أو عسرا أو كفارة أو منسذرة الا التطوع والوقف شك أنه أدى الزكاة أم لا فانه يؤديه لائق وقته العمر أو دعه مالا ونسبه ثم تذكره لم تجب الزكاة الا اذا كان المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل اذا كان الزوج لا يريد آداءه يكره اعطاء نصاب لفقير منها الا اذا كان مديونا أو صاحب عيال لو فرقه عليهم لم يخص كلاً منهم نصاب يكره نقلها الى قرابة أو احوج أو من دار الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت زكاة معجلة المختار انه لا يجوز دفع الزكاة لاهل البدع دفعها

أن يقول الا اذا عين المسكين ولم يعين المندور وحق المستثنى منها أن يقول عين الناذر مسكيناً وعين لاخته المندور (قوله حرام على بنى هاشم) وفي شرح الآثار عن الامام الحل لم والحرمه في عهد صلى الله عليه وسلم لوصول خمس الخمس اليهم قال الطحاوى والجواز ناخذ (قوله أو عمالة) انما حرمت العمالة عليهم وان كانت لها شبهة بالاجرة لان الشبهة في حقهم مثل الحقيقة كرامة لهم (قوله الا المهر المؤجل) وقيل يمنع (قوله يكره نقلها الخ) المعتبر فيه مكان الملك لا المالك فيكره نقلها من مكان الملك الى مكان المترك (قوله لاهل البدع) المراد الكرامة لانهم مشبهة في الذات فهو طامع لاق في محل التقييد

(قوله وان كان المجهل قدره الخ) في الملتقط امرأة الغني اذ لم يوسع الزوج غلبا حلا لها الصدقة وهو مقيد بما اذا كان ثوبا
 لا ثيابا (قوله وكذا لزوم الاضحية الخ) أي وجوب الاضحية وصدقة الفطر عليهم اعلی هذا التفصيل (قوله الا اذا كان
 من امرأة الخ) في الصيرفة ما يخالفه قال امرأته جاءت بولد من الزنا ثبت النسب من الزوج لان الزاني في الصحيح فلو دفع
 صاحب الفرائش زكاة ماله الى هذا الولد يجوز لولد دفع الزاني لا يجوز خلافه لا شافعي (قوله الا اذا حكم عليه بنفقة الخ) أي اذا كان
 بحسب ما يعطيه من النفقة لا يجوز لولده به الزكاة لان هذا اداء الواجب عن واجب آخر ولا يجوز يقع لهم الاستغناء بالزكاة
 (قوله عجل زكاة جل السوائم الخ) قال في الحاشية لو كان له خمس من الابل ٨٧ الحوامل ففعل شاتين فنهنا

وعما في بطونها ثم تبحت
 نجسا قبل الحول اجزاء
 عما عجل وان عجل عما
 تحمل في السنة الثانية
 لا كتاب الصوم قوله
 يفدي فان لم يقدر على
 ذلك يستغفر الله تعالى
 (قوله ينويه عن التذرع الخ)
 يعني اذا كان قدمه قبل
 الزوال أما لو كان بعده
 فلا لغوات وقت النية ولو
 قدم ليل لا شيء ولو قدم
 قبل الزوال أو كل فية
 أو بعد الزوال ولم يأكل
 صام في المستقبل (قوله
 من صدق كاهنا الخ)
 لا يعبدان يقال يحتفل
 أن يكون المراد
 تصديقهما فيما يخبران
 عن الحوادث وأما مجرد
 الحساب مثل ظهور
 الحلال في اليوم الفلاني
 فلا تدخل تحت النهي
 (قوله اذا كل أو شرب
 الخ) مقيد بما اذا لم يوجد ما

لاخته المتزوجة ان كان زوجها معسرا جاز وان كان مؤمرا وكان مهرها أقل من النصاب
 فكذلك وان كان المجهل قدره لم يجوز به بقى وكذا في لزوم الاضحية الولد من الزنا لا يثبت نسبه
 من الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى الولد من
 الزنا الا اذا كان من امرأته لزوج معروف كافي جامع الفصولين الزكاة واجبة بقدره
 ميسرة فتسقط بهلاك المال بعد الحول وصدقة الفطر واجبة بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم
 العيد لم تسقط انتفى على اقراره بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقة ثم وتحل الصدقة
 لمن له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة ومن معه ألف وعليه مثلها كره له الاخذ واجزا الدافع
 واوله قوت سنة يساوي نصابا أو كسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ
 عجلها عن نصاب عنده فتم الحول وعنده أقل من النصاب ان دفعها الى الفقير لا يستردها
 مطلقا الى الساعي يستردها ان كانت قائمة وان قسمها الساعي بين الفقراء فممنها من مال الزكاة
 خلافا لمحمد ولو عجل زكاة جل السوائم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط من الاجارة المعلم
 اذا اعطى خليفته شيئا أو بالزكاة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه يصح عهده والا فلا
 ﴿كتاب الصوم﴾

نذر صوم الابدأ كل لعذر يفدي لما كل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه لان تقدم بعد
 ما نواه تطوعا ينويه عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم وجب بإيجابها الا عن صوم
 وجب بإيجاب الله تعالى وتوقف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا افطرت بغير عذر قال
 بعض اصحابنا لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم
 ويتمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم وردده الامام السرخسي بالحديث من
 صدق كاهنا أو منجما فقد كفر بما انزل الله على محمد نية الصوم في الصلاة صحيحة
 ولا تفسدها اذا كل أو شرب ما يتغذى به أو يشداوى به فعليه الكفارة والا فلا الا الدم اذا
 شربه فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس الصوم في السفر أفضل الا اذا خاف على
 نفسه أو كان له رفقة اشترى كوامعه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكروه الا اذا نوى
 تطوعا أو اجبا آخر على الصحيح والا فضل فطره الا اذا وافق صوما كان يصومه أو كان مغنيا
 لا يصوم العبد والامة والمدير وأم الولد تطوعا الا باذن المولى لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن

يسقط الكفارة كما لو مرضت في يوم الجماع أو حاضت أو نفست خلافا لغيره وكذا في المرض هو في الاصح واختلف فيما
 لو مرض بغير نفسه والمختار عدم السقوط كما لو سافر مكرها في ظاهر الرواية واختلف في معنى التغذى فقل هو ما يميل اليه الطبع
 وتنقضي به شهوة البطن وقيل ما يعود فقهه لاصلاح البدن فلو ابتلع لقمة أخرجهما من فيه يجب على الثاني لا الاول (قوله
 الا الدم اذا شربه الخ) هذا خلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية عليه القضاء لا الكفارة لانه ما يستقذره الطبع (قوله
 لا تصوم المرأة تطوعا الخ) قيد في المحيط وغيره الكراهة في حقها بما اذا كان الصوم يضر بالزوج وأما اذا كان لا يضره
 بان كان صائما أو مرضيا فليس له المنع بخلاف العبد والمدير والامة وأم الولد فله منعه وان لم يضر لان منافعه لهم
 عجل كنه

(قوله لا يلزمه التلذذ) زاد بعضهم ان يكون مقصود الاوسيلة فلا يصح بالوضوء وسجدة التلاوة ومنه تكفيين الميت وزاد بعضهم أن لا يكون مستحيل الكون فلونذر صوم امس أو اعتكاف شهر مضى لا يصح نذره في الالهية بعد ذلك كشر وط التلذذ الا اذا قام الدليل على خلافه وانما قال ذلك لئلا يرد النذر بالجماع ماشيا واد اعتكاف واعتاق الرقبة فان النذر بها صحيح وان الجماع بصفة المشي غير واجب وكذا الاعتكاف وكذا انفس الاعتاق من غير سبب موجب له وفيه نظر اما الجماع فلان أهل مكة يجيب في حقهم المشي على القادر منهم ولا يشترط في حقهم الراحة وأما الاعتكاف فلا شتماله على واجب لانه وان لم يكن من جنسه واجب لكنه يشتمل على الواجب وهو الصوم لانه شرط صحته اذا كان من ذورا أو أماً الاعتاق فلان من جنسه واجب وهو الاعتاق في الكفارة وأما كونه من غير سبب فليس بمبرر (قوله فلا يصح النذر بالمعاصي) أي المعصية باعتبار نفسها كالنذر بالزنا وشرب الخمر فلا يلزم الوفاء به لكنه ينعمقدم وجبا لكفارة بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكون عينا الا بالنية على ما عليه الفتوى وأما نذر صوم النحر فله صحت غير انه يفطر ويقضى وذلك لانه نذر بصوم مشروع والنهي عنه وهو ترك اجابة دعوة الله وروى عن الامام عدم الصفة به قال زفر (قوله ولو نذر عبادة المربض الخ) لان النذر انما يلزم ما كان حقه تعالى فله وداء عبادة المربض وان كان فيها معنى - في الله تعالى فالمقصود حق المربض (قوله ليس له الرجوع الخ) الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها ٨٨

الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الا جبر تطوعا الا باذن المستأجر اذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التبعين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلونذر بحجة الاسلام لا تلزمه الا واحدة ولو نذر صلوات - سنة وعنى الفرائض لاشئ عليه وان عني مثلها لزمته ويكفي المغرب ولو نذر عبادة المربض لم تلزمه في المذهب ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة لم تلزمه الزوج اذا اذن لزوجه وبالاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره اذاعاه واحدا من أخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء رمضان ما فرغ من رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة - نسيها فكل عندهم فمليه انقضاء والكفارة رأى صائما أي كل ناسيا يخبره الا اذا كان يضاف عنه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله بطون عن انفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه جاز قال الامام الاعظم اذا شهد واحد بالهلال فصاموا ثلاثين يوما لم يفطروا - في بصوموا يوما آخر رمضان يقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة - في وجوب الكفارة بجماعهما الجماع في الدبر بوجوب الكفارة انفاقا على الاصح الخباز في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل فلا يصح

قليس من اهل التملك فله منه (قوله لا يكره له الفطر هذا) مفيد بصوم النفل ويكون الفطر قبل الزوال الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوب لا حد والدين وقيل الضيافة لا تكون عذرا (قوله الا اذا كان صائما عن قضاء الخ) ظاهرا اقتضاه على القضاء انه لا يكره الفطر في صوم الكفارة والنذر بعذر الضيافة وهو رواية عن

الثاني وحيث مشى على هذه الرواية فكان ينبغي ان لا يستثنى فصار رمضان لانه كالكفارة والنذر على هذه الرواية (قوله يخبره) أي وجوبه ان كان شايبا بقدر على الاتمام وان كان شحيضا - فلا يخبره الا بعد الفراغ والنائم اذا شرب فسد صومه ومثله الخطي والمكره لان حكم الناسي ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره والخطا كما اذا تمضمض فمضى المالى حاقه (قوله يعطى) صدقة فطره عن نفسه لان المعتبر مكان الرأس المخرج عنه في الصحيح وصحيح في المحيط انه يؤدي حيث هو عليه الفتوى واما في زكاة المال فالمعتبر مكان المال بالاتفاق (قوله اذا شهد واحد بالهلال في الذخيرة الواحد اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي وقبل شهادته وامر الناس بالصوم فلما اتوا ثلاثين وغم هلال شوال فقال بصومون من الغد وان كان الحسادى وثلاثين وقال محمد يفطرون وقال الحلواني هذا الاختلاف فيسالم بربوا هلال شوال والسما معصية واما اذا كانت متغمة فانهم يفطرون بلا خلاف واما اذا شهد على هلال رمضان شاهدا والسما متغمة وقبل القاضي شهادتهما صاموا ثلاثين يوما فلم يربوا الهلال ان كانت متغمة يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت معصية فكذا وقيل لا والاول اصح (قوله في حق المقيم) يعني اذا كان عليه كفارة فله ان يفطر فصار شهرا فدخل رمضان فانه يقطع التتابع في حق المقيم - في حق المسافر فلا يعدم تعين صومه عليه (قوله على الاصح) وروى عن الامام انه لا كفارة في الدبر باعتباره بالحد عند زفر وروى ابو يوسف عنه الكفارة وهي الاصح

(قوله الاصح وجوب الكفارة الخ) مخالف لما في القنية والجترانه لا كفارة اذا تبين صحة طنه

(كتاب الحج)

(قوله فلو اشترك المحرمان الخ) وجه التقريع ان الضمان في حق المحرم
جزاء الفعل وهو متعدد وفي صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس متعدد اكر جاسين قتلار جلا خطا يجب عليهم مادية واحدة
وغلى كل واحد كفارة لانها جزاء الفعل (قوله جامع مرار الخ) لا فرق بين ان يكون عامدا او ناسيا جاهلا او عالما مختارا او مكرها
رجلا او امرأة انزل اول ينزل ولا رجوع له على المسكر محررا او عبدا ووجاع الصبي والمعتوره يفسد حجها ولكن لا دم عليهم
(قوله فيكفيه دم واحد الخ) سواء كان لامرأة او نسوة اما اذا تعدد المجلس ولم يقصد رفض الحجة الفاسدة لزم دم آخر ولو نوى
بالثاني رفض الحج الفاسد لا يلزم بالثاني شيء (قوله هدى التطوع) افاد بقوله هدى انه بلغ الحرم اما اذا بجه قبل بلوغه
فليس بهدى فلا يؤكل منه والفرق انه اذا بلغ الحرم فالقرية فيه بالاراقة وقد حصلت واذا لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل ينفيه
وافاد انه لا يجوز الاكل من بقية الهدايا كد ما الكفارات كلها والنذور وهدى الاحصار (قوله افضل من الصدقة الخ) اي
التصدق بقدر الدراهم التي تنفق في الحج لا بالنسبة الى اموال عظيمة ٨٩

الصدقة افضل لان الصدقة
تطوعا يعود نفعها الى غيره
ويتعدد ولا سيما اذا كان
التمصدق عليهم مجزوعا
جدا او ذوى ارحام مجزوعا
ويؤيد ذلك ما وقع لبعض
المقدمين فاخذ في كنه
خمسائة دينار وخرج الى
السوق ليشتري آلة الحج
فقابلته امرأة فقالت اني
امرأة شريفة ولى بنات عراه
واليوم الرابع ما اكلنا شيئا
فطرح لها الدراهم وأعرض
عن الخروج فلما أقبل
الحاج فكلمها قال لواحد
منهم قبل الله حجك وشكر

به الى الضعف فيخبر نصف النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفيني كذب وهو باطل باقصر
من أيام الشتاء ظن طلوع الفجر فأكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة

(كتاب الحج)

ضمان الفعل يتعدد بتعدد الافعال وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد
الجزاء ولو حلل ان في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد جامع مرار فعليه لكل مرة
دم الا ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد لا يؤكل من الهدايا الا ثلاثة هدى
المتعة والقران والتطوع الحج تطوعا افضل من الصدقة النافلة يكره الحج على الحمار
بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون افضل من الحجة الثانية اذا كان الغالب السلامة على
الطريق فالج فرض والا لا الحج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل اذ لم يكن الاب
مستغنيا لم يحمل الخروج وعمر ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم اظافيره ولا يأخذ من
شعر رأسه وقال ابن المبارك السنة لا تؤخر به اخذ الفقيه معه ألف درهم وهو يخاف
الغزوة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج اهل بيته فان كان قبله جازله التزوج
الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بما له جازان اخذ المأثور المال وانجر به ورجع
عن الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجزيه الحج خلافا لمحمد المحرم من لا يجوز له
نكاحها تأييدا الا الصبي والفاسق والمجوسى المأمور بالحج له ان يؤخره عن السنة الاولى

١٢

اشباه

الله سبحانه قال له مثل ذلك فلما كان في الليل رأى

النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لا تعجب من نية الناس لك بالحج أغثت ملهوا فوا وأغثيت ضعيفا فنجى الله من صورته
ملكاً فهو يحج عنك في كل عام والقصة ذكرها في المسامرات بسنده ونقلها المحشى بتمامها فانظرها (قوله اذا كان
الغالب السلامة الخ) أى هي شرط لوجوب الحج كما هو مرادى عن الامام لانتفاء الاستطاعة حينئذ وقيل شرط الاداء
والثمرة تظهر في وجوب الايضاع على الاول لا يجب وعلى الثاني يجب (قوله اذ لم يكن الاب مستغنيا) هذا ليس قيداً في المسئلة
التي قبلها بل يستفاد منها تقييداً ما قبلها بما اذا كان مستغنيا عنه (قوله قال ابن المبارك الخ) هذا رد على ابن المسيب
والاقتصار على أخذ الفقيه بقول ابن المبارك ليس له مفهوم بل أخذ به غيره (قوله لا يجزيه الحج) لان استراطهم كون النفقة
أولاً كثرة ما مال الأمر للاحتراز عن التبرع له لكن ما هنا مخالف لما في البحر حيث قال ولو انجر في المال ثم حج بمثله
فالاصح انها عن الميت وبتصدق بالرجوع كالواظها بدرهمه حتى ما رضامنا ثم حج بمثله اولاك أن تقول لا مخالفة لان ما في
البحر مبني على قول محمد وغاياته انه عبر عنه بالاصح (قوله والفاسق والمجوسى) يفهم منه ان الكتابي محرم لبعثه
المسئلة لكن اذا لم يكن الفاسق محرم لبعثه المسئلة للغشية عليها منه فاحرى ان لا يكون الكتابي محرم لبعثه المسئلة خشية
أن يقتنها عن دينها

(قوله الا اذا اتخذ مكة دارا) في البدائع فاما اذا اتخذها ثم عاد لا تعود النفقة بلا خلاف (قوله ولو نفقة خادم المأمور عليه) أي على المأمور الا اذا كان المأمور ممن لا يخدم نفسه فعلى الأمر فافهم (قوله بغير قضاء) في بعض النفقة وان كان بخير نص للاذن دلالة (قوله ضمن المال) أي والجميع عن نفسه واما الضمان فلان الجميع المعروف بالزاد والراحلة فانصرف اليه وهذا بخلاف مال الوصي ٩٠ بان يعطى لرجل ليجب عنه فدفع اليه فاتفق الكراء على نفسه وحج ماشيا جازع

الميت استخسانا (قوله الا اذا كان مديونا الخ) أي فلا يصدق الا بيسنة لانه يدعى قضاء الدين (قوله ليس للمأمور بالجميع) المأمور بالجميع ان اعتمر في اشهر الحج ثم حج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قولهم ولا يجوز عن حجة الاسلام عن نفسه ويضمن النفقة وفي الوالدية اذا بدا بالجميع عن الميت ثم اتى بالعمره فليس مخالفا انقضا ومادام مشغولا بالعمره يتفق على نفسه من مال نفسه من العموى فانظره (قوله لم يجز الخ) لان الفرض يتعلق بماله فان لم يجز عنه بماله لم يسقط الفرض بخلاف ما اذا لم يوص فتبرع الوارث (قوله يصح استئجار الحاج الخ) الصواب لا يصح لقوله بعدد له اجر مثله لانه لو صح الاستئجار لسكان له المسمى واذا فسدت الاجارة فلا جبر اجر مثله

ثم يجب ولا يضمن كافي التاخر خانية ولو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستعمال لا لتقييد كافي الثانية والصحيح وقوعه عن الأمر والغاضل من النفقة للأمر ولو ارثه ان كان ميتا لأن يقول وكانت ان تهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك والوصي عند الامساق الجميع نفسه الا اذا قال لدفع المال لمن يجب عني أو كان الوصي وارث الميت فيتوقف على اجازته - وللأمر الانفاق من مال الأمر الا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل الغافلة واقامته بمكة بعد الحج اقامة معتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتاد مبطل لنفقة الا اذا عزم بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه وللأمر خطط الدراهم مع الرفقة والاداء وان ضاع المال بمكة أو بقرب منها فاتفق من مال نفسه مرجع به وان كان بغير قضاء للاذن دلالة المأمور اذا أمسك مؤنة الكراء وحج ماشيا ضمن المال ادعى المأمور انه منع عن الحج وقد اتفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان أمرا ظاهرا يشهد على صدقه واذا ادعى انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبل بيعة الوارث انه كان يوم النهر بالكوفة الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يجز ليس للأمر بالجميع الاعتمار قبله وبعده وكل دم وجب على المأمور فهو من ماله الا دم الاحصار في قول الامام أوصى الميت بالجميع فتبرع الوارث أو الوصي لم يجز ولو حج الوصي بماله ليرجع جازوله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي ليس للأمر الا بالجميع ولو لم يرض الا اذا قال له الأمر اصنع ماشيت فله ذلك مطاقا يصح استئجار الحاج عن الغير وله أجر مثله والمأمور اذا أمسك البعض وحج بالبقية جاز ويضمن ما خلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه يضمن الا اذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي لسكراء وعامة النفقة كذا في الثانية اذا أنفق المأمور بالجميع السك في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال بيد الجميع الفرض قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ويخير ان كان تطوعا حج الغني أفضل من حج الفقير لان الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع اذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كافي البيعة

كتاب النكاح

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتاط أصحابنا في الفروج الا في مسئلة ما اذا كانت الجارية بين شر بكين فادعى كل الخوف عليهما من شر بكه وطالب الوضع عند عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل وباحشة للملك كذا في كراهية المأراج ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية الانكاح للصغير

والمراد باجر المثل هنا نفقة المثل هذا ومن وجب عليه الجميع فاخر فمات من غير وصية يأثم اتفاقا والصغيرة وان خرج عام وجوبه فمات في الطريق فليس عليه ان يوصي (قوله وهو متطوع في ذهابه) الضمير راجع الى الفقير وهذا لا يظهر فيما نواحر من ديرة اهل فلو احرم كذلك يستوى مع الغني الا ان يفرق بين ما وجب بايجاب الله تعالى وما وجب بايجاب العبد (قوله كذا في جامع الفصولين) عبارة تركه كما نقله المحشي ما قبض على سوم النكاح مضمون يعني لو قبض امة غيره ليتزوجها باذن مولاه فاهلكت في يده ضمن قيمتها

(قوله للاولياء على سبيل الكمال) اي المأثورين في الدرجة فكل ان يستثقل بالشرع فان زواجهما صح السابق وان لم يعلم بطل ومثله ولاية الاعتراض ثبت لسلك كما لان رضى واحد منهم ليس له رضى واسفل منه اعتراض (قوله لاحتمال العفو ورجحان وجوده) لان العفو مندوب ولا عبرة اتوهم العفو بعد البلوغ لان فيه ابطال حق الكبير (قوله للوارث الكبير) فيه تفصيل وهو ان الكبير لو كان وليا في المال والنفس كالأب والجد والسيد فله ان يستوفى قبل بلوغ الصغير انصافا وان كان وليا في النفس دون المال كالأخ والعم فقلى الخلاف (قوله لسلك من له حق المرور) مسلما كان أو ذميا عبدا كان أو حرا بالغاً كان أو صبيا (قوله الايمان الخ) فيه ان الذكروا الشكر لا يرتفعان بل هما في الاثرة

أكثر غايته أن ما ذكر ليس بتسكاليف (قوله الفرق ثلاثة عشر الخ) لم يبين منها ما هو طلاق وما هو فسخ والضابط ان كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا بسبب من الزوج فهي فسخ تكبير العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالأبلاء والحب والعنة وانما كانت رده فمضام انهما قبله لانها ينتفى الملك فيعتق الحبل والفرقة انما جاءت بالتخلي للوجود المباشرة من الزوج (قوله الاثني مسئلتين) راجع الى قوله لا بعده والتقدير لا ينتفع بعد التملك في كل حال الا فيما ذكر وزيدا باوهم الاسلام فانه فسخ بعد التملك

والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لسلك الثانية اقصا من الموروث ثبت لسلك من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير امتي فآؤه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان لباثنين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق المرور على الكمال والضابط ان الحق اذا كان مما لا يتجزى فانه ثبت لكل على الكمال فلا يستقدم في المملوك مما يتجزى ليس لتأعبادة شرعت من عهد آدم الى الآن ثم تستمر في الجنة الا الايمان والانسكاح الاولى لا يستوجب على عبده دينا فلا مهر ان زوج عبده من امته ولا ضمان عليه باتلافه مال سيده ولو قتل العبد ولاه وله ابنا فحق أحدهما سقط الاقصا ولم يجب شيء لغير العتق في عند الامام الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى القضاء وستة لا فالاولى الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة وبفسخ المهر وبأبائه الزوج عن الاسلام وبالأمان والثانية الفرقة بخيار العتق وبالأبلاء وبالردة وتباين الدارين وبذلك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلا تفسخ اقلته ولا يفسخ بالجلود الا في مسئلتين فيقبله بعد ردة أحدهما وملاك أحدهما الآخر يكمل المهر بربعة بالدخول بالخلوة العجيبة وبوجوب العدة عليها منه سابقا لموت أحدهما للزوج ان يضرب امرأته على أربع وما يجعناها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها الى فراش وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزلها بغير اخذته بغير حق وعلى ترك الصلاة رواية وقد ينبت في شرح الكثر قولهم وما كان بمعناها لما ان تخرج بغير اخذته قبل ايفاء المعجل مطاوعا بعد اذا كان لها حق أو عليها أو كانت قابلة أو غسالة أو زيارة أبيها كل جمعة مرة أو زيارة المحارم كل سنة وفيما بعد ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية لا تخرج ولا بذنه ولو خرجت باذنه كانا غاصبين واختلفا في خروجها للحمام والاعتماد الجواز بشرط عدم التزين والتطيب يعتقد النكاح بما أفاد ملك العين للحال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين لما في هبة الخاتنة لوقال متعتك بهذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئلتين تزوج صبي امرأة مكافاة بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كافي الخاتنة ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا كما في بيع الوالدية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يحمل لها وصل شعر غيرها بشعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كالمهر والعدة تذهب باشياء فليحسن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكيلها بالنكاح في اسم أبيها لم تكن حاضرة لا ينفق النكاح تزوج امرأته أخرى وخاف ان لا يدل لاي شيء ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والتفقه

(قوله وبوجوب العدة) كان ابان زواجه ثم تزوجها الى العدة فطلقها قبل الدخول وجب تمام المهر وعدة مبتدأة (قوله وموت أحدهما الخ) هذا في النكاح الصحيح أما في الفاسد فلا يجب شيء الا بالوطى (قوله للزوج ان يضرب الخ) استفيد من التعبير باللام دون علي ان الزوج لا يجب عليه ذلك (قوله لا ينعقد النكاح) لانها اذا لم تكن حاضرة يحتاج الى تعيينها وتعر يفها ينسبها الى أبيها واذا وقع الغلط في اسم أبيها لم ينعقد النكاح وأما اذا كانت حاضرة فلا يضر الغلط في اسم أبيها والتعيينها

(قوله الامام صدق العرف
الخ) أى بان يكون العرف
عاما والعرف الضعيف هو
العرف الخاص لا يطق
المسكوت بالمشروط (قوله
لا يكون كفوا للغنية) هذا
خلاف ظاهر الرواية من
ان الكفاءة فى المال لا تعتبر
فمن كان قادرا على المهر
والنفقة يكون كفوا لذوات
أموال عظيمة ومن لا يقدر
على المهر والنفقة لا يكون
كفوا للفقيرة فى ظاهر الرواية
(قوله اختلافا فى الصحة
والفساد) كما لو قالت
تزوجتني بغير شهود وقال
بشهود فالقول له وان
اختلفا فى وجود أصل
النكاح فالقول بان ينكر
الوجود كما لو قالت تزوجتني
وانا صبوية وقال بل كنت
بالتعة فالقول لها (قوله
المجنون لا يقع طلاقه) أى
لا يصح ايقاعه الطلاق
وحينه فلا صحة لاستثنائه
ما ذكره لانه ليس فيها
ايقاع طلاق وكذا يقال
فى الصبي (قوله فقد
سواء بينهما) بان جعلوا حكم
المعلق بالشروط كالصاف

وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو ماجور لترك النعم
عليها وفى زماننا ومكاننا ينظر الى معجل مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا يعتد به لانه قد
يمهر خمسين ألف دينار ولا يفعل الأقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر معجلا
فاوفاها ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشروط عادة نحو الخشف والمكعب وديباح اللقاة
ودراهم السكر على ما هو عرف سمرقند فان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان
سكتوا لا يجب الاما صدق العرف من غير تردد فى الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف
لا يطق المسكوت عنه بالمشروط كذا فى الملتقط الفقير لا يكون كفوا للغنية كبيرة كانت أو
صغيرة الا أن يكون عالما أو شريفا كذا فى الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها
فالقول لها الا اذا طاعت فى الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رتب ولا يدري
اين ذهب لا يكره الزوج طلبها كذا فى الملتقط لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
مراقة تطلب ذلك منه أيضا يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وخرجها من منزله الى ان
يأتى بها أو يعلم بموتها كذا فى الملتقط اختلافا فى الصحة والفساد فالقول للمدعى الصحة كذا فى
الحاتية الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها لا الاقرار بمهرها وقوله خذى هذان نفقة
عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها وقولها اعطني مهري اقرار بالنكاح كذا فى اقرار اليتيمة
بموز خلوا نكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا فى صغيرة يزوجهما غير
الاب والجد ومحبورة وموكة غيبته النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا بنو اعليه
ان يجوز له لا يكون فيها قلت يقبله بعده فى ردة أحدها كما بيناه فى الشرح وأما طرد
الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كما فى الشرح

كتاب الطلاق

السكران كالمصاحي الا فى الاقرار بالحدود والخالصة والردة والاشهاد على شهادة نفسه كذا
فى خلع الحاتية النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا فى الطلاق يسا طاق وفى العتق يحرر
وفى الحدود يازانية وفى التغرير يأسارق فتقرع على الاول لو قال لجاريته ياسارقة يازانية
يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرد هالانه للاعلام لا لتحقيق ولو قال لزوجه
يا كافرة لم يفرق بينهما كذا فى الجامع ولما لا عنه لا يثبت فى نسبه فى جميع الاحكام من
الشهادة والزكاة والمنما كسرة والعتق بملك القريب الا فى حكمين الارث والنفقة كذا فى
البدايع المجنون لا يقع طلاقه الا فى مسائل اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا
كان مجبوبا فانه يفرق بينهما بطلبها وهى طلاق وفيما اذا كان عتينا بطلبها فان
لم يصل فرق بينهما بحضور وليه وفيما اذا اسلمت وهو كافر وابى أبواه الاسلام فانه يفرق
بينهما وهو طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت فعرض عليه مميزا فابى وقع الطلاق على
الصحيح وفيما اذا كان مجبوبا وفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ويؤجل له لسكونه مستحقا
عليه كعتق قريبه كذا فى عتق الميراث المعلق بالشرط لا ينعقد بسبب الحال والمضاف منعقد
فى الطلاق والعتاق والتذرقاذا قال أنت جرد الميراث بيعه اليوم وملكه اذا قال اذا جاء غد
ولو قال لله على التصديق بدرهم غدا ملك التعجيل بخلافه اذا جاء غد الا فى مسنتين فقد سوا
بينهما الاولى فى ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا
جاء غد فقد ابطأت خيارى أو قال ابطلته غدا فجاء غد بطل خياره كذا فى خيار الشرط من

(قوله مع ان الاجارة الخ) فيه نظرفان التعليق هنا صوري لا حقيقي فان بحكي الغد كائن لا محالة فكل انضافه في
الغنى والتعليق الذي يوجب عدم صحة الاجارة هو ما يكون بشرط على خطر الوجود (قوله بخلاف ان دخلت) صوابه بخلاف
بالاضافة (قوله ولا يصح تعليقهها) الصواب تعليقه بنسب كبر الضمير لان الكلام في تمامي القسح لا تعليق الاجارة (قوله في
وجود الشرط) قيد بالشرط لان الاختلاف لو كان في وقت المضاف كان القول لها كما اذا قال لها انت طالق للسنة ثم
قال جامعتك وانت طاهرة لا يقبل قوله (قوله فالقول لها) وقيل ٩٣ القول له وصح الاول بمسئلة يحلف

ليودن له اليوم كذا ففجز
عن الاداء بان لم يكن معه
شيء ولا يوجب عدم بقرضه
تبطل اليمين ولا يحث
لعدم تصور البر (قوله
لم يقع) أي لتيقن كذبها
وفيه ان لا يوقف عليه
بتعاسي بخبرها وان كنا
نتيقن بكذبها كما لو قال ان
كنت تحبين جهنم فانت
طالق فقالت أحب يقع
(قوله ثم عطفها مع أخرى)
بان قال لها أنت طالق ثم
قال لاخري أنت طالق
وقلنا يفي الاولى (قوله
ولو طلقها ثم اضر به الخ)
أي لو قال لها أنت طالق
لا بل أنت طالق فهي طالق
واحدة بالكلام الاولى
ولا يلزمها بالثاني طلاق إلا
أن ينوي ولو قال انت طالق
لا بل اتمازمت الاولى
تطبيقا وتان والاخرى واحدة
(قوله فان كان ما بعد
او كذا بال الخ) كما لو قال انت
طالق اولست برجل
تطلق ولو قال انت طالق
او انا رجل فلا (قوله كذا

الخاتمة الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكافي لو قال آجرتك غدا أو اذ جاء غدا فقد آجرتك
صح مع ان الاجارة لا يصح تعليقه او تصح اضافتها ومن فروع أصل المسئلة ما في ايمان
الجامع لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذ جاء غدا أنت طالق حث بخلاف ان دخلت الدار وفي
الخاتمة تصح اضافة فسح الاجارة المضافة ولا يصح تعليقه طلب المرأة الخلع حرام الا اذا
علق طلاقها البين بشرط فشهدوا بوجوده فلم يقض بها فعليها ان تحتسب في طلب الفدا
للفارقة القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا في مسائل لوعلقها
بعدم وصول نفقة شهر افادعاه وانكرت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح كافي
الخلاصة وفيما اذا طلقها السنة وادعى جماعها في الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى
قر بانها بعد المدة فيها وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خيرها وادعى انها
اختارت بعد المجلس وهي فيه كافي الكافي اذا علق بفعولها القاي تطلق باخبارها ولو
كاذبة الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سررت لم يقع كافي الخاتمة من
الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا من جهتها كعيقها القول لها في حقها واذا علق عتقه بما
لا يعلم الا من جهته فالقول له على الاصح كقوله للعبد ان احتلت فانت حر فقال احتلت وقع
باخباره كافي المحيط وقرق بينهما في الخاتمة باه كان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج
من الرحم كر الشرط ثلاثا والجزء واحد اذ وجد الشرط مرة طلق واحدة ولو تعدد الجزاء
تعدد الوقوع كافي الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها مع أخرى بالواو أو ثم أو الفاء طلقت الاولى ثنتين
والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضر به واثبته لها لا يتعدد الا بالنية ولو جمع الاولى مع الاخرى
في الاضراب تعدد على الاولى واذا ادخل كلمة أو في الايقاع على امرأتين واعقبه بشرط
فان التعيين له بعد وجود الشرط اذا طاق ثم أتى باوفان كان ما بعد او كذا واقع بالاول والا فلا
كر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد تعدد الشرط لالجزاء ولو ذكر الجزاء بين شرطين تعدد الشرط
كل امرأة ابرز وجهها حث بالمباعدة عندها خلافا للثاني وبه أخذ الفقيه أبو الليث يتكرر
الجزاء يتكرر الشرط كلما دخلت فكذا كلما مدت عندك فكذا فقه ساعا طلقت ثلاثا
كلما مضى بترك فضر بها يديه طلقت ثنتين وان بكف واحدة فواحدة كلما طلقك فطلقها
وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاق فطلقها طلقت ثلاثا ووسط الشرط بين طلاقين تنجز الثاني
وتعلق الاول ذكر منادى بين شرط وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاولى وينوي في
الاخرى ولو بدأ ببدء الواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط

دخلت الخ) تمثيل لتكرار الجزاء بتكرار الشرط وحذف الاداة لظهور كونه تمثيلا (قوله طلقت ثلاثا) وجه ذلك ان الدوام
على القعود وعلى كل ما يستدام بمنزلة الانشاء (قوله كلما وقع عليك الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها هو ان التعليق عليه في
هذه وقوع الطلاق وفي تلك التطابق والاتصاف بالوقوع وجزء منين بعد الايقاع بخلاف التعليق بالتطبيق (قوله وسط
الشرط) كما اذا قال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق (قوله ذكر منادى بين شرط وجزاء) أي لو قال ان قدم زيد يارني
فانت طالق يا فاطمة (قوله ولو بدأ بالبدء) أي بان قال يا عمرة انت طالق ان دخلت الدار يارني ينيب فدخلت عمرة طلقا

(قوله عند عدم) ظرف لمنصرفه (قوله على وجوده في المستقبل) مقيد بما لم يذكر الغد فلو قال لامرأته ان حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد (قوله ان صححت) يعني فانت طالق يقع الطلاق كما سكت عن اليمين لان الصحة امر مبتدو في مثله للدوام حكم الابتداء (قوله ومنه طالقني) اي مما حمل على الفور بقربنة قولها لزوجها طالقني فقال لها ان لم اطلقك اي فورا فاذا لم يطاقها فورا حثت (قوله وقع) اي ولا يحسد ظاهره ولو اقر مرة واحدة مع انه لا يثبت باقراره في حق ٩٤ الحد الا بالاقرار اربع مرات في اربع مجالس وقياسه في حق الطلاق

ان لا يؤخذ الا بالاقرار اربع مرات ويجاب بان توقف الثبوت بالاقرار على تكرره في حق الحد ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره لكن يزعمون شذوذ وقوع الطلاق بشهادة اثنين بالمعينة لان التوقف على شهادة الاربعه في حق الحد على خلاف القياس فلا يتعدى الى الثبوت في حق الطلاق ولكنه توقف في حقه ايضا (قوله طلق التي جامعها ثلاثا) وجهه انه علق طلاق كل واحدة منهن بعدم جماع كل واحدة والجماعه واحدة في حقها لما يجماع واحدة من الثلاث وقع بعدد من وفي حق كل واحدة من لم يجماعها لم يجماع اثنيتين غيرها وقع بعددها (قوله اضافته وعلقه) بان قال انت طالق غدا اذا دخلت الدار يلقو ذكر الغد ويقع الطلاق

طلقنا كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالاقرار منصرفه الى ثلاثة كقولهم لو قال لها ان لم اقل عنك لا خيك بكل قبج في الدنيا فانت كذا برب ثلاثا انواع من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للعائض ان حضت وللرخصة ان مرضت الا اذا قال لصحبة ان صححت والضابط ان ما يمتد فلدوامه حكم الابتداء والا لان على التراخي الا بقربنة الفور ومنه طالع طالعها فانت فقال ان لم تدخلي معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك علقه على زناه فشهدا على اقراره به وقع وان على المعينة لا كالمشهدار بعبه فعدل منهم اثنان قال للاربعة المدخولات كل امرأه لم اجامعها منكن الليلة فالاخرى طواني فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها اثنتين اضافته وعلقه فان قدم الجزاء واخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرط اولاً ثم جزاءه ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جزاء آخر تعلق الاوليان بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحداً كان المعلق بالثاني جزاء الاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه المسائل في الصفتين مع ابضاها من الحائنة كل من علق على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق امس فانها تطلق للحال ولم أر الآن ما اذا علقه برويتها للخلل فرأه غيرها وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل باطل وفسر عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو اقر بقبض عشرة دراهم جبار وقال متصلاً الا انهاز يوف لم يصب الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كالمو قال له على مائة درهم ودينار لامة درهم ودينار لم يصب انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلامي حر ان سالم وبن بغير الا بربضا صح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرهما جملته فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حر وبن بغير الا بربضا لانه افرده كلاهما بالذكر فكان هذا الاستثناء بجملة ما تكلم به فلا يصح انتهى

كتاب العتاق

وتابعه في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي احرار الا واحد اعتق الخمس لان تقديره تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقوا ولو قال ممالكي عشرة احرار الا واحد اعتق اربعة منهم لانه ذكر عشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلغا فانصرف ذكر عشرة الى ممالكيه اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون

يدخل الدار حتى لو دخلت في انقوت طلقت (قوله ولو قدم الشرط) بان قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا (قوله ولو ذكر شرط اولاً ثم جزاء) بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني (قوله ولو كان الجزاء واحداً) أي وكان الشرط متعدداً بان قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جزاء للدخول حتى لو كلمت قبل دخول الدار ثم دخلت لا يقع شيء

(قوله خلافا لهما الخ) تخالفنا الى البحر فانه قال وان كان في مرضه فعند هذا لا يجب شيء على ورثته وهذا قد يثبت بشئ من
 ناله (قوله دعوة الاستيلاء الخ) صورته جارية بين رجلين ولدت ولدا ستة اشهر منذ ملكها فادعى أحدها ان الام بنته وادعى
 الآخر ان ولدها ولده وكل منهما يولد مثله مثل مذهبه فدعوة مدهى الولد اولى لانهم ادعوه استيلاء ٩٥ اذ العلوق في ملكه ودعوه

الاستيلاء أسبق من حيث
 المعنى لاستنادها الى وقت
 العلوق وتبطل دعوة
 صاحبه نسب الام لانها
 دعوى تحرير وجدت بعد
 زوال ملكه حكما فيقتصر
 على وقت الدعوى (قوله
 والفرق في غابة الخ) أي
 لان الاخ ينسب الى أخيه
 بواسطة الاب ونسبة الاب
 منقطعة فلا تثبت الاخوة
 أما اذا كان من أمه فيعتق
 عليه اذ ملكه لان نسبة
 الولد الى الام لا تنقطع
 فتكون الاخوة ثابتة فيعتق
 بالملك (قوله وفي الاجارة)
 أي وتأبيد في الاجارة فتفسد
 (قوله الا في النكاح) صوابه
 لا في النكاح (قوله الا في
 مسائل الخ) الاستثناء غير
 صحيح وصوابه لا في البيع
 والخ (قوله فلا يلزمها المال
 الخ) فيه اشعار بوقوع الطلاق
 والمفتي به انه لا يصح الخلع
 (قوله المعتقد لا يصح الخ) هذا
 والثاني بكسر التاء والثالث
 بفقهها (قوله في وجود
 الشرط الخ) الصواب الوصف
 كما يدل عليه لا في (قوله
 فالقول له الخ) اذ الاصل
 البكارة وعدم الشراء من
 فلان وعدم الوطى لان

فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قبضة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الاعلى كافي كتاب
 الظهيرة احد الشريكين في العبد اذا اعتق نصيبه بلاذن شريكه وكان موثرا فان لشريكه
 ان يضمنه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لما كذا في عتق
 الظهيرة دعوة الاستيلاء تستند والتحرير يقتصر على الحال والاولى اولى ويصانه في الجامع
 معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى اذا عجز لا يرد في الرق الثانية اذا جع بينه وبين
 قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء
 لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزيلعي
 في الجنائيات والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون الترومان كالولد الواحد
 فالثاني يتبع الاول في أحكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت ثوأمين الاول لاقل من ستة
 اشهر والثاني لتمامها فأكثر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا ولدت الاول لتمامها
 فانه لا يعتق واحدهما الا في مسئلتين الاولى من جنائيات المبسوط لو ضرب بطرس
 امرأة قالت جنينين فخرج أحدهما قبل وتها والآخر بعد موتها وهما ميتين ففي الاول
 غرة فقط الثانية نفاس الثوأمين من الاول ومارأته عقب الثاني لا من ملك ولده
 من الرثا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لا يسه من الرثا لم تعتق ولو كانت اخته لأمه من الزنا
 هتقت والفرق في غابة البيان من باب الاستيلاء والتدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث
 الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون
 ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرة الناقية الى مدة لا يعيئ الانسان اليها عابا تأييد
 معنى في التدبير على المختار فيكون مطلقا وفي الاجارة فتفسد الى نحو مائتي سنة الا في النكاح
 فناقية فيفسد المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والتسكاح والتدبير
 الا في مسائل البيع والخ (قوله لا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين
 كافي نكاح الخ) الثانية المعتقد لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسئلة لو كان الممتق مجهول
 النسب فأقر بالرق لرجل وصدقه المعتقد فانه يبطل اعتاقه كافي اقرار التلخيص والاول
 لا يثبت البطلان قلت الا في مسئلتين وهي المذكورة فانه يبطل الولاء باقراره والثانية
 لو اردت العتيقة وسببت فاعته السابى كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كافي اقرار
 التلخيص لو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فاقول للمولى الا في مسائل كل أمه الى
 حرة الأمة خبازة الأمة اشترى بتهام زبدا الأمة نكحها البارحة الأمة ثيبا في هذه
 المسائل الاربعة اذا أنكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الأمة بكرا
 اولم اشترها من فلان أولم اطعمها البارحة والاخراسانية فالقول له وعماءه في ايمان
 لسكافي المدبر اذا خرج من الثلث فانه لا سماء عليه الا اذا كان السيد سفيا وقت التدبير
 فانه يسعى في قيمته مدبرا كافي الخاتمة بن الحجر وفيما اذا قتل سيده كافي شرحنا المدبر في
 زمن سعيته كالمكاتب عند فلا تقبل شهادته كافي البراز في العتق في المرض وجنابته

العدم سابق (قوله كالمكاتب عند الامام الخ) لاشك ان المدبر عتق كله بموت المولى فهو وان سعى يسعى وهو حرم مديون فجعل المدبر
 كالمكاتب هنا وفي البحر ليس محررا فيسعى لوفاء ذنبه لالفرقة فافترعه من قوله فلا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عند الامام
 ليس مسلما وانقله من شهادة البراز به لم يوجد فيها وعبارتها لا تقبل شهادة المدبر أي في حياة سيده لانه المدبر حقيقة

كتاب الايمان (قوله المعرفة لا تدخل تحت النكرة الخ) فلو قال ان كأم غلامي هذا أحد أوليس هذا القميص أحد أو دخل فارك أحد أو قال بعدة أعتق أي عبدي شئت فقلكم الغلام سيده أو لبس الخالف القميص أو دخلت دار نفسه أو أعتق العبد المأمور نفسه فلا حث الآن ينوي ذلك وكذا زوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لان المراد بيا المشكام وبتائه وبكاف الخطاب وبأظهر المستكن في أعتق المعرفة وهي ضد النكرة وأما المسئلة الرابعة فلان أيا وان كانت معرفة عند النهاة لا إضافة لانها بمنزلة النكرة (قوله المعرفة في الجزء الخ) يعني تدخل في النكرة كما لو قال ان كأم غلامي هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة بناء الخطاب في الجزء تدخل تحت النكرة في الشرط وكذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزء فحسبوا نعت بكسر التاء كذا فتنسأ طوالت ففغات تطلق معهن ولا يقال ان نسائي معرفة بالاضافة لان المراد بالنكرة عندهم ما فيه شيع وقيل المضاف في حكم النكرة لانه تابع في التعريف للمضاف اليه وليس يستقل بالتعريف ويجوز استعمال العلم في موضع النكرة فيدخل تحت النكرة في الشرط وان كانا في جملة واحدة فلو قال ان كأم غلام عبد الله بن محمد أحد فكله الخالف وهو غلامه وامه عبد الله بن محمد حث (قوله لا يجوز تعميم المشترك الخ) فيه ان تعميم المشترك في هذه لوقوعه في سياق النفي لخصوص اليمين لان معنى النفي لا يتحقق بدون التعميم والالوجب أن يعم في الاثبات (قوله فبطات الوصية الخ) نرى على قوله لا يجوز تعميم المشترك (قوله على أولاده الخ) بخالفه ما في الثانية ولو قال وتفت على أولادي وله ولد ٩٦ واحدة وقت وجود الغلة كان نصف

الغلة له والنصف للفقراء ويدخل الذكر والانتى من أولاده ويدخل ولد الابن ثم بحث فقال لو قال أرضي صدقه على بنى وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف الآخر للفقراء اه قد سدوى بينهم او يمكن أن يجعل ما في الثانية على ما اذا وقف على أولاده وله ولدان ثم على الفقراء فان أحدها

جناية المكاتب كما في السكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسي وعندهما حرم مديون في السك

كتاب الايمان

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزء كذا في ايمان الظهيرة يمين الغزو لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والنذر كما في الخلاصة لا يجوز تعميم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه وله أعلون واسفلون فأبهم كأم حث كما في المبسوط فبطات الوصية للموالى والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع لواحد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له الاولاد واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقربين في بلد كذا فلم يبق منهم انما الا واحد كما في العمدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوانعات - ألف لا يكلم الفقراء والمساكين والرجال حث بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده ففعل بثلاثة حث لا يكلم زوجات فلان واصدقاه واخوته لا يبحث الابن بكل

قبل وجود الغلة ولا يدخل ولد الابن الا اذا ذكر الاولاد بصيغة الجمع ولو بصيغة المفرد كولد فلان بل يصرف والاطعمة الى الفقراء ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه بان قال على ولدي وولد ولدي وولد له فانه يدخل ويدخل البطن الرابع والخامس الى غير نهاية ولو وقف على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا كذلك فمات أحدهم عن صغير يصرف الى الاولاد الفقهاء ولا يستحق الصغير قبل حصول الصفقة يستحقه الفقهاء الواحد (قوله لا يكلم اخوة فلان الخ) محله ما إذا علم انه ليس الا اخ واحد اما اذا لم يعلم فلا حث وكذا الارغفة (قوله بثلاثة حث الخ) مخالف لما في البرازية حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يبحث بواحد وفصل في العبيد فان كان له منهم ما يجمع بسلام واحد عداة لا يبحث حتى يكلمهم والا فبواحد (قوله لا يكلم زوجات فلان الخ) في منية المفتي حلف لا يكلم صديق فلان وزوجته او ابنه يراعى وجود ذلك النسبة وقت اليمين فلا يبحث بالحدث بعد ان يميز قال لا كأم عبيدك فهو على ثلاثة فلا حث باثنين وكل ما يضاف اليه إضافة ملك او غيره فملي ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل في الاولاد والزوجات والاصدقاو الاخوة لا يبحث حتى يكلم جميع من كان منسوباً اليه بذلك الوصف وقت اليمين وفيما يضاف إضافة ملك بشرط قيام الملك يوم الحث وفيما يضاف اليه إضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق تعتبر النسبة وقت الحلف وان انعمت بعده وان قال آتينا له اواخا فيجوز دفعه على الحادث بعد اليمين ايضا ومنه يعلم ما في كلام المصنف

(قوله والاطعمة والنساء الخ) شيأى توضيحه عند قول المصنف ان تزوجت النساء (قوله مبني على الالفاظ الخ) يعني
 اذا لم يكن له نية فان كانت اللفظ مجتمعه انعقدت باعته باره (قوله حنث باحد عشر) وجهه ان قصده عدم شرأته بشتر فأكثر
 (قوله لكن لا حنث بالقرض) حاصله انه لا يحنث لانه يصدق انه باعه بعشرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة فمجرد
 القرض بلا مدلول اللفظ لا يصلح للاعتبار (قوله بالتعليق) انما حنث بالتعليق لان اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وجزا صالح
 ولهذا لم يكن المضاف يميناً (قوله ان يعلق بافعال القلوب) كالقول ان طالق ان اردت او احييت لا يكون تعليقاً فلا يكون
 يميناً لانه اخبار عن مالكية نفسه (قوله في ذوات الاشهر) كما اذا قال اذا اهل الهلال فانت طالق لا يكون يميناً لان كلامه خرج
 تفسير المطلق السنى فيكون تقييداً لتعليقاً ولو كانت من ذوات الاقارب يكون يميناً لعدم صحة كونه تفسيراً (قوله او بالتطبيق)
 وذلك كان يقول ان طلقك فعبدى حروى كونه ليس يميناً نظر كالتى بعده (قوله وان حنث الخ) يعني اذا قال لامرأته انت
 طالق اذا حنث حيضة فلا يحنث به في اليمين الاول لانه تفسير اطلاق السنة وهو تقييد لا تعليق كانه قال انت طالق
 لسنة (قوله لا يحنث الا بالايجاب والقبول الخ) الاصل ان العدم متى كان عقد ٩٧ مبادلة كالبيع والنكاح فانه لا يتم

الا بالايجاب والقبول ومتى
 كان عقد تعليق بغير بدل
 كالنهي وما بعدها لا يحتاج
 الى القبول بل يكفي
 الايجاب والفرق ان عقد
 المعاوضة لا يتم الا بهما فالم
 يوجد القبول لا يثبت الاسم
 اما عقد التملك فيتم
 بالملك فيستحق الاسم بدون
 القبول وانما يحتاج فيه
 الى القبول من الموهوب له
 لثبوت الحكم عليه كى
 لا يتضرر اذ يفسد عليه
 نكاح زوجته اذا وهبها له
 ويكفي للحنث ثبوت الاسم
 وان لم يوجد الحكم وهو الملك
 فانه لا يوجد بدون القبول
 في الهبة ونحوها (قوله

والاطعمة والنساء والتشاب مما يحنث فيه بفعل اليهض كما في الواقيات لا يحنث الحالف
 بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لاياً كل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس
 واحد حلف لا يكلم فلانا ولا نانا يا اخدها كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد
 على حرام فكلهم واحداً الكل من الواقيات الصغيرة امرأة يحنث بها في قوله ان تزوجت
 امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة لم يحنث بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على
 الاعراض فلو حلف ليغدينه اليوم بألف فأشترى رغيها بالف وغدا به برو لو حلف ايعتقن
 اليوم بماء كالف فأشترى مملوكاً بالف لا يساويه فأعتقه بر الالف مسائل حلف لا يشتريه
 بعشرة حنث باحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلق ومراد البائع
 المفردة ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيد السكن
 لا حنث بالقرض بلا مسمى وتماه في الجامع من باب المساومة حلف لا يخلف حنث بالتعليق
 الالف مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بجي والشهر في ذوات الاشهر أو بالتطبيق
 او يقول ان ادبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حنث حيضة او عشرين
 حيضة او ينطوع الشمس كما في الجامع الحالف على عقد لا يحنث الا بالايجاب والقبول الا
 في تسع مسائل فانه يحنث بالايجاب وحده الهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة
 والاعارة والقرض ولا يستقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترت العبيد أو كملت
 الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعماً أو شربت الشراب أو شرباً فيحنث بواحد للحنث
 ولو قال نساء أو عبيد أو قبيلة للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلق

اشياء ١٣
 الهبة) لكن يشترط لحنث حضور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحنث
 بدون القبول (قوله والاقرار) في كونه من العقود نظر (قوله والابراء) فان حلف لا يبرأ فلانا ثم ابراه فلم يقبل حنث وقيل لا
 (قوله والقرض) وقيل لا يحنث فيه بدون القبول (قوله في ثلاثة الخ) ولو نوى الجنس صدق ويحنث بالواحد لانه شدد على نفسه
 ولو نوى ما زاد على الثلاثة صدق ايضاً (قوله ولو نوى الجنس في الكل الخ) الصواب كافي لتحيص الجامع لو نوى في الجنس
 الكل بان نوى في الجنس جميع النساء او جميع العبيد قال محمد يصدق ولا يحنث ابد الاله نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق
 قضاء لانه نوى حقيقة بهجورة ولو نوى في الجنس عدداً لا يصدق اعدم دلالة عليه (قوله المعلق بتأخر الخ) الاصل
 ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقبه والمضاف سبب في الحال لانه لم يوجد معه ما يمنع كونه سبباً فيقع الطلاق قارناً
 للوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد تقدم اما المعلق بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان اعتراض الشرط على
 السبب يمنع اتصاله به وبدون الاتصال بالمحل لا يسمى سبباً لكن اضاف ان تارق المطلق من هذا الوجه فقد وافقه
 من حيث انما لم يمتنع على وجود الوقت الذي اضاف اليه

﴿كتاب الايمان﴾ (قوله المعرفة لا تدخل تحت النكرة الخ) فلو قال ان كأم غلامي هذا أحد أولاد هذا القميص أحد أولاد فلان
 فإرك أحد أو قال لعبدته أعتق أي عبيدي شئت فقل كأم الغلام سبيده أو لبس الحالف القميص أو دخلت دار نفسها أو أعتق
 العبد المأمور نفسه فلا حث الآن ينوي ذلك وكذا زوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لأن المراد بيا المشكام وبتائه
 وبكاف الخطاب وبالصغير المستكن في أعتق المعرفة وهي ضد النكرة وأما المسئلة الرابعة فلان أيا وان كانت معرفة عند
 النحاة لا إضافة لانها بمنزلة النكرة (قوله الا المعرفة في الجزء الخ) يعني تدخل في النكرة كما لو قال ان كأم غلامي هذا
 أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة بتاء الخطاب في الجزء تدخل تحت النكرة في الشرط وكذلك تدخل المعرفة في الشرط
 تحت النكرة في الجزء فحسب وان فعلت بكسر التاء كذا فتسائي طالق ففعلات تطلق معهن ولا يقال ان تسائي معرفة
 بالاضافة لان المراد بالنكرة عندهم ما فيه شيوع وقيل المضاف في حكم النكرة لانه تابع في التعريف للمضاف اليه وليس
 مستقلا بالتعريف ويجوز استعمال العلم في موضع النكرة فيدخل تحت النكرة في الشرط وان كان في جملة واحدة
 قلوا قال ان كأم غلام عبد الله بن محمد أحد فكذا قلناه الحالف وهو غلامه واسمه عبد الله بن محمد حثت (قوله لا يجوز تعميم
 المشترك الخ) فيه ان تعميم المشترك في هذه لوقوعه في سياق النفي لخصوص اليمين لان معنى النفي لا يتحقق بدون
 التعميم والالوجب أن يعم في الاثبات (قوله فبطالت الوصية الخ) نرى بيع على قوله لا يجوز تعميم المشترك (قوله على أولاده
 الخ) بخالفه ما في الحثانية ولو قال وقف على أولادي وله ولد ٩٦ واحدة ووجد الغلة كان نصف

الغلة وله والنصف للفقراء
 ويدخل المذكور والاثني من
 أولاده ويدخل ولد الابن ثم
 بحث فقال لو قال أرضي
 صدقه على بني وله ابنان أو
 أكثر كانت الغلة لهم وان لم
 يكن له الابن واحد وقت
 وجود الغلة كان نصفه له
 والنصف الآخر للفقراء اه
 قد سدوى بينهم ويمكن أن
 يحمل ما في الحثانية على ما اذا
 وقف على أولاده وله ولدان ثم
 على الفقراء فان أحدهما

جناية المكاتب كما في السكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسي وعندهما حرمديون
 في السك

﴿كتاب الايمان﴾

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزء كذا في ايمان الظهيرة بين اللغو
 لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والنذر كما في الخلاصة لا يجوز تعميم المشترك
 الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه وله أعلون واسفلون فأيهم كأم حثت كما في المبسوط فبطالت
 الوصية للأولى والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع لواحد الا في
 مسائل وقف على أولاده وليس له الاولاد واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين في بلد كذا
 فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العمدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف
 لا بأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوانعات انك لا يكلم الفقراء
 والمساكين والرجال حثت بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم
 عبيده ففعل بثلاثة حثت حلف لا يكلم زوجات فلان واصدقاه واخوته لا يبحث الا بالنك

قبل وجود الغلة ولا يدخل ولد الابن الا اذا ذكر الاولاد بصيغة الجمع ولو بصيغة المفرد كولد فلان يصرف والاطعمة
 الى الفقراء ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه بان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي فانه يدخل ويدخل البطن
 الرابع والخامس الى غير نهاية ولو وقف على اولاده فقهاء واولاد اولاده كانوا كذلك فان أحدهم عن صغير يصرف
 الى الاولاد الفقهاء ولا يستحق الصغير قبل حصول الصفة ويستحقه الفقيه الواحد (قوله لا يكلم اخوة فلان الخ) محله ما اذا
 علم انه ليس الا اخ واحد اما اذا لم يعلم فلا حث وكذا الارغفة (قوله بثلاثة حثت الخ) يخالف لما في البرزاية حلف لا يركب
 دواب فلان ولا يلبس ثيابه يبحث بواحد وفصل في العبيد فان كان له منهم ما يجمع بسلام واحد عاده لا يبحث حتى يكلمهم
 والاقبواحد (قوله لا يكلم زوجات فلان الخ) في منية الفتى حلف لا يكلم صديق فلان أو زوجته او ابنه يراعى وجود تلك
 النسبة وقت اليمين فلا يبحث بالحادث بعد ان يمين قال لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة فلا حث باثنين وكل ما يضاف اليه اضافة
 ملك او غيره فعلى ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل في الاولاد والزوجات والاصدقاو الاخوة لا يبحث
 حتى يكلم جميع من كان منسوب اليه بذلك الوصف وقت اليمين وفيما يضاف اضافة ملك يشترط قيام الملك يوم الحث
 وقيلما يضاف اليه اضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق تعتبر النسبة وقت الحلف وان انعدمت بعده وان قال
 ايناه او اخا ونحوه يقع على الحادث بعد اليمين ايضا ومنه يعلم ما في كلام المصنف

(قوله والاطعمة والنساء الخ) شيئا في توصية عند قول المصنف ان تزوجت النساء (قوله مبني على الالفاظ الخ) يعني
 اذا لم يكن له نية فان كانت اللفظ مجتمعة انعقدت بجملة باره (قوله حنث باحد عشر) وجهه ان قصده عدم شرارة بشره فاكفر
 (قوله لكن لا حنث بالغرض) حاصله انه لا يحنث لانه يصدق انه باعه بعشرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة فغير ذ
 الغرض بلامدلول اللفظ لا يصلح للاعتبار (قوله بالتعليق) انما حنث بالتعليق لان اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وجزا صالح
 ولهذا لم يكن المصنف يميناً (قوله ان يعلق بافعال القلوب) كما لو قال انت طالق ان اردت او احببت لا يكون تعليقا فلا يكون
 يميناً لانه اخبار عن مالكية نفسه (قوله في ذوات الاشهر) كما اذا قال اهل الحلال طالق لا يكون يميناً لان كلامه خرج
 تفسير اللفظ السني فيكون تقييداً لا تعليقا ولو كانت من ذوات الاقارب يكون يميناً لعدم صحة كونه تفسيراً (قوله او بالتطبيق)
 وذلك كان يقول ان طلقك فعبدى حروفي كونه ليس يميناً نظر كالتى بعده (قوله وان حنث الخ) يعني اذا قال لامرأته انت
 طالق اذا حنث حيضة فلا يحنث به في اليمين الاول لانه تفسير اطلاق السنة وهو تقييد لا تعليق كانه قال انت طالق
 للسنة (قوله لا يحنث الا بالايجاب والقبول الخ) الاصل ان العدمى كان عقد ٩٧ مبادلة كالبيع والنكاح فانه لا يتم

الا بالايجاب والقبول ومضى
 كان عقد تملك بغير بدل
 كالنية وما بعدها لا يحتاج
 الى القبول بل يكفي
 الايجاب والفرق ان عقد
 المعاوضة لا يتم الا بهما فال
 يوجد القبول لا يشترط الاسم
 اما عقد التملك فيتم
 بالملك فيستحق الاسم بدون
 القبول وانما يحتاج فيه
 الى القبول من الموهوب له
 لثبوت الحكم عليه كى
 لا يتضرر اذ يفسد عليه
 نكاح زوجته اذا وهبها له
 ويكفي للعنت ثبوت الاسم
 وان لم يوجد الحكم وهو الملك
 فانه لا يوجد بدون القبول
 في الهبة ونحوها (قوله

والاطعمة والنساء والحياب مما يحنث فيه بفعل البعض كافي الواقعات لا يحنث الخالف
 بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس
 واحد حلف لا يكلم فلانا ولا نانا يا اخدوها كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد
 على حرام فكلم واحدا السك من الواقعات الصغيرة امرأة فيحنث به ان تزوجت
 امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة لم يحنث بالصغيرة الايمان مبني على الالفاظ لا على
 الاعراض فلو حلف ليغدينه اليوم بألف فأشترى رغيها بألف وغدا به برو لو حلف ليعتقن
 اليوم مملوكا بألف فأشترى مملوكا بألف لا يساويها فأعتقه برالافى مسائل حلف لا يشتريه
 بعشرة حنث باحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع
 المفردة ولو اشترى أو باع بنسعة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيدا لكن
 لا حنث بالغرض بلامسمى ونماه في الجامع من باب المساومة حلف لا يحلف حنث بالتعليق
 الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بجسمى أشهر في ذوات الاشهر أو بالتطبيق
 او يقول ان ادبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حنث حيضة او عشرين
 حيضة او بطلوع الشمس كافي الجامع الخالف على عقد لا يحنث الا بالايجاب والقبول الا
 في تسع مسائل فانه يحنث بالايجاب وحده الهبة والوصية والاقرار والاباحة والصدقة
 والاعارة والقرض ولا يستقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترت العبيد أو كلمت
 الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعما أو شربت الشراب أو شربا فيحنث باحد العنص
 ولو قال نساء أو عبيد اقبلوا لجمع ولو نوى الجنس في السك صدق للحقيقة المعلق

١٣ اشياء الهبة) لكن يشترط لاجتنح حضور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحنث
 بدون القبول (قوله والاقرار) في كونه من العقود نظر (قوله والابراء) فان حلف لا يبرأ فلانا بم ابراه فلم يقبل حنث وقيل لا
 (قوله والقرض) وقيل لا يحنث فيه بدون القبول (قوله فبثلاثة الخ) ولو نوى الجنس صدق ويحنث بالواحد لانه شدد على نفسه
 ولو نوى ما زاد على الثلاثة صدق ايضا (قوله ولو نوى الجنس في السك الخ) الصواب كافي تلخيص الجامع لو نوى في الجنس
 السك بان نوى في الجنس جميع النساء او جميع العبيد قال محمد يصدق ولا يحنث ابد الا به نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق
 قضاء لانه نوى حقيقة بهجورة ولو نوى في الجنس عدد الا يصدق اعدم دلالة عليه (قوله المعلق بتأخر الخ) الاصل
 ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقبه وانما سبب في الحال لانه لم يوجد معه ما يمنع كونه سببا فيقع الطلاق قارنا
 للوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد تقدم اما المعلق بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان اعتراض الشرط على
 السبب يمنع اتصاله به وبدون الاتصال بالحمل لا يسمى سببا لكن انما ان فارق المعلق من هذا الوجه فقد وافقه
 من حيث انما لم يتوقف على وجود الوقت الذي اضاف اليه

كتاب الإيمان (قوله المعرفة لا تدخل تحت النكرة الخ) فلو قال ان كام غلامى هذا أحد اوليس هذا القميص أحد او دخل فارك أحد او قال بعده أعتق أى عبدي شئت فكلم القلام سيده أو لبس الخائف القميص أو دخلت دار نفسها أو أعتق العبد المأمور نفسه فلا حث الآن ينوى ذلك وكذا زوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لان المراد بها المشكوك وبسائه ويكاف الخطاب وباضهيم المستكن في أعتق المعرفة وهي ضد النكرة وأما المسئلة الرابعة فلان أيا وان كانت معرفة عند النكحة لا إضافة الا انما بمنزلة النكرة (قوله الا المعرفة في الجزء الخ) يعنى تدخل في النكرة كما لو قال ان كام غلامى هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة بتاء الخطاب في الجزء الخ تدخل تحت النكرة في الشرط وكذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزء الخ فانت طالق بكسر التاء كذا فسائط والقي ففغات تطلق معهن ولا يقال ان نسائي معرفة بالاضافة لان المراد بالنكرة ههنا ما فيه شيوع وقيل المضاف في حكم النكرة لانه تابع في التعريف للمضاف اليه وليس مستقلا بالتعريف ويجوز استعمال العليم في موضع النكرة فيدخل تحت النكرة في الشرط وان كانا في جملة واحدة قالوا قال ان كام غلام عبد الله بن محمد أحد فكله الخائف وهو غلامه واهمه عبد الله بن محمد حث (قوله لا يجوز تعميم المشترك الخ) فيه ان تعميم المشترك في هذه لوقوعه في سياق النسب لاختصاص اليمين لان معنى النفي لا يتحقق بدون التعميم والا لوجب أن يعم في الانبات (قوله فبطات الوصية الخ) نقر بع على قوله لا يجوز تعميم المشترك (قوله على أولاده الخ) بخالفه ما في الخانية و لو قال وتفت على أولادى وله ولد ٩٦ واحد وقت وجود الغلة كان نصف

الغلة له والنصف للفقراء ويدخل الذكر والامتنى من أولاده ويدخل ولد الابن ثم بحث فقال لو قال أرضى صدقه على بنى وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف الآخر للفقراء اه قد سوى بينهم ما يمكن أن يحمل ما في الخانية على ما اذا وقف على أولاده وله ولدان ثم على الفقراء احدثاه

في السك

كتاب الإيمان

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزء الخ كذا في إيمان الظهيرة بين اللغو لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والنذر كما في الخلاصة لا يجوز تعميم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه وله أعلون واسفلون فأيهم كام حث كما في المبسوط فبطات الوصية للوالى والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل وقف على أولاده واهله او ولد واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العمدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الواصفات حلف لا يكلم الفقراء والمساكين والرجال حث بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبيده فقه بل ثلاثة حث حلف لا يكلمز وجات فلان واصدقاءه واخوته لا يبحث الابن لكل

قبل وجود الغلة ولا يدخل ولد الابن الا اذا ذكر الاولاد بصيغة الجمع ولو بصيغة المفرد كولد فلان يصرف والاطعمة الى الفقراء ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه بان قال على ولدى وولد ولدى فانه يدخل ويدخل البطن الرابع والخامس الى غير نهاية ولو وقف على اولاده ففقهاه واولاد اولاده ان كانوا كذلك فانت احدثاه عن صغير يصرف الى الاولاد الفقراء ولا يستحق الصغير قبل حصول الصفة ويسقطه الفقيه الواحد (قوله لا يكلم اخوة فلان الخ) محله ما اذا علم انه ليس الا اخ واحد اما اذا لم يعلم فلا حث وكذا الارغفة (قوله بثلاثة حث الخ) يخالف ما في البرازية حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يبحث بواحد وفصل في العبيد فان كان له منهم ما يجمع بسلام واحد عادة لا يبحث حتى يكلمهم والا فبواحد (قوله لا يكلم زوجات فلان الخ) في منية المقتى حلف لا يكلم صديق فلان أو زوجته او ابنه يراعى وجود تلك النسبة وقت اليمين فلا يبحث بالحادث بعد اليمين قال لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة فلا حث باثنين وكل ما يضاف اليه إضافة ملك او غيره فعلى ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل في الاولاد والزوجات والاصدقاء والاخوة لا يبحث حتى يكلم جميع من كان منسوب اليه بذلك الوقت وقت اليمين وفيما يضاف إضافة ملك يشترط قيام الملك يوم الحث وفيما يضاف اليه إضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق تعتبر النسبة وقت الحلف وان انعدمت بعده وان قال ايتا له او اخا ونحوه يقع على الحادث بعد اليمين ايضا ومنه يعلم ما في كلام المصنف

(قوله والا طعمة والنساء الخ) شيأى توضيحه عند قول المصنف ان تزوجت النساء (قوله بنينا على الالفاظ الخ) يعني اذ لم يكن له نيسة فان كانت اللفظ يحتمله انعقدت باعة بارة (قوله حنث باحد عشر) وجهه ان قصده عدم شرأته بشرة فاكفر (قوله لكن لا حنث بالقرض) حاصله انه لا يحنث لانه يصدق انه باعه بعشرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة فغيره القرض بلا مدلول اللفظ لا يصلح للاعتبار (قوله بالتعليق) انما حنث بالتعليق لان اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وجزا صالح ولهذا لم يكن المصنف يميناً (قوله ان يعلق بافعال القلوب) كما لو قال انت طالق ان اردت او احببت لا يكون تعليقا فلا يكون يميناً لانه اخبار عن مالكية نفسه (قوله في ذوات الاشهر) كما اذا قال اذا اهل الحلال فانت طالق لا يكون يميناً لان كلامه خرج تفسير الاطلاق السني فيكون تقييداً بالتعليق ولو كانت من ذوات الاقرا يكون يميناً لعدم صحة كونه تفسيراً (قوله او بالتطليق) وذلك كل يقول ان طلقك فعبدي حروفي كونه ليس يميناً نظراً كاذني بعده (قوله وان حنث الخ) يعني اذا قال لامرأته انت طالق اذا حنث حيضة فلا يحنث به في اليمين الاول لانه تفسير اطلاق السنة وهو تقييد لا تعليق كانه قال انت طالق للسنة (قوله لا يحنث الا بالايحباب والقبول الخ) الاصل ان العقد متى كان عقد ٩٧ مبادلة كالبيع والنكاح فانه لا يتم

الا بالايحباب والقبول متى كان عقد تملك بغير بدل كالنوبة وما بعدها لا يحتاج الى القبول بل يكفي الايحباب والفرق ان عقد المعاوضة لا يتم الا بهما فالمراد بالقبول لا يثبت الاسم اما عقد التملك فيتم بالملك فيستحق الاسم بدون القبول وانما يحتاج فيه الى القبول من الموهوب له لثبوت الحكم عليه كي لا يتضرر اذ يفسد عليه نكاح زوجته اذا وهبها له ويكفي للعنت ثبوت الاسم وان لم يوجد الحكم وهو الملك فانه لا يوجد بدون القبول في الهبة ونحوها (قوله

والاطعمة والنساء والحياب مما يحنث فيه بفعل البعض كافي الواقعات لا يحنث الخالف بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا ولا نأكل ما اخذها كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد على حرام فكلهم واحداً الكل من الواقعات الصغيرة امرأة يحنث بها في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة لم يحنث بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاعراض فلو حلف ليغدينه اليوم بألف فأشترى رغيها بألف وغدا به بر ولو حلف ايعتقن اليوم بماء كالألف فأشترى بماء كالألف لا يساويها فأعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشترط بعشرة حنث باحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع المفردة ولو اشترى أو باع بنسعة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيدا لكن لا حنث بالقرض بلا مسمى وقامه في الجامع من باب المساومة حلف لا يحنث حنث بالتعليق الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بجيئة اشهر في ذوات الاشهر او بالتطليق او يقول ان ادبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حنث حيضة او عشرين حيضة او بطلوع الشمس كافي الجامع الخالف على عقد لا يحنث الا بالايحباب والقبول الا في تسع مسائل فانه يحنث بالايحباب وحده الهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والاستقراض والكفالة ان تزوجت النساء واشترت العبيد أو كملت النامس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعماً ما أو شربت الشراب أو شرباً ما فيحنث بواحد الجنس ولو قال نساء أو عبيد أو قبل ثلاثة للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة الماهل

١٣ اشباه الهبة) لكن يشترط لحنث حضور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحنث بدون القبول (قوله والاقرار) في كونه من العقود نظراً (قوله والابراء) فان حلف لا يبرأ فلانا ثم ابرأه فلم يقبل حنث وقيل لا (قوله والقرض) وقيل لا يحنث فيه بدون القبول (قوله قبل ثلاثة الخ) ولو نوى الجنس صدق ويحنث بالواحد لانه شدد على نفسه ولو نوى ما زاد على الثلاثة صدق ايضاً (قوله ولو نوى الجنس في الكل الخ) الصواب كافي تلخيص الجامع ولو نوى في الجنس الكل بان نوى في الجنس جميع النساء اجمع العبيد قال مجاهد يصدق ولا يحنث ابد لانه نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة هجورة ولو نوى في الجنس عدد الا يصدق اعدم دلالة عليه (قوله المعلق يتأخر الخ) الاصل ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقبه وانما سبب في الحال لانه لم يوجد معه مانع كونه سبباً فيقع الطلاق مقارناً للوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد تقدم اما المعلق بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان اعتراض الشرط على السبب يمنع اتصاله به وبدون الاتصال بالحمل لا يسمى سبباً لكن انضاف ان تارق المطلق من هذا الوجه فقد وافقه من حيث ان الحكم يتوقف على وجود الوقت الذي اضاف اليه

(قوله قال لاجنبية الخ) المقام للتقريب فكان الاولى ان يقول فلو قال لاجنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر ثم تزوجها قبل مضي شهر او بعده لا يقع شيء اما قبله فلان عدم الوقت المضاف اليه وهو شهر قبل التزوج واما بعده فلان التزوج ليس شرطاً يقع بعده لان الطلاق مضاف الى وقت قبل التزوج فكان التزوج موجباً للشرط والموجد للشرط ليس شرطاً (قوله وبعدة تطلق) وجهه انه لو تزوجها قبل شهر لا تطلق لان عدم الوقت المضاف اليه ولو تزوجها بعد شهر تطلق لانه ابتداء وقت التزوج لانه مذكور بكلمة اذا وهي للوقت فيتعلق بوقت التزوج ويقع عقبه ويلغو قوله قبل ان تزوجك لانه مستحيل (قوله النية انما تعمل الخ) اي انما تعمل في لفظ محتمل كعام يحتمل التخصيص او مجمل يحتاج الى البيان او مشترك يعين بعض افراد ثم اللفظ المحتمل لمعينين او اكثر ان احتملها على السواء فنوى احدهما يصدق قضاء وديانة لان الظاهر لا يكذب وان كان احدهما مرجوحاً فنواه ففيما فيه تغليب يصدق ديانة وقضاء ويبحث بالراجح ايضا وان نوى ساقية تخفيف لا يصدق قضاء وان نوى مالا يحتملها لا يصدق قضاء ولا ديانة (قوله ونوى طعاما دون الخ) اي لا يصدق ديانة ولا قضاء وعن الثاني يصدق ديانة واعتمد عليه الخصاص لانه نوى تخصيص مفعول الفعل وهو في حكم الملقوط لاستدعاء الفعل اياه لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء (قوله السفر المتنوع الخ) صوابه السفر للتنوع اي يصح فيه نية فرد منه لتنوع السفر فيصدق ديانة لانه نوى محتمل كلامه وانما لم يصرح بنية نوع من التسل اذا قال ان اغتسلت مع انه متنوع الى فرض وغيره لان هذا النوع شرعي لا لغوي بخلاف السفر (قوله المعصرف لا يدخل الخ) مراده المعرف بالتعريف الكامل بقربة قوله ٩٨ فيما سبأ بخلاف النسبة اي بخلاف التبعر يف بالنسبة كما لو قال

ان دخل دار محمد بن عبد الله احد فعبدني حر والخالف هو محمد بن عبد الله فدخل حنث والفرق بين التبعر يف الكامل والناقص ان الاول هو الذي ينقطع به الاشتراك بين المعرف وغيره كالاضافة الى بقاء المتكلم والاشارة وكافي الخطاب والغماثر والثاني

يتأخر والمضاف يقارن قال لاجنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر او اطلق لا ينقطع ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل الشهر لا تطلق وبعدة تطلق النية انما تعمل في الملقوط وهي مسئلة ان كانت ونوى طعاما دون طعام اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية او عربية المعرف لا يدخل تحت المنكسر قال ان دخل دارى هذه احد او كالم غلامى هذا او ابني هذا واضاف الى غيره لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النسبة ولولم يصف يدخل لتسكيره الا في الاجزاء كالبذ والراس وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بفاعله مرفوعا له اخرى قال ان شتمته في المسجد او زميت اليه فشرط حنثه كون الفاعل فيه وان ضربته او جرحته او قتلته او رميته ككون المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر المعلق بشرطين ينزل

مالا ينقطع معه الاشتراك ويحسن فيه الاستفهام كالتعريف باسم العلم والنسبة فان غيره يشاركه في اسمه ونسبته فصار معرفاً من وجهه دون وجه والعلم وان كان يعرف من اسم الاشارة عند اكثر النحاة لكنه دونها في قطع الاشتراك لان اسم الاشارة عظام العين والقلب والعلم حظه من القلب (قوله ولولم يصف) اي الى نفسه ولا الى غيره بان قال ان دخل هذه الدار احد او كالم هذا العبد احد سواء كان المحلوف عليه له او لغيره (قوله الا في الاجزاء الخ) اي سواء اضاف الى نفسه بان قال ان قطع يدي هذه احد او لم يصف بان قال ان قطع هذه اليد احد واشار الى يده فلا يحنث بفعل نفسه (قوله الفعل يتم الخ) اعلم ان الشرط متى كان مقيداً بزمان او مكان وهو يستدعي مفعولاً فان كان الشرط قولاً فالمعتبر وجود الفاعل في ذلك المكان او الزمان ولا يفتقر الى وجود المفعول وهو المعبر عنه بالمحل في كلام المصنف لان القول يتم بالفاعل وحده وان كان الشرط فعلاً يتم بالفاعل وحده بان لا يكون له اثر في المحل فكذلك وان كان لا يتم بالفاعل وحده بان كان له اثر في المحل يعتبر وجود المحل وهو المفعول خاصة فاذا قال لرجل ان شتمتك في المسجد فعبدني جرفشتمه في المسجد والمشتوم خارج حنث وبالعكس لا وهكذا لو قال ان رميت اليه لان الرمي المقرون بالي لا يشترط فيه الاصابة فالشتم والرمي يتمان بالفاعل لعدم الاثر بالمحل وان قال ان ضربته في المسجد الخ مذكور المصنف حنث ان كان المحلوف عليه في المسجد والخالف خارج لا بالعكس لان هذه الافعال لا تتم الا بالمفعول (قوله الشرط متى اعترض الخ) يعني الشرط متى اعترض بغير حرف العطف وحرف الجزاء يقدم المؤخر لانه تعذر جعلها شرطاً لان عدم حرف العطف وتعذر جعل الثاني مع الجزاء اجزاء الاول لان عدم حرف الجزاء فاعتين ان يكون المذكور اياً هو الجزاء لان الجزاء متى قدم على ٣

٣ الشرط لا يحتاج الى الرباط فقدم المؤخر لذلك كما لو قال كل امرأة تزوجها ان كلمت فلان فهي طالق فيقدم المؤخر فيفسد الكلام فمرطالا لان عقاد بين التزوج فيقع الطلاق على التي تزوجها بعد الكلام لا قبله وهذا بخلاف ما لو قدم الجزاء فقال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان كلمت فلا نافيكام ثم تزوج لا يقع الطلاق وان كام ثم تزوج ثم كام طلقت المتزوجة بعد الكلام الاول كما نقله ابن عابدين عن الخانية

(قوله عند آخرها الخ) كما لو قال انت طالق اذا جاء زيد وعمر (قوله عند الاول) اي ينزل عند الاول كما لو قال انت طالق اذا جاء زيد وعمر ولانه لو نزل عند آخرها لكان معلقا بهما (قوله والمضاف بالعكس) اي ينزل عندا ولهما كما لو قال انت طالق غدا وبعده لانه يلزم من ظرفية الاول ظرفية الثاني ولو نزل عند آخرها لخرج الاول عن الظرفية ولو اضاف الى احدهما ينزل عند آخرها كما لو قال انت طالق غدا وبعده لانه لو نزل عندا ولهما لكان كلاهما ظرفا (قوله الا ان يصله بالباليخ) فلو قال ان اخبرني بقدم فلان فعبدى حرفا خبره يشترط للحنث صدقه علم الخبر ام لا بخلاف قوله ان اخبرني بدون الباء فيحنث فيه بالاخبار صادقا كان الخبر اولاً والكتابة كالأخبار فيهما فلو قال ان كتبت الى ان فلانا قدم فكذا فكتب اليه انه قدم فلم يصل الكتاب او وصل قبل قدمه حنث ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه بعد قدمه والكتاب لا يعلم بقدمه حنث الحائث بالغ الكتاب اليه اولاً (قوله والعلم والبشارة الخ) اي يشترط في الاعلام والبشارة فيما لو قال ان علمتني او بشرتني ان يكون الخبر صادقا ويشترط ان يكون المخاطب جاهلا (قوله في الظرفية الخ) اذا قال انت طالق في الدار لاني السكوة يقع في الحال لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان فاذا وقع في مكان وقع في الامكنة كلها فكان تقييضا الا اذا عني اذا دخلت فيصدق ديانة اذ هو محتمل كلامه لانه كني بالمكان عن الفعل الموجود فيه وان ادخل في على زمان ماض او حال كانت طالق في امس وفي هذا الوقت يقع في الحال لانه وصفها في الحال بطلاق وقع عليها في الماضي فيقع في الحال وان كان الزمان مستقبلا لا يقع قبل ذلك الوقت كانت طالق في غدا ٩٩. الطلاق يختص بزمان دون زمان

لما سببه الطلاق للزمان في التعدد والحدوث وليس بينه وبين المسكان تلك المناسبة لعدم تعبد المكان فاذا تعذر جعلها للظرفية بان دخلت على المصدر كانت طالق في دخولك

عند آخرها واو احدهما عند الاول والمضاف بالعكس مقابلة الجمع بالجمع تنقسم بالمفرد لا وصف الشرط كالشرط الخبر للصدق وغيره الا ان يصله بالباء وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في الظرفية وتجعل شرطا للتعذر صفة المالكية نزول بزوال ملكه وكونه مشتركا لا الاول اسم لفرد سابق والوسط فردين عددين متساويين والاخر فرد لاحد اوفي النفي نعم وفي الاثبات تخص الوصف المعتاد معتبرا في الغائب لاني العين اضافة ما يستند الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط

الدار تحمل على التعليق فاتضح كلام المصنف (قوله وكونه مشتركا الخ) صوابه مشترك لان الاصل ان صفة كون الانسان مالكا لا تبتغي بعد زوال ملكه عرفا وصفة كونه مشتركا تبتغي بعد زوال المشتري اذ ليس من شرط الشراء الملك فلو حلف لا يشتري فاشترى لغير محنت (قوله الاول اسم الخ) اما كونه فردا فلهذا اللغة بذلك واما كونه سابقا فلانه بالسبق استحق هذا الاسم ثم هذا الفرد اذا وصف بصفة لم يقدح في ما افاده فلا تعتبر والا اعتبر فلو قال كل عبدا املاكه واحدا فملك عبيدين معانهم عبيدا لا يعتق واحد منهم اما الاول لان فلهذا الفردية واما الثالث فلهذا دم السابق ولو قال وحده يعتق والفرق ان واحدا يقتضي الانفراد في الذات لانه عبارة عن ابتداء العدد فلم يقدح في ما افاده قوله اول لان اول افاد شيئين الفردية والسبق فكان واحدا مقرر لا حدم موجب به وهو التفرد فلا يتعاق به حكم فبقي قوله اول عبيد فلا يعتق الثالث لعدم الاولية اما قوله وحده فانه يقتضي التفرد في الصفة وقد تحقق بشرائه وحده فيعتق فان عني باحدهما الاخر صدق (قوله والوسط فرد الخ) في هذا التعريف نظر فان الثاني من الثلاثة متوسط وطرفاه ليسا بمدين فالاولى التعريف بانه فرد مسبق بمثل ما تاخر عنه ومن فروعه لو قال كل مملوك املاكه فهو حر الا اوسطهم وملك عبيدا ثم عبيدين او عبيدين ثم عبيدين او عبيدا ثم عبيدا ثم عبيدين عتقوا جميعا اما الاول في الصورة الاولى فظاهر واما الاخران فلان عدم تأخر من مثل ما تقدم واما الصورة الثانية فلان عدم الفردية في العبيدين والعدين واما الصورة الثالثة فلان الاول لا يصير اوسط واما الثاني فلان الموجود بعده ليس مماثل لما قبله غير ان الاول يعتق حين اشتراه سقوط احتمال صبرورته اوسط بخلاف الثاني فانه لا يعتق الا حين شرائه العبيدين الاخرين (قوله اوفي النفي نعم الخ) كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما ولا تقور او عموهما على الافراد لا الاستغراق ٣

بما هو خلاف لا يكلم فلانا ولا يتحدث بأحد هاهوهم ما (قوله الوصف المعتاد الخ) لئلا يرد باله تلميحاً يكون التعريف فقط وهو لا يكون ذاعياً إلى اليقين ولا شرطاً كما لو حلف لا يأكل هذا الرطب فإكاله بعدما صار غير اليمينت أو قال ان دخلت الدار راكبة فكذلك الان وصف الرطوبة ذاع الى اليقين والشرط ليس للتعريف بل للتعليل (قوله اضافة ما يعتد الخ) يعني ان الفعل اذا كان مما يعتد كالصوم والركوب والابس واضيف الى الوقت صار الوقت معياراً له فلا يحنث حتى يتوعد بذلك الوقت واذا كان الفعل مما لا يعتد صار الوقت ظرفاً له يحنث لو - وده فيه وان لم يتوعد به كالمساكنة والكلام والشراء (قوله الوقت الموصوف الخ) وذلك كقوله لا اكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان فشرط الحنث هو الكلام والمعرف للشرط هو القدوم الثاني وصف الظرف به فاذا كانه اول النهار ثم قدم فلان بقية اليوم حنث لانه تبين بالقدوم ان الكلام الواقع فيه كان شرطاً ولزم من كونه معرفاً ان لا يكون شرطاً لان المعروف لشيء غيره

(قوله اذا صار الشافعي الخ) عبارة الفتح المنقول من مذهب الى مذهب باجتهاداً ثم يستوجب التعزير فيه لا اجتهاد و برهان اولي (قوله من آذى الخ) يستثنى منه ما هو ظاهر الكذب لما صرحوا به من عدم التعزير بها كالب ياختر (قوله لم تقبل الخ) لان الشهادة على الجرح ١٠٠ المجرى لا تقبل الا اذا تضمن ايجاب حق من حقوق الشرع او حقوق العباد فلو قال له يا زاني نعم اثبت زنا تقبل

لانه متعلق بالحد ولو اراد اثبات فسق ضمننا لما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوتهم بكذا فاعلمهم زده تقبل (قوله التعزير لا يسقط الخ) اي فيما وجب حقاً للعبد لا فيما وجب حقاً لله تعالى (قوله واختلفوا في كون الخ) يجب ان لا يصير قاذفاً لانه ادعى وجود الشرط ولم يقل قد زنى فحرم زامن القذف (قوله مع كونه لا يحد الخ) هذا ايراد على ما قبله والجواب ان الحد يندرج بالشبهة والابوة شبهة والتعزير حق العبد فلا يندرج بها (قوله ولم اره لا محابنا) في اجناس الناطقي ونواد ابن زسمن ما يوافق مذهب الشافعي (قوله تعزيراً لا كفر) مقيد بالتعزير

للكفر واما لا احسان او مخادعة فلا (قوله متى وجدت الخ) اي ولو كانت تلك الرواية ضعيفة ولو لم ير اهل المذهب (قوله الا الرد بسبب الخ) مقيد بما اذا كان سكره بسبب محظور مباشره مختاراً بلا اكرام (قوله الكافر بسبب الخ) - ذاهفظ لبعض اصحاب مال كالمصرح به عن عينا انما - مقبولة عن يد الله تعالى

باب الرد تبجيل الكافر كفر فلو سلم على الذي تبجى لا كفر ولو قال له موسى يا استاذي تبجى لا كفر كذا في صلاة الظهيرة وفي الصغرى الكفر شيء عظيم فلا جعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تصح ردة السكران الا الرد بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعني عنه كذا في البرازية كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة لا جاعة الكافر

(قوله وبسبب الشيخين الخ) لا يظهر له وجه ما تقدم من قبول ثبوت من سب الانبياء عندنا فهذا اولى (قوله وبالسحر الخ) على المفتي به واستعماله لا على سبيل الاعتقاد ايسر بكفر (قوله وبالزندقه الخ) محله اذا كان الزندق مسلما فترد في وقيل بعرض عليه الاسلام فان اسلم فيها والا قتل والمفتي به الاول ويزاد مكرر الردة وهو الذي كلما ١٠١ اخذ كتاب وان ترك ارتد (قوله اذا

اخذ قبل الخ) قيد للساحر

والزندق (قوله الامراة)

مثلهما الحنثي المشكل

(قوله والمكره على الاسلام)

مثله السكران اذا اسلم

فلا يقتل بالردة بعد اسلامه

سكرانا (قوله شهادة رجل

واصر اثنين الخ) مثله من

ثبت اسلامه بالشهادة

على الشهادة (قوله الا

الخ) مثله الصلاة التي

صلاها اول الوقت ثم ارتد

ثم اسلم اخره (قوله مطلقا)

اي سواء رجس اولم

يرجع وكذا يقال في

الاطلاق الذي بعده (قوله

الكفر تكذيب الخ) هذا

التعريف غير جامع اذ الكفر

قد يحصل بالفعل وبانكار

ما ثبت بالاجماع (قوله الا

يجعود ما ادخله فيه هو كلمة

الشهادة (قوله كالصلاة

بجماعة) اي في الوقت

وانما من غير افساد واثار

بالكافي الى عدم الانحصار

فمن ذلك سجدة التلاوة

عند سماعها والاذان

معلننا (قوله وشهود مناسك

الخ) هذا ضعيف في

الحائنية لو صام او حج او ادعى

بسبب نبي وبسبب الشيخين او احدهما بالسحر ولو امرأة او بالزندقه اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الامراة ومن كان اسلامه تبعا والهي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كافي شهادات القيمة حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا لکن اذا اسلم لا يقضيها الا الخ كالسكافر الاصل اذا اسلم ويبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يروه عنه بعد رده كافي شهادات الوالدية وينبذ امرأته ملطقا وبطلان وقفه مطلقا واذا مات أو قتل على رده لم يدفن في مقابر المسلمين ولا اهل مله وانما يلقي في حفرة كالكلب والمرئ اقبح كفر من السكافر الاصل الايمان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تكذيب محمد صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من اهل القبلة الا بجمود ما ادخله فيه وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يبقى بما فيه خلاف بسبب الشيخين ولعنهما كفر وان فضل عليا عليهم ما يقتدع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا انكر خلافتهم او بعضهما لمحبة النبي لهم واذا احب عليا اكثر منهما لا يؤاخذ عليه انتهى وفي التهذيب ثم اغايب مير تدابنا سكارا واجب الاقرار به او ذكر الله تعالى لو كلامه او واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلاة بجماعة وشهود مناسك الخ مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهد واعلى مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا لتكذيب الشهود والعدول بل لان انكاره توبة وجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عداين فما فائدة قلت ثبوت رده بالشهادة وانكارها توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وينبذ الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا ما من لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم والشيخين كما قدمناه واختافوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للولي ولا يكفر بقوله الاصل الى الاجود الا يشترط في صحة الايمان بجماعة عليه الصلاة والسلام معرفة اسم ابيه بل تكفي معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم وصف الله تعالى بحضرة زوجته فقالت كذبت ظننت ان الله تعالى في السماء كفرت ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قبل لها انت كافرة فقالت انا كافرة كفرت استحلل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور ويكفر بوضع رجله على المصنف مستخفا والا بالاستهزاء بالعلم والعلماء كفر ويكفر بانكار اصل الوزر والاضحية وترك العبادة ثم ادنا أي مستخفا واما اذا تركها متكاسلا أو مؤ ولا فلا وهي في المجتبى ويكفر بادعاء علم القيب وتكفر بقولها لا اعرف الله تعالى الاستهزاء بالاذان كفر لا بالثؤن

الزكاة لا يحكم باسلامه (قوله معتقد قطع الخ) ينبغي ان لا يكفر ولا يجهل لانه من الكرامات لا من المعجزات اذ لا يفيها من التعدي ولا تحدى هنا (قوله كفرت) اي ان كانت تعلم ان قولها هذا كفر والا فالصحيح لا (قوله واختلفوا في كفر الخ) ينبغي اعتماد عدم التكفير (قوله والعلماء) اي لاجل العلم فلا يرتكاب او من حيث الادمية فلا كفر (قوله بل يصل الوتر) اي مضر وعيته لانما ثابته بالاجماع لا بانكار وجوبه (قوله وتكفر بقولها الخ) اي ان ارادت معرفة وجوده وان ارادت انما لا تعرفه حتى معرفته فلا كفر

(قوله قال التاجر) اتفق اصحابنا ان من راي امر الكفار تحسنا قد كُفِّر (قوله ويستغفر الخ) ليس هذا المجمل حتى يستغفر بل العجب الزهو والكبر وهو كبيرة (قوله لا يكفر) اي ان عني بقوله لا اقول انه لا يقول باهره وقيل لا يكفر مطلقا (قوله لم يضر بقوله الخ) اي يكفر اذا مضر بحديثه او كشف غورته عند حديثه (قوله بقصد الاستخفاف) اي بقصد استخفاف تخريم استعمالها (قوله بنزار اليهود الخ) ولو فعل ذلك خديعة في الحرب وطبيعة للمسلمين لا يكفر (قوله لم يضر الخ) الميم محذوفة اي لوقال الانبياء لم يضرهم ما حال النبوة وقبلها كُفِّر (قوله لانه من الضروريات) والجهل بالضروريات في باب المكفرات لا يكون عذرا ١٠٢ بخلاف غيرها على المفتي به في كتاب الا ببق (قوله يجعل

الجعل الخ) اذا ارد من مسيرة سفر فصاعدا و كان عند الاخذ اشهدانه انما اخذه ليرده على ماله كما فعله اربعون وجوبا وفي اقل من مدة سفر بحسابه وخالف الثاني في الاشهاد وثمره الخلاف يظهر في جواب الجعل اذا لم يشهد وفي وجوب الضمان اذ اهلك ويكفي في الاشهاد ان يقول من سمعتموه يشد لقطة فذلوله على واذالم يمكنه الاشهاد او خاف من ظالم فتره لا يضمن اجماعا (قوله واحد الابوين مطلقا) فيه فطر فان الاب اذالم يكن في عيال الابن يستحق الجعل (قوله عشرة) يزد امير القافلة (قوله بمد التعريف) تعريف اللقطة هو المتادات في الاسواق والمساجد والشوارع من ضائع له شيء فليطلبه عندي ويعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك (قوله لم يجعل له)

قال التاجر ان الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان رديت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك فان موسى عليه السلام اعجب بنفسه فهلك ويستغفر فان فصره بما يكون كفرا ككفر قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امر اتي احب الى من الله ان اراد محبة الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا لو مضر بقوله عليه السلام او كشف عنده غورته وكذا لو صور عيسى لم يجرده وكذا اتخاذ الصنم لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن او المسجد ونحوه مما يهظم ولو استعمل نجاسة بقصد الاستخفاف فكذلك وكذا لو تزرع زراة اليهود والنصارى دخل كنيسة لم يدخل ولو قال كنت استمري بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانة ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او سبه او نقصه او صغره وفي قوله ميهجد خلاف والاصح لا كتمنيه ان لا يكون الله بعينه ان لم يكن عداوة ولو ظن الفاجر نبيا فهو كافرا لا كتمنيه بنسبة الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يضرهم ما حال النبوة وقبلها كفر لانه رد النصوص اذ لم يعرف ان محمدا آخر الانبياء فليس بمسلم لانه من الضروريات

في كتاب الاقيط واللقطة وما لا ببق والمفقود

يجعل الجعل لراد الا ببق الا اذا رده من في عيال السيد اورده احد الابوين مطلقا والابن الى احدهما او احدهما الزوجين للآخر او وصي اليتيم او من يعوله او من استعان به ماله كما في رده اليه اورده السلطان او الشحنة او الخفية فالمستثنى عشرة من اطلاق المتن لو اراد الملتقط الانتفاع بها بعد التهرب و كان غني لم يجعل له وان كان فقيرا فكذلك الا باذن القاضي كما في الخانية الصبي في الالتقاط كالبائع والعمد كالحروان رد العبد الا ببق فالجعل لمولاه ان اشهد راد الا ببق انه اخذه ليرده على ماله كما اتفق الضمان عنه واستحق الجعل والا فلا فيهما

في كتاب الشر كة

الفتوى على جوازها بالفلوس التبر لا يصلح الا في وضع يجري فيه مجرى النقود للمفاوض العقد مع من لا تقبل شهادته لا لا تجوز شر كة القراء والوعاظ والدلائل والشعابين والحققت بهم (الشهود في المحاكم وان شرط الرجوع للعامل اكثر من رأس ماله يصبح الشرط ويكون مال الدافع عند

اي وان افن له القاضي بل يتصدق بها ولو على ابويه او ولده او زوجته اذا كانوا فقرا (قوله والا فلا فيهما) اي العامل ان لم يشهد لم ينتف الضمان عنه ولم يستحق الجعل (في كتاب الشر كة) (قوله جوازها بالفلوس) لانها صارت انما نايابا اصطلاح الناس (قوله لا تجوز شر كة الخ) لان الشر كة تتضمن الو كالة والوكالة فيه اذ كرا لا تصح وفي شر كة الدلائل خلاف (قوله وان شرط الرجوع) مخالف لما في السكت قال وتصح أي الشر كة مع التساوي في المال دون الرجوع وعكسه وهو ان يتساوى في الرجوع دون المال ومعناه ان شرط الاكثر للعامل منه ما ولا كثرهما عملا وان شرطهما للقاهذا ولا ظلهما عملا فلا يجوز وفي شر كة العنان وانما شر كة المفاوضة فيشرط التساوي في الرجوع

(قوله رأس ماله) الصواب يرجع ماله (قوله فالرجع بينهما إنما كان الرجع بينهما لأن أسبقتهما في الرجع فيحكم الشرط في القدر
العمل (قوله ما اشترى بالرجع) وليس لأحدهما أن يبيع حصة صاحبه بما ١٠٣ اشتراه إلا بأذن صاحبه لأنهما اشتركا

في الشراء إلا البيع ولو قال
أن اشترى بيت عبد أفهوني
وبينك كان فاسدا لأن
الأول شركة والثاني توكيل
والتوكيل بالشراء لا يصح
إلا أن يسمى نوعا (قوله
نهي أخذهما بالرجع) فلو
خالف ضمن (قوله فالقول
للمضارب) الصواب فالقول
قول مدعى الإطلاق لأن
من يدعى العموم يوافق

المقصود بالعقد فقامتا
لهما بينة فالبينة بينة من
يدعى الخصوص ولو اتفقا
على الخصوص واختلفا في
ذلك الخاص فالقول لرب
المال اتفاقا (قوله فالقول
لهم فلو قال المولى اذنت له
في بيع البر فقط وقالوا في
البيع مطلقا صدقوا
لأن الإطلاق أصل

(كتاب الوقف)
(قوله والمراوح الصواب
دون المراوح (قوله كل
من بنا الخ) هذا إذا طلق
أوعينه لأمالك فلو عينته
لنفسه فهو له فيكون مستعينا
بالارض (قوله فإن كان
بمال الوقف الخ) أي ولو عينته
لنفسه أذلا ملك أن يبيئ
لنفسه في أرض الوقف بمان
الوقف (قوله ليرجع)
يفيد أنه إنما يرجع إذا
اشترط الرجوع لكن

العامل مضاربة ولو شرط الرجع لادفع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع
عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما رأس ماله كافي العراجية إذا عمل أحد الشر يكتفي دون
الآخر بعذر أو بغيره فالرجع بينهما بخلاف ما إذا تقبل ثلاثة عمال من غير عقد شركة فعمل
أحدهم كان له ثلث الأجر ولا شيء للآخرين ما اشترى اليوم من أنواع التجارة فهو يبيئ
وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشترى كفى فيه فقال قد اشترى فيه جاز لأن يكون
قبل قبضه نهي أحدهما شر بكنه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز ليس لأحدهما السفر بغير
إذن الآخر فإن سافر فلهك لم يضمن فيما لا أجل له ولا مؤثر فالرجع بينهما نكره الشركة مع الذي
اختلفت ربا المال مع المضارب في التقييم ودوا لا طلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول
لأوكل ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم

(كتاب الوقف)

ولو وقف على المصالح فهي للأمام والخطيب والقيم وشراء الدهن والحصص والمراوح كذا
في منظومة ابن وهبان كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء للمالكها ولو بنى لنفسه
بلا أمره فهو له وله رفعه إلا أن يضر بالارض وأما البناء في أرض الوقف فإن كان الباني المتولى
عليه فإن كان الوقف فهو وقف وإن كان من ماله للوقف أو طلق فهو وقف وإن كان لنفسه
فهو له وإن لم يكن متوليا فإن كان باذن المتولى ليرجع به فهو وقف وإلا فإن بنى للوقف فوقف
وإن لنفسه أو أطلق لم يرفع لم يضر وإن أضرف فهو المضيق ماله فلا يترتب إلى خلاصه وفي بعض
الكتب لانه نظر تملكه بأقل القيمتين للوقف متزوعا وغير متزوع بمان الوقف الناظر إذا
أجره مات فإن الجارة لا تنسخ إلا إذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فإنها
تنسخ بكونه كالحرة ابن وهبان معزى إلى عدة كتب ولكن إطلاق المتون بخالفه الاستدانة
على الوقف لا تجوز إلا إذا احتيج إليها المصلحة للوقف كتعمير وشراء بذر فتجوز بشرطين الأول
إذن القاضي الثاني أن لا يتسبب جارة العين والصرف من أجرتها كالحرة ابن وهبان وليس
من الضرورة الصرف على المستحقين كافي القنية والاستدانة القرض والشراء بالنسيئة وهل
يجوز للمتولى أن يشتري متاعا بأكثر من قيمته وببيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على
الوقف الجواب نعم كالحرة ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته
فلو وقف على أولاد بدول ولد له صح وتصرف الغلة إلى الفقراء إلى أن يوجد له ولد واختلفوا
فيما إذا وقف على مدرسة أو مسجدا وهيا مكانا لانه قبل أن يبينه والمصحح الجواز أخذ من
السابقة كافي فتح القدير إقالة الناظر عدة الجارة جائزة إلا في مسئلتين الأولى إذا كان العاقد
ناظر قبله كما فهم من تعليمهم الثانية إذا كان الناظر يعمل الجارة كافي القنية ومشى عليه
ابن وهبان استبدال الوقف العام لا يجوز إلا في مسائل الأولى لو شرطه الواقف الثانية إذا
غصبه غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار بحر لا يصلح للزراعة فيضنه القيم القيمة وبشترى بها
أرضا بدلا الثالثة أن يحجده الغاصب ولا يبيئ وهي في الخاتمة الرابعة أن يرغب الإنسان فيه
بدل أكثر غلة واحسن وصفا فيجوز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى

هذا فيه ترجع منفعة إلى المستأجر والأقله الرجوع وإن لم يشترطه متى كان باذن المتولى (قوله إذن القاضي) إلا أن يكون
يعيد أولا يمكنه الحضور فلا بأس أن يستدين نفسه (قوله كافي القنية) عبارتها القيم أن يفسخ الجارة قبل قبض الجارة وبعد لا
(قوله يعيده الغاصب أي يفسخ الجارة الناظر على مال صلحا عن أن يكر

أى لا يبيع قيلزم المستأجر
تمام اجار المثل وعليه الفتوى
وماسبانى من لزوم اجار المثل
من وقت التنبيه عليه فغير
المفتى به (قوله فى المفهوم)
أى ما يفهم من اللفظ لا
المفهوم المقابل للمنطوق (قوله
فالتعيين باطل) ظاهره
ان الوقف صحيح وفى البينة
ما يخالفه (قوله واخذ
القيمة الصواب أو القيمة
الان يقال الواو بمعنى أو التى
للتخير (قوله عند محمد)
صحة الاكثر وعليه الفتوى
وهذا الخلاف مبنى على ان
المتولى وكيل الواقف أو
الفقراء فقال ابو يوسف
بالاول ومحمد بالثانى (قوله
وقضى بقوامته فيه ان نصب
القاضى للقيم لا يتوقف على
القضاء (قوله لعدم
الاشتراط الخ) يعنى
لا يمكن من العزل لعدم
اشتراطه كما لا يمكن منه من
النصب لعدم اشتراطه (قوله
قالباني اولي) يعنى لوبنى
مسجدا فى محلة فانهم كاه
او بعضه فتتباع اهل المحلة
مع الباني للمجهدى عمارة
ذلك المنههم قالباني اولي
بعمارة (قوله مقيلا ورمحا)
الذى حرره المحشى فساد
الاجارة على هذا الوجه لانه
انما يمل ذلك حيلة عملى لزوم
الاجرة عند عدم الرى لانه
لا معنى لاستئجار الارض

للقييل والمراح وهى معدة للزراعة

فارى الهداية اجارة الوقف باقل من أجرة المثل لا تجوز الا اذا كان لا يرغب احد فى اجارته
الا بالاقول وقيمة اذا كان النقصان يسيرا شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف
كنص المشرع اى فى وجوب العمل به وفى المفهوم والدلالة كما ينهيه فى شرح السكترا لافى مسائل
الاولى شرط ان القاضى لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل الثانية شرط ان لا يجوز وقفه اكثر
من سنة والناس لا يرغبون فى استيجار سنة او كان فى الزيادة نفع للفقراء فللقاضى المخالفة
دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالنعميين باطل الرابعة شرط ان يتصدق
بفضل القلة على من يسأل فى مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلقيم التصديق على سائل
غير ذلك المسجد واخراج المسجد او على من لا يسأل الخامسة لو شرط للمستحقين خبز او لحم
معينا كل يوم فلقيم ان يدفع القيمة من النقد وفى موضع آخر لم يطلب العين واخذ القيمة
السابعة تجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا كان لا يكفاه وكان عالما تقيا
السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضى الاستبدال اذا كان أصلي لا يجوز للقاضى
عزل الناظر المشرط له بلاخيانة ولو عزله لا يصير معزولا ولا الثانى متوليا كذا فى
فصول العمادى ويصح عزل الناظر بلاخيانة ان كان منصوب القاضى اذا عزل القاضى
الناظر ثم عزل القاضى فتقدم المخرج الى الثانى واخبره ان الاول عزله بلاسبب لا بعيد
ولكن بأمره بان يثبت عنده اهل للولاية فاذا أثبت اعاده ليس للقاضى عزل الناظر
بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصى الواقف اذا عزل
الناظر فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا فالالا عند محمد ويصح عند أبى يوسف
ومناجى بلخ اختيار واقول الثانى والصدرا اختيار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لومات
الواقف فلا ولاية للناظر لسكونه وكىلا عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته بموته وعند
محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية فى حياته
وبعد مماته وأما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا هذا حاصل ما فى الخلاصة والبرازية
والفتوى على قول أبى يوسف كفى الولوالجية وفى العناية لولم يجعل الواقف له قيمة فنصب
القاضى له قيمة وقضى بقوامته لملك الواقف اخراجه اه ولم أر حكم عزل الواقف للدرس
والامام الذى ولاها ولا يمكن الحاقه بالناظر لتعليقهم لصحة عزله عند الثانى بكونه وكىلا
عنه وليس صاحب الوظيفة وكىلا عن الواقف ولا يمكن منعه من العزل مطلقا لعدم الاشتراط
فى أصل الايقاف لسكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط لما فى البرازية الباني
اولى بنصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته اولى من غيرهم بنى مسجدا فى محلة
فنازعه بعض أهل المحلة فى العمارة قالباني اولى مطلقا وان تزعموا فى نصب الامام
والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة اولى من الذى اختاره الباني فما
اختاره أهل المحلة اولى وان كانا سواء فنصب الباني اولى اه كثر فى زماننا اجارة
ارض الوقف مقيلا ورمحا فاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم ترو بماء النيل ولا شمس فى صحة
الاجارة لانها لم تستأجر للزراعة وهما منفعتان ممتدة وتان لما فى اجارة الهداية الارض تستأجر
للزراعة وغيرها قال فى النهاية اى تغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب القسطنط
ونحوها وفى المراجع وفتح القدير من البيوع الفاسد ولا تجوز اجارة المراعى اى الكلا والحيلة
فى ذلك ان يستأجر الارض ليضرب فيها قسطنطاطا وليجدها حظيرة اغنمه ثم يستبيع المرعى وذكر

لن يلقى الجملة ان يستاجرها لا يشاف الدواب او منفعة اخرى اه والخلاص ان المقيبل
مكان القبلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان المقيبل زمان القبلولة
ومكانها وهو الفردوس في الآخرة وهي اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقبلا وفي
القاموس القبلولة نصف النهار قال قبلوا قائله وقبلولة ومقبلا ومقبلا اه واما المراح
فقال في القاموس ارواح الابل رددها الى المراح بالضم المأوى في المساء وفي الصباح
اراح ابله ردها الى المراح وفي الصباح الر وراح العشي وهو من الزوال الى الليل
والمراح بضم الميم حيث تأوى الماشية بالليل والمناخ والماوى مشله وفتح الميم بهذا المعنى
حتملا لانه اسم مكان واسم المكان والزمان والمصدر من افعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة
اسم المفعول واما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير الف واسم المكان والزمان من الثلاثي
بالفتح والمراح ايضا الموضع الذي يروح القوم منه او يروحون اليه اه فرجع معنى المقيبل
في الاجارة الى مكان القبلولة ويدل على محتماله قولهم لو استاجرنا نصب الفسطاط جازلانه
للقبلولة ورجع معنى المراح الى مكان ماوى الابل ويدل على محتماله قولهم لو استاجرنا
لا يشاف الدواب وليعلمنا حظيرة لغنمه جاز تخليصة البعید باطلة فلو استاجر قربة وهو
بالصلم تصليح تخليصه على الاصح كما في الخانية والظهيرية في البيع والاجارة وهي كثيرة
الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للتولى ان يذهب الى القرية مع المستاجر فيخلى بينه وبينها
او يرسل وكيله او رسوله احياء مال الوقف اقر الموقوف عليه بان فلانا يسحق معه كذا وانه
يسحق الربيع دونه وصدقه فلان سهم في حق المقرودون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب
الوقف مخالفا لاجل اه ان الواقف يرجع عن ما شرطه وشرط ما اقر به المقرذ كره الخصاص
في باب مستقل واطال في تقريره ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد
الاذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه وللاخر فان للواقف الانفراد لفلان كما في فتاوى
قاضى خان ومقتضاء لو شرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت
الاخر فيبطل ذلك الشرط بموت احدهما وعلى هذا الوشرط النظر لهما فان احدهما اقام
القاضى غيره بمقامه وليس للبعي الانفراد الا اذا اقامه القاضى كما في الاسعاف الناظر
وكيل الواقف عند ابى يوسف ووكيل الفقراء عند محمد في عزل موت الواقف عند ابى
يوسف وله عزله ويبطل ما شرطه له بموته خلافا ل محمد في الكل في الدور والحوادث المسجلة
في يد المستاجر يسكنها بغين فاحش بنصف اجرة المثل او فحوة لا يعذر اهل المحسلة بالسكون
عنه اذا امنكهم رفعه ويجب على الحاكم ان يأمره بالاستئجار باجر المثل ووجب عليه تسليم
زائد السنين الماضية ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع الى القاضى لاغرامة
عليه وانما هي على المستاجر واذا نظر الناظر بحال الساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه
في مصرفه قضاء ودائه كذا في القنية عزل القاضى فادعى القيم انه قد اجرى له كذا مشاهرة
او مساهمة وصدقه المأمول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينه اجر مثل عمله او دونه يعطيه
الثاني والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي اه يصح تعليق التقرر برضى الوظائف اخذ من
جواز تعليق القضاء والامارة بجماع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرر فاذا قال القاضى
ان مات فلان او شغرت وظيفة كذا فقد قررته فيها صحيح وقد ذكره في انفع الوسائل تفقيها
وهو فيه حسن وفي فوائد صاحب المحیط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا ساط

(قوله تخليصة البعید الخ)
قيد بما اذا لم تمض مدة يتمكن
من الذهاب اليها والدخول
فيها والا فبعد فاضا وجرم
به المحشي (قوله يعطيه
الثاني) أى للقاضي الثاني

لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اه ذكره في الدرر والغرر وجزم
في البغية تلخيص القنية بانه يورث ثم قال بخلاف رزق القاضي وفيه ينبوع للاسيوطي فرع
يذكر فيه ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالاوقاف اوقاف الامراء
والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه فيجوز ان كان بصقة الاستحقاق
من عالم العلوم الشرعية او طالب العلم كذلك وصوفي على طريقة الصوفية من اهل السنة ان
بأ كل مما وقفوه غير متقيد بما شرطوه ويجوز في هذه الحالة الاستنابة بهذرو وغيره وبتناول
المعلوم وان لم يباشروا ولا استنابوا واشتراك الاثنين فاكثري الوظيفة الواحدة والواحد عشرة
وظائف ومن لم يكن بصقة الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الا كل من هذا الوقف ولو قرر
الناسخ وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول عن حكمه الشرعي يجعل احد
وما يتوهمه كثير من الناس من يقول في ملك الذي وقفه وتوهم فاسد ولا يقبل في باطن
الامر اما اوقاف ارض ملكوها واقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى تلك واذا
عجز الواقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان اصله من بيت المال روي فيه صفة
الاحقية من بيت المال فان كان في اهل الوظائف من هو بصقة الاستحقاق من بيت المال ومن
ليس كذلك فقدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآل الرسول صلى الله عليه وسلم
وان كانوا كلهم بصقة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فان استواء في الحاجة قدم
الاكبر فالأكبر فيقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخوذاً من
بيت المال اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يقيم على كل
منهم بجميع اهل الوقف بالسوية اهل الشعائر وغيرهم انتهى بإفظه وقد اغتر بذلك كثير من
الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معاليم الوظائف بغيره مباشرة أو مع مخالفة الشروط
والحال ان ما نقله الاسيوطي عن فقهاءهم انما هو فيما بقي لبيت المال ولم يثبت له ناقل وأما
الاراضي التي باعها السلاطون وحكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة
شرائطه فان قلت هل في مذهبننا ذلك أصل قلت نعم كما بينته في التحفة المرضية في الاراضي
المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان الامام البيهقي اذا كان بالمسلمين
حاجة والعيادة بالله تعالى وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن الحاجة
كبيرة عفا اليتيم على قول المتأخرين المفتي به فان قلت هذا في اوقاف الاسراء اما في اوقاف
السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة
التي اجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباني اذا اشترى من
وكيل بيت المال ارضاً ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه أما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضاً
للمصلحة العامة فذكر فاضيلنا في فتاواه جواز ولا يرعى ما شرطه دائماً وأما استواء
المستحقين عند الضيق فبخالف لما في مذهبنا لما في الحاوي القدسي الذي يذاهبه من ارتفاع
الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب الى العماره واعم للمصلحة كالامام للشيخ
والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم المراج والبساط كذلك انتهى وظاهره ان
المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والغراش وما كان جمعناهم لتعبيره بالسكاف فما كان
جمعناهم الناظر وينبغي الحاق الشاذ من العماره والسكاف بهم لاني كل زمان وينبغي الحاق
الجاني المباشر للعبادة بهم والسواق ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة

(قوله من يقول) لعل العبارة
من يقول (قوله وهي قابلة
بالنسبة) المراد قابلة لاحكام
الاوقاف ومراعاة شروط
واقفيها (قوله الذي بيده)
محل ذلك اذا كان في تأخير
التعمير خراب عين الوقف
(قوله ثم ما هو اقرب الخ)
هذا اذا لم يكن معينة على
شيء يصرف اليه بعد عماره
البناء والاتباع شرطه كما
جوزه المحشي خلافاً للمصنف
واذا خرب المسجد او القرية
ولم يمكن اقامة الشعائر يستحق
ارباب الشعائر والوظائف
معلومهم اذا تعطل من
جهتهم (قوله الناظر)
مقيد بمن العماره والعمل
والافلا يكون جمعناهم لعدم
الاحتياج اليه لكن هذا
في ناظر لم يشترط له الواقف
والا كان من جملة الموقوف
عليهم فيدفعه بالشرط لا
بالعمل ومع ذلك ينبغي ان
يكون متأخر عنهم الا في زمن
العماره

ولكن قيد المدرس بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كمدرسي الروم اما مدرس الجامع كما كثر المدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم شرط الواقف اما مدرسو زماننا فلا كما لا يخفى وظاهره ما في الحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لتعبيره به ثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاذ في غير زمن العمارة والمزملاتي والشعنة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي الحاق المؤذنين بالامام وكذا الميقاتي لكثرة الاحتياج اليه للمجهذ وظاهره ما في الحاوي تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعامة ولو شرط استواء العمارة بالمسحوقين لم يعتبر بشرطه وانما تقدم عليهم فكذلك الجامعة في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبر ناشبه الاجرة باعتبار زمن المباشرة وما يقابل به من المعلوم والحل للاغنية وشبه الصلة باعتبار ان اذ قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتصح أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنية ابتداء فاذا مات المدرس في اثناء السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقبلا بمرحلة ثم مات أو عزل ينبغي ان ينظر وقت قعة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاءه من بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان ان مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يقتصر الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حرره الطرسوسي في انفع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلفا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلف على القسط ومن لا فلا كما في فتح القدير لا تنسخ الاجارة بموت المؤجر للوقف الا في مسئلتين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لم يطل ان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسه ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجر انسانا فهرب ومال الوقف عليه لا يضمن كذا في التاتارخانية بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه اقر بارض في يد غيره بانها وقف وكذبه ثم اشترها او ورثها صارت وقفا مؤاخذا له برزعه وقد كتبنا نظائرهما في الاقرار وقت حادثة وقف الامير على فلان ثم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلاهم وعتيقهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كنفاهل قوله من الذكور خاصة قيد لا باء ولا انشاء حتى لا يستحق انثى ولا ولد انثى ام هو قيد في الانشاء دون الاءاء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الاءاء دون الانشاء لان الاصل كون الوصف بقدمه ما طفق للاخير كما صرحوا به في باب المجرمات في قوله تعالى (من نساءكم اللاتي دخاتم بهن) بعد قوله تعالى (وامهات نساءكم ووراثتكم) ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات ليكونن من يتسبون الى آباءهم مذكورا كانوا او اناثا وتخصيص اولاد البنات ولو كانوا اناثا

(قوله كذا حرره الطرسوسي الخ) ما قاله الطرسوسي قول المتأخرين واما قول المتقدمين فاعتبر وقت الحصاد فمن كان مباشر وقت الحصاد استحق من الاوقاف ومن لا فلا (قوله ثم مات تنفسه) أي اذا مات الا اجر انفسه وفيه ان هذا امر حرملك لا وقت (قوله في خشب الوقف) مثله القيم وخازن الكتب اذا لم ينقضاها حتى اكتمها الارضة يضمنان اذا كان لها اجرة والا فلا (قوله فاجبت الخ) هذا خلافا المذهب بل المذهب انه ضقة للوقوف عليهم لانه لو كان صفة للاخير لكان قيداً في عقيهم لانه لاخير

ما يكون من ينسبوا اليهم و بقرة بنة قوله بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يبق ابنة الذكور
 ولا ابنة الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم ثم يلغى ان بعض الشافعية جعله قيد الى الابد
 والابناء وواقعة بعض الحنفية قرأت الامام السنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الحمل
 يبرئ الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما
 اذا كان العطف بالواو واما بنهم فيعود الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لصالح الوقف
 عند الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي وان كان المتوفى بعد مائة سنة يستدين بنفسه كذا في
 خزائن المفتين الناظر اذا فرض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقا والاقان
 فوض في محنته لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية والبيتية وخزائن
 المفتين وغيرها واذ اصح التفويض بالشرط لا يملك غزله الا اذا كان الواقف يملك له التفويض
 والعزل كما مره الطرسوسي في انفسح الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بالشرط
 وقطعا بالصفة وينبغي ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالابن او بنته او بنته من نظر
 معين بالشرط ثم بعد وفاته لما حكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات يتنقل لغيره
 او لا فاجبت بانه ان فوض في محنته يتنقل لغيره ثم مات فموتة لعدم محنته التفويض وان في مرض
 موته لا يتنقل له مادام الفوض اليه باقيا القيامة مقامه وعن واقف شرط من قبل رجل معين
 ثم من بعده للفقراء فخرج عنه لغيره ثم مات فهل يتنقل الى الفقراء فاجبت بالاشغال لغير
 للقاضي ان يقرر له وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحمل للقررة الاخذ الا النظر على
 الوقف في حكر المستحق في واقعة ان القاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم
 للبعد بغير شرط فاستغدت منها ما ذكرته بكرة اعطاء فقير من وقف الفقراء ما في درهم لانه
 صدقة فاجبت ان كان الا اذا وقف على فقراء قرابته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار
 ومن هذا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فانه اذا وقف
 على فقراء قرابته لم يستحق مدعيم ما لا يبيته على القرابة والفقراء يدين جانب جهة القرابة
 ولا بد من بيان انه فقير معلوم ومن له ثقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تجب الا بالقضاء
 كذوي الرحم المحرم وان كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولاء الصغير كذا في الاختيار اذا
 جعل تعدي الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم او بعضهم فاقطع لا يفي لهم ذبنا
 على الوقف اذا لاحق لهم في الغلة زمن التعمر بل زمن الاحتياج اليه عمره او لولي الذخيرة
 ما يفيضان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمر فانه يعمن اتبع وفائدة ما ذكرناه
 لوجبات الثلاثة السنة الثانية وقطع شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيم الا فضل
 عوضا فحقه قطع وقد اختلفت عما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للفقراء وقد قطع
 للمستحقين في سنة على بسبب التعمر هل يعطى الفاضل في الثانية ثم ام الاعتقاد فاجبت بالمتأخر
 انما ذكرناه واقعة تصاله وتعالى اعلم والا كذا بتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى
 التعمر هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قد صرفوا ما لا يستحقونه او لا لم أره صريحا لكن نقلوا
 في باب النفقات ان سوط الغائب اذا اتفق الوديعة على ابوي الموضع صغيرا ذنبا واذن القاضي
 فانه يعمن واذا ضمن لا ير بيعه ايمر لانه لا يملكه من تبين ان المتوفى هو غ طملكه لاستئذنه وملكه
 الى وقتها ليعطى كافي الهداية وغيرها ووافق كتاب الغصب ان المتضمنات يملكها الا ضمن
 عند تملكه الى وقتها ليعطى على موجب القامض العين المخرجة ومنه ان مالك يملكها

(قوله وان عمل الخ) قال
 العراقي وهذا مطلق اختيارنا
 في الأصول والفروع
 العطف ولم يقيده بآداة زمن
 على الإطلاق امام
 الجرمين والمكر الى (قوله)
 لا يتنقل له مادام الخ
 يجب ان يتنقل لغيره
 ولو فوض في مرضه لان في
 التفويض طوبى العمل
 بالشرط المخصوص واذا
 اطلق الواقف وقفه كان
 للفقراء لا السكني فليس
 للوقوف عليهم السكني
 مسئلة انما يكون التعمر
 من غلة الوقف ان لم يكن
 الحراب بضع احد

سند إلى وقت القهر فنفذي به السابق ولو اعتق العبد المقصوب بعد التضمن نفذ ولو كان
محزوم عتق عليه كما يضاف في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخالفه ما في الفدية من باب
الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفائض إلى الفقراء فلم يظهر دين
في تلك السنة فصرف الفائض إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من
المدفوع إليهم انتهى لأن الناظر ليس يجمع في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت المدفع فلم
يلزمه القايض فكان للناظر استرداده بخلاف مسداتنا لأنه متعد لكونه صرف عليهم مع علمه
بالحاجة إلى التعمير وكذلك لا يرد ما إذا أذنه القاضي بالذفع إلى زوجة الغائب فلما حضر
يجد النكاح وحاشا فانه قال في المتناهي ان شاء من المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو
على المرأة انتهى لانه غير معد وقت الذفع وانما يظهر الخطأ في الاذن فانما دفع بناء على صحة
اذن القاضي فكذلك الرجوع عليهم لانه وان ملك المدفوع بالضمان فليس يمتنع
وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان مافضل من عمارته فهو للفقراء
فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العمارة هل تصرف إلى الفقراء قال لا تصرف إلى الفقراء
وان اجتمعت غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال الفقيه
سئل أبو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب هكذا ولكن الاختيار غندي انه اذا علم انه قد اجتمع
من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والدار إلى العمارة أمكن العمارة منه صرف الزيادة على
الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بل قلته فقد أسدنا منه ان الواقف اذا شرط تقديم العمارة
ثم الفائض عنها للمسحوقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر امساك
قدر ما يحتاج إليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج الموقوف إلى العمارة على
القول المختار للفقيه وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكرت
هذه فائدة مع السكرت تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة إليها
ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما
يجعل الفائض عنهم للفقراء نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخلها
عند الاستثناء وعلى هذا فيدخر الناظر في كل سنة قدر العمارة ولا يقال انه لا حاجة إليه
لأننا نقول قد غلته في النوازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جز
خرب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي الصرف إلى الفقراء من غير
ادخال شيء للتعمير إلى خراب العين المشروط تعميرها ولا وصي الواقف ناظر على اوقافه كما
هو متصرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا لاناظر كما في
المتناهي من الوقف فلم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قالوا في الوصايا ان يكونا وصيين حيث
لم يعزل الاول فيكونان ناظرين فليتا مل وليراجع غيره

كتاب البيوع

٢ أحكام الخلل ذكرناها من النسيئة انه لا يجوز بيعه وهو تابع لأمه في أحكام التثاق والتدبير
المطلق لا المقيد كما في الظاهر بقول الاستيلاء والكتابة والحرية الأصلية والرق والملك بسائر
اسبابه وحق المالك القديم يصرى إليه وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فيبيع
مع أمه للدين وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشر مسألة وما زاد على ما في المتن من جامع
المقصرين وبيعهم في الرهن فاذا ولدت المرونة كان رهناء بها بخلاف المستأجرة والكفيلة

(قوله وليراجع الخ) صرح
المصنف بانهم يتايدون
ناظرين

(قوله والمقصود) لان السبب في النصب اثبات السيد العاديه بازالة اليد المحقة وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه
تبعالانه فعل حتى (قوله بعدما اعتق ١١٠ الحمل الخ) الفرق ان استثناء ما في بطنها عند بيعها لا يجوز قصدا

فكذا حكما بخلاف الهبة
وفرق ايضا بان البيع
يقصد بالشرط الفساد
والهبة لا تفسد به واما
امتناع الهبة بعد التدبير
فلا اتصال ملك الواهب
بالموهوب فان المدبر باق
على ملك المالك فكانت
هبة المشغول ولا يمكن
ادخاله في الهبة لان المدبر
لا يقبل النقل من ملك الى
ملك واما بعد اعتقه فلكونه
غير مملوك لا يعتبر اشتغال
بطنها به (قوله حكم الاجازة)
اي زوايه الحديث
(قوله في الهبة) اي بعد
نزوله لارجوع للواهب
فيه ولا في حق الفقير
الخ لكن اذا كانت
الامهات دون النصاب
ركم النصاب بضم الفصلا
اليها (قوله بالشرط المذكور
الخ) وان يذكر سببا صالحا
(قوله ففقه لاه) يعني
اذا طلقها وهي حامل تجب
عليه نفقة الحمل وتُدفع
لاه (قوله الا في مسألتين)
زيد مالو كان المبيع عقارا
فرد بعيب لم يبطل حق
الشفيع في الشفعة ومالو

والمقصود به والموصى بخدمة فانها لا يتبعها كفي الرهن من الزايحي ولم ار الان حكم ما اذا باع
جارية وجعلها اومع جملها او بمثلها او دابة كذلك فان علنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع
جارية الاجلها بكونه مجهولا واستثناء من معلوم فصار الكل مجهولا نقول هنا بفساد البيع
لكونه مجهولين معلوم ومجهول لكن لم اره صريحا وفي فتح القدير بعدما اعتق الحمل لا يجوز
بيع الام وتجوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم ار حكم
ما اذا جعلت امه كافرة لكافر من كافر فاسلم هل يؤمن ماله اليهها الصلوة والحمل مسلما
باسلام ابيه والحمل ان سيده كافر ولم ار الان حكم الاجازة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز
للمعدوم فالحمل اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا فرق بين كون الجنين
تبعالا منه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في
كرهية البزازية ولا يتبع امه في الجنانية فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق
الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام
ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحدد الا بعد وضعها ولا يتدكى الجنين بذكاه امه فلا
يتبعها في ستة مسائل ولا يفرد بحكم مادام متصلا بها فلا يباع ولا يوهب الا في احدى عشرة
مسئلة يفرد بها في الاعتاق والتدبير والوصية به وله والاقرار به وله بالشرط المذكور في
المتون في الوصية والاقرار ويثبت نسبة وتجب نفقته لاه ورث و يورث فان ما يجب فيه من
الفرقة يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جاريتهما يكون الولد له اذا ولدت
لاقل من ستة اشهر ولا يتبع امه في شي من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا
استحققت الام بيعة فانه يتبعها ولدها باقراره لا كافي الكنز ويمكن ان يقال ثانياً ولد
البيعة يتبع امه في البيع ان كان معها وقتها على القول المفتي به رد المبيع بعيب بقضاء فصح
في حق الكل الا في مسألتين احديهما لو احال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم
تبطل الحوالة الثانية لو باعه فهدا رد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجوز ولو
كان فسخا لجاز قال الفقيه ابو جعفر كان ظن ان يبيعه جاز قبل قبضه من المشتري ومن غيره
لكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا من محمد رحمه الله على
عدم جواز رد قبل القبض مطلقا كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للالفاظ صرحوا
به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حواله وهي بشرط عدم براءته كقالة
ولو قال بعثك ان شئت اوشاء ابي اوزيد ان ذكر ثلاثة ايام او اقل كان يباع بخيار للمعنى والباطل
للتعليق وهو لا يجوز له ولو وهب الدين لمن عاينه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على
الصحيح ولو قال اعتق عبدك عني بالف كان بيعا لاه معنى لكنه ضمنى اقتضاه فلا تراعى شروطه
وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد ان يكون الامر اهلا للاعتاق ولا يفسد بالف و رطل من خمر
ولو راجعها بلفظ النكاح صححت للمعنى وكونها بلفظ الرجعة صحيح ايضا ولو قال لعبدك ان

باع منه الحبلى وسلمت ثم ردت بعيب بقضاءم ولدت فادعاه ابو البائع لم تصح دعواه ولو كان فسخا بطل الاول ادبت
وصح الثاني (قوله الاعتبار للمعنى الخ) اي في العقود لا الايمان (قوله فلا تراعى شروطه الخ) اي لا تراعى شروط المقتضى
وهو البيع فلا يشترط القبول الذي هو ركن للبيع ولا يشترط كونه مقدورا التسليم حتى صح الامر باعتاق الا بى ويعتبر
في الامر الاهلية للاعتاق ومن شروط الاقتضاء ان لا يصرح بالثابت به فلو قال المأ مور بعته منك واعتقته عنك لم يجز عن الامر
بل كان مبتدئا ووقع الوثيق عن المأ مور (قوله ولا يفسد بالف الخ) ينبغي تقديمه على قوله فلا بدوز كرهه بفاء التفرع

(قوله وينعقد البيع الخ) لان خذ وان كان موضوعا للاستقبال الا انه يستدعي سابقة البيع اقتضاء (قوله ولولده الصغير) بمقتضى ما في الزيلى والفتح من جواز هبة الاتى لابنه الصغير بخلاف بيعه وجواز الهبة للابن الصغير مقيد بما اذا لم يبق الى دار الحرب (قوله الشراء الخ) فلو قال اشترى بته فلان فقال البائع بعث منك نفذ على نفسه ولا يتوقف سواء اجاز فلان او لا الا اذا كان وكلا نفذ على فلان وان اضافته لنفسه كشرائه الصبي والقرن المحجورين لغيرهما ١١١ وان اضافته الى فلان بان قال بعته من فلان فيثبت بتوقف (قوله

والوصى كالمولى) يعنى لو استأجر الوصى لعمل اليتيم اجير ازى باده عن اجر المثل قدر ما لا يتغابن فيه يصير الوصى مستأجر لنفسه واجره من ماله وقيل الاجارة للصغير ويرد الاجير الفضل على الصغير والاب كالوصى (قوله الامير والقاضى الخ) الا اذا قال فعلنا ذلك ونعلم انه ما كان ينبغي لنا فيضمنان حيثئذ (قوله الذرع وصف الخ) يعنى فيلغوا الحاضر فلا يكون كل ذراع أصلا بنفسه بخلاف الكيل فانه أصل فيصير كل قصير أصلا بنفسه كانه يبيع بمفرده (قوله الا فى الدعوى الخ) فانه اذا ادعى بوصف شهدا بخلافه لا يقبل (قوله المقبوض على سوم الخ) مقيد بما اذا سمى الثمن من البائع والمشتري أو من أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضى به والمقبوض على سوم الرهن مضمون بما يرضى به بخلاف المقبوض على

اديت الى الفاقا فتحرر كان اذناه بالتجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر الامعى لا كناية فاسدة ولو وقف على ما لا يحمى كبسنى تميم صح نظر المعنى وهو بيان الجهة كالقراءة للفظ ليكون تمليكا للمجهول وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل و بلفظ الاعطاء والاشترائك والادخال والرد والاقالة على قول وقد ينشأ مفصلا معزوفى شرح الكثر وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتملك كفى الخانية و بلفظ الصلح عن المنافع و بلفظ العارية وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للرجال كالبيع والتهرة والهبة والتمليك وينعقد السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبدى بعث نفسك منك بالفل كان اعتاقا على مال نظر للمعنى ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط لرب المال كان بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ العتق ولو صاحبه عن الف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقى فقتضاه عدم اشتراط القبول كالبراءة وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقالة وخرجت عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلائع ولا العارية بالاجارة ولا الباع ولا الباع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق تراعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبدى ان اديت الى كذا فى كيس ابيض فانت حر فاداه فى كيس احمر لم يعتق ولو وركه بطلاق زوجته منجزا فعلقه على كائن لم تطلق وفى الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء الى جانب المعنى فكانت بيعا انتهاء فتثبت أحكامه من الخيارات وجوب الشفعة بيع الاتى لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كفى الخانية الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ فلا يتوقف شراء العضوى ولا شراء الوكيل المخائف ولا اجارة المتولى أجبر الموقوف بدرهم ودائق بل ينفذ غايهم والموصى كالمولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كفى القنية الا فى مسألة الامير والقاضى اذا استأجرا اجيرا باكثر من أجرة المثل فان الزيادة باطله ولا تقع الاجارة كفى سيرة الخانية الذرع وصف فى المذكور الا فى الدعوى والشهادة كذا فى دعوى البرازية المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كفى الذخيرة تكرار الايجاب مبطل للاول الا فى العتق على مال كذا فى بيع الذخيرة العقود تعتمد الفائدة فالم يقدلم يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم اسنو ياوزنا وصفة كفى الذخيرة ولا تصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اذا قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا ملكه الا فى مسائل الاولى لا يملكه فى

سوم الشراء فانه مضمون بالثمن (قوله تكرار الايجاب الخ) فكل ايجاب بالمال ينصرف الى الايجاب الثانى ولا يكون بيعا بالثمن الاول وفى الاعتاق والطلاق اذا قبل بعدها لزمه المالا ان (قوله اذا قبض الخ) مقيد باذن البائع فيملكه العين وقيل يملك التصرف لا العين بدليل ان من اشترى امة شراء فاسدا وقبضها باذن البائع لا يحصل وطؤها او دار الانحوز الشفعة فيها والاصح انه يقيد ملك العين بدليل جواز اعتاقها وثبوت الشفعة بها وانما يجوز الوطء للاعراض عن الرد

(قوله لو كان مقبوضا الخ) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع فلا هيبة للاستئناس (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يباح لانها مصدر العود اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله لمدعى البطلان) واذا اقام بينة فيينة مدعى الصفة لانها اكثر اثباتا اذا الاصل عدم البيع (قوله تعالفا) وجه التحالف ان المشتري

١١٢

يسع الهازل كما في الأصول اثباتية لو اشتراه الابن من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسدا لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك المحيط اثباتية لو كان مقبوضا في يد المشتري أمانة لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن باعه ملكه وتثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطئه الو كالتجارة ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجساره لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصفة والبطلان فالقول لمدعى البطلان كما في البزازية وفي الصفة والفساد فالقول لمدعى الصفة كذلك في الحائنية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فسخ القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقول من الثمن قبل النقذو ادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب فحالفوا اذا مسمى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا مسمى ياقوتنا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعدوم واختلفوا فيه ما اذا مسمى هرويا وأشار الى مروى قيل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذلك في الحائنية كل عقد اعيد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بهذا النكاح كذلك كما في القنية والحوالة بعد الحوالة باطل كما في التلقيح الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلقيح واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للاول كما في البزازية التخليه تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفاسد على ما صححه العمادى وصحهم فاضيا انها تسليم الثالثة الهبة الفاسدة اذ افافا الرابعة في الهبة الجائرة في رواية خيار الشرط ثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة والصلح عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعتناق على مال للقرن للسيد وللزوج هكذا في فصول العمادى معزى الى الاستروشنى نقلا عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كما في البزازية والبراءة من الدين كما في أصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الحافا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق والخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا الاقرار بقديقه والصرف والسلم بشرط التقاض قبل الاقتراض في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختر المشتري اتباع الجاني وتفرقا العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندها خلافا لمحمد رحمه الله كما في الجا مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعها

يدعوا التحالف يدعى ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف البائع فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصلح بعد الخ) أي اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الحوالة الخ) يفيد ان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا اتحد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله التخليه تسليم الخ) أي بشرط أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع محضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فازدعة ولو باع ضيعة في المهر او سلمها اليه فان كانت قربة منه بحيث

شرط

يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تخليته عند الثاني خلافا للثالث فهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله والبراءة من الدين) مخالف لما في العمادية لو أبراه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل

(أقوله معلومين) بالثمنية صفقة لهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على اجماله فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن زهنا فان كان
الرهن مجعولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز اسحقنا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيلا فان كان
 الكفيل غائبا عن المجلس
 فكفل حين علم أولم يكفل
 كان فاسدا وان كان
 الكفيل حاضرا في المجلس
 أو كان غائبا وحضر قبل
 الافتراق وكفل جاز
 استخسانا (قوله واحالة) فلو
 باع على ان يحيل البائع
 رجلا بالثمن على المشتري
 فسد البيع قيا ما واستخسانا
 ولو باع على ان يحيل المشتري
 البائع على غيره بالثمن فسد
 البيع قيا ما و جاز استخسانا
 (قوله هملجا) أي سهل
 السير (قوله ويبيع العبد)
 في الثانية باع عبدا على ان
 يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
 فلان فسد البيع (قوله
 وجعلها بيعه) يكره للسل
 يبيعه بهذا الشرط والشرط
 فاسد (قوله ويرضى
 الجيران) في الثانية اشترى
 دارا على انه ان رضى جيرانه
 أخذها قال الصفاة لا يجوز
 البيع وقال أبو الليثان
 سمى الجيران وقال ان رضى
 فلان الى ثلاثة ايام أخذها
 جاز (قوله قيمته ذهبيا)
 الصواب قيمته مصوغا (قوله
 وفيما اذا باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل وحالة معلومين واشهاد وخيار وتقدمن الى ثلاثة وتأجيل الثمن الى معلوم ورافقه من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركه على النخل يمددرا كها على المفتي به ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن وردة بعيب وجد وكون الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا عيننا بطعم الآدمي وجل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوا باكون الفرس هلاجا وكون الجارية ما ولدت وايضا الثمن في بلد آخر والجل الى منزل المشتري فيما له حل بالفارسية وحذو النعل وخرز الخنف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سداسيا وكون السوق ملتوتا سبع وكون الصابون مخذام كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها ببيعة والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار السكل من الخاتمة الجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل فمال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر وقصت قيمته فله الرهن تضمن المرتن قيمته مذهبها وتكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جازايراد العقد عليه بانقراده مع استثناء الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من اشترى مالم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله البائع الى يده المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيق وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيه اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدير يبيع البراءات التي يكتبها الديوان لعمال لا يصح فاورد ان ائمة بخاراج وزواييع خطوط الاثمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدم باطل الا فيما يستجير الانسان من البقال اذا طسبه على ائمتها بعد استعلا كها فانتهاج جائزة استحسنانا كذا في القنية من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمة تاجسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمه ثلثة لم يصح ولا يملك ان الرنا العيب ويملك ان يجار شرط أو رؤية والمتولى على الوقف لو أجزا الوقف ثم اقاله ولا مصلحة لم تجز على الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضن والوكيل بالسلم على خلاف تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصي له ولوارث الرنا العيب دون الموصي له لا تصح الاجازة بعد هلاك الدين الا في اللقطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القصة كأي قيمة الولو الجلية لا يجوز زفر بقى الصفة على البائع الا في الصفة ولها صورتان في شفعة الولو الجلية الموقوف عليه العقد اذا أجازته فذو الرجوع له الا في مسئلة واحدة في شفعة الولو الجلية اذا أجاز الفرض قيمة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطمور جمع به ولو صالح المخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها

٩ • اشباه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينفذ اصلا وبشكل عليه ان البيع اذا استحق لا ينفذ العقد في ظاهر الرواية بقضا القاضي بالاستحقاق واجازته مع ان البائع باعه لنفسه لا للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع ارضين ورجل ارض ملاصقة لاحدهما ياخذها جاور ارضه اذا كان شفيع الاخر يطلب الشفعة والا فاما ان ياخذ الشكل او يدع ولو اشترى عبد اودار صفقة فلا شفع ان ياخذ ادر فقط

(قوله لو كان مقبوضا الخ) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع فلا حاجة للاستئذان (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يصح لانها ليست بد العود اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله لم ادعى البطلان) واذا اقاما بينة فبينة مدعى الصحة لانها اكثر اثباتا اذا اصل عدم البيع (قوله تحالفا) وجه التحالفا ان المشتري

١١٢

يباع المهازل كما في الأصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنته الصغيرة أو باعته كذا كان فاسدا لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك المحيط الثانية لو كان مقبوضا في يد المشتري أملا فلا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن بايعه ملكه وثبتت أحكام الملك كله الا في مسائل لا يجل له أكله ولا لبسه ولا وطئه هـ لو كانت جارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجساره لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول لمدعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقن من الثمن قبل النقود ادعى البائع اقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فسادا مقدول كان على القلب فحالفا واذا ادعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا ادعى ياقوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه يبيع المعدوم واختلفوا فيما اذا ادعى هرويا وأشار الى مروى قيل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد اعيسد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بهذا النكاح كذلك كما في القنية والحالة بعد الحوالة باطله كما في التلخيص الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلخيص واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للأولى كما في البرازية المخيلة تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للغاسد على ما صححه العمادى وصحهم قاضيان انها تسليم الثالثة الهبة الفاسدة اذا غافا الرابعة في الهبة الجائزة في روية خيار الشرط ثبتت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة والصالح عن مال والمكتوبة والرهن للراهن والخلع لها والاعتاق على مال للفقير للسيد وللزوج هكذا في فصول العمادى مع ما الى الاستروشنى نقلا عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كما في البرازية والابراء عن الدين كما في أصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الحاقا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سببه النكاح والطلاق الا لخلع لها واليهين والنذر والاقرار الا الاقرار بقدر يقبله والصرف والسلم يشترط التقاض قبل الاقتراض في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد رحمه الله كما في الجاهل مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

يدعوا الاقالة يدعى ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف الرابع فتنزل اختلافهما في ما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) أي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط أما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الجوالة الخ) يفيد ان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا اتحد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله القنية تسليم الخ) أي شروط أن يقول البائع خليت يديك وبين المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فازدعة ولو باع ضيعة في الصحر او سلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث

يتصور فيه القبض الحقيقي في الجاهل يكون قبضا والافلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تخلياً عند الثاني خلافا للثالث فتهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله والابراء عن الدين) مخالف لما في العمادية لو ابراه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل

(قوله معلومين) بالثنية صفتهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على اجالة فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن زهنا فان كان
الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استخسانا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيل فان كان
الكفيل غائبا عن المجلس
فكفل حين علم اولم يكفل
كان فاسدا وان كان
الكفيل حاضرا في المجلس
او كان غائبا وحضر قبل
الاختراق وكفل جاز
استخسانا (قوله واحالة) فلو
باع على ان يحيل البايع
رجلا بالثمن على المشتري
فسد البيع قياسا واستخسانا
ولو باع على ان يحيل المشتري
البايع على غيره بالثمن فسد
البيع قياسا و جاز استخسانا
(قوله هملجا) أى سهل
السير (قوله ويبيع العبد)
في الخاتمة باع عبدا على ان
يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
فلان فسد البيع (قوله
وجعلها بيعه) يكره للسلم
بيعه بهذا الشرط والشرط
فاسد (قوله ويرضى
الجيران) في الخاتمة اشترى
دارا على انه ان رضى جيرانه
أخذها قال الصغار لا يجوز
البيع وقال أبو الليثان
سمى الجيران وقال ان رضى
فلان الى ثلاثة ايام أخذها
جاز (قوله قيمته ذهبيا)
الصواب قيمته مصوغا (قوله
وفيه اذا باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار وتقدمن الى ثلاثة وتاجيل الثمن الى
معلوم وورادة من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على التخييل بمقدار كها على المفتي به
وصرف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجد وكون الطريق
لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا
عين نايطهم الآدمي وحل الجارية وكونها مغنبة وكونها حلوا وكون الفرس هلاجا وكون
الجارية ماولا وابقاء الثمن في بلد آخر والحل الى منزل المشتري فيما له حل بالفارسية وحذو
النعل وخرز الخلف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سدا واسباب كون
السوق ملتوتا وبيع وكون الصابون مخذما من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من
فلان وجعلها بيعه والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران
اذا عينهم في بيع الدار السكل من الخاتمة الجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل
في مال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت
قيمه فله الرهن تضمنين المرتهن قيمته ذهبيا وتكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز ايراد
العقد عليه بانفراده صحيح استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من
اشترى مالم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله البائع الى يده
المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل
اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيع وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيه اذا باع
عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدير يبيع البراءات التي يكتبها الدبوان
لعمال لا يصح فاوردان ائمة بخار اجوزوا بيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
قائم غم ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدوم باطل الا فيما يستجبره الانسان من البقال
اذا احسبه على ائمتها بعد استهلاكها فانها جائزة استخسانا كذا في القنية من باع او اشترى
او اجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالقبض وقيمته ثلثه لم يصح ولا يملكه الرضا بالعيب
ويملكه بخيار بشرط أو رؤية والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضن والوكيل بالسلم على
خلاف تصح اقالة الوارث والوصي ذون الموصي له والوارث الرضا لا يبيع دون الموصي له لا تصح
الاجازة بعد هلاك الدين الا في اللفظة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن
الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القصة كمال قصه
الولو الجلية لا يجوز تقرير الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الوالو الجلية
الموقوف عليها العقد اذا اجازته فذول الرجوع له الا في مسئلة واحدة في قصة الوالو الجلية اذا
اجاز الغريم قصة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق
الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت رجوعه ولو صالح المخيرة بمال لتختاره بطل ولا شيء لها

اشبهه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينعقد اصلا ويشكل عليه ان البيع اذا استحق لا يفسخ
العقد في ظاهر الرواية بقضاء القاضي بالاستحقاق وليسحق اجازته مع ان البائع باعه لنفسه لا للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع
ارضين ولرجل ارض ملاصقة لاحدهما باخرهما جاور ارضه اذا كان شفعيا لا باخر بطلب الشفعة والا فانما يأخذ الكل
او يبيع ولو اشترى عبدا ودارا صفقة فلا شفيع ان يأخذ الدار فقط

(قوله لو كان مقبوضا الخ) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع فلا هيبة للاستئناس (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يبيع لانها ليست بدينار العود اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله لا يدعى البطلان) واذا اقام بينة فبينة مدعى الفسخ لانها اكثر اثباتا اذا اصل عدم البيع (قوله يخالف) وجهه يخالف ان المشتري

١١٢

يبع المازل كافي الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنة الصغير او باعته كذلك فاسدا لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك المحيط الثانية لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن بايعه ملكه وتثبت أحكام الملك كله الا في مسائل لا يجل له كله ولا لبسه ولا وطئه الو كانه جار يته ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجساره لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كاذ كرناه في الشرع اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول لمدعى البطلان كافي البراز به وفي الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذلك في الثانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فسخ القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقبل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد القدر ولو كان على القلب فخالفا واذ ادعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا سمى ياقوتنا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعدوم واختلفوا فيه ما اذا سمى هرويا وأشار الى مروى قبل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذلك في الخيانة كل عقد اعيد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كافي جامع الفصولين والنكاح بهذا النكاح كذلك كافي القنية والحالة بعد الحالة باطل كافي التلخيص الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلخيص واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للأولى كما في البرازية التحلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفساد على ما صححه العمادى وصحهم فاضحان انها تسليم الثالثة في الهبة الفاسدة اذ افافا الرابعة في الهبة الجائزة في رواية خيمار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة والصالح عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعتاق على مال للقرن للسيد ولزوج هكذا في فصول العمادى وعزى الى الاستروشنى نقل عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كافي البرازية والابراء عن الدين كافي أصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كاذ كره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الخافا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق الخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا الاقرار بقبضه والصرف والسلم يشترط التقاض قبل الاقتراض في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد رحمه الله كافي الجا مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعه

يدعوا الاختلاف يدعى ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف البائع فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) أي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط أما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الحوالة الخ) يفيدان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا تعد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله التحلية تسليم الخ) أي بشرط أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فارغة ولو باع ضيعة في المصراه وسلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث

يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تحلية عند الثاني خلافا للثالث فتهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله والابراء عن الدين) يخالف لما في العمادية لو ابراه من الدين على انه بالخيار فالتحليل باطل

شرط

(قوله معلومين) بالتثنية صفة لهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على اجماله فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن زهنا فان كان
الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استئسانا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيل فان كان
الكفيل غائبا عن المجلس
فكفيل حين علم اولم يكفل
كان فاسدا فان كان
الكفيل حاضرا في المجلس
او كان غائبا وحضر قبل
الاقتراء وكفيل جاز
استئسانا (قوله واحالة) فلو
باع على ان يحيل البايع
رجلا بالثمن على المشتري
فسد البيع قياسا واستئسانا
ولو باع على ان يحيل المشتري
البايع على غيره بالثمن فسد
البيع قياسا و جاز استئسانا
(قوله هملجا) أي سهل
السير (قوله ويبيع العبد)
في الخاتمة باع عبدا على ان
يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
فلان فسد البيع (قوله
وجعلها بيعه) بكرة للسلم
بيعه بهذا الشرط والشرط
فاسد (قوله ويرضى
الجيران) في الخاتمة اشترى
دارا على انه ان رضى جيرانه
أخذها قال الصغار لا يجوز
البيع وقال أبو الليثان
سمى الجيران وقال ان رضى
فلان الى ثلاثة ايام أخذها
جاز (قوله قيمته ذهبيا)
الصواب قيمته مصوغا (قوله
وفيها اذا باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار ونقد عن الى ثلاثة وتأجيل الثمن الى
معلوم وبرادة من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على التخيل بمقدار كما على المفتي به
وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده ببيع وجد وكون الطريق
لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا
عين ما يطعم الآدمي وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون الفرس هملجا وكون
الجارية ماولات وايقاء الثمن في بلد آخر والحل الى منزل المشتري فيما له حمل بالفارسية وحذو
النعل وخرز الخنف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سداسيا وكون
السويق ملتوتا سبع وكون الصابون مقحذا من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من
فلان وجعلها بيعه والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران
اذا عينهم في بيع الدار السكل من الخاتمة الجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل
في مال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت
قيمتها فله الرهن تضمن المرتن قيمته ذهبيا وتكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز اراد
العقد عليه بافتراده صح استثناء الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثناءها من
اشترى ما لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله البائع الى يده
المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا عاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل
اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيح وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيه اذا باع
عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدر يبيع البراءات التي يكتبها الديوان
لعمال لا يصح فاوردان ائمة بخار اجوزوا بيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
قائم ثمة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدوم باطل الا فيما يسخره الانسان من البقال
اذا احاسبه على ائمانها بعد استهلاكها فانها جائزة استئسانا كذا في القنية من باع أو اشترى
أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة لم يصح ولا يملك الردي بالعيب
وكانه بخيار شرط أو روية والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضن والوكيل بالسلم على
خلاف تصح اقالة الوارث الوصي ذون الموصي له ولوارث الردي بالعيب دون الموصي له لا تصح
الاجازة بعد ملك الامين الا في القطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن
الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القصة كالمى قصة
الولو الجلية لا يجوز تفرق الصفقة على البائع الا في الصفقة ولها صورتان في شفعة الوولو الجلية
اذا وقوف عليها العقد اذا أجازته فله الرجوع الى مسئلة واحدة في شفعة الوولو الجلية اذا
أجاز الترسيم قصة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق
الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به ولو صالح المخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها

اشبهه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينعقد اصلا ويشكل عليه ان المبيع اذا استحق لا ينفسخ
العقد في ظاهر الرواية بقضاء الفاضل بالاستحقاق وللنفق اجازته مع ان البائع باعه لنفسه لا للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع
أرضين ولرجل أرض ملاصقة لاحدهما باعها جاور أرضه اذا كان شفعيا لا باع الاخر يطلب الشفعة والا فانما يأخذ الكل
أو يدع ولو اشترى عبدا ودارا صفة فلا شفع ان يأخذ الدار فقط

(قوله لو كان مقبوضا) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع فلا حاجة للاستئذان (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يبيع لانها مبيدة بالعود اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله للمدعي البطلان) واذا اقاما بينة فبينته مدعي الصحة لانها اكثر اثباتا اذا اصل عدم البيع (قوله تخالفنا) وجه الخلاف ان المشتري

١١٢

يدعواه الاخللة يدعي ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف البائع فتزل اختلافهما في ما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) اي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط اما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الجواله الخ) يفيد ان المحال عليه في الثانية غير في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا اتحد المحال عليه وبه تكون الثانية تاكيدا (قوله الثانية تسليم الخ) اي بشروط ان يقول البائع خليت يديك وبين المبيع وان يكون المبيع بمحضرة المشتري بحيث يتمكن من اخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فازدحم ولو باع ضيعة في المصراع وسلمها اليه فان كانت قريصة منه بحيث

يباع المازل كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنته الصغيرة او باعه له كذلك فاسد لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك في المحيط الثانية لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن بايعه ملكه وتثبت احكام الملك كله الا في مسائل لا يجل له اكله ولا لبسه ولا وطئه له كانت جارية ولو وطئها ضمن عقربا ولاشفعة لجساره لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول للمدعي البطلان كما في النزازية وفي الصحة والفساد فالقول للمدعي الصحة كذا في الثانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقن من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعي فسادا فقد ولو كان على القلب فخالفا واذا ادعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا ادعى ياقن او أشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه يبيع المعدوم واختلفوا فيما اذا ادعى هرويا وأشار الى مروي قبل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الثانية كل عقد اعيب ودون الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في القنية والحالة بعد الحالة باطل كما في التلخيص الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقبده في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان مع كمال التلخيص واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للاولى كما في النزازية الاخلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفاسد على ما صححه العمادى وصحهم فاضيقا انها تسليم الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المأثرة في رواية خيار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقيمة والصالح عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعتناق على مال للقرن للسيد وللزوج هكذا في فصول العمادى معزى الى الاستروشنى نقل عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كما في النزازية والبراءة من الدين كما في اصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزاوعة والمعاملة الحاقا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق والخلع لها والعين والنذر والاقرار الا الاقرار بقدر قبله والصرف والسلم يشترط التقاض قبل الاقتراض في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندها خلافا لمحمد رحمه الله كما في الجاهل مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

يتصور فيه القبض الحقيقي في الجاهل يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تخايبه عند الثاني خلافا للثالث فتهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله والبراءة من الدين) مخالف لما في العمادية لوبراه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل

(قوله معلومين) بالتثنية صفة للرهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على اجالة فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن رهنًا فان كان
الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استقسانا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيلًا فان كان
الكفيل غائبا عن المجلس
فكفل حين علم اولم يكفل
كان فاسدا فان كان
الكفيل حاضرا في المجلس
او كان غائبا وحضر قبل
الاقتراع وكفل جاز
استقسانا (قوله واحالة) فلو
باع على ان يحيل البايع
رجلا بالثمن على المشتري
فسد البيع قياسا واستقسانا
ولو باع على ان يحيل المشتري
البايع على غيره بالثمن فسد
البيع قياسا و جاز استقسانا
(قوله هملجا) أي سهلا
السير (قوله ويبيع العبد)
في الخاتبة باع عبدا على ان
يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
فلان فسد البيع (قوله
وجعلها بيعه) يكره للسلم
بيعه بهذا الشرط والشرط
فاسد (قوله ويرضى
الجيران) في الخاتبة اشترى
دارا على انه ان رضى جيرانه
أخذها قال الصفا ولا يجوز
البيع وقال أبو الليثان
سمى الجيران وقال ان رضى
فلان الى ثلاثة ايام أخذها
جاز (قوله قيمته ذهبيا)
الصواب قيمته مصوغا (قوله
وفيها اذ باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة وتأجيل الثمن الى
معلوم وبرائة من العيوب وقطاع الثمار المبيعة وتركه على الفخيل بمقدار كره على المفتي به
وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده ببيع وجد وكون الطريق
لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا
هين ما يطعم الآدمي وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون الفرس هملجا وكون
الجارية ماولدة وايقاء الثمن في بلد آخر والحل الى منزل المشتري فيما له حل بالفارسية وحذو
النعل وخرز الخنف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سداسيا وكون
السوق ملتوتا بمن وكون الصابون مخذما من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من
فلان وجعلها بيعه والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران
اذا عينهم في بيع الدار السكل من الخاتبة الجوده في الاموال الربوية تهدر الا في اربع مسائل
في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت
قيمتها فله الرهن تضمن الرهن قيمته مذهبها وتكون رهنًا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز ايراد
العقد عليه بافتراده صح استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من
اشترى ما لم يره وقت العقد وقبله وقت القبض فله الخيار اذ ارآه الا اذا حله البائع الى يدي
المشتري فلا يردده اذ ارآه الا اذا اعاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل
اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيع وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيه اذا باع
عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدر يبيع البراءات التي يكتبها الديوان
للعامل لا يصح فاوردان ائمة بخار اجوزوا بيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
قائم ثمة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدوم باطل الا فيما يسبقه الانسان من البقال
اذا احسبه على ائمانها بعد استئلا كهافاتها جائزة استقسانا كذا في القنية من باع أو اشترى
أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلثة لم يصح ولا يملك ان الرد بالعيب
ويملك ان يجازي شرط أو رؤية والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على
خلاف تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له وللوارث الرد بالعيب دون الموصى له لا تصح
الاجازة بعد هلاك المين الا في القطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن
الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القصة كما في قصة
الولوالجية لا يجوز تفريق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجية
الموقوف عليها العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة واحدة في قصة الولوالجية اذا
أجاز القرىم قصة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق
الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به ولو صالح الخيرة بمال اختاره بطل ولا تنبى لها

اشبه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينفق مالا ولا يشكل عليه ان البيع اذا استحق لا ينفق
العقد في ظاهر الرواية بقضا القاضي بالاستحقاق وللحق اجازته مع ان البائع باعه لنفسه لا للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع
أرضين ولرجل أرض ملاصقة لاحدهما باعها باع أرضه اذا كان شقيقه الآخر يطلب الشفعة والا فانما يأخذ السكل
أو يدع ولو اشترى عبدا ودارا صفقة فلا شفع ان يأخذ الدار فقط

(قوله لو كان مقبوضا لم) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع فلا صحة للاستئناس (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يبيع لانها ليست بالعبودية اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله لم ادعى البطلان) واذا اقاما بينة فبينته مدعى الصحة لانها اكثر اثباتا اذا اصل عدم البيع (قوله تحالفا) وجه التحالف ان المشتري

١١٢

يبيع المأزل كفى الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنته الصغيرة او باعته كذلك فاسدا لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك في المحيط الثانية لو كان مقبوضا يبد المشتري امانة يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن بايعه ملكه وتثبت أحكام الملك كله الا في مسائل لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطئها لو كانت جارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجساره لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرع اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعى البطلان كافي البزازية وفي الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذلك في الثانية والظاهرية الا في مسألة في اقالة فسخ القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقم من الثمن قبل النقذو ادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد القدر ولو كان على القلب فحالفا واذا ادعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا ادعى ياقوت او أشار الى زجاج فالبائع باطل لكونه يبيع المعدوم واختلفوا فيما اذا ادعى هرويا او اشار الى مروى قيل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الثانية كل عقد اعيد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كافي جامع الفصولين والنكاح بهذا النكاح كذلك كافي القنية والحالة بعد الحالة باطل كافي التلقيح الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او بجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلقيح واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للأول كما في البزازية التحلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفساد على ما صححه العمادى وصحهم فاضيا انها تسليم الثلثة في الهبة الفاسدة او فاقا الرابعة في الهبة الجائزة في رواية خيار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة والصالح عن مال والمكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعتاق على مال للفقير للسيد وللزوجة هكذا في فصول العمادى معزى الى الاستروشنى نقلا عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كافي البزازية والابراء عن الدين كافي أصول فخر الاسلام من بحث الحزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الحافا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق الا لخلع لها والعين والنذر والاقرار الا الاقرار به بقبضه والصرف والسلم يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختر المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندها خلافا لمحمد رحمه الله كافي الجا مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

يدعوا التحالف يدعى ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف البابع فنزل اختلافهما في ما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) أي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط اما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الحوالة الخ) يفيدان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا اتحد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله القنية تسليم الخ) أي بشرط أن يقول البائع خلت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع محضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فازعجة ولو باع ضيعة في الصحر او سلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث

يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تخايبا عند الثاني خلافا للثالث فتهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله والابراء عن الدين) مخالف لما في العمادية لو ابراه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل

(قوله معلومين) بالثنية صفق له من وكفيل وكان ينبغي تقديمه على ازالة فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن رهنا فان كان
الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استخسانا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيل فان كان
الكفيل غائبا عن المجلس
فكفيل حين علم اول يكفل
كان فاسدا فان كان
الكفيل حاضرا في المجلس
او كان غائبا وحضر قبل
الافتراق وكفيل جاز
استخسانا (قوله واحالة) فلو
باع على ان يحيل البائع
رجلا بالثمن على المشتري
فسد البيع قياسا واستخسانا
ولو باع على ان يحيل المشتري
البائع على غيره بالثمن فسد
البيع قياسا و جاز استخسانا
(قوله هملجا) أي سهل
السبر (قوله ويبيع العبد)
في الثانية باع عبدا على ان
يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
فلان فسد البيع (قوله
وجعلها بيعة) يكره السلم
بيعه بهذا الشرط والشرط
فاسد (قوله ويرضى
الجيران) في الثانية اشترى
دارا على انه ان رضى جيرانه
أخذها قال الصغار لا يجوز
البيع وقال أبو البستان
سمى الجيران وقال ان رضى
فلان الى ثلاثة ايام أخذها
جاز (قوله قيمته ذهبا)
الصواب قيمته مصوغا (قوله
وفيما اذا باع لنفسه) ينبغي

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار وتقدمن الى ثلاثة وتؤجل الثمن الى
معلوم ويراد من العيوب وقطع الثمار المبيعة ونزكها على الفخيل بمقدار كها على المفتي به
وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن وردة بعيب وجد وكون الطريق
لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الأذى واطعام المشتري المبيع الا اذا
عين ما يطعمه الأذى وحل الجارية وكونها مغنية وكونها حلو باكون الفرس هملجا وكون
الجارية ماولدت وايقاف الثمن في بلد آخر والحل الى منزل المشتري فيماله حل بالفارسية وحل
النعل وخرز الخنف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سدا سبوا وكون
السويق ملتوتا بسم وكون الصابون مخفذا من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من
فلان وجعلها بيعة والمشتري ذى بخلاف اشترط ان يجعلها المسلم معجدا ويرضى الجيران
اذا عينهم في بيع الدار السكل من الثانية الجودة في الاموال الربوة هدر الا في اربع مسائل
فعمال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر وقصفت
قيمته فله الرهن تضمين المرتن قيمته ذهبا وتكون رهنا كاذ كره الزيلعي في الرهن ما جاز اراد
العقد عليه بافقراده مع استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من
اشترى مالم يرد وقت العقد وقبله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله البائع الى بيت
المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل
اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيق وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيه اذا باع
عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدير يبيع البراءات التي يكتبها القديون
لعمال لا يصح فاوردان اثمة بخار اجوز وبيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
قائم غة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدم باطل الا فيما يستجبره الانسان من البقال
اذا احسبه على اثمتها بعد استهلا كهافاتها جائرة استخسانا كذا في القنية من باع او اشترى
او اجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصى من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خمسون
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالقب وقيمته ثلاثة لم يصح ولا يملك الدنانير
ويملك كانه بخيار شرط او روية والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقاله ولا مصلحة لم تجز على
الوقف والوكيل بالشرع الا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على
خلاف تصح اقالة الوارث والوصى دون الموصى له والوارث الرداءه يب دون الموصى له لا تصح
الا جازة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن
الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القصة كالمى قصة
الولولولية لا يجوز تفرق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولولولية
الموقوف عليها العقد اذا اجازته نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة واحدة في قصة الولولولية اذا
أجاز القريرم قصة الوارث فانه الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق
الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع بمو لوصالح المخيرة بمال لاختاره بطل ولا تنى لها

اشباه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينفقدا صلاو يشكل عليه ان البيع اذا استحق لا ينفق
لا ينفق في ظاهر الرواية بقضا القاضي بالاستحقاق وللشعق اجازته مع ان البائع باعه لنفسه للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع
و حين ول رجل أرض ملاءقة لاحدا هما يا اخنما جاور أرضه اذا كان شفع لاخر يطلب الشفعة والا فاما ان يأخذ السكل
فديع ولو اشترى عبدا ودارا صفقة فلا شفع ان يأخذ الدار فقط

(قوله ولا يكفيل بالنفس)
 تحرير ولم يمتح (قوله وكذا اذا
 زوج) أي الواضع فيه البيع
 بغير الزوج وليس المراد
 فمضج النكاح (قوله الجبايات)
 أي ما يجبي من الناس ظلما
 وكذا محمول القباضي
 (قوله ولو باع دارا الخ)
 لان العقد السابق على البيع
 قد استحكم بالبيع فلا يتمكن
 البايع من ابطاله (قوله
 بطل بيعه الخ) يعني اذا
 ابطله مالكه وجوز بيع
 الاب المحتاج مقيد بغير
 العجار (قوله عند بيان الثمن)
 وهل هو مضمون بالقيمة
 او بالثمن الظاهر الاول
 (قوله اذا اشتري للمالك الخ)
 لان الخيار له بدون الشرط
 فيكون الشرط مبطلا لانه
 حينئذ يكون داخلا على
 البيع والبيع يبطل بالشرط
 بخلاف ما اذا كان الشرط
 في بيع غير الفضولي فانه
 يكون داخلا على الحكم
 والحكم لا يبطل بالشرط
 (قوله فيبطل بموت الخ)
 أي لانه اجارة في المعنى
 (قوله فلا تخالف) والقول
 لمدهي الاقل والبيئة بيئة
 المشتري اختلاف في اصله
 او مقدار له ولو اتفقا على
 مقداره واختلغا في مضيه
 فالقول للمشتري والبيئة
 ينته ايضا (قوله وشريكي
 العنان) نعم المنصوص بتحقيق
 الربا بين شريكي العنان

اول ما خ أحدى زوجته بمال لتترك فوبق الم يلزم ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعلى
 هذا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص ومالك النكاح
 وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صالح
 المسكول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان وفي يسع حق المرور في الطريق
 روايتان وكذا يسع الشرب والمعة فلا الاتبع العقد الفاسد اذا تعلق به حق العبد يلزم وارفع
 الفساد الى مسائل آجر فاسدا آجر المستأجر صحها فللول تقضها المشتري من المكره
 لو باع صحها فله المكره تقضه المشتري فاسدا اذا آجر صحها فللبائع تقضه وكذا اذا زوج الغش
 حرام الا في مسئلتين أحدهما في الوالدية اشترى المسلم الاسير من دار الحرب ودفع الثمن
 دراهم زبوا او عروضا مغشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبد لم يجز الثانية يجوز
 أعطاه الزبوف والناقص في الجبايات للبائع حتى حبس المبيع للثمن الحال الا في مسائل
 في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه ولو امر عبد البشري نفسه من مولاه فاشترى
 لا بأس ولو باعه دارا هوسا كنهها اذا قبض المشتري المبيع بلا إذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف
 فللبائع تقض تصرفه الا في التدبير والاعتنا والاستيلاء وله ابطال الكناية كما في البرازية
 شراء الام لانها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه ومن أجنبي
 كما في الوالدية اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لكون المسلم فيه ديناسقط والساقط لا يعود
 كما ذكره الزيلعي في باب الخصال للمشتري يبيع مدبره ومكانه دون أم ولده ومن باع مال
 الغائب بطل بيعه الا بالاحتجاج كذا في نفقات البرازية المقبوض على سوم الشراء
 مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطا كما ينداه في شرح السكر
 الحيلة في عدم رجوع المشتري على بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع ان يقر المشتري
 انه باعه من البائع قبل ذلك فلورجع عليه لرجوع عليه كذا في البرازية خيار الشرط
 في البيع داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترط للمالك
 فانه يبطله كما في فروق السكر ايسى في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع
 والحقوق الطريق والمسئيل وفي ظاهرا راية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل
 بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلف في أصل التأجيل فالقول
 لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تخالف الا في السلم رأس المال بعد الاقالة كنه
 قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسئلتين لا تخالف اذا اختلفا فيه بعدها
 بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الاقتراق بخلافه قبلها بديل الصرف كرأس
 المال فلا بد من القبض قبل الاقتراق فيه وما ولا يجوز التصرف فيه ما قبل القبض الا في
 مسئلة لا بد من قبضه قبل الاقتراق بعد الاقالة كقبلها بخلاف رأس المال والسك في الشرح
 يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما
 في الهداية الر باحرام الا في مسائل بين مسلم وربي غنم وبين مسلمين اسلما ثمة ولم يخرجنا اليها
 وبين المولى وعبد و بين المتفاوضين وشريكي العنان كما في ابضاح السكر ماني
 والله اعلم

كتاب السكينة

برائة الاصيل موجبة لبراءة السكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على

انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الخاتمة التأخير عن
الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المسكتب عن قتل العمدة بمال ثم كفه انسان ثم
عجز المسكتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن كذا في
الخاتمة ولو كان الدين مؤجلا فكل به فئات الكفيل حل بونه عليه فقط فطلب المصالح من
وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحصل الاجل عندنا كذا
في المجمع اداء الكفيل بوجوب براءة المصالح الا اذا حال الكفيل على مديونه وشرط
براءة نفسه خاصة كافي الهداية الفرز ولا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه
امن فسلكه فاخذ الصوص أو كل هذا الطعام فانه ليس بمحموم فانه فئات فلا ضمان
وكذا لو أخبر رجل انها حرة فتزوجها فظهرت أنها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر
الا في ثلاث الاولى اذا كان الفرز بالشرط كالمزوجه امرأة على أنها حرة ثم استخفت فانه
يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد دمه معاوضة
في رجوع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استخفت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء
لو بنى المشتري ثم استخفت الدار بعد ان يسلم البناء له واذا قال الاب لاهل السوق بائعوا ابني
فقد اذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للفرز وكذا اذا قال يا بيعوا عبدي فقد ا
اذنت له ببيعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجعوا عليه ان كان الاب حرا والا فبعد العتق
وكذا اذا ظهر حرا أو مديرا أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بما يبعته
كذا في ما دون السراج الوهاج الثالثة أن يكون في عقد الرجوع نفعه الى الدافع كالدفع
والاجارة حتى لو هلك الدفعة أو العين المستأجرة ثم استخفت وضمن المودع والمستأجر
فانما يرجع على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمعناها وفي العارية والمجبة لا رجوع
لان القبض كان لنفسه وتماه في الخاتمة من فصل الفرز ومن البيوع وقد ذكر في التنية
مسائل مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشترى بناء على قوله ثم ظهر
أنه از يد من قيمته وقد اتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما اتلفه ويرجع بالثمن ومنها اذا
غرم البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشترى فاشترى بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش
فانه يرد به وبه يبقى وكذا اذا غرم المشتري البائع ويرده المشتري بغرور الدلال وبما قررناه
ظهر ان قول الزباني في باب ثبوت النسب ان الفرز باحد امرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر
وتفرع على القدر الثاني مسألتان في باب متفرقات يبيع الكثر اشترى فانا عبدا رتني
فانا عبدا لا يلزم احدا احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لمعا
دعوى عليها ولا يمنعها منة الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر
اجنبيا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تنديره كافي جامع
الفصولين الثالثة محبان القاضي خلى رجلا من المصوبين حبسه القاضي بدين عليه فلرب
الدين ان يطلب الثمن باحضاره كافي القيمة الرابعة ادعى الاب مهر بتمه من الزوج فادعى
الزوج انه تدخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي
الاب باحضارها وكذا لو ادعى الزوج غايبا شيئا خروا الارسل اليها ما ينام امنائه
ذكره الولو الجي في القضاء من قام عن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه بما دفع وان
لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقطاعة دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته

(قوله دون الكفيل) لان
قول الكفيل ذلك اقرار
منه بالدين عند الكفالة
ولو اقام المديون بينة انه
قضاها بعد الكفالة برئنا
جميعا (قوله التأخير الخ) لان
المطالبة تتبع الدين فتؤخر
بتأخره بخلاف العكس
لان الاصل لا يتبع الفرع
هذا اذا انخر المطالبة واما
اذا تمكف بال الحال مؤجلا
تأخر عن الاصيل ايضا
لان صرف الاجل الى الدين

(قوله أو بان يهب) في جعله من المستثنيات نظر لان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الا حرم بادائه موجبا
لرجوع من غيره اشتراط الضمان ١١٦ والا فلا يكون الامر بادائه موجبا للبشرط الضمان (قوله الا اذا كفل الخ) لانه

انما يكون كفيل من بعد الشهر
على المفتى به وقد شرط البراءة
يقده وعن الثاني يكون في
الشهر لا بعده وهو قول
ابن زياد (قوله وكالة البدائع)
اي ضمان الغرور ضمان
الكفالة لا ضمان
الاتلاف (قوله وفي الكفيل
نالتفس) اي وليخلصه في
الكفالة بالنفس برد
الاصيل نفسه الى الطالب
(قوله بالنفقة المقررة) علا
بالاستحسان للحاجة اليه
ولو كانت النفقة مستدانة
بامر قاض تصح استفسانا
وقياسا (قوله بموت احدها)
مثله الطلاق البائن لا الرجعي
لثلا يتخذ حيلة (قوله شهر
مستقبل) اي استفسانا (قوله
او ادعى وقال الخ) مفيد
بما لم يكن المدعى عليه غريبا
ولو قال شهودي غيب ولا بينة
لي لا يكفل (قوله باحضار
المدعى) اي اذا كان منقولا
(قوله ولا يجبر على اعطاء)
اي لو قال المدعى عليه انا
اعطيتك كفيل بنفسى
لا بالماله ان يقبل وان
قال اعطيتك كفيل بالمال
لا يقضى له ان لا يقبل (قوله

أو بالاطعام عن كفارة أو بادهاز كاة ماله أو بأن يهب فلان اعنى وأصله في وكالة البرزانية
في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابلا يملك مال فان المأمور يرجع بلا
شرطه والا فلا وذكروه أصلا في السراج الوهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم
الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصر كفيل
أصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تلزم كافي جامع الفصولين ابراء الاصيل بوجوب
ابراء الكفيل الا كفيل النفس كافي جامع الفصولين كفل بنفسه فاقربا ليه أنه لاحق له
على المطالب فله أخذ كفيله بنفسه انتهى وهكذا في البرزانية الا اذا قال لاحق لي قبله ولا
لموكل ولا لاتباعه انا وصيه ولا ووقف انا متوايه فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة
البدائع ضمان الغرور وفي الحقيقة هو ضمان الكفالة انتهى للكفيل منع الاصيل من
السرقة كانت كفالته حالة لخلصه منها اما بالاداء أو الأبراء وفي الكفيل بالنفس يزده
اليه كافي الصغرى وينبغي أن يقيده بما اذا كانت بامر لا تصح الكفالة لا بد من صحيح
وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتبذير قلت الا
في مسئلة لم أر من أوضهها قالوا لو كفل بالنفقة المقررة الماضية صححت مع أنها تسقط بدوئها
بموت أحدها وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبلا وقد قرر لها في كل شهر كذا أو بيوم يأتي وقد
قرر لها في كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة القاضي يأخذ كفيله من المدعى عليه بنفسه اذا
برهن المدعى ولم يترك شهوده أو أقام واحدا أو ادعى وقال شهودي حضورو يأخذ كفيل
باحضار المدعى ولا يجبر على اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان
المدعى عليه وصيا أو وكيل ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القاضي للخصاف
وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو ديننا غيره ما اذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه ديننا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون فانه يكفل
كذا في كافي الحاكم

كتاب القضاء والشهادات والدعاوى

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين
لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كافي وقف الخاتبة ولو اضر
المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما يحلف على أصل المال
كافي قضاء الخاتبة وفي يبيع الفنية اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على يابه مكتوبا
وقف على ماله كذا البرده لانه علامة لا تبني الاحكام عليها انتهى وعلى هذا الاعتبار
بكتابة وقف على كتاب أو مصحف قلت الا في مسئلتين الاولى كتاب أهل الحرب بطلب
الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كافي سير الخاتبة ويمكن الحاق البراءة
السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلامة لا يبرز وروان كانت العلامة الاحتياط في الامان

ويستثنى من طلب الخ لان التكفيل انما يكون من الخصم وهو يعلم ينتصب خصما فلا يجبر على اعطاء الكفيل لحق
(قوله لا يعتمد على الخط الخ) وقال لا يعمل به في الشاهد والقاضي والراوى وان لم يتذكر ولم يكن الخط تحت يده والفتوى على
قولهما (قوله فلا يعمل بمكتوب الخ) يعني اذا لم يكن في أيدي القضاة وله رسوم في دواوينهم (قوله خط اقرار الخ) فلو
استكتب وكان بين الخطين مشابهة بعد انكار كونه خطه لا يقضى عليه في الصحيح ولو قال هذا خطي وليس على المال ان
كان على وجه الرسالة مع انما لا يصدق ويقضى عليه بخط الصراف والسيما رجحة عرفا

(قوله ناذ كرنا) أى قال

المدعى عليه ما كان فى

جر يدتك فعلى (قوله

لا يضرب الخ) ولا يؤجر

ولا يقام بين يدي صاحب

الحق اهانة له (قوله الا فى

ثلاث) استثنان من قوله من

عليه الحق (قوله الرهن

المجهول) أى لو ادعى الراهن

رهننا مجهولا وانكر

المرتهن يحلف (قوله فى

دعوى النصب) فلو قال

غصبت منى كذا ولا أدرى

قيمتها قالوا تسمع (قوله

فى دعوى السرقة) فيه نظر

لما ذكره قاضى خان من

اشتراط ذكر القيمة فيها

ليعلم انما انصاب أولا (قوله

فصارت ستة) أى المسائل

التي يحلف فيها على حق

مجهول (قوله فى أربعة

الخ) يزداد عليها ما لو اضر

رجلا وادعى عليه حقا

لمو كله واقام بيعة غلى أنه

وكله فى استيفاء حقوقه

والخصوصة فى ذلك قبلتم

ويقضى بالو كالة ويكون

قضاء على السكافة فلو ادعى

على آخر لا يسكاف إقامة

البيعة على الوكالة (قوله

القضاء بالوقف الخ) الصحيح

ان القضاء بالوقف قضاء على

السكافة (قوله وكذا العتق

الخ) المراد القضاء بالعتق

بعد ثبوت ملك المعتق فلو

ادعى شخص ملكية العتق

لحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفع المسمار والصراف والبيع كفى قضاء الثانية وتعقبه
الطرسوسى بان مشايخنا رحمهم الله زدوا على مالك فى عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط
فتكيف عوايه هنا ورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب فى دفتره الاماله وعلية وقمامه فيه من
الشهادات وفى اقرار البرازة ادعى ما لا يقال المدعى عليه كذا ابو جرد فى تذكرة المدعى
بخطه فقد التزمته لا يكون اقرار او كذا وقال ما كان فى جر يدتك فعلى الا اذا كان فى
الجريدة شئ معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان تصديقا
لان التصديق لا يباحق بالمجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو على كذا يصح
ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح لجهالة التمسى من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب
ولذا قالوا ان المدبون لا يضرب فى الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا فى ثلاث مسائل اذا امتنع
عن الانفاق على قرينه كما ذكره فى النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كفى
السراج الوهاج من القسم واذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرح جوابه فى بابها والعله
الجامعة ان الحق بغوث بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القرىب تسقط بمضى
الزمان وحققا فى الجماع بغوث بالتأخير لا الى خلاف لا يحلف القاضى على حق مجهول فلو
ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلف الا فى مسائل كما فى دعوى الخيانة الاولى اذا اتهم
القاضى وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه كما فى الفقه الاربعة الرهن
الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما فى الفقه الاربعة الرهن
المجهول الخامسة فى دعوى النصب السادسة فى دعوى السرقة وهى الثلاث التى تسمع فيها
الدعوى بمجهول فصارت ستة القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتهدى الى غيره الا فى خمسة
فى أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحده فى بعده فى الحرية الاصلية
والنسب وولاء العتاقة والنكاح كذا فى الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى
الى السكافة فتسمع الدعوى بالملك فى الوقف المحكوم به كذا فى الخيانة وجامع الفصولين
وفى واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري
بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك
لم تقبل ولو استحققت عين من يوارث بقضاء بيعة ذكرته انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة
والميت فلا تسمع بيعة وارث آخر كما فى البرازة وفى شرح الدرر والفرر لم لا خسر ومن باب
الاستحقاق والحكم بالحريبة الاصلية حكم على السكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من واحد
وكذا العتق وفروعه واما الحكم فى الملك المورخ فعلى الكافة من التار يخ لا قبله يعنى
اذا قال ز يد لك رانك عبيدى ملكك منذ خمسة أعوام فقال بكرانى كنت عبد بشركى ملكى
منذ ستة أعوام فاعتقنى و برهن عليه اندفع دعوى ز يدك اذ قال عمر وليكرانك عبيدى
ملكك منذ سبعة أعوام وانت ملكى الآن و برهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل
ملكه كالعمر ويدل عليه ان قاضيه ان قال فى أول البيوع فى شرح الزيادات فصارت مسائل
الباب على قسمين أحدهما عتق فى ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على
كافة الناس والثانى القضاء بالعتق فى الملك المورخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت
التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه

بعد القضاء المذكور لا تسمع والا فاقض بغير العتق بدون ثبوت الملك للمعتق لا يمنع من دعوى آخر

(قوله لفظا ومعنى الخ) يعنى بحيث يدل لفظهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا التضمن عند الامام وعندهما العبرة لما اتفقا عليه فترد الشهادة عنده من احدهما فى الف ومائة والاخرى الفين ومائتين وتقبل عندهما على الالف والمائة عند دعوى الاكثر لهما اتفقا ١١٨ على الاقل وترد عند دعوى الاقل لان المدعى كذب شاهدا لاكثر والصحيح

قولهما (قوله الاولى فى الوقف)

فلوشهد احدهما بالثالث مثلا والاخر بالنصف قضى بالثالث (قوله لا تقبل فى القذف) فلوشهد احدهما انه قذفه بالعارسية والاخر بالعرسية لا تقبل (قوله وقد ذكرت الخ) أى ذكر ذلك فى موضع آخر فلا ينال ما قبله (قوله يوم الموت الخ) المرفى ذلك ان القضاء بالينة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محلا للنزاع بخلاف القتل فلورهن ان من شهدوا على اقراره فى وقت كذا كان ميتا فى ذلك الوقت لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء حتى اذا برهن ان فلانا مات يوم كذا وادعت امرأة نكاحا بعد ذلك اليوم وبرهنت تقبل بخلاف زمان القتل ولو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا قهرهنت المرأة ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والمدائنات (قوله الا فى جدار يقيم بها الخ) يستثنى ايضا الرحي والجمام يجبر الآبى على التعمير ولو معسرا قيل للشرىك أنت لو شئت فيكون نصفه بنا

الفائدة اه وهنا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه على السكافة بين أن يكون يمينه أو بقوله انا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير معزيا الى الخصاف الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره نضى بالاقل كما في البزازية الثالثة شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعارية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وهما في شرح الزبلي الخامسة شهدان له عليه الغا والآخر انه أقرله بالف تقبل كما في العدة السادسة شهد أحدهما انه أعتقه بالعرسية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة وأجفوا على انها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية وذكر في الشرح ستة عشر أخرى فالمستثنى ثلاثة وعشرون ثم رأيت في الخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسائل تزداد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان وأربعون مسألة وبينتها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البزازية والولو الجلية والفصول وعليها فروع الا في مسألة في الولو الجلية فان يوم القتل لا يدخل فيه وهي مسألة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل ينتها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل وفي القضية من باب الدفع في الدهوى ذكر مسألة الصواب فيما ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت وذكر مسائل في خزنة الاكمل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد أشبعنا الكلام عليها في الشرح في باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عذر لا يقبل لفسقه كما في القضية أبى أحد الشرىكين العمارة مع شرىكه فلا جبر عليه الا في جدار يقيم لهما وصيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر فافان الآبى من الوصيين يجبر كما في الخانية وينبغى أن يكون في الوقف كذلك الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفيل بنفس فلان ولا يعرفونه واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو بغصب شئ مجهول كما في قضاء الخانية الشهادة برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القضية للقاضي ان يسأل عن سبب الذين احتياطا فان أبي الخصم لا يجبر كما اذا اطلب منه الخصم اخراج دفتر الحساب بأمره باخراجه ولا يجبره كذا في الخانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائر لانه موضع الخلاف ومحل الاولى فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ليس فيه وانما هو حادث كذا في النساء خانية ومنهم من فرق بينهما بان الاول دليلا دون الثاني كل من قبل قوله فعليه البمين الا في مسائل عشرة مذكورة في القضية الوصى في دعوى الاتفاق على اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وادعى اشتراط البراءة من كل عيب واذا ادعى على القاضي اجارة مال وقف أو يتيم وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلفا في اشتراط العوض وفي قول العبد البائع انما أذن وللاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا أنكر الاب ثمره لنفسه وادعاه

على شرىك (قوله السالف) أى العمارة ومن بعدهم فيفيد انه لا يمتد بخلاف الائمة وهو مرد وهو قد صرح ابن لابنه الامام بان القول بعدم اعتبار خلاف مالك والشافعي لا يعول عليه وانه لا شك في اجتهادهم فيصير المحل باختلافهم مجتهدا فيه (قوله الا في مسائل عشرة الخ) الصواب عشر بالتدكير ويزاد بها الاختلاف في استعمال المصنف في القول للسابق بلا عيب

(قوله المقتضى عليه في حادثة الخ) أي قضاء الزام لا قضاء ترك فان المقتضى عليه قضاء ترك نسمع دعواه وينتبه ونصير مقتضيا له
بسد ذلك في تلك الحادثة فمن له في أرض غيره فليس له حريم عند الامام خلافا لها فاذا قضى القاضي بترك كفي يد
صاحب الارض أو بتركه في يد صاحب النهر فاقام بينة صاحب النهر أو الاخر على ملكية المسناة قضى له (قوله ابطال
القضاء) بان أقام بينة على اقرار المقتضى له ان ما قضى له حرام وامر رجلا ان يشتري له ذلك الشيء من المقتضى عليه بطل قضاء
القاضي (قوله بهذه الثلاث) التقييد بالثلاث ليس في كلامهم (قوله تناقض الوصي الخ) ومنه ما اذا قال هذه رضى بعني ثم
اعترف بالخطا فله تزوجها بشرط عدم الثبات على اقراره ومنه تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ثم استزجاعهم الميراث
بحكم البيونة حيث تسمع دعواهم ومنه اداء المكاتب بطل الكتابة ثم دعواه العتق ومنه دعوى المستاجر ملكية المستاجر
ميراثه من ابيه ومنه اداء الورثة ميراث الزوج ثم دعواهم البيونة ومنه خلع المرأة ثم دعوها البيونة قبل الخلع وهل يشترط
في صحة سماع هذه الدعوى ابداء المدعى عذره عند القاضي ١١٩ والتوفيق أولا ويكتفي بإمكان التوفيق
خلاف (قوله بطلت في

الكل) كالوشهد انه قذف
امه او فلانة لا تقبل شهادتهما
ولو ادعى الاخ والاخت
وشهد زوجها وآخر
شهادتهما (قوله بينة النفي الخ)
فلوشهدا انه استقرض من
فلان في يوم كذا فبرهن
على انه لم يكن في ذلك اليوم
في ذلك المكان بل كان في
مكان آخر لا تقبل الا ان
يتوازن عند الناس عدم
كونه في ذلك المكان
والزمان (قوله لم يقل قول
النصارى) أي ولم يقل وقالت
النصارى المسيح ابن الله
(قوله ارضعت الظئر الخ)
الصواب ارضعت الصبي
ولو اكتفيا بقولهما
ما ارضعته بلبن نفسها
لا تقبل شهادتهما لقيامها
على النفي مقصودا بخلاف
الاول لان النفي في ضمن
الاثبات ولو برهننا فيبينة

لابنه الصغير وفيما يدعيه المتولى من الصرف المقتضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته
الا اذا ادعى باقي المال من المدعى أو النشأ أو برهن على ابطال القضاء كما ذكره العمادى
والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن
بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كافي الخاتمة التناقض غير مقبول الا فيما
كان محل الحقاؤه ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كافي الخاتمة الشهادة اذا بطلت
في البعض بطلت في الكل كافي شهادة الظهيرة الا اذا كان عبد بين مسلم ونصراني فشهد
نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كافي العتاق منها بينة النفي غير
مقبولة الا في عشرة فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهدا بالعدم وفيما اذا شهدا انه اسلم
ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني وفيما اذا شهدا بفتح
الدابة عنده ولم يزل على ملكه وفيما اذا شهدا بخلع أو طلاق ولم يستثن وفيما اذا أمن الامام
أهل مدينة فشهدا ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذكر
في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا لوارثه غيره وفيما اذا شهدا انها ارضعت الظئر بلبن
الاشاة لا بلبن نفسها كافي جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتواتر كافي الظهيرة بقر البزازية
وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لا في عدم القبول بتسيرا ذكره في
قوله عبده حران لم يجمع العام فشهدا بنحره بالكوفة لم يمتنع بناء على انه نفي معني بمعنى انه
لم يجمع القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا ينقض بالشك كذا في شهادة الظهيرة الفتوى
على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كافي جامع الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف
رحمه الله فيما يتعلق بالقضاء كافي القنية والبزازية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام
الناس في ظاهر المذهب كالدلالة وما ذكره محمد رحمه الله في السير الكبير من جواز الاحتجاج
به فهو خلاف ظاهر المذهب كافي الدعوى من الظهيرة وأما مفهوم الرواية فحجة كافي غاية
البيان من الحج الحق لا يسقط بتقادم الزمان قذفا أو قصاصا أو لعانا أو حقا للعبد كذا في امان
الجوهرة اذا سئل المفتي عن شيء فانه يفتي بالصحة جلا على السكال وهو وجود الشرائط كذا
في صلح البزازية المفتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كافي مهر البزازية يتو بتعين
الاتقاء في الوقف بالانقاع له كافي شرح المجمع والحاوي القدسي يقبل قول الواحد العدل

الظئر (قوله وفي ايمان الهداية الخ) لا يحصل لذكره هنا وانما يحمله بعد قوله ما تقدم شهادة النفي غير مقبولة (قوله
وأما مفهوم الرواية) أي ولو كان مفهوم مخالفة وكذلك مفهوم التصنيف (قوله اذا سئل المفتي) فلوسئل في رجل باع
ماله يفتي بالصحة وان احتمل انه غير عاقل (قوله المفتي انما يفتي الخ) أي لو كان هناك قولان مذهبان يختار ما فيه
المصلحة منهما

(قوله في تقويم المذائف) يستثنى منه تقويم أصاب السرقة فلا بد من اثنتين (قوله وفي الجرح والتعديل) هذا في تركية الصخر
وقال محمد لا بد من اثنتين (قوله وبالأخبار بالفلاس الخ) يعني إذا أخبر القاضي بالفلاس الخوس بعد مضي مدة الحبس أطلقه
(قوله وفي رسول القاضي) أي وفي إرسال القاضي (قوله وفي إثبات العيب الخ) وفي الجرح من البرازية يحتاج فيه إلى تقويم
أعدلين (قوله في الشهادة) أي فلا يكتفى بظاهر الحرية بل لا بد من السؤال هذا إذا ما من الخصم بالرق والأفلاخ وشهدها
المقذوف عبيد أو زعم بحق فقال المشهود عليه هما عبدان أو قال القاذفان

١٢٠

في أحد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الجرح والتعديل
والمترجم وفي جودة المسلم فيه وردائه وفي الأخبار بالفلس بعدمضي المدة وفي رسول
القاضي إلى المنزل وفي إثبات العيب وبرؤيته رمضان عند الاعتلال وفي أخبار الشاهد
بالموت وفي تقدير إرش المتلف وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي إذا أخبره بشهادة
شهود على عين تعذر حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما إذا بعثه لتخليف المخدرة فقال
حلفت لم تقبل إلا بشاهد معه كما في الصغرى للناس أحرار ببيان الألف الشهادة والقصاص
والحدود والدية إذا أخطأ القاضي كان خطأؤه على المقضى له وإن تعدد كان عليه كذا في سير
الخانية ونماه في قضاء الخلاصة لتسمع الدعوى بعد الإبراء العام نحو لاحق في قبلة إلا
ضمان الدرك فإنه لا يدخل بخلاف الشفعة فانهما نقط به وأما إذا أبرأ الوارث الوصي إبراء
عاما ما إن أقرانه قبض تركه والد له فلم يبق له حق منها الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصي شيئا من
تركة أبيه وبرهن يقبل وكذا إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من تركة أبيه ثم
ادعى على رجل ديننا تسمع كذا في الخانية وبحث فيه الطرسوسى بمحارده ابن وهبان
الرابعة صالح أحد الوارثين وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الأصح جواز
دعواه في حصته كذا في صلح البرازية الخامسة الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع
الدعوى كما في دعوى البرازية وقبذ كرنا بعد هذا أن الإبراء عن الزبالة يصح فتسمع
الدعوى به وتقبل البينة وفي الديتية لو قال لاحق في هذه الضيعة ثم ادعى أن البئر له تسمع
ثم قال لو قال لاحق في هذه الضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده فقبه اختلاف
المتأخرين وفي الديتية أيضا ما من ورثة فاقسموا التركة بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه
من جميع الدعاوى ثم إن أحد الورثة ادعى ديناً على الميت وعلى تركته ما يسمع اه وفي
قسمة القنية قسم أرضاً مشتركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه
ثم أراد أحدها الغصب بالغبين فله ذلك إذا كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اه وفي
إجارة البرازية أن الإبراء العام انما يمنع إذا لم يقر بان العين للمدعى فان أقر بعده أن العين
للمدعى سلمها له ولا يمنع الإبراء وفي دعوى القنية أن الإبراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة
وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبرأه من الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صلح
إذا أقر أنه لم يدعى ثم ادعى ثم ادعى بطلان صلح يقبل بخلاف ما لو قال لاحق في قبلة ثم ادعى لا تسمع
حتى يبرهن أنه حدث بعد الإبراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم أن قولهم لا تسمع الدعوى
بعد الإبراء العام لا يصح في جادث بعده بفيد جواب حادثة أقران في ذمته فلان كذا وأبرأه
عاماً ثم ادعى بعدهما أنه أقر بعدهما أن لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بينته
ولا يمنعها الإبراء العام لأنه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول قاضيخان في الصلح أنه

القاطع أن المقطوع يده
عبد أو زعمت العاقلة أن
المقتول خطا بعد فلا يقضى
القاضي حتى تقوم البينة
على الحرية (قوله في
ضمان الدرك) فيه نظر لأن
ضمان الدرك حدث بعد
البراءة لأن الاستحقاق
كان منه وما وقت البراءة
وانتفتت الرواية على سماع
الدعوى في حق جادث
بعد الإبراء العام (قوله
إذا أقر الوارث الخ) فيه أن
هذا أقرار لا يبرهن لإبراء
لغيره ولا أقرار لمجهول
بما لا فلا يمنع التناقض
به الدعوى (قوله وبحث
فيه الطرسوسى الخ) أي
بحث فيما لو أبرأ الوارث
الوصي وإن أوهـم كلام
المصنف خلافة (قوله فله
ذلك إذا كان الغبن الخ) في
جامع الفتاوى ولو كانت
القسمة بقضاء القاضي
قطر غبن فاحش في
نصيب أحدها يفسخ
لأن تصرفه مفيد بالعدل
ولو كانت القسمة بغير قضاء
لم يلغى إلى دعوى الغبن

(قوله ولا يمنع الإبراء) فان تكرر بعد هذا الإقرار فدعى عليه واقام البينة تسمع (قوله من دعوى الوارث
الوكالة) أي الدعوى بطريق الوكالة (قوله والفرق في جامع الخ) هو أن قوله لاحق في عموم الإبراء فلا يكون له
حق بسبب الشراء ولا يفسره إلا إذا بين أنه ملكه بعد إقراره (قوله بما يطل بعده) أي أن هذا المدعى انما ادعى بما
يبطل إقراره بعد الإبراء لا قبله حيث قال أنه أقر بعدهما

(قوله يدل على ان التناقض الخ) بان كان الكفيل ادى المال الى الطالب واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا او غنم ميتة مثلا واراد ان يقيم البيعة على الكفيل لا تقبل بيئته فيؤمر باداة المال وبقا له اطلب خصمك (قوله في الحد الخاص) احتزبه من حد القذف فلا تسمع فيه بدون الدعوى (قوله والوقف) اى ان كان على الفقراء او على المسجد ولو على قوم باعسانهم فلا تقبل البيعة بدون الدعوى (قوله دفع الدعوى الخ) اى بان يقول المدعى عليه هذا اثبت اودعنيته او اجرنيته فلان الغائب يبرهن ١٢١ عليه دعوت خصوصية المدعى

لانه اثبت بيئته ان يده ليست يد خصومة ودفع الدفع ان يدعي ملكا مطلقا فقال اشتريته منك فدفع فائلا بالاقالة فدفع فائلا بانك اقررت انك اشتريته متى تسمع (قوله وكما يصح قبل الحكم الخ) كما لو برهن على مال وحكم به فبرهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء بطل الحكم (قوله والتفرق عن المجلس) اى وبعد التفرق عن المجلس (قوله احد الورثة الخ) مثل ذلك الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والوصى ومن عنده امتعة الناس اذا غاب عن البلد فتطلب الامتعة من الزوجة اذا كانت عندها (قوله فانه ينزل الخ) لانه حين ولاده عدلا كما شرط عدالته فكانت ولايته مقيدة بها (قوله من عمل اقراره الخ) الاصل ان البيعة لا تثبت الا من خصم على خصم وان كون المدعى خصما ان يكون المدعى به

لو برهن بعده على اقراره قبله بانه لاحق لم يقبل ولو برهن بعده على اقراره بعده للاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل اه يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرار العام مبطل ولو ذكر في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه بالقول لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو صحيح فانها قمار او غنم لا يقبل ولو اقر به الطالب عند القاضي بربا وانما لا تقبل البيعة على الاقرار لانها تسمع عند مدعي الدعوى وقد بطلت هذه هنا للتناقض لان كفايته اقرار بهمتها اه وانظر ما كتبناه في المداينات من مسئلة دعوى المار بابعدا البر او آخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصيل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخاص والوقف وعق الامتعة وحرية الاصلية وفيما تمحض لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البيعة يصح بعده او كما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبنا في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاشهاد يصح بعده هو المختار الا في ثلاث مسائل الاولى اذا قال الى دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال يئني به غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعا فاسد او لو كان الدفع صحيحا وقال يئني حاضرة في المصر يمهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتي به كما في البرازية وعلى هذا الواقع بالدين وادعى ايفاءه او الابرار فان قال يئني في المصر لا يقضى عليه بالدفع والاقتضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاءه لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفاءه بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب أحد خصما عن أحد قصد ابغى وكالة ونسابة ولا في مسلتين الاولى أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القيمة لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا اسهل المدعى الثالثة اذا كان عنده ريبة البقاء اسهل من الابتداء الا في مسلتين الاولى اذا نسق القاضي فانه ينزل واذا اولى فاسق ايصح وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمراج الثانية الاذن للآبق صحيح واذا ابق المأذون صار محجور اعليه ذكره الزيلعي في القضاء من عمل اقراره قبلت بيئته ومن لا فلا اذا ادعى ارضا او نفقة أو حضنة

اشباه ١٦ مما يجوز اقراره به ويلزمه بتصادقهما فتقبل بيئته فيه كاقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والولى وان كان مما لا يجوز اقراره به لا تقبل بيئته كالاقرار بالعم والاخ والجسد وابن ابن لانه ليس بخصم وكذا التفصيل في المدعى عليه فان المدعى به مما يلزمه باقراره ينتصب خصما فتقبل البيعة عليه والا فلا (قوله الا اذا ادعى الخ) بان ادعى على رجل انه اخوه وبخاصه في ميراث ابيه او يطلب من القاضي فرض النفقة عليه او يدعى على رجل في يده لقيطانه اخوه ويريد تزوجه منه بسبب الحضنة واقام البيعة قبلت بيئته لان ما يدعيه على الغائب سبب لما يدعيه على الحاضر فان تصبب خصما

(قوله لا تقبل) لانه لاحق يقضى به على المدعى عليه ليصير ثبوت النسب من الغائب تابعاً لذلك الحق (قوله بخلاف) (الابوة الخ) فانه تقبل البيينة على ذلك وان لم يدع حقا آخر مع النسب (قوله بنوعيه) اي ولاء العتاقة وولاء الموالاة لان الولاء يلزم المقر باقراره (قوله الا في الوصية لوالج) يعني رجل له على القاضي المديون فقضى بوصايته جاز استحسانا لانه صلح الدين فادعى رجل انه وصى الميت ١٢٢ واقام بيينة عند القاضي المديون فقضى بوصايته جاز استحسانا لانه صلح

شاهدا هنا في صلح قاضيا فلو دفع اليه الدين صلح الدفع ولو دفع القاضي الى من يزعم انه وصى ثم شهد الشهود بوصايته فقضى بتلك البيينة لا ينفذ قضاؤه واذا لم ينفذ لا يبرأ من الدين لانه بعد قضاء الدين لا يصلح شاهد لانه يشهد لنفسه (قوله وبخلاف الخ) اي لو ادعى ان الغائب وكله بقبض ديونه واقام البيينة عند القاضي المديون فقضى بوكالته ثم قضاء الدين لا ينفذ قضاؤه ولا يبرأ من الدين لانه لا تقبل شهادته بالوكالة فكذا قضاؤه والفرق بينه وبين الوصي ان القاضي يملك نصبه بدون البيينة فلم يكن منهما ولا يملك نصب الوكيل عن الغائب لرجاء حضوره (قوله ومصحح البرزاي) نسخة البرزاية المصححة لا تلحقه (قوله وذكر في قصة الولوالجية الخ) وهي ضيعة بين خمسة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل

فلو ادعى انه أخوه أو جده أو ابنه أو ابن ابنه لا تقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعيه وكذلك ما عتق ابيه وهو من مواله وتماه في باب دعوى النسب من الجاهل لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتبعوا وضرورة فالاولى اثبات توكيل كافر بكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم كافر فينتدئ الى خصم مسلم آخر وكذلك شهادة مسلم على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذلك شهادة مسلم على كافر موكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المثلثين لكونها شهادة على المسلم قصدا وفيما سبق ضمنا والثاني في مسئلتين في الایضاء شهد كافران على كافرانه ادعى الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفي النسب شهد ان النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وتماه في شهادات الجاهل لا يقضى القاضي لنفسه ولان لا تقبل شهادته له الا في الوصية لو كان القاضي غير يمين فثبت ان فلانا وصيه صلح وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع اليه قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مذيون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده وتماه في قضاء الجامع امين القاضي كالقاضي لاعدته عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضي فبين وصى القاضي وامينه فرق من هذه ومن جهة اخرى وهي ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو لم يصب القاضي بخلافه مع امينه وهو من يقول له القاضي جعلتك امينا فيبيع هذا العبد واختلعا فيما اذا قال بع هذا العبد ولم يزد ولا يصح انه امينه فلا تلحقه عهدة وقد اوضحنا في شرح السكز ومصحح البرزاي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع ينصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين اوله او لتنفيذ وصيته وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا واراد رده بعيب بعد موته وفيما اذا كان اب الصغير مسرفا بذرا فينصبه للمفظ وذكر في قصة الولوالجية موضعا آخر ينصب فيه فليراجع وطرق نصبه ان يشهد واعند القاضي ان فلان مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصى فالوصي وصى الميت ولا يلي النصب الا القاضي القضاء والمأمور بذلك لا يقبل القاضي الهدية الا من قريب محرم او ممن جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا خصومة لما وردت موضعين من تهذيب القلانسي من السلطان ووالي البلد ووجهه ظاهر فان منعها انما هو للخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راع الملك ونائبه لم يراع لاجلها اذا ثبت افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفيل الا في مال اليتيم كافي البرزاية والحقت به مال الوقف وفيما اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن

نصيب أحد الحاضرين فطلب شر يكه الحاضر القسمة عند القاضي واخبراه بالقضية فبأمر القاضي شر يكه لا بالقسمة ويجعل وكيلا عن الغائب والصغير لان المشتري قام مقام البائع وكان للبائع ان يطالب بشر يكه ويراد ما اذا اشترى الاب شيئا من ابنه الصغير فوجد به عيبا ينصب القاضي وصيا لرد عليه ويراد ما لو استحق المبيع فاراد المشتري الرجوع بالثمن وقدمات البائع ولا وارث فالقاضي ينصب وصيا ليرجع المشتري عليه وانظر بقية الزادات في المحشى (قوله وطرق نصبه الخ) ينصب وصيا في التركة انما كانت وقيل ينصبه فيما في ولايته من التركة وقيل بشرط كون اليتيم في ولايته (قوله لا يجوز قضا القاضي الخ) مثله الاقفا لا ينبغي للفني ان يقضى لمن لا تقبل شهادته له اذا كان هناك مغت غيرة

(قوله قال في المتن) من الحسابة المذكورة ليس مبرحاً في أن المذهب عندنا عدم التفريق في شهادة النساء إذا ارتاب القاضي على أن المحشى نقل عن الناجية أن أم الشافعي شهدت هي وأم المريسى فأراد القاضي أن يفرق بينهما ليساهما منفردتين فقالت أم الشافعي الخ قال السبكي والمعروف في مذهب ولا هارضى الله عنهما إطلاق التفريق إذا ارتاب الحاكم (قوله مع وجود قاضي الخ) ١٢٣

في نصب القضاة فلو كان منصوباً من قبل الخليفة فلا قضاء أمير مصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان لا يجوز وأما التفرير في الوظائف مع وجود قاضيه فيجوز (قوله الأفي مسئلة) هي لو حكم أحد الشر بيمين وغريم له رجلاً فحكم بينهما والزعم الشريف شيئاً من المال المشترك بعد حكمه على الشريف تعدى إلى الغائب لأن حكمه بمنزلة الصلح وهو من صنيع التجار (قوله وذكر الخصاص الخ) ما ذكره هو أنه لو شهد أحدهما أنه وكله في الخصومة عند فلان الفقيه وشهد الآخر أنه وكله في الخصومة عند الفقيه فلان محض آخر لا يجوز بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه وكله بالخصومة عند قاضي كذا وشهد الآخر أنه وكله بالخصومة عند قاضي كذا فاض غير الأول (قوله دفعاً للضرر) هو إنكار الطالب الوكالة (قوله وإن يكون القاضي الخ)

لا تقبل شهادته لأنه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج للقاضي أن يفرق بين الشهود الأفي شهادة النساء قال في المتن حكى أن أم بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقوا بينهما فقالت ليس لك ذلك قال الله تعالى (ان تفضل أحداهما فخذ كراحداهما الأخرى) فسكت الحاكم شاهد الزور إذا تاب تقبل توبته إلا إذا كان عدلاً عند الناس لم تقبل كذا في المتن قضاء الأمير جائز مع وجود قاضي البلد إلا أن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في المتن الحكم كالأقاضي الأفي أربعة عشر مسئلة ذكرناها في شرح الكنف وفيه أن حكمه لا يتعدى الأفي مسئلة وذكر الخصاص في باب الشهادة بالوكالة مسئلة في اختلاف الشاهدين خالف الحكم فيها القاضي كل موضع تجرى فيه الوكالة فإن الولي ينتصب خصماً عن الصغير فيه وما لا فلا ينتصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقه بالاباء عن الإسلام واللعان كذا في المحيط لا تسمع البينة على مقر الأفي وارث مقربين على الميت فتقام البينة للتعدى وفي مدعى عليه أقرب بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعاً للضرر وقال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز إقامتها مع الإقرار به في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلاً انتهى ثم رأيت أربعاً كتبت في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البينة به مع إقرار المستحق عليه لئتمكن من الرجوع على بائنه ولا تدمع على ساكت الأفي مسئلة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامساً في القنية معزى إلى جامع البرغزى لو خصوم الأب بحق عن الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع إقراره بخلاف الوصى وأمين القاضي إذا أقر خرج عن الخصومة انتهى ثم رأيت سادساً في القنية لو أقر الوارث للوصى له فانها تسمع البينة عليه مع إقراره ثم رأيت سابعاً في إجارة منية المفتى أجرداً به عينها من رجل ثم من آخر فأقام الأول البينة فإن كان الآخر حاضر تقبل عليه البينة وإن كان مقرباً يدعى هذا المدعى وإن كان غائباً لا تقبل انتهى كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد الطلب الأفي مسائل أن يكون عاجزاً عن الذهاب وفيما إذا قام الحق بغيره إلا أن يكون أصرع قبولاً وأن يكون الحاكم جائزاً وإن يخبره عدلان بما يسقط وإن يكون معتقداً القاضي خلاف معتقداً الشاهد وأن يعلم أن القاضي لا يقبله الفاسق إذا تاب تقبل شهادته إلا المحدود في القذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور إذا كان عدلاً على ما في المنظومة وفي الخاتمة القبول لا تقبل شهادة الفرع لأصله إلا إذا شهد الجد لابنه على أبيه شهادة الفرع على أصله جائزة إلا إذا شهد على أبيه لأمه أو شهد على أبيه بطلاق صرة أمه والام في نكاحه إذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى في البيع والإجارة والصلح

كما لو كان القاضي حنفياً لا يرى هيئة المشاع فيما ينقسم وكان الشاهد شافعي يري صحتها (قوله إلا المحدود في قذف الخ) يستثنى الذي لو قذف مسلماً ثم أسلم قبل تمام الحسد (قوله إلا إذا شهد الجد الخ) فيه أن هذا من شهادة الأصل لفرعه وإن أعيد الضمير في أبيه للجد (قوله والإجارة) مخالف لما ذكره المصنف في بصره من أن بينة الطوع في الإجارة أولى

(قوله والاقرار الخ) مخالف لما في التاخر الثانية لو ادعى الاقرار طاعة اقام المدعى عليه البينة انه كان ذلك الاقرار به في التاريخ
هن اكره فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤثر اقرارا على التفاوت فالبينة للمدعى (قوله اذا اختلف المتبايعان الخ) أي
اختلفا في قدر الثمن أو المبيع ١٢٤ أو فيه ما أدى وصف الثمن أو جنسه ولم يبرهن واحد منهما على ما ادعاه فخالفا

(قوله مخالف كل بعق الخ) والاقرار وعند عدم البيان فالقول بمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وقساده فالقول
أى قال اليأسع ان كنت بعته الا بالمع درهم فهو
حرو قال المشتري ان كنت اشتريته الا بخمس مائة
فهو حر فالبيع لازم ولا يعتق العبد و يلزم من الثمن ما اقربه المشتري (قوله
الراى الى القاضي الخ) منها لو باع عقارا بحضرة بعض
اقاربه فسكت حالة البيع ثم ادعى بعض اقاربه ملكيته
فقال مشايخ سمرقند لاتسمع وقال مشايخ بلخ
تسمع والراى الى القاضي ومنها ان مرجع العمل
ببعض شروط الواقفين الى راى القاضي لالى
ما شرطه الواقف فلو شرط الواقف ان لا يستبدل
وقفه ولو اشرف على التلف فللعالم الاستبدال
بما هو ارفع للوقف والمستحقين (قوله وفي السؤال عن
المسكان الخ) مقيد بغير حد القذف (قوله
وفي تحليف الشاهد الخ) أى على المختار في هذا
الزمان لتعذر التزكية بغلبة الفسق ولا يضعفه

المدعى العصة اذا اختلف المتبايعان فخالفا الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا يفتى بكل
بعثته على صديق دعواه فلا تخالف ولا فسح و يلزم البيع ولا يعتق العبد واليمين على
المشتري كما في الواقعات القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض
الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر
سنة لاتسمع ويجب عليه هدم سماعها الراى الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب
الدين المدعى به ولكن لا جبر على بيانه وفى طلب المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان
امتنع لا جبر وهما في الثانية وفى التفريق بين الشهود وفى السؤال عن المسكان والزمان وفى
تحليف الشاهد ان رآه جاثرا كما في الصيرفة و فيما اذا باع الاب والوصى عقارا صغيرا لراى
الى القاضي فى نقضه كما في بيع الثانية وفى مدة حبس المدينون وفى تقييد المحبوس اذا خيف
فراره وفى حبس المدينون فى حبس القاضي أو اللصوص اذا خيف فراره كما فى جامع
الفصولين وفى سؤال الشاهد عن الايمان اذا نتمه وفيما اذا تصرف الناظر فيما
لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالراى الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف
العاجز فانه يضمن اليه كما فى القنية من سعى فى نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الا ان
موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن
فانه تقبل وهب جارية واستولدها او هوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها
وبرهن تقبل ويستردها والعقر كذا فى بيع الخلاصة والبرازية وزدت عليهم مسائل الاولى
بأعه ثم ادعى انه كان اعتقه وفى فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضرب فى الحسنة
وفردعها انتهى وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير او الاستيلاء تسهم فالحاجة فى كلام
الفتاوى مثال فى دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناء و ذكر خلافا
فيهما الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان بائعها كان جعلها مقبرة او مسجدا او الثالثة اشترى
عبدا ثم ادعى ان البائع كان اعتقه الرابعة باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهى فى بيع
الثانية وقضاها وفصل فى فتح القدير فبعض آخر باب الاستحقاق فليتنظره وتفصل فى
الظهيرية فيه تفصيلا آخر ووجه وظاهر ما فى العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة
باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بين فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة
المتولى على الوقف كذلك ذكر الثالث فى دعوى القنية ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى
الفساد و شرط العمادى النوفى بان لم يكن عالما به و ذكر فيها اختلافان من فروع اصل
المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم تقبل ومنها الوضوء البرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لا يشترط
فى صحة الدعوى بيان السبب الا فى دعوى العين كما فى البرازية لا تثبت اليد فى العقار الا
بالبينة او علم القاضي ولا يكتفى بالتصادق لصحة الدعوى الا فى دعوى الغصب كما فى القنية

ما فى معتمد الكتب من عدم التحليف فذلك عند ظهور العدالة خصوصا فى زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا او
التركي والمجهول لا يركى المجهول (قوله وفصل) هو انه ان برهن ان ما به وقف لا تقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك عند الامام
بخلاف الاعتناق ولو برهن انه وقف محكوم بلزومه قبل (قوله وفصل فى الظهيرية الخ) هو انه لو ادعى انه وقفها قبل البيع فاراد
تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان التحليف يعتمد صحة الدعوى وان اقام البينة قبل لا تقبل لتناقض وقيل تقبل لان

٣ التناقص يمنع الدعوى والدعوى ليست بشرط لاستماع البينة على الوقف (قوله كما في البرازية) عبارتها واعلم ان ما سيج فرغانة ذكرنا ان الشرط في دعوى العقار في بلاد قدس بناؤها بيان السبب ولا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل بسبب الخطأ وصاحب الخطأ غير موجود بخلاف المنقول لعدم المانع من الحمل على التملك من الاصل وفي دعوى الدين لا بد من بيان السبب (قوله لصحة الدعوى) أي دعوى العقار لانه لا يثبت اليده فيه بالتصادق

١٢٥

(قوله أو الشراء منه) كما في البرازية (قوله أو الشراء منه) أي من واضع اليد فلو ادعى الشراء من واضع اليد وصادقه على وضع اليد كفي تصادقهما ولا يحتاج الى بينة (قوله الامام يقضي الخ) الفرق بينه وبين القاضي ان اقامة الحدود له والمفتي به في زماننا ان القاضي لا يقضي بعلمه من غير استئناء لشئ (قوله القاضي اذا قضى الخ) المراد القاضي المجتهد أما المقلد فلا يقضي الا بالصحيح من مذهبه حتى لو قضى بغيره لا ينفذ (قوله الموطوءة عقبة) أي عقب الوطئ في طهر (قوله أو شهادة بخط أيه) صوابه وشهادة على خط أيه (قوله أو رفع اليه) حكم الخ) فيه ان الكلام مفروض فيما ينفذ فيه نضا القاضي وما لا ينفذ لا فيما يرفع اليه من قضاء قاض آخر فلا ينفذ (قوله بغير سفيه) الصحيح معه الحجر على السفيه وهو قوله ما اذا حجر القاضي عليه ثم رفع الى قاض آخر فابطل حجره جازلان حجر الاول فتوى لا قضاؤه دم المقضى عليه

أو الشراء منه كما في البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل لدعي دينا بسبب فشدها بالمطلق او كان المشهود به اقل ادعى انه تزوجها فشدها بالاسم كوحدة لدعي ملكا مطلقا لا تارخ فشدها به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فعل كغصب وقتل فشدها بالاقرار به ادعى الكفالة عن فلان فشدها بها كفالة عن آخر ادعى ملك عين بالشراء من رجل لم يبينه فشدها بالمطلق ادعى ملكا مطلقا فشدها بسبب وقال المدعي هولي بذلك السبب ادعى الايقاع فشدها بالابراء او التخليص ادعى الهبة فشدها بالصدقة كما في التلميص وما قبلها من الخلاصة وقع القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فليراجع الامام يقضي بعلمه في حد القذف واقصا من التعزير كذا في السراجية وفي التهذيب يقضي القاضي بعلمه الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم النفاذ لو قضى به بطلان الحق بغير المدة والتفرق للعجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لاحضرا او بصفة نكاح مزية اياه وابنه لم ينفذ عند أبي يوسف رحمه الله او بصفة نكاح ام مزية او بنتا او نكاح المتعة او بسقوط المهر بالتقدم او بعدم تأجيل العنين او بعدم صحة الرجعة بلارضاهما او بعدم وقوع الثلاث على الحي او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه او بنصف الجاهل من طلقها قبل الوطئ بعد المهر والتجهيز او بشهادة بخط اياه او في قسامة يقتل او بالتفرق بين الزوجين بشهادة المرضعة او قضى لولده او رفق اليه حكم صبي او عبدا او كافر او الحكم بحجر سفيه او بصفة يبيع نصيب الساكت من قن حره احدهما او يبيع متروك التسمية عبدا او يبيع ام الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح او بطلان عفو المرأة عن القود او بصفة ضمان الخلاص او بزياة أهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو محل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحرازه بدارهم أو يبيع درهم بدرهمين يدا يدا وبصفة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة بثلث مال أو بعد القذف بالتعريض أو بالقرعة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حررته من البرازية والعمادية والصيرفية والتاريخانية الشاهد اذا ردت شهادته لعله تمزالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بعد سنين أو لا كما في القنية للمصم ان يطعن في الشاهدين بثلاثة انهما عبدان أو محدودان أو شر كان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهدا على خصم بحق وذكر اسميه واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكرنا في فصوله فرعين مختلفين حكم لذكر ان احدهما يقاس على

وله (قوله في معتق البعض) أي في المعتق الذي هو بعض عبيد المعتق ومات ولم يبينه

الاخر وفرق بينهما في جامع الفصولين فليست بزوجها فلا تافى كذا على خصم منكرو قضى بتوكيلها كان
 لقضاء بالزوجية بينهما هي حادثة الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بشيوت
 الرضاية ان يعاق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازعان في
 دخوله فتقام البينة على رؤياه فيثبت رمضان في ضمن ثبوت التوكيل واصل القضاء
 الضمني ما ذكره اصحاب المتن من انه لو ادعى كفاية على رجل بمال باذنه فامر بها وانكر
 الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد او على الاصيل
 الغائب ضمننا وله فروع وتفاصيل ذكرناها في التمرح قال في خزائن الفتاوى اذا مات
 القاضي انزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انزل خلفاؤه ولومات الخليفة لا تنعزل ولاته
 وقضائه اه وفي الخلاصة وفي هداية النامى لومات القاضي انزل خلفاؤه وكذا موت
 امرائه الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انزل النائب بخلاف موت
 القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي انزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث
 لا ينزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا ينزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان
 أو نائب العامة لا ترى انه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ رحمهم الله اه وفي
 البرازية مات الخليفة وله امر او عمال فالكل على ولايته وفي المحيط مات القاضي انزل
 خلفاؤه وكذا امرائه الناحية بخلاف موت الخليفة واذا عزل القاضي ينزل نائبه واذا مات
 لا والفتوى على انه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي
 لا ينزل القاضي اه وفي العمادية وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضيخان
 واذا مات الخليفة لا ينزل قضاؤه وعماله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف
 غيره ومات القاضي أو عزل لا ينزل خليفته اه فقرر من ذلك اختلاف المشايخ في انزال
 النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على انه لا ينزل بعزل القاضي يدل على
 ان الفتوى على انه لا ينزل بموته بالاولى لكن علمه بانه نائب السلطان فيدل على ان النواب
 الاثنى عشر لون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل
 ولا يفهم أحد الا ان انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن القيس ونائب القاضي في زماننا
 ينزل بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه اه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في
 المعراج كونه كوكيل قاضي القضاء مذهب الشافعي وأحمد رحمهم الله وعندنا انما هو نائب
 السلطان وفي التاتارخانية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب اه
 وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى قima اه وفي
 التهذيب وفي زماننا ما تعذر التزكية بغلبة الفسق اختار القضاء استخلاف الشهود كما
 اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اه وفي مناقب الكردي في باب أبي يوسف رحمه
 الله اعلم ان تحليف المدعى والشاهد أمر منسوخ والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى
 القاعدى وخزانة المفتين ان السلطان اذا أمر قضاؤه بتعليف الشهود يجب على العلماء
 ان ينصحو السلطان ويقولوا له لا تكلف قضائك أمرا ان أطاعوك يلزم منه مخطط
 الخائف وان عصوك يلزم منه مخططك الى آخر ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضاؤه
 فلو قال زوجت عن قضائي أو وقعت في تلبيس الشهود وأبطلت حكمي لم يصح والقضاء

(قوله في جامع الفصولين)
 الفرعان ادعى ان له على
 احمد بن محمد بن احمد كذا
 فشهدا ان هذا احمد بن
 محمد بن احمد لهذا المدعى
 كذا ثبت المال لا النسب
 والاخر ادعى ان له على
 فلان دينا وانه مات وانت
 ابنه واسم أبيك كذا واسم
 جدك كذا ثبت المال
 والنسب والفرق بينهما ان
 الاشارة في الاول تنفي عن
 ثبوت نسبه اذا الحق يثبت
 وان لم يثبت نسبه وأما
 الاخر فلا يثبت حقه
 لا بثبوت نسبه (قوله فيدل
 الخ) مبنى الدلالة على قول
 البرازية لانه نائب السلطان
 على ان المراد كون المستنيب
 هو السلطان والذي
 يقتضيه النظر ان المراد
 كون النائب الذي استنابه
 القاضي نائبه عن السلطان
 فلا يدل على ما قاله كما حرمه
 المحشى

(قوله كان بمنزلة الفتوى) لم يبين وجه عدم كونه حكما مع صدق اسم الفقير على من ذكر ١٢٧ (قوله بخلاف الوارث اذا باع

الخ) فيه ان يبيع الوارث مساو
 لبيع القاضي في عدم النقص
 والشراب من المبيع محلي بوقف
 (قوله لا ينزل القاضي بالردة
 الخ) لان الكفر لا ينافي ابتداء
 القضاء في احدى الروايتين
 حتى لو قلنا الكافر صرح وان لم
 يصح قضاؤه حال كفره فلو
 اسلم بالاحتجاج الى تجديده
 التقليد على هذه الرواية
 (قوله طلب من القاضي
 كتابة الخ) سما لودعي اني
 قضيت الدين الذي على افلان
 واقام بيته وقال للقاضي اني
 اريد ان اقدم البلد التي هو فيها
 واخاف ان ياخذني بالمال
 فأ كتب الى قاضي ذلك البلد
 فانه لا يسمع من شهوده ولا
 يكتب واجمعوا على انه لو قال
 بخدي الاستيقامة وخاصة في
 فامع شهودي واكتب الى
 ذلك البلد ان يكتب (قوله
 ارسال القاضي الخ) أي
 ارسال القاضي امينا للمخدرة
 للدعوى واليمين اذا لم تثبت
 الوكالة عنها جاز فالخبر
 محذوف (قوله لا يمين على
 الصبي الخ) في المنية الصبي
 الغافل المأذون له يستخلف
 عند علمائنا ورقتى ينكوله
 وفي المحجور اذا لم يكن للدعي
 بيته لا يكون له احضاره
 عند القاضي لانه لو نكل
 لا يقضى عليه بالنكول ولو
 كان له بيته وهو يدعي عليه
 الاستهلاك فله احضاره مع

ماض كما في الخاتمة وقيد في الخلاصة بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي السكت بما اذا كان
 بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة اه الا في سائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله
 الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان استنباطا من تقييد الخلاصة بالبينة الثانية اذا ظهر له
 خطؤه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تب دل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه
 مخالف لمذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة أمر القاضي حكم بقوله سلم المحدود
 الى المدعي والامر بدفع الدين والامر بحبس اه الا في مسئلة في العمادية والبرازية ووقف على
 الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي بان يصرف شيء من الوقف اليه كان بمنزلة
 الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير آخر صرح فعل القاضي حكم منه فليس له ان يزوج
 اليتيم التي لاولى لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضي
 مال اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصي أقامه فذلك كورة في جامع الفصولين من فصل نصرف
 الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأما شراء
 من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي اه ولو باع
 القاضي ما وقفه المر بوض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لم يطل البيع
 ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشترى
 بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف
 الا في مسئلة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له ان يعطى غيره
 كما في جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة فزوجه القاضي كان
 وكيفا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه كذا في اقامه مية
 فالمستثنى مسئلتان وقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي شرط للحكم القولي
 دون المفعلي فليقبله وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر سامع اقراره لا تشهد على وسعه
 ان يشهد عليه كما في الخلاصة اذا قال له المقر له لا تشهد عليه بما أقر فحينئذ لا يسهه كما في حيل
 التاتارخانية من حيل المدائنات ثم قال واختلفوا فيه ما اذا رجع المقر له وقال انما نعتيك لعذر
 وطلب منه الشهادة قبل يشهد وقيل لا يحلف القاضي غريم الميت بان الدين واجب لك على
 الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتا باقرار المر بوض في مرض موته كذا في التاتارخانية من كتاب
 الحيل انما تجوز اقامة البيينة على المسبخر اذا لم يعلم القاضي انه مسخر وان علم به فلا ثبات
 التوكيل عند القاضي بلا ختم جائر ان كان القاضي عرف الموكل بانه مسخر ونسبه لا ينزل
 القاضي بالردة والفسق ولا ينزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم الثاني واختلفت
 المشايخ رحمهم الله في القاضي الا ان يكون في المنشور اذا أتاك كتابي فقد عزلتك فلا ينزل الا
 به طلب من القاضي كتابة حجة البراءة في غيبة خصمه لم يكتب له عند أبي يوسف رحمه الله
 خلافا لمحمد رحمه الله واجمعوا على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق وقال القاضي
 قضيت بكذا عليك بيمينه او اقرار يقبل ارسال القاضي الى المخدرة للدعوى واليمين لا يمين
 على الصبي في الدعوى ولو كان محجورا لا يحضره القاضي لسماعها ولا يحلف العبد ولو محجورا
 و يقضى بنكوله ويؤاخذ به بعد العتق الاصح انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول
 الاجل لا يقبل قول أمين القاضي انه حلف المخدرة الاشهادين القضاء بخصم بالزمان
 والمكان فلو لاه قاضيا بمكان كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير

وايه لاشارة الشهود اليه فيؤمر الولي بالاداء من ماله (قوله لا يقبل قول امين الخ) تقدم انه يقبل قول شاهدين مع

(قوله ولا تقبل شهادة الخ) الصواب ان يقول لا تصح شهادته ولا تصح الصلاة خلفه اذ لا يلزم من عدم القبول عدم الصحة
(قوله تقبل الشهادة الخ) يعني ١٢٨ و يقضى بها بشرط حضور الزوج والمولى لا حضور المرأة والامة على

مكان ولايته لا يصح واختلّفوا فيما اذا كان العقار لاهي ولايته فاختلفوا في الكثرة عدم صحة
فضائه وصحيم في الخلاصة المصحة واقتصر قاضيان عليه والاختلاف انما هو في العقار لاهي
العين والدين كافي البرازية وفي القنية قضى في ولايته ثم أشهد على قضائه في غيره ولايته
لا يصح الاشهاد اه ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أمؤمن أنا ولا للشك في الايمان وكذا
أمامته كذا في شهادات الوالوجية تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وغنى الامة
والوقف وهلال رمضان وغيره الالهلال الفطر والاضحى والحدود الاحد القلن والسرة
واختلفوا في قبولها بلا دعوى في النسب كافي الظهيرية من النسب وجزم بالقول ابن
وهان وفي تدبير الامة وحرمه المصاهرة والخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون
دعواه عنده خلافا لما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتد لا والنسكاح ثبت
بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج والحرمة فيه حتى الله تعالى فجاز ثبوته من غير
دعوى كذا في فروق الكرايس من النكاح المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كتبت الاشارة
اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وامم ابيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ
ولا الى الحرفة ولا يكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفي النسبة الى الزوج
لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفي في العبد اسمه ومولاه وأب مولاه ولا بد
من النظر الى وجهها في التعريف والفتوى على قولها انه لا يشترط في المخبر لاشهاد باسمه
ونسبه أكثر من عدلين لانه أبسر والقاضي هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالها
لا الشاهد السكل من البرازية للاعتبار بالشاهد الواو-دا الا اذا أقامه واراد ان يكتب القاضي
الى آخر فانه يكتب كافي البرازية يؤد كافي القنية من باب ما يطل دعوى المدعى قال سمعت
شيخ الاسلام انقاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه
بمال في صلح ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض و بعضه باعياه ونحن
نفى انه ان اقام على ذلك يئنه تقبل وان كان منه قضا لا نافع له مضطرا الى هذا الاقرار اه
وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وفوت واقعة في زماننا رجلا كان يشتري الذهب
الردى زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تنبه فاستقل منهم فابروه عما يقب لهم عليه حال كون
ذلك مستهلكا فكتبنا وغيرى انه يبر او كتب ركن الدين الزنجاني الابرأ لا يعمل في الربا
لان رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الدين الحلبي معللا بهذا التعايل وقال هكذا سمعت
عن ظهير الدين المرغيناني قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظنى ان الجواب كذلك مع تردد
فكنت أطلب الفتوى لا محجوا بى عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الاثمة الحنطلى
فاجاب انه يبرأ ان كان الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فازداد ظنى
بصحة جوابى ولم أحجوه يدل على صحته ما ذكره البردوى في غناء الفقهاء من جملة صور البيع
الفاسد بجملة العقود الربوية يملك العوض قيم بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله
ولو لم يصح الابرأ لرد مثله فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك لارد عين ما استهلك و برد ضمان

المشهور (قوله والخلع الخ) يشكل عطفه على
النسب فانه لا خلاف في
الخلع بل تقبل فيه الشهادة
حسبة اتفاقا وبسطة المهر
من ذمة الزوج ويدخل
المال في هذه الشهادة تبعاً
(قوله ولا تقبل في - ق العبد)
اعلم ان الشهادة بلا دعوى
مقبولة في حقوق الله لان
القاضي يكون نائباً عن
الله فتكون شهادته على
خمس وغير مقبولة في حقوق
العباد وهذا متفق عليه
لكن الغالب عندها في
عتق العبد حق الله لان
الحرية يتعاقبها الزكاة
والجمعة والعيد والنج وتمام
الحد فلذا لا يجوز استيفاء
الحرير ضاه لما فيه من ابطال
حق الله فتقبل بدون
الدعوى والغالب عنده
حق العبد لان نفع الحرية
عائد اليه من مالكه
فلا يقبل بدون الدعوى
(قوله لان حل الفرج
الخ) ومن صورها ما اذا
أراد ابن المشهود بنكاحه
زوج من نكحها أبوه
جاهلا فلا شهود الشهادة
بنكاح أبيه من غير دعوى

(قوله وان كان غائبا الخ) فيه ان الدعوى على غائب لا تصح فكيف تصح الشهادة الا ان يقال هذا في كتاب ما
القاضى الى القاضى (قوله والقاضى هو الذى الخ) يعني اذا أمن الشهوة فاذا خاف امتنع القاضى والشاهد (قوله
واراد ان يكتب الخ) يعني اذا كان لرجل على آخر دين في بلدة اخرى وله شاهد واحد في بلدة اخرى بلدة المدعى
عليه واراد ان يقبل شهادة من في بلدته

(قوله وأما الذي الخ)

لا شك في صحة إبرة البعثة
 فيما يملكه وهو الغنم الثابت
 في الذمة وأما فيما لا يملكه
 وهو حق الشرع فلا عمل
 لإبرائه لأنه ليس حقاً له وقد
 تعذر بعدم التصور بعد الهلاك
 (قوله ولو عين الناظر الخ)
 أي لو عين القاضي للناظر
 معلوماً تعزل القاضي نظراً
 للقاضي الثاني فيما عينه
 القاضي الأول للناظر الخ
 (قوله حرمة أحداث الخ)
 لا يلزم من حرمة الشيء بطلانه
 فأصواب إسقاطها والتعبير
 بيطلان (قوله سئل الشهود
 الخ) الفرق أن النكاح له
 تحقق بدون المهر بخلاف
 البيع لا تحقق له بدون الثمن
 (قوله على المتنفة) أي سواء
 كان عند التعريف أولاً وفي
 المحيط يجوز عند التعريف
 (قوله من واره جدار) إلا إذا
 علم يقيناً أن ليس وراء الجدار
 غيرها (قوله على المرض)
 لأن الحوادث تضاف لأقرب
 أوقاتها (قوله إلا في مسألة)
 هي لو قال المصوب منه قيمة
 ثوب مائة وقال الغاصب
 لا أدري ما قيمته ولكن علمت
 أن قيمته لم تكن مائة فالقول
 للغاصب مع عيینه ويجبر على
 البيان لأنه أقرب قيمة مجهولة
 فالزم للبين يحلف على ما يدعي
 المصوب منه فإن حلف بأخذ
 مائة (قوله وأما في الدور
 والعقار) أي وأما التعدي
 فهما

ما استهلك لا يرتفع العدة السابق بل ينقرر مفيداً للملك في فصل الزنا فلم يكن في رده فائدة
 تفضي عقد الزنا بالحبس ذلك حق الشرع وأما الذي يجب حقاً للشرع مردع بن الريان كان
 قائماً لا ردضمانه أه وقد اختلفت آخذ من الأولى بأن الشهود إذا شهدوا أن البعض
 لاحقيقه وأما فلي موافاة وحيلة تقبل لا يجوز إطلاق المحبوس إلا برضاه خصمه إلا إذا
 ثبت اعساره أو أحضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف القاضي في الأوقاف مبنى على
 المصلحة فما خرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من ذلك أشياء في القواعد وما يدل عليه أنه لو
 عزل ابن الواقف من النظر المشروط له وولي غيره بلا خيانة لم يصح كأي فصول العمادى من
 الوقف وجامع الفصولين من القضاء ولو عين للناظر معلوماً وعزل نظر الثاني أن كان ما عينه
 له بقدر أجر مثله أو دونه أجراه الثاني عليه والاجعل له أجر المثل وحط الزيادة كأي التقنية
 وغيرها ومنها حرمة أحداث تقرير فرائش المسجد غير شرط الواقف كأي الذخيرة وغيرها
 وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة أن من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشرع لم يخرج
 عن العهدة وتقلنا هناك فرعاً من فتاوى الولوالجية ولا يعارضه ما في التقنية طالب القيم أهل
 المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام فإني فامره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مقلداً
 لا يضمن القيم أه لأنه لا يضمن بالأقراض باذن القاضي لأن للقاضي الأقراض من مال
 المسجد بولي الكافي من الشهادات الأصح أن القاضي إذا علم أن المحضر مسخر لا يجوز إقامة
 البينة ولا يجوز إثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل شهادة المغفل ويقبل إقراره
 كأي الولوالجية شهدا على أنه مات وهي أمراته وآخران أنه طلقها فالأولى أولى تنازعاً في
 ولا رجل بعد موته فبرهن كل أنه أعتقه وهو يملكه فالمراث بينهما كالو برهننا على
 نسب ولد كان بينهما وأى دينية سبقت وقضى به لم تقبل الأخرى سئل الشهود بالبيع عن
 الثمن فقالوا لا نعلم تقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كأي الصيرفة الأصح
 أنه لا يفتي بجواز تحمل الشهادة على المتنفة واجبه وأعلى أنه لا يقصم لها من وراء جدار كذا
 في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق أو عتاق وقال لا ندرى أكان في صحة أو مرض فهو على
 المرض ولو قال الوارث كان يهذى يصدق حتى يشهدوا أنه كان صحيح العقل وفي الخزانة قالوا
 هو زوج الكبرى ليكن لا ندرى الكبرى نسكفه إقامة البينة أن الكبرى هذه شهدا أنها
 زوجت نفسها ولا نعلم هل هي في الحال أم أنه أم لا أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا ندرى
 أنه هل هو في ملكه في الحال أم لا يقضى بالنكاح والمالك في الحال بالاستصحاب والشاهد في
 العقد شاهد في الحال انتهى وفي البرازية معزى إلى الجامع الشاهد عاين دابة تنسج دابة
 وترتفع له أن يشهد بالمالك والنتاج انتهى لا يحلف المدعي إذا حلف المدعى عليه إلا في مسألة
 ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيها أنها خواص هذا الكتاب
 وغرائب فيجب حفظها للأعب بالشرط فلا يسقط العدالة إلا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة
 الحلف عليه وإخراج الصلاة عن وقتها بسببه واللعب به على الطريق وذ كرشي من الفسق
 عليه كما بيناه في شرح الكنز الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع إلا في دعوى الغصب في
 المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كأي البينة شهادة الزوج على زوجته مقبولة إلا بزيادها
 وقد قذفها كأي حد القذف وفيما إذا شهد على إقرارها بانتمائها لم جل يدعيها فلا تقبل إلا إذا
 كان الزوج أعطاها المهر والمدعى يقول أدنت لها في النكاح كأي شهادات الحنانية

(قوله اذا شهد نصرانيان الخ) انما لا تقبل لانه يلزم من القبول القتل لان البينة حجة متعذبة ولذا ردها دة المسلم والمسلمين لانه لو قبلت لزم القتل شهادة النساء بخلاف الشهادة عليهما لعدم القتل وينبغي ان تقبل بالنسبة للخبر على الاسلام كما نقل عن نوادر ابن رستم انه تقبل شهادتهما ولا يقتل (قوله فلا يصلى عليه الخ) لانه لا تقبل شهادة الكفار في الديانات ومقتضاه ان الشهادة عليه في الحياة تتضمن ١٣٠ الشهادة عليه بالردة بخلاف الشهادة عليه بعد الموت فانها شهادة

تقبل شهادة الذمي على مثله الا في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قد اسلم حيا كان أو ميتا فلا يصلى عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه ثانياً قبل للارث ويصلى عليه بقول وليه كما في الخاتمة وفيما اذا شهدا على نصراني ميت بدني وهو مدبون مسلم وفيما اذا شهدا عليه بعين اشتراهما من مسلم وفيما اذا شهدا ربيعة نصارى على نصراني انه زنى بمسئلة الا اذا قالوا استكرهها فيجد الرجل وحده كما في الخاتمة وفيما اذا ادعى مسلم عبداً في بد كافر فشهد كافر ان انه عبده قضى به فلان القاضي المسلم له كما في البدائع لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة القاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول وصورته في شهادات الخاتمة ثلاثة قتلا وار جلا عدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عناه قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى كنيته في قاعدة اليقين لا يزول بالشك ان من ابلغ لم انسان وادعى انه ميتة فلهشهودان يشهدوا أنه ذكيرة يحكم الحال كما في البرازية وهو على هذا فرعت لوراوا شخصاً ليس عليه آ ثار مرض أقر بشئ لم ان يشهدوا أنه أقر وهو صحيح وكذا عكسه لوراوه في فراش أو به مرض ظاهر فلهم ان يشهدوا أنه كان مريضاً علماً بالحال لكن لو قال لهم انا صحيح هل يشهدون بصحته أو يحكون قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والاحكوا قوله وينبغي ان يسألهم القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان أخبروا به لم يعمل بأخباره انه صحيح والاعمل به وهي حادثة الفتوى وفي جنايات البرازية يشهدوا على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا أنه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحائض المائيل أن يقولوا مات من سقوطه ولان إضافة الاحكام الى السبب الظاهر لا الى سبب يتوهم الا ترى انه لا تجب القسامة في ميت بمجمله على رقبته حية ملتوية انتهى تقبل شهادة العتيق لمعتقه الا في مسئلة ما اذا شهدا بالثمن عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه الا في مسئلة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله اذا لم يكن للقاضي شئ من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والارفاق ثم بالغ في الانكار انتهى ولم أر هذا الاصحاحاً رحمه الله لكن في الخاتمة ذكر العشر للتولى في مسئلة الطاحونة لا تخلف مع البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على ميت وفي استحقاق المبيع ودعوى الأبق لا تخلف بلاطلب المدعى الا في أربع على قول أبي يوسف رحمه الله مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية

يجرد الاسلام وحينئذ لا فرق بين ذمي وذمية فقوله بخلاف ما اذا كانت نصرانية راجع لحالة الحياة كما يؤخذ من عبارة الخلاصة (قوله كتبنا في قاعدة الخ) من هنالى كتاب الوكالة لا يوجد في بعض النسخ مع انه لا مناسبة فيه لما قبله (قوله بالثمن) أى بمن العتيق نفسه بان اشتراه فاعتقه ثم اختلاف المشتري والبائع في قدر الثمن فشهد العتيق باعتقه لانه يجبر لنفسه فقاً (قوله وتقبل عليه الا في مسئلة الخ) هي رجل مات عن عم واثنين وعبدتين فاعتق العم العبدتين فشهدا ان أحدهما ابنته والاخرى اخته لا تقبل بالاجماع لا نالوا قبلنا المصارت عصبه مع البنت فيخرج العم عن الورثة فيبطل العتيق (قوله الا في ثلاث) لم يذكر في الشرح دعوى الأبق ولم يظهر صورة الجمع فيها ويزاد ما اذا قامت بيعة الغريم المجهول بانه مقدم فلا بد من بيعة وما لو ادعت

على وكيل زوجها الغائب النفقة واقامت البينة على الزوجية (قوله الا في أربع) الاول الرد بالعيب بحلف المشتري مواضع بالله ما رضيت الثاني بحلف الشفيع بالله ما بطلت شفعتك الثالث المرأة اذا طلعت النفقة حلفت بالله ما طلقك زوجك ولا خلف عندك ما لا الرابع في الاستحقاق بحلف المستحق بالله ما وهبت ولا بعث وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم واجمعوا ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من الميت ولا من أحد اءام عنه ولا قبض قابض بامرئ ولا ابرار ولا شيأ منه ولا احلف بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن

(قوله وتعاين طلاقها) لم يذكره ابن وهبان (قوله والنسب) أي في الأب والابن فقط (قوله على دعوى مولاه) أي إذا كان بدعي نسب عبده في غير مجلس القاضى وشهدا في مجلسه حسبة (قوله وظاهر كلامهم الخ) أي أخذوا من كلامهم لاهن تصريح فلا ينافي قوله أن قالوا لم أر صريحاً بالخ (قوله الا في ثلاث مسائل) ان يأبى المدعى عليه اعطاء الكفيل ١٣١ فيوضع عند عدل الثاني

ان يكون فاجراً بالعلمان
الثالث اذا كان يخاف التعيب
أو الا باق (قوله الا في موضعين)
اذا أبى المدعى اعطاء الكفيل
بنفس المدعى عليه وكان غير
عدل أو أبى المدعى عليه اعطاء
الكفيل أو لم يجد دعوى
المدعى عن ملازمته (قوله الا
في المثليات) كما اذا ادعى
مكيلاً فلا بد من بيان
السبب لانها اذا كانت بسبب
السلم فأنما يكون له حق
المطالبة في الموضع الذى ضمنه
وان كان بسبب القرض
أو بسبب كونها ثمن المبيع
فيكون مكان القرض مكان
الايفاء وان كان بسبب
الغصب والاستهلاك
فيكون له حق المطالبة
بتسليم الخطة في مكان
الغصب والاستهلاك (قوله
ودعوى المرافعة) فلا تصح
مالم تبين السبب لجواز ان
يكون دين النفقة وهو تسقط
بونه جملة (قوله وامه حية)
لانها شهادة على تحريم
الفرج وهو حق الله
فتقبل حسبة (قوله باعقائه)
لانها شهادة على اثبات
حق الموصى فيصير كالحق
الموصى يدعى ويقول نفلتم
وصيتي فيجب على ورثته

مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعاين طلاقها وحرية
الامة ونذيرها والخراج وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضاً حد الزنا وحد
الشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمأراد بالوقف الشهادة باصله وأما بره فلا وعلى
هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لما قاله دعوى حسبة لا تجوز والشهادة
حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فلا تحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة
عشر وموضعها هي الشهادة على دعوى مولاه نسبه ولم أر صريحاً بالشاهد حسبة من غير
سؤال القاضى واعلم ان شاهد الحسبة اذا انكر شهادته بلا عند يفسى ولا تقبل شهادته نصوا
عليه في الحد وطلاق الزوجة وعقوبة الامة وظاهر ما في القنية انه في السك والى في
الظهيرية والينيمة وقد الفت فيها رسالة فلنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة الا في
دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على أنها لا تسمع الدعوى
الامن المتولى كذا في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فلا جنى
بالاولى وظاهر كلامهم أنها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً وهل يقبل تجرير الشاهد
حسبة الظاهر نعم لكونه حقائقه تعالى لا يحال بين المولى وعنده قبل ثبوت عتقه الا في ثلاث
مسائل مذكورة في منية المفتى ولا يحال بين المنقول والمدعى عليه به الا في موضعين منها
ايضاً لا يلزم المدعى بيان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه
زوجها والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرع من الدعوى الشهادة بصحة العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهدوا بجره الاصلية وامه حية
تقبل لا بد موتها الثانية شهدوا بانه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد وهما في آخر
العمادية والاولى مفرقة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية
كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع
عبد اثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيه مساوان كان في يد
المشتري تسمع في الشراء فقط ولا يشترط صحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم اب
أمه لجواز أن يكون حراً الاصل وأمر قبة صرح به في آخر العمادية وجامع الفصولين وكذا
في الشهادة بجره الاصل كافي دعوى القنية القضاء بعد صدوره صحيحاً لا يبطل بابطال
احد الا اذا اقر المقتضى له يبطلان فانه يبطل الا في المقضى بجره بتمه فانه اذا ظهر الشهود
عبيداً أو محمدين في قذف بالبينة فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح بخلاف المنكر الا في
احدى وثلاثين مسألة بينهاها في شرح المنكر اذا ادعى رجلان كل منهما على ذى اليد
استحقاق ما في يده فاقر لاحدهما وانكر للآخر لم يستحق المنكر منهما الا في ثلاث دعوى
الغصب والايذاء والاعارة فانه يستحق المنكر بعد اقراره لاحدهما كافي الحسانية مفصلاً
وفي الخلاصة في كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا انكره يستحق الا في ثلاث ذكرها والصواب
الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرع يجوز قضاء الامة الذي يولى القضاء وكذلك

تجريره ولو اتمعتوا بالقاضى بجره (قوله حراً الاصل) كما لو استولى لجارية نفسه فالولد حراً الاصل والام رقيقة وكما يجوز ان يكون
قضاء الاصل وامه رقيقة يجوز ان يكون حراً الاصل وابوه رقيق فحينئذ يحتاج الى ذكر الام وأبى الام كافي المحقق (قوله يجوز
قضاء الامير الذي يولى القضاء) يعني بثغو يقض سلطان له ذلك سواءولى قاضياً ولا

الكتابة إلى القاضي إلا أن يكون القاضي من جهة الخليفة فقضاء الأمير لا يجوز كذا في الملتقط
وقد ائتمنت بأن تولية باشا مصر قاضيا يحكم في قضيته بمصر مع وجود قاضيه المولى من
السلطان باطله لأنه لم يفوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء أن المولى
لا يكون قاضيا قبل وصوله إلى محل ولايته فقتضاء جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا
وعدم جواز استنابته بأرسال نائب له في محل قضائه وعمل القضاة الآن على إرسال نائب
حين التولية في بلد السلطان والظاهر أنه باذن السلطان وحينئذ لا كلام فيه في جواز ذلك
ادعى أنه غرس اثلا في أرض محدودة بكذا من مسدة ثمانية عشر سنة على أن الأرض ان ظهر
لها مال دفع أجر تهاوان المدعى عليه بتعرضه بغير حق وطلبه بذلك فاجابه المدعى عليه بأن
الاثل المذكور غرسه مستأجر الوقف له فاحضر المدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه من المدة
المذكورة وزاد أحدهما بأنه واضع اليد عليه فيحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة
من المدعى عليه فستلت عن الحكم فاجبت بأنه غير صحيح لأن المدعى لم يبين فيها أنه خارج
أو ذو يد على كل موافقة بين الدعوى والشهادة والحاصل أن القاضي يستأنف الدعوى
فإن ذكر المدعى أن المدعى عليه واضع اليد وأنه خارج وصدقه المدعى عليه على وضع
اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهد على طبق الدعوى طالب من الناظر البرهان
فإن برهن على ما ادعى قدم برهان الخارج لأن الغرس مما يشكر رقبليس كالناتج وإن ذكر
المدعى أنه واضع اليد وأن الناظر المدعى عليه يعارضه وبرهن فبرهن الناظر على غرس
المستأجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا وهل الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبت الغرس
بحق والاولى تثبته فحسب ما قلت لترجيح ذلك ثم سالت لو ارخا في الغرس فاجبت بتقديم
بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ نفي اليد فيه قدم لان الغرس مما يشكر رقبليس قال الزبيدي
بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم رأيت في غصب القننة لو غرس المسلم في أرض مسجلة
كانت سيده لا تنتهي فقتضاء أن يكون الاثل وقف اذا كانت الأرض وقفا على إنشاء السبيل
وظاهر ما في الاستعفاء أنه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقفنا وذكر في
خزاة المفتين من الوقف حكما اذا غصب أرضا أو بنى فيها أو غرس لا تخالف اذا اختلفا في
الاجل الا في أجل السلم دعوى دفع التعرض مسموعة على المفتي به كأي دعوى الجزا بية
ودعوى قطع النزاع لا يكفي فتاوى فاري الهداية اختلف الشاهدين مانع الا في إحدى
والاخر مسئلة ذكرناها في الشرح اذا اخبر القاضي بشئ حال قضائه قبل منه الا اذا اخبر
بأقرار رجل بعد وتماه في شرح ادب القضاء لا يسمع الدعوى بدين على الميت الا
على واث أو وطى أو موصى له فلا تسمع على غريمه كأي جامع الفصولين الا اذا ذهب جميع
ماله لاجنبي وسأله فلما تسمع عليه لكونه ذابيد كأي خزاة المفتين المدعى عليه اذا دفع
دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلانا ادعاه اياه اندفعت الدعوى بلا بينة الا في مسئلتين
الاولى اذا ادعى الارث عنه فانما لا تندفع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء
وقال امرئى بالقبض منكم لم تندفع والفرق في فروق المكر ايسر دعوى القضاء والشهادة
عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مسئلتين الاولى الشهادة بالوقف أى بان قاضيا
من قضاة المسلمين قضى بجهة صحت الثانية الشهادة بالارث أى بان قاضيا من القضاة
أضنى بان الارث له صحت وهما في الخزاة ودعوى القتل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في

(قوله ودعوى قطع النزاع)
الفرق بينهما أنه في الاولى
انما يدعى اذا كان له شئ
يذهبه ولا يشهد على نفسه
بالاثر في الثاني انما يدعى
أنه يتعرض له في كذا بغير
حق ويطلبه يدفع التعرض
(قوله وتماه في شرح الخ)
الذي فيه أن الحماكم اذا
اعترف عنده جز قوله الا في
الحدود معناه أن القاضي
يقضي بجماعة الا في الحدود
فانه لا يقضي في الحدود بجماعة
فالم يوجد نصاب الاقرار
بشرائطه وليس في هذا اخبار
القاضي بشئ (قوله فلا
تسمع على غريمه) أى
لا تسمع على مديون الميت
(قوله الا اذا ذهب الخ)
ضاد بجماله بجمع
فأله في صحت ثم مات وهذا
لا يكون خصم لمن له دين نعم
ان كان قضاة وهو به عين
مقصودة ونحوها كان خصما
للمدعى (قوله والقبض)
الخ هو ان الوارث خلف
عن المورث فكان المورث
طلب بخلاف المشتري
لا يكون خلفا عن البائع
(قوله الا في اربعة) صوابه
الا في ثلث

أربع مسئلتى القاضى والثالثة الشهادة بأنه اشترى من وصيه فى صغره صحبة وان لم يسموه
الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان والسك في خزانة المفتين الخامسة نسبة فعل الى
متولى وقف من غير بيان من نسبة على التعمير السادسة نسبة فعل الى وصى يتيم كذلك ويمكن
رجوع الاخير تين الى الاولى القضاء بالحري قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق عن ملك
مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع
قبله كما ذكره ملاخسر وفى شرح الدرر والغرر القول لمنكر الاجل الا فى السلم فلم يدعيه
الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا لضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين
فاشترها او اخذها ودعيه ذكره العمادى فى الفصول وفى جامع الفصولين لكن بصيغة
يتبغى الجهالة فى المنكحة تمنع المصحة وفى المهران كانت فاحشة فغير المثل والا فالوسط
كعبد وفى البيع وفى المبيع والتمنع المصحة الا اذا ادعى حق فى دار فادعى الآخر عليه
حق فى دار اخرى فتبايما الحقين المجهولين فانه جائز وفى الاجارة تمنع المصحة فى العين اوفى
الاجرة كهذا أو هذا وفى الدعوى تمنع المصحة الا فى الغصب والمرة وفى الشهادة كذلك
الا فيه - وفى الرهن وفى الاستخلاف تمنع الا فى ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على
المودع وتعليف الوصى عن اتهام القاضى له وكذا المتولى وفى الاقرار لا تمنع الا فى مسئلة
ذكرناها فى بابها وفى الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصى او وارثه وفى المنتقى لوقال اعطوا قلائنا
شيئا او جزءا من مالى اعطوهم ما شاؤوا وفى الوكالة فان فى الموكل فيه وقف فاحتشمت منعت والا فلا
وفى الوكيل تمنع كهذا وهذا وقيل لا وفى الطلاق والعتاق لا وعليه البيان وفى الحسد وضمنع
كهذا زان او هذا لا يجوز للدعى عليه الانكار واذا كان عالما بالحق الا فى دعوى العيب فان
للبائس انكاره ليعلم المشتري البيئة عليه ليتمكن من الرد على بائعه وفى الوصى اذا علم بالدين
ذكره مالى يبيع التوازل اذا اقام الخراج بيئة على النتائج فى ملكه وذو اليد كذلك قدمت
بيئة ذى اليد هكذا اطلقه اصحاب المتون قلت الا فى مسئلتين ذكرهما فى خزانة الاكل
من دعوى النسب لو كان النزاع فى عبد فقال الخارج انه ولد فى ملكى واعتقته وبره وقال
ذو اليد ولد فى ملكى فقط بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته أو كاتبة فانه لا يقدم الثانية لوقال
الخارج ولد فى ملكى من امي هذه وهو ابني قدم على ذى اليد اذا برهن الخارج وذو اليد على
نسب صغير قدم ذو اليد الا فى مسئلتين فى الخزانة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من
امراته هذه وهما حران واقام ذو اليد ابنة ولم ينسبه الى امه فهو للخارج الثانية لو كان ذو
اليد ذميا والخارج مسلما فبرهن الذى يشهد من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج
سواء برهن بمسلمين او بكافرين ولو برهن للكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم
على الكافر ولا الكتابى على المجوسى فى الدعاوى الا فى دعوى النسب كما فى دعوى خزانة
الاكل اذا شهدوا له بأنه وارث فلان من غير بيان سببه لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضى
قضى بأنه وارث فاتها تقبل كما فى خزانة الاكل فى آخر الدعاوى اذا شهدوا له بقرابة بأنه
أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد ان يبينوا انه لايه وأمه أو لايه الا فى الابن والبنت وابن الابن
والاب والام كما فى الخزانة الحجة بيئة عادة او اقرار أو فتكول عن يمين أو عير أو قسامة أو علم
القاضى بعد توليته أو قرينة ظاهرة وقد أوضحناه فى الشرح من الدعوى الا ان المفتوى على
قول محمد رحمه الله المرجوح اليه ان لا اعتبار بعلم القاضى فى جامع الفصولين وعليه لافتوى

(قوله فاشترها) اى اذا
خاف من الغاصب تلف
العين فاشترها أو اخذها
ودعيه فهذا لا يمنع دعوى
الملك (قوله وفى الوصى)
يلحق به أحد الورثة اذا
ادعى عليه الدين فانه لو اقر
بالحق يلزم السك من حصته
واذا انكر فاقبعت البيئة
عليه يلزم من حصته
وحصتهم (قوله على)
النتاج فى ملكه الخ)
المراد ولادته فى ملكه أو
ملك بائعه أو مورثه وانما
قدمت بيئة ذى البدل
البيئة انما تدل على اليد
فاستويا وترجحت بيئة ذى
اليد باليد فيقضى له هذا
هو الصحيح وأشار الى ان
أحداهما لو برهن على الملك
والاخر على النتاج فصاحب
النتاج أولى أيهما كان (قوله)
بخلاف ما اذا الخ) عبارة
المصنف فى البحر ولو ادعى
ذو اليد التدبير والاستيلاء
مع النتاج وادعى الخارج
عقبا بانامع النتاج فالخارج
أولى (قوله قدم على ذى اليد)
يعنى لان بيئته أكثر اثباتا

(قوله الا في مسئلة) هي دعوى الاب الاتفاق على ولده الصغير (قوله التصديق اقرار) فلو قال لي عليك ألف فمالم صدقت بلزمه المال (قوله يجعل كل ذي الخ) أي يكتب في السجل قوله جعلت كل ذي حجة على حجة (قوله وخمس من السجلات الخ) أي لا يكتب فيها جعلت كل ذي حجة على حجة لعدم الفائدة في كتابتها في هذه الخمس لانه لا يتصور فيها بعد الحكم بها اقامة حجة تدفع الحكم بها بخلاف غير هادليل صحة هذا ان القضاء يكسبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم وتركت كل ذي حق ودفع على حجة ودفعه لو اتى به يوم من الدهر فان لم يجز الدفع بعد الحكم لفت كتابته هذا اما النسب فلان القضاء به قضاء على الكافة واما البواني فلعدم تصور ١٣٤ الدفع والنقض فيها

كتاب الوكالة

(قوله والا لا) اي وان كان يضرب لا يعتبر التقييد وان اكد بالني (قوله به برهن وبعه نسبيته الخ) قيد البيع بقيد بن كونه نسبيته وكونه برهن وانما لم ينفذ اذا باه به نقد الان مما صر به نفع من كل وجه لان بالرهن يامن التوى وبالنسيئة يز يد الثمن فاذا باعه نقد افانت الزيادة (قوله يبعه نقدا) اي ولو كان باق مما يباع بالنسيئة على المفتي به كما في المصنفات وفي الخلاصة قال المرحوم الاصح انه لا يجوز اتفاقا (قوله فلا ينهيها الخ) اي ولا ينهي العقد الموقوف الوكالة لانها لا تبطل بالابطالها او بانتهاها فالاول بالعزل والثاني بتقصيل ما وكل به والمقصود من العقود الحكم والموقوف لا يفيد حكمه

وعليه مشايخنا رحمهم الله كما في البرازية من المسائل الخمسة من الدعوى القول قول الاب انه اتفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو بقرض الاب ولو كذبه الام كما في نفقات الحانية بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المدبون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع رجلا في عين ذكر العمادى انهما على ستة وثلاثين وجها وقلت في الشرح انها على خمس مائة واثني عشرة التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب التحالف القاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالعنة وفسخ البيع بالاباق وتفسير الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات

كتاب الوكالة

الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيد الاعتبار مطلقا والاوان كان نافعا من وجه ضار من وجه فان اكد بالنسب اعتبره والا وعلمه فروع منها بعه بخيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعه من فلان فباعه من غيره كذلك وهما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن وبعه نسبيته فباعه نقد بخلاف بعه نسبيته له يبعه نقدا ولا تتبع الانسيطة له يبعه نقدا بعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذ لاتباعه الا في سوق كذا ولا نظيره بعه بشهود لاتباعه الا بشهود فلا مخالفة مع النهي الا في قوله لا تتبع الا بالنسيئة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصغير فله التحالف بخلاف لا تتبع حتى تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل بملك الموقوف كالتنافذ فلا ينهيها وتامها في نكاح الجامع الوكيل مصدق في برائه دون رجوعه فلو دفع اليه الفار امره ان يشتري بها عبد او يزيد من عنده الى خمس مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الا امر التحالف او قسم الثمن اثلاثا للتعذر بخلاف شراء العينة حال قيامها وتامها في الجامع لا يصح عزل الوكيل نفسه الا يعلم الموكل الا الوكيل بشيء بغير عينه أو يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية ذات وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعنق فانه محصر في الوكيل بشره معين والخصومة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه اسكونه تسبعا في مسائل اذا واكله في دفع عين وغاب لكن

لا يجب

(قوله تحالف الخ) ان لم يقيم واحد منهم ائينة فان اقام قبلت وان اقاما ائينة فبينت الوكيل

فان لا ائينة فايها انكل لزمت دعوى صاحبه وان حلفا قسم العبد بينهما اثلاثا لثلاثه للوكل وثلاثة للوكيل لانه ادعى على الموكل خمسمائة وقد برأ من دعواه يمينه والموكل ادعى على الوكيل ثلث العبد بغير شيء وقد برأ يمينه فيعود الثلث الى الوكيل لانه لم يمتنع الزام الموكل به لانفساخ البيع فيه بالتحالف (قوله فانه محصر في الوكيل الخ) اي انحصر ما ذكر من عدم صحة عزل الوكيل نفسه الا يعلم موكله في الوكيل بشره معين وفي الوكيل بالخصومة (قوله اذا واكله الخ) لانه من باب دفع الامانة الى اهلها وهو قادر فخير عليه

الموكل اذا ثبت ان الموكل امره بدفعه (قوله اذا باع وكيل الاب الخ) اي لو باع وكيل الاب بالبيع لابن الموكل الصغير لا يجوز لان كلام الفر لا يكون عقدا تاما في باب البيع بخلاف ما لو باع الاب لابنه لانه حينئذ يكون اذا الصغير فكان العقد باثنين (قوله مخالف في الجنس الخ) الفرق ان شراء الوكيل ثمراه حقيقة والشراء بمائة ديناراً غيره بالف درهم ومقصود الاسير التخليص وقدرضى بالتخليص بالف فيلزمه (قوله كافي الخلاصة) عبارتها لو اشترى بدنانير غيره ثم نقن دنائير لموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل دنائيره ثم قال والوكيل يبيع الدنانير اذا امسك الدنانير وباع دنائيره لا يصح (قوله واما حط الكل الخ) وذلك لان الحط يلحق باصل العقد فيكون بيعا بغير ثمن (قوله الوصى فان الخ) فيه ان مسألة الوصى لم تدخل في الاصل حتى تخرج عنه فان الشراء لم يقع من وكيل الوصى وانما لا يجوز له من الوصى بطريق الوكالة عن الغير وانما لا يجوز له ان يشتري لغيره بالوكالة لئلا يصير قاضيا ومقتضيا لان حقوق العقد من جانب اليتيم راجعة اليه ومن جانب الآخر كذلك

لا يجب عليه الحمل اليه والمغصوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما اذا كان وكيلًا بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والسكينة والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضي الثمن وانما يحيل الموكل ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعميم تفويض الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدوهمما فيبراً المدينون بالدفع اليه والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاستحجاز ولا يتوقف كافي اخضية الخانية الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدة الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كافي كفالة الخانية وكيل الاب في مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع الوكيل الجبسة اذا باع وكيل الاب من ابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابن من الآخر يجوز بخلاف وكيله المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عايم في مسئلة من بيع الوكيل الجبسة الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا بان يشتري بالف درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا مسمى له الموكل الثمن فاشترى باكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل بشرائه الاسير فانه اذا اشتراه باكثر لم يملك الا ما اشتري به كافي الوقوعات الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التملك فاذا قال لرجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسك يقتصر اذا قال ان شئت فيقتصر وكذا طلقها ان شئت كافي الخانية الوكيل عامل لغيره فني كان عاملاً لنفسه بطلت ولذا قال في الكتب وبطل توكيله الكفيل بمال الا في مسئلة ما اذا وكل المدينون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يتقيد بالمجلس ويصح عزله وان كان عاملاً لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لم يصح كافي البرازية الوكيل اذا امسك مال الموكل وفعل بماله نفسه فانه يكون متديناً فلو امسك ديناراً لموكل وماع ديناره لم يصح كافي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على اهله وهي مسئلة الكتب الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك المدفوع ونقدم مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وهما في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائماً ولم يصف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسكه وتصدق بماله ناوياً الرجوع اجزاء كافي القنية السادسة ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما حط الكل عنه فغير صحيح عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كافي حيل التاتار خانية ومما خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الوصى فان له ان يشتري مال اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيلاً في شراؤه لغيره كافي بيع البرازية الآخر اذا قيد الفعل بزمان كبس هذا غداً أو اعنته غداً ففعله المأمور بعد غداً كذا في ج الخانية من ملك التصرف في شيء مملوكه في بعضه فلو وكله في بيع عبده فباع نصفه صح عند الامام وتوقف عندهما اوفى شرا عبدتين معينين ولم يسم غنما فاشترى أحدهما صح اوفى قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معاً كافي البرازية واذا وكله بشراء عبد فاشترى نصفه توقف ما لم يشتري الباقي كافي الكتب الوكيل اذا وكل بغير اذن وتعميم

(قوله الاطلاق والعناق) لان الوكيل بالطلاق وما يشاء كله رسول لانه لا ههده عليه والرسول ثقل عبارة المرسل فاذا امره غيره فغما امر ينقل ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح صار وجوده وعدمه بمنزلة واحدة (قوله على المأمور) اي الوكيل الاول وهو يرجع على الامر وليس للوكيل الثاني الرجوع على الموكل الاول هذا امر المصنف (قوله الاطلاق الزوجة الخ) استثنى اب الهبة ١٣٦ والصدقة والابراء عن الديون وهذا هو المفتى به وقيل يملك جميع ذلك

(قوله المأمور بالدفع الخ) يتم ان الموكل ان كذب الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل سقط حقه وان عكس حلف الوكيل (قوله الوكيل يقبل قوله الخ) أي فيما يملك انشاء للعمال فلو أخرجه عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكى عقد لا يملك انشاء للعمال ولو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته بالف وقبضت الثمن وهلك وصدقه المشتري يصدق ان كان العبد هالك لانه بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان (قوله الا الوكيل يقبض الخ) الظاهر ان مراده الوكيل يقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله لكن مطلقا سواء كان الموكل حيا أو ميتا فلا وجه لتقييد المصنف بالموت وانما لا يقبل قوله لان فيه ايجاب الضمان على الموكل وأما الوكيل يقبض دين

واجاز ما فعله وكيه نفذ الاطلاق والعناق التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله ان يوكل فلان في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل يرجع بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل على الامر كما في فروق السكر ايسى الوكيل اذا كانت وكالته عامة مطلقة لك كل شيء الاطلاق الزوجة وعنت العبد ووقف البيت وقد كتبت فيما رسالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا أو مديونا كما في منظومة ابن وهبان بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث ما مع فلان ليس رساله منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسل فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما ينشأ في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جهلك بعلامة كذا ومن أخذ ما صبعك أو قال لك كذا فادفع ما لي عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبر بالدفع اليه كما في القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بالبيينة كما في الولو الجبسة من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات وفيما اذا ادعى بموت الموكل انه اشترى لنفسه و كان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد غزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتوا وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بيمينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا كالكل من الولو الجبسة من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عما لا يملك انشاء وكان متهما وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل يقبض الودعة كذلك ولم يتنبه بما فرق به الولو الجبى بينهما بان الوكيل يقبض الدين بر بدايجاب الضمان على الميت اذا الدين تقضى بامثاله بخلاف الوكيل يقبض الدين فانه يرد نفى الضمان عن نفسه اه وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصوصة والقبض مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقيات الحسامية الوكيل يقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع الزبالة اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحقاقنا الا في الصرف كما في منية المفتى الوكيل اذا أجاز قرض الفضولي أو وكل بلاذن وتعميم حضره فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رأيه الا في التوكيل بالطلاق والعناق لان المقصود عبارة الموكل والخلع والكتابة كالبيع كما في منية المفتى الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما

كالوكيلين لوكله فالقول للموكل في ابطال ما قبضه بيمينه سواء كان الموكل حيا أو ميتا وهذا بالنسبة لبراءة ذمته وأما بالنسبة لبراءة الغير فاما بعد موته فلا يبره الا بيمينه او تصديق الورثة على قبض الوكيل (قوله لم يصدق الخ) اي بالنسبة الى المدينون لا بالنسبة الى نفسه فترجع الورثة على المدينون فان صدق المدينون في الدفع فلا يبر ولا يرجع وان كذبه يبر

(قوله كالوكيلين) محله اذا وكلهما معا وكان يمكن اجتماعهما وكان يحتاج الى الرضى فالو على التعاقب ولا يمكن اجتماعهما على التصرف كالخصومة ولا يحتاج الى الرضى كالطلاق والعناق بغير مال فينفرد احدهما بالتصرف وفي التملك كلما كان امرأتى بيد كافلا ينفرد احدهما ويقتصر على المجلس كطلاقها ان شئتما أو عقد فيه بدل كالطلاق والعناق فذلك بخلاف الوصيين حيث لا يجوز انفراد احدهما وان جعل الوصيين بكلامين (قوله مبطلا أقراره الخ) وان صدق لمقره بعد التكذيب فلا يثبت المقر به وان اقام بينة (قوله والوقف) فالواقف بوقفية أرض عليه ما وعلى ٣٧ أولادها ثم من بعدهما على الفقراء فكذب احدهما فانصف

للصدق والنصف الاخر
لا فقره فالواقف بالمكذب الى
التصديق عادت اليه الغلة
(قوله والرق) فالوقف لا خرا
عبدك فرد المقر له ثم عاد
الى تصديقه فهو عبده
(قوله الا في أربع) تقدم في
كتاب القضاء ان المستنثبات
سبع (قوله للجهول باطل)
أى جهالة فاحشة وأما الواقف
لواحد من قوم معينين يصح
(قوله الاستتجار اقرار الخ)
مقيد بما اذا لم يكن ملك
المستأجر ظاهرا كاستتجار
الراهن الرهن هذا
والاستتجار اقرار بعدم الملك
للمستأجر في غير ما ذكر اتفاقا
وانما الخلاف في كونه اقرارا
لذي اليد وصح كلا القولين
فكان على المصنف بيان محل
الخلاف (قوله الزوائد
المستهلكة) يفيد انه يظهر في
حق الزوائد الغير المستهلكة
وهو مخالف لما في الحاشية
حيث قال في يده جارية
ولدوها فاقرا انها للفلان لا يدخل
الولد ولو اقام البينة انها له

كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين والحكميين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال والادخال والاخراج الا في مسألة ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان كما في الحاشية من الوقف الوكيل لا يكون وكلاهما لا قبل العلم بالوكالة الا في مسألة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل بالسائغ بكونه وكلاهما لا في البرازية وفي مسألة ما اذا امر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكلاهما في الحاشية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فدفعها له فان المالك مخير في تضمين ايها شاء اذا اهلكته وهي في الحاشية ايضا

كتاب الاقرار

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة كما في شرح الجميع معللا بانها لا تحتل النقض ويزاد الوقف فان المقر له اذ ارده ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في البرازية الاقرار لا يجتمع البينة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكيل والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كما في وكالة الحاشية الاقرار للجهول باطل الا في مسألة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كذا في يرموع الذخيرة الاستتجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبدا من نفسه لم يكن اقرارا بغيره كما في القنية اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطاء لم تقبل كما في الحاشية الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والقنية اقرار المكره باطل الا اذا اقر بالسارق مكرها فقد اتى بعض المتأخرين بصحة كما في سرقة الظهيرة الاقرار اقرارا لانشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا في مسائل فانشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المستهلكة ولو اقر ثم انكر يحلف على انه ما قر بهاء على انه انشاء ملك لكن الصحيح تخليفه على اصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبائع ومن له الخيار وتغاربعه في ايمان الجماعة قلت في الشرح الا في مسألة استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك انشاء هادون الاخبار بها المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر به يمنع الصحة وفي سببه لا اقر له بعين وديعة أو مضاربة أو أمانة فقال ليس لي وديعة لكن لي عليك الف من ثمن مبيع او قرض فلا شيء له الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر عليه

اشياء يستحق أولادها أيضا (قوله من ملك الاشياء الخ) فيه ارضى الصغيرة لا ينفذ اقراره عليها الا بشهود او تصديق بعد البلوغ عند الامام وكذلك الوكيل بالنيكاح ومولى العبد مع انهم يملكون انشاء عليهم (قوله الاختلاف في المقر به) كما لو اقر بالدين والمقر له يدعى العين او بالملك ومن وقع الاختلاف في السبب يثبت المقر به ويبطل السبب لان الاسباب مطلوبة لاحكام بالايمانها ومن وقع الاختلاف في بعض المقر به يثبت ذلك القدر وصح فيما بقي بخلاف ما اذا كذب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به حيث تبطل لان التكذيب تفسيق والفسق مانع من قبول الشهادة دون الاقرار

١٣٨ اي لو قال المقر له (قوله ولو قال اقرضتك الخ) ليست هي بوديعة ولكن اقرضتك عين هذه الالف فله اخذها

ولو قال اقرضتك فله اخذها لا اتفاقا مع على ملكه الا اذا صدقه خلافا لا ييوسف رحمة الله ولو اقرضها غصب فله مثلها للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا صار مكد باشرع باطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبايع بالفين واقام البينة فان الشفيع يأخذها بالفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بايعه وان اقرانه للبايع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى عليه كماله فانكر فبرهن المدعي وقضى على الكفل كان له الرجوع على المديون اذا كان بامرره وخرجت من هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة يجمعهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب الحمال لا يكون كذا في الاول لو اقر المشتري ان البايع اعتق العبد قبل البيع وكذبه البايع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه الثانية اذا ادعى المديون الا بقاء او البراء على رب الدين فله رد وحلف وقضى له بالدين لم يصح الغريم مكذبا حتى لو وجدت بينة تقبيل وزدت مسائل الاولى اقر المشتري بالملك للبايع صريحا ثم استحق ببينة وزجج بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب ونفاه لاعتق وقطع النسب ولها اختان في تلخيص الجامع من الشهادة وعلى هذا لو اقر بغيره بعد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف المذكورة في الاسعاف قال لو اقر بارض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا واخذته بزمعه انتهى وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان مسائل المقر اذا صار مكد باشرع او ذكر في خزائنه الاكمل مسئلة في الوصية في كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة اعبدوله ابن فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له بعبد يقال له سالم فانكر الابن واقترانه اوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن المدعي قضى بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعدها مسئلة تخالفها فلترجع قبل قوله ولد الاقرار حجة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو اقر الموجر ان الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فللدين حبسها وان تضر الزوج ولو اقر الموجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله بيعها للقضائه وان تضر المستاجر ولو اقرت بجهولة النسب بانها بنت اب زوجها وصدقه الاب انفسخ النكاح بينهما ما بخلاف ما اذا اقرت بالرق ولو طلقتها اثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولدا منته المبيعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا المسكات اذا ادعى نسب ولد حر في حياة اخيه صح وميراثه لولده دون اخيه كما في الجامع باع المبيع ثم اقر ان المبيع كان على التاجئة وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع الاقرار بشيء محال باطل كما لو اقر له بارش يده التي قطعهما خمس مائة درهم ويده صحهتان لم يلزمه شيء كما في التاتارخانية من كتاب الحين وعلى هذا افتيت بطلان اقرار انسان بقدر من الهام لوارث وهو ازيد من القرينة الشرعية لكونه محالا ثمعا مثلا لومات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما ثم فان بالسوية فالاعراض باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالا من كل وجه والا فقد ذكر في التاتارخانية من كتاب الحيل انه لو اقر ان لهذا الصغير على ألف درهم فرض اقرضنيه أو من ثمن مبيع باعني به صح الاقرار مع ان العبي ليس من أهل البيع

لانما اتفقا على ان هذه الالف المعينة ملك المقر له غاية انها اختلفا في السبب فان هلكت فلا ضمان (قوله الا اذا صدقه) اي المقر بالقرض فحينئذ لا يأخذها بعينها (قوله للرد في حق العين) اي للرد المقر له الاقرار في حق العين والغاصب متى عجز عن رد العين بسبب من الاسباب وجب الضمان في ذمته (قوله الثانية اذا ادعى الخ) في عددها من جزئيات القاعدة نظر لان الصادر من المديون انما هو دعوى الایفاء او الایراء وليس ذلك اقرارا (قوله وزوجها غائب الخ) فلو ادعت بعد ذلك ان الولد لقيلا لا يقبل منها الاعتراضها او لا بولادته من زوجها الغائب (قوله وعلى هذا) المشار اليه ما تضمنته الاستثناء وهو كونه يؤاخذ باقراره في حق نفسه لا اصل القاعدة (قوله وعلى هذا افتيت الخ) مثله لو اقر لزوجه بنفقة مدة ماضية هي فيها ناشئة او من غير سبق قضاء او رضاه وهي معترفة بذلك واقترام الولد لولها بدين لزمها بطريق شرعي فالاعراض فيها باطل (قوله فاقرا الابن الخ) هذا اذا زاد بالارث والا فيتصور ان تكون التركة

والقرض

بينهما نصفين بالوصية مع الاجزاة وغيرها

(قوله وانظر الى قولهم الخ)
الفرق بين الصغير والجل حيث
جاز الاقرار الاول وان بين
انه قرض أو ثمن بيع ولم يميز
لثاني انه لا يتصور البيع
من الجنين ولا يبلى عليه
أحد بخلاف الصغير لثبوت
الولاية عليه فيضاف اليه
عقد الولي مجازا (قوله وان
بين ما لا يصح الخ) وان
ابهم ابطله الثاني واجازه
الثالث (قوله والى الآخر لم
يمز الخ) وجهه ان كل جزء
من الدين مشترك فالحكم
بصحته الانشاء يستلزم تأجيل
دين الشريك بغير رضاه
(قوله كافي الحامد القدسي)
عبارته واذا اراد المريض
مرض الموت ان يصح ابرأؤه
للقريم فانه يقول ليس لي
عليه دين ولو قال ابرأته من
الدين لا يصح وبه يظهر ما في
المصنف (قوله وعلى هذا الوافر
الخ) قياس مع الفارق فقد
صرحوا بان اقراره باستيفاء
دين الوارث لا يصح بخلاف
الاجنبي (قوله وعلى هذا
يقع الخ) رده المحشى
بتمريضهم بان اقراره بعين
في يده لو ارثه لا يصح (قوله
ولا ينافيه الخ) الذي افتى به
علماء عصره عذم الصحة
وما جعله المصنف دليلا
جعلوه دليلا عليه فانظر
المحشى

والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير عليه
في الجملة انتهى وانظر الى قولهم ان الاقرار للعمل صحيح ان بين سببا صالحا كالمرث والوصية
وان بين ما لا يصح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا بملك الاقرار ما لا يملك الانشاء فلواراد
أحد الاثنين تأجيل حصته في الدين المشترك وأبي الآخر لم يميز ولو اقرانه حين وجب وجب
موجب لا يصح اقراره ولا يملك المقذوف العفوع القاذف ولو قال المقذوف كنت مبطلا
في دعوى سقط الحد كذا في حيل التنازع من حيل المداينات وقرعت على هذا الوافر
المشروط له الرابع انه يستحقه فلان دونه صح ولوجه له غيره لم يصح وكذا المشروط له النظر وعلى
هذا الوافر المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث
آخر وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابرأته فانه يتوقف
كافي حيل الحامد القدسي وعلى هذا الوافر المريض بذلك لاجنبي لم تسمع الدعوى عليه بشئ
من الوارث فكذا اذا اقر له بعض ورثته كافي البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في
مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك ايها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مراما بالصحة
ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستند المافي التنازع من باب اقرار المريض معزيا الى
العيون ادعى على رجل مالا واثبتته وبراءة ان كان عليه دين وكذا الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات جاز اقراره
في القضاء انتهى وفي البرازية معزيا الى حيل الخصاف قالت فيه ليس لي على زوجي مهر او قال
فيه لم يكن لي على فلان شئ ببراءة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله انتهى وفيها قبله وبراءة الوارث
لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة
لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شئ من تركته أمه صح
بخلاف ما لو ابرأه أو وهبه وكذا الوافر قبض ماله منه انتهى فهذا صريح فيما قلنا ولا ينافيه ما في
البرازية معزيا الى الذخيرة فهو لها فيه لا مهر لي عليه ولا شئ لي عليه ولم يكن لي عليه مهر قبل
لا يصح وقيل يصح والمصحح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهور انه عليه غالبا
وكلا مناهي غير المهر ولا ينافيه ما ذكر في البرازية أيضا بده ادعى عليه ما لا يود يونا ودبعة
فصالح مع الطالب على شئ يسير سر او اقر الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعي عليه شئ
وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه وان برهنوا انه
كان لمورثنا عليه اموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرمنا لا تسمع وان كان المدعي عليه وارث
المدعي وجري ما ذكرناه من بقية الورثة على ان ابانا قصد حرمنا بهذا الاقرار وكان عليه
اموال تسمع انتهى لكونه متهمافي هذا الاقرار لقدم الدعوى عليه والصالح معه على سير
والكلام عند عدم قرينة على التهمة ولا ينافيه أيضا ما في البرازية اقر فيه بعبد لا مر أنه ثم
اعتقه فان صدقه الوارث فيه فالعتق باطل وان كذبه فالعتق من الثلث انتهى لان كلامنا
فيهما اذا نفاه من أصله وقوله لم يكن لي أولا حقي وأما مجرد الاقرار للوارث فهو قوف على
الاجازة سواء كان بعين او دين أو قبض دين منه أو ابراء الا في ثلاث لو اقر بان لا ودبعة معروفة
أو اقر قبض ما كان عنده ودبعة أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص
الجامع وينبغي بان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في
الكل انه ليس فيه ايشار اليه بعض فاغتم هذا التحرير فانه من مفردات هذا الكتاب

وقد ظن كثير من لا خبرة له بنقل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار والوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار ههنا بان الشيء القلاني ملك أبي أو أمي وانه عندى عارية بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه في ما اذا قال هذا فلان فاليتم امل. وليراجع المنقول في جنابات البرازية ذكر بكر اشهاد المخرج وان فلان لم يعرفه ومات المخرج منه ان كان جرحه معروف فاعتد الحساكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفه عند الحساكم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص في الميت الى آخره ثم قال وتظيره ما اذا قال المقتول لم يقذفني فلان ان لم يكن نذف فلان معروف فاصح اقراره والا لا اه الفعل في المرضي احط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة اماناد النظار النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لا الصحة كما في التيممة وغيره وفي كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو اقرار المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما خمس ما تعلم يصدق وهو ضامن لما اقر به انتهى اختلاف في كون الاقرار للوارث في الصحة أو في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض أو في صحته في الصغر او البلوغ فالقول بلده في الصغر كذا في اقرار البرازية وكذا لو طلق أرفع ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل والا فلامات المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهدوا ان المقر له صدق المقر أو كذبه تقبل كما في القضية اقر في مرض موته بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المستري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثالث وفي العمادة لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى. وتما في شرح ابن وهبان مجهول النسب اذا اقر بالرق لانسان وصنقه المقر له وصار عبده ان كان قبل تأكد حريته بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه بحد كامل أو باقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعبده في الجنابات والحدود احكام العبيد وتما في شرح المنظومة وفي المنتقى يصدق الا في خمسة زوجته ومكانته ومديره وام ولد ومولى اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في البرازية يوظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالمال يقبل النقص لعدم تعلية كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تمنع دعوى احدى فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا اقرار عبدا لمجهول انه ابنه وصنقه ومثله يولد مثله وحكم به بغيره بطل تصح دعواه بعبده ان ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى وفي القيمة من الدعوى سئل على بن احمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان ابني واثبت النسب عند القاضي بالشهود وان اقر انه ابنه وقضى القاضي له بشيئ النسب فيقول له الورثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكح امك هل يكون هذا ذوقا فقال ان قضى القاضي بشيئ نسبه ثبت نسبه وبشئ ولا حاجة الى الزيادة انتهى جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال للميت على أحد ألف درهم وجمع بين نفيه وعبده الا في

(قوله وقد ظن كثير الخ)
في جامع الفصولين جعل
النفي من قبيل الاقرار
(قوله وقد ظهر لي الخ)
فيه نظر فان قول المقر
هذا فلان مساو لقوله
هذا ملك فلان لا فرق
بينهما في المعنى (قوله)
تصديق المولى الخ)
انما اشترط تصديقه لان
فيه ما يبطال حقه في الارث
على تقدير عتقه ثم موته (قوله)
بين نفسه وعبده) هذا
في حكم المعلوم فيما يانزم
العبد للحال لان ما على عبده
على نفسه في المعنى اما ما يلزمه
بعد الحرية فهو كالاجنبي
وجاهالة المقر له كجهالة
المقر فلو قال لاحد كما الف
لا يصح

(قوله كما في اقرار منية المفتي الخ) عبارتها قال قتل ابن فلان ثم قال بعد ذلك قتل ابن فلان او كان مكلن الابن عبد فقال المقر قتل ابنين او عبد بن فالقول للقر وهو اقرار ابن واحد الا ان يكون المقر سمى اسمين مختلفين وكذا تزوج الامة والاقرار بالجر احة ومنه يتضح كلامه
وقع عن دين فحكمه حكم الثمن وان عن عين فحكمه حكم المبيع ١٤١
كتاب الصلح
فما صلح ثلثا او مبيعاً صلح ان يكون بدلا

ومالا فلا فيفسده جهالة
البذل دون المصالح عنه
وتشترط القدرة على تسليم
البذل هذا اذا وقع على
خلاف جنس المدعى وان
على جنسه فان باقل فحماوان
باكثر فربا (قوله مر اجهة)
اي ولا تولية لجر يان العلة
فيهما وهو كونه متمعا عند
عدم البيان (قوله وفي
الشراء بالدين الخ) اي لو
تصادقا على ان لادين بعد
الشرايه لا يبطل الشراء

مستلئين فلا يصح ان يكون العبد مديونا ومكاتبها كذا في المذق الاقرار بالمجهول صحيح الا
اذا قال على عبدا ودار فانه غير صحيح كما في البرازية ثم قال على من شاة الى بكرة لا يلزمه شيء
سواء كان بعينه او لا اتين اذا اقر بمجهول لزمه بيانه الا اذا قل لا ادري على له سدس ام ربع
فانه يلزمه الاقل كما في البرازية اذا تعدد الاقرار بوضعين لزمه الشيطان الا في الاقرار بالقتل
لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا
الاقرار بالجر احة فهي ثلاث كما في اقرار منية المفتي اذا اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما
في التنازخانية الا اذا اقر لزوجته بغير بعد هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل
زيادة ان قبلت الاشبه خلافه لعدم قصد ما كما في مهر البرازية واذا اقر بان في ذمته لها كسوة
ماضية ففي قدوى فائى الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسر ها اذا ادعت
فان ادعتها بلا قضاء ولا رضاه لم يسمها للسقوط والاسمها ولا يستفسر المقر انتهى يعني فيما
اذا اقر بانها في ذمته حل على انها بقضاء اورضاه فتلزمه الهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير
كضاء ورضاه بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا تلزمه

كتاب الصلح

الصلح عن اقرار يبيع الا في مستلئين كما في المستصفي الاولى ما اذا صلح من الدين على عبد
وقبضه ليس له ان يبيعه مر اجهة بلا بيان الثانية لو تصادقا على ان لادين يبطل الصلح وفي
الشراء بالدين لا تنهى ويزاد ما في المجموع لو صلح عن شاة على صوفة يميزه ابو يوسف
رحمه الله ومنعه بمجده رحمه الله والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كما في الشرح
مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذا اجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث
مسائل في شفعة الوالولية اجل الشفيع المشتري بعد الملبين للاخذ صحت وله الرجوع
اجلت امرأة العتق زوجها بعد الحول صح وله الرجوع استعمل المدعى عليه فاه له
المدعى صح وله الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك
اذا لنزاع ويصح بعد حلف المدعى عليه رفع النزاع باقامة البينة ولو رهن المدعى بعده
على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصى عن مال اليتيم على انكار اذا صلح على بعضه ثم
وجد البينة فانما تقبل ولو بلغ الصبي اقامه نقل ولو طلب يمينه لا يحلف كما في القنية الثانية
اذا ادعى ديننا فاقربه وادعى الابقاء او الابراء فانكر فصالحه ثم رهن عليه تقبل لان
الصلح هنا ليس لاقتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو رهن المدعى عليه على
اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره قبل الصلح لم تقبل وان بعده تقبل
لو رهن على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد الصلح باطل كما في العمادية الصلح على انكار

لان ان رضيت ولها الرجوع (قوله ويصح بعد حلف الخ) هذا رواية عن الامام والصحيح قوله وهو عدم الصحة لان اليمين
بذل المدعى فاذا حلف فقد استوفى البذل (قوله فانكر فصالحه الخ) انما قبلت البينة لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع
فداه عن اليمين ولو انكر المدعى عليه المال فصالح ثم برهن على الابقاء والابراء لا تسمع وكذا الوافر ولم يبلغ اليقظه والابراء
وصالح ثم ادعى لا يقبل (قوله وان بعده تقبل) لان المدعى باقراره زعم انه اخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح
ليجوز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح

(قوله بعد دعوى فاسدة الخ) في البحر الصلح عن الدعوى الفاسدة فيصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها فلو ادعى شخص على امرأته انما امتسه فاقامت بينة انها كانت امة فلان اعتقها فاصالحها المدعى صحيح اذ يمكن تصحيح دعوى المدعى بان يقول ان الذي اعتقك غصبك مني ولو اقامت بينة على انها حرة الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح دعواه بعد فاهو حرة الاصل (قوله بسبب مناقضة المدعى الخ) صرح صاحب الهداية بجواز الصلح سواء كان الفساد بسبب المناقضة او ترك شرط الدعوى والذي استقر ١٤٣ عليه فتوى ائمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن

تصحيحها لا يصح والتي يمكن تصحيحها يصح (قوله رجع الى الدعوى الخ) يعني اذا كان الصلح على انكار فاستحق كل رجع الى الدعوى في كله واذا استحق بعضه رجع الى الدعوى في بعضه الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى فحينئذ يرجع بمثل ما استحق كما اذا صالحه عن الف بمائة فاستحقته او استحق بعضه ما يرجع بمثل ما استحق (قوله الا اذا كان مما لا يقبل النقص) اي الا اذا كان المصالح عنه المفهوم من المقام والاضمير في قوله بغيره يرجع للمصالح عليه (قوله الادعوى الاجارة) في الجمع وشرحه ويجوز الصلح عن دعوى مال ومنفعة بمال ومنفعة لكن الصلح عن المنفعة على المنفعة انما يجوز اذا كانا مختلفي الجنس بان يصالح عن السكنى على خدمة العبد (قوله لا يصح الصلح عن الحد الخ) لان الحد ودق الله والاعتياض عن حق الغير لا يجوز وفي حق

بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضاء ان الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهولة فليحفظ ويحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لا لترك شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه اعلم صلح الوارث مع الموصي له بالمنفعة صحيح لا يبيعه وصلح الوارث مع الموصي له بيمينين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه ويانه في حيل الدثار خاتمة طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا الصلح على انكار على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال صاحبه على كذا وبراك عن الباقي الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى به الا اذا صالحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثمر النخل كما في الخلاصة اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمته كالقصاص والعنق والنكاح والخلع كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى الاجارة كما في المستصفي لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به الاحد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الخاتمة صالح المحبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس الوالي لان الغالب حبسه ظلما كما في البرازية الصلح يقبل الاقالة والنقض الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فانسكرف صالحه ثم ظهر بعده ان لا شئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر

كتاب المضاربة

اذا فسدت كان للمضارب اجر مثله ان عمل الا في الوصى يأخذ مال البتيم مضاربة فاسدة فلا شئ له اذا عمل كذا في احكام الصغار اذا ادعى المضارب فسادا فاقول لرب المال أو عكسه فله مضارب فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية ولا مضارب البيع بالنسيئة الا الى اجل لا يبيع اليه التجار وملك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد والاداء لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه بسوق المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيه تصرف أولا كما في الهداية يصح نهى رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضا اذا قال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيه الا اذا كان بعد العمل اطلقها ثم نهاه عن السفر فعمل نهيه الا اذا كان بعد الشراء

القذف حق الله غالب (قوله الاحد القذف) استثناه من قوله لا يسقط فلا يجوز الصلح عنه حتى لا يجب المال ويسقط هبة به الحدان كان قبل المرافعة لا بعدها (قوله فالقول لمدعى الصحة) مقيد بما اذا لم يدفع مدعى الفساد بدعوى الفساد استحقاق مال عن نفسه فالقول لرب المال اذا ادعى الفساد لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه استحقاق زيادة مال (قوله فالقول للمضارب) صوابه لرب المال لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه استحقاق زيادة مال وحينئذ فالصواب للمصنف ان يقول فالقول لمدعى الصحة الا اذا كان مدعى الفساد وهو رب المال (قوله الا الاخذ بالشفعة) صوابه الا الاخذ بالشفعة الا اذا نص رب المال على ذلك لانه ليس من عادة التجار (قوله الا اذا كان بعد الشراء) وقال فيسبب الامة الاصح ان نهيه عن السفر شامل على الاطلاق

كتاب الحببة (قوله هبة المشغول الخ) هذا مذهبنا إذا لم يردع الشاغل عند ما هو به فلو سلم المشغول وأودع الشاغل صحت وقيد بهبة المشغول لأن الشاغل ملك الواهب صحيحة لأنه لا يمنع التسليم (قوله لولده الصغير الخ) هذا مذهب الثاني وعليه الفتوى ومثل الأب الأم لو الولد في يدها وكذا كل من يعوله وكذا لو كان المشغول ساكناً فيه غير الواهب بغير اجرة ولو باجرة فلا (قوله قبول الصبي الحببة الخ) وكذا رده فيصحيح وقيد بالحببة لأن المديون لو دفع ما عليه للصبي ومستأجره

١٤٣

كتاب الحببة

هبة المشغول لا تجوز الا في مسئلة ما اذا وهب الأب لولده الصغير كافي الذخيرة قبول الصبي العاقل الحببة صحيح الا اذا وهب له ما لا نفع له وتلقفه مؤنته فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كافي الذخيرة تملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلمه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على ابيه لها فامتدت الهبة للتسليم وتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون الدين لم يميز ولو كان وكيل بالبيع كافي جامع الفصولين وايس منه ما اذا اقر الدائن ان الدين لفلان وان امه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبار الاتمليك ويكون للقر له ولاية قبضه كافي البزارية الهبة تكون مجازاً عن الاقالة في البيع والاجارة كافي اجارة الوالدية لا جبر على الصلابة الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية العسرين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى مع انها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلة شرعية ولذا الوارث الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا فبها شائتها

كتاب المدائن

وقبه مسائل الاربعين الدين اذا قال الطالب يطوبه لا تعلق لي عليك كان ابراء عاماً كذوله لاحق لي قبله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كافي القنية ابراء يرتد بالرد الا في مسائل الاولى ابراء المحتال المحتمل عليه فرد لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكثر الثانية اذا قال المديون ابرأني فابراه فرد لا يرتد كافي البزارية الثالثة اذا ابرأ الطالب الكفيل فرد لم يرتد كما ذكره في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رد لم يرتد كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى من القضاء ابراء لا يتوقف على القبول الا في ابراء في بدل الصرف والسلم كافي البديع ابراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لاصل الدين فيرجع المديون بما اداه اذا ابرأه ابراءة اسقاط واذا ابرأه ابراءة استيفاء فلا رجوع واختلاف في ما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة من الحببة وعلى هذا الوعاء طلاقها بابرأ ثم المهر ثم دفعه لها لا يطل التعليق فاذا ابرأته ابراءة اسقاط وقع ورجع عليها وحكى في المجمع خلافاً في صحة ابراء المحتال المحيل بعد الحوالة فابطله ابو يوسف رحمه الله بناء على انها نقل الدين وصحة محمد رحمه الله بناء على انها نقل المطالبة فقط وفي مدائبات القنية تبرع بقضاء دين عن انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلم تبرع ان يرجع عليه بما تبرع به انتهى وتفرع على ان الدين تقضى بامثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد ابراء من الدين فانه يكون مضموناً

لو دفع الاجرة اليه لا يصح وصرح في المبسوط بانه ايس الواهب الرجوع فيما وهب للصغير (قوله تملك الدين الخ) افادانه يصح تملك الدين ممن عليه الدين حقيقة أو حكماً كمالو وهب غريم الميت الدين من الوارث (قوله للتسليم) الصواب ان يقال ان سلطته (قوله لو قضى دين غيره الخ) هذا احد قولين وقيل يجوز كافي القنية (قوله وكيل بالبيع الخ) فلو اعطى الوكيل بالبيع الامر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان فاسداً ويرجع على الامر (قوله وان امه عارية) ولولم يقل هذا لا يصح (قوله كافي اجارة الوالدية) عبارتها ولو استأجر داراً على عبده بين ثم وهب العبد من المستأجر قبل القبض فاذا قال المستأجر قبلت كان اقالة (قوله يجب على الوارث الخ) أي ويجب على الدفع وكذا

يقال فيما بعده (قوله الاولى اذا ابرأ الخ) أي اذا لم يكن للمحيل دين على المحتال عليه (قوله في بدل الصرف والسلم) لان ابراء عنهن ينقض العقد لانه يوجب فوات القبض المستحق بعقدها فيتوقف على قبول الآخر بخلاف ابراء عن سائر الديون (قوله فانه يكون مضموناً) صوابه لا يكون مضموناً الا اذا امنه من الراهن

(قوله بخلاف هلا كماله) الفرقان البراء يسقط به الدين اصله ولا يستيفاء لا يسقط لقيام الموجب للدين (قوله فانه لا يقبل الا بيئته الخ) يعنى في حق الموكل أما في حق نفسه فيصدق بلا بيئته (قوله يرجع به) الضمير المستتر راجع الى المحال عليه (قوله في الكفالة ١٤٤) كذلك أى لو ابره الدين التكفيل لا يرجع على المدينون ولو وهبه

يرجع (قوله على ان تؤدى الخ) لان ذلك ليس بتعليق بل تقييد (قوله ليصبح الثاني) وما به الاول (قوله واجبنا عنه الخ) حاصله البراء عن الدين اما كان مندوبا كان قصدا الموكل ففعل ذلك له ليجعل له الثواب قصدا وماروى عن الامام الى آخره في الفتح ان هذه الحكاية نقلها الثقات (قوله الاولى القرض) يستثنى منه ما لو اوصى ان يقرض من ماله فلانا الف الى سنة حيث لا يطالب قبل المدة ووجه عدم صحة تأجيل القرض انه عارية وتأجيلها غير لازم (قوله الرابعة الخ) هذه الرابعة غير الاولى (قوله السادسة) فيها وفي السابعة نظر لان قبضهما شرط والتأجيل ينفيه (قوله قضاء الاول) أى بالمقاصة لان القضاء يتلوا الوجوب (قوله عليه الف قرض الخ) عبارة الجامع العتباتى على ما نقله المحشى اذا كان عليه الف قرض ثم وجب له على المقرض الف من ثمن متاع الى سنة ثم مرض

بخلاف هلا كه بعد الايقاع ذكره الزيلعي ومنها لو كبل قبض الدين اذا ادعى بضموت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بيئته لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كذا في وكالة الوكيل الجدية هبة الدين كالأبراء منه الا في مسائل منها لو وهب المحتال الدين من المحتال عليه يرجع به على المحيل ولو ابراه لم يرجع ومنها في الكفالة كذلك ومنها اتوفاها على القبول على قول بخلاف البراءة ومنها الوشه اذا حدها بالبراءة والاخر بالمدة ففيه قولان قيل لا تقبل ويبان في العشرين من جامع الفصولين البراءة عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصرح الشرط الاول نحو ان اديت الى غدا كذا فانت برئ من الباقي واذا امتنى كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط لثاني نحو قوله انت برئ من كذا على ان تؤدى الى غدا كذا وتمامه نقر به في كتاب الصلح من باب الصلح عن الدين وللاول يرتد بالرد ولثاني لا يتوقف على القبول ويصح البراءة عن المجهول لثاني ولو قال الدائن لمدينه ابرأت أحدا كما لم يصح لثاني ذكره في فتح القدير من خيار العيب ولو ابره الوارث مدينون مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا فبان النظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملك كالان الوارث لو باع حينما قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا بالطريق الاولى ولو وكل المدينون ببراءة نفسه قالوا يصح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كالألوكة بان يبيع من نفسه واستشكل بانه عامل منه لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من يعمل لغيره واجبنا عنه في شرح الكتر من باب تفويض الطلاق كل قرض جرفه حرام فكره لمرتن سكنى المهره بانه الرهن كافي الظهيرية وماروى عن الامام انه كان لا يقف في ظيل جدار مدينه فذلك لم يثبت كذا في كراهتها القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا فالتعين للدفع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مفيدا بان كان احدهما حالا او بهرهن أو كفيل والاخر لاصح والا فلا ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر لا كل كذا في جامع الفصولين كل دين اجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الثانية الثمن عند الاقالة الناشئة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذا مات المدينون المستقرض فاجل الدائن الوارث الخامسة الشفعة اذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء الاول عليه الف قرض فباع من مقرضه شيئا بالف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للغرماء كذا في الجامع القرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما اذا كان مجعودا فانه يلزم تأجيله كافي في صرف الظهيرية

المستقرض في الاجل فصار قصاصا ثم مات وعليه ديون الصفة صار المستقرض قاضيا دين المقرض وفيما بالثمن الذي وجب له على المقرض موثره على سائر الغرماء فللغرماء ان يأخذوا حصصهم من المقرض من ثمن المتاع ولو كان ثمن المتاع سابقا على المقرض والمسئلة بها فلها فلا سيل لغرماء المستقرض على المقرض لان المستقرض صار مضمونا ثمن المتاع والمقرض صار قاضيا وحق الغرماء لا يمنع الاستيفاء

(قوله ولعينا اذا احكم مالكمي الخ) عبارة القنية قضى القناطي بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبت عندنا تأجيل القرض
 معتمد على قول مالك يصح ويلزم الاجل (قوله وفيما اذا احال القرض الخ) ١٤٥ عبارة القنية ان يحل المستقرض

صاحب المثال على رجل الى
 سنة أو سنتين فيصح ويكون
 المال على المحال عليه الى
 ذلك الوقت ولا سبيل للمقرض
 ولا لورثته عليه فان مات
 المحتال عليه يحل ويؤخذ
 من تركه وبه يظهر كلام
 المصنف (قوله لا ديانة ان كان
 الخ) هذا قول محمد وقال
 الثاني يبرأ قضاء ديانة وان
 كان بحيث لو علم بما عليه
 من الحق لم يبرئه وعليه
 الفتوى (قوله وله ثلاث الخ)
 أي لعدم صحة الهبة من الزوج
 ثلاث أخز زيادة على الخولاة
 تأمل (قوله وان في يده
 الخ) أي في يده حقيقة تبان
 كان قابضا حالة الاجتماع وان
 كانت في منزله تعين أحداث
 قبض لها (قوله عند قيامه
 في يده الخ) اما عندها لانه
 فتكون قيمته دينها عليه
 فيكون كقيمة الدين تقع
 فيه المقاصة (قوله كذا في
 المحيط) عبارته اذا اجتمعت
 بينة الصلح وبينة البراءة من
 الدعوى وبينة البيع وبينة
 البراءة من الدعوى فبينة
 الصلح وبينة البيع أولى لان
 البراءة قد تكون بعد الصلح
 والبيع (كتاب الاجارات)
 (قوله والاجارة عندنا الخ)
 يعني فيما لو غصب انسان دارا

وقد اذا احكم مالكمي يلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما اذا احال القرض به على انسان
 فاجلة المستقرض كذا في مديونات القنية الوكيل بالابراء اذا ابرأ ولم يصف الى موكله لم يصح
 كذا في خزائن الفتاوى الابراء امام مجمع الدعوى بحق قضاء لا ديانة ان كان بحيث لو علم بما له
 من الحق لم يبرئه كافي شفعة الوالو الجدة لسكن في خزائن الفتاوى الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانة
 وان لم يعلم به وفي مديونات القنية حالات انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت
 المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح قال استاذنا وله ثلاث خيل احديهما شراشي ملفوف من
 زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشي ملفوف قبل الهبة والثالثة
 هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى وفي الاخيرة تقرر ان كره في احكام الدين من
 الجمع والفرق الدين المتوجع اذا قضاء قبل حلول الاجل يجبر الطالب على تسليمه لان الاجل
 حق المتدينون فله ان يسقطه هكذا ذكر الزباني في التكملة فتوى أيضا في الخسائية والنهاية وقد
 وقعت حادثه عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فلقبه الدائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مسقطا
 عنه مؤنة الحمل الى بولاق فتقضى مسئلة الدين ان يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في
 القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم المدينون بتلك الباسدة
 وقد اقيمت في الحادثه المذكورة لانه وان اسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فله تسديلا يتيسر له
 بر بالصعيد اذا اقر بان دينه لفلان صح وحل على انه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض
 للمقرض وبراء المدينون بالدفع الى ايمهما كافي في الخلاصة والبرزازية الا في مسئلة هي ما اذا قالت
 المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كافي شرح المنظومة والقنية وهو
 ظاهر لعدم امكان حله على انها وكيل في سبب المهر كالا يخفى والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه
 ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكورة في فن الحيل منه وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين
 وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بل ارضاء الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة
 اضعف قصار كاختلاف الجنس فشا به ما اذا كان أحدا الحقيقين جيدا والاخر ديثا لا يقع
 التقاص بل ارضى عند رجل ودبعة وللدفع عليه دين من جنس الوديعة لم تصر قصاصا
 بالدين حتى يجهت ما وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبض او ان في يده يكفي
 الاجتماع ولا يجسد قبض وتقع المقاصة وحكم المقصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة
 انتهى اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت
 بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين

كتاب الاجارات

في ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا تنوقف على الاجارة فان اجازها
 المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة له وان كان بعده فلا وان كان بعد قبض البعض فالشكل
 للمالك عند أبي يوسف سفر حجه الله وقال محمد حجه الله الماضي للغاصب والمستقبل للمالك انتهى
 الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا امكن اخراج الغاصب بشفاععة أو بصحابة كافي
 التاخرانية والقنية التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة

١٩ اشياء مثلا فاجرها (قوله وقال محمد الخ) هذا هو المعتمد (قوله الغصب يسقط الخ) محله اذا غصب في جميع المدة
 وان غصب في بعضها سقط بحسابه (قوله الا اذا امكن الخ) مانع الانسقط وان لم يخرج له ثمنه صيره (قوله التمكن من الانتفاع
 الخ) لكن انما يوجب الاجر بشرطين ان يتممكن في المسكن الذي اقيم اليه العقد وان يكون في المدة المضاف اليها العقد

(قوله لا بحقيقة الانتفاع الخ) أي اذا وجد التسليم من جهة الاجارة وان كان التسليم اليه لا من جهتها لا تجب وان وجد حقيقة الاستيفاء ثم اذ فسدت فان يجهالة المسمى أو بعدم التسمية يجب اجرا المثل بالغاما بلغ ١٤٦

وان فسدت بالشرط أو بالشروع الاصل أو بجهالة الوقت والمسمى معلوم لم يزد اجرا المثل على المسمى (قوله) فلا أجر له الخ) أي لانه يكون ضامنا بهذا الامساك لو تلفت ولا يجتمع أجر وضمان بخلاف الاجارة للركوب في المصرف فلا يكون ضامنا بالامساك فعليه الاجر (قوله) أجر ما بعد المدة الخ) لانه لا يمكن الانتفاع بعدها وانما يجب أجر المسدة التي لو ليس لا يتخرق فيها فظهر ان هذه غير مستثناة لانه لا يجب الاجر الا بالتمسك من الانتفاع (قوله) لم تقبل مطلقا أي بعدم مضي المدة وقبلها (قوله) شامل لمال اليتيم الخ) سوى في الاسعاف بين الوقف وارض اليتيم (قوله) ولو شهدوا وقت العقد الخ) واصبل بما قبله (قوله) والا فان كان الخ) أي وان لم يخبروا وانما وقعت بغين فاحش الخ التفصيل الذي ذكره وزيادة التعنت هي التي لا يقبلها الا واحد أو اثنين وغيرهما هي التي يرغبها الكل لغاوسرها (قوله) فلا يدين البرهان عليه) أي لا يدين الزيادة

من برهان يشهد على المنكر (قوله) لا تفسخ بغير عذر الخ) فان كان العذر ظاهرا بان كان ثابتا بالبينه ارضا لم يفتح الى القضاء وان كان غير ظاهر كالدين الثابت باقراره يحتاج الى القضاء ليصير العذر بالقضاء ظاهرا

فاسدة فلا تجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادة وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فوجب اجرته في الفاسدة بالتمسك الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصرف فبها عنده ولم يركبها فلا أجر له كما في الثانية بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصرف فبها ولم يركبها الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم بدات فامسكه سنين من غير لبس لم يجب اجرا بعد المدة التي لولبسه لتخرق كما في الخلاصة وتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمنها لانه لما لم يجب الاجر لم يكن مأذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصرف هلكت بعد امساكها كما في فروق السكر ايدى الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير ان يزيد عليه أحد فان بعدم مضي المدة لم تفسخ والخط والزيادة في المسدة جائز وان زيد على المستأجر فان كان في المالك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم به ومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة اجرا الناصر بلا عوض على الاول اذ لاحقه لكن الاصل وقوعها بمصلحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغين فاحش رجع القاضي الى أهل البصر والامانة فان أخبروا انها كذلك فخذها والواحد يكتفي عندها خلافا للمحدر ربه الله كما في وصايا الخانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة المثل كما في انفع الوسائل والا فان كان اضرارا وتعتالم تقبل وان كانت زيادة اجرة المثل فالتخاتر قبولها فيفسخها المتولى وبمضيه القاضي وان امتنع المتولى فخذها القاضي كما حرره في انفع الوسائل ثم يؤجرها من زاد فان كانت دارا أو ما توافر ضرها على المستأجر فان قبلها فهو الاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها الامن اول المدة وان انكر زيادة اجرا المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت أرضا فان كانت فارغة عن الزرع فكالدار وان مشغولة لم تفسخ اجارته انفسر صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستأجر وأما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى أو غرس فان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤثر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها والبناء يتم له الناصر بقيمته مسخوق القلع للوقف أو يصبر حتى يخلص بناؤه فان كانت المدة باقية لم تؤثر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وما زرع واما اذا زاد اجرا المثل في نفسه من غير ان يزيد أحد فلم يتولى فسخها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى كما في الصغرى هذا ما حررت في هذه المسئلة من كلام مشايخنا رحمهم الله اذا فسح العقد بعد تعجيل البدل صحى كان العقد فاسدا فلا يجعل حبس المبدل حتى يستوفى البدل ذكره الزبائى في البيع الفاسدة صرح بان المستأجر حبس العين حتى يستوفى ما عجله ولا يخالفه ما في آخر اجارات الوالدية لانه قيمة اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزبائى انما هو فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا تنفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك العين كالاستكتاب فله صاحب الورق فسخها بلا عذر واصله في المزارعة قرب البذر الفسخ دون العامل ومن اعذارها المحرزة لفسخها الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من غنمها فله فسخها ضمن يدها الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستيجار لمن تعين عليه الفعل كغسل الميت وحمله ودفنه والاجاز صح استحجارة لم يبين الاجر والمدة آجر العاصب ثم ملك نفقت استأجر

(قوله ان بين المدة) أى والأجروان لم يبين الحد ودعى قولهما وهو المختار خلافاً للامام (قوله استأجر مشغولاً الخ) أى ضياعاً بعضها فارغ وبعضها مشغول جازى الفارغ لا المشغول وأما لو استأجر بيتاً مشغولاً جازى ويزم بالتمريض (قوله من المؤجر لم يصح) أى وان تخلل بينهما ثالث على الراجح ولا فرق بين أن يؤجرها قبل القبض أو بعده ولا تنقص الاجارة (قوله للخدمة لم يجز) ذكر القدورى انه يجوز في البرازيقي يجوز ويكره (قوله استأجر شاة الخ) أى لانها وقعت على ائلاف العين (قوله الى مائتي سنة) أى لاننا علم انه لا يعيش الى تلك المدة وقيل يجوز وهو الصحيح (قوله الى منافع الدار الخ) مائى المصنف ذكره خواهرزاده وذكر الزبائى انه لا يجوز الا اذا اضاف العقد الى العين لان المنافع معدومة (قوله ففى عارية) ولا يلزمه ترميمها لان المستعير لا يلزمه شئ (قوله صحيح اجازت) هو الراجح والاول نقض الاجارة الثانية ١٤٧ وقيل لا تجوز الثانية (قوله وبضمنها)

انما وجب الضمان مع انه لاضمان ولو الاجارة فاسدة لان الاجارة هنا بمعنى القرض (قوله ان وقت) أى وبين الاجارة (قوله اجارة الشجر الخ) أى لانها عقدت على استحقاق العين (قوله للقراءة مطلقاً) أى سواء بين المدة أو لان القراءة ان كانت طاعة أو معصية كالقراءة فالاجارة عليهما لا تجوز وان كانت مباحة كقراءة الأدب فهذا مباح له قبل الاجارة (قوله لاستيفاء الحدود الخ) ذكر قاضى خان انه ان بين المدة والاجرة صححت فان لم يذكر المدة فسد العقد وعليه أجر المثل ان عمل لانه استوفى المنافع بعقد فاسد (قوله فان كان ثوباً الخ) لانه فى الثوب وان خالف لكنه خلاف الى خير وفى الدابة خلاف الى شر لان الاجارة فى الدابة لا تجوز ما لم يبين المكان وفى الثوب

ارضاً لوضع شبكة الصيد جاز وكذا استيجار طريق للمرور ان بين المدة استأجره مشغولاً وفارغاً صح فى الفارغ فقط اجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجره نصراً فى مسلم للخدمة لم يجز واخبرها جاز كالاستيجار المكتوبة اولفناه اولبناه ببيعة أو كنيسة استأجره ليصيده له وليعطى جازان وقت استأجر تروجهما الغمز رجلاهما لم يجز استأجر شاة لارضاع ولده أو جده لم يجز استأجر الى مائتي سنة لم يجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جازة دفع داره الى آخر ليرمىها ولا اجر عليه ففى عارية المستأجر فاسد اذا آجر صحيحاً جازت وقيل لا استأجر دراهم ليعمل فيها كل شهر بكذا ففى فاسدة ولا اجر وبضمنها ولو ليزين بها جازت ان وقت ولا تجوز اجارة الشجر والسكر ما جرح على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها ولو استأجر الشجر مطلقاً قال خواهرزاده لقائل ان يقول بالجواز فيصرف الى شد الثياب عليها أو الدابة بعدهم لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غزال الى حائك لينسجه له بالنصف فسدت كاستيجار الكتاب للقراءة مطلقاً يفسدها الشرط كاشتراط طعمام العبد وعلف الدابة وتطيين الدار ورميها وتعليق الباب وادخال جذع فى سقفها على المستأجر لا يجوز الاستيفاء لاسيما الحدود والقصاص استعان برجل فى السوق ليبيع متاعه فطلب منه اجراً فالعبارة اعادتهم وكذا لو ادخل رجلاً فى جانيته ليعمل له استأجر شيئاً لينتفع به خارج المصرفا تنتفع به فى المصرفان كان ثوباً وجب الاجر وان كان دابة لا استأجر دابة فساداً ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجرة المكتوبة اذا اخطأ فى البعض فان كان الخطأ فى كل ورقة خبير ان شاء اخذها واعطاه اجراً مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان فى البعض فقط اعطاه بحسابه من المعنى استخدمه بعد مجيدها وجب الاجر وقيمتها لو هلك رجل احد الاجيرين فقط فان كانا شر يكتن وجب لهما كله والا فللعامل النصف قصر الثوب المحجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والتساج لا يستحق الخياط اجر التفصيل بلا خياطة الصير فى باجر اذا ظهرت الزياقة فى السك استرد الاجرة وفى البعض بحسابه دفع المؤجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لصناعة ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا آجرت داره من زوجها ثم سكنها فيها

بححتاج الى بيان الوقت دون المكان (قوله وجب الاجر وقيمتها الخ) اما الاجر فلان الاجارة لا تنفسخ بالجمود وأما القيمة فلانه صار غاصباً وبضمن قيمته يوم العقد (قوله جل احد الاجيرين الخ) أى لو استأجر رجلاً لجل مثاه فان كانا شر يكتن فالاجر كله بينهما لان العادة بين الشر يكتن ان يتقبلا العمل ويعمل أحدهما أو كلاهما وان لم يكونا شر يكتن وجب نصف الاجر لهما مل لانه استأجرهما (قوله فان قبله فله الاجر) أى فان قصره قبل الجمود فله الاجر لان العمل وقع لصاحب الثوب وان قصره بعد الجمود لا اجر له لان العمل وقع للعامل لانه غاصب بالجمود (قوله لا يستحق الخياط الخ) فى الثانية قطع الخياط الثوب ومات قبل الخياطة له اجر المثل للقطع هو الصحيح اه وصح فى الخلاصة مائى المصنف والفتوى على الاول (قوله دفع المؤجر المفتاح الخ) تسليم المفتاح فى المصمر مع القليلة تسليم وفى السواد ليس بتسليم لادار (قوله اجرت دارها الخ) المفتاح وجوب الاجرة على الزوج لان سكنها هبة لا يمنع القليلة والتسليم لانها تابعة للزوج

(قوله فله اجر المثل) اي
ولا يجاوز به ماله (قوله
فهي اجارة) اي اجارة غير
لازمة فيملك كل فسخها
بهذا القبط ولو سكن وجب
الاجر ووجه كونها اجارة في
المثلين اما الاولى فلانه ذكر في
آخر كلامه ما يغير اوله واوله
يجهل بالتغيير واما الثانية
فقبلانه نص على الاجارة
وهي معاوضة والمعاوضة
لا تقتضي التغيير الى التبرع
(قوله فاسدة لا عارته) لان
العارية لا تنقضي بلفظ
الاجارة وفي الثانية لو قال
اجر لك هذه الدار شهر ابغى
عوض كانت اعاره ولو لم يقل
شهر لا تكون اعاره (قوله
اجير القصار الخ) اي فاضل
على القصار لان عمل الاجير

الأجارة لا تمنح لأنياسة ثمرات في صفة فظهر ما في المصنف

Digitized by Google

(قوله امتنع الاجير الخ) اي اذا صححت الاجارة بغير فلو استاجر به بدين لم يلزم له يومين ولم يلزم كرا العمل فعمل يومين امتنع
في اليوم الثالث لا يجبر لفساد الاجارة (قوله لا يجبر على المؤجر) اي لا يجبر عليه (قوله الصحيح ان الاجارة الخ) اي اذا استاجر
بالخيار ثلاثة ايام فاجر الاخر بالخيار ثم تنفسا الاولى لاجل الخيار تنفسا الثانية وقيل لا تنفسا كالأولى قياسا
على المشتري بالخيار اذا باع من غيره يبطل خياره الاول فعبارة المصنف بلغت ١٤٩ حد الانعاز (قوله ولا تنقص

الاولى) اي بمجرد العقد
أما لو قبض العين بطلت
الاولى (قوله على اجارة
الاول) هذا في حق المستاجر
أما في حق الاجر فلا تجوز
ولا تنعقد حتى لو انفسخت
الاجارة الاولى وسقط حق
المستاجر الاول لا يلزم ان يسلم
الى الثاني (قوله العاقد لنفسه)
في بذل لانه لو عقد هال غيره

تنفسخ بموته كالوكيل عن
المؤجر والولي والوصي
والقاضي والمتولي وأما الوكيل
بالاستيجار اذا مات تبطل لانه
توكيل بشراء المنافع (قوله)
فلا جرك له للمولى) هذا محمول
على ما اذا استعمل المولى
الاجر أو شرط التجهيل والا
فاجر ماضى للعقود واجر
المستعمل للعقد (قوله الا اذا
اجر اليتيم) اليتيم مفعول
اجر وانما كان لليتيم ان يفسخ
الاجارة الواقعة عليه لانها
لحفظه وبالبلوغ استغنى عن
حفظ غيره (قوله ضمنه) لانه
باستخدامه خاص (قوله)

اختلاف في كونها الخ) عبارة
البرازية ادعى المستاجر انه
استاجر الارض فارغة وادعى
الاجر انه اجرها مشغولة

بأذن المستقر من امتنع الاجير عن العمل في اليوم الثاني اجبر اجره حتى يبت الخلا لا يجب
على المؤجر ولا يمكن تخيير البائع للعيب وكذا اصلاح الميزاب وتطمين السطح ونحوهما لان
المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكما سته ورماده لا تفرغ
اليابسة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى اذا
انقضت انفسخت الثانية الاجارة من المستأجر أو مستأجره لاؤجر لا تصح ولا تنقص
الاولى النقصان عن اجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جازا جرها ثم اجرها من غيره
فالثانية موقوفة على اجارة الاول فان ردها بطلت وان اجازها فالاجارة له استأجره لعمل
سنة فهي نصفها بلا عمل فله الفسخ تنفسخ الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الا ضرورة
كوفته في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي
ليعمل الاصلح لليت والورثة فيؤجرها له ان كان امينا أو يبيدها بالقيمة فان برهن المستأجر
على قبض الاجارة لا يابرد عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بالخصم لانه يريد الاخذ
من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير في اثناء المد فبغيره فان فسخها فله مولى اجر ماضى وان
اجازها فالاجر كله للمولى ولو بلغ اليتيم في اثناءه لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا اجر
اليقيم فله فسخها اجر العبد نفسه بلا إذن ثم اعتق نفذت وما عمل في رقه فمولاة وفي عتقه له
ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه من مرض العبدوا باقه وسرته عن رلستأجر في فسخها وكذا
اذا كان عمله فابعد الا عدم حذقه ادعى نازل الحنان ودخل الحمام وسكن المذلة لا تغفل
العصب لم يصدق والاجر واجب اختلاف صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول لصاحبه
في اجاله لاجر بحسابه الان يكون الاجر مساهله اختلاف في كونها مشغولة او فارغة حكم
الحال اذا اختلف في صحته وفساده فالقول بمدعى الصحة قال الفضلي رحمه الله الا اذا ادعى
المؤجر بانها كانت مشغولة بالزرع وادعى المستأجر انهما كانت فارغة قاله قول للمؤجر كافي في آخر
اجارة البرازية اجرها المستأجر اجرا كثيرا استأجر لا تطيب الزيادة له وينصديق بها الا في
مسئلة اثنين ان يؤجرها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملا كبناء كافي البرازية
اختلفا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا في ابن الموضوع
والباب بالاجر والخشب والجلدع الموضوع فانه للاستأجر والله أعلم بالصواب

في كتاب الامانات من الودعة والعارية وغيرها
الامانات تنقلب بموتية بالموت عن تجهيل الا في ثلاث النماظر اذا مات مجهول غلات الوقف
والقاضي اذا مات مجهول أموال اليتيم او مدعى عند من أودعها والسلطان اذا أودع بعض الغنمية
عند الصاري ثم مات ولم يبين عند من أودعها هكذا في فتاوى فاضل بنان من الوقف وفي الخلاصة
من الودعة وذكرها لولو الخ وذكر من الثلاثة أحد المتفاوضين اذا مات ولم يبين حال المال

منه حكم الحال وقال الفضلي القول قول المؤجر مطلقا وبه يظهر معنى المصنف من الخلط في النقل (قوله الموضوع فانه
للمستأجر) راجع للاربعة قبل في كتاب الامانات (قوله الناظر اذا مات الخ) في انفع الوسائل ينبغي التفصيل فيقال ان حصل
منه طلب المستحقين فاجر حتى مات مجهول ضمن وان لم يحصل ومات مجهولان محمودا فلا ضمان وان لم يكن كذلك ومضى زمان
ولم يبال في يده ولم يضمنه من ذلك لم يمنع شري من اقول ينبغي ان يجرى هذا التفصيل فيما ذكره بعد (قوله أحد المتفاوضين الخ)
الصحيح ان الشريك يكون ضامنا بالموت عن تجهيل عينا او موهبة ومال او اضرة مثل مال الشريك والقول بعدم الضمان غلط

(قوله ذكره فيها) لكن بصيغة التمريض والصواب تكبير الضمير (قوله بغير علمه) الصواب بغير امره لا سحالة فتجهيل ما لا يعلمه (قوله اذ مات الصبي الخ) وان بالغ ثم مات فكذلك الان يشهدوا انها في يده بعد البلوغ والمعتمده كالصبي في ذلك فان كان ما ذوالحملا في ذلك ثم ماتا قبل البلوغ والافاقه ضمنا وبهذا يظهر ما في المصنف (قوله بمجهل المال البدل) قيد بالتجهيل اذ لو علم ضياعه لا يضمن (قوله فلا تجهيل ان برهن الخ) ١٥٠ في جامع الفتاوى لو قال وارثه رد هاتي حيايته أو تلفت في حيايته لم يصدق

الابينة ولو برهن على أحدهما تقبل وفي بعض الفتاوى وارث المودع اذا قال ضاعت الوديعة فان كان هذا الوارث في عياله حتى كان مودعا يصدق والا فلا (قوله وكذا الوادي الخ) اي وكالوارث الطالب في كون القول له وانما لم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر فيما قبل لانها فيما قبل كانت معروفة فلما فسرهما وكان مطابقا للمعروف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انهما لم تكن معروفة وادعى الوارث انها كانت معروفة وانه علم بها فلا يصدق ولو قال في دعوى التجهيل لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهلا أو مات من غير بيان يصح وانما لم يصح في الاول لان نفي البيان وقت الموت لا يفي البيان قبله (قوله وقبل لا بد الخ) هذا هو المعتمد ومن عليه قاضيان وغيره فلم يشترى المطالبة برفعه لان العارية غير لازمة الا اذا شرط البائع قرارها وقت البيع (قوله كالمستعير والمستأجر) انما يريد أن الضمان لانه بإزالة التعدي

الذي في يده ولم يذكر للقاضي فصار المستثنى بالتأخير أربعة وزدت عليها مسائل الاولى الوصي اذ مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذ مات مجهلا مال ابنه ذكره فيها أيضا الثالثة اذ مات الوارث مجهلا ما أودع عند مورثه الرابعة اذ مات مجهلا لا القته الرجح في بيته الخامسة اذ مات مجهلا ما وضعه مالكة في بيته بغير علمه السادسة اذ مات الصبي مجهلا ما أودع عنده محجورا وهذه الثلاث في تلخيص الجامع الكبير للاخلاق في فصار المستثنى عشرة وقيد بالتجهيل الغلة لان الناظر اذ مات مجهلا مال البدل فانه يضمنه كما في الخانية ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان بينها وقال في حيايته ردتها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والالم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل ولا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذ لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا وهلك صدق انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها دينيا في تركه وكذا الوادي الطالب بالتجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح كذا في البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها ثم باع العيار الجدار فان المشتري لا يتمكّن من رفعها وقبل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في الفقيه اذ تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجرة او بالاستيعار والمضارب والمستبضع والشرى غنا نا او مقاضاة والمودع ومستعير الرهن وهي في الفصول الا الاخيرة فهي في المبسوط الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية ان تصح اعارتها وهي اقوى من الايداع وقيل لا لان الامين لا يسلمها الى غيره عياله وانما جازت الاعارة لاذن المعير والمؤجر لا لاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا اعار فقد اودع قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر واما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف الوكيل بقبض الدين بعد مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين العامل لغيره امانة لا اجر له الوصي والناظر فيسقطان بقدر اجرة المثل اذا اذاع الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستعملها فلا اجر للناظر كما في الخانية ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المسقف اذا احمّل عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى له اجر البأى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض

الابينة ولو برهن على أحدهما تقبل وفي بعض الفتاوى وارث المودع اذا قال ضاعت الوديعة فان كان هذا الوارث في عياله حتى كان مودعا يصدق والا فلا (قوله وكذا الوادي الخ) اي وكالوارث الطالب في كون القول له وانما لم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر فيما قبل لانها فيما قبل كانت معروفة فلما فسرهما وكان مطابقا للمعروف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انهما لم تكن معروفة وادعى الوارث انها كانت معروفة وانه علم بها فلا يصدق ولو قال في دعوى التجهيل لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهلا أو مات من غير بيان يصح وانما لم يصح في الاول لان نفي البيان وقت الموت لا يفي البيان قبله (قوله وقبل لا بد الخ) هذا هو المعتمد ومن عليه قاضيان وغيره فلم يشترى المطالبة برفعه لان العارية غير لازمة الا اذا شرط البائع قرارها وقت البيع (قوله كالمستعير والمستأجر) انما يريد أن الضمان لانه بإزالة التعدي

عن العين لم يوجد الرد الى صاحبها بخلاف ما استثنى فان يده كبد مالكة (قوله والمودع) مقيد بان لا يعزم على العود الى التعدي والا فلا يراعن الدين والضمان ولا يصدق في دعواه العود الى الوفاق الابينة أو تصديق المالك (قوله كالمستعير الرهن) كما اذا استعار دابة ليرهنها فركبها قبل ان يرهنها ثم رهنها بمثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت عند المرتهن لا ضمان على الرهن (قوله والمستأجر، يؤجر ويعار) هذا مما لا يختلف الناس في الانتفاع به (قوله والعارية تعار) أي فيما لا يختلف الناس بالاستعمال به وان شرط ان ينتفع هو بنفسه لان التقييد فيما لا يختلف غيره مقيد (قوله قيسل يودع المستأجر الخ) أخذ به مشايخ العراق وعليه الفتوى (قوله الا اذا شرط الواقف الخ) يعني فيسقطه ولو زاد على اجر المثل

(قوله لوجعل للكفيل الخ) وجهه أن الكفالة ليست عملاً (قوله والنظر إذا ادعى الخ) ينبغي أن يفيد بأن لا يكون الناظر معروفاً بالخيانة وتقييم المصنف بالموقوف عليهم يفيد أنه إذا ادعى دفع ما هو كالأجرة مثل معلوم الفراس والمودن والبواب لا يقبل قوله إلا ببينة (قوله إلا في الوكيل الخ) الصواب إسقاط في ما علم أنه متى ثبت قبض الوكيل ببينة أو تصديق الورثة فالقول قوله في الدفع يمينه لأنه مودع وإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في إيجاب

١٥١

الضمان على الميت لأنه

حكى أمر الإيالك استثنائه بخلاف ما إذا ادعى القبض والدفع لأوكل حال حياته فانكر الموكل لأنه يملك استثنائه فيقبل قوله ويقبل قوله أيضاً في نفى الضمان عن نفسه فلا يرجع الغريم عليه أذهو بالنسبة إليه مودع فلو أقام المدين بينة على الدفع للوكيل قبل واندفعت الورثة (قوله القول للأمين الخ) ظاهره أن الوصي والمتولى لا يقبل قولهما بل لا يمين لكن تقدم للمصنف أنه يقبل قولهما بلا يمين (قوله ولو اتفق بعضهم الخ) أي لوجود اتفاق السكك البعض بالاتفاق والباقي بالخلط (قوله أوقاف مختلفة الخ) اختلافها باختلاف واقفها أو باختلاف الموقوف عليه وإن اتحد الواقف (قوله والوصي إذا خلط الخ) مخالف لما في جامع الفصولين من عدمه أنه بخلط ماله بملاليتيم (قوله إلا إذا سقط الخ) هو مضمومه يشمل المستعير وما ذكره المصنف جعله في القنية

الدين لا يصح استيجاره إلا إذا وقت له وقبض في البرازية لوجعل للكفيل أجر المصم وذ كر الزيلعي أن الوديعة باجر مضمونة وفي الصيرفية من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الراهن إذا استأجر المترهن كل أمين ادعى إيصال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله كالمودع إذا ادعى الرد والوكيل والناظر إذا ادعى الصرف إلى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلا في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل أنه قبضه ودفعه في حياته لم تقبل إلا ببينة بخلاف الوكيل بقبض الدين والفرق في الولوالجية القول للأمين مع اليمين إلا إذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى الأمين إذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فإنه ضامن فالمودع إذا خلطها بماله يبحث لا يتميز ضمنها ولو اتفق بعضها فرده وخلطه بها ضمنها والعامل إذا مال للفقراء شيئاً وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لأربابها ولا تجزئهم عن الزكاة إلا أن يصره الفقراء أولاً بالأخذ والمتولى إذا خلط أموال أوقاف محتلفة يضمن إلا إذا كان باذن القاضي والمسمار إذا خلط أموال الناس وأثمان ما بعه ضمن إلا في موضع جرت العادة بالأذن بالخلط والوصي إذا خلط مال اليتيم ضمنه إلا في مسائل لا يضمن الأمين بالخلط القاضي إذا خلط ماله بمل غير أو مال رجل بمل آخر والمتولى إذا خلط مال الوقف بمل نفسه وقيل يضمن ولو اتلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التعمير أو أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه الأمين إذا هلكت الأمانة عنده لم يضمن إلا إذا سقط من يده شيء عليه فله ملك كذا في الولوالجية وفي البرازية الرقيق إذا اكتسب واشترى شيئاً من كسبه وأودعه وهلك عند المودع فإنه يضمنه لكونه مال المولى مع أن العبد يذمه معتبرة حتى لو أودع شيئاً وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له في شيء كاذنه أمانة وضمناً أو رجوعاً وعذم رجوعاً ونجرت عنه مستأثنان المودع إذا أذن إنساناً في دفع الوديعة إلى المودع فدفعها له ثم استحققت ببينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع وللشعق تضمين الدافع كما في جامع الفصولين الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمراً لرجوعه للاستأجر على الشريك الساكت ولو عمر أحد الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فإنه يرجع على شريكه بحصته كذا في آجارة الولوالجية لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب إلا في مسائل لو كانت سيقاً فطلبه ليضرب به ظملاً أو كانت مكتوبة فإيه أقرار بمل لغيره أو قبض كما في الثانية المودع إذا أزال التعدي زال الضمان إلا إذا كان الأيداع موقفاً فتعدي به بعده ثم أزاله لم يزل الضمان كما في جامع الفصولين المودع إذا جدها ضامناً إذا هلك قبل النقل كما في الأجناس الوديعة أمانة إلا إذا كانت باجر فمضمونة ذكره الزيلعي وتقدمت للمعبران يسترد العارية متى شاء إلا في

حكماً للمودع (قوله وأما المستعير فلا يضمن) لاهو ولا أجبره بخلاف الجبال لأن فعله بموض فيتعبد بشرط السلامة وحيث كان ما ذكره المصنف في الولوالجية فلا يعترض عليه بما في القنية (قوله فليس للمولى الخ) هذا ما لم يعلم أنه كسب عبده أو ماله ولا فله الأخذ (قوله كاذنه أمانة الخ) أي كالتشخص الذي تلقى الأذن منه (قوله فلا ضمان على المودع) لا تهرد الوديعة على من أخذها على يد ما ذنبه (قوله تضمين الدافع الخ) يعني لأنه لم يرد على من أخذه منه فلم يبرأ منه أذهو والاجنبى سواء

(قوله الرجوع لا الراد الخ) عبارة الخاتبة له طلب الردولة اجر مثل خادمه الى ان يقطع الصبي وله بظهره راعى المصنف من الخلل في النقل (قوله اجر المثل) ١٥٢ عبارة الخاتبة كان للستة غير ان لا يدفعه اليه لانه ضررين وعلى المستعير اجر

المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادى الموضع الذي يجد كراه او شره (قوله مؤنة رد العارية الخ) لانه قبضها لمنفعة نفسه وكذا مؤنة رد المصوب على الغاصب لان منفعة الرد حاصلة له لبراءته بذلك عن الضمان وكذا مؤنة رد الرهن على الراهن لان منفعة القبض وان عادت على الراهن والمرتهن جميعا باعتبار قضاء الدين وحصول التوفيق لـ كن ترجع جانب الراهن يحكم الملك (قوله لورد الوديعة الخ) لانه لورضي بكونه في يده من في ماله او داره لما اودع (قوله فلا بد من البيان) وجهه انه يدعى وفاء الدين الذي عليه بذلك فلا يقبل منه (قوله فهو وعابها) الفرق بين الاستعارة والاجارة ان الاستعارة تجري فيها المسامحة (قوله والابضاع اطلاقه الخ) الظاهر ان يقول والابضاعة المطلقة (قوله الا اذا كان في قصده الخ) الصواب ان يقال الا اذا كان في عبارته

مسائل لو استعار امة لارضاع ولده وصار لا ياخذ الا نذيه اياه الرجوع لا الراد فله اجر المثل الى الفطام ولورجى في فرس الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والكراه فله اجر المثل وهما في الخاتبة وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصده ولولم يوقت وتترك باجر المثل مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كافي المسبوط تحليف الامين عند دعوى الرد او الهلاك قيل لنفي التهمة وقيل لانكاره الضمان ولا يثبت الرد يمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي كذا في رد بعة المسبوط لورد الوديعة الى عبد ربهما لم يبرأ سواء كان يقوم عليهم الا هو الصحيح واختلف الا فتاء فيه اذا ردها الى بيت مالكمها او الى من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضى ضمن ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بهما دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين الذي المودع دفعه الى ما ذون مالكمها وكذا بهما القول له في براءة الا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا بهما فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالتصحب والدين لا كفي فتاوى قارئ الهداية ومن الثاني ما اذا اذن المؤجر للمستعير بالتعدي من الاجرة فلا بد من البيان وهي في احكام العمارة من العمادى استاجر بعيرا الى مكة فهو على الذهاب دون الجيء ولو استعار بعيرا فهو عليهم كذا في اجارة الولوالجية وفي وكالة البرازية المسبة بضع لا يملك الابضاع والايداع والابضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمسبة حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به اى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك انتهى الاعارة كالاجارة تنفذ بموت احدهما كافي امنية القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال امرتني بدفعه الى فلان فدفعته اليه وكذبه ربه الى الامر فالقول لربه والمودع ضامن عند ادعائها بنارحهم الله خلافا لابن ابي ليلى كذا في آخر الوديعة من الاصل لمحمد رحمه الله المودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني وادعاهما رجلا نوابي ان يحلف احدهما ولا يمينه يعطيهما لهما نصفين ويضمن مثلها يدينهما لانه اتلف ما استودع بجهل مات رجل وعابه دين وعنده وديعة بغير عينها فجميع ما تركه يبر الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص كذا في الاصل ايضا

كتاب الحجر والمأذون

المحجور عليه بالسفاهة على قولهما المقتضى به كالمصغر في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتدبير ووجوب الزكاة والحج والعمادات وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكره الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح ولا يميز به عن ما يصوم لها وتماه في شرح ابن وهبان وأما اقراره في التاتارخانية انه صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما انتهى يعني بناء على الحجر بالسفاهة الصبي المحجور عليه وتأخذ بافعاله فيضمن ما تلقه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه وما

(قوله ووجوب الزكاة الخ) وبدفعها اليه فيؤدي بنفسه لكونها عبادة لا بد لها من الذنية لكن بيعه مع امينا كيلا يصرقها اودع في غير وجهها (قوله وزوال ولاية الخ) اى عدم ولاية ابيه وجده بخلاف الصغير (قوله لو اعتق عن كفارة الخ) عبارة غيره لو اعتق عبده في ظهاره سعى الى العبد في قيمته ولم يميز عن تكفيره (قوله واما اقراره الخ) اى بغير العقوبات كالواقر بمال أو اجارة

(قوله فيستثنى من ابداعه) أي كونه مودعا (قوله الاذن في الاجارة الخ) أي في اجارة نفسه اذا لم يكن مقبلا بالاجارة
من معين (قوله الا اذا كان قاضيا الخ) عبارة الهداية ثم الاذن كما ثبت ١٥٣ بالصرح ثبت بالدلالة

كما اذا رأى عبده يبيع
ويشتري فسكت بغير
ما ذناله عندنا خلافا للزفر
والشافعي ولا فرق بين
ان يبيع عيناه او كالمولى
او لا جنبي بانه او بغير
اذنه يباع ماله او فاسداه
وشمل باطلاقه القاضى
(قوله كان المولى الاعراض)
اي في تنعيم المهر فان اتم
الزوج مهر مثلها قبل
الدخول والاي فرق بينهما
وان كان دخل بها فعليه
لها مهر مثلها ولا يفرق بينهما
(قوله ولا يلزمها) اي فان
صارت مصلحة بعد ذلك
لانها التزمت المال بغير
عوض ثم ان كان الزوج
طلقها تطليقة فعلى ذلك فهو
يملك رجعتها بخلاف ما اذا
كان باعها الخلع لان وقوع
الطلاق باللفظ الصريح لا
يوجب البينة الا عند
وجوب البديل (قوله ولا
يصح اقرار السفيه) اي
وان لم يجر عليه القاضى
على قول محمد الذي يرى
الجر على السفيه وان لم
يجر عليه القاضى وعند
الثاني لا يصير السفيه
مجبورا عليه بالسفاه

اودع عنده بلا اذن وايه وما عبر له وناسي من ابداعه ما اذا اودع صبي
مجبور مثله وهى ملك غيرهما فلما لك تعنه الدافع والاخذ قال في جامع الفصولين وهى من
مشكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنه الصبي للتسليم من ماله او هنالم
بوجود كالا ينفى الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح الاذن
للا بقاء والمغصوب المحجور ولا يئنه ولا يصير محجورا بهما على الصحيح اذن لعبده ولم يعلم لا يكون
اذا نال اذا قال باعوا عبدي فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال
بايعوا ابني اذا قال له آجر نفسك ولم يقل من فلان او بيع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة
كأى الحسانية والامر باشرء كذلك كافي الولو الجلية فلو قال اشترى ثوبا ولم يقل من فلان ولا
للبن كان اذنا وهى حادثة الفتوى فليحفظه الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان
الاذن مضار باق نوع واحد فاذا ن لعبد المضاربة فانه يكون ما ذننا في ذلك النوع خاصة
وقال السرخسي رحمه الله الاصح عندى التعميم كافي الظهيرية اذا رأى المولى عبده يبيع
ويشتري فسكت كان ما ذنونا الا اذا كان المولى قاضيا كافي الظهيرية بالسفينة اذا زوجت
نفسها من كف وصح فان قصرت عن مهر مثلها كان لولى الاعراض ولو اخذت من زوجها
على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفيه ولا الاشهاد عليه ولو دفع الوصى المال الى السقيم
بعد بلوغه سفينة فاضمنه ولو لم يجر عليه ولو جرح القاضى على سفينة فاطلقه آخر جرح اطلاقه لان
الجر ليس بقضاء ولا يجوز الثالث تنفيذ الجرح الاول خلافا للخصاف ووقف المحجور عليه
بالسفه باطل واختلفوا في ما اذا وقف باذن القاضى فصححه البعض وابطله ابو القاسم ولا يصير
السفيه محجورا عليه بالسفه عند الثاني ولا بد من جرح القاضى ولا يرتفع عنه الجرح بالرد ولا
بد من اطلاق القاضى خلافا لمحمد رحمه الله فيهما ولا تسترط حضرته لجهة الجرح عليه كافي
خزانة المفتين ووقعت حادثة جرح القاضى على سفينة ثم ادعى الرد وادعى خصمه بقاءه على
السفه وبرهنا فلم ارفها نقلا صريحا وينبغي تقديم يدته البقاء على السفينة لما في المحيط من
الجر اظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عند ذكره في دليل أبي يوسف رحمه الله على ان
السفه لا يصحرا الا بجرح القاضى وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان
في المهر قضى لمن برهن فان برهننا من شهد له مهر المثل لم تقبل بينته لانها لا تثبت فكل بينة
شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بينت زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل المأذون اذا حقه
دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان اجيرا الى البيع والشراء كافي اجارة منية المفتى العبد
المأذون المدبون اذا اوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يجر العريم كان ملسكا للوصى له اذا كان
يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فلا عريم ابطالها
ويبيعه القاضى فما فضل من ثمنه فله واهب كذا في خزانة المفتين من الوصايا المأذون
لا يكون ما ذنونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد
(كتاب الشفعة)

اشباه ٢٠
واذن له في التجارة فضاء المال في يده لم يضمن (قوله عند ذكره الخ) متعلق بقوله في المحيط طى لما ذكر في المحيط
عند ذكره في دليل أبي يوسف وقوله على ان السفه متعلق بقوله دليل (قوله الا اذا كان اجيرا) أي في متعلق بكسبه
دون رقبته (كتاب الشفعة)

(قوله فلا رجوع للمشتري الخ) صواب العبارة فلا رجوع للشفيع على الماخوذ منه بائعاً أو مشترياً بمعنى بقيمة ما نقص البناء بعد القلع بل بالثمن فقط في ظاهر الرواية لأن الماخوذ منه ليس بفار له سواء أخذها بقضاء أو رضاء (قوله كالموهوب له الخ) أى لو تلفت العين الموهوبة فاستحققت فاستحققت ضمن الموهوب له لا يرجع على الواهب لعدم ضمان السلامة وإذا استولاه الأب جارية ابنه ثم استحققت لا يرجع الأب لعدم الغرور ولو أمر الكفار جارية وأحرزوها بدارهم فاشتروها مسلم وأخرجها أو وقعت في يد أحد الغافلين فأخذها المالك القديم من المشتري بالثمن أو من الغافن بالقيمة واستولاهما فاقام رجل بيته أنهما مدبرته أو أم ولده يأخذها ويرجع بما آداه من القيمة أو الثمن لا بما ضمنه من العقر وقيمة الولد لأن الماخوذ منه لم يغره (قوله بخلاف البائع) حيث يرجع المشتري عليه لأنه لما ملكه مختاراً فقد ضمن له سلامة المبيع (قوله فروية المشتري إلى آخره) الصواب إسقاط الفاء لعدم صحة التفريع بمعنى اشتري داراً قدر آفاها فخذها الشفيع ولم يكن قد رآها فله الرد بخيار الرؤية وكذا لو اشتراها باعيب علم به ثم أخذها الشفيع فله الرد بالعيب لأن لزوم العقد في حق المشتري ما في يخصه لا يظهر في حق الشفيع كما لا يظهر إلا لاجل الثابت للمشتري في حق الشفيع (قوله ويردها على البائع الخ) أى وبسبب رد الشفيع المشفوع على البائع بخيار الرؤية أو عيب لا تسلم الدار للمشتري فلما أراد أن يأخذها بالبائع الذي كان بينهما وبين البائع ليس له ذلك فدلّت هذه المسئلة على أن البيع الذي جرى بين البائع والمشتري ١٥٤ ينفسخ بأخذ الشفيع لأن حكمه قد اشتري يقول إلى الشفيع ولهذا

لا يثبت له إلا لاجل وقال الاستيعاب الأصح التحول لأن البيع لو انفسخ لبطلت الشفعة لأنها تبتنى على وجوده واجيب بأن الشفعة انما تبطل مع كونه فسخاً لأن سبب وجوبها قد وجد وهو زال ملك البائع والتحقيق أنه إذا قضى بالشفعة انتقض البيع بين البائع والمشتري في حق الإضافة إلى المشتري لتعذر انفساخ البيع في نفسه لأن الشفعة بناء عليه فلا بد من وجود أصله لصحة الحكم بها (قوله فلو قطع عيني الخ) الصواب فقهاء (قوله قضى له بكلمها) لأن حقه ثابت بيقين وحق الثائب على موهوم عساه لا يطلب (قوله كذا في الولو الجنية) الذي في الولو الجنية ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الأجرة لأنه لا صحة للطلب إلا بعد بطلان الأجرة وبه يتضح ما في المصنف (قوله الأب إذا اشتري الخ) ومتى أخذ يقول اشتريت فأخذت بالشفعة والوصى كالأب في ذلك لكن هذا على قول من يقول يملك الوصى ثمراء مال اليتيم وعلى قول من يقول لا يملك له الشفعة أيضاً لكن يقول اشتريت فأخذت بالشفعة ثم رفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب قسماً عن الصغير فيما يأخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن إليه ثم هو يسلم الثمن إلى الوصى (قوله إذا كانت دارا الخ) وهذا بخلاف ما لو اشتري دارين أحدهما بالسام والآخر بالعرفاق وشفيعهما واحد يأخذها أو يتركها لانه لا يفرق بين الشفيعين مع شمول السبب لهما (قوله فوجوب الشفعة فيها) مبني على القول بأن أرضها مملوكة لأن مجرد البناء فيها يوجب الشفعة وقد اختلفت الفتوى في هذه المسئلة (قوله يصح الطلب من الوكيل الخ) يعني الوكيل بشرائه الدار إذا اشتري وقبض فجاء الشفيع وأراد أن يطلب بالشفعة فله الطلب من الوكيل قبل أن يسلم إلى الموكل وأما بعده فلا وأما تسليم الشفعة من الوكيل فمصحح مطلقاً سواء كانت الدار في يده أو لم تكن (قوله تسليم الجار الخ) لأنه انما يثبت له الشفعة إذا كان قد طلبها حين سمع بالبائع وأن لم يكن له حق إلا أخذ في الحال فلو كان للبائع شريك وجب فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لتركه طلب المواتبة (قوله سلام الشفيع الخ) أى على المختار

(قوله وقية نظر) وجهه ان المشتري اذا بنى في الدار المشفوعة كان للشفيع ان ينقض البناء ياخذ الدار ولا يعطيه مازاد (قوله فامتنع فاخر الخ) أي لو كان له شفعة عند سلطان فامتنع القاضي من احضاره فهو على شفيعته لان هذا من دبر ولو كانت شفيعته عند القاضي يقدمه الى السلطان (قوله تعليق ابطالها الخ) فلو قال سالت اليك الشفعة ان كنت اشترى به لنفسك فاذا اشتراه لغيره فله الشفعة لانه اسقاط محض (قوله له مع يمينه) يخالف لما في الدرر ان القول قول الشفيع يمينه انه طلب حين علم والبينة بينة المشتري (قوله نفي العلم) أي اذا انكر طلب الموابنة اما اذا انكر طاب التقرير فيحلف على البتات لاحاطة العلم به (قوله بلا يمين الخ) لانه لو اقر الاب بما ادعى الشفيع لا يصح اقراره على الصغير (قوله هبة بعض الخ) أي لان هبة شيء من الثمن قبل القبض حط والحط ياتحق باصل العقد وأما بعد القبض فتمليك مبتدأ وقيد بهبة البعض لان هبة كل الثمن لا تظهر في حق الشفيع مطلقا (قوله حط الوكيل الخ) أي حط الوكيل بعض الثمن لا يظهر في حق الشفيع لانه لا ياتحق باصل العقد بل هو هبة مبتدأ فمن الوكيل ١٥٥ ولهذا يضمن مثل المخطوط ولا امر

(قوله العقل) هذا مقيد بما اذا كان وجوب الدية باعتبار مكنة المالك وأما اذا كان باعتبار مكنة التدبير كما لو وجد قتيل في محلة تنسب الى ثلاث قبائل مثلا احداها عشرون وثانيها ثلاثون وثالثها أربعون قسمت بينهم اثلاثا لان هذا الضمان باعتبار ترك الحفظ وهم سواء من غير اعتبار قتلهم وكثرتهم حيث كانوا في الاختطاط سواء

(قوله والشفعة الخ) لان سببها اتصال الملك وقايله ككثيره وكل من الشفعاء مستحق لجميع المشفوع والقسمه بينهم لازاحمة فينبغي ان يطلب كذلك

على المشتري لا يبطلها هو المختار الا براء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا صبغ المشتري البناء فجاء الشفيع فهو مخير ان شاء اعطاه مازاد الصبغ وان شاء ترك كذا في الوالوجية وفيه نظر آخر الشفيع الجار الطالب ليكون القاضي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع فاخر اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذر اطلاق ابطالها باشرط جائر انكر المشتري طلب الشفيع حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتمال لا بطلانها يصح فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول قول الاب بلا يمين هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيع لا ياتحق في حق الشفيع له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار اري وانا ادعيها فان وصلت الى والا فاعلى شفعتي فيها استولى الشفيع عليها لا قضاء فان اعقد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جنابات الملتقط وعن أبي حنيفة رحمه الله اشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى

كتاب القسمة

الغرامات اذا كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الوالوجي في القسمة ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كسالة التاتار خانية وفي فتاوى قارئ الهداية اذا خيف الفرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها فالقول والغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ الانفس انتهى القسمة الفاسدة لا تنفذ الملك بالقبض وهي تبطل باشرط الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق

حتى لو طلب واحد بعضها بطات عند مجدد (قوله واجرة القسام) أي عند الامام وعندهما على قدر الانصاء لان هذه المؤنة لحقتهم بسبب الملك فيقدر بقدرة وله ان عمل القسام يحصل بتمييز الانصاء وصاحب القليل والكثير فيه سواء ثم هذا في غير المكيل أما فيه فعلى قدر الانصاء اتفاقا كما لو استأجر على قسمة طعام بينهم مكايلة فالاجر بالمكيل والنقل على قدر الانصاء (قوله والطريق الخ) لم يرد الطريق العام لانه غير مملوك وانما المراد ما يكون في سكة غير نافذة ومثل الطريق ساحة الدار قد وبيت كدوى يوزن في الساحة وكذلك الضيافة التي جرت العادة بها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف (قوله فاتفقوا على القاء الخ) فاذا لم يتفقوا لا يكون كذلك ولا شيء على الغائب الذي له مال فيها ولم ياتن بالالقائه هذه مقيد بما اذا قصد حفظ النفس خاصة فلو قصد حفظ الامتعة فقط بان كان الموضع لا يخشى منه على النفس وتلف فيه الامتعة فهي على قدر الاموال لا الانفس واذا خشي عليها فالقوا بعد الاتفاق لحفظها فهي على قدرها من كان غائبا وأذا بالقاء اذا وقع ذلك اعتبر ما له لانفسه ومن كان حاضرا عمله اعتبر ما له ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه (قوله لا تنفذ الملك بالقبض) الصواب حذفي لا كما في الفقيه والبرازية

(قوله المشترك اذا ائتم دم الخ) يستثنى المشترك بين اليدين اذا اراد وصى احدهما البناء وامتنع وصى الآخر فانه يجبر وماله المشترك بين وهين فاراد احدهما المظن بالعمارة وأبى الآخر يجبر على التعمير من مال الوقف (قوله والا بئى الخ) أى وان لم يجهل القصة لكن اذا بقى منه شيء وأما اذا لم يبق منه شيء وصار صرحا لا يجهر بالحرق اذا كان بين شر يكن فابى احدهما ان يسقيه يجبر وقيل لا واسكن يقال له اسقه وأنفق ثم ارجع في حصته نصف ما انفق (قوله بغير اذن الآخر) هذا قيد اتفاق فان البناء بالاذن كذلك لانه مستعير لخصته وللغير الرجوع متى شاء واذا بئى الشريك باذن شر يكره للشر كذا يرجع بحصته عليه (قوله وان نادى جاره الخ) ١٥٦ والفقى به انه ان كان ضررا يباينع والا فلا (قوله وتقدوا الوصية

الخ) أى اذا كانت الوصية بالنف ميراثا لان حقها في المأبأة لا الهين كالغريم وأما لو ظهر موصى له بالثلث أو وارث ليس لهم ذلك بل تنقض القصة لان حقهما متعاقب بغير الترتيب كذا اذا رضى الوارث والموصى له بذلك (قوله اما بقضاء القاضى الخ) اذا كانت بقضاء القاضى ثم ظهر وارث أو موصى له فلا تنقض اذا عزل الوارث نصيبه (قوله كتاب الاكراه) الاكراه خوطان بوعيد قيد أو حبس فيظهور في الاقوال كالباع والجاراة والاقرار فلا تصح منه لافى الافعال فلوا كره بذلك على ان يطرح ماله في النار أو في الماء أو على ان يدفع ماله الى فلان لا يكون مكرها والنوع الثانى بوعيد قتل أو قطع عضو يظهر في الاقوال والافعال يجبر (قوله كره

العام ان كان واسعا لا يضركم الاهل المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في ذورهم ان لم يضر وله بناء ظلة في هواطريق ان لم يضر لكن ان دهم قبل البناء منع منه ويعد هدم المشترك اذا ائتم دم فابى احدهما العمارة فان احتل القصة لا جبر وقدم والا بئى ثم اجره ليرجع بنى احدهما بغير اذن الآخر قطاب رفع سائنه قسم فان وقع في نصيب البناء فيهما والا هدمه التصرف في ماله وان نادى جاره في ظاهر الرواية غلبه ان يجعل تنورا أو حماما ولا يضره ما تلف به تنقيص القصة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الذين ونفذوا الوصية ولا بد من رضاه الموصى له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي أما بقضاء القاضى لا تنقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له

كتاب الاكراه

بيع المكره بخلاف البيع الفاسد في أربع مجوز بالاجابة بخلاف الفاسد بغيره ينفذ المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاحتياق دون القبض والتمس والمشتري انما ينفذ بدل المكره مضمون في يديه كذا في المجتبى أمر السلطان اكراهه وان لم يتوهمه وأمر غيره فلا يلزم ان يعلم بدلالة الحاكم انه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يضل على نفسه أو يقطع عضو من أعضائه منية انفق أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت أمر أنها كره بالقتل على القطع لم يسهل كره المحرم على قتل سيد فابى حتى قتل كان ما جورا اكراهه على الميغون دم العمد لم يضمن المكره كره على الاعتاق فله نصيبين المكره الا اذا اكراهه على شره من يثق عليه بالدين أو بالقرابة اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة أو اجارة الا للتدبير والاستيلاء والاعتاق اكراهه على الطلاق وقع الا اذا اكراهه على التوكيل به فوجمل اكراهه على النكاح باكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة والرجوع على المكره بشئ انتهى

كتاب الغصب

المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المذموم الغاصب اذا غصب وقبضه أكثر من الثاني املا من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني كذا في وقف الحانية اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان يذنه فاقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته هانت وادعى انه كان يذنه وانكر الوارث فاقول للزوج كذا في القصة من هدم حائط

بالقتل على القطع الخ) يعنى لو اكراه على قطع يد انسان بالقتل لا يفيى ان يفعل ذلك لان لطرف غيره المؤمن من الحرمة مثل المفسد ولو اكراه على قتل انسان بالقتل فالنود على الاصر في قوله ما لو وجب الثاني للدية على الاصر فقط وقل زفر المحمود على المأمور ويحرم للأصر عن المبرأين دون المأمور (قوله الا اذا اكراهه على التوكيل به الخ) هذا هو

كتاب الغصب

القبض والاستيلاء الوقوع (قوله المغصوب منه الخ) والله ان بعض الغاصب وغاصب الغاصب كل واحد منهما ما نصيبه في حصة المغصوب وانما يختار تضمين احدهما ففي زيادة الاصر عن الزمان لو نوى عند القتل اختاره زوايا

(قوله يضمن نفسه انها الخ) وان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص الضامن وطريق تقويم النقص ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما (قوله لا تلحق الا تلاف الخ) الا فيما لو اجاز المالك تصدق المثلث بالقطعة ولو بعد اتلاف الفقير لها فلا توقف على قيامها في يد الفقير وتاخر الاجابة ١٥٧

غيره فانه يضمن نفسه ما لا يؤمر بمسارعتها الا في حائط المسجد كما في كراهية الخاتبة الاجازة لا تلحق الا تلاف فلو اتلف مال غيره تعد يا قال المالك اجزت او رضيت او ارضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الا امر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى للأموال الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير كأمه عبد الغير بالاباق او بقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا امره باتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يفرمه المولى يرجع به على سيده الرابعة اذا كان المأمور صبيا كما اذا امر صبيا باتلاف مال الغير فانقه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا امره بحفر باب في حائط الغير فحفره فالتلف على الحافر ويرجع به على الامر وتعممه في جامع الفصولين لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسألة في السراجية يجوز للولد والوالد الشرع من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا انفق المودع على أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضي لم يضمن استخسانا الثالثة اذا مات بعض الرقعة في السفر فباعوا قاشه وعدته وجوزوه بشمته وردوا البقية الى الورثة أو اغنى عليه فأنفقوا عاياه من ماله لم يضمنوا استخسانا وهي واقعة اصحاب محمد راجع الى ذكره الزيلعي في آخر النفقات ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح شاة قصاب شهدها لم يضمن ذبح اضحية غيره بلاذنه في ايامه لم يضمن اطلقه في الاصل وقبده بضمهم بما اذا اضجعهما للذبح وكذا لو وضع قدرا على كائون فيه لحم ووضع الحماض فاقود غيره وما يخفى وكذا لو طحرا برأ جعله في دورق وربط الحمار فساقه وكذا لو حمل حمله الساقط في طريق فتأخر وكذا لو اعانته في رفع الحجرة فانكسرت وكذا لو فتح فوهة الطريق فتساقطت سداها صاحبها ومنه احرار رفيقه لا غمبا له وسقي أرضه بعد بذر المزارع وليس منها سخي الشاة بعد تعليقها للتفاوت والكل من كتاب المرضى من جامع الفصولين المباشر ضامن وان لم يتعمدوا المتسبب الا اذا كان متعمدا فلوروى سهمان من ملكه فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة لا بتعمد الا فسادا بان تعلم بالنسكاح وان يكون الارضاع مفسده وان يكون لغیر حاجة والجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في ارضاع الهداية العقار لا يضمن الا في مسائل اذا اجحده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع الفصولين منافع القصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل ملك أو عقد كبيت سكنه احدا اشركين في الملك أو الوقف اذا سكنه احدهما بالقلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مشكلة سكنته مع زوجته في داره بلا اجر ليس له ما ذلك ولا اجر عليهما كذا في وصايا القنية لاتصير الدار معدلة باجارتها انما تصير معدلة اذا بناها ذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لاتصير معدلة في

الصحيح فلو غصب شيئا وقبضه فاجاز المالك قبضه بره عن الضمان ولو استغنى به فاحرمه بالحفظ لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظه وكذا لو ادعى مال للغير أو رد المصوب على اجنبي فاجاز المالك (قوله على سيده) صوابه على الامر (قوله وكذا لو طحن) في جامع الفصولين ومنه اجعل بره في دورق وربط الحمار فساقه رجل حتى طحنه بئر (قوله الساقط في الطريق الخ) يعني بلا اذنه بقتلته الدابة برئ (قوله فوهة الطريق الخ) في جامع الفصولين فوهة الارض (قوله وسقي أرضه الخ) أي لو سقي رب الارض بلا أمر المزارع فالخارج بينهما لا نه لما هيأه للسقي والقرية صار متعينا بكل من قام به (قوله فوقع فيها انسانا) صوابه انسان (قوله العقار لا يضمن الخ) اجره قال السكالك الفتوى في ضمان العقار في ثلاثة العقار الموقوف وعقار اليتيم وعقار المعدل للاستغلال وعدم ضمان العقار قولهما وقال محمد يضمن بالتعصيب

(قوله منافع المعدل للاستغلال الخ) اي اذا علم المستعمل بكونها معدلة للاستغلال ولم يكن مشهورا بالتعصيب وموت رب الدار يؤول الى ابيه (قوله ويستثنى من حال اليتيم الخ) فليضمنه ان دار اليتيم كالوقف فلا استثناء

(قوله فليست المستأجر) أي للغاصب ويرد ما أخذه لجهة الوقف يعني إذا كان أجر المثل اقل من المسمى وجب المسمى وأما لو كان أجر المثل أكثر من المسمى ١٥٨ وجب أجر المثل ويدفعه لجهة الوقف (قوله ولا يلزم الغاصب الخ)

حق المشتري الغاصب إذا آجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو بيتيم أو معدلا مستغلا فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر السكنى بتأويل عقد سكنى المرتن لو استأجرها سنة باجر معلوم فسكنها سنتين ودفع اجرتها ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضي ان لا ذلك ان لم تكن مدة لكونه دفع مالم يس بواجب فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة فاستهلكه المجر أجرا الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر خرج المستأجر عن العهدة اذا كان ذلك أجر المثل وورده الى الوقف اجرها الغاصب وزاد اجرتها الى المالك تطيب له لان أخذ الاجرة اجازة اللهم قيمى قال للغاصب ضحك بها فان هلك قبل التضحية ضمه وان بعده لا الآجر قيمى وكذا الفهم امره ان ينظر الى خايته فنظر اليها فسال الدم فيها من انفه ضمن نقصان الخشب اذا كسره الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب لم ينقطع الرجوع عثر في زق انسان وضعه في الطريق ضحنه الا اذا وضعه بغير ضرورة الا امر لاضمان عليه بالامر الا في ثلاث ما اذا كان الامر سلبا او مولى المأمور أو كان المأمور عبد القير باتلاف مال غيره فاتفقه كان الضمان على العبد ويرجع به على أمره كما في جامع الفصولين وزد ترا بها ما اذا أمر الاب ابنه كم في الفنية لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في القزو وكفى منية المفتى وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعله أخذه كما في الوديعه حفر قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في أرض مملوكة للملك فله ان ينش عليه واخر اوجه وله التسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحافر قيمة حفرة من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سعة لان الحافر لا يدري باى أرض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الواقات الحسامية من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكونه عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار في مباحة فله تضمين قيمة الحفر

كتاب الصيد والذبايح والأضحية

الصيد مباح الا للتلهى أو حرقة كذا في البرازية وعلى هذا فاقطاه حرقة كصيدى السمك حرام واسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وناقل بالبيع والهبة ونحوها وخلافة كملك الوارث فالاول شرطه دخوله المحل عن الملك فلو استولى على حطب جمعه غيره من المفاضة لم يملكه ولا يحمل للقتل ما يجده بلا تعريف ولو أرسل انسان مملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فله صاحبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة في الطريق لكن المختار انه يملك قشور الرمان ولو التي بيمة ميتة فجاء رجل وسجلها وأخذ جلد هائلها المكلها اخذه فلودبته رد لهما زاد الدباغ ان كان بجاله قيمة والاستيلاء قسمان حقيقى وحكمى فالاول يوضع اليد والى في بالتيمنة فاذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للبعاف واذا نصب الفسقاط فتعقل الصيد به مملكه ولو نصبها له فتعقل بها فاخذه غيره فان كان الاول بحيث لو مديده أخذه مملكه فبأخذه من الثاني والا فسلوا وحفر بئر الصيد الذباب وغاب فقدم آخر ميتة لصيدا فوقع الذئب في البئر فهو لحافره وما تعسل في أرضه فهو له وان لم يبعثها لانه من أنزلها بخلاف الخمل والطبي اذا تنكس أو باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالتيمنة تمام يكن قربا منه بحيث لو مديده لا أخذه ولو وقع في حجر من النثار شيئا فآخذه غيره

هذا قول المتقدمين أما على رأى المتأخرين من تضمين منافع الوقف ومال البيت والمعدلا مستغلا بالغصب فيه بغير اذا كان ما قبضه الغاصب اقل من أجر المثل ان يكمل أجر المثل (قوله قال للغاصب الخ) أى ان قوله ضحك بها لا يستلزم خروج يده عن الضمان الى الامانة فقبل التضحية لا يخرج عن ضمان الغصب (قوله ضمن نقصان الخ) أى ضمن نقصان ما بين طهارته ونجاسته وقيل بضمن ان كان بغير الاذن والافلا (قوله وفيما اذا سقط الخ) مثله ما لو أخذ من رجل شيئا وهرب به حتى دخل داره فله ان يدخل معه لا أخذه (كتاب الصيد والذبايح والأضحية) (قوله أو حرقة) هذا مبنى على خلاف الصحيح بل جميع انواع الاكتساب على السواء في الاباحة فافره المصنف عليه من حرمة اقتضاه لعله سهولان عبارة البرازى محمولة على كراهة التزيه على خلاف الصحيح (قوله واسباب الملك الخ) يرد احياها الموات (قوله للقتل) هو عاى وهو الذى يقتل المزال (قوله واذا نصب الفسقاط الخ) لا يظهر بينه وبين نصب الشبكة للبعاف فرق (قوله ولو نصبها الخ) عبارة غير اذا قصد نصب الفسقاط الاصطاد مملكه وان لم يقصد فلا يملكه ولم يذكر التفصيل الذى ذكره المصنف وانما ذكر هذا التفصيل فيها لتكنين صيد يرضيه أو يابض فهو

(قوله لا تحل ذبيحة الجبري الخ) هذه من القنية بناها على مذهب الاهتزال ولم يثبت له المصنف وقرأ صاحب القنية بالحجزة
 اهل السنة وعبارته اوهن ابي على تحل ذبيحة الحجيرة ان كان آباؤهم بحجيرة فانهم كاهل الذمة وان كان آباؤهم من اهل العدل
 لم تحل لانهم بمنزلة المرتدين (قوله والا لا) أي لم يحل المظروف بل الطرف (قوله وان وجد فيه ادر الخ) هذا اذا اصطادها
 ولو اشتراها فهي للبائع (قوله اذا كان غنيا) صوابه ١٥٩ لان كان غنيا (قوله ذبح لقوم) أي ان كان

الذبح للتعظيم فحرام
 والمذبح ميتة وان ذكر
 اسم الله تعالى وان للضيافة
 لا يحرم ويؤكل والاضابط
 انه ان طبخ وقدم للضيف
 فحلال وان امر الذابح ان
 يتوزعه الناس كما هو
 معهود فهو لجبردالتعظيم
 فيحرم (قوله النثر على
 الامير) ينظر الفرق بين
 الامير والعريس في كتاب

الخطير والاباحة
 (قوله في اعطاء الجمل) أي
 ما يؤخذ بغير حق (قوله الا في
 حق الوارث الخ) يخالفه
 ما في البرزلية اخذ مورثه
 رشوة أو ظلم ان علم ذلك
 بعينه لا يحل له أخذه
 وان لم يعلم بعينه أخذه حكما
 وفي الديانة يتصدق به بنية
 الخصماء (قوله الا اذا كان
 ذاهل الخ) الظاهر الفسق
 بتقبيل يد العلماء والاشراف
 لاجل الدنيا (قوله وفي القنية
 وعده الخ) والتوفيق بينه
 وبين الاول بحمل الاول على
 ما اذا وعد وفي نيته الخلف
 فيحرم والثاني على ما اذا نوى
 الوفاء وعرض مانع (قوله

فهو لا اخذ الا ان يبرئ جرحه وأما الثاني فشرطه وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة
 القاض والغائص لعدم الملك لا تحل ذبيحة الجبري ان كان أبوه سنيا وان كان جبريا حلت
 سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلوا والا لانها مستفزة وان وجد فيها درة لمسكها حلالا
 وان وجد سنانا أو دينار أو مضر وبال وهو لقطة له ان يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان
 محتاجا وكذا اذا كان غنيا عندنا رسلت السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس باكلها
 للعال ويحل اكلها اذا كانت مجروحة طافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها
 كذلك بغاة سمكة فابتلعها فابتلعة للبائع والمشدودة للشري فان كانت المبتلعة هي
 المشدودة فهما للشري قبضها أو لا ذبح لقوم الامير او واحد من العظماء يحرم ولو ذكر
 الله تعالى والضيف لا النثر على الامير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس جائز العضا المنفصل
 من الحى كميتة الا من مذبح قبل موته فيحل اكله من المأكول كما في منية المفتي

كتاب الخطر والاباحة

ليس زمانا زمان اجتناب الشبهات كما فيه من الخانية والنجدس الغش حرام فلا يجوز
 اعطاء الزبوف لداثن ولا يبيع العروض المغشوشة بلايمان الا في شراء الاسير من دار الحرب
 والثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزبوف والمستوفة وهما في واقعة الحسامي من شراء
 الاسير العتوي في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخانية الحرمه
 تتعدى في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته منه
 من الخانية وقيدته في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يدغيره فسق الا اذا كان
 ذاهل وشرف كذا في مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف
 يكره معاشرته من لا يصل ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصل لم يكره للمرأة معاشرته
 كذا في نفقات الظهيرية الخلف في الوعد حرام كذا في اضحية الذخيرة وفي القنية وعده ان
 يأتيه فلم ياته لا يائمه ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كفالة البرازية وفي بيع الوفاء كما
 ذكره الزبلي استخدم اليتيم بلاجرة حرام ولو لاخيه ومعلمه الا لاهل وقيمهما اذا ارسله المعلم
 لاحضار شريكه كما في القنية لبس الحرير الخالص حرام على الرجل الالف قمل أو حكة كما
 في الحدادى من غاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلمه حرم
 عليه فعلمه لولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خراولا ان يابس حراولا ان يخنض يده بمخاء أو
 رجله ولا اجلاس الصغير لغائط أو بول مستقبلا أو مستدبرا الخلوة بالاجنبية حرام الا للضرورة
 مديونة هر بت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزا شوها وفيما اذا كان يدنها حائل في
 بيت الخلوة بالمحرم مباحة الا لاخت من الرضاقة والعهرة الشابة من مات على الكفر ابيع

الا اذا كان معلقا كما في قوله ان شفيت الحج فشي يلزمه (قوله كما في كفالة البرازية) فلو قال الذى لك على فلان ما ادفعه وانخوذ لك
 لا يكون كفالة ما لم يات بلفظ يدل على الالتزام ككفلت او على الى بخلاف ما لو قال ان لم يؤده فانا ادفعه يكون كفالة (قوله
 وفي بيع الوفاء) عطف على ما دخلت عليه الا باعتبار الماني والتقدير ولا يلزم الوعد الا في التعليق وفي بيع الوفاء وان لم يكن
 معلقا (قوله بلاجرة حرام) وله طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفالة اقل (قوله الالف قمل الخ)
 فيه نظر فان حله لذلك كان خصوصية تزوير ابن عوف من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله في الحرب عنده) واما عندها فيجوز

(قوله احياها له الخ) ذهب اهل التحقيق الى طهارة نسبة الشر من ذنب الشرك محجبين بالامانة فيجب حفظه للرب
عما يجعل بالنسبة الشر يف وانظر شرح الرزاقى على المواهب

(قوله يبيع المشغول الخ) المانع كون الشاغل ملك الراهن لا ملك غيره وأقهرهم ان رهس الشاغل جائز (قوله فاذا اجره
المرتحن الخ) ظاهره انه مفرع على جواز رهن ١٦٠ البناء بدون الارض وليس كذلك بل لا يجوز اجارة الرهن مطلقا

(قوله صحيح وانفصحت) أى الإجارة وظاهره ان عقد
الرهن ينفع مخ بغير دفع
الاجارة وليس كذلك بل
لا بد من تجسيد القبض
بخلاف العكس وهو ما اذا
اجر الراهن الرهن من المرتحن
فينفصخ بغير دفع الاجارة
ولا يقال ان الشيء لا يرتفع بما
دونه وهو الاجارة لانا نقول
عقد الاجارة اقوى لانه لازم
من الجانبين بخلاف الرهن
حتى لو قال المرتحن فصح
الرهن ولم يررض الراهن
وهلك لا يسقط شيء من الدين
وان كان الرهن اقوى من
حيث تتعلق الضمان بهلاكه
دون العين الموهرة (قوله
انفسخ الاول) وجهه انه
طرا ملك بان على ملك
موقوف فأبطله (قوله
يكره للمرتحن الى اخوه) وقيل
لا يكره بالاذن والاحتياط
الاجتناب (قوله وامتنع
لاجبر) أى لان المقرض
متبرع فلا يجبر على دفع
الموعود كلا أو بعضا الا
اذا هلك الرهن قبل
الاقرض فيجبر على دفعه
(قوله لا يبيع القاضى الخ)

لانه الا والذى رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان الله تعالى أحياها له حتى آمنابه كذا
في مناقب السكرى استماع القرآن ائوب من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان
(كتاب الرهن)

ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة يبيع المشاع جائز لارهنه يبيع المشغول جائز لارهنه يبيع
المتصل بغيره جائز لارهنه يبيع المعاق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لارهنه كذا
في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا أجره المرتحن لا يطيب له الاجراذن
الراهن للمرتحن في الاجارة فآخره خرج عن الرهن ولا يعود الاجراذر اذ رهن العين عند
المستاجر على دين له صحيح وانفصحت اباح الراهن للمرتحن اكل الثمار كلها بضمن باع
الراهن من زيد ثم باعه من المرتحن انفسخ الاول يكره للمرتحن الانتفاع بالرهن باذن الراهن
واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجارة رهنه على دين موعود فدفع له البعض وامتنع
لاجبر لا يبيع القاضى الرهن بغية الراهن المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين المقدار ليس
بمضمون في الاصح الاجل في الرهن يفسده الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل
يحفظه الى ظهور المالك القول المنكره مع اليقين وفي تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلاف
الراهن والمرتحن فيما باعه به العدل الرهن فالقول للمرتحن وان صدق العدل الراهن كالمو
اختلف في قيمة الرهن بعد هلاكه ولومات في بد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين
وباعه العدل وادعى المرتحن انه باعه باقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن بالنسبة الى
المرتحن لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك المبيع تجوز الكفالة بغيره دون
الرهن وتجوز الكفالة بما هو على الكفيل والرهن في الكفالة المعلقة يجوز أخذ الكفيل قبل
وجود الشرط دون الرهن ذكرهما في ايضاح السكرانى

(كتاب الجنائيات)

العاقلة لا تعقل العمد الا في مسألة ما اذا عاقب بعض الاولياء أو صالح فان نصيب الباقيين يتقلب
مالا ويحمله العاقلة كما في شرح المجمع صلح الاولياء وعفوههم عن القاتل يسقط حقهم في
القصاص والدية لاحق المقتول كذا في النية الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح
يتقيد به فلا ضار ان لو سرى قطع القاضى الى النفس وكذا اذا مات المأزور وكذا اذا سرى القصد
الى النفس ولم يجاوز الاعتماد لوجوبه بالعقد ولو قطع انقطاع يد يد قاطعه فميت ضمن الدية
لانه مباح في تقيد وضمن لوعر زوجه فماتت ومنه المروفي الطريق مقيد بها ومنه ضرب
الاب ابنه أو الامام أو الوصى تأديدا ومنه الاول ضرب الاب ابنه أو الامام أو الوصى أو المعلم
باذن الاب تعليمات فماتت لاضمان فماتت تأديدا مقيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه
واجبا ومحله في الضرب المعتاد ما غيره فوجب للضمان في السكك وخرج عن الاصل الثاني

(قوله صحيح وانفصحت) أى الإجارة وظاهره ان عقد
الرهن ينفع مخ بغير دفع
الاجارة وليس كذلك بل
لا بد من تجسيد القبض
بخلاف العكس وهو ما اذا
اجر الراهن الرهن من المرتحن
فينفصخ بغير دفع الاجارة
ولا يقال ان الشيء لا يرتفع بما
دونه وهو الاجارة لانا نقول
عقد الاجارة اقوى لانه لازم
من الجانبين بخلاف الرهن
حتى لو قال المرتحن فصح
الرهن ولم يررض الراهن
وهلك لا يسقط شيء من الدين
وان كان الرهن اقوى من
حيث تتعلق الضمان بهلاكه
دون العين الموهرة (قوله
انفسخ الاول) وجهه انه
طرا ملك بان على ملك
موقوف فأبطله (قوله
يكره للمرتحن الى اخوه) وقيل
لا يكره بالاذن والاحتياط
الاجتناب (قوله وامتنع
لاجبر) أى لان المقرض
متبرع فلا يجبر على دفع
الموعود كلا أو بعضا الا
اذا هلك الرهن قبل
الاقرض فيجبر على دفعه
(قوله لا يبيع القاضى الخ)

في العمادية للقاضى البيع عند الغيبة المنقطعة وكذا للمرتحن باذن القاضى (قوله اذ المي بين المقدار الخ) واما اذ بين المقدار ما
بان رهنه بشرط ان يقرضه كذا فلهك في يده قبل ان يقرضه يملك باقر من قيمته وعما هي له من القرض (قوله لو في تعيينه الخ)
أى القول في تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به للمرتحن فلفظ للمرتحن سقط من المصنف (قوله دون الرهن) أى فلا يأخذ رهنا
في الكفالة المعلقة قبل وجود الشرط (كتاب الجنائيات) (قوله ويقيم له العاقلة) وفي المحيط والهداية وسائر الكتب انه على
القاتل في ماله وهو الثأب رواية ودراية (قوله ومنه ضرب الاب ابنه الخ) هذا قول الامام وقال لا يضمن واليه يرجع الامام

(قوله فافضاهما الخ) قيدنا لافضاء لانه لو كسر فخذها حالة الوطئ فانه يضمن اجماعا لانه غير حادث من الوطئ المأثوم فيه (قوله الجنائتان على شخص الخ) أى لو قطع يده ثم قتله لا يتعدا اخلان فيجب موجب القتل وموجب القطع سواء كانا عمدين او خطاين وتقتل بينهما برأ واحداهما عمدا والآخر خطأ وعند هاتين اخلان اذا كانا عمدين فيقتل جزاء ولا يقطع (قوله عند الامام) وأما عندهما فيجب ثم يسقط (قوله فرع الوالوجي) عبارته زرفع عنه ما تقصه العشرة اسواط وضمن ما تقصه السوط الاخير مضر وباعشرة اسواط أو ما دفع ما تقصه العشرة فلانه عامل ١٦١ فيها المولى لامره فانتقل الفعل اليه وأما ضمان ما تقصه

السوط الاخير فلانه متعدد فيه وأما كونه مضر وباعشرة اسواط فلان والحادي عشر صادفه مضر وباعشرة وأما وجوب نصف ما بقي من قيمته فلان العبرة في ضمان النفس اعدد الجنائات لا لعدد الجنائات والجنائات اثنان المولى بضرب عشرة وهو بضرب سوط (قوله ولاديه على عاقلة) نفى تحمل المسافة لا يستلزم عدم كون الدية على القاتل (قوله لغير القاتل الخ) وكذا للقاتل بدليل التعديل وهو عدم جريان التملك فيه (قوله على المكره الخ) الأول اسم مفعول والثاني اسم فاعل (قوله لا اعتبار برضاء الخ) أى بانتراع حناح ونحوه لأن الحق فيها للعامة (قوله ومذهب الفقهاء الفرق) أى بين القصاص والحدود فيشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص (قوله الا في خمس) فى معين المفتى الا في سبعة الحدود ولا تورث بخلاف

ما اذا وطئ زوجته فافضاهما وماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطئ أخذ موجه وهو المهر فلم يجب به آخر وتماهى في التميز برهن الزباني الجنائتان على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتعدا اخلان الا اذا كانا خطأ ولم يتخلاه مبرؤ فيجب دية واحدة ذكره الزباني القصاص يجب للبيت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فعفا احدهما سقط القصاص ولا شيء لغير العاى عند الامام وصح عفو المجرورح وتقضى ديونه منه لو انقلب مالا وهو موروث على فرائض الله تعالى فيرثه الزوجان كالاوال الاعتبار في ضمان النفس بعدد الجنائة لا لعدد الجنائات وعليه فرع الوالوجي في الاجارة لوامرة ان يضرب عبده عشرة اسواط فضربه احد عشر فمات رفع عنه ما تقصه العشرة وضمن ما تقصه الاخير فيضمنه مضر وباعشرة اسواط ونصف قيمته دية القتل خطأ أو شبهة عمد على العاقلة الا اذا ثبت بأقراره أو كان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولاديه على عاقلة هبة القصاص اغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التملك كما في اجارة الوالوجية لا تجب على المكره دية المكره على القتل اذا قتله الا تخذفعا عن نفسه لكل واحد التعرض على من شرع جناحا في الطريق ولا يأتون بالسكوت عنه يضمن المباشرون لم يكن متعددا فيضمن الحداد اذا طرق الحديدية ففقا عينا والقصاص اذا ق في حانوته فانهدم حانوت جاره لا اعتبار برضاء أهل المحلة بالسكة النافذة حفر يترافى بركة في غير عمر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام لهما من عينه وكان غير حادث فعميت فعليه نصف الدية ومذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحدد ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحدد والا في خمس ذكرناها في قاعدة ان الحدود تندبر بالشبهات عفو المولى عن القاتل افضل من القصاص وكذا عفو المجرورح وعفو المولى بوجوب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ من قتله كالوارث اذا ابرأ المديون برأ ولا يبرأ من ظلم المورث ومطله اذا قال المجرورح قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فيرث ابنه ان فلانا آخر جرحه تقبل كما في شرح المنظومة يضع عفو المجرورح والوارث قبل موته لا انعقاد السبب لهما كما في البرازية الحدود تندبر بالشبهات ولا تثبت معها الا في الترجية فانها تدخل في الحدود ومعان فيها شبهة كما في مخرج ادب القضاء

كتاب الوصايا

لا يجوز للوصى بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنه المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره

٢١ اشباه القصاص لا يصح العفو في الحدود ولو حده القذف بخلاف القصاص لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف يثبت بالاشارة والسكتاية من الاخرى بخلاف الحدود لا تجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في القصاص الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص يشترط الامام لاستيفاء الحدود بخلاف القصاص (قوله بخلاف ما اذا الخ) الفرق تعدد الجرح دون القتل (قوله كما في مخرج المنظومة) الذي فيه اقام ابنه البينة على ابن اخر انه جرحه خطأ تقبل بينته لا يماقمت على حرمان الارث

(قوله بضعف قيمته) وفي

الاب يفتي بظاهر الرواية انه يملك بيع مال ابنة بمثل القيمة ولو ادعى اليتيم بعد بلوغه ان يبيع عقاره بغير مسوغ فادعى المدعى عليه المسوغ فالقول لليتيم وعلى المدعى عليه البينة سواء كان البائع أباً أو جداً أو قاضياً أو وصياً (قوله على الميت دين) هذا اذا كان العقار موروثاً أما اذا كان ملكاً للصغير بتمليك من الميت أو من غيره فلا (قوله واختلفوا في تفسير الخ) المفتى به القول الاول (قوله خلافاً للمحمد) فانه يقول بعدم جواز القسمة وان كان هناك منفعة ظاهرة (قوله كما في خزنة المفتين) فيه نظر فان مال اليتيم يحتمل فيه فلا يقبل قولها بمجرد دعواها فلا بد من البينة (قوله والوصى لا يملك الخ) مقيد بما اذا لم يكن اليتيم فيه نفع والا فهو ز (قوله الصرف على المستحقين الخ) قيده أبو السعود العمادى بما اذا ادعى الدفع للوقوف عليهم اما اذا ادعى دفع وظيفة الامام والخطيب فلا بد من البينة لانها كالاجرة لكن ظاهراً لاقا المشايخ بخالفه (قوله من غير اجارة) اجعوا انه لو استأجر رجلاً ليرده فانه يكون مصداقاً

الزباني اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منته وزدت أربعة فصار المستثنى سبعة ثلاثة من الظهيرة وفيما اذا كان في التركة وصية من سلة لا نفاد لها الا منته وفيما اذا كانت غلته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائزاً لادار يخشى عليه النقصان انتهى والرابعة من بيوع الخانية فيما اذا كان العقار في يد متغلب وخاف الوصى عليه فله بيعه انتهى وفي المجمع ويضم القاضي الى العاخر من بيعته فان شكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه استبدل به وان شكى منه الورثة لا يزلونه حتى تظهر له خيانة انتهى وفيه ويبيع الوصى من اليتيم او شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي جائز انتهى واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصان وزبادة ونعامة في وصايا الخانية وقسمة الوصى مالا مشتركا بينه وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلافاً للمحمد رحمه الله تعالى كذا في قسمة القنية وفي جامع الفصولين قضى وصيه ديناً بغير امر القاضي فلما كبر اليتيم انكر دينه على ابيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد بينة اذ اقر بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فلو لم تكن الغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصى كل ما دفعه اليه لوقوعه بغير حجة وصى ادى ديناً فانكرت الورثة تقبل بينته ولولا بينة فله تحليف الورثة انتهى فقد علم ان الوصى لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه والا لا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزنة المفتين وقيدته في جامع الفصولين على قول بالموئل عرفا وفي بيع القنية ولو باع القاضي من وصى الميت شيئاً من التركة بشمن لا ينفذ لانه محجوب به والوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من الوصى الذي نصبه عن الميت جازا انتهى وفي المنتقط انفق الوصى على الموصى في حياته وهو معتقل الاسنان يضمن ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصى بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وانفق ثمنه صدق ان كان هالكا والا لا كذا في دعوى خزنة الا كمل وقيل قول الوصى فيما يدعيه من الانفاق بلا بينة الا في ثلاث في واحدة انفاقا وهي فيما اذا فرض القاضي نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا في شرح المجمع مع الا بان هذا ليس من حوايج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوايجه انتهى فينبغي ان لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوايجه ولا يشكك عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي ثنتين اختلفا لوقال اديت خراج ارضه او جعل عبده الا بقى قال ابو يوسف رحمه الله لا بيان عليه وقال محمد رحمه الله عليه البيان كما في المجمع والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ثمنه الثالثة ادعى انه ادى جعل عبده الا بقى من غير اجارة الرابعة ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت لا تصلح لازراعة الخامسة ادعى الانفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وانه ركبته ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الانفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع الثامنة ادعى الانفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة القبر ويرجى ثم ادعى انه كان مضارباً العاشرة ادعى فداء عبده الحائز الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع

التركه قبل قبض ثمن الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة
الكل في فتاوى العتاني من الوصايا بارز كرضا باطوهران كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق
فيه وما لا فلا وصى القاضي كوصى الميت الا في مسائل الاولى اوصى الميت ان يبيع من نفسه
ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وأما وصى
القاضي فليس له ذلك اتفاقا لانه كالو كميل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجمع من
الوصايا الثانية اذا خصه القاضي فخصص بخلاف وصى الميت الثالثة اذا باع من لا تقبل
شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما في الخلاصة وكذا في تلخيص الجوامع استواءهما في
رواية في الاول الرابعة اوصى الميت ان يواجر الصغير بخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف
وصى القاضي كذا في القنية الخامسة ليس للقاضي ان يعزل وصى الميت العدل السكافي
وله عزل وصى القاضي كما في القنية خلافا لما في اليتيمة السادسة لا يملك وصى القاضي
القبض الا باذن مبتدأ من القاضي بعد الايصاء بخلاف وصى الميت كذا في الخلاصة من
المحاضر والمجالات السابعة يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت
كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصى القاضي اذا جعل وصيا
عند موته لا بصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في اليتيمة وفي الحزاة وصى وصى
القاضي كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق تبرع المريض في مرض
موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا
في وصايا الفتاوى الصغير وظاهر ما في تلخيص الجوامع الكبير من الوصايا بخلافه وصورها
الزيلي في كتاب الغصب بان المريض اعار من اجنبي والمنصوص عليه انه اذا آجر باقل من
اخر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد وليس كما قال فان
الاعارة والاجارة تبطلان بموته فلا ضرر على الورثة بعدم موته للانفساخ وفي حياته لا ملك لهم
فا فهم اذا ابرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقده لم يصح والاصح وضمن الا في مسألة لو
كاتب الوصي عبد اليتيم ثم ابرأه من البدل لم يصح كما في الخاتمة المتولى على الوقف كالوصي
كما في جامع الفصولين الاشارة من الناساطق باطله في وصية وغيرها الا في الاقتناء والاقرار
بالنسب والاسلام والكفر كذا في التافيج واختلفوا في وصية معتملة اللسان كما في المجمع
والفتوى على صحته ان دام العقل الى الموت والابطل ليس للقاضي عزل الوصي العدل
السكافي فان عزله كان جائزا انما كما في المحيطة واختلافه في صحة عزله والاكثر على الصحة
كما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الاقتناء بعدم صحته كما في جامع الفصولين وأما عزل الخائن
فواجب واما العاجز فيضم اليه آخر كما قدمناه والعدل السكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه
شئان احدهما ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يدعى ديننا على الميت
فيتهمه القاضي فيخرجه كذا في الولو الجلية وفي الخسائية القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرجه
على قول أبي حنيفة رحمه الله وانما يضمن اليه آخر وقال أبو يوسف رحمه الله يخرجه وعليه
الفتوى المعتق في مرض الموت كالسكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده فيه فقتل مولا
خطأ فعليه قيمته ان يسمى فيهما واحدة لا اعتاق فيه لكونه وصية ولا وصية لقاتل واخرى
وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالسكاتب اذا اجنى خطأ ولو شهد في زمن
السعاية لم تقبل كما في شهادات الصغير والمدير بعد موت مولا كالمعتق في زمن المرض فلو

(قوله وهو ان كل الخ) مقيد
بما اذا صدقه الظاهر (قوله)
يعمل نهي القاضي (الخ) أي
نهي لوصيه لا وصي الميت
(قوله الثاني الخ) مجول
على ما اذا لم يكن له بينة للتمتع
والا فيجعل القاضي وصيا
للميت في مقدار الدين الذي
يدعي به خاصة ولا يخرج
الوصي عن الوصاية وبه
أخذ المشايخ وعليه الفتوى

قتل في زمن سعيته خصاً كان عليه الاقل وعندها الذينة على عاقلة وهي من جنابات المجمع
 وصرح ايضا في السكا في قبيل القسامة بان المدبر في زمن سعيته كالمسكاتب عنده وحرمدون
 عندهما وكذا الوما وتترك مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدبر رجلاً خطأ فعليه ان يسعى في
 قيمته لولى القتل عنده كالمسكاتب وعندها عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للذيرة ان تزوج
 نفسها من سعيته لان المسكاتب لا تزوج نفسها وعندها لها ذلك لانها حرة وقد اقيمت
 به القاضى لا يعزل وصى الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهر ثبوت خيانتة او تصرف في ما لا يجوز
 عالماً مختاراً او ادعى ديناً على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه بقول له اما ان تبرئ الميت
 او عزلك ولا ينصب وصياً غيره مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقر لمدي الدين كافي
 الخزانة لا يملك الوصى بيع شيء باقل من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا وصى ببيع عبده من
 فلان فلم يرض الوصى له بشئ المثل فله الخط الوارث اذا تصدق بالثلث للوصى به لافقره
 وهناك وصى لم يجز وبأخذ الوصى الثلث مرة أخرى ويتصدق به كافي القنية الوصى يملك
 الا بصاً سواء كان وصى القاضى او الميت فيها كافي الحاتية الوصى اذا خلط مال المغير بماله
 لم يضمن منها ايضا الوصى اطلاقاً غريم اليتيم من الحبس ان كان معسراً لان كان موسراً
 لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كافي يبيع القنية
 لا يضمن الوصى ما انفقه على واية ختان اليتيم اذا كان متعارفاً لا صرف فيه ومنهم من شرط
 ان القاضى وقيل يضمن مطلقاً كذا في غضب اليتيمة القاضى اذا اقام قيدا للعجز الوصى
 لا يعزل الوصى وان اقامه مقام الاول انعزل كذا في قسمة الولى الوالية اذا مات أحد الوصيين
 اقام القاضى الحى وصياً او ضم اليه آخر ولا تبطل الا اذا وصى لهما بالتمسك بالثلث
 فيضعه حيث شا كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصى اذا ابرأ عما وجب به بقصد صح
 وبعض الا اذا ابرأ من كاتبه عن بدل السكينة وكذا الوكيل والاب كافي الحاتية الغلام اذا لم
 يكن أبوه حائساً فليس لمن هو في حجره تعليمه الحيا كذا لانه يعبر بها والام ولاية اجارة ابنها
 ولو كان في حجر عمته قال القاضى جعلتك وكيلاً في تركه فلان كان وكيلاً بالحفظ لا غير ولو
 زاد تشتري وتبيع كان وكيلاً فيهما ولو قال جعلتك وصياً في تركه فلان كان وصياً في الكل
 اذا مات الوصى خرج الوصى به عن ملكه ولم يدخل في ملك أحد حتى يقبل الوصى له
 فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب وصى الوصى الى رجل ثم الى
 آخر فها مشر كان في كاه كذا في التهذيب ففنى الوصى الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا
 اذا قضى باصر القاضى انفق الوصى على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا بينة
 كتاب الفرائض

(قوله غاب غيبة منقطعة
 الخ) المراد بها ان تكون
 في بلدة لا تصل اليها القوافل
 فينصب القاضى خصاً من
 الميت ليصل الغريم الى
 حقه (قوله الا اذا وصى لهما
 الخ) أى فانها تبطل لانه
 رضى بامانتها وقد عزم
 بموت أحدهما (قوله اجارة
 ابنها الخ) مثلاً وصى
 الاب والجد واذا بلغ العبي
 فان شاء مضى على الاجارة
 أو فسخ وليس له فسخ
 الاجارة التي عقدت على
 داره أو عبده
 كتاب الفرائض
 (قوله العطاء لا يورث الخ)
 ولومات في آخر السنة يستحب
 الصرف الى قريبه (قوله
 الجنة يورث الخ) أى ان
 يخرج اكبره فان لا اقله

(قوله وفي الثالث نظر الخ)

وهو ان الجنين يرث ويورث
 لكن انما يرث اذا كان
 موجودا في البطن عند موت
 الامورث بان جاء لاقبل من
 اسنة اشهر مدامات المورث
 اذا كان غير الاب اما اذا
 مات الاب فيرث اذا اجازت
 به لاقبل من سنتين مدامات
 مالم تقر بانقضاء العدة وانما
 لا يرث الجمل الميت اذا انفصل
 بنفسه وأما لو ضرب بطنها
 انسان فالقتل جنبيا ميتا
 فهو من جلة الورثة (قوله
 لاعلى الثاني الخ) بناء على
 ان العتق يعقب الملك
 ولا يقارنه لان الملك شرط
 فلا بد من وجوده قبله
 (قوله والنسكاح الخ) أتم
 الانكاح فلو كان للقاصرة
 شقيق وأخ لابل فبات الشقيق
 من ابن لا يرث ولاية التزويج
 (قوله وخبر المبيع) الاولى
 تأخير عن الوكالات لتكون
 التي لا تورث على نسق واحد
 (قوله فلا بد من اعادته الخ)
 لانه لو ورثه الوارثة لكان
 اثبات أحدهم كافيا (قوله
 فطر الولد الخ) أي ان كان
 الولد فقيرا وان غنيا في ماله
 (قوله ويجوز اقراض الاب
 الخ) الصحيح انه كالوصي
 ويجوز اقراضه ولو سكن اذا
 ملا ذلك وضاع عليهما ضمانته
 ولا يكون ذلك خيانة في
 حقهما فلا يفسخ بغير انزال

اليتمية وفي الثالث نظر يعلم مما قدمناه في البيوع واختلافوا في وقت الارث فقال مشايخ
 العراق رحمهم الله تعالى في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى
 عند الموت وفائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مورثة اذ مات، ولاك فانت حرة فعلى
 الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتمية الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق فغنها ما لا
 يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحد القذف والنسكاح لا يرث وخبر المبيع والرهن
 يرث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فذهب من قال يرث
 ومنهم من اثبت له الوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه
 يرث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز ان يعل لا يرث عنده خلافا لما أخذ من مسألة
 مالم يرهن احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا
 لهما كذا في آخر اليتمية وأما اخبار التعمين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء الجدة كالأب
 الا في إحدى عشرة مسألة خمس في الفرائض وست في غيرها أما الخمس فالاولى الجدة أم
 الأب لا ارث لهما مع الأب ولا تجب بالجد الثانية الاخوة لابوين أو لأب يسقطون بالأب ولا
 يسقطون بالجد على قولهما ويسقطون به كالأب على قول الامام وعليه الفتوى فالمخالفة على
 قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما بقي مع أحد الزوجين والأب ولو كان مكان الأب جده فلا لم
 ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لأبي يوسف رحمه الله الرابعة لومات
 المعتق عن اب معتقه وابن معتقه فلا لأب السدس والباقي للابن في رواية ولو كان مكان الأب
 جده فالسك للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك جده معتقه واخاه قال أبو
 حنيفة رحمه الله يختص الجد بالولاية وقال الولاء يدنهما ولو كان مكان الجد اب فاليراث كله له
 اتفاقا وأما المسائل الستة فاربعة في الكتب المشهورة لو أوصى لاقرباء فلا يدخل الأب
 ويدخل الجد فظاهر الرواية وفي صدقة الفطر تجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون جده
 ولو اعتق الأب جده ولا ولده الى مواليه دون الجد يوصي الصغير مسلميا بسلام ابيه دون جده
 الخامسة لومات وترك اولاد اصغار او مالا فالولاية للأب فهو كوصي الميت بخلاف الجد السادسة
 في ولاية الانكاح لو كان للصغير اخ وجد دفع الى قول أبي يوسف رحمه الله يشتر كان وعلى قول
 الامام رحمه الله يختص الجد ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا ثم زدت اخري وهو انه اذا مات
 ابوه صار يتيما ولا يقوم الجد مقام الاب لالالة اليتيم عنه فهي اثنا عشر مسألة ثم رأيت اخرى
 في نفقات الثانية لومات وترك اولاد اصغار او مالا له ولهم أم وجد اب فالنفقة عليهما
 اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد انتهى ولو كان الأب كانت كلها عليه ولا تشاركه الام
 في نفقتهم فهي ثلاثة عشر الجدة الفاسدة من ذوى الارحام وليس كاب الأب فلا يلي النسكاح مع
 العصمات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن يتيم علم يثبت بلا
 تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الامسألة ما اذا قتل ولد بنته فانه لا يقتل به كاب الأب كما
 ذكره الزيلعي والحدادى من الجنائيات وصى الميت كالأب الا في مسائل الاولى لا يجوز اقراضه
 اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية يبيع ويشترى لنفسه بشرط الخير لليتيم وللأب
 ذلك بشرط ان لا ضرر للثالث للأب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى الرابعة للأب
 الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر علمه الخامسة للأب ان يرهن مال ولده على
 دينه بخلاف الوصى السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط

فلا بد من قوله قبلت بعد الإيجاب بخلاف الأب السابعة لا يلي الانكاح بخلاف الأب الثامنة
لا يجوز بخلاف الأب التاسعة لا يؤدي من ماله صدقة فطرة بخلاف الأب العاشرة لا يستغفمة
بخلاف الأب الحادية عشر لا حضنة له بخلاف الأب الميت لا يرث إلا في مسئلة ما إذا ضرب بطن
امرأة فالقتله ميتا فإن الغرة يرثها الجنين لتورث عنه كما في جنايات المبسوط ولا يملك الميت
الإني مسئلة ذكرناها في الصيد ولا يضمن الإني مسئلة ما إذا حفر بئر اتعد يا ثم مات فوقه فيها
إنسان بعد موته كانت الدية على عاقلة ولو حفر عبد بئر اتعد يا فاعتقه ولاه ثم مات العبد
فوقع إنسان فيها فالدية على عاقلة كما في الجامع لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في
دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فإذا قدموا فلا بد من بيعة ولو أهل ذمة ولا بد أن يقولوا لا
نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيلا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه كذا في مستأمن
فتخ القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب المهر في أحد قال المرحوم في الحزاة
قال العباس الناطق رأيت بخط بعض مشايخنا رحمه الله في رجل جعل لأحد بنيه دارا نصيبه
على أن لا يكون له بعد موت الأب ميراث جازوا فتى به الفقيه أبو جعفر محمد بن اليماني أحد
أصحاب محمد بن شعاع البلخي وحكى ذلك أصحاب أحمد بن أبي الحارث وأبو عمرو والطبري انتهى
والله سبحانه وتعالى أعلم

ثم الفن الثاني من الأشياء والنظائر وليسه الفن الثالث من الأشياء والنظائر وهو فن
الجمع والفرق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما نعم والهم * وفتح من دقائق الحقائق وفهم * وصلى الله على رسوله محمد وآله
وصحبه وسلم (وبعد) فهذا هو الفن الثالث من الأشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق ونهت
فيه على أحكام يكثر دورها ويصح بالفقيه جهاتها هي أحكام النامى والجاهل والمكره
وأحكام الصبيان والعبيد والسكارى والأعمى وأحكام الحمل وقد كتبنا في الفوائد
من كتاب البيوع والأحكام الأربعة الاقتصار والاستناد والتبيين والانقلاب وحكمكم
انفقود حمايتهم وما لا يتعين وبيان جريان أحد هـ ما كان الآخر وبيان حكم الساقط هل
يعود أم لا وما فرع على ذلك وبيان أن النائب يملك ما لا يملكه الاصيل وبيان ما يقبل الاسقاط
من الحقوق وما لا يقبله وبيان أن الز يوف كالجبا في بعض دون بعض وأحكام النائم
وأحكام المجنون والمعتمود وبيان ما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه وأحكام الاتي وأحكام
الجن وأحكام الذمي وأحكام المحارم وأحكام غيبوبة الحشفة وأحكام العقود وأحكام الغسوخ
والقول في الملك والقول في الدين وأحكامه والقول في غن المثل وأجرة المثل وهو المثل والقول
في الشرط والتعليق والقول في السفر وفي أحكام المجهول في الحصر ويوم الجمعة * أحكام
النامى * وحد النسيان في التحرير بأنه عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه واختلافه في الفرق
بين السهو والنسيان والمعتمدانهم مترادفان وانفق العلماء على أنه مذهب للآثم مطا
لحديث الحسن أن الله تعالى وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه قال
الاصوليون أنه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام لأن عين الخطأ واخويه غير من فروع
فالمراد حكمها وهو نوعان آخر وهو المأثم ودينوى وهو الفساد والحكمان مختلفان فصار
الحكم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يحكم ما عندنا فلان المشترك لا عموم له وإنما عند الشافعي

(قوله ولا يقضن الإني مسئلة
الح) أى لأن الدية إذا كانت
على العاقلة كان كواحد منهم
فيؤخذ من تركته هذا إذا
كان من أهل العطاء والأفلا
شيء عليه (قوله فالدية على
عاقلة) هي حى سيده (قوله
كتاب ملكهم الح) لأن كتابه
ليس حجة في المال (قوله جاز)
أى صحح بتأمل في وجه
جهته (قوله سقط لآثم
مطلقا) أى سواء كان
في حقوق الله تعالى أو في
حقوق العباد وإنما طلب
رفع المأثم في آية ربنا
لا نتوانسنا الآية لأن منه
ما لا يعذر فيه كما لو رأى في
قوة نفسا فآخر إلى أن نسيه
فصلى وكما لو ترك معاودة
القرآن إلى أن نسي بخلاف
ما لو اطلب ومع ذلك نسي
فانه معذور (قوله بدلالة
محمل الح) أى على أن
الحقيقة غير مرادة

(قوله ولا يحصل الخ) الصواب يحصل (قوله ولو سلم ناسيا) جواب لو محذوف وهو لا تبطل (قوله أولا معه الخ) أي لامع النسيان
 بمذ كرم مع داعي النسيان كالمصائم ليس له حالة تذكر ومع داعي النسيان وهو التوفيق إلى الكل (قوله الاجتهاد الصحيح)
 يعني بان لا يكون مخالفا للكتاب أو السنة أو الاجماع فانه يصلح عذرا (قوله كالمحجج الخ) فان اجماعه يفسد الصوم عند
 الاوزاعى لحديث افطر الحاجم والمحجوم وهذا اذا كان ظنه مبنيا على فتوى ١٦٧ أو سماع حديث والا فليقبل القضاء

والسكارة بخلاف المغتاب
 لو افطر على ظن ان القيمة
 فطرته لحديث القيمة تفطر
 الصائم لانه مؤثر بالاجماع
 فلا يكون جهله في موضع
 الاجتهاد الصحيح (قوله على
 ظن انما الخ) أي فلا حد
 عليه وتسمى شبه اشتباه فلا
 يثبت بها النسب وان ادعى
 ولدها ولا تجب العدة (قوله
 يكون عذرا) فلو لم يعلم ان
 عليه الصلاة والزكاة
 وغيرها ولم يودها لا يلزمه
 قضاؤها خلافا لفر (قوله
 و ياتى به الخ) أي جهل
 الشفيع بالبيع عذر فتى علم
 فله الشفعة وكذا اذا اعتقت
 الامه وجهات بالاعتاق
 أو بالخيار فاذا علمت ان
 شاءت أقامت مع الزوج
 أو فارقت وكذلك اذا جهلت
 البكر بانها كالحال الولي يكون
 لها الخيار بعد العلم وكذلك
 اذا جهل الوكيل باطلاق
 الوكالة أو جهل المأذون
 فلا ينفذ تصرفهما قبل
 العلم وجهل الوكيل بالعزل
 والمأذون بالخبر يكون عذرا
 فينفذ تصرفهما قبل العلم
 (قوله ان علم به حث) لان

رجه الله فلان المجاز لا عموم له فاذا ثبت الاخرى اجماعا لم يثبت الاخر كذا في التنقيح
 ونعماء في شرحنا على المنار وأما الحكم الذي يوجب فان وقع في ترك ما مولى يسقط بل يجب
 تداركه ولا يحصل الثواب المترتب عليه أو فعل منهى عنه فان أوجب عقوبة كان شبهة
 في اسقاطها من نسي صلاة أو صوما أو حجاب أو زكاة أو كفارة أو نذرا أو جب عليه قضاءه بلا
 خلاف وكذلك الوقف بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا ومنهما من صلى بفساد
 مانعة ناسيا أو نسي ركنا من ار كان الصلاة أو يتيقن الخطأ في الاجتهاد في الماء والثوب وقت
 الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تسكلم في الصلاة ناسيا وما يسقط حكمه في النسيان لو اكل
 أو شرب ناسيا في الصوم أو جامع لم يبطل أو اكل ناسيا في الصلاة تبطل ولو سلم ناسيا في الصلاة
 الر باعية على رأس الركعتين والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في الطلاق لو قال
 زوجتي طالق ناسيا ان له زوجته وكذا في العتاق وكذا في مهورات الاحرام وقد جعل له
 اصلا في التحريم فقال ان كان معه مذ كروا داعية له ككل المصلي لم يسقط لتقصيره بخلاف
 سلامه في القعدة أولا معه مع داع ككل الصائم سقط أولا ولا فاولى كترك الذابح التسمية
 انتهى ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان كان ممن مبيع أو قرض
 لم يؤخذ به وان كان غصبا يؤخذ به كذا في الحنابلة ومنها الوعد الوصي بان الوصي أو وصي
 بوصايا لكنه نسي مقدارها وحكمه في وصايا خزائن المفتين وأما الجهل فحقيقته عدم العلم
 عما من شأنه العلم فان قارن اعتقاد النقيض فهو مركب وهو المراد بالشعور بالشيء على
 خلاف ما هو به والافسيت وهو اراد بعدم الشعور واقسامه على ما ذكره الاصوليون كما
 في المنار بعبارة جهل باطل لا يصلح عذرا في الآخرة بجهل الكافرة بصفات الله تعالى
 واحكام الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغي حتى يضمن مال العدل اذا ائلفه
 وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة والاجماع كالفتوى ببيع امهات
 الاولاد والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا
 وشبهة كالمحجج اذا انظر على ظن انها فطرته وكرزى بجارية والده أو زوجته على ظن انها
 تحمل له والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويحق به جهل
 الشفيع وجهل الامه بالاعتاق وجهل البكر بتكاح الولي وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق
 وضده انتهى ومما فرقوا فيه بين العلم والجهل لو قال ان لم اقل فلانا كذا وهو ميت ان علم
 به حث والا لا كذا في السكر وقالوا لو لم تعلم الامه بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم
 تعلم الصغيرة خيار البلوغ بطل وقالوا الاستام جارية متعقبة أو ثوبا مفروفا فظهر انه ملكه بعد
 الكشف قيل يعذر اذا ادعاء للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتد الاول وقالوا يعذر الوارث
 والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا
 برهنت استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وادعى البذل ثم ادعى الاعتاق قبله

حلفه مع المسلم بموته لا يمنع انعقاد اليمين لا مكان حياته فتنة فقد باعتبار ذلك ويحتمل للجهل العادى (قوله استام جارية
 متعقبة الخ) فرق في البحر بين الجارية المتعقبة والثوب الملقوف بان الجارية المتعقبة مما يعرف وقت المساومة فلا يقبل
 إنه لم يعلمها الا اذا صدقها المصلي عليه في عدم معرفته اياها

تسمع ويسترد البذل اذ ابرهن وقالوا اذا باع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش
وقال لم اعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما
او فتنه في البحر من باب المتفرقات ان الجهل معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على
الكبيرة لو جهلت ان الارض مفسدة كما في الهداية وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر
جاء لا قال بعضهم لا يكفر وعامتهم على انه يكفر ولا بعد انته في آخر اليتيمة ظن بجهله
ان ما فعله من المحظورات حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة
كفر والا فلا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشترى ما كان رآه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان
لا يعلم انه مريض لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه مال
الغير يدفع الائم لا الضمان وفي اقرار اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل اقر ان عليه لفلان
حسنة من سلم عقدها بينهم ما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب
على شيء والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل
انتهى وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأؤه بافتاء
الاهل لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع
الوصي قبل العلم بالايصال جاز ولو باع ملكا لغيره ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع الجاهل
ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث انه لو تزوج أمة ابنته ثم بان ميتا نفذ ولو
باعه على انه آبق فيان راجعا ينبغي ان ينفذ وما فرقه وافي بين العلم والجهل ما في وكالة الخانية
الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المدينون قالوا ان علم الوكيل
بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع
الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ولو دفع بعد ما دفع الموكل فعن أبي يوسف
رحم الله الفرق بين العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمفاوضين اذا اذن لكل
منهما صاحبه اداء الزكاة فادى احدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه
وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والمأمور بقضاء الدين اذا ادى الاخر بنفسه ثم قضى المأمور
فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قولهما أما على قوله فيضمن على كل حال
انتهى ولو اجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما أوصى به لم يتحقق اجازتهم كذا في صايا الخانية وفي
وكالة المثنية أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالقدرة ولم يعلم الموكل بما باعه فقال
المأمور بعت الغلام فقال اجزت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجزت ما أمرتك
به لم يجز انتهى وفي وكالة الولو الجمية اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمد ثم قتله الباقي ان علم
ان عفو البعض يسقط القصاص اقتصر منه والا فلا لان هذا مما يشك على الناس انتهى
وفي جامع الفصولين وكاه بقض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
والدافع تضمين الموكل ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده
لم يضمن والضمان على الموكل انتهى وأما احكام الاكرام فذكر في آخر المنار وهي
شبهة في الفروع تركناها قصدا في احكام الصبيان وهو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل
ذكر اقصي ويسمى رجلا كما في آية المواريث الى البلوغ فغلام الى تسع عشرة فتساب الى
اربع وثلاثين فكهول الى احدى وخمسين فشيوخ الى آخر عمره هكذا في الفقهاء وفي الشرع يسمى
غلاما الى البلوغ وبعده شابا ونفتي الى ثلاثين فكهول الى خمسين فشيوخ وتماه في ايمان البزازنة

(قوله لان هذا مما يشك
على الناس الخ) يؤخذ منه
ان الجهل عند في دار الاسلام
اذا كان دليل الحرمة خفيا
كما لو كره على شرب الخمر
بالقتل فصر على القتل ولم
يعلم حرمة ذلك بعدد بالجهل

(قوله فلا تكليف عليه بشئ الخ) اعلم ان الصبي اذا تصرف تصرفا يجوز عليه كبيع وشراء ونزوح وتزويج امته وكتابة قضا
وتحويها وتوقف على اجازة وليه مادام صبي ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز ولم يميز بنفسه البلوغ بلا اجازة ولو طلق
أو حرر ولو بعوض أو وهب أو زوج فنه أو باع محاباة أو شري ما كثر من قيمته فهو باطل وان اجاز بعد بلوغه لانه لا يجزئه وقت
المعقد الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ مما يصلح لابتداء العقد كارتعت ١٦٩ ذلك الطلاق أو العتق فيقع

لانه يصلح لابتداء (قوله
ولو اداه وقع فرضا الخ)
أى لانه لا ينتقح وان كان
الزام الاداء ساقط عنه
كالريض والمسافر لا تجب
عليهم الجمعة ومع هذا
لو اداه وقع فرضا (قوله
والمتعمد عدمها الخ) لان
نقل البالغ مضمون ونقل
الصبي غير مضمون فيكون
بناءه الاقوى على الاصحف
(قوله ولا الشهادة مطلقا)
لامقابل لهذا الاطلاق
لاسابقة والا لاحقا (قوله
وتصح سلطنته ظاهرا)
أى لاحقية اذ لا يصلح
شاهدا فلا يصلح فاضيا
ولا واليا، فان في زماننا
تولية ابن صغير للسلطان
اذا مات يصح ظاهرا
وينبغي ان يكون الاتفاق
على وال عظيم يكون سلطانا
ويكون تقليد القضاء منه
غير انه يعد نفقه تبعا لابن
السلطان تعظيما وهو
السلطان في الحقيقة وبعد
بلوغ ابن السلطان يعزل
الوالى نفسه ويحدد عقد
الولاية لابن السلطان

فلا تكليف عليه بشئ من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنيات فلا حرج عليه
لو فعل شيئا منها ولا قصاص عليه وعمدة خطأ واما الايمان بالله تعالى في القصر برواستثنى
فخر الاسلام من العبادات الايمان فائت امـ ل وجوبه في الصبي العاقل بسببية حدوث
العلم لا الاداء فاذا اسلم عاقل وقع فرضا فلا يجب تعديده بالغاً كتهجيل الزكاة بعد السبب
ونفاه شمس الائمة لعدم حكمه ولو اداه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد
وجد والاول اوجه انتهى واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والاضحية والمعمد
الوجوب فيؤديه الولي ويذبحها ولا تصدق بشئ من لحمها فيطعمه منه ويبتاع له بالباقى
ما يتبقى عينه واتفقوا على وجوب العشر والخراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله
وقرأته كالبالغ وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة واكل وشرب
في الصوم وجماع في الخ فـ ل الوقوف بعرفة لكن لادم عليه في فعل محظور احرامه ولا تنتقض
طهارته بالهقهة في صلاته وان اطلت الصلاة وتمتع عباداته وان لم تجب عليه واختلفوا
في ثوابها والمعمد انه له وللعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته ولا تمنح امامته واختلفوا
في صحتها في التراويح والمعمد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد
من عقله وتصحيل فضيلة الجماعة وصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو هم وليس
هو من أهل الولايات فلا يلى الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقة لكن لو خطب باذن
السلطان وصلى بالغ جزو وتمتع سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان وانقضت الرعية
على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يفوض أمور التقليد على وال ويعد هذا الوالى نفسه تبعا
لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالى لعدم صحة الاذن
بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له انتهى ويصح وصيا وناظر او يقيم القاضي مكانه بالتعالي
بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا وفي الاسعاف والمثقف ولا تصح خصومة الصبي
الا أن يكون مأذونا في الخصومة وهو كالبالغ في نواقض الوضوء الا الهقهة ويصح اذنه مع
الكراهة كما في المجمع لكن في المراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في
ظاهر الرواية وان كان البالغ أفضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان وأما قيامه
في صلاة الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه الحكم بهمتا وان كانت أركانها وشراطينها
لا توصف بالوجوب في حقه وأما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا وتقبل روايته
وتصح الاجازة له وتقبل قوله في الهدية والاذن وينع من مس المصحف وتنع الصبية
المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزوج الى انقضاء العدة ولا تقول بوجوبها عايبا على
المعمد ويصح امانه ولا بد اوى الابن وليه وتقب اذن البنات الطـ فل مكرهه قياسا

فسلطنة ابن السلطان ظاهرة لاحقية اذ لا بد من ٢٢ اشياء تحدد عقد سلطنة ابن السلطان بعد بلوغه (قوله ويصح
وصيا الخ) مخالف لما سأتى من انه يشترط في الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل (قوله واما فرض الكفاية الخ) يبي
المصنف للجواب وكأنه لم يحضره حال انه مصنف وفي الاستروشنى الصبي اذا ام في صلاة الجنابة فينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر
(قوله وتقبل روايته الخ) أى تقبل رواية من مع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ اماما رواه قبل البلوغ فغير مقبول
عند الجمهور (قوله وينع من مس الخ) هذا قول لبعض مشايخنا بكرة اهة دفع المصنف للصغار وعاءهم لم يروا به بأسا
ويصح امامته أى اذا كان ما ذوقه بالقتال والا فلا

تسمع ويسترد البذل اذا برهن وقالوا اذا باع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش
وقال لم اعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما
اوضحناه في البحر من باب المتفرقات ان الجهل معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على
الكبيرة لو جهلت ان الارضاع مفسد كما في الهداية وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر
جادلا قال بعضهم لا يكفروا عما تم على انه يكفر ولا بعذر انتهى وفي آخر اليتيمة ظن بالجهل
ان ما فعله من المحظورات حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة
كفر والا فلا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشترى ما كان رآه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان
لا يعلم انه مرتبه لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه مال
الغير يدفع الائم لا الضمان وفي اقرار اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل اقران عليه لفلان
حطه من سلم عقده بينهما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب
على شيء والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل
انتهى وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأؤه بافتاء
الاهل لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع
الوصي قبل العلم بالايصال جاز ولو باع ملكا لغيره ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع الجدة مال
ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث انه لو تزوج أمة ابنته ثمان مائة نفذ ولو
باعه على انه أبقى فبان راجعا يبنى ان ينفذ ومما فرقوا فيه بين العلم والجهل ما في وكالة الخاتمة
الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المدينون قالوا ان علم الوكيل
بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع
الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ولو دفع به مادفع الموكل فعن أبي يوسف
رحم الله الفرق بين العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمفاوضين اذا اذن كل
منهما لصاحبه باداء الزكاة فادى احدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه
وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والمأمور بقضاء الدين اذا ادى الا تم بنفسه ثم قضى المأمور
فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قولهما أما على قوله يضمن على كل حال
انتهى ولو اجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما وصى به لم يصح اجازتهم كذا في صايا الخاتمة وفي
وكالة المنية أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال
المأمور بعت الغلام فقال اجزت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجزت ما أمرتك
به لم يجز انتهى وفي وكالة الولو الجمية اذا عاقب بعض الورثة عن القاتل عدائهم قتله الباقي ان علم
ان غفوا البعض يسقط القصاص اقصر منه والا فلا ان هذا مما يشك على الناس انتهى
وفي جامع الفصولين وكاه بقبض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
ولذا وقع تضمين الموكل ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده
لم يضمن والضمان على الموكل انتهى وأما احكام الاكراه فذكر في آخر المنار وهي
شبهة في الفروع تركناها قصدا بحكم الصبيان وهو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل
ذكر اقصي وسمى رجلا كما في آية الموارث الى البلوغ فسلام الى تسع عشرة فتساب الى
اربع وثلاثين فكهول الى احدى وخمسين فشبح الى آخر عمره هكذا في اللغة وفي الشرع يسمى
غلاما الى البلوغ وبعده شابا وفتى الى ثلاثين فكهول الى خمسين فشبح وتماه في ايمان البرازنة

(قوله لان هذا مما يشك
على الناس الخ) يؤخذ منه
ان الجهل عذر في دار الاسلام
اذا كان دليل الحرمة خفيا
كما لو كره على شرب الخمر
بالقتل فصر على القتل ولم
يعلم حرمة ذلك بعذر بالجهل

(قوله فلا تكليف عليه بشئ الخ) اعلم ان الصبي اذا تصرف تصرفا يجوز عليه كبيع وشراء ونزوح وتزويج امنه وكتابة قضا ونحوها يتوقف على اجازة وليه مادام صبي او لم يبلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز ولم يجوز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق أو حرر ولو بعوض أو وهب أو زوج فنه أو باع محاباة أو شرب ما كثر من قيمته فهو باطل وان اجاز بعد بلوغه لانه لا يجوز له وقت العقد الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ مما يصلح لابتداء العقد كارتعت ١٦٩ ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح لابتداء (قوله

ولو اده وقع فرضا الخ) أي لانه لا ينتزع وان كان الزام الاداء ساقطاعنه كالربض والمسافر لا تجب عليهم الجمعة ومع هذا لو ادها تقع فرضا (قوله والمعتمد عدمها الخ) لان نفل البالغ مضمون ونفل الصبي غير مضمون فيكون بناءه الاقوى على الاضعف (قوله ولا الشهادة مطلقة) لا مقابل لهذا الاطلاق لاسبقا ولا لاحقا (قوله وتصح سلطنته ظاهرا) أي لاحقية اذ لا يصلح شاهدا فلا يصلح قاضيا ولا وائيا فاني زمانا من توكيلة ابن صغير للسلطان اذ امانات يصح ظاهرا وينبغي ان يكون الاتفاق على وال عظيم يكون سلطانا ويكون تقليد القضاء منه غير انه يعد نفقه تبعا لابن السلطان تعظيما وهو السلطان في الحقيقة وبعد بلوغ ابن السلطان يعزل الوالي نفسه ويجدد عقد الولاية لابن السلطان

فلا تكليف عليه بشئ من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنيات فلا حرج عليه لو فعل شيئا منها ولا قصاص عليه وعمدة نعماء واما الايمان بالله تعالى في القصر يروا سثنى فخر الاسلام من العبادات الايمان فائت امـ ل وجوبه في المصبي العاقل بسببية حدوث العلم لا الاداء فاذا اسلم عاقل او وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغ كتحجيل الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الائمة لعدم حكمه ولو اده وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجدوا الاول او جه انتهى واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والاضحية والمعتمد الوجوب فيؤديها الولي ويذبحها ولا يتصدق بشئ من لحمها فيطعمه منه ويشتاع له بالباقي ما تبقى عينه واتفقوا على وجوب العشر والخراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة واكل وشرب في الصوم وجماع في الخ قبل الوقوف بعرفة لكن لادم عليه في فعل محظور احرامه ولا تنتقض طهارته بالهفوة في صلاته وان اطلت الصلاة وتمتع عباداته وان لم تجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعتمد انه له وللعلم ثواب التعاليم وكذا جميع حسناته ولا تمنع امانته واختلفوا في معصاتي الترابيح والمعتمد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سماعها من صبي وقيل لا بد من عقله وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تمنع بثلاثته هو منهم وليس هو من أهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان وصلى بالغ جز وتمتع سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان وانقضت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يفوض أمور التقليد على وال ويعد هذا الوالي نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم والابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له انتهى ويصلح وصيا وناظرا وقيم القاضي مكانه بالغالى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا وفي الاسعاف والمتمتع ولا يصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا في الخصومة وهو كالبالغ في نواقض الوضوء الا اللهفة ويصح اذانه مع الكراهة كما في المجمع لكن في المراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان وأما قيامه في صلاة الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه الحكم بهتموا وان كانت أركانها وشراطينها لا توصف بالوجوب في حقه وأما فرض السكافية فهل يسقط بفعله فقالوا وتقبل روايته وتصح الاجازة له ويقبل قوله في الهدية والاذن ويمنع من مس المصحف وتمنع الصنية المطلقة والماتوفى عن زوجه من التزوج الى انقضاء العدة ولا تقول بوجوبها عليها على المعتمد ويصح امانته ولا بد اوى الاباذن وليه وتقب اذن البنات الطفل مكرهه قياسا

فسلطنة ابن السلطان ظاهريه لاحقية اذ لا بد من ٢٢ اشياء تجديد عقد سلطنة ابن السلطان بعد بلوغه (قوله ويصلح وصيا الخ) يخالف لما سأتى من انه يشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل (قوله واما فرض الكفاية الخ) يفيض المصنف للوجوب وكأنه لم يحضره حال التصنيف وفي الاستروشنى الصبي اذا ام في صلاة الجنازة فينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر (قوله وتقبل روايته الخ) أي تقبل رواية من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ اماما رواه قبل البلوغ فغير مقبول عند الجمهور (قوله ويمنع من مس الخ) هذا قول لبعض مشايخنا بذكر اهة دفع المصنف للصغار وعاءهم لم يروا به بأسا (قوله ويصح امانته) أي اذا كان ما ذكروه بالقتال والافلا

ولا بأس به استحسانا كافي الملتقط وإذا أهذى للصبي شيء وعلم أنه فليس للوالدين الا كل منه بغير حاجة كافي الملتقط ويصح توكيله اذا كان يعقل العقد ويقصده ولو محجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل موكله وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنسبة الموكل ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها وفي الملتقط ولا تصح الخصومة من الصبي إلا أن يكون مأذونا اه ويحصل بوطئه التحليل للطلقة ثلاثا اذا كان مراهاقا تحرك آله ويستثنى النساء ويعلمك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والنقاطه كالنقاط البالغ ويجب زدا سلامه ويصح اسلامه وردنه ولا يقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا أو تبعه وتحل ذبيحته بشرط ان يعقل التسمية ويضبطها بأن يعلم ان الحل لا يحصل الا بها كذا في الكافي ويؤكل الصيد برمييه اذا رمى وليس كالبالغ في النظر الى الاجنبية والحلوة بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمس عشرة سنة كافي الملتقط ولا يقع طلاقه ولا عققه الاحكام في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والجر عليه في الاقوال كلها الا في الافعال فيضمن ما أتلفه الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الجرح وتثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان من يشتهى النساء والا فلا وتثبت أيضا بوطي الصبيته المشتهية وهي بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قتيل في داره فالدية على عاقلة كافي الصغرى ولا جزية عليه ولا يدخل في الغرامات السلطانية كافي قسمة الولو لوجبة ولا يؤخذ صبيان أهل الذمة بالتبشير عن صبيان المسلمين كافي الخانيسة ولا شيء على صبيان بني تغلب ولا يقتل ولد الحر اذ لم يقاقل ولو قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قاتل الصبي استحق سلب مقتوله لقول الزبلي ويدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهما أو رضخا انتهى وفي الكثران الصبي من رضخه اذا قاتل ولو قال السلطان لصبي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي البرازية السلطان أو والي اذا كان غير بالغ فبلغ بختاج الى تقليد جديد انتهى ولا تنعقد يمينه ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلقه حتى يدرك كافي العمد ولو ادعى على صبي محجور ولا يئنه له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فكل لا يقضى عليه كذا في العمد ويقام التميز برعليه ناديا وتوقف عقوده المترددة بين النفع والضرر على اجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من أقواله ما تمحض ضررا ومنه اقرضه واستقرضه ولو محجورا لا لو كان مأذونا وكفاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له وعنه مطلقا وقد جمع العمادى في فصوله أحكام الصبيان فمن أراد الاطلاع على كثرة فروعنا وحسن تقريرنا واستيعابنا وعلى نعم الله تعالى علينا فليما نقصده من جمع المتفرق فليتنظر ما ذكره العمادى وقد ذكر العمادى ما يكون به بالغ او ما يتعلق به تركه كقصد التصريح به في كتاب الحجر وكذا هذا ان شاء الله تعالى كتاب المفردات الملتقطات والصبيته التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير محرم ولا يضمن الصبي بالغصب فلو غصب صبيات عنده لم يضمنه الا اذا نقله الى أرض مسبعة أو مكان الوباء أو الحمى وقد شئت عن أخذ ابن انسان صغيرا أو أخرجه من البلد هل يلزمه احضاره الى أبيه فاجبت بما في الخانيسة رجل غصب صبي احراقا فبالصبي عن يده فان القاصب يجلس حتى يمضي بالصبي أو يعلم انه مان انتهى ولو خذعه حتى أخذه برضاه لم يضمن كافي الخانيسة لانه ما غصبه لانه لا اخذ قهرا وفي الملتقط من النكاح وعن محمد رحمه الله

(قوله ولا ترجع الحقوق اليه)
أي بالنسبة الى المحجور
(قوله كالنقاط البالغ) أي
في الصحة وأما وجوب
التعريف فعلى وليه وفائدة
صحته ضامنه ولو لم يشهد
(قوله وردنه) أي ان كان
مراهاقا والا اعتبر اسلامه
فقط (قوله بان يعلم ان الحل
الح) فيه نظر اذا التسمية
شرط فيشترط حصوله
لا تحصيله فلا يتوقف الحل
على علم الصبي ان الذبيحة
انما تحل بالتسمية كما نبه
عليه العلامة ابن عابدين
في رد المحتار رعليه

تعالى فيمن خدع بنت زجل أو امرأته وأخرجها من منزلها قال أحبسها أبدا حتى يأتي بها
أو يعلم موتها انتهى ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته ففيه حكومة عدل لادنية ولودفع السكين
الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي و يرجعون بها على
الدافع وكذا لو أمر صبي بقتل انسان فقتله ولو أمر صبي بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية
ولو أرسله في حاجة فعطب ضمنه وكذا لو أمره بصعود شجرة لنقض غارها فوقع وكذا لو أمره
بكمس الحطب كذا في الحاشية وفيما أياضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال
بعضهم لا شيء على الوالدين لانه من يحفظ نفسه وان كان لا يهمل او كان اصغر سنا قالوا يكون على
الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين
شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده فعليه الكفارة ولو جمل صبي اعلى دابة
وقال امسكها لي وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة الذي جمه الدية مطلقا وان سير الصبي
الدابة فوطأت انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها
فهدر ولو كان الرجل راكبا جعل صبيامه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك
فالدية على عاقلة الرجل فقط والافعلى عاقلتهما انتهى ولو ملأ صبي كوزا من حوض ثم صبه
فيه لم يجل لاحد ان يشرب منه ولا يجوز لوالى الباسه الحرير والذهب ولا ان يسقيه الخمر ولا ان
يجلسه للبول والغائط مستقبلا او مستدبرا ولا ان يخضب يده او رجله بالحناء وفي الملتقط زوج
ابنته من زجل وذهبت ولا تدرى لا يجبر زوجها على الطلب انتهى هو احكام السكران كجهو
مكاف لقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى) خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم
فان كان السكران محرم فالسكران منه هو المكف وان كان من مباح فلا فهو كالمعنى عليه
لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما اذا سكر مكرهاا ومضطر اطلاقا وقد مناهى الفوائد انه
من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود والخاصة والاشهاد على شهادة نفسه
وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر المثل او باكثر فانه لا ينفذ الثانية
الوكيل بالطلاق صاحبها اذا سكر فطلق لم يقع الثانية الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ
على موكله الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران وهي في فصول العمادى فهو
كالصاحي الا في سبع فيؤاخذ باقواله وافعاله واختلاف التصحيح فيما اذا سكر من الاثرية
المختدة من الجبوب او العسل والفتوى على انه ان سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال
غفله بالبيع لم يقع وعن الامام انه ان كان يعلم انه ينجح حين شربه يقع والا فلا وصرحوا بكرة
اذان السكران واستحبوا عاداته وينبغى ان لا يصح اذانه كالمجنون واما صومه في رمضان
فلا اشكال انه ان صحا قبل خروج وقت النية انه يصلح منه اذا نوى لانا لا يشترط التبييت فيها
واذا خرج وقتها قبل صحوه اثم وقضى ولا يبطل الاعتسكاف بسكره ويصح وقوفه بعرفات
كالمعنى عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلاف في حد السكران فقيس من لا يعرف الارض
من النساء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم رحمه الله وقيل من في كلامه اختلاط
وهذيان وهو قولهما وبه اخذ كثير من المشايخ والمعتبر في القدح المسكر في حق الحرمة ما قاله
احتياط في المحرمات والخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة به وفي يمينه
ان لا يسكر كما يبناه في شرح السكز * (تنبيه) * قولهم ان السكران مباح كالانغماء يستثنى
منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليس له لانه يصنعه كذا في المحيط

احكام العبيد لا جنة عليه ولا عيد ولا تشرى ولا اذن ولا اقامة ولا حج ولا عمرة
 وصورتها كالرجل ويزاد البطن والظهر ويحرم تقرب غير المحرم الى غورتها فقط وماعداها
 ان امتنعت ولا يجوز كونه شاهدا ولا شكريا ولا عاترا ولا قاسما ولا موقوما ولا كاتب حكم
 ولا امينا لحاكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا يلي امر اعاما الا نباية عن
 الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبده
 بالقضاء ففقدني بدمه عتقه جاز بلا تجديد اذن ولا وصيا الا اذا كان عبدا الموصى والورثة صغار
 غنم الامام الاعظم ولا يملك وان ملكه سيده ولا زكاة عليه ولا فطرة وانما هي على مولاه ان
 كان للخدمة ولا اضحية ولا هدي عليه ولا يكره الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد
 ولا فرضا وجب بايجابه وكذا الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ اقراره بمال ما ذوبا ومكاتب الا
 باذن مولاه الا اذا اقر المأذون بما في يده ولو بعد حجره وكذا اقراره بجنائية موجبة للدفع او القداء
 غير صحيح بخلافه بعد اوقود ولا ينفرد بتزويج نفسه ويحرم عليه ويحرم له ان يكون نذرا وزهنا
 ولا يرث ولا يورث ولا تصح كفالته حالة الا باذن سيده ولا دية في قتله وقيمة قائمها كلال
 وبضائه ولا تباعها ولا عاقلة له ولا هو منهم وحده النصف ولا احصان له وحنانته متعلقه
 برقبته كدبته ولا سهم له من المغنمية بل يرضخ له ان قاتل ويبيع في دينه ويدفع في جنائنه ان لم
 يفد سيده وينكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا وطلاقها ثنتان وعدتها حيتان ونصف المقدر
 ولا امان بقذفها ولا تنكح على جرة ويصح عتقه عن الكفارات ولا يحسد قاذفو اغنيا بعز
 وقسمها على النصف من قسم الحرة ومهرها كغيرها ولا يلحق ولدناها الا بدعوتها منه
 ولو اقر بوطئها وابلاء الامة المنكوحة شهران ولا خادم لها ولو جيلة ولا تجب نفقتها الا بالتبوة
 ولا توطأ الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر لعدد السرازي ويجوز جمعهم في مسكن واحد
 بدون الرضا ولا تهازل ولا ابلاء من امته ولا مطالبة لها اذا كان مولاه عينا ولا حضنة لا قاربه
 بل لسيدته ولا قهر اص بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بمخلق لحيته
 ودواؤه من بضائع مولاه بخلاف الحر ولو زوجه واذا لم يقدر على الوضوء الاجمعي فلي السيد
 ان يوضيه بخلاف الحر ولا يتزوج الا باذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالابن ويباح في نفقة
 زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوة ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا
 بحضور سيده ولا يجنس في دين وعما كة الكفار بالاستيلاء ولا يصح تصديق العبد والامة على
 النكاح الا في المسييين قبل القسمة بخلاف الحرين كافي التناخانية واعتاقه باطل ولو مطلقا
 بما يملكه بعد عتقه وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعته الا اهداء السير من المأذون والمحابة
 اليسيرة عنه والاذن في العزل الى مولاه وهو المطالب لزوجه العنين والمجنوب بالتفريق وليس
 مصرفا للصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكاتبه ولا يتحمل عنه مولاه مؤنة
 الا دم احصائه من اجرام مأذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو وكلا محجورا ولا جزية عليه ولا
 يدخل في القسامة وطى واحد الا متين ليس بيانا للعق الميم بخلاف وطى واحد المتراين
 لا يكون بيانا في الطلاق الميم وأمره بده باطلاق شيء موجب لضمانه وامر عبد الغير باطلاق
 مال غير مولاه موجب للضمان على الا حرم مطلقا بخلاف الحر الا اذا كان سلطانا وبضمن
 بالعتب بخلاف الحر ولو صغيرا ولا يصح وقفه وعقده وقوف على اجازة مولاه وقهر ج
 الامة في العدة ويحمل سفرها بغير محرم ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ بالتبعية عن لو كان

عبد ذمي ولا يضح الوقف على عبد نفسه أو أمته عند مجرده الله الا المذبر و ام الولد ولم أر
 حكم التقاطه أو استيلائه على المباح وينبغي في الثاني ان يملكه مولاه أخذ من قولهم
 لورد أبقا فالجعل لمولاه و يعززه مولاه على الصبي ولا يحده عندنا ومن نعم الله على عبده
 تسير جعها من محالها ولم أرها مجموعة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم افتح لنا من
 رحمتك والهمنا رشدنا في احكام الاعمال هو كالبصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا
 جعة ولا جاعة ولا ج وان وجد قائد اولايصلح للشهادة مطلقا على المعتمد والقضاء والامامة
 العظمى ولا دية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان يكون اعلم القوم ولا
 يصح عتقه عن كفاية ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائه ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي
 ان يكره ذبحه وأما حضائه فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا والا فلا ويصلح ناظرا او وصيا
 والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كافي الاسماء في الاحكام الاربعة
 قال في المنتصفي الاحكام تثبت بطرق اربعة الاقتصار كما اذا انشأ الطلاق او العتاق وله
 نظائر جمة والانتقال وهو انقلاب ما ليس بعلامة كما اذا علق الطلاق او العتاق بالشرط فعند
 وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلامة والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند وهو دائر
 بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تملك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود
 السبب وكل نصاب فانه تجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكطهارة
 المستحاضة والمتميم تنتقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا الى وقت الحدث ولهذا
 قلنا لا يجوز اسحهما والتبيين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان
 يقول في اليوم ان كان زيدي الدار فانت طالق وتبين في اللغو وجوده فيما يقع الطلاق في اليوم
 ويعتبر ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فرات الدم لا يقضي
 بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة ايام فاذا تم ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت
 والفرق بين التبيين والاستناد ان في التبيين يمكن ان يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن
 وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا اشترط المحلية في
 الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر اثره في القاسم دون المتلاشي و اثر التبيين يظهر
 فيما فلو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد البين بشهر فان
 مات لتمام الشهر طلقت مستندا الى اول الشهر فتعتبر العدة اوله ولو وطئها في الشهر صار
 من اجعل لو كان الطلاق رجعي او غرم العقر لو كان باينا ويرد الزوج بدل الخلع اليها لو خالها
 في خلالة ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع ولم تجب العدة لكونه قبل
 الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا تبين انه فيما بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو
 الصبي ولوقال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا انتهى
 والفرق بينهما في المستصفي وقد فرغ الكرايس في الفرق وفي الاستناد تسع مسائل
 قلنا اجمع فيها في احكام النكاح وما يتبع فيه وما لا يتبع فيه في المعاضات وفي تعيينه في
 العقد الفاسد وايتان ورجع بعضهم تفصيلا بان ما فسد من أصله يتعين فيه لا فيما يتقضى بعد
 صحته والله صريح تعيينه في الصبر بعد فساد ما فسد من أصله لا فيما يتقضى بعد
 برون نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين بطلان القضاء فلو ادعى على آخر ما لا واخذه ثم
 اقر ان لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعي رد عين ما قبض مادام قائما ولا يتعين في المهر ولو بعد

الطلاق قبل الدخول فترده مثل نصفه ولذا الزمها زكاته لو نصا باحوالها عند هاولا يتعين في النذر
والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك ويتعين في الامانات والمهبة والصدقة والشركة
والمضاربة والغصب وتماه في فصول العمادى وكتبنا في ييوع الشرح جريان الدراهم مجرى
الدينار في ثمانية وفي وكالة النهاية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدينار في حق الاستحقاق لا غير
فانهم ما يتعينان جنسا وقدر او وصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العتباتي في شرح الجامع الصغير
(ما قبل الاسقاط) من الحقوق وما لا يقبله ويبيان ان الساقط لا يعود لوقال الوارث تركت
حق لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى لو ان احدا من الغنمين قال قبل
القسم تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرن تركت حتى في حبس الرهن يبطل كذا في جامع
الفهواين وفصول العمادى وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو وايضا ظاهرا في الحائنة
من الشرب وافظها رجل له مسيل ما في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضى به
صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حتى اجراء الماء
دون الرقبة لاثني له من الثمن ولا سبيل له على المشيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى
داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له بجاز البيع وبطل سكناه ولو لم يبع
صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حتى في المسيل فان كان له حتى اجراء الماء
دون الرقبة يبطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال
وذ كفي الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث
على السدس جاز الصلح وذ كرا الشيخ الامام المعروف بخوارزاده ان حق الموصى له وحق
الوارث قبل القسمة غير متما كبحتم السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغنم قبل
القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خوارزاده يسقط بالاسقاط وصرحوا
بان حتى الشفعة يسقط بالاسقاط وقالوا حتى الرجوع في الهبة لا يسقط كافي هبة البرزانية
وأما الحق في الوقف فقال قاضي خن في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان
من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال
ابطلت حتى كان له ان يطلب وبأخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكثر من الشهادات
ما فهمه الطرسوسى من عبارة قاضي خن ومارده عليه ابن وهبان وما حرزناه فيها وقد بقي
حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الرؤية قالوا بطله قبل الرؤية بالقول
لم يبطل وبالفعل يبطل وبعدها يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الدين يسقط
بالبراء ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القمم لازوجه يسقط باسقاطها
وان كان لها الرجوع في المستقبل وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد قالوا
لوعفا المقدوف ثم عاد وطلب حذلك لاني قام بعد عفو له فقد اطاب وأما ما ليس بلزوم من
العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة وأما حق الاجارة فينبغي ان
لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثيرا السؤال عنها ولم ارفقها صرحا بما بعد
التفتيش منها ان بعض النظرية المشروط لهم الربع اذا اسقط حقه لغيره من استحقاقه ومنها
المشروط له النظر اذا اسقط لغيره بان فرغ له عنه الا ان في الشئمة وغيرها ان المشروط له
النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في

صحته لم يجز وان كان عند موته جاز بناء على ان الوصي ان يوصي الى غيره انتهى وفي القنية
 اذا عزل الناظر المشروط له النظر عن نفسه لا ينزل الا أن يخرج الواقف أو القاضى انتهى
 ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطاً في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة
 والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في السكك
 لانه الاصل في من اسقط حقه من شيء كما علم سابقاً من كلام جامع الفصولين الا اذا أسقط
 المشروط له الربيع حقه لا لاحد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسى بخلاف ما اذا اسقط حقه
 لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه ولغيره فان قلت اذا اقر المشروط
 له الربيع او بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط حقه قلت نعم ولو كان
 مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الخصاصى في باب مستقل واما حق المطالبة برفع جذوع الغير
 الموضوع على حائطه تعدى فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما
 ذكره البرازى من فصل الاستحقاق فاعتنم هذا التحرير فانه من مفردات هذا التأليف
 ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وفي ابضاح الكرماني من السلم لو قال
 رب السلم اسقطت حقى في التسليم في ذلك المكان او البلد لم يسقط انتهى وقد وقعت حادثة
 سئلت عنها شرط الواقف له شروطاً من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متمسكاً
 للشرط كما حنفى ثم رجع الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فاجبت بعدم صحة رجوعه
 لان الوقف بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشرط فلم يمت كلزومه
 كما صرح به الطرسوسى فيمن اسقط حقه فيه ما شرط له من الربيع لا لاحد فانه قال بعدم
 السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازماً كلزوم الوقف كما ان المشروط له لا يملك اسقاطاً ما شرطه
 له فكذا الشارط ويدل عليه ايضا ما نقلناه عن ابضاح الكرماني من اسقاط رب السلم حقه
 مما شرط له من تسليم السلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم
 فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط ^{في بيان ان الساقط لا يعود} فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقلة
 الفوائت بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكّر لان النسيان كان مانعاً لا مسقطاً فهو
 من باب زوال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فلود بغير الجلسد بالشهيس ونحوه
 وفرك الثوب من النمل وجفت الارض بالشمس ثم اصابها ماء لا تعود النجاسة في الاصح وكذا
 البئر اذا غار ماؤها ثم عاد ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود
 واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز وبالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من باب عود
 الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فمنهم من قال يعود
 الخيار نظراً الى انه مانع زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود نظراً الى انه ساقط لا يعود
 وقد ذكرناه في الشرح والاصل ان المقتضى للحكم ان كان موجوداً والحكم معدوم فهو من باب
 المانع وان عدم المقتضى فهو من باب الساقط وقد وقعت حادثة الفتوى ابراء عاملاً اقر
 بعده بالمال المبرأ منه عاماً فهل يعود بعد سقوط ككله فاجبت بانه لا يعود لما في جامع
 الفصولين برهن انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى نائياً انه اقرني بالمال بعد ابرائي
 فلو قال المدعى عليه ابرأني وقبلت البراء او قال صدقت لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار
 ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والبراء يرتد بالرد في المثل عليه انتهى وفي التاخرانية
 من كتاب الاقرار لو قال لاحق لى عليك فاشهد لى عليك بالف درهم فقال نعم لاحق لك على

ثم اشهد ان له عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يبع
الشهود ان يشهدوا عليه انتهى وفرغت على قولهم الساقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي
برد شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لفسق اولتهم فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الجسادة
في بيان ان الدراهم الزبوف كالجسادة في مسائل ذكرتها في شرح الكثر من البيوع في بيان
ان النائم كالاستيقظ في بعض المسائل قال الولوالجي في آخر فتاواه النائم كالاستيقظ في
خمس وعشرين مسألة الاولى اذا نام الصائم على قفاه وفوه مفتوحة فقطرة قطرة من ماء
المطر في فيه فسد صومه وكذا لو اقطر واحدة قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية
اذا جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها الثالثة لو كانت محرمة فجامعها زوجها وهي
نائمة فعليه الكفارة الرابعة المحرم اذا نام فجا رجل خلق رأسه وجب الجزاء عليه
الخامسة المحرم اذا نام فاقتلب على صيد فقتله وجب عليه الجزاء السادسة اذا نام المحرم
على غير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج السابعة الصيد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عندنا ثم
فحات من تلك الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند يقظان وهو قادر على ذكره الثامنة
اذا انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع
الابن عليه من سطح وهو نائم فحات الابن يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح
العاشرة من رفع النائم ووضع تحت جدار فسد عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان
الحادية عشر رجل خلا بامرأته وثمته اجنبى نائم لا تصح الخلوة الثانية عشر رجل نام
في بيت فجهات امرأته ومكثت عنده ساعة صحت الخلوة الثالثة عشر لو كانت المرأة نائمة
في بيت ودخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة صحت الخلوة الرابعة عشر امرأة نامت
فجاء رضيع فارتضع من ثديها تثبت حرمة الرضاع الخامسة عشر المتيمم اذا امرت ودابته
على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم انتقض تيممه السادسة عشر المصلي اذا نام وتكلم
في حالة النوم تفسد صلاته السابعة عشر المصلي اذا نام وقرأ في حالة قيامه تعتبر تلك
القراءة في روايته الثامنة عشر اذا تلا آية السجدة في نومه فسد معها رجل تلزمه السجدة
كما لو سمع من اليقظان التاسعة عشر اذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان
شمس الائمة يفتي بانه لا تجب عليه سجدة التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا
لو قرأ رجل عند نائم فانتبه فاخبره فهو على هذا العشرون رجل خلف ان لا يكلم فلانا
فجاء الخائف الى المخوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحنث
والاصح انه يحنث الحادية والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعيًا فجاء الرجل
ومسها بشهوة وهي نائمة صار مراحعا الثانية والعشرون لو كان الزوج نائمًا اجبأت المرأة
وقبلته بشهوة يصير مراحعا عند أبي يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد رحمه الله الثالثة والعشرون
الرجل اذا نام وجاءت امرأة وأدخلت فرجها في فرجه وعلم الرجل بفعالها تثبت حرمة
المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة وانفق على ان ذلك كان
بشهوة تثبت حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون المصلي اذا نام في صلاته واحتمل يجب الغسل
ولا يمكنه البتة وكذلك اذا بقي نائماً يوماً وليلة أو يومين وليلتين صارت الصلاة ديناً في ذمته
انتهى احكام المعنوية احكامه الصبي العاقل فمصح البهائم منه ولا تجب
وقيل هو كالمنجّون وقيل هو كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض من شرح الكثر

في احكام الجنثون في ذكرها الاصوليون في بحث العلول من فلي نظر هان راءها في ذلك ان
 للاختصاص للجنثي اول اللفظ في ذكرناه في كتاب البيوع من النوع الثاني في احكام الجنثي
 للمشاكل في ذكر النسبي في الكفر حقيقة وذكرا من احكامه وقوفه في الصفت وحكم ميراثه
 وختانه وذكر مولانا محمد رحمه الله احكامه في الاصل من كتاب المحقود والاذكر ما ذكره هناك
 باختصار يميم اذا مات ويصهي قبره ولا يدفنه في الحرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريرا
 ولا حليا في حياته واذا قبله رجل بشهوة جرم عليه ما صوله وقروعه فان تزوج به ابوه رجلا فوصل
 اليه جازوا الا فلا علم لي بذلك او امرأة قبلت فوصل اليها جازوا الا اجل كالعنين ويلبس لباس
 المرأة في الاحرام ولا يصلي الا بقناع ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء
 اعادها وان في صف الرجال لا يعيدها ويبيدها من عن يمينه ويساره وخلفه محاذ باله وبوضع في
 الجنائز خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لو دفنا لضربة مع جازر
 بينهم من الصعيد ولا حد على قاذفه ولا عايه بقذفه بمنزلة المحبوب وتقطع يده لمرقة وتقطع
 سارق ماله وبقعه في صلاحه كالمرأة ولا قصاص على قاطع يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة
 ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة ارشها ولا يتخاوبه رجل ولا امرأة ولا يتخاوب
 برجل ولا امرأة ولا يسافر ثلاثة ايام الا بمعرم واذا اوصى رجل لما في بطن امرأة بالف ان
 كان غلاما ونحوه سمائة ان كان انثى فولدت خنثى مثلكا فالوصية موقوفة في الحمة سمائة
 الزائدة الى ان يستبين امره ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت طالق او قال
 كذلك لامرأته فانت حرة فولدت خنثى مثلكا لم تطلق ولم تعتق ولا سهم له مع المقاتلة وانما
 يرخص له ولا يقتل لو اسيرا امرته بعد الاسلام ولاخراج على راسه لو كان ذميا ولا يدخل
 تحت قول المولى كل عبد لي حرا وكل امعة لي حرة الا اذا قالها لمفيعتي ولو قال الزوج ان ملكك
 عبدا فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان ملكك امعة ولو قالها بما طلفت
 ولو قال المشكل ان اذكر او انثى لم يقبل قوله واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة وبوقف الباقي
 الى التبيين وكذا فيه ادون النفس وبصح اعتمائه عن الكفارة ولو تزوج مشكلا مثله لم يميز
 حتى يتبين فلا يتوارثان بالاموت ولو شهد شهودانه ذكروه ودانه انثى فان كان يطلب ميراثا
 قضيت بشهادة من شهدانه غلاما وبطلت الاخرى وان كان رجل يدعي انه امرأته قضيت
 بشهادة من شهدته انثى وبطلت الاخرى فان كانت امرأة تدعي انه ذكروه وبطلت
 الامر الى ان يستبين فان لم يطلب الجنثي شيئا ولا يطلب منه شيء لا يقبل واجدة منه ما حتى
 يستبين وباميرائه الميراث منه فقال فان مات ابوه فله ميراث انثى منه ونحوه فيه وحاصله
 انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهب ولا فضة ولا يتزوج من
 رجل ولا يقف في صف النساء ولا حد بقذفه ولا يتخاوب امرأة ولا يقع عتق وطلاق علقا على
 ولا ذم انثى به ولا يدخل تحت قوله كل امعة في احكام الانثى في تخالف الرجل في ان السنة في
 عاتقها التتف ولا يسن ختانها وانما هو مكرمة ويسن حلق لحيتها الوتبت وتنع عن حلق
 راسها ومنه لا يظهر بالفرق على قول وتزيد في اسباب البلوغ بالحيض والحمل ويكر ما ذانها
 واقامتها وبنها كاه عورة الوجهها وكفها وقدمها على المعتد وذراعيها على المرحوح
 وصورتها عورة في قول ويكرها دخول الحمام في قول وقيل يكرها الا ان تكون من مضرة او
 نفسها والمعتد لا كراهة مطلقا لا يرفع يديها جذبا اذ يكرها ولا تنجس بقراعتها وتضم في

ركوعها وسجودها ولا تفرج أصابعها إلى الركوع وإذا نابها شيء في صلاتها صفت
ولا تسبح وتكبر جماعة من وقف الإمام وسطهم ولا تصليح أمام الرجال ويكره حضورها
الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها وتضع يدها في
التشهد على ركبتيها تبلغ رأس أصابعها ركبتيها وتدرك ولا جمعة عليها ولكن تتعقدها
ولا عيذ ولا تكبير تشرى ولا تسافر إلا بزواج أو محرم ولا يجب الحج عليها إلا بأحدها ولا تلبي
جهر ولا تنزع الخيط ولا تكشف رأسها ولا تنسى بين الميادين الأخضرين ولا تخلق وانما
نقصه ولا ترمل والتباعد في طوافها عن البيت أفضل ولا تخطب مطلقا وتقف في حاشية
الموقف لا عند الحضرات وتكون قاعدة وهو راكب وتلبس في أحوالها الخفين وترك
طواف الصدر لعذر الحيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الحيض وتسكن في خمسة أثواب ولا تؤم
في الجنابة ولو فعلت سقط الفرض وصلاتها ولا تحمل الجنابة وإن كان الميت أنثى ويندب
لها نحو القبة في التابوت ولا سهم لها وانما يرضخ لها إن قاتلت ولا تقتل المرتدة والمشرقة
ولا تقبل شهادة في الحدود والقصاص وتعصم كف يديها ويباح لها خضب يديها
ورجلها بخلاف الرجل الا لضرورة والتضحية بالذکر أفضل منها وهي على النصف من الرجل
في الارث والشهادة والدية نفسا أو بعضا ونفقة القريب ولا ينبغي أن تؤلى القضاء وإن صح
منها في غير الحدود والقصاص وبعضها مقابل بالمهر دون الرجل وتجبر الامة على النكاح
دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهم في الجبر وتجبر الامة إذا عتقت بخلاف العبد
ولو كان زوجها حرا أو ابنتها محرم في الرضاع دونه وتقدم على الرجال في الحضنة والنفقة على
الولد الصغير وفي النفر من ضرر دلفة إلى منى وفي الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة
الرجال والموقف وفي اجتماع الجنابة عند الإمام فتقبل عند القبلة والرجل عند الإمام وكذا
في الحمد وتجب الدية بقطع ثديها أو حلقته بخلافه من الرجل فإن فيه الحكومة ولا قصاص
بقطع طرفها بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليها من الدية لو قتلت خطأ
بخلاف الرجل فإن القاتل كاحدهم ويحفر لها في الرجم إن ثبت زناها بالبينه وتجذب جالسة
والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو عا ما بعد الجلد سياسة لاحد ولا تنكف الحضور
للدعوى إذا كانت مخدرة ولا ليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث اليها نائبه يحلفها
بحضرة شاهدين ويقبل توكلها بالارضاء الخصم إذا كانت مخدرة اتفاقا ولا تبدأ الشابة
بسلام وتعزية ولا تحجاب ولا تشمت وتحرم المناوأة بالاجنية ويكره الكلام معها واختلقوا
في جواز كونها نبيه واختار في المسابقة جواز كونها نبيه لارسولة لان الرسالة مبنية على
الاشتمار ومبنى حاله على الستر بخلاف النبوة والتمام فيها ولا تدخل النساء في القرامات
السلطانية كما في الولو الجمية من القسمة أو أحكام الذي حكمه حكم المسلمين الا أنه لا يؤمر
بالعبادات ولا تصح منه ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو أسلم جازت ضلته به
ولا يأنم على ترك العبادات على قول يأنم على ترك اعتقادها لجماعا ولا يمنع من دخول
المسجد جنبًا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على إذن مسلم عندنا ولو كان المسجد
الحرام ولا يصح نذره ولا سهم له من الغنime ويرضخ له إن قاتل أو دل على الطريق ولا يحد
بشرب الخمر ولا تراق عليه بل ترد عليه إذا غضبت منه وبضمن متلفها له إلا أن يظهر بيعها
بين المسلمين فلا ضمان في اراقتها أو يكون المتلف اماما يرى ذلك بخلاف ائتلاف غير المسلم فانه

لا يوجب الضمان ولو كان المتألف ذميا وينبغي ان يكون اظهارة شر بها كاظهارة بيعها ولم
اره الآن ولا يمنع من لبس الحرير والذهب ولا يستتر من لهم لو تناسكوا فاسدا أو تباعوا
كذلك ثم أسلوا وفي الكثر ويقبل قول الكافر في الحبل والحرمة وتعقبه الزبلي بأنه سهو
ولا يقبل قوله فيهما وجوابه انه يقبل فيهما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو مراده كما
أفصح به في السكافي وأخذ الذي بالتمييز غم في المركب والملبس فيكون بالاكف
ولا يلبسون الطيبات والاردية ولا ثياب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة
ولا يحدون بيعة ولا كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكناهم بين المسلمين في مصر
والمعتد الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ رحمهم الله هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات
أو تكفي واحدة والمعتد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمائم وان ركب الجمار لضرورة
نزل في المجامع ويضيق عليه في المروز ولا يجرم وانما يجلد والحاصل انه تقام الحدود كلها
عليه الا حد شرب الخمر ولا يبدأ الذي بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على وعليه
وتكره مصاحفته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصر العنب وفي
الملتقط كل شيء أمتنع منه المسلم امتنع منه الذي الا الخمر والخنزير ولا تكره عبادة جاره الذي
ولا تكره ضيافته ولا تعتبر الكفاة بين أهل الذمة الا اذا كانت بفت ملك خدعها حاثك
أو كلاس فيفريق لتسكين الفتنة كذا في البرازية * (تنبيه) * الاسلام يجب ما قبله من
حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالقصاص وضمان الاموال الا في مسائل لواجب
الكافر ثم أسلم تسقط ومنها الوزني ثم أسلم وكان زناه ثابتا بينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه
والاسقط * (تنبيه آخر) اشتراك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحمل المناكحة
والذبايح في الدية وفي البرازية شاركهم المجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى
أهل الذمة فيما ذكر وقتل المسلم بالذي ودية الكافر والمسلم سواء ولا يقتل المسلم والذي
يسستان * (تنبيه آخر) لا توارث بين المسلم والكافر ويجري الارث بين اليهود والنصارى
والمجوس والكفر كله عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاقلون فيما بينهم
وان اختلفت مللهم وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد
وأحكام الجانح قل من تعرض لها وقد ألف فيها من أصحابنا القاضي بدر الدين الشبلي
في كتابه آكام المرجان في أحكام الجانح لكني لم أطلع عليه الآن وما نقلته عنه فانما هو
بواسطة نقل الاسيوطي رحمه الله ولا خلاف في انهم مكافون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار
وانما اختلفوا في ثواب الطائعين في البرازية معزيا الى الاجناس عن الامام ليس للجن
ثواب وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم ذنوبكم
والمغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة
أو عدلناهم فيستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى (وأما القاسطون
فسكانا لهم حطبا) قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاسحقيات فان قيل قوله تعالى
(فبأي آلاء يكذبون) بعد دعائهم الجنة خطأ بالثقلين برما ذكر قلنا ذكروا ان
المراد بالتوقف التوقف في المأكل والمشرب والملاذلا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام
والزيارة والخدمة (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام) الآية انتهى فنها
النسكاح قال في المبراجية لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن وانسان الماء لا اختلاف

الجنس انتهى وتبعه في منية المفتي والفيض وفي القنية مثل الحسن البصري رضي الله عنه
 عن أنس بن مالك فقال يجوز بلاشه ودم رقم آخر فقال لا يجوز شهدهم آخر يصفع السائل
 لحماقه انتهى وفي بنينة الدهر في فتاوى أهل العصر مثل علي بن أحمد عن أنس بن مالك
 معسلة من الجن هل يجوز إذا تصور ذلك أم يختص الجواز بالأدبيين فقال يصح هذا
 السائل لحماقته وجهله قلت وهذا لا يدل على حماقة السائل وكان لا يتصور الا ترى ان أبا
 الليث رحمه الله ذكر في فتاواه ان الكفار لو تترسوا بنبي من الانبياء هل يرى فقال يسأل
 ذلك النبي ولا يتصور ذلك بهد رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير
 التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد رحمه الله فقال لا يجوز انتهى وقد استدلل بعضهم على
 تحريم نكاح الجنيات بقوله تعالى في سورة النحل (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا)
 أي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال الله تعالى (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) أي من
 الأدميين انتهى وبعضهم استدلل بما رواه حبيب الكرماني في مسأله عن أحمد واسحق قال
 حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لهيعة عن يونس بن يزيد عن الزهري
 قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح الجن وهو وإن كان مرسلا فقد
 اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة والحناكم بن قتيبة وأصحق
 ابن راهويه وعقبة ابن الأحم رضي الله عنهم فاذا تقرر المنع من نكاح الانسي الجنية فالمنع
 من نكاح الجنى الانسية من باب أولى ويدل عليه قوله في امر ارجية لا يجوز المناكحة وهو
 شامل لهما لكن روى أبو عثمان بن سعيد بن العباس الرازي في كتاب الألفام والوسوسة
 فقال حدثنا مقاتل بن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من أهل اليمن الى مالك
 يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنار جمل من الجن يخطف البنات جارية يزعم انه يريد
 الجلال فقال ما أرى بذلك بأسا في الدين ولكن اكره اذا وجد امرأة حاملا قليل لها من زوجها
 قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى ومنها لو وطئ الجنى انسية فهل يجب
 عليها الفسل قال قاضيان في فتاواه امرأة قالت في جنني يأتي في النوم لم أر اواجد في
 نفسي ما أجد لو جامعني زوجي لأغسل عليها انتهى وقيد الكمال بما اذا تم تنزل اما اذا أنزلت
 وجب كآثامه ومنها انه قد اجماعه بالجن ذكره الاستيوطي عن صاحب آكام
 المرجان من أخصابنا مستدلا بهديث احمد بن مسعود رضي الله عنه في قصة الجن وقيد قلما قام
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنفسه الى افركه شخص من منهم فقال لا يا رسول الله فانصب ان
 ترمي في صلاتنا قال فصفاها خلقه ثم صلى بها ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي ان
 الجماعة تحصل باللائكة وفرع على ذلك لو صلى في قضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف انه
 على بالجماعة لم يجزئ ومنها صحة الصلاة خلف الجنى ذكره في آكام المرجان ومنها اذا حضر
 الجنى بين يدي المصلى ومقاتل كايضا في الانسي ومنها لا يجوز قتل الجنى بعصير حتى كالانسي
 قال الزبيلي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء التي تسمى مستوية لانها من الجنان لقوله
 عليه السلام اقتلوا اذا الطفيسين والابتروا باصمكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال
 الطحاوي لا بأس بقتل السك لان صلى الله عليه وسلم عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت ائمة
 ولا يظهروا انفسهم فاذا اخطأوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والاول هو الا نذر والاعذار
 في قتال الجنى بان الله تعالى اوخلى طريق المسامين فان ابنت قتلها والانداد انما يكون

خارج الصلاة انتهى بعد روى عن ابن ابي الدنيا ان عائشة رضي الله تعالى عنها رأت في
 بيتهم احية قامرت بقتلها فقتلت فاقبت في تلك الليلة قتيلا لها من النفر الذين يستهون
 الوحي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فارسلت الى اليمن فاتبعت لها ذابون براسا
 فاعتققتهم وزاد ابن ابي شيبة في مفسده وفيه فلما اصبحت امرت بانني عشر الف درهم
 فخرقت على المساكين ومنها قبول رواية الجعفي ذكره صاحب آكام المبرجان وذكر
 الاسيوطي انه لا شك في جواز روايتهم عن الانس ما هو سواء علم الانس بهم او لا واذا اجاز
 الشيخ من خطر دخل الجن كما في نظيره من الانس واما رواية الانس عنهم فالظاهر منعها لعدم
 حصول الثقة بعد اتهم ومنها لا يجوز الامتناع بزيادة الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث
 ونهها ان ذبيحته لا تصل قال في المثلث وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه منى عن
 ذبائح الجن النجس وقد ذكر الامام الكركري في مناقبه في فضل قراءة الامام شيئا من احكام
 الجن واولاد الشيطان وبيان القول والكلام على اجتماعهم واكثر فوائده الاولى الجهور
 على انه لم يكن من الجن فبي واما قوله تعالى (يا معشر الجن والانس الم يأتكم رسول منكم)
 فتأولو على انهم رسل عن الرسل شبهوا كلامهم فانذروا قومهم لاجل الله تعالى وذهب
 الخطاك وابن حزم على انه كان منهم في تمكينا حديث وكان النبي يبحث الى قومه خاصة قال
 ويص الجن من قومه ولا شك انهم انذروا فخرج انهم بقاءهم انبياء منهم الثانية قال البغوي
 في تفسير الاحقاف وفيه دليل على انه عليه السلام كان يدعو الى الانس والجن جميعا قال
 مقاتل رحمه الله لم يبحث قبله نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم مؤمن الجن
 فقال قوم لا تقرب لهم الا النجاسة من النار واليه ذهب ابو حنيفة رحمه الله وعن الليث ثوابهم
 ان يجاروا من النار ثم يقال لهم كونوا ابا كالبهاثم وعن ابي الزناد كذلك وقال آخرون يشابون
 كما يقبضون به قال مالك وابن ابي ليلى رحمه الله وعن الضحاك انهم يلهمون التسبيح
 والذكر في هيبون من قومه ما يهيبه بنو آدم من نعم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز ان مؤمن
 الجن يحول الجنة في ربهها وليسوا فيها انتهى الثالثة ذهب الحنابلة والمحاسبي ان الجن
 الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة تراهم ولا يرون عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة
 هرج ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لان الله تعالى قال
 (لا تدركه الابصار) وقد امتننى منه مؤمنى البشر فبقي على عموه في الملائكة قال في آكام
 المبرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم فيتم ايضا انهم لم
 يتغيبه الاسيوطي رحمه الله وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن بالآية نظر لانها
 لا تدل على عدم رؤية المؤمن من احد فلا اعادة شفاء قال القاضى الميضاوى لا تدركه أى
 لا تحيط به وانه دللت الملائكة على امتناع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الادراك مطلق الرؤية
 ولا النفي في الآية كما في الاوقات فلهذا مخصوص ببعض الحالات ولا في الاخصاص فانه في
 قوة قولنا كل بصر لا يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى في احكام المحارم المحرم
 خمسة فامنع حرم تسكاج على التاج وبسبب او مضاهرة او رضاع ولو بوطى حرام فخرج بالاول
 ولما اعمتوا والمخلوة والثاني اخذت الزوجة وعمتها وخالها وشمل ام المرفى بها وبتم وآباء
 الزناني وبناته واحكامهم يحرم النكاح وجواز النظر والمخلوة والمسافرة الا المحرم من الرضاع فان
 انخلوه بما كرهوه وكذا بالصهرة السابقة وحرمه النكاح على التأييد لا يشاركه للمهرم فيها فان

الملاعة تجعل اذا اكذب نفسه او خرج عن اهابية الشهادة والمجوسية تجعل بالاسلام
او بتهودها او تنصرها والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه الغير بطلاقها
وانقضاء عدتها ومعتدة الغير بانقضاء عدتها وكذا الامشراك للحرم في جواز النظر والخلاوة
والسفر واما عيبتها فسكالاجنبى على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاثة
والنساء الثقات لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر واختص المحرم النسبى باحكام منعته
على قريبه لوملكه ولا يختص بالاصل والفرع ومنها وجوب نفقة الفقير العاجز على قريبه
القنى فلا بد من كونه زجرا محرما من جهة القرابة فابن العم والاخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب
نفقته ويفصل المحرم قرينته ومنها انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرر ببيع او هبة الا في عشر
مسائل ذكرناها في شرح الكتران فرق صحيح البيع ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في
الحبة وتختص الاصول والفرع من بين سائر المحارم باحكام منها انه لا يقطع احدها بسرعة
مال الاخر ومنها لا يقضى ولا يشهد احدهما للآخر ومنها تحريم وطء كل منهما على الآخر
ولو برتا ومنها تحريم منكوحه كل منهما على الآخر بمجرد العقد ومنها لا يدخلون في الوصية
للاقارب وهو تختص الاصول باحكام منها لا يجوز له قتل اصله الحربي الا دفاعا عن نفسه وان
خاف دجوعه ضيق عليه والجلأ ليقته غيره وله قتل فرع الحربي كحرمة ومنها لا يقتل الاصل
بقربه هو يقتل الفرع باصله ومنها لا يجد الاصل بقذف فرعه ويجدا الفرع بقذف اصله ومنها
لا يجوز مسافرة الفرع الا باذن اصله دون عكسه ومنها لو ادعى الاصل ولد جارية ابنه ثبت
نسبه والجد اب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد
جارية اصله لم يصح الا بيمينه يبق الاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنه بخلاف الاصول لا يتوقف
جهادهم على اذن الفروع ومنها لا تجوز المسافرة الا باذنه ان كان الطريق مخوفا والا فان
لم يكن ما تخاف كذلك والا فلا ومنها اذا دغاها أحد ابويه في الصلاة وجبت اجابته الا ان
يكون عالما بكونه فيها ولم ارخصكم الاجداد والجدات وينبغي الاخلاق ومنها كراهة حجه
بدون اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الى خدمته ومنها جواز تأديب الاصل فرعه
والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات كذلك ولم اره الا ان ومنها تبعية
الفرع للاصل في الاسلام وكتبنا مسائل الجد وما يقوم مقام الاب فيه في فن الفوائد ومنها
لا يجسسون بدين الفرع والاجداد والجدات كذلك واختص في الاصول الذي كور بوجوب
الاعفاف واختص في الاب والجد باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا
الحفظ وشراء ما لا يدمنه للصغير ومنها تولى طرفي العقد فلو باع الاب ماله من ابنه واشترى
وليس فيه غبن فاحش انعقد بكلام واحد ومنها عدم خيار البسوخ في تزويج الاب والجد
فقط واما ولاية النكاح فلا تختص بهما فيثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى
الارحام وكذا الصلاة في الجنائز لا تختص بهما والى الماتق من النكاح لو ضرب المعلم الولد باذن
الاب فهلك لم يغرم الا ان يضرب ضربا بالاضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا هلك
والجد كالأب عند فقده الا في اثني عشر مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا
ما خالف فيه الجد العظيم الفاسد ففائدة في ترتب هلى النسب اثنا عشر حكما تورث
المال والولاء وعدم صحة الوصية عند المراجعة ويحق بهما الاقرار بالدين في مرض موته
وتحمل الدية وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلاة عليه وولاية المال وولاية الحضنة

وطلب الحد وسقوط القصاص في احكام غيبوبة الحشفة. يترتب عليها احكام وجوب
 الغسل وتحريم الصلاة والمجود والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف ومسهه
 وكتابته ودخول المسجد وكراسة الاكل والشرب قبل الغسل وجوب نزع الخف والكفارة
 وجوب اؤتدباني أول الحيض بدنيار وفي آخره بنصف دينار وفساد الصوم وجوب قضائه
 والتعزير والكفارة وعدم انعقاده اذا طلع الفجر بخاطا و قطع التتابع المشروط فيه وفي
 الاعتساف وفساد الاعتساف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب
 المضى في فاسدهما وقضائهما وجوب الدم وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد بغير
 اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كانت بكر او نقصها الوطى وجوب مهر
 المثل بالوطى بشبهة أو بنسكاح فاسد وثبوت الرجعة به وبيع العبد في مهنها اذا نكحها
 سيده وتحريم الرينة وتحريم اصل الموطوءة وفرعها عليه وتحريم اصله وفرعه عليها وحلها
 للزوج الاول وليس سيدها الذي طلقها الا ان قبل ملكها او تحريم وطى واختها اذا كانت امه
 وزوال العنة وابطل خيار العتقة وابطل خيار البلوغ اذا كانت بغير او كمال المسمى
 وجوب مهر المثل للغة وضرة واسقاط حبسها بنفسها الاستيفاء مهر معجل من مهرها على قولها
 ووقوع الطلاق المعلق به وثبوت السنة والبدعة في طلاقها او كونه تعيينا في الطلاق المبهم
 وثبوت النفي في الايلاء وجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى وجوب العدة ومنع تزويجها
 قبل الاستبراء على قول محمد رحمه الله المفتي به وجوب النفقة والسكنى للطلقة بعده وجوب
 الحد لو كان زنا أو لواطه على قولهما وذبح البهيمة المفعول به انما حرقتها وجوب التعزير ان كان
 في ميتة أو مشتركة أو موصى بمنفعتها أو محرم مملوكة له أو لواطه بزوجته وثبوت الاحصان
 وثبوت النسب ووقوع العتق المعلق به واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية
 ورد الشهادة لو كان زنا والله اعلم (فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج بين ان يكون بمائل أولا
 لكن بشرط ان تصل الحرارة معه هكذا ذكره في التحايل فحبرى في سائر الابواب الثانية ما ثبت
 للعشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدرها وان لم يبق منه قدرها لم يتعلق به شيء
 من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كاية ولم اره الثالثة الوطى في الدبر كالوطى في القبـل
 فيجب به الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطى في القبـل ويفسد الصوم به اتفاقا واختلفا وفي وجوب
 الكفارة والاصح وجوبها ويفسد الحج به قبل الوقوف على قولهما واختلفت الرواية على قوله
 والاصح فساده به كما في فتح القدير ويفسده الاعتساف وتثبت به الرجعة على المفتي به كما
 في التبيين الا في مسائل لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب الحد به عند الامام الا اذا تكرر
 فيقتل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به
 عن العتة ولا يخرج به عن كونها بكر افيكتفى بسكوته ولا يحل بحال والوطى في القبـل حلال
 في الزوجة والامة عند عدم مانع وبشئ ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه
 بالتقبيل والمس بشهوة فهذا الاولى للدلالة على الرضا وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها بنسكاح
 فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح
 ولا تجب به العدة لو طلقها بعده من غير خلوة الرابعة الوطى بنسكاح فاسد كالوطى بنسكاح
 صحيح الا في مسائل الاولى وجوب مهر المثل ولا يزداد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية
 الحرمة الثالثة عدم الحل للاول الرابعة عدم الاحصان به الخامسة الوطى بـك اليمين

احكام كاحكام الوطى بنكاح فيوجب قصرها على اصوله وفروعها ومهرها اصولها وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وحرمة ضم اجتمعا اليها وبخالف الوطى بالنكاح في مسائل لا يثبت به التحليل ولا لاحصان السابعة كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه الا نزال لخصه ونهت ما السابعة لا يخلو الوطى بغير ملك اليمين عن مهر واحد الا في مسائل الاولى الذمية اذا نكحت بغير مهر مثلاً ثم اسلموا ولا يدينون ان لامهر فلامهر الثانية تكفي صبي بالغة حرة بغير ائنة ولية ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج امته من عيده فالاصح ان لامهر الرابعة ووطى العبد سيدة بشبهة فلامهر اخذ من قوطم في الثالثة ان الاولى لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطى حرة بغير فلامهر لها ولم اره الا ان السادسة الموقوف عليه اذا وطى بالموقوفة ينبغي ان لامهر لم اره الا ان السابعة البائع لو وطى الجارية قبل التسليم الى المشتري وهى في حفظي منقولة كذلك الثامنة اذن الراهن للزمن في الوطى فوطى فطائنا الحل ينبغي ان لامهر ولم اره الا ان التاسعة الذي يجرم على الرجل وطى زوجته مع بقاء النكاح الحيض والنفس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحرام والابلا والظهار قبل التكفير وعدة ووطى الشبهة واذا صار بمفوضة اختلط قبلها ودبرها فانه لا يجل له اتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وفيما اذا كانت لا تحتلم له فمريض او مريض او منه وعند امتناعها قبض مع جل مهرها لم يجل كرها وفي بعض كتب الشافعية انه يجرم وطى من وجب عليها قصاص وليس بها حبل ظاهر لثلاثي حديث من يمنع من استيفاء ما وجب عليه العائنة اذا حرم الوطى حرمت دواحيه الا في الحيض والنفس والصوم من امن فحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء الحادية عشرة اذا اختلف الزوجان في الوطى فالقول لبيانه الا في مسائل الاولى ادعى العنين الاحابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع يمينه الا ان كانت بذكر او لافرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل او بعده الثانية الاولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل قوله يمينه لا بعد مضيها الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها لوجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتم او اربع سواها واختها الحال فلو جاءت بولد لمن نكحها ثبت نسبها ويرجع الى قولها في تسكيل المهر فان لاعن بنفقه عدنا الى تصديقه هكذا فمته من كلامهم ولم اره الا ان صرحا بالربعة ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها فالقول لها لحالها لا يطلق لان كمال المهر الخامسة لو علقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول له لانكاره وجود الشرط قال في الكثر وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له احكام العقود هي اقسام لازم من الجانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمرا بعة والوصية والشرىك والصلح والحالة الا في مسئلتين ذكرناهما في الفوائد منها والاولا جارة الا في مسئلة ذكرناهما في الفوائد منها والاهبة بعد القبض ووجود مانع من الموانع السبعة والصداق والخلع وبعض النكاح الخالي عن الخيارين اى خيار البلوغ والعتيق والاولى ان يقال ونكاح البالغ العاقل المبر امرأة كذلك وجائز من الجانبين الشركة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والابداع والقرض والقضاء وسائر الولايات الا امامة العظمى وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن جائز من جانب المرعوس ولازم من جانب الرا من بعد القبض والسكنى جائزة من جانب العبد لازمة من جانب السيد والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب المصطفى ومعد الامان

جائز من قبل الحربى لازم من جانب المسلم ﴿تنبيه﴾ من الجائز من الجانبين تولية
القضاء فإسقاط عزل له ولولا بلاحقة كفى الخلاصة وله عزل نفسه وأما الولاية على مال المبتع
بالوصاية فإن كان وصى الميت ففى لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضي عزله إلا بخيانة أو
عجز ظاهر ومن جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه إلا فى مثلتين ذكرناهما فى وصايا
الفوائد وإن كان وصى القاضي فلا لأن للقاضي عزله كفى القنينة وله عزل نفسه بضررة
القاضي وقد ذكرنا التولية على الأوقاف فى وقف الفوائد ﴿تنبيه﴾ فى العقود البيع نافذ
وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف فى الخلاصة فى خمسة عشر وزدت
عليها ثمانية ﴿تنبيه﴾ الباطل والفاسد عندنا فى العبادات مترادفان وفى النكاح كذلك
لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند أبى حنيفة رحمه الله فلا حدو باطل عندهما رحمه الله
فيه وفى جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط الحد أشبهه الاشتباه وقيل فاسد
وسقط الحد لشبهه لعقد انتهى وأما فى البيع فتباينان فباطل ما لا يكون مشروعا باطله
ووصفه وفاسدهما كان مشروعا باطله دون وصفه وحكم الأول أنه لا يملك بالقبض وحكم
الثانى أنه يملك به وأما فى الإجارة فتباينان قالوا لا يجب إلا فى الباطلة كما إذا استأجر أحد
الشرى يكتن شرى بكمه لحمل طعام مشترك ويجب أجر المثل فى الفاسدة وأما فى الرهن فقال فى
جامع الفصولين فاسده يتعاق به الضمان وباطله لا يتعاق به الضمان بالإجماع ويملك
الحبس للدين فى فاسده دون باطله ومن الباطل لورهن شيئا بجرنا ثم أو مغنية وأما فى الصلح
فقالوا من الفاسد الصلح على أنكار بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة
والشفعة وخيار العتق وقيم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ فغير ما يبطل الصلح ويرجع
الدفع بما دفع كذا فى جامع الفصولين وأما فى الكفالة فقال فى جامع الفصولين إذا ادعى
بحكم كفاية فاسدة رجوع بما أدى فالكفالة بالامانات باطلة انتهى ولم يتضح الفرق بين
الفاسد والباطل فى الرهن والكفالة بما ذكرنا فليرجع إلى الكتب المطولة وأما الكتابة
ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل فاعتق بآداء المدين فى فاسدها كالكتابة على خمر وخنزير
ولا يعتق فى باطلها كالكتابة على ميتة أو دم كاذ كره الزيلعى وأما لشركة فظاهر كلامهم
الفرق بينهما فالشركة فى المباح باطلة وفى غيره إذا فقد شرط فاسدة * (فائدة) * الباطل
والفاسد عند الشافعية مترادفان إلا فى الكتابة والخلع والعارية والوكالة والشركة
والقرض وفى العبادات فى الحذف كرهه الأسيوطى رحمه الله * (أحكام الفسوخ) * وحقيقته
حل ارتباط العقد إذا انعقد البيع لم يتطرق إليه الفسخ إلا بأحد أشياء خيار الشرط
وخيار عدم النقد إلى ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار
العين وخيار السكينة وخيار كشف الحال وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك
بعض المبيع قبل القبض وبالأقالمة والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار التغرير
الفعل كالتهمينة على إحدى الروايتين وخيار الخيانة فى المراجعة والتولية وظهور المبيع
مستأجرا أو موهونا فهذه ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها الماند إلا التحالف فإنه لا ينفذ
به وإنما يفسخه القاضي وكلها يحتاج إلى الصلح ولا ينفذ فيها بنفسه وقد منازع فى النكاح
فى قيم الفوائد * (خاتمة) * جعود ما عدا النكاح ففسخ له إذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا
فى جعود الموصى للوصية الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الإسلام

لانه جعل الفقه كان لم يكن في المستقبل لافيه لمضى وفائدة مذ كورة في أحكام شروح
 الهداية وذ كرها الز يلى أيضا في خيار العيب (أحكام الكتابة) * يصح البيع بها قال
 في الهداية الكتاب كالتطاب وكذا الارسال حتى اعتبر واجلس بلوغ الكتاب واتهاء
 الرسالة انتهى وفي فتح القدير ومرورة الكتاب ان يكتب أبا بعدة قد بعث عيسى منك
 بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال فبانت في المجلس وما في المسموط من تصويره بقوله بعنى بكذا
 فقال بعنه بنم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود وقيل بل يفرق
 بين الحاضر والغائب فبعنى من الحاضر استتيام ومن الغائب ايجاب انتهى ويصح النكاح
 بها قال في فتح القدير ومرورة ان يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود
 وقرأته عليهم وقالت زوجت نفسى منه أو تقول ان فلانا كتب الى بخطبتي فاشهدوا اني قد
 زوجت نفسى منه أما لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت نفسى من فلان لا ينعقد لان معام
 الشطر ين شرط وباسمهم الكتاب والتعبير عنه منها قد عوا الشطر ين بخلاف ما اذا
 انتزيا ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجيني نفسك فاني رغبتيك ونحوه ولو جاء الزوج
 بالكتاب الى الشهود مختوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول أبي
 حنيفة رحمه الله حتى تعلم الشهود ما فيه وجوز أبو يوسف رحمه الله من غير شرط اعلام
 الشهود بما فيه واصله كتاب القاضي الى القاضي قال في المستصفي هذا اذا كان بافظ
 انتزيع أما اذا كان بافظ الامر كقوله زوجي نفسك مني لا يشترط اعلامها الشهود بما في
 الكتاب لانما اتولى طرفي العقد بكم الوكالة وتقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فيما اذا
 جحد الزوج الكتاب بهدما أشهدهم عليه من غير قراءته عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ
 المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه
 لا تقبل هذه الشهادة عندهما ولا يقضى بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما الكتاب
 فصحيح بلا اشهاد وهذا الاشهاد لهذا وهو ان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند جحد
 الزوج الكتاب انتهى وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابية من الصحيح
 والاخرس على ثلاثة أوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدرامعنا وثبت ذلك باقراره أو
 بالبينة فكما لخطاب وان قال لم أؤ به الخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين ولو
 كتب على شيء يستبين عليه امر أنه أو عبسده كذا ان نوى صحح والا فلا ولو كتب على الهواء
 او الماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امراته طالق فهي طالق بعث اليها الاول وان قال
 المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا انما يصل لا تطلق وان ندم وهي من الكتاب ذكر
 الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ونحوه الطلاق كرجوعه عن التعليق
 وانما يقع اذا بقي ما بهي كتابة او رسالة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان عصى الخطوط كلها
 وبعث اليها البياض لا تطلق لان ما وصل اليها ليس بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب واقامت
 البيعة عليه لانه كتبه بيده فرق بينه ما في القضاء انتهى وذ كر الز يلى من مسائل شتى في
 الكتابة لا الهى للرسم ان الاشهاد عليه او الاملا على الغير يقوم مقام النية وفي القنية كتبت
 انت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ على فقر الا تطلق ما لم يقصد خطبها انتهى وقد سئلت عن
 رجل كتب ايماننا ثم قال لا تقرأها فقرها اهل تلزمه فاجبت بانها لا تلزمه ان كانت بطلاق
 حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا النامي والمخطي والذاهل كالعامد واما الاقرار

بها في اقرار البرازية كتب كما باقيه اقرار بين يدي المشهود فهذا على اقسام الاول ان
 يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا تجعل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان
 كتب مصدر امر وسوما وعلم الشاهد له الشهادة على اقراره كالتواقر كذلك وان لم يقل
 اشهد على به فعل هذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة اما بعد ذلك على كذا يكون اقرارا
 لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون منكما والعلمة على خلافه لان
 الكتابة قد تكون للغيرية وفي حق الاخر يشترط أن يكون معنونا مصدر او ان لم يكن الى
 الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم ان يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا على الثالث ان
 يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكتاب اشهدوا على به الرابع ان يكتب عندهم يقول
 اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وكره القاضي ادعي عليه مالا وأخرج
 خطا وقال انه خط المدعي عليه بهذا المال فانه كراي يكون خطه فانه مكتوب وصحت بين
 الخطين مشابهة ظاهرة والله على اتم ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمخال في الصحيح لانه
 لا يز يدعي ان يقول هذا خطي وأنا حررته لكن ليس على هذا المال ونحوه فلا يجب كذا هنا
 الا في يد كراي العامة والصراف والمهراتنهي وكتبنا في القضاء من القوائد انه يعمل بدقير
 البيع والمهر والصراف والخط فيه حجة وفي كتاب ملك الكفار بالاستيذان حتى لو وجد
 حربي في دارنا وقال انا رسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه كتابه كافي شيئا الثانية فيعمل بها
 وأما عهده اذ راوى على ما في كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر
 فغير جائز عند الامام وجوز أبو يوسف رحمه الله تعالى للراوى والقاضي دون الشاهد
 وجوز محمد رحمه الله تعالى للسكك ان يقيم بين وان لم يتذكر توسعة على الناس وفي الخلاصة
 قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله ينبغي أن يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى وهو كذا في
 الاجناس انتهى وفي اجازات البرازية أمر الصيكا بكتابة الاجارة وأشهدوا بيمين العقد
 لا يتعد بخلاف صك الاقرار والمهر انتهى واختلفوا فيما لو أمر الزوج بكتابة الصك
 بطلانها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل هو فوكيل فلا يقع حتى يكتب به يفتي وهو الصحيح
 في زماننا كذا في القنية وفيها بسده وقيل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق وفي المفتي
 بالعمية من رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان في حزه وبه تأخذ انتهى ويجوز
 الاعتماد على كتب القه الصريحة قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا
 عن المجتهد أحمد بن امان ان يكون له سند فيه اليم أو يأخذه من كتاب معروف تدواته
 الايدي نحو كتب محمد بن الحسن رحمه الله ونحوها من التصانيف المشهورة انتهى ونقل
 الامبوطي عن أبي اسحق الاسفرائيني الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط
 اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد على خط المفتي أخذ من قولهم يجوز
 الاعتماد على اشارته فالكتابة أولى وأما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يده
 فقال في الثانية ولو ادعى من الكتاب ندم دعواه لانه متى لا يقدر على الدعوى لكن
 لا بد من الاشارة في موضعها وفي البقية تسئل وكيل عن جماعة بالدعوى لاشيائهم
 نسخة يقرأها بعض الوكلاء هل يسمعها القاضي قال اذا تلقها الوكيل من لسان الموكل صح
 دعواه والا لا انتهى وفي شهادات البرازية يشهد احدها عن اليمهتة وقرأه بلسانه وقرأه
 الشاهد الثاني منها وقرأ الشاهد ايضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه لا يقبل القارئ من

الشاهد وذكر القاضي ادعى المدعى من الكتاب تسمع اذا اشار الى مواضعها انتهى وفي
 الصيرفة شهد ابا الكتاب فطلب القاضي ان يشهد باللسان لانجب وهذا اصطلاح القضاة
 وفي التيممة وسئل على بن أحمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعى به حين ينظر في
 الفصل واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال اذا كان ينظره ينقله ويحفظه عن
 النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن من المصنف فلا بأس
 به انتهى وأما الحوالة بالكتاب فذكرها في كفاية الوقائع الحسامية في فصل السفة ففصل
 فيها تفصيلا حسنا فلم اجمعه من رايه وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى كتب
 صك بخط يده اقرار اجمال أو وصية ثم قال لا خراشه هذا على من غير ان يقرأ له وسعه ان يشهد
 انتهى وفي الخاتمة من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ
 وصيته عليهم قال علماءنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم يسعهم ان يشهدوا
 والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم
 أو كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو
 بين يدي الشاهد والشاهد يلم بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه وتماه فيها الأحكام
 الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجرة وهبة
 ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراءة اقرار وقصاص الا في الحدود ولو حصد قذفي وهذا ما
 خاف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه
 في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل
 شهادته كما في التهذيب وأما يمينه في الدخاوى ففي ايمان خزائن الفتاوى وتحليف الاخرس ان
 يقال له عليك عهد الله تعالى وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم ولو حلف بالله كانت اشارة
 اقرار بالله تعالى وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أره
 الآن فيما نقله صرحا بكتابة الاخرس كاشارته واختلافوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط
 للعمل بالاشارة أولا والاعتماد لا ولا ذكره في السكتز بأول لا بد في اشارة الاخرس من ان تكون
 معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها اطلاقه
 الاشارة المقرونة بتعويبت منه لان العادة منه ذلك فكانت بياننا اجماله الاخرس انتهى وأما
 اشارة غير الاخرس فان كان معتق اللسان ففيه اختلاف والفتوى على انه ان دامت
 العقلية الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الامتداد سنة وهو
 ضعيف وان لم يكن معتق اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب
 والافتاء كذا في تلقيح المحجوبي ويزاد اخذ من مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية
 الحسدث وامان الكافر اخذ من النسب لانه محتاط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما
 قدمناه أو اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المبهم كما لو قال انت طالق هكذا وأشار
 بثلاث وقت بخلاف ما اذا قال انت طالق وأشار بثلاث لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر
 الآن حكم انت هكذا مشير ابا صابه ولم يقل طالق وتزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صبيد
 وقتله يجب الجزاء على المشير وهنا فروع لم ارها الآن الاول اشارة الاخرس بالقرعة وهو
 جنب ينبغي ان تحرم عليه اخذ من قوله ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه بجمع لولا
 التحريك قراءة الثاني على الطلاق بمشيئة اخرس فاشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط

الثالث لو عاق بمشقة رجل ناطق فخر من فاشار بالمشقة ينبغي الوقوع والله اعلم (قاعدة)
 فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية يقال في
 الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس اشارة اليه يتعلق العقد بالشار اليه
 لان المسمى موجود في اشارة ذاته او الوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعاق بالمسمى
 لان بالمسمى مثل اشارة اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف
 الماهية والاشارة تعرف الذات الاترى ان من اشترى فصاعا على انه ياقوت فاذا هو زجاج
 لا ينفذ العقد لا اختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت اجر فاذا هو اخضر انفذ العقد
 لاتحاد الجنس انتهى قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة
 وسائر العقود ولكن أبو حنيفة رحمه الله جعل الخمر والخمر والخل جنسا والحر والعبد جنسا واحدا
 فتعلق بالشار اليه فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا الذن من الخل و اشار الى خر او غلى
 هذا العبد و اشار الى حر ولو مسمى حر اما و اشار الى خلل فله الخلال في الاصح ولو مسمى في البيع
 شيئا و اشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا مسمى ياقوتا و اشار الى زجاج
 لكونه يبيع المعدوم ولو مسمى ثوبا و يوا و اشار الى مروي اختلفوا في بطلانه او فساده هكذا في
 الثانية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفص ونظير الفص الذي ذكره الاثني
 من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحدا
 والقائت الوصف وفي باب الاقتداء قال الوتوي الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر المصحح
 الاقتداء ولو توى الاقتداء بالامام القائم في المحراب على طن انه زيد فبان انه عمرو يصح
 ولو توى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح
 لان الشاب يدعى شيخا لعله و قياس الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة
 لم تصح واستنبط من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على
 الحديث صلاة في مسجد ذي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه ان الاعتبار بالتسمية عند
 اصحابنا رحمه الله فلا يختص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم الى آخر ما قاله واما
 في النكاح فقال في الثانية رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت
 منك بنتي فاطمة لا ينفذ النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذه
 و اشار الى عائشة و غلط في اسمها فقال الزوج قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك
 هذا الغلام و اشار الى بنته الصحة تعويلا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية
 فكانت اعجمية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او عكسه وكذا
 المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والتزل و اما في باب الايمان فقالوا لو حلف
 لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنث ولو حلف لا ياكل لحم هذا الخيل فاكل
 بعد ما صار كبشا حنث لان في الاول وصف الصبا وان كان داعيا الى اليمين لسكنه منهى عنه
 شرعا وفي الثاني وصف الصغر ليس بداع اليها فان الممتنع عنه اكثر امتناعا عن لحم الكلب
 ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا او امرأته هذه او صديقه هذه اقرت الاضافة فكلمه لم يحنث
 في العبد و حنث في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كاهه
 حنث في القول في الملك قال في فتح القدير الملك قدرة يشتمها الشارع ابتداء على التصرف
 فخرج نحو الوكيل انتهى وينبغي ان يقال الامناع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على

الشاهد وذكر القاضي ادعى المدعى من الكتاب تسمع اذا اشار الى مواضعها انتهى وفي
 الصيرفية شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد باللسان لتجب وهذا اصطلاح القضاة
 وفي القيمة وسئل على بن أحمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعى به حين ينظر في
 الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال اذا كان ينظره بدقة ويحفظه عن
 النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن من المصنف فلا بأس
 به انتهى وأما الحوالة بالكتاب فذكرها في كفالة الواقعات المسماة في فصل السفحة وفصل
 فيها تفصيلا حسنا فلم يجمع من رآه وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتنب كتب
 صك بخط يده اقرار اجمال أو وصية ثم قال لا خراش يهد على من غير ان يقر أنه وسعه ان يشهد
 انتهى وفي الخاتمة من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود واشهدوا بما فيه ولم يقرأ
 وصيته عليهم قال علماء ولا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم يسعهم ان يشهدوا
 والمصنف انه لا يسعهم وانما يجعل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم
 أو كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو
 بين يدي الشاهد والشاهد يقرأ عليه ويقول هو اشهدوا على بما فيه وتماه فيها في احكام
 الاشارة في الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجرة وهبة
 ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراءة اقرار وقصاص الا في الحدود ودولوح حد قذف وهذا مما
 خاف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه
 في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل
 شهادته كما في التهذيب وأما يمينه في الدخاوى في ايمان خزائنة الفتاوى وتحليف الاخرس ان
 يقول له عليك عهد الله تعالى وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم ولو حلف بالله كانت اشارة
 اقراره بالله تعالى وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أره
 الآن فيها تقيدها ككتاب الاخرس كاشارته واختلافوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط
 للعمل بالاشارة أولا واعتمد لا ولا ذكره في السكز باو ولا بد في اشارة الاخرس من ان تكون
 معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان اراد بالاشارة التي يقع بها اطلاقه
 الاشارة المقرونة بتعويته منه لان العادة منه ذلك فكانت بياننا لما جله الاخرس انتهى وأما
 اشارة غير الاخرس فان كان معتقلا للسان ففيه اختلاف والفتوى على انه ان دامت
 العقلية الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الامة دابسة وهو
 ضعيف وان لم يكن معتقلا للسان لم تعتبر اشارة مطلقا الى اربع الكفر والاسلام والنسب
 والافتاء كذا في تلخيص المحجوب ويزاد اخذ من مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية
 الحديث وامان الكافر اخذ من النسب لانه يحتاط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما
 قدمناه او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المبهم كما لو قال انت طالق هكذا وأشار
 بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق وأشار بثلاث لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر
 الا ان حكمك انت هكذا مشيرا باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صبيد
 فقتله يجب الجزاء على المشير وهنا فروع لم ارها الا الآن الاول اشارة الاخرس بالقرائة وهو
 جنب ينبغي ان تحرم عليه اخذ من قوله ان الاخرس يجب عليه نحر بك لسانه فجعلوا
 النحر بك قراءة الثاني على الطلاق بمشيئة اخرس فاشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط

الثالث لو عاق بمشيئة رجل ناطق فخرس فاشار بأشبهه ينبغي الوقوع والله اعلم (قاعدة)
 فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا ينفون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية يقال في
 الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس اشارة ينعقد العقد بالشار اليه
 لان المسمى موجود في المشارة ذاتها والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعاق بالمسمى
 لان بالمسمى مثل المشارة اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف
 الماهية والاشارة تعرف الذات الاترى ان من اشترى فصاعا على انه ياقوت فاذا هو زجاج
 لا ينعقد العقد لا بخلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت اجر فاذا هو اخضر انعقد العقد
 لاتحاد الجنس انتهى قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والمبيع والاجارة
 وسائر العقود ولكن أبو حنيفة رحمه الله جعل الخمر والحل جنسا والحمر والعبد جنسا واحدا
 فتعلق بالمشارة اليه فوجب مهر المثل فيه ولو تزوجها على هذا الدن من الحل وشار الى خمر او على
 هذا العبد وشار الى حر ولو سمي حراما وشار الى حلال فله الحلال في الاصح ولو سمي في الببيع
 شيئا وشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي ياقوت وشار الى زجاج
 لسكونه يبيع المعدوم ولو سمي ثوبا وشار الى مروي اختلفوا في بطلانه وفساده هكذا في
 الخانية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفص ونظير الفص الذي ذكره الاثني
 من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحدا
 والقائمت الوصف وفي باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر الم يصح
 الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب على ظن انه زيد فبان انه عمرو يصح
 ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح
 لان الشاب يدعى شيخا لعلمه وقياس الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة
 لم تصح واستنبط من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على
 الحديث صلاة في مسجد ذي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه ان الاعتبار بالتسمية عند
 اصحابنا رحمه الله فلا يختص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم الى آخر ما قاله واما
 في النكاح فقال في الخانية رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت
 منك بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذه
 وشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك
 هذا الغلام وشار الى بنته الصحيحة تعويلا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية
 فكانت اجمعية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او عكسه وكذا
 المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلم والتزول واما في باب الايمان فقالوا لو حلف
 لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنث ولو حلف لا ياكل لحم هذا الحمار فاكل
 بعد ما صار كبد شاخ حنث لان في الاول وصف الصبي وان كان داعيا الى اليمين لكنه منى عنه
 شرعا وفي الثاني وصف الصغر ليس بداع اليها فان الممتنع عنه اكثر امتناعا عن لحم الكلب
 ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا او امرأته هذه او صديقه هذه افرأت الاضافة فكلمه لم يحنث
 في العبد وحنث في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كالمه
 حنث في القول في الملك قال في فتح القدير الملك قدرة بثبتها الشارع ابتداء على التصرف
 فخرج فهو الوكيل انتهى وينبغي ان يقال الامتناع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على

التصرف والمبيع المنقول مملوك للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في الماوى
 القدمى بانه الاختصاص الخارج وان حكم الاستيلاء لانه يثبت لا غير اذا مملوك لا يملك
 كالمكسوز لا ينكمه لان اجتماع المكين في محل واحد محال فلا بد ان يكون المحل الذي ثبت
 الملك فيه خاليا عن الملك والخالي عن الملك هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء
 لا غير الى آخره وفيه مسائل الاولى اسباب التملك المحاضرات المالية والامطار والخلع والميراث
 والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنمة والاستيلاء على المباح والاحياء وتلك
 النقطة بشرطه ودية القتل بملكها ولا ثم تنقل الى الورثة ومن الغنمة بملكها الجنين فتورث عنه
 والغائب اذا فعل بالمختصوب شيئا زال به اسمه وعظم منافعه ملكه واذا خلط المثل بمثل يبعث
 لا يتميز ملكه الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية
 في مسئلة وهي ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبوله قال الزبلي وكذا اذا أوصى
 للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استعسنا فالعدم من يلي عليه حتى يقبل عنه انتهى وزدت
 ما ذهب لاعبد وقبله بغير اذن السيد بملكه السيد بلا اختياره وغلة الوقف بملكه الموقوف عليه
 وان لم يقبل ونهض الصداق بالطلاق قبل الدخول لكن بشفقة الزوج ان كان قبل القبض
 مطلقا وبعده لا يملكه الا بقضاء أو رضاء كما في فتح القدير والمعيب اذا رد على البائع به لكن
 ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء او الرضا كالموهوب
 اذا رجع الواهب فيه وارث الجنايات والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ
 منه جبرا كما يبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
 الولد والتمار والماء النابع في ملكه وما كان من ازال الارض الا الكلاء والحشيش
 والعيد الذي باض في ارضه الثالثة المبيع بملكه المشتري بالاتفاق والقبول اذا كان فيه
 خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري كذلك عند الامام
 خلافا لما في التحقيق الاصر موقوف فان تم كان للمشتري فتسكون الزوائد له من حيث وان
 قد خرج فهو للبائع فالزوائد يقرب منه ملك المرتد فانه يزول عنه زوال امر اى فان اسلم تبين
 انه لم يزل وان مات او قتل بان انه زال عن وقتها الرابعة الموصى له بملك الموصى به بالقبول الا في
 مسئلة قدمناها فلا يحتاج اليها فلها شبهان شبه بالهبة فلا بد من القبول وشبه بالميراث فلا
 يتوقف الملك على القبض واذا وقع اليأس من القبول اعتبرت ميراثا فلا تتوقف على القبول
 واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسخ ملكه والا لم يجبر واكفى الوالدية والملك
 بقبوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في الوالدية رجل اوصى بعبد لاسان والموصى
 له غائب فذقه في مال الموصى فان حضر الغائب ان قبل رجوع عليه بالشفقة ان فعل ذلك
 باصر الغاضى وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد
 وانما يملكها بالاستيفاء او بالتمكن منه او بالتعجيل او بشرطه فلو كانت هبة فاعتقه
 المؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذه متقه لعدم الملك وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع
 بالعقد لانها تحدث شيئا وبهذا فارقت البيع فان المبيع عين موجودة في المحدث فهو على
 ملك المؤجر ولذا قلنا ان المستأجر لا تصح اجارته من المؤجر السادسة اختلغ والى القرض هل
 يملكه المستقرض بالقبض او بالتصرف وفائده ما في البراز يباع المقرض من المستقرض
 الكر المستقرض الذي هو في يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض

وحسبنا الشافعي لا يجوز لانه لا يملك المستقر من قبل الاستهلاك ويسع المستقر من يجوز اجماعا
 فيه دليل على انه يملك بنفس الغرض وان كان مما لا يتعين كالنفدين يجوز بيع ما في الذمة
 وان كان قائما على يد المستقر من ويجوز للمقرض التصرف في الكر المستقر من بعد القبض قبل
 السكيل بخلاف البيع انتهى وليتأمل في مناسبة التعديل للحكم الساجدة دية القتل ثبتت
 للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى ورثته فهي كسائر امواله فتقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو
 اوصى بثلث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر امواله ولهذا وانقلب
 ما لا تقضى به ديونه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في باب القصاص فيما دون النفس وقرعت
 على ذلك ولم ار من فرعه لو قال اقتلني فقتله وقتلنا لا قصاص بانفاق الرايات عن الامام فلا
 دية ايضا لانها ثبتت للمقتول وقد اذن في قتله وهي احدى الروايتين وينبغي ترجيحها لما
 ذكرنا ثم رايته في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بخلاف جماع قتلها وقله
 الجد والمئة ولو جنى المرحوم على وارث السيد قتل ما رآه الآن ومقتضى ثبوتها للمعنى عليه
 ابتداء ان يكون الحكم مخالفا لما اذا جنى على الراهن الثامنة في رتبة الوقف الصحيح
 عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وانه لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان معيننا
 التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقبل بموته وقد
 ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من القوائد والدين المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث
 قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرق هادين لا يملكها بارت الا اذا ابرا
 الميت غريمه او اداها وارثه بشرط التبرع وقت الاداء اما لو اداه من مال نفسه مطلقا بشرط
 التبرع او الرجوع يجب له دين على الميت فتصير مشغولة بدين فلا يملكها اقلوزك اننا وقتنا
 ودينه مستغرق فاداء وارثه ثم اذن لقن في العبارة او كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع
 الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع جواز الصلح
 والقسمة فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقتصموا ثم ظهر
 دين محيط اولاد التركة والوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا وهما مسئلة
 لو كان الدين للوارث والمال مقصوفه فهل يسقط الدين وما يأخذه ميراثا ولا وما يأخذه
 دينه قال في آخر البرازية استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع
 الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الاختلاف عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي
 غيرد البيع بعيبه ويرد عليه ويصير غرورا بالجارية التي اشتراها الميت ويصح اثبات
 دين الميت عليه ويتصرف في الميت بالبيع في التركة مع وجوده وأما ملك الموصي له فليس
 خلافة عنه بل يعقد ملكا ابتداء فانه كسائر الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدر
 الشهيد رحمه الله في شرح أدب القضاء للذشاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه و زاد عليه انه
 يصح شراؤه ما باع الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشرة يملك الصداق
 بالمقد فالزائد على ما قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل
 الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها في شرح الفكثر وقد مر ان النصف يعود الى ملك الزوج
 بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعده بقضاء أو رضاء وفائدة ثبوت الزوائد الحادية
 عشر في استقرار الملك قسمة قسمة في البيع الخالي عن الخيار بالقبض ويستقر الصداق
 بالدخول أو الخلوة أو الموت أو وجوب العدة عليه امنه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح

والاخير من زياد اني اخذ من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه
 بالهلاك وفي الصداق الامن من تشطيره بالاطسلاق وسقوطه بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل
 الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك لم ينفسخ النكاح ولا فرق بين الدين
 والعين وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف غير
 المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع لجواز الاعتماد عنه وأما الملك في الغصب والمستهلك فستند
 عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب المصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستندا
 الى وقت الغصب وفائدته تملك الاكتساب وجوب الكفن ونفوذ البيع ولا يكون الولد له
 والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب بشرط القضاء بالقيمة لاحكامنا بتا بالغصب مقصودا
 ولذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف في باب النهي وفي الهداية من النفقة
 او أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليها لانه
 لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالضمان استند ملكه الى وقت
 التعدى فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بما انتهى وفي شرح الزيادات
 لقاضيخان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المصوب عن ملك المالك عند اداء
 الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب وفي حق غيرها يقتصر على
 التضمن الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا من ان يجعل الزوال مقصورا على الحال
 فيثبت يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب يستند لكون الغصب سببا
 للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر
 ذلك في حق غيرها الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان الحكم الشرعي يظهر في حق
 الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا
 اودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه
 ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية فاودعها باقت فضمنه المالك
 قيمتها ملكها الغاصب فلوا عتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقها الميزر ولو كانت
 محررا من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب لان
 المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو
 كوكيل الشراء ولو اختار المودع عدم تضمينه اخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم
 يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاياق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب بما
 ضمن وكذا اذا ذهبت عينها للمودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان
 هلك بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عينها بعد الحبس لم يضمنها كالكيل بالشراء
 لان الفاتت وصف وهو لا يقابله شيء ولكن يقبض الغاصب ان شاء اخذها وادى جميع القيمة
 وان شاء ترك كافي الكيل بالشراء ولو كان الغاصب آجرها او رهنها فهو والوديعة سواء وان
 اعارها او رهنها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير او الموهوب له كان الملك
 له لانها لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهم فكان المالك لهما
 واو كان مكانه مشتر فضمن سملت الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكه لانه
 لا يرجع على الاول فاعتق عليه لو كانت محرمة منه وان ضمن الاول ملكهما فاعتق عليه لو
 كانت محرمة ولو كانت اجنبية فلاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير

الثاني غاصب مالك الاول وكذا الوارث المالك بعد التضمن او وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضم من الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال انا اسلمها للثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني وتما التفرعات فيه الثانية عشر الملك اما لعين والمنفعة معا وهو الغالب والعين فقط او للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد رقبته لا وارث وايس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والولد والغلة والكسب للمالك وايس للموصى له الاجارة ولا اخرجه من بلد الموصى الا ان يكون اهله في غيرها ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استخداه الا في وطنه وعند اهله ويصح الصلح مع الموصى له على شيء وتبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد فالفداء على المحدث فان مات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان ابى بيع العبد او ابى المحدث فالفداء للمالك او يدفعه وطلت الوصية وارث الجنابة عليه للمالك كالموهر وبه وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان باع والا يبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عدم املك بمجتمعا على قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته يشتري بها آخر فلو اغتته المالك نفذ وضمن قيمته يشتري بها خادم هكذا في وصايا المحيط واما نفقته فان كان صغير الم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان باعها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باعه القاضي ان راي ذلك واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه ~~كذلك~~ في نفقات المحيط واما صدقة فطره فعلى المالك كفي الظهيرة واما ما في الزيلعي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كافي فتح القدير ويمكن حمله على ان المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في المهرج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشتري بها عبدا وينتقل حقه فيه من غير تعديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ~~ذكره~~ فاضحان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ يشتري بقيمته عبدا ويكون به مدبر امن غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنائيات ولم ارحكم كتابته من المالك وينبغي ان تكون كاعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك ولم ارحكم وطى المالك وينبغي ان يحل له لانه تابع ملك الرقبة وقيدده الشافعية بان تكون ممن لا تحبيل والا فلا الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك الرابعة عشر تلك العمار للشفيع بالاخذ بالتراضي او قضاء القاضي فقبيلها لملك له فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به ~~بوتبعيه~~ قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاعارة واما المستأجر فيؤجر وبغيره لا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويدير والشافعية جعلوا ذلك اصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة ولا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكا للانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان الاعارة اباحة المنافع لا تملكها المذهب عندنا انها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة فملك المنافع وانما لا يملك

والاخير من زياد اتي اخذنا من كلامهم والمراد من الاستقرا في البيع للامن من انفساخه
 بالهلاك وفي الصداق الامن من تشطيره بالاطلاق وسقوطه بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل
 الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك لم ينفسخ النكاح ولا فرق بين الدين
 والعين وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف غير
 المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع لجواز الاعتياض عنه وأما المالك في الغصب والمستهلك فستند
 عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب المصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستندا
 الى وقت الغصب وفائدته تملك الاكتساب وجوب الكف ونفوذ البيع ولا يكون الولد له
 والتحقيق عندنا ان المالك يثبت للغاصب بشرط القضاء بالقيمة لاحكاما ثابتا بالغصب مقصودا
 ولذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف في باب النهي وفي الهداية من النفقة
 لو أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليها لانه
 لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالضمان استند ملكه الى وقت
 التبعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بما انتهى وفي مخرج الزيادات
 لقاضيخان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المصوب عن ملك المالك عند ادائه
 الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب وفي حق غيرها يقتصر على
 التضمن الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على الحال
 فيثبت يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لالكون الغصب سببا
 للملك وضاع حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر
 ذلك في حق غيرها الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان الحكم الشرعي يظهر في حق
 الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا
 اودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلارجوع له على المودع لانه
 ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية فاودعها باقت فضمنه المالك
 قيمتها لملكها الغاصب فلواعنتها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقه المبيز ولو كانت
 محررا من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب لان
 المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو
 كوكيل الشراء ولو اختار المودع عدم تضمينه اخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم
 يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاباق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب بما
 ضمن وكذا اذا ذهبت عينها للمودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان
 هلك بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عنها بعد الحبس لم يضمنها كالكيل بالشراء
 لان الغائب وصف وهو لا يقابل به شيء ولكن يتخير الغاصب ان شاء اخذها وادى جميع القيمة
 وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب آجرها او رهنها فهو والوديعة سواء وان
 اعارها او وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير او الموهوب له كان المالك
 له ما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما
 واو كان مكانه مشتركة ضمن سلت الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكه لانه
 لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرمة منه وان ضمن الاول ملكهما فعلق عليه لو
 كانت محرمة ولو كانت اجنبية فلاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير

الثاني خاص بملك الاول وكذا الواراء المالك بعد التضمن او وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضم من الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال انا اسلمها لثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت لثاني وتما التفرعات فيه الثانية عشر المالك اما له بن والمنفعة معا وهو الغالب والعين فقط او للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد رقبته لا وارث وليس له شيء من منافعه ومنفعة الموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والولد والغلة والكسب للمالك وليس للموصى له الاجارة ولا اخرجه من بلد الموصى الا ان يكون اهله في غيبها ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استخداه الا في وطنه وعند اهله ويصح الصلح مع الموصى له على شيء وتبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد فالقضاء على المخدوم فان مات رجع ورثته بالقضاء على صاحب الرقبة فان ابى بيع العبد وابى المخدوم القضاء فداء المالك او يدفعه وبطلت الوصية وارث الجنابة عليه للمالك كالوهاب له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصتها اشترى بالارض خادم ان باع والا يبيع الاول وضم الى الارض واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله اعدا ما لم يجتمع معا على قتله فان اختلفاض من القاتل قيمته يشتري بها آخر فلو اعتقه المالك نقد وضمن قيمته يشتري به خادم هكذا في وصايا المحيط واما نفقته فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان بالغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باعه القاضي ان راى ذلك واشترى بثمنه عبدا يوم مقامه ~~كذلك~~ في نفقات المحيط واما صدقة فطره فعلى المالك كافي الظهيرية واماماني الزليعي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كافي فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في المصلح الوهاج من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشتري بها عبد وينتقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ~~ذكره~~ فاضحان من الوقف وكالمذبر اذا قتل خطأ يشتري بقيمته عبدا ويكون به مدبرا من غير تدبير ذكره الزليعي من الجنائيات ولم ارحكم كتابته من المالك وينبغي ان تكون كاعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك ولم ارحكم وطىء المالك وينبغي ان يحل له لانه تابع لملك الرقبة وقيده الشافعية بان تكون ممن لا تحبيل والا فلا الثالثة عشر تملك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك الاربعة عشر تملك العقار للشفيع بالاخذ بالتراضي او قضاء القاضي فقبلاهما لملك له فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به ~~وتتبعه~~ قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاعارة واما المستأجر فيؤجر ويغير ما لا يخلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويدير والشافعية جعلوا لذلك اصلا وهو ان ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكا للانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان الاعارة اباحة المنافع لامتلاكها المذهب عندنا انها تملك المنافع بغير عوض فهي كلاجارة تملك المنافع وانما لا يملك

للمستعير الاجارة لانه ملك المصلحة بغير عوض فلا يملك ان يملكها، عوض ولا يملك ملك الاجارة
 بملك اكثر مما ملك فانه ملك المصلحة بلا عوض قيل كذا نظير ما ملك ولانه لو حاصرها
 لزم احد الامرين للغير الجائر من لزوم العارية او عدم لزوم الاجارة وهذا التحليلان
 يشملان الموقف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح في ملك الموقف عليه السكنى المنفعة
 كما يستعير وقيل انما يصح له الانتفاع وهو ضيق كان له الاجارة وقبالة في فتح المقدير من
 الوقف وبما اجارة المقطع ما اقطع الامام فافنى العلامة فاسم بن قطلوبغا به صحتها قال ولا اثر
 لجوانا جراح الامام له في اثناء المدة كما لا اثر لجواز موت المؤجر في اثنائها ولا يكون ملك منقطع
 لافي مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بقابلية استعداده لما اعذله لا نظير
 المستعير لما قلنا ولذا مات المؤجر واخرج الامام الارض عن المقطع تنفخ الاجارة لا تتقبل
 الملك الى غير ما وجز كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عاينها اجارة الاقطاع وهي اجارة
 المستأجر واجارة العبد الذي صولح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقف عليه المدة
 واجارة العبد المأثون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة أم الولد انتهى
 وقد الفت رسالة في الاقطاعات واخرى سميتها النخعة المرحبة في الاراضي المصرية وفيما
 افنى به العلامة قائم المصريح بان الامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول
 على ما اذلت قطعه ارض عامرة من بيت المال اما اذا اقطعته مواثمن بيت المال فاحياها ليس
 له المراجعة عنه لان صار ملكا للرقبة كما ذكره ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج في القول في
 الدين **في** وعرفه في الحاوي القدمي بانه عبارة عن مال حكومي يحدث في الذمة ببيع أو
 اضطرار أو غيرهما وابقاؤه واستيفائوه لا يكون الا بطريق المقاصة عند أبي حنيفة رحمه الله
 مشا لاذ اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له وحدث بالشراء في ذمته عشرة دراهم
 ما يملك البائع فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع وجب مثله في ذمة البائع ديناً وقد وجب للبائع
 على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه
 فالتقيا فصاحبا انتهى وتفرع على ان طريق ايقائه انما هو المقاصة انه لو ابرأ عنه بعد قضائه
 صح ورجع المدين على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من قسم الفوائد واختص الدين
 باحكام منها جواز العكس قاله به اذا كان دينه مضمونا وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء
 فلا يجوز بدل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتجديد ونها جواز الرهن به فلا يجوز الكفالة
 والرهن بالاعيان الامانة والمضمونة بغيرها كالمبيع وأما المضمونة بنفسها كالمغصوب وبديل
 الخلع والمهر وبديل الفسخ عن دم العمد والمبيع فاسد او المقبوض على رسوم الشراء فيصح
 الكفالة والرهن بها لانها ملحقه بالدين قال الاسيوطي رحمه الله معزى الى السبكي في
 تسكه **في** شرح المذهب **في** فروع **في** حدث في الاحصار القريبة وقف كتب اشترط الواقف ان
 لا تعار الابرهن أو لا تقترح من مكان تحببها الابرهن أو لا تقترح اصلا والذي اقول في هذا ان
 الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل الاخذ
 لما ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عاينها يد امانة فنشأ أخذ الرهن عليها
 فاسد وان اعطاء كان رهنا فاسدا ويكون في يد خازن الكتب امانة لان فاسد العقود في الصمان
 كمنعها والرهن امانة هذا اذا اراد الرهن الشرعي وان اراد مدلوله امانة وان يكون تذكرة
 فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذ لم يعرف مراد الواقف فيجوز ان يقال بالبطالان

في الشرط المذكور على المعنى الشرعي ويحتمل ان يقال بالصحة جلاء على المعنى القوي
وهو الاقرب تصحيح الكلام ما يمكن وحينئذ لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه
لم يجوز اخراجها به لعدمه ولا بدونه امانه خلاف لشرط الواقف واما الفساد الاستثناء فكانه
قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها
بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض
الاقواق يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به ولا وجه لطلانه وهو كما جلت عليه قوله
الابرهن في المدلول القوي فيصح ويكون المقصود ان يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج
به مشروط بان يضع في خزانه الوقف ما يتذكره هو به اعاده الموقوف ويتذكر الخازن به
مطالبته فينبغي ان يصح هذا متى اخذته على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمنع
ولا نقول بان تلك التذكرة تبقى رهنا بل له ان يأخذها فاذا اخذها طالبه الخازن برد الكتاب
ويجب عليه ان يرده ايضا بغير طلب ولا يبعد ان يحمل قول الواقف الرهن على هذا المعنى
حتى يصح اذا ذكره بالفظ الرهن تنزيلا لفظ على الصحة ما يمكن وحينئذ لا يجوز اخراجها
بالشرط المذكور ويمتنع لغيره لكن لا تثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب
الموقوف اذا تلف بغير تقريط ولوتلف بتقريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المزهون لو فاته
ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب
الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لا يجب شيء بخلاف الرهن الفاعده فانه مضمون
كالصحيح واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى القوي فغير بعيد ومنه ما صحت الابرأ عنه
فلا يصح الابرأ عن الاعيان والابرأ عن دعواها صحيح فلو قال ابرأك عن دعوى هذه
العين صح الابرأ فلا تسمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى هذه
لم تسمع دعواؤه وينتهى ولو قال ابرأك عنها او عن خصوصتي فيها فهو باطل وله ان يخصص
وانما ابرأه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الخاكم من الاقرار لاحق لي قبله
يرام العين والدين والسكفالة والاجارة والحد والقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان
في الابرأ العام لكن في مديان القنية اقترق الزوجان وابرأ كل واحد منهما صاحبه عن
جميع الدعاوى وكان للزوج بذري أرضها واعيان قائمة فالخصاد والاعيان القائمة لا تدخل
في الابرأ عن جميع الدعاوى انتهى وتدخل في الابرأ العام الشفعة فهو مسقط لمقتضى
لادانته لم يقصدها كافي الولولية وفي الخزانة الابرأ عن العين المتصوية ابرأ عن ضمانها
وتصير امانة في يد الغاصب وقال زفر رجه الله لا يصح الابرأ وتبني مضمونة ولو كانت العين
مستملكة صحح الابرأ ويرى من قيمتها انتهى فقوله الابرأ عن الاعيان باطل معناه انها
لا تكون ملكا له بالابرأ والا فالابرأ عنها سقوط الضمان صحيح ويحمل على الامانة
الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا للتسهيل والعين حاصلة
في فوائدهم الاولى ليس في الشرع دين لا يبيح كون الاحلا الاراس مال السلم وبدل الصرف
والقرض والتمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفيع العقار كما كتبناه في شرح السكندر
عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون الامور جلا الالدية
والمسلم فيه واما بدل الكتابة فيصح عندنا لا يؤجل الثانية ما في التمهلة لا يتعين الاقبض
ولهذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه فان لشريكه ان يشاركه ويصح

تقر بعه على أن مافي الذمة لا تصح قسمته . الثالثة الاجل لا يجمل قبل وقته الاجموت المديون
ولو حكما بالعاق مرتدا بدار الحرب ولا يجمل موت الدائن وأما الجربي اذا استرق وله دين مؤجل
فنعول بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي رحمه الله وأما الجنون
فظاهر كلامهم انه لا يوجب الحلول لامكان التخصيل بولاية الرابعة الحال يقبل التأجيل الا
ما قدمناه والخيلة في لزوم تأجيل القرض شيان حكم المالكي بلزومه بعد ما ثبت عنده أصل
الدين أو ان يجعل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أو سنتين فيصح ويكون المال
على المحتال عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية الحال لا يقبله بعد الزوم الا اذا نذر ان
لا يباطل به الا بعد شهر أو اوصى بذلك وشرط التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال
وشرطه ايضا ان لا يكون مجهولا جهالة متفاحشة فلا يصح التأجيل الى مهب الريح ومجيء
المطر ويصح الى الحصاد والدياس وان كان البيع لا يجوز بشئ مؤجل اليهما كذا في القنية
وتنبه **قال الدائن** لادبون اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه امر بالا عطاء
الحكم الخامس لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون وكيلًا ايضا
للكل ثم لنفسه ومقتضاه محبة عزله عن التسليط قبل القبض وفي وكالة الواقعات الحسامية
لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانه بان لا يبرأ لانه صار
الحق للموهب له فيملك الاستبدال انتهى وهو مقتضى لعدم محبة الرجوع عن التسليط وفي
منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة وامر بقبضه فقبضه
اجزأه ذلك ومن هبة البرازية وهب له دين على رجل وامره بقبضه جاز استعسنا وان لم يامر
لا يبيع الدين لا يجوز ولو اعهده من المديون أو وهبه جاز والبنت لو وهبت مهرها من ايها
اوابنها الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض صحمت والا لانه هبة الدين من غير من عليه
الدين انتهى وفي مداينات القنية قضى دين غيره ليكون له ماعلى المطلوب فرضي جاز ثم رقم
لا تحر بخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع لأمس الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون
الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما اعطاه وكان الثمن على
المشتري على جاله انتهى ثم قال فيهما وقالت المهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها
به انتهى وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه الخوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار اليه
الزبلي منها وخرج ايضا الوصية بغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا البرازية فالاستثنى
ثلاث وفرغ الامام الاعظم رحمه الله على عدم صحة تملكه من غير من عليه انه لو وكله بشراء
عبد بما عليه ولم يعين المبيع والبائع لم يصح التوكيل وصح ان عين أحدهما واجعه وأعلى
انه لو وكل مديونه بان يتصدق بما عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المستأجر بان يعمر العين من
الاجرة صح وقد أوضحنه في وكالة البحر السادس لا تجب الزكاة فيه اذا كان المديون جاحدا
ولو له دين عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان فلسا فاذا قبض أربعين مما أصله بدل
تجارة وجب عليه درهم وقد ينشأ في كليب الزكاة من شرح السكز **أنواع الدين** ما يمنع
الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الماء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه لقول الزبلي في آخر
باب التيمم والمراد بالثمن الفاضل عن حاجته الثاني السترة كذلك فيما ينبغي ولم أره الثالث
الزكاة والمراد به فيما ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين الزكاة مانع
الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح انه يمنع بالمال كما في شرحنا على المنار

من بحث الامر الخامس صدقة الفطار وانفقوا على منعه وجوبها ^{في} تقبيلهم ^{في} دين العبد لا يمنع
 وجوب صدقة فطره ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل السادس الحج
 يمنعه اتفاقا السابع نفقة القريب وينبغي أن يمنعه لان الفتوى على عدم وجوبه الا بملك
 نصاب حرمان الصدقة الثامن ضمان مرابة الاعتقاق ولا يمنعه لان الدين لا يمنع ديننا آخر
 التاسع الدية لا يمنع وجوبها العاشر الاضحية يمنعه كصدقة الفطر ^(تتمه) قدمنا انه لا يمنع
 ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقا ولا يمنعه ان كان مستغرقا ولا يمنع نفاذ الوصية والتبرع من
 المريض ويبقى أخذ الزكاة والدفع الى المدينين أفضل (ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت)
 اذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا تبقى في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب
 الساعي بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال وكذا الحج
 بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم أسير بعده فانهم لا يجبان وما يغير فيه بين الصوم
 وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد وفدية الحاق والباس والطيب لعنرو وكفارة
 اليمين وما يكون الصوم مشروطا بعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة
 القتل ودم التمتع والقران في فرق فيه بينهما فلا اعتبار لاعساره وقت تكفيره بالصوم وكذا
 يفرق في فدية الشيخ الفاني فلا وجوب على الفقير فاذا أسير لا يلزمه الانخراج ^{(في} ما يقدم على
 الدين وما يؤخر عنه ⁾ أما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فتسقط بالموت وانما
 الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين كالرهن
 على ما تعاق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وان أخرها كالحج والزكاة
 والكفارات وان تساوت في القوة بدأ بما بدأ به واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على
 البعض الا العتق والحياة ولا معتبرا بالتقديم والتأخير ما لم ينص عليه وتعامه في وصايا الزاني
^{(في} نذيب ⁾ فيما يقدم عند الاجتماع من غير الديون ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وثمة
 ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف
 لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان الجنب أولى به لان غسله فريضة
 وغسل الميت سنة والرجل يصلح لهما المرأة فيغتسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان
 الماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يكفي لاحدهم
 قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال
 مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا نفيد
 الملك وان اتصل به القبض ^ك كذا في فتاوى قاضيان ومراده من قوله ان غسل الميت ان
 وجوبه بخلاف غسل الجنب فانه في القرآن وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا
 أوصى به لاحد وج الناس ولا يكفي الاحدهم وأما من به نجاسة وهو محدث ووجد ماء يكفي
 لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الانجاس وعلى هذا لو كان مع
 الثلاثة ذو نجاسة يقدم عليهم ولم أره اجتمعت جنازة وسنة وقيمة قدمت الجنازة وأما اذا
 اجتمع ^ك كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا
 الكسوف لانه يخشى فواته بالانحلال ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة
 وكذا واجتمعت مع جمعة وفرض ولم يخف خروج وقته وينبغي ايضا تقديم الخسوف على الوتر
 والترابيح وأما الحدود اذا اجتمعت في المحيط واذا اجتمع حدان وقدر على درأ أحدهما

درى وان كان من أجناس مختلفة بان اجتماع حد الزنا والعرق والشرب والقذف والقذف
بالفأ فاذا برئ حد القذف فاذا برئ ان شاء بدأ بالقطع وان شاء بدأ بحد الزنا وحدث الشرب
آخرها ثم بحد الزنا بالاجتهاد من الصحابة رضى الله عنهم وان كان محصنا بدأ بالفأ ثم بحد القذف
ثم بالرجم وبما غي غيرهما انتهى ولو اجتمع التعزير والحسد وقدم التعزير على الحسد وفى
الاستيفاء لجمع حقه على العبد كذا فى الظهيرية ولم ار الا انما اذا اجتمع قتل القصاص والردة
والزنا وينبى تقديم القصاص قطعاً على العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبى تقديم
الرجم لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجيم واذا قدم قتل
القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وان فات الرجيم ^{مخرج} فخرج
تقريب من هذه المسائل مسائل اجتماع الفضيلة والنجاسة فمنها الصلاة اول الوقت بالتييم
وأخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير ان كان طمع فى وجود الماء آخره والا فالقديم افضل
ولم ار الا محبان ارحمهم الله انه يتييم فى اوله ويصلى فاذا وجدته آخره توطأ وصلى ثانياً ولا يبعد
القول بافضليته وقال الشافعية انه النهاية فى تحصيل الفضيلة ومنها الوصل من مقره صلى فى
الوقت المستحب وان آخره صلى مع الجماعة فالافضل التأخير ومنها لو كان بحيث لو اصبغ
الوضوء تفوته الجماعة ولو اقتصر على مرة اذ ركعاً فنبى تفصيل الاقتصار لادراكها ومنها
غسل الرجلين افضل من المضم على الخفين لمن يرى جوازه والافضل غسل وكذا بوضوءه من
لا يراه ومنها التوضى من الحوض افضل من النهر بمحضرة من لا يرامو الا لا ومنها لو خلف
فوت الركعة لوموشى الى الصف فى التيممة الافضل ادراكه فى الركوع وقول النووي فى
شرح المذهب لم ارفيه لامه صابنا ولا غيرهم شيئاً فقصود ومنها لو كان بحيث لو صلى فى بيته صلى
قائماً ولو صلى فى المسجد لم يقدر عليه فى الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلى قاعداً ومنها
لو كان بحيث لو صلى قاعداً قدر على سنة القراءة وان صلى قائماً لا تعدو قراة واحدة الوضوء
الوقت عن سنن الطهارة او الصلاة تركها وجوباً ولو مطلق الوقت المستحب عن استيعاب السنن
وينبى تقديم المأثورة ثم الصلاة فى المستحب ومنها تقديم الدين المقرب به فى العدة وما كان
معلوم السبب على الدين المقرب فى المرض ومنها باب الامامة يقدم الاعلم ثم الاقران ثم الاورع
ثم الاسن ثم الاصبح وجهاً ثم الاحسن خلقاً ثم الاحسن زوجة ثم من له جاه ثم الانظف ثوباً ثم
المقيم على المسافر ثم الحر الاصلى على المعتق ثم التيمم من الحديث على التيمم عن الجنابة
وتمامة فى الشرح ويقرب من هذه المسائل بعض خصائص الكفاية يقابل البعض فالعالم
العجمى كقول العربية ولو شريفة وعلمه يقابل نسبها وكذا شرفه ^{مخاتمة} لا يقصد احد فى
التزامه على الحقوق الا بمرجعه ومنه السبب كالازدحام فى الدعوى والافتاء والبرس فان
استووا الى المحي اقرب بينهم القول فى ثمن المثل واجرة المثل ومهر المثل وتوابعها امان المثل
فذكره فى مواضع منها باب التيمم قال فى المكثرو لم يعطه الا ثمن المثل ولعله لا يتييم والا
يتيمم وقسمه فى العناية بمثل القيمة فى اقرب موضع يعز فيه الماء او عين يسير وفيه الزيل
بالقيمة فى ذلك المكان امكان لم يبين انه فى وقت عزته او فى اغلب الاوقات والظاهر الاول فان
الاعتبار للقيمة حالة التقويم ويتعين ان لا يمتد برثن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف
المهلك وربما حصل الشرية الى دنائره فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء
لنفسه ومنها باب الحج فثمن المثل للزاد والماء القدر الاثني به وكذا الزاحمة كفى فخرج القدير

ومنها على قول محمد رحمه الله اذا اختلف المتبايعان في الفاتحة امضا وكان المبيع هالسا كان البيع يفسخ على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض او اقلها قال ومنها اذا وجب الرجوع بفقصان العيب عند تعذر رده كيف يرجع به قال قاضي خان وطريق معرفة النقصان ان يقوم محصيا العيب به و يقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصه النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذلك يذكره الزيلعي وابن الهمام وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على شوم الشراء المضمون بتسمية الثمن اذا كان قيمة باقيا لا اعتبار لقيمتها يوم القبض او يوم التلف قال ومنها المذهب القوي اذا هلك فالمعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المذهب المثلث الى اذا انقطع قال ابو حنيفة رحمه الله تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله يوم الغصب وقال محمد رحمه الله يوم الانقطاع ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند محمد رحمه الله تعتبر قيمته يوم التلف لانه به يتقرر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد ومنها العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة ومنها العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقلنا يضمن الاقل من قيمته ومن ارشه هل المتبر يوم الجنابة او قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا هلك بالاقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذا مات كما ذكره الزيلعي ومنها لو اخذ من الارز والعدس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا مثالا لينفق عليه ثم اختصهما بعد ذلك في قيمة فاما خذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في القيمة تعتبر قيمته يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان ياخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان عتق العبد المترك اذا اعتقه احدهما وكان موسرا او اختار الساتت تضييمه فالمعتبر القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي ومنها قيمة ولد المغرور والحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة واقصر عليه وحكاية في النهاية ثم حكى عن الاسبيعي انه يعتبر يوم القضاء والظاهر ان لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يترأى عنها ولهذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان جنين الامة قالوا لو كان ذكرا وجب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا في السكر وفي الخائبة وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أو الاحرام ففي السكر في الثاني بتقويم عدلين في مقتله أو اقرب موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر قيمها يوم قتله كما في المتلف ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق بها او انتفع بها بعد التعريق ولم يجز مالكمها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم اره صريحا ومنها قيمة جارية الابن اذا اقبلها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمة ما قبيل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرطا للاستيلاء عندنا لاحكاما ومنها قيمة الصداق اذا انتصف بالطلاق قبل المسيس وكان هالسا ولم اره صريحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء به او التراضي لما قدمنا انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحدهما

إذا كان بعد القبض فهذه تسعة عشر موضعا فاعتنمها في الكلام في أجرة المثل يجب
 في مواضع أحدها لأجرة في صور منها الفاسدة ومنها الوقف له المؤجر بعد انقضاء المدة إن
 فرغتها اليوم والافعايك كل شهر كذا وقيل يجب المسمى ومنها الوقف لمشتري العين للجدير
 العمل كما كنت ولم يعلم بالأجر بخلاف ما إذا علم فانه يجب ومنها العمل له شيئا ولم يستأجره وكان
 الصانع معروفا بتلك الصنعة وجب أجر المثل على قول محمد ودرجه الله وبه يفتى ومنها في غصب
 المنافع إذا كان المنصوب مال يتم أو وقف أو معد للاستغلال على المفتي به وليس منهما إذا
 خالف المستأجر المؤجر إلى ثوبان حمل أكثر من المشرط فانه لا يجب أجر ما زاد لان الضمان
 والاجر لا يجتمعان ومنها إذا فسدت المسافة والمزارعة كان للعامل أجر مثله ومنها إذا
 انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك بأجر المثل إلى ان يستعصده ومنها إذا
 فسدت المضاربة فلا يعمل أجر مثله إلا في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكاة
 يستحق أجر مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدته ان المأخوذ أجرة انه لو لم يعمل بان
 حل ارباب الاموال أموالهم إلى الامام فلا أجر له ومنها الناظر على الوقف إذا لم يشترط له
 الواقف فله أجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له
 فيها كما في الخانية وهذا إذا عين القاضى له أجر فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له كذا
 في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضى ولا يجتمع له أجر النظر والعمالة
 لو عمل مع العملة انتهى ومنها الوصى إذا نصبه القاضى وعين له اجرا بقدر أجرة مثله جاز
 وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما في القنية ومنها القسام لو لم يستأجر بمعين فانه
 يستحق أجر المثل ومنها يستحق القاضى على كتابة المحاضر والمجلات أجرة مثله في تنبيهات
 الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بأجر المثل معناه بالقضاء أو الرضاء والا
 فلا أجر له كما في القنية الثاني إذا وجب أجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان كان
 معلوما لا يزد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغما بالغ الثالث يجب أجرة المثل من
 جئس الدراهم والدنانير الرابع إذا وجب أجرة المثل وكان متفاوتا منهم من يستقصى ومنهم
 من يتساهل في الأجر يجب الوسط حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض
 عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في
 مستهلك فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالا كثر ذكره
 الاقطع في باب السرقة الخامس أجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السبب حراما
 والشكل من القنية وقد مناحكمز يادة أجر المثل في الفوائد في الكلام في مهر المثل في الأصل
 في اعتباره حديث بر وع بنت واشق وبيننا في شرح الكنتز ما هو وعين يعتبر وانما الكلام
 هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية أو تسمية
 ما لا يصلح مهرا كالخمر والخنزير والحرو القرآن وخدمة تزوج حرو ونكاح أخرى وهو نكاح
 الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط
 الدخول في الكل أو الموت أما إذا طلقها قبله فالمتعة ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد
 الدخول وفي الوطى شبهة ان لم يقدر الملاك سابقا على الوطى كما في امه ابنة اذا احبلها فلا
 مهر عليه في بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد الوطى وما لا يتعدد به أمافي النكاح الصحيح فجعله
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى منقسم على عدد الوطىات تقديرا فلا يتعدد فيه كالأب يتعدد بوطى

الاب جارية ابنة اذا لم يقبل وكذا بوطى في التمسك بالامانة مد بوطى
 الابن جارية ابنة او الزوج جارية امرأته وافق والد الصدر الشهيد بالتمسك في الجارية
 المشتركة ونماه في شرحنا على الكثر في تنبيهه يجب مهران فيمما اذل في امرأة ثم
 تزوجها وهو غلط لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما
 تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة
 فعليه خمسة مهور ونصف وبيان في فتاوى قاضي خان في القول في الشرط والتعليق
 التعليق ربط حصول مضمون جملة بمحصول مضمون اخرى وفسر الشرط في التلويح بانه تعليق
 حصول مضمون جملة بمحصول مضمون جملة انتهى وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما
 على خطر الوجود فالتعليق بكانت تعجزو بالمستعمل باطل ووجود رابط حيث كان الجزاء
 مؤخر والا يتعجز وعدم فاصل اجنبى بين الشرط والجزاء امر كنه اداة شرط وقوله وجزا صالح
 فلو اقتصر على الاداة لا يتعاق واختلفوا في تقييده او قدم الجزاء او الفتوى على بطلانه كما بيناه
 في شرح الكثر (ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التملكيات والتقييدات بالشرط باطل
 كالبيع والشراء والاجارة والاستيجار والهبة والصدقة والنكاح والافرار والابراء وعزل
 الوكيل وجبر المأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير الملام والوقف في رواية
 والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعناق وجوالة
 وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعلق البيع بكامة ان باطل
 الا اذا قال بعث ان رضى ابي ووقفه تخيير الشرط وبكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه
 العقد او ملائمه او جرى ان عرف به او ورد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاحدهما وقد ذكرنا
 في مسدات القوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق البراء بالشرط وفي البيوع ثلاثين
 مسئلة يجوز تعليقه فيها جملة ما لا يصح تعليقه ويبطل بقاؤه ثلاثة عشر البيوع والقسمه
 والاجارة والرجعة والصلح عن مال والبراء والحجر وعزل الوكيل في رواية واجباب الاعتكاف
 والمزارعة والمعاملة والافرار والوقف فدواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع
 والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضار بقوا القضاء والامارة
 والكفالة والحوالة والاقالة والنصب والكتابة وامان القن ودعوة الولد والصلح عن القصاص
 وجناية غصب وعهدة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل بشرط فيها كفالة او حوالة وتعليق
 الرديع او بتخير شرط وعزل قاض والتحكيم عند محب درجه الله تعالى ونماه في جامع
 الفصولين والبرازية (فائدة) من ملك التخيير ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التخيير
 ولا يملك التعليق ومن لا يملك التخيير لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك او سببه الثانية العبد
 والمساكين لو قال كل مملوك املكه فهو حر بعد عتق صح خلاف الصبي وقامه في الجامع للصدر
 سليمان من باب اليامين في ملك العبد والمساكين (القول في احكام السفر) رخصة القصر
 والفطر والمصح ثلاثة ايام بلباسها واما التنفل على الدابة فيكم خارج المصر لا السفر ومنها
 سقوط الجمعة والعبدن والاضحية ترك كبير التشريق واما حجة الجمعة فن احكام المصر ومن
 احكام السفر حرمة على المرأة بغير زوج او محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود احدهما
 شرط لوجوب الحج عليهما واختلفوا في وجوب نفقته عليهما اذا امتنع المحرم الا بها والمعتمد
 الوجوب عليهما بناء على انه شرط وجوب الاداء ويستثنى من حرمة خروجها الا باحدهما

هجرته من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع الولد منه الاب رضاء ابو به الا في الحج
اذا استغنيا عنه وتحرر عنه على المدينون الا باذن الدين الا اذا كان مؤجلا ويختص ركوب البحر
باحكام منها سقوط الحج اذا غلبه الهلاك وتحرر من السفر فيه وممنعان المودع لوصافرها
في البحر وكذا الوصي ويستويان في بقية الاحكام منها فيما اذا غزى في البحر ومعه فرس
فانه يستحق سهم الفارس كما في الخاتمة (القول في احكام الحرم) لا يدخله أحد الا محرما وتكره
المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة والتجارية به ويحرم النحر من لصيده ويجب
الجزاء بقتله ويحرم قطع شجره ورعي حشيشه الا الاذخرويس القسل لدخوله وتضاعف فيه
الصلاة وحسناته كسيناته ويؤخذ فيه بالحكم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمتنع
ولا قران لمكي وتختص الهدايا به ويكره اخراج حجارته وزرابه وهو مسال وغيره عند نافي اللقطة
والدية على القاتل فيه خطأ ولا حرم للدينة عندنا فلا تثبت هذه الاحكام الا اسنان الفسل
لدخولها وكره المجاورة بها والله سبحانه وتعالى اعلم بالحق والقول في احكام المسجد هي كثيرة
جدا وقد ذكرها اصحاب الفتاوى في كتاب الصلاة في باب على حدة فمنها تحريم دخوله على
الجنب والحائض والنفساء ولو على وجه العبور وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث
ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع لصلاة الجنائزة وان لم يكن الميت فيه الا عند مرطر
وقهوه واختلجوا في علته فمنهم من عال بخوف التلويث ومنهم من علمه بان لم يبن لها وعلى
الاول هي تحريمية وعلى الثاني هي تنزيهية ويرجع الاول الالهامة فامر ربه الله تعالى ولم يعلاه
احدنا بنجاسة الميت لاجلهم على طهارته بالغسل ان كان مسلما ومنها محبة الاعتكاف
فيه ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب تخيشهم والافكره ومنها منع القاء
القملة بعد دق لها فيه ومنها تحريم البول فيه ولو في اناه واما القصد فيه في اناه فلم اره وينبغي
ان لا فرق ومنها منع اخذ شيء من اجزائه قالوا في ترابه ان كان مجتمعاً جاز الاخذ منه ومسح
الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق فيه والقاء النجاسة فوق الحصى راخف من وضعها
تحتة فان اضطر اليه دفنه وتكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون في موضع اعد لذلك
لا يصلي فيه اوفى اناه ويكره مسح الرجل من الطين على عوده والبراق على حيطانه ولا يحفر
فيه بئر ماء وتترك القديمة ويكره غرس الاشجار فيه الا المنفعة ليقبل التز ولا يجوز اتخاذ
طريق فيه للرواد الا اذ ذروا وتكره الصناعة فيه من خياطة وكفاية باجر وتعليم صبيان
باجر لا بغيره الا حفظ المسجد في روايته ويكره الجلوس فيه لاممية وتسحب النجاسة
لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفتة ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه
وجلوس القاضي فيه ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالخلى ويكره دخوله لمن أكل ذاريج
كرهية ومنع منه وكذا كل مودف فيه ولو بلسانه ومن البيع والشر او كل عقد لغير المعتكف
ويجوز له بقدر حاجته ان لم يحضر الصلاة واشاد بالضة والاشعار والا كل والنوم لغير غريب
ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدر برانه يأكل الحسنة كمانا كل النار الحطب
ورفع الصوت بالذكر الا للنفقة واخراج الربح فيه من الدبر والخصومة وسن كنهه
وتنظيفه وتطيبه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند
خروجه ومن اعتاد المرور فيه ياتم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيه لاته ولا يتعين
باللزمة فلا يزعم غيره لو سبقه اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى أن

يكون لسلك طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا ولا يجوز اعادة أدوائه لمسجد آخر ولا
يشغل المسجد بالمساجد الا الخوف في الفتنة العامة **في خاتمة** في أعظم المساجد حرمة المسجد
الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد
الشوارع ثم مساجد البيوت **في القول** في أحكام يوم الجمعة **في** اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة
واشتراط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة لها وكونها قبلها شرط وقراءة السورة
المخصوصة وتحرير السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والطيب وليس الاحسن وتقليم
الاذن والظفار وحلق الشعر ولكن بعدها فضل والخوف في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة
الى خروج الخطيب ولا يسن الا برادها ويكره افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة سورة
الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف رحمه الله المصحف المعتمد
وهو خير أيام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويامن
الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى ليلته أمن من فتنة القبر وعذابه ولا تجبر فيه
جهنم وفيه خلق آدم وفيه اخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور أهل الجنة بهم سبحانه
وتعالى وهذا آخر ما أورده من فن الجمع والفرق مما يكثر دوره ووجه بالفقهاء جهله ولله الحمد
والمنة وله الحول والقوة ثم الآن نشرع بحول الله تعالى وقوته في الفرق **في** ما اختلف فيه الوضوء
والغسل **في** يسن تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا يسجد فيه
الخف وينزع للغسل يسن فيه الترتيب بخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف
الغسل فغريضة تمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول **في** ما اختلف فيه مسح الخف وغسل
الرجل **في** يناقش المسح ودونه ورايت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغموسة بلا
خلاف ولا يجوز مسح الخف المغموس ومودة الرجل المغموسة ان يستحق قطع رجله فلا يمكن
منها يسن تليث الغسل دون المسح يجب تعميم الرجل دون الخف لا تنقض الجنابة بخلاف
المسح هو افضل من المسح ان رآه **في** ما اختلف فيه مسح الرأس والخف **في** يسن استيعاب الرأس
دون الخف لو تليث مسح الرأس لم يكره وان لم يندب ويكره تليث مسح الخف **في** ما اختلف فيه
الوضوء والتميم **في** كونه في الوجه واليد فقط ولا يجوز الا العذر ولا يمسح فيه الخف ويفتقر
الى النية ولا يسن تجديده ولا تليثه ويسن فيه النفث ويستوى فيه الحدث الا الصغير والا كبر
في ما اختلف فيه مسح الجبهة ومسح الخف **في** لا يشترط شدة على وضوء ويشترط لبسه على
كمال الطهارة وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تعميمها أو أكثرها بخلاف الخف
وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المتمد بخلاف المسح على الخف ان لم يغسلهما ولا يقدر جمعة
بخلافه ولا ينتقض اذا سقطت من غير بره فلا تجب اعادته بخلاف الخف اذا سقط لا تنزع
للجنابة بخلاف الخف واذا كان على عضو جبير ثان فسقطت احدهما أعادهما بلا إعادة
متصهما بخلاف نزع أحد الخفين **في** ما اختلف فيه الحيض والنفاس **في** أقل الحيض محدود
واحدا لقل النفاس وأكثر عشرة وأكثر النفاس أربع وعشرون ويكون به البلوغ والاستبراء
دون النفاس والحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس وتنقض
العدو في دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاني السنة والبدعة بخلاف النفاس فهي
سبعة نحافى النهاية من الاقتراب باربعة قصور **في** ما اختلف فيه الاذان والاقامة **في** يجوز تراخي
الصلاة عن الاذان دون الاقامة يسن التمهيل فيه والامراع فيها تكرر اقامة المحدث لا أذانه

ونكره التكرار فيها لافيه **﴿وما افترق فيه سجود السجود والتلاوة﴾** هو مسجدتان وهي واحدة هو
 في آخر صلاته بعد السلام وهي فيها ولا يتكرر بخلافها لا يقوم له و يقوم لها بتشهده له ويسلم
 بخلافها الذكر الم شروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه **﴿وما افترق فيه سجود التلاوة**
والشكر﴾ سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها وانفقوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف
 سجدة الشكر فانه جائزة **﴿ندأبي حنيفة زوجه الله لا واجبة وهو معني ما روى عنه انها ليست**
مشروعة أي وجوبا﴾ **﴿وما افترق فيه الامام والماموم﴾** نية الائتمام واجبة على المأموم دون
 الامام الا لمصلحة صلاة الفناء خلفه أو لحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الامام اذا بطلت صلاة
 المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ لم يصح اقتداء بخلاف الامام اذا عين المأموم
 وأخطأ **﴿وما افترق فيه الجمعة والعيد﴾** الجمعة فرض والعيد واجب وقتها وقت الظهور ووقت
 بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيهما وان لا تنعقد في مصر
 على قول مرجوح بخلافه ويستحب في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلي بخلافها
﴿وما افترق فيه غسل الميت والحي﴾ تسحب البداية بغسل وجه الميت بخلاف الحي فانه يبدأ
 بغسل يديه ولا يعضض ولا يستنشق بخلاف الحي ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف الحي ان كان
 في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف الحي في رواية **﴿وما افترق فيه الزكاة**
وصدقة الفطر﴾ يشترط في نصاب الزكاة التمس ولو تقدير بخلاف نصابها ولا يجوز دفعها الذي
 بخلافها ولا وقت لها لصدقة الفطر وقت محدود يانم بالتأخير عن اليوم الاول ولا يجوز
 تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس **﴿وما افترق فيه التمتع والقران﴾** يتحلل
 من العمرة بهذا الفراغ فنهان لم يسقي الهدى بخلافه يحرم بالعمره وحدها من الميقات يأتي
 باقها لم يلزم يحرم بالجح من الحرم بخلاف القارن فانه يحرم بهما معان الميقات **﴿وما افترق فيه**
الحجبة والابراء﴾ يشترط لها القبول بخلافه وله الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلعا
﴿وما افترق فيه الاجارة والبيع﴾ التاقيت بفسده وبضعها ويجوز بيعك العوض فيه بالعقد
 وقبها لا الا بواحد من أربعة وتغيب بالاعذار بخلافه وتنفخ بعيب حادث بخلافه وتنفخ
 بوقت أحدها اذا عقدتها لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك
 الاجرة العين قبله انفسخت **﴿وما افترق فيه الزوجة والامه﴾** لا قسم لامة بخلافها ولا حصر
 لعهد الامام بخلاف الزوجان ولا تقدر نفقة بخلاف الزوجة فانما بحسب الحالما ولا يسقطها
 النشوز بخلاف الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة **﴿وما افترق فيه نفقة الزوجة والقرب﴾**
 نفقتها مقدرة بحالهم او نفقته بالكفاية ونفقتها لا تسقط بمضي الزمان بعد التقدير أو الاصطلاح
 بخلاف نفقتها بشرط نفقته اعساره وزمانه وسارا **﴿في خلاف نفقتها﴾** **﴿وما افترق فيه المزد**
والكافر الاصلی﴾ لا يقر للمزد ولو بجزية ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبحته ومهر دمه وبوقت ملكه
 وتصرفاته ولا يسي ولا ينادى ولا يمين عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر أهل طه ولا يتبعه
 ولده فيها **﴿وما افترق فيه المتي والطلاق﴾** يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو انقض
 المباحات الى الله تعالى دون العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق **﴿وما افترق فيه**
العتق والوقف﴾ العتق يقبل التعاقب بخلاف الوقف ولا يترد بخلاف الوقف على اثنين
﴿وما افترق فيه المذبر وأم الولد﴾ ثلاثة عشر كافي فزوق الكراي يسي لا تمنع بالانصب وبالاعتاق
 والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء بينهما بخلافه وتعتق من جميع المال وهو من الثلث وقبضها اثبات

قيمتها لو كانت قسنة وهو النصف في رواية والثلاثان في أخرى والجميع في أخرى وعابها
 العدة إذا اعتقت أو مات السيد لا على المديرة ولو استولت أو ولد أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه
 بالضمنان بخلاف المديرة فيثبت نسب ولدها بالسكوت دون ولد المديرة ولا تسمى لدين المولى
 بعدمه وبثبته بخلافه ولا يصح تدبيرها أو يصح استيلاء المديرة ولا يملك الحربي بيعها وله بيعه ولو
 استولت جارية بولده صح ولو صغير أو ولد بر عبده لا **وما اختلف فيه البيع الفاسد والصحيح**
 يصح اعتناق البائع بعد قبض المشتري بتكرار لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو أمره
 المشتري باعتناقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري بطعن
 الخنطة ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره بذيغ الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في
 الصحيح ولو أبرأه من القيدة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لاشئ
 عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح **وما اختلف فيه الامانة العظمى والقضاء** يشترط في الامام
 ان يكون قريبا بخلاف القاضي ولا يجوز تعذره في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في عصر
 واحد ولا ينزل الامام بالقضاء بخلاف القاضي على قول **وما اختلف فيه القضاء والحسبة**
 لا قاضي سماع الدعوى عموما وللحسب فيما يتعلق بنحس أو تنظيف أو غش ولا يدمع البيعة
 ولا يخلط **وما اختلف فيه الشهادة والرواية** يشترط العدد فيها دون الرواية لا تشترط
 الذكورة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص تشترط الحرية فيها دون
 الرواية لا تقبل الشهادة لاصله وفقره ورقية بخلاف الرواية للعالم المحكم بعل في الجرح
 والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء بعل به فيه اختلاف الاصح قبول الجرح المبهم من
 العالم به بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعذر الاصل بخلاف الرواية
 اذا روى شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة
 المحمودة في ذنوبه بعد التوبة وتقبل روايته **وما اختلف فيه حبس الرهن والمبيع** لو كان
 المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غائبا عن المصروف يُلحق
 المرتهن مؤثمة في احضاره لم يلزمه احضاره قبل اخذ الدين والمرتهن اذا اعار الرهن من الرهن
 لم يبطل حقه في الحبس غله رده بخلاف البائع اذا اعار المبيع أو اودعه من المشتري سقط
 حقه فلا يملك رده وهما في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري
 ثم وجد فيه زيوا أو نهر جرة ورد هاليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه المشتري
 باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع أو هبة ثم وجد البائع بعد نقد الثمن زيوا
 ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسيحياني في البيوع وقاضيان في
 الرهن **وما اختلف فيه الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين** صح ابراء الاول من الثمن
 وحطه وضمن ولا يصح من الثاني صح من الاول قبول الحوالة لا من الثاني وصح من الاول
 اخذ الرهن لا من الثاني وصح منهما اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون
 فيه ولا يصح ضمان الوكيل في المبيع للمشتري في الثمن وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين
 لا الوكيل بالمبيع به وللمشتري مطالبة الوكيل بمادفعه له اذا سلمه للموكل جده فمخ المبيع بخيار
 بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهي الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل بالمبيع
 بخلاف الوكيل بالقبض للثمن **وما اختلف فيه النكاح والرجعة** لا يصح الاشه و بخلافها
 لا بدقيسه من رضاها بخلافها لا مهر فمخ بخلافه لا تصح الا للعدة بخلافه **وما اختلف فيه**

الوكيل والوصى بمالك الوكيل عزل نفسه لا الوصى بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة
ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصى ولا يستحق الوكيل اجرة
على عمله بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم
بها الوصى بخلاف الوكالة ويشترط في الوصى الاسلام والحريّة والبلوغ والعقل ولا يشترط
في الوكيل الا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقرر والحفظ وفي ان القاضي يعزل وصى الميت لخيانة أو تهمته
بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا بينة فانه
يخلف على البائن بخلاف الوكيل فانه يخلف على نفي العلم وهي في الغيبة ولو وصى لفقراء
أهل بلخ فالأفضل للوصى ان لا يجاوز بلخ فان اعطى في كورة اخرى جاز على الاصح ولو وصى
بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء
هذه السكة لم يجز كذا في وصايا خزنة المقتنين وفي الخاتبة لوقال الله تعالى على ان تصدق
على جنس قصص على غيره او فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور فذلك
ضمن المأمور انتهى فهذا مما خالف فيه الوصى الوكيل ولو استأجر الوصى الوصى لتنفيذ
الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخاتبة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان
على عمل معلوم صحته والا لا ويحتمل ان في ان كلا منهما امين مقبول القول مع اليمين وبصح
ابراؤهما عاوجب بعهدهما ويضمنان وكذا يصح حطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما
فيما لم يجب بعهدهما فيهما اترقى فيه الوصى والوارث في العلم ان الوصى والوارث يشتركان
في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث أقوى للمسكة العين فلو وصى بعتق عبد معين
فلكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تهيّزا وتعليقا وتديرا وكاتبه ولا يملك الوصى
الا التهيّز وهي في التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو
في غيبة الوصى الا بامر القاضي وهي في الخاتبة وصى القاضي كوصى الميت وبفترقان
في أحكام ذكرناها في وصايا الفوائد امين القاضي كوصية وبفترقان في ان الامين لا تلحقه
عهدة كالقاضي ووصية تاحقه كوصى الميت الحمد لله رب العالمين ولنظم هذه الفتن بقواعد
شئ من أبواب متفرقة وفوائد لم تذكر فيما سبق (قاعدة) اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع
الكل واجبا أم لا قال أصحابنا رحمه الله تعالى لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطال
الركوع والهجود فيه ساوق فرضا واختلفوا فيما اذا أصبح جميع رأسه فقبل يقع السك
فرضا والمعتمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلّفوا في تكرار العمل فقبل يقع السك
فرضا والمعتمد ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ار الا ما اذا اخرج بعيرا
عن خمس من الابل هل يقع فرضا وخمسه وأما اذا نذر ذبيحة فذبح بدنة ولعل فائدة في النية
هل ينوي في السك الوجوب أولا وفي الثواب هل يشاب على السك ثواب الواجب أو ثواب
النفل فيما زاد وفي مسألة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب
أو السك ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان مغزى الى الخلاصة الغنى اذا ضحى
بشائين وقعت واحدة منهم فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لما انتهى ولم ارجحكم ما اذا
وقف بعرفات ازيد من القدر الواجب أو زاد على حاله ما في نفقة الزوجة أو كشف عورته
في الخلافة زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا (قاعدة) تعلم العلم يكون فرض

عين وهو بقدر ما يحتاج اليه ليدنيه و فرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومندو باوهو
 التبصر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشريعة والتنجيم والرمل وعلم الطبياعين
 والنهر ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكر وما هو واهو اعمار
 المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كاشع ارم التي لا يخفى فيها وكذا النكاح تدخله الاحكام
 الخمسة كما ينشاء في شرح الكنز منه وكذا الاطلاق تدخله وكذا القتل (فائدة) ذكر البرازي
 في المناقب عن الامام البخاري الر جل لا يصير محدثا كاملا الا ان يكسب اربعا مع اربع
 كار ببع مع اربع في اربع عند اربع بار ببع على اربع عن اربع لاربع وهذه الرباعيات
 لا تتم الا باربع مع اربع فاذا تمت له كما هانت عليه اربع وابتلى بار ببع فاذا اصبر ا كرمه الله
 تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة بار ببع (أما الاولى) فاخبار الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم وشرائعه واخبار الصحابة ومقاديرهم والتابعين واحوالهم وسائر العلماء
 وقواربهم مع اربع اسماء راجلهم وكلامهم وامكانهم ولزمتهم كار ببع التكميد مع الخطب
 والدعاء مع التوسل والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلوات مع اربع المسندات والمرسلات
 والموقوفات والمقطوعات في اربع في صغره في ادراكه في شبابه في كهولته عند اربع عند
 شغل عند فراغه عند فقره عند غناه بار ببع بالجبال والبحار بالبراري بالبلدان على اربع
 على الحجارة على الاخزاف على الجلود على الاكفاف اى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق
 عن اربع عن هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه اذا علم انه خطه لاربع لوجه الله تعالى
 ورضاه وللعمل به ان وافق كتاب الله تعالى ونشرها بين طائفتها ولا حياء ذكره بعد موته
 ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باربع من كسب العبد وهو معرفة الكتابة واللغة والصرف والنحو
 مع اربع من عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء
 هانت عليه اربع الامل والولد والمال والوطن وابتلى باربع بشماته الاعداء وملامة الاعداء
 وطعن الجهال وحسد العلماء فاذا صبر ا كرمه الله تعالى في الدنيا باربع بغز القناعة وهيبة
 النفس ولذة العلم وحياسة الابد واثابه في الآخرة بار ببع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه وظل
 العرش حيث لا ظل الاظله والشرب من الكوثر وجوار النبيين في أعلى عليين فان لم يطق
 احتمال هذه المشاق فعليه بالفقه الذي يمكنه تعلمه وهو في ينشأ فارسا كن لا يحتاج الى بعد
 اسفار وطمى ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعزه أقل من ثواب
 المحدث وعزه اتمى (فائدة) قال في آخر المصنف اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفينا
 في الفروع عجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ
 يحتمل الصواب لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجنون يخطئ ويصيب واذا سئلنا
 عن معتقدا وناوم معتقد خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما
 عليه خصومنا هكذا نقل عن المشايخ رحمهم الله تعالى اتمى (قاعدة) المفرد المضاف الى
 معرفة للعموم صرحوا به في الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى (فليحذر الذين
 يخالفون عن امره) اى كل امر لله تعالى ومن فر وعه الفقهية لو اوصى لولد زيدا أو وقف
 على ولد فهو كان له اولاد ذكور واثاث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على
 القاعدة ومن فر وعه الوقال لا امر أنه ان كان كذلك ذكر فانك طالق واحدة وان كان انتى
 فثنتين فولدت ذكرا واثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل فاما يكن الـ كل غلاما أو جارية

لم يوجد الشرط ذكره الزيلعي من باب التعليق وهو موافق للقاعدة فقرر عليه ما دلوا قلنا
بعدم العلم والزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لو قال زوجي طالق أو عبيدي حر طلق
واحدة وعنتي واحدة والتعيين اليه ومقتضاها اطلاق الكل وعنتي الجميع وفي البرازية من
الايمان ان فعلت كذا فامر أنه طالق وله امر أنان فاكثرت طلق واحدة والبيان اليه انتهى
وكانه انما خرج هذا الفرع عن الأصل لكونه من باب الايمان المبينة على العرف كما لا يخفى
(فائدة) قال بعض المشايخ العلوم ثلاثة علم نصيح وما احترق وهو علم التصور وعلم الأصول وعلم
لانصيح ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نصيح وما احترق وهو علم الفقه والحديث (فائدة)
من الجوهرية قال محمد رحمه الله تعالى ثلاث من الدعاة - تقرأ الضحى والخير والجلوس على باب
الحمام والنظر في مرآة الحمام (فائدة) من المستطرف ليس من الحيوان من يدخل الجنة
الاخمس كلب أصحاب الكهف وكبش اسمعيل وناقصة صالح وجمار عزير وبارق النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم (فائدة) منه المؤمن يقطعه خمسة ظلمة الغفلة ونعيم الشك وريح القننة
ودخان الحرام ونار الهوى (فائدة) في الدعاء برفع الطاعون سئلت عنه في طاعون سنة تسع
وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت بانى لم اره صريحا ولكن صرح في الفاية وعزاه الشئنى اليها
بانه اذ نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول الثوري وأجد وقال جمهور اهل
الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلاة كلها انتهى وفي فتح القدير ان مشروعية
القنوت للنازلة مستمرة لم ينسخ وبه قال جماعة من أهل الحديث وجملاؤه حديث ابى جعفر
عن انس رضي الله عنه ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ حتى فارق الدنيا اى عند
النوازل وما ذكرنا من اخبار الخلفاء يفيد تقررهم لفعلهم ذلك بعده صلى الله عليه وآله وسلم وقد
قنت الصديق رضي الله عنه في محاربة الصحابة رضي الله عنهم مسيلة الكذاب وعند محاربة
أهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله عنه وكذلك قنت علي رضي الله عنه في محاربة
معاوية وقنت معاوية في محاربة بنته انتهى فالقنوت عند نافي النازلة ثابت وهو الدعاء برفعها
ولاشك ان الطاعون من اشد النوازل قال في الصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس
انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى وفي الصباح النازلة الشديدة من شدائد الدهر
تنزل بالناس انتهى وفي كافي السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا من
غير باية فان وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت شهرا
فيها يدهو على رعد وذئبان وبني لحيان ثم تركه كذا في الملنقط انتهى فان قلت
هل له صلاة قلت هو كالحسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة في الحسوف والظلمة في النهار
واشد ادراج المطر والثلج والافزاع وعموم المرض بهلى وحدانا انتهى ولا شك ان الطاعون
من قبيل عموم المرض فتسن له ركعتان فرادى وذكر الزيلعي في خسوف القمر انه يتضرع كل
واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار
الكواكب والنوء الهائل بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف
لغالب من العدو ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة انتهى فان
قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبيل قلت هو كخسوف
القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدي فرادى وكذلك في الظلمة
والريح والافزاع لا بأس بان يصلوا فرادى ويدعون ويتضرعون الى ان يزول ذلك انتهى

فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه اقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى وفي
المجتمعي في خموف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست سنة انتهى وفي الضراج
الوهاج يصلي كل واحد انفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافراع كالريح
الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافراع الغالبة وحكمها حكم خسوف
القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفزع الى الصلاة عند كل حادثة فقد كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا حزنه أمر صلى انتهى وذ كرشيخ الاسلام العيني رحمه الله في شرح
الهداية الریح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والليل والامطار الدائمة والهوا عاق والزلازل
وانتشار السكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال
والافراع اذا وقعن صلوا وحدها وسألوها وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو وانتهى
فقد صرحوا بالاجتماع والدعاء بعموم الامراض وقد صرح شارحوا البخاري ومسلم
والمستكملون على الطاعون كابن حجر بان الوباء اسم لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس
كل وباء طاعونا انتهى فتصريح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء وقد علمت
انه يشمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع للدعاء برقهه لكن يصلون فرادى ركعتين ينوي
ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برقهه بدعة واطال الكلام فيه وقد
ذ كرشيخ الاسلام العيني رحمه الله تعالى في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن اقام
في بلده صابرا محسبا ومن خرج من بلده وفيها ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا رجعهم الله
لم يهملوا الكلام على الطاعون وقد اوضح الكلام فيه الامام الشبلي رحمه الله تعالى قاضي
القضاة من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائد
فصل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المراجع عنده
متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى ان يزول عنها فتعتبر تصرفاته
من الثلث كالمرض وعند المالكية روايتان والمرجع منهما عندهم ان حكمه حكم المصحح
وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو
المصحح عند المالكية وهكذا قال لي جماعة من علمائهم انتهى قلت انما كانت قواعدها
انه في حكم المصحح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور وفي صف
القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا
أو قدم ليقتل بقود أو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك انتهى وغاية الامر
في الطاعون أن يكون من تزليلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة من
علمائنا لابن حجر ان قواعدها تقتضي أن يكون ~~كالمصحح~~ يعني قبل تزوله بواجب
أما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من
أهل البلد الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله تعالى في ذلك
الكتاب المسئلة الثالثة تستبطل من أحد الأوجه في النهي عن الدخول الى بلد اطاعون
وهو منع التعرض الى البلاء ومن الأدلة الدالة على مشر وعية الدواء القهر في ايام الوباء
من أمور أوصى بها حذاف الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفضيلة وتقليل الغذاء وترك
الرياضة والسك في الحمام وملازمة السكون والدعة وان لا يكثر من استنشاق الهواء الذي هو
عفن وصرح الرئيس أبو علي بن سينا بان أول شيء يدرأ به في علاج الطاعون الشرطة ان أمكن

فيسبل ما فيه لا يترك حتى يحمده فكذا دعوته فان احتج الى مصه بالمعجزة فليقبل بلطف
وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وبالسفحة مغموسة في خل او ماء اودهن وزود
اودهن قطاح اودهن آس ويعالج بالاستفراغ بالقصد بما يحتمله الوقت او يوم ما يخرج
الجلط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمضطرات ويجعل على القلب من
أدوية أصحاب الحفنان الجاثرة قلت وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما قبله هذا التدبير فوقع
التهرير الشديد من نواظهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك
فيهم وذاع بحيث صار ما منهم معتقد فخر به ذلك وهذا النقل عن رئيسهم بخالف ما اعتدوه
والعقل بواقفه كما تقدم ان الطعن بشير الدم السكاثر فيه يجرى في البدن فيصل الى مكان منه ثم
يصل أثر ضرره الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا ما ذكر العلاج بالثرطه والفهدانه
واجب انتهى كلام شيخ الاسلام رحمه الله وفي التنازلة اذا نزلت الارض وهو في بيته يستحب
له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى (ولا تلقوا باليدكم الى التهلكة) وفيه قيسل الفرار بما
لا يطاق من مستن المرسلين انتهى وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل بسبلة
والحديث في الصحاحين بخلافه وروى العلائي في فتاواه انه صلى الله عليه وسلم مر بهدف مائل
فامر المني فقبيل له انظر من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلاة والسلام فراري الى قضاء
الله تعالى ايضا انتهى فائدة نقل الامام السبكي رحمه الله الاجماع على ان الكنيسة اذا
هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر
والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من ذلك انها اذا قفلت ولو بغير وجه لا تفتح كما
وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة تجارة زويلة فقلها الشيخ محمد بن اليا من قاضي القضاة
رحمه الله فلم تفتح الى الآن حتى ورد عليه الامر السلطاني بقضها فلم يجامرها كم على فتحها
ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا رحمه الله وبعاد انهدم لان الكلام فيما
هدمه الامام لا فيما انهدم فليتأمل (فائدة) الفساد لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء والامرة
والسلطنة والاملة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبناه في
الشرح واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله او يحسن عزله الا الاب السفيه
فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا الحانية وقست عليه النظر فلا نظر له في الوقف وان كان
ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينهض فكيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤمن
على ماله فلذا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤمن على مال
الوقف وفي فتح القدير الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال
وصحيح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه انتهى والظاهر ان
يخرج مبنى لما لم يسم فاعله فخرج القاضي لانه ينصرف الى الماعرف في القاضي ثم اهل ان
السفلة لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من حجر السفه المبذر المضيع لماله سواء كان في الشر
بان جمع اهل الشراب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويقع باب
الجانزة والعطاء عليهم اوفي الخير بان يصرف ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيحجر عليه
القاضي ميان قلما انتهى وذكر الزايلي ان السفه من عادته التبذير والاسراف في
النفقة وان يتصرف تصرفا لا تعرض له بعده الغلاء من اهل الدابة غرضا مثل دفع
المال الى المغني والعباد وشراء الحمام الطيارة بشم غالي والغين في التجارات من غير محبة

وأفضل المسامحات في التصرفات والسير والاحسان مخرج والأمر في حرام كالإصراف
 في الطعام والشراب انتهى والغفلة من أسباب الخرج عندها أيضا والغافل ليس بمفسد
 ولا يقصده لكنه لا يمتد إلى التصرفات الراجعة فيمن في البياعات لسلامة قلبه ذكره
 الزبلي أيضا ولم أر حكم شهادة الغفلة ولا شك أنه إن كان مضطرا لماله في الشر فهو فاسق
 لا تقبل شهادته وإن كان في الخبر فتقبل وإن كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل
 في الشهادة المغفل في الخبر قال في الحاشية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته انتهى وفي
 المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغميل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح
 الغفلة تخفية الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره انتهى والظاهر أن المغفل في الخبر غيره في
 الشهادة وهو أنه في الخبر من لا يمتد إلى التصرف الراجع وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه
 أو سمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود به (فائدة) لا تذكر الصلاة على ميت موضوع على دكان
 ولا ينافيه قولهم إن له حكم الإمام وهو يكره انفراد على الدكان لأنه مغفل بالتشبيه بأهل
 الكتاب وهو مقود ههنا الأصل عدم الكراهة وبه افئدت (فائدة) ذكر الأبي من القضاء
 في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفعلة القضاء فرق ما بين الأخص والأعم ففقه القضاء أهم
 لأنه العلم بالأحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالأحكام الكلية مع العلم بكيفية تزييلها على
 النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرفيق إن أمير أفر بنية استفتى أسد ابن القرات
 في دعواه الجاهل مع جوار يه دون سائرته ولحقن فافتاءه بالجواز لأن من ملكه وأجاب أبو محرز
 بمنع ذلك وقال له إن جاز لك النظر اليهن وجزأهن النظر إليه لم يجوزن نظر بعضهن إلى بعض
 فأهل أسد أعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها نحن فبدأ يثمن واعتبر بها أبو
 محرز رحمه الله والفرق المذكور هو أيضا الفرق بين علم الفتناء وفعلة الفتناء ففقه الفتناء هو العلم
 بالأحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الأحكام مع تزييلها على النوازل ولما ولي الشيخ الفقيه
 الصالح أبو عبد الله ابن شعيب رحمه الله قضاء القبر وأن محل تحصيله في الفقه واعتبر بشهرة
 فلما جلس الخدم إليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شئت فقال لها
 عسر على علم القضاء فقالت لها راي الفتناء عليك سهلة أجعل الخدمين كسفتين ساللا
 قال فاعتبرت ذلك فسهل على انتهى (فائدة) ذكر الأمدى أن شروط الإمامة المتفق عليها
 ثمانية الاجتماع في الأحكام الشرعية وإن يكون بصيرا بامر الحرب وتبيرا لجيوش وإن
 تكون له قوة بحيث لا تموله إقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وإن
 يكون عدلا ورعا بالغاذي كرانا فذا الحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته وأما
 المختلف فيم أفكونه قر يشاها شيما ومعصوما وأفضل أهل زمانه ذكره الأبي من كتاب
 الإمامة (فائدة) كل إنسان غير الأنبياء لم يعلم ما أراد الله تعالى له وبطلان إرادته مخيب عتيا
 إلا الفقهاء فانهم علموا إرادته تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق بقوله صلى الله تعالى عليه
 ومع من يراد الله تعالى به خبر أيقظه في الدين كذا في أول شرح البهجة للعلواني فائدة الخاوي
 السلطان مدرسا ليس بأهل لم تخرج توليته لما قدمناه من أن فعله مقيد بالصليحة ولا مصلحة في
 تولية غير الأهل خصوصا أننا نعلم من سلطان زماننا أنه انجبا بولي المدرس على اقتضاد الأهلية
 فمكتانها كالمشروطة وقد قالوا في كتاب القضاء لولي السلطان قاضيا عدلا ففسق انزل لأنه
 لما عتد عدله صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال ابن السكال وعليه الفتوى

فكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهليته فاذا لم تكن موجودة لم يمح نقر به خصوصاً
ان كان المقرر عن مدرس أهل فان الأهل لم ينزل وضرع البرازي في الصلح ان السلطان اذا
أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاه غير المستحق وقد قدمنا عن رسالة
ابي يوسف رحمه الله الى هرون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئاً من يد احد الا بحق
ثابت معروف وعن فتاوى قاضيه ان امر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا
ينفذ وفي مفيد النعم ومبيد النقم المدرس اذا لم يكن صالحاً للتدريس لم يحل له تناول المعلوم
ولا يفتحق الفقهاء المنزولون معلوماً لان مدرستهم شاغرة من مدرس اتهم وهذا كله مع قطع
النظر عن شرط الواقف في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفاً به لم يصح نقر به
وان كان اهلاً للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تختفي على من له بصيرة
والذي يظهر انها مجردة منطوق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم وان يكون له سابقة
اشتغال على المشايخ رحمهم الله بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويدبر على اخذ المسائل من
الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال
في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قررنا ان لا يجلن واذا
لحن فار بحضرة رد عليه (فائدة) ثلاثة لا يستجاب دعاءهم رجل له امرأة سيئة الخلق فلا
يظاها ورجل اعطى مالا سقيها ورجل دابن رجلا ولم يشهد كذا في حجر المحيط (فائدة) كل شيء
يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله تعالى لا يسأل عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب
الزيادة منه قال الله تعالى (وقل رب زدني علماً) فكيف يساله عنه ذكره في الفصوص (فائدة)
سئلت من مدرسة بها صفة لا يصلي فيها احد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع
الخزانة فيها لحفظ المحاضر والسجلات لنفع العالم ام لا فاجبت بالجواز اخذ من قولهم لو
ضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فله ان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد للزوف في الفتنة العامة جاز ولو كان الحبيب ومن قولهم
بان القضاء في الجامع اولى وقالوا للناظر ان يؤجر فتناه لتجار لي تجر وافيه لمصلحة المسجد وله
وضع السرير بالاجارة في فتناه ولا شك ان هذه الصفة من الفتنة وحفظ السجلات من النفع
العام فهم جوز واجعل بعض المسجد طر يقادف بالضرر العام وجوزوا اشتغاله بالحبيب
والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رقه وصرخوا بان القضاء
بالجامع اولى من القضاء في بيته وصرخوا بان القاضي يضع قطره عن يمينه اذا جلس فيه
للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق فجوزوا اشتغاله به فاذا كثرت وتعدد
سجلها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به (فائدة) معنى قولهم
الاشبه انه اشبه بالنصوص زواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية
(فائدة) اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتن بطل المتن
بالفتح قالوا بالبراء او اقر له ضمن عقد فاسد فسد البراء كما في البرازية وقالوا التعاطي ضمن
عقد فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة وقالوا الوفا بملك دمي بالق فقتله وجب
القصاص كما في خزائن المقتنين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله
لا قصاص عليه لبطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الخزانة لو اجر الموقوف عليه ولم يكن
ناظر لم يصح وان اذن للمستأجر في العمارة فافتق لم يرجع على أحد وكان متطوعاً عقلت

لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها وقالوا لو جدد النكاح لم يكره حتمه بهزل يلزمه
فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القنية مسئلتين
يلزم فيهما الوجدد لزيادة الاحتياط ولوقال لها ابرائيني فاني امهرك مهر اجديد فاخبرته
بجدد لها في هذه الصورة وقعت حادثة اشترى جامعا مع اوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشروط
له شروطا فاقبضت بطلان شرطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في
ضمنه وقالوا واشترى يمينه بمال لم يجز وكان له ان يستخلفه انتهى قلت لان الشراء لما بطل
بطل ما في ضمنه من اسقاط اليمين ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لو باع وظيفته في الوقف لم يصح
ولا يسقط حقه منها تخريجها على هذه ونخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باعه الثمار وأجره
الاثمار طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لا يطيب الثبوت الاذن في
ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب لو ابراه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
البذل مع ان الابرأه متضمن للعتق وقد بطل المتضمن بالرد ولم يطل ما في ضمنه من العتق وما
ذكره في الشفعة لوصول الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاط الشفعة مع ان المتضمن
للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفته بمال لم يصح وسقطت فقد
بطل المتضمن ولم يطل المتضمن وقالوا وقال العنين لامرأته او الخبير للخبرة اختارى ترك
الشفيع بالف فاخترت لم يلزم المال وسقط خيارها فسد بطل التزام المال لا ما في ضمنه
وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط (فائدة) يقرب من
هذه القاعدة قولهم المبنى على الفساد فاسد ويستثنى منها مسألة الدفع الصحيح للدعوى
الفاصلة صحيح على المختار وقيل لان البناء على الفساد فاسد ذكره البرازي في الدعوى
وقد بينت في الشرح فائدة صحته بعد فسادها في المسئلة الخمسة (فائدة) اذا اجتمع الحقان
قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى لغناه باذنه الا فيما اذا احرم وفي ملكه صيد
وجب ارساله لحق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينهما لا الترجيح ولذا يرسله على
وجه لا يضيع * والله سبحانه وتعالى اعلم *

﴿تم الفن الثالث من الاشياء والنظائر ويليه الفن الرابع وهذا آخر ما راينا به﴾

﴿الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الانغاز﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله أولا وآخرا والصلوة والسلام على من كملت محاسنه باطنا وظاهرا (وبعد) فهذا هو
الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الانغاز جمع لغز قال في الصحاح الغزى كلامه
اذا عى مراده والاسم للغز والجمع الانغاز مثل رطب وارطاب وأصل اللغز حجر البر بوع
بين القاصعاء والنفاقاء يحفر مستقيما الى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله عروضا يعترضها
فيخفي مكانه بتلك الانغاز انتهى وقد طاعت قدما حيرة الفقهاء والعسدة
فرايتهما اشتغلا على كثير من ذلك ثم رأيت قريبا للذخائر الاشرفية في الانغاز للسادة الحنفية
لشيخ الاسلام عبد البر بن الشهنة فانتهيت منها احسنها باختصار تارك ما فرغ على قول
ضعيف أو كان ظاهرا

﴿كتاب الطهارة﴾

ما افضل المياه قتل مانع من أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم أى حوض صغير لا يتجس
بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان القرف منه متداركا أى حيوان اذا خرج

من البئر حيا نزع الجميع وان مات لا نقل الفارة ان كانت هار بمن الهرة فينزع كله والا لا
 أى يُرَجَّب نزع دلو واحد منها فقل يترصب فيها الدلو الاخير من يترنجست بموت نحو فارة
 أى ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل هو ماء حوض اعلاه ضيق واسفله عسرى
 عشر أى ماء طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ما مات فيه صدع بمجرى وتفتت
 ﴿كتاب الصلاة﴾

أى تكبير لا يكون به شارعا فيها فقل تكبير التهج ب دون التعظيم أى مكاف لا يجب عليه
 العشاء والوتر فقل من كان فى بلد اذا غربت الشمس فيه طلعت أى مصل نفسه صلاة بقرأة
 القرآن فقل من سبقه الحدث فقرأ فى ذهابه أى صلاة قرأة بعض السورة فيها أفضل من
 سورة فقل التراويح لاستحياب الختم فى رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قرأة
 سورة الا خلاص ويمكن ان يقال فى غيرها ايضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل
 أى صلاة افسدت خمساً وإى صلاة صححت خمساً فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها خمساً اذا كرا
 للفائتة فان قضى الفائتة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها صححت الخمس
 وفى فيه كلام فى شرح السكنة أى صلاة فسدت أصلها الحدث فقل مصلّى الاربع اذا قام
 الى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جبهته فحدث قبل الرفع ثم ولورفع قبل الحدث
 فسدت وصف الفريضة وفيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذه صلاة فسدت أصلها الحدث
 تهباً من قول محمد رحمه الله تعالى به أى مصل قال نعم ولم تفسد صلاته فقل من اعتاد هلقى
 كلامه أى مصل متوض اذا رأى الماء فسدت صلاته فقل المقتدى بامام متيمم اذا رآه دون
 امامه أى امرأة تصلح لامامة الرجال فقل اذا قرأت آية مصحدة سجدة وتبعتها السامعون أى
 فريضة يجب اداؤها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة وانما بقضى الظهر أى رجل كرر آية مصحدة
 فى مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج الصلاة ومجدها ثم اعادها
 فى الصلاة ﴿كتاب الزكاة﴾

أى مال وجبت فيه زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يملك فقل الموهوب اذا رجع الواهب
 فيه بعد الحول ولا زكاة على الواهب ايضا أى نصاب حولى فارغ عن الدين ولا زكاة فيه
 فقل المهر قبل القبض او مال الضمان أى رجل يزكى ويحمل له اخذها فقل من يملك نصاب سائمة
 لا تساوى مائتى درهم أى رجل ملك نصاباً من النقد وحلت له فقل من له ديون لم يقبضها أى
 رجل ينفق له اخفاء اخر اجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثته يفرجها
 سر اعنهم أى رجل يستحب له اخفاءها فقل الخائف من الظلة ثلاثاً ما له أى رجل
 غنى عند الامام فلا تحمل له فقير عند محمد رحمه الله فقل له فقل من له دور يستغلها ولا يملك
 نصاباً ﴿كتاب الصوم﴾

أى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من رآه وحده ورد القاضى شهادته ولك ان تقول
 من كان فى محلة صومه اختلاف أى رجل نوى رمضان فى وقت النية ووقع فلا فقل من بلغ
 بعد الطلوع أى صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق حبيبه أى صائم
 افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظنوناً كن شرع بنية القضاء فتبين ان لا قضاء عليه أى
 رجل نوى التطوع فى وقته ولم يصح فقل الكافر اذا اسلم قبل الزوال ونواه ﴿كتاب الحج﴾
 أى قارن لادم عليه فقل من احرم حاقبل وقته ثم أتى باقاعلها فى وقته أى فقير يلزمه

الاستقرار من الخبر فقل من كان غنياً ووجب عليه ثم استهلكه أي أكافى جاوز الميقات بلا حرام ولا ذم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أو من جاوز أول المواقيت ﴿كتاب النكاح﴾
 أي ابن زوج بنته من كفؤ ولم ينفذ عند الإمام رحمه الله فقل الأب السكران إذا زوجهما بقل
 من مهر مثلاً أي امرأة أخلت ثلاثه مهر ومن ثلاثه أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل
 طلق ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات أي رجل
 مات من أربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لا مهر لها ولا ميراث والثالثة
 لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عيذ زوجه مولاه أمته ثم اعتمقه ثم
 تزوج حرة ونصرانية أي صغيراً توقف النكاح على إجازته فقل المكاتب الصغير إذا زوجه
 مولاه أي ابن زوج بنته فلم يررض الولي فطل فقل العبد أي جاع لا يوجب حرمة المصاهرة
 فقل جاع الصغيرة والميتة أي مطلقة ثلاثاً دخل بها الثاني ولم تحل فقل إذا كان العقد فاسداً
 أي معتدلة امتنع رجعتها ولم تحل لغيره فقل إذا اغتسلت وبقيت لمة بلا غسل

﴿كتاب الطلاق﴾

أي رجل طلق ولم يقع فقل إذا قال عنت الأخبار كاذبا أي رجل قال كل امرأة تزوجه
 حتى تقوم الساعة فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل إذا كان قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا
 إذا سكن أي رجل له امرأة أن أرضعت أحداً لها صبياً حرمت الأخرى عليه وحدها فقل
 رجل زوج ابنته الصغيرة فاعتمقت فاخترت نفسها فتزوجت بآخر وله زوجة فارضعت
 الصبي الذي كان زوج ضرته بلبن هذا الرجل حرمت ضرته على زوجها لأنه صار ابنه من
 الرضاع فصار له زوجة حلاله ابنه فلا يجوز ﴿كتاب العتاق﴾

أي عهد عتق بلا اعتاق وصار مولاه ماله فقل حربي دخل دار ناعم عبده بالأمان والعبد
 مسلم عتق واستولى على سيده مسلكه ويسأل بوجه آخر أي رجل صار عاقل عبده وصار العبد
 حراً أي زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر فقل الزوج عتق بالاذن أمة ابنه باذنه فالولد ملك
 للأب وهو حر لأنه ابن ابنه أي رجل اعتق عبده وباعه وجاهز فقل إذا ارتد العبد بعد عتقه
 فسيده وباعه أي عبد علق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل إذا قال له إن صليت ركعة
 فانت حر فصلها ثم تكلم ولو صلي ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم أخرى اليها لتسكون
 جائزة أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل إذا أسنده إلى حال صباه ﴿كتاب الإيمان﴾
 قال لامرأته إن خرجت من هذا الماء فانت طالق فما الحيلة فقل تخرج ولا يبحث لأن الماء
 الذي كانت فيميزه بالجر يان رجل أتى إلى امرأته بكيس فقال إن حلتها فانت طالق وإن
 قصصته فانت طالق وإن لم تخرجي ما فيه فانت طالق فاخرجت ما في الكيس ولم يقع فقل
 إن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعه في الماء فذاب ما فيه امرأة تزينت بالحرير فقال
 لها زوجها إن لم أجامعك في هذه الثياب فانت طالق فتزعمت وأبنت لبسها فما الخلاص فقل
 إن لبسها هو وبجامعها فلا يبحث إن لم أطأك مع هذه المقنعة فانت طالق وإن وطئت معهما
 فانت طالق فما الخلاص فقل له إن بطأها غيرهما ولا يبحث مادامت المقنعة باقية وهما حبان
 حاف لا يطأ سواها وأرادها فما الخلاص فقل إن بنوى الوطئ برجله فيصدق ديانة له ثلاث
 خمر أو له ثوبان فقال إن لم تلبس كل واحدة منكن ثوباً منهن في هذا الشهر عشرين يوماً ولا
 فاقطع طوائف كيف الخلاص فقل تلبس اثنتان منهن كل ثوباً ثم تلبس أحدهن ثوباً عشرة

وتنزعه قتلها الاخرى بقبية الشهر حلف انه يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفارقها حتى
انزات فقد اشبعها ان وطئت عاريا فكذا ولا بأس كذا انما الخلاص قتل بيطاها ونصفه
مكشوف والنصف مستور ﴿كتاب الحدود﴾

اي رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها على دفعات كل مرة اقل من عشرة اي
رجل سرق من ملاليه وقطع فقل اذا كان من الرضاة اي رجل قال ان شربت الخمر طائعا
فعبدي حرقه بها طائعا بالبينة وعتق العبد ولم يحد فقل اذا كانت رجلا وامراةين
﴿كتاب السير﴾

اي رجل امن الفاققتل هو ولم يقتلوا فقل حربي طلب الامان لاف قعدا ولم يعد نفسه اي
مريد لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا وفيه شبهة اي حصن لا يجوز قتل اهله ولا امن لهم
نقل اذا كان فيهم ذمي لا يعرف فلو خرج البعض لقتل الباقي اي رضيع يحكم باسلامه
بلا تسمية فقل لقيط في دار الاسلام ﴿كتاب المفقود﴾

اي رجل بعد ميتا وهو حي بنعم فقل المفقود ﴿كتاب الوقف﴾
اي شيء اذا قلعه بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز فقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا
قبضه وكيله جاز اي وقف آجره انسان ثم مات فانفذ تحت فقل الواقف اذا آجره ثم ارتد والعباد
بالله فمات فانه يصير ملكا لورثته وتنفس بموته ﴿كتاب البيع﴾

اي يبيع اذا عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل بيع المريض بما باه بسيرة
لا يجوز ومن وصيه جاز اي رجل باع اباه وصح حلالا له فقل اذن لعبد ان يتزوج حرة فقل
فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك ابيه بهرامه فوكها المولى في بيع ابيه
واستيفاء المهر من ثمنه فقل جاز اي رجل اشترى امه ولا تحمل له فقل اذا كانت موطوءة ابيه
او ابنه او محسوبة او اخته من الرضاع او مطلقته بثنتين اي خبر لا يجوز بيه الامن الشافعية
فقل ما عجن بماء نجس قليل لم يجهز بيه من اليهود والنصارى لانه اذا اعلمهم لا يشترطونه ولم يجهز
بغير اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجهز بيه منهم بلا اعلامهم

﴿كتاب الكفالة﴾

اي كفيل بالاخر لم يرجع فقل عبد كفل سيده بامر فادى بعد عتقه ﴿كتاب القضاء﴾
اي يبيع يجبر القاضي عليه فقل يبيع العبد المسلم لكافر والمصنف المملوك لكافر اي قوم
وجبت عليهم عين فلما حلف واحد سقطت اليمين عن الباقي فقل رجل اشترى دارا بابها
في سكة نافذة وقد كان قديما في سكة غير نافذة فجهد الجيران ولا يئنه له فخلقوا فان نكلوا
قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقي لان فائده الزكول وقد امتنع
الحكم به بخلاف البعض ذكره العمادى عن فتاوى ابي الليث رحمه الله

﴿كتاب الشهادات﴾

اي شهود شهدوا على شريكين فقبلت على احدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا
على نصراني ومسلم يعتق عبد مشترك اي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرقون المشهود عليه فقل
في الشهادة على الشهادة اي شاهد جاز له الكتمان فقل اذا كان الحق يقوم بغيره او كان
القاضي فاسقا او كان يعلم انه لا يقبل اي مسلمين لم تقبل بشئ شهادتهم ما شهد نصرانيان بضده

فقه قلت فقل نصراني مات له اثنان مسلمان شهدا بانه مات نصرانيا فظهر اثبات شهدا الله
 ملك مسلمانا قبل النصرانيان ﴿كتاب الاقرار﴾
 اي اقرار لا يدين فكراره فقل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره
 ابن المشيخت والشافعي من غير ما يكون والظاهر انه لا وجود لتلك الرواية ﴿كتاب الفسخ﴾
 اي صلح لو وقع فانه يبطل حتى المصالح ويرد الخضم البذل اليه فقل الصلح عن الشفعة
 ﴿كتاب المضاربة﴾ اي مضارب يغرم ما افقده من عنده فقل اذا لم يبق
 في يد من مالها شيء ﴿كتاب الهبة﴾ اي اب وهب لابنه وله الرجوع
 فقل اذا كان الابن مملوكا لاجني اي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا
 وهبه رب السلم الى المسلم اليه وجب عليه رد راس المال ﴿كتاب الاجارة﴾
 يخاف المستأجر من فسخ الاجارة باقرار المخرج بدين ما الحيلة فقل ان يجعل للسنة الاولى قايلا من
 الاجرة فيجعل للاخيرة كثر ﴿كتاب الوديعة﴾ اي رجل ادعى وديعة فصدقه
 المدعي عليه ولم يامر القاضى بالتسليم اليه فقل اذا اقر الوارث بان المتروكة وديعة وعلى الميت
 دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضى دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء
 لتسديدهم وكذا في الاجار فوا المضاربة والعارية والرهن ﴿كتاب العارية﴾
 اي مستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في شاة البحر أو السيف ليقتل به ظلما
 أو الظلم بعد ما صار الصبي لا ياخذ الا نديها أو قريش الغازي في دار الحرب أو عارية الرهني
 قبل قبضه الدين اي مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهرت مستحقة اي مودع لم يخالف ويضمن
 فقل اذا امره بدفعها الى بعض ورثته فدفعها اليه بعد موته ﴿كتاب المكاتبة﴾
 اي كتابة ينقضها غير المتعاقدين فقل اذا كان المكاتبة مديونا للغرماء نقضها اي مكاتب
 بعد جزيه فقل اذا كاتبه حربي في دار الحرب او دبره ثم اخرجه الى دار الاسلام ولحقها
 بدار الحرب مرتدين فيأمرهما المولى ﴿كتاب المأذون﴾ اي عبد لا يثبت
 اذنه بالسكوت اذا رآه مولا يبيع ويشترى فقل عبد القاضى ﴿كتاب الغصب﴾
 اي رجل استملك شيئا فلم يمسكه شيان فقل اذا استملك احده مصرعى الباب او زوجه خفي اي
 غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان المالك لا يهمل اي مودع يضمن بلاتعه فقل هو
 مودع الغاصب ﴿كتاب الشفعة﴾ اي مشترى سلم لما لشقيق ولم يتفضل
 فقل هو الوكيل بالشراء ﴿كتاب القسمة﴾ اي شركة فيما يمكن قومه منه اذا
 طلبوها لم يقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لحكم ان يقتسموها وان اجعوا على ذلك
 ﴿كتاب الاضحية﴾ اي مسلم عاقل ذبح ذبيحة ولم يحل فقل اذا سمي ولم يرد بها التسمية
 على الذبيحة اي رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة الاضحية في ايامها وقصاها
 شدها للذبح ﴿كتاب الكراهية﴾ اي انا من غير النعدين يحرم استئجاره فقل
 المخذوم اجزاء الا دمي اي انا من مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما خصه لنفسه اي
 مكان في المسجد تكره الصلاة فيه فقل ما عينه لصلاته ذرني غيره اي ماء مسيل لا يجوز الشرب
 منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء اي رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضرها
 فقل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها لاطفائه باذن السلطان ﴿كتاب الجنائيات﴾
 اي جان اذا مات المجني عليه فطابه نصف الدية واذا عاش فالدية فقل الختان اذا قطع حشفة

الهي خطأ بأذن أبيه أي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسة مائة دينار وان قطع رأسه فعليه خمسون ديناراً فقل اذا خرج رأس المولود فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه دينار وان قطع رأسه فعليه الفرة أي شيء في الانسان يجب باثلاثة دية وثلاثة أخماسها فقل الانسان

﴿كتاب الفرائض﴾ ما أول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث سعد بن الربيع كذا في المحيط أي رجل قيل له أوص فقال بم أوصي انما ترثني عمتك وخالتك وجدتك وزوجتك فقل صحیح تزوج يجدي رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمريض متزوج يجدي الصحيح كذلك فولدت كل من جدتي الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدتي الصحيح أم أمه خالتها والانسان من أم أبيه عمتاه وقد كان أبو المريض متزوجاً أم الصحيح فولدت بنتين فهما اختا الصحيح لأمه والمريض لأبيه فاذا مات المريض فلا ميراث له من عمتيه وهما جدتا الصحيح ولبناته الثلثان وهن عمتا الصحيح وخالتها ولجديته السدس وهما امرأتا الصحيح ولاختيه لأبييه ما بقي وهما اختا الصحيح لأمه والمسئلة تصح من ثمانية واربعين ابنتي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

﴿ثم الفن الرابع من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن الخامس منه وهو فن الحيل﴾

﴿الفن الخامس من الاشياء والنظائر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله الذي يعلم دفايق الامور من غير التباس وبحكم يقتضي علمه وان جهل الناس والمصلاة والسلام على افضل من اعتمد عليه وفوض الامور كلها اليه وبعد فهذا النوع الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن الحيل جمع حيلة وهي الخدعة في تدبير الامور وهي تغليب الفكر حتى يبتدى الى المقصود واسلها الواو واحتمال طلب الحيلة كذا في المصباح واختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى في التعبير عن ذلك فاختر كثير التعبير بكتاب الحيل واختار كثير كتاب الخارج واختاره في الملتقط وقال أبو سليمان كذبوا على محمد ربه الله تعالى ليس له كتاب الحيل وانما هو الهرب من الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى (وخذ بيدك صغافراً ضرب به ولا تمحش) وذكر في الخبر ان رجلاً اشترى صاعاً من تمر بصاهين فقال صلى الله عليه وسلم ار بيت هلا بعث تمرك بالسلعة ثم ابتعت بسلعتك تمر او هذا كله اذا لم يؤد الى الضرر بأحد انتهى وفيه فصول (الاول في الصلاة) اذا صلى الظهر اربعاً فاقم في المسجد فالحيلة ان لا يجلس على راس الاربعة حتى تنقلب هذه الصلاة فلا يصلي مع الامام (الثاني في الصوم) التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجلاً وشهراً فان اشعبان نقص يوماً فالحيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عملاً للترحم ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطر (الثالث في الزكاة) من له نصاب اراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام يوم واختلفوا في الكراهة ومشايخنا رحمهم الله تعالى اخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفعه للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين واراد جعله عن زكاة العيين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذه منه عن دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع المديون من دفعه له مديده وياخذه منه لكونه ظفر بجنس حقه فان ما زمه دفعه الى القاضي فيكافه قضاء الدين او يوكل المديون خادماً الدائن بقبض الزكاة ثم يقضاه دينه بقبض الوكيل صار ما سلكه الموكل ونظر فيه بإمكان عزله فيدفعه ويأتي ما تقدم ودفعه بان يوكله وينيب فلا يسلم

المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اختار ان يقول كلما هزلت كفايت وكسلي ودفع بان
في صحة هذا التوكيل اختلافان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض
فالحيلة ان يتصدق الدائن ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة والحيلة في التكتفين
بها التصديق به اعلى فقير ثم هو يكفى فيكون الثواب لهما وكذا في تهمير المساجد في الرابع في
الغدية في اراد الفدية عن صوم ابيه او صلاته وهو فقير يعطى من من الحنطة فقير ثم
يستوهبه ثم يعطيه وهكذا الى ان يتم الختام في الحج في اذا اراد الا في دخول مكة بغير
احرام من الميقات قصد مكانا آخر داخل المواقيت كبستان بنى عامرا اذا اراد ان يكون
لبنته محرم في السفر يزوجه من عبده يعلمها فقط في السادس في النكاح في ادعت امرأة
نكاحها فأنكر ولا يثبت ولا يمين عند الامام عليه فلا يملكها الزوج ولا يؤمر بتطليقها لانه
يصير مقرا بالنكاح فالحيلة ان يامر القاضي ان يقول ان كنت امراتي فانت طالق ثلاثا
ولو ادعى نكاحها فأنكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج بآخر واختلاف
في صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من مهر بنته لازوج انها ان
كانت كبيرة فانه يهب له كذا باذنها على انها ان انكرت الاذن فانها من فيصح وان كانت
صغيرة يصحيل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان مليا فيه صح ويبرأ الزوج واذا اراد
ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له بزوجته على ان امرها يبدى المولى بطلقها المولى كلما
اراد واذا خافت المرأة الاخراج من بلداتها تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها فاذا اخرجها
سكان لها تمام مهر مثلها او تفر لا ينها ولولدها بدين فاذا اراد اخرجها منهها المقر له فان
خاف المقر له ان يخلعه الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المال ثيبا فاذا حلف لا يابم
والاولى ان تشتري شيئا من ثقبه او تكفل له ليكون على قول الكل فان محمدا رحمه الله خالف
في الاقرار اراد ان يزوجهها وخيف من اولياها نوكله ان يزوجه من نفسه ثم يقول بمحضرة
الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها لي بصداق كذا اجوزها الخفاف ان كان كفرا واذكر
الحلواني رحمه الله ان الخفاف رجل كبير في العلم يصح الاقنداء به ولو ادعت عليه مهرها
وكان قد دفعه الى ابيها وخاف ان يسكر اصل النكاح وجاز له الخلف انه ما تزوجهها
على كذا فاصدا اليوم والاعتبار لئلا يتبعه حديث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه
فضولي ويحيزه بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجها فضولي واجازه الاب
لم يثبت في السابع في الطلاق كتب الى امراته كل امراتي غيرك وغير فلانة طالق
ثم محاذر فلانة وبعث بالكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه حيلة جديدة والحيلة للطلقت ثلاثا ان
يقول المحلل قبل العقدان تزوجتكم وجامعتكم فانت طالق ثلاثا او بائنة فيقع بالجماع
مرفقان خافت من امساكها بالجماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة ايام ولم
اجامعك فيما بين ذلك فانت طالق ثلاثا او بائنا والاحسن ان تزوجه على ان امرها يبدى
في الطلاق بشرط بدايتها بذلك ثم قبوله اما اذا بدا المحلل فقال تزوجتك على ان امرك
بيدك فقبلت لم يضر امرها يبدى الا اذا قال على ان امرك بيدك بعدما تزوجك فقبلت
واذا خافت ظهور امرها في التحليل تبلى من ثقبه ما لا يشتري به مملوكا من اهلها يجمع مثله
ثم يزوجه منه فاذا دخل بها وهبه منها وتقبضه فينفخ النكاح ثم تبعث به الى بلد يباع
وتظهر فيها بان العبد ليس بكفوف يمكن حمله على رضا الولي او انها الاولى لها حلف ليطلقها

اليوم فالحيلة ان يقول لها انت طالق ان شاء الله تعالى او على الخلق فلم تقبل وحاشا لابطالها
 فخلعها اجنبي ودفع له بدله لم يثبت ولو قال كل امرأتك اتر وجهها فهي طالق فتزوج قائنا
 حكما شافيا فبكم يطلقان اليدين منح ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق فلا فالحيلة
 ان يقول لها انت طالق على الخلق درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى انك لو خلعت فالحيلة
 ان تدخل بيتا ثم يقال له لك امرأة في هذا البيت فيقول لا اعلم علمه فيقال له كل امرأة
 التي فيه فوهي بائن فبجيب بذلك فتظهر عليه فيشهدون عليه ان لم تطبخ قدر انصه بها حلال
 ونحوها حرام فهي طالق فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل
 دار فلان فالحيلة تجله لها في فيه لقمة فقال ان اكلتها فهي طالق وان لم يطبخ حاشا فهي طالق
 فالحيلة ان يأكل النصف ويطرح النصف أو يأخذها من فيه انسان بغير امره (الثامن في
 الطلغ) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأة أنت طالق ثلاثا ان سألته
 الخلع ولم أخلعك وحلفت هي بالله اني لم تسألها الخلع قبل الليل فقال أبو حنيفة فترجعه الله
 تعالى للرجل أصليه الخلع فسأله فقال له كل خاعتك على ألف فقال لها اولى لا أقبل فقالت
 فقال قوي واذهي مسعز وجبك فهد بر كل منكه او حيلة اخرى ان تبيع المرأة بجميع
 مما ليكها من ثقي به قبل مضي اليوم ثم تسترده بعده (التاسع في الايمان) لا يتزوج بالسكوة
 بعد طلاقها ولو في سوادها ما بينه سوادا بوجهها لا يطلقها بغير ما يخرج منها ثم يطلقها او بوجهها
 فيطلقها خارجها حلف لا يتزوجها بعد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى
 ان يطلقها الفصل لغيره يبين حلفه امراته بان كل جارية تشتريها فهي حرة فقال نعم ناو يا
 جارية بغير ما حلفت وبته ولو نوى بالجارية الا في سنة محنته ولو قال كل امرأة اتر وجهها
 عليك ناو يا علي رقتك محنت عرض على غيره يمينا فقال نعم لا يكفي ولا يصير طلاقا وهو
 المصحح كذلك في النكاح خاتمة موصلى هذا ما يقع من التعايق في النكاح ان التلهد يقول
 للزوج تعلقا فيقول نعم لا يصح على المصحح ان فطنت كذا في عدي حر يبيعه ثم يفعل ثم
 يسترد الحيلة في يبيع مدبر يفتي بموت سيده ان يقول اذا مت وانت في ملكي فانت حر
 انتقض البيع باقلا او خيار ثم ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناو يا مكانا فيزوجه
 او زمانا غير زمانه حلف لا يشتر به بائني عشر درهما يشتر به باحد عشر وثني آخر غير الدراهم
 لا يبيع الثوب من فلان بثمان ابد فالحيلة يبيع الثوب منه ومن آخر او يبيعه منه بعرض
 او يبيعه البعض وبه البعض او يملك يبيعه منه او يبيعه فضولى منه ويهيز البيع لا يشتر به
 يشتر به بالجاروفيه نظرا ويشتر به مع آخر او يشتر به بالاسهم ثم يشتري السهم لا يشتر
 الصغير حسده حر ان انصددية متفرقا يا حسده الادرها حلف لا يأخذ من فلان حسده
 اولي فحسده ثم اوان لا يأخذ منه فالحيلة ان يأخذ من وكيل الخائف عليه او من كليله او من
 حويله وقبل بحت انا كانت من هذا الخبز يدقه ويلقيه في عبيدة ويطبخه حتى يصير
 هالكا خيا كلة لا يأكل طعاما فلان يبيعه لياوهم يدعي كلة ان صعدت في كذا وان نزلت
 في كذا يصلاه او ينزل بها لا ينطق عليهم اجمالا لا يفتقه او يدينها قبل اليمين اذا انتقضت
 صلتهم او استأجر زوجها كل سنة بكذا على ان يغير لها في سنة الكسب لها وان كان صانعا
 فشاخيرة لتقبل الكمل طابعت ان يطلق ضررها فالحيلة ان يتزوج اخرى ادعها على اسم

الحضرة ثم يقول طاعت امراني فلانة قالوا بالجوابه لو يكتب عليهم الصلوة في كفة الميزان ثم
 يقول طاعت فلانة مشيئة علي معنى الى ما في كفة الميزان حلقه الميزان ان لا يجبر بالمال ثم تعد
 عليه الاسماء فمن ليس بسلوق يقول لا ولسارق صدقته عن اسمه فيعلم ان السلوق لا ياتي السلوق ولا
 يحسن الحلق الا بسلوق عليه قبل الاممة بينه وبين شيء فيخرج ان لم اخذ منك
 حتى وقال الا تحزن ان اعطيتك فالحيلة لهما الاخذ بحسبنا في العائش في الاعطاف وتواضعهم
 الحيلة لتشر بكن في تدبير العبد وكما به لهما ان يوكلا من به قبل ذلك بكنة واحدة الحيلة في
 علق العبد في امره بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقطع السبل منه فان لم يكن العمل مال
 دفع المولى له ليقبض منه بمحضرة الشهود واخذة والى صحة قرار المولى له بالقبض اذ لم يشهد
 حتى مرض فان اقراهم من الثلث فالحيلة ان يقر باله بنزل رجل ثم الرجل بعته اذا
 اراد ان يهاجر به ولا يمتنع بيعه الولدات يهرب الابن منه الصغير ثم تزوجها فاذ ولدت فالاولاد
 احرار ولا يكون ام ولد في الحادي عشر في الوقف والصدقة اراد الوقت في مرض موته
 فخلق غلام الجاوة الورقة يقر انها وقت رجل وان لم يبيعه وان له متوليها وهي في يده اراد وقف
 ملوكه وقتها مع جها انما يجمع له صدقة موقوفة على المساكين ويصلها الى المتولي ثم يتنازلان
 فيحكم القاضي بالقررم او يقول ان فاضل محكم بخصته فيقولم او يقول ان ابطله فاض كان
 صدقة هذا الثاني عشر في الشركة الحيلة في جواز هلك العروض ان يبيع كل نصف بمائة
 بنصف متاع الاخر ثم يبعد المتاع في موقوفة الثالث عشر في الحيلة ان تبتعت المهر
 من الزوج على انها ان تملك من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة ان يبيعه لشيء مستورا
 يقدار المهر فاذا ولدت فنظر اليمعة بغير الرزق وان عاتق فقتل الرزق وهكذا فيمن
 له دين واراد السفر على انه ان طلق يبرأ المدين والافق هو على حاله فيحصل ذلك قال في الحيلة
 في بيعني صدقات اليوم فانت طالق فالحيلة فيه ان تقترى منه ثم يطلقها بغير هذا ثم ترده
 بهذا اليوم فيبيد المهر ولا حث في الزنا بغير حشر في البيع والشراء اذ يبيع داره على
 انه ان ملكه ماله والاربع النسخ فالحيلة ان يقر المشتري ان البائع باعه او يقر في يده الم يقر
 بالخصم ولم تسكن في يد البائع ولو لا ذلك لكان المشتري حين البائع على تسليمها كذا
 ذكر المصنف رحمه الله تعالى او اعاد عليه تعليم الكذب وكذلك يجب على الامام الاظهار جماعة
 في قوله اذا باع جبلي وخاف المشتري من البائع ان يبيعها فيفسد البيع قال فالحيلة
 ان يبيع البائع بان يقر بان الحبل من عبده او من فلان حتى لو اذناه لم يبيع والجبب عنهما
 بان لا يسر امر ابلا كذب وانما المفسى انه لو فعل كذا السكان حكمه كذا اراد شراء شيئا وتلاف
 ان يكون البائع قد باعه فراد المشتري انه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن
 ويكون حلالا له فالحيلة ان يبيع له بضعف الثمن ثوبا كذا دينار مثلا ثم يشتري الدار بمائة
 دينار ويدفع الثوب له بالمائة فلذا استحقف رجوعه بالمائتين ولو اراد البيع بشرط البراءة
 من كل عيب وتلاف من شافى باع من رجل غريب ثم القريب يبيع من المشتري الحيلة في
 بيع جار يبيعها المشتري ان يقول ان اشتري بتماتني حرة فلذا اشترى اهل الحق ولو اراد
 المشتري ان تقدمه زاد بعد موته فنكون مدبرة اراد شراء انا ذهب بالثمن وليس معه الا النصف
 بنقده مائة ثم يستقرض منه ثم ينقده فلا يقدر بالتفرق بعد ذلك لم يرغب في القر من الابريح
 فالحيلة ان يشتري منه شيئا قليلا بقدر من اده من الرج ثم يستقرض اذا اراد البائع ان

لا يخافه المشتري بعبث يأمره البائع ان يقول ان خاصته في عيب فهو صدقة وان اراد
البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة ان يقر المشتري بانه باعه من البائع
(الخامس عشر) في الاستبراء الحيلة في عدم ازومه ان يزوجه البائع او لا من ليس تحت حرة
ثم يبيعها ويقبضها ثم يطاعها قبل الدخول بها ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح او
يزوجه المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها
بيده كلما شاء وانما قلنا كلما شاء لئلا يقتصر على المجلس أو يزوجه المشتري قبله ثم يشتريها
ويقبضها واختلفوا في كراهية الحيلة لاسقاط الاستبراء (السادس عشر) في المذاينات الحيلة
في ابراء المديون ابراء باطلا أو تأجيله كذلك أو صلحه كذلك ان يقر الدين بالدين لرجل يشق
به ويشهد ان اسمه كان عار يه ويؤكله بقبضه ثم يذهب الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي
بأمم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له للقاضي أمنع هذا المقر
من قبض المال وان يحدث فيه حدثا أو أهدر عليه في ذلك فيصبر القاضي عليه ويمنعه من
قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابراء أو صلح كان باطلا وانما احتج الى حجة القاضي لان
المقر هو الذي يملك القبض فلا تنفذ الحيلة فتنبه فانه يغفل عنه ثم قال الخصاص رحمه الله
تعالى بعد ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان بأمه المال بعد اقراره
وتأجيله وبراءته وهبته لانه لا يرى الجرحاثر الحيلة في تحول الدين لغير الطالب اما الاقرار
كما سبق أو الحوالة أو ان يبيع رجل من الطالب شيئا بماله على فلان أو يصلح عما على
المطلوب بعده فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المديون التأجيل وخاف ان الدين ان
أجله يكون وكيل في البيع فلم يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقران المال حين وجب
كانه وحقا الى وقت كذا اذا اراد أحد الشر يكتفي في دين ان يؤجل نصيبه وأبى الآخر لم
يجز الا برضاه فالحيلة ان يقران خصمه من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا اذا اراد
المديون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقر بالدين لغيره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان
يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من ذلك ما قبله من اقراره بطلته وهبته وتوكل وتغلبك
وحدث أحدثه يبطل به التأجيل الذي استحققه فهو ضمان حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه
ما يلزمه فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه أقر بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق
الرجوع على الطالب فيكون عليه الى أجله وحيلة أخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتأجيل
معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم بمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا خاف كل من صاحبه أحضر
الشهود وقال لا تشهدوا علينا الا بعد قراءة العكس تبيين فاذا أقر أحدنا وامتنع الآخر
لا تشهدوا على المقر ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله
فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر أما اذا قال له لانعه الشهادة الحيلة في تأجيل الدين
بعد موت من عليه الدين فانه لا يصح اتفاقا على الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت
في حياته مؤجلا الى كذا أو يصدق الطالب انه كان مؤجلا عليهم ما يقر الطالب بان الميت
لم يترك شيئا ولا فقد دخل الدين بموته فيؤمر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية
من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يحمل على كفيسه (السابع عشر) في الاطارات اشتراط
الزينة على المستاجر يفسدها والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره
المؤجر بصرفه اليها فيكون المستاجر وكيل بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم يقبل منه

الأبحجة ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم تقبل الايها والحيلة ان يجهل المستاجر له
 قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفعه الى المستاجر ويأمره بالاتفاق في المزمة فيقبل بلا
 بيان أو يجعل قدرها في يد عدل ولو استاجر عرصه باجرة معينة وأذن له رب العين بالبناء فيها
 من الاجر جازوا إذا اتفق في البناء استوجب عليه قدر ما اتفق فيلتقيان قصاصا ويترادان
 الفضل ان كان والبناء للمؤجر ولو أمره بالبناء فقط فبني اختلفوا قيل للاجر وقيل للمستاجر
 الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع من المستاجر او لا ثم يؤجره وقيدته
 بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة أما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا يلقائه على ملك البائع وعلامة
 الرغبة ان يكون بقيمته أوبا كثيرا منه فحاصل يسير اشتراط خراج الارض على المستاجر غير جائز
 كاشتراط المزمة والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذنه بصرفه وفيه ما تقدم في المزمة
 اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستاجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المزمة الاجرة
 تنفسخ بموت أحدهما وإذا أراد المستاجر ان لا تنفسخ بموت المؤجر يقر المؤجر بانها
 للمستاجر عشر سنين يزرع فيها ماشاء وما خرج فهو له أو يقر بأنه أجره الرجل من المسلمين
 أو يقر المستاجر بأنه استاجرها الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما وإذا كان في
 الارض عين فقط أو قير فاراد ان يكون للمستاجر يقرر بها للمستاجر عشر سنين وله حق
 الانتفاع عشر سنين فيجوز اذا أجر أرضه وفيها نخل فاراد ان يسلم التمر للمستاجر يدفع
 النخيل الى المستاجر معاملة على ان يكون لرب المال جزء من الثمن من التمرة والباقي للمستاجر
 في الثامن عشر في منع الدعوى اذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمنع اليمين ان يقر به
 لانه الصغير ولا جنبي وفي الثاني اختلاف او يعيره لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع
 فيساومه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبغ الثوب فساومه بطلت ولو قال لم
 اعلم او يبيع المدعي عليه عن يثقه ثم يهبه للمدعي ثم يستحقه المشتري بالبيعة في التاسع
 عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل بالعين لنفسه ان يشتريه بخلاف جنس ما امر به
 او باكثر مما امر به او يصرح بالشراء لنفسه بمحضرة موكله او بوكل في شرائه الحيلة في صحة
 ابراء الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفعه الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اراد
 الوكيل انه اذا ارسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة ان ياذن له في بيعه وكذا لو اراد الايداع
 يستأذنه او يرسله الوكيل مع اجير له لان الاجير الواحد من عياله او يرفع الوكيل الامر الى
 القاضي فيأذنه في ارسالها في الشراء في الشفعة الحيلة ان يهب الدار من المشتري ثم هو
 يوهبه قدر الثمن وكذا الصدقة او يقر بان اراد شراءها بها ثم يقر بالآخر له بقدر ثمنها او
 يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجبار بطريقه ثم يبيعه الباقي في الحسادى والعشرون في
 الصلح مات وترك ابنا وزوجة ودار افاد على رجل الدار فصالها على مال فان صالها على غير
 اقرار فماله عليه ما ائتمنا والدار بينهما اثمانا والا فماله عليه ما نصفان كالدرا فالحيلة في
 جعل الاقرار لغيره ان يصالح اجنبي عنهما على اقرار على ان يسلم لها الثمن وله سبعة او يقر
 المدعي بان لها الثمن والباقي للابن في الثاني والعشرون في الكفالة في الثالث والعشرون في
 في الحوالة الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه او مات مقلسا ان يكتب ان الحوالة
 على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة المحيل ان يضمن المحال عليه في الرابع والعشرون في
 في الزهن الحيلة في جواز زهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ

البيع الحيلة في جواز انتفاع المرحن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالامارة ويبطل
بالاجارة لكن يخرج من الضمان مادام مستعملا له فاذا فرغ عاد الضمان الحيلة في اثبات
الرهن عند القام في غيبة الراهن ان يدعيه انسان فبذوقه بانه رهن عنده ويثبت
فيقضي القاضي بالرهنية ودفع الخصومة في الخامس والعشرون في الوصايا الهسية
لا تقبل الخصم بنوعه ويكفي وزمان فاذا اخصم زيدا اخصم وعمر اياك اخصم واراد ان ينفرد
كل الحيلة ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل برأيه او يشترط له الا انفراد الحيلة في ان يحل
الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الوصي وقت الايصاله الحيلة في ان القاضي يعزل
وصي الميت ان يدعي دينه على الميت فيخرج القاضى ان لا يبرأ منه والله سبحانه وتعالى

لعلم بالصواب

في تمام الفصل الخامس من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن السادس منه وهو فن الفرق في
في الفن السادس من الاشياء والنظائر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فلهذا هو الفن السادس من كتاب الاشياء
والنظائر وهو فن الفرق فيهما من كل باب شيئا جديهما من فرق الامام الكرام عيسى
المسمى بملقح المحمدي

في كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة

البركة ان سقطت في البئر لا تنجس الماء ونصفها يغصبه والفرق ان البئر اذا مبقطت في
البئر وعليها جلدة تنجس من الشيوع ولا كذلك النصف وفي المقلب على هذا القياس لا يجب
عليه ان يوضئ امره المر به في خلاف غيره وامتد الفرق ان العبد ما نكح فيجب عليه
اصلاحه لا المرأة لا يترك ماء البئر كله بالقارة ويترك من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من
ذنبها فيترك الكل له ولو نظر المصلي الى المصلي فوقر آمنه فسدت صلاته لا الى فرجها امرأة
بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيها لا الثاني قال الامام بعد شهر ركنت بحوسيا فلا اعادة عليهم
ولو قال صليت بلا وضوء في ثوب نجس اعدوا ان يحكيان متيقنا والفرق ان اخبره الاول
مستنكر بعد والثاني محتمل اقيمت بعد شروعه متبذلا لا يقطعه او مقبلا فيناقطه
ولا يأنثم والفرق ان الثاني لا صلاحه الا الاول سؤر القارة نجس لا بولها الا ضرورة وجد
ميتا في دار الحرب معزنا وفي حجره معصوم يصلي عليه وفي دار الاسلام لا لانه في دار الحرب
قد لا يجد امانا لايه بخلافه في دار الاسلام في كتاب الزكاة فيجب زكاةها
من نصب بعد ملك نصاب وقيل الحول ولا يجوز تجهيل العشر بعد الزرع قبل النابت والفرق
انه فيما تجهل بعد وجود السبب وفيه قبله الوكيل يدفعها له دفعها القرا بته ونفسه وبالبيع
لا يجوز والفرق ان مبني الصدقة على المساحمة والمعاوضة على المضايقة شك في ادائها بعد
الحول اداها وفي اداء الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان جميع العمر وقته اقبى كالصلاة في
شك في ادائها في الوقت اشترى زعفرانا لعله على كلف التجارة لاز كوة فيه ولو كان ميسرا
وجهت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمخ والمطبخ والطبخ والحوض والمصابين
للقصر والنب والفرط للباغ كالزعفران والاصفر والزعفران للصباغ كالسهم والفرق
نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر

ظاهر

في كتاب الصوم

يجب

حجتين في سنة زمتاه والفرق امكان حجتين فيها بنفسه وبالنسب بخلافه ذاتي في رمضان
 من الحج قليلا كقرو لو كثيرا لان قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتلاع بهيمة من
 خارج لان مضغها الاثنتلاثي بالمضغ دون الابتلاع ﴿كتاب الحج﴾ لورعي
 الجمرة بالعرجاز وبالجواهر لان في الاول استخفافا بالسيطان وفي الثاني اعزازه لودل
 المحرم على قتل صيد لزمه الجزاء ولودل على قتل مسلم لا والفرق ان الاول محظور اخرامه
 والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت الوقوف لاعادة وفي الصوم والاخصية اعادوا
 والفرق ان تذاكره في الحج متعذر وفي غيره يتيسر اعتق العبد بعد حجه حج الاسلام ولو استغنى
 الفقير لكفاه والفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاعمى والزمن
 والمرأة بالمحرم كالفقير ﴿كتاب النكاح﴾ النكاح بثبت بدون الدعوى
 كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل والحزمة
 حقه سبحانه وتعالى بخلاف الملك لانه حق العبد للاب قبض صداقه اقبل الدخول وهي بكر
 بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تسقي من قبض
 صداقها فكان اذا دلالة بخلافها في الموهوب لو من امرأة بشهوة حرم اصولها وفروعها
 ان لم ينزل وان انزل لا لان الاول داع للجماع فاقم مقامه بخلافه في الثاني من العبر بوجبه
 حرمة المصاهرة لاجماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امة على ان كل ولد تلده من
 صح النكاح والشرط ولو اشترها كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط لا الاول
 ﴿كتاب الطلاق﴾ قال لست امراني وقع ان نوى ولو زاد والله لا وان نوى لاحتمال
 الاول الانشاء وفي الثاني تحض للاخبار بحمل وطى المطلقة رجعيلا السفر بها والفرق
 ان الوطى رجعة بخلاف المسافرة تقبيل ابن الزوج المستندة عن بائن لا يحرمها ولها
 النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في الثاني
 انت طالق ان دخلت الدار عشر اذ دخلت لا يقسم شيء حتى تدخل عشر او لو قال انت
 طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح لاطلاق
 ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للوكل عزل وكيهه بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لانه
 تمليك لها يقع الطلاق والعناق والابراء والتبدير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين
 بخلاف البيوع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضي بخلاف
 الثانية ﴿كتاب العتاق﴾ لو اضافته الى قرجه عتق لا الى ذكره لان الاول
 يعبر به عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على
 واجب لان الاول بوصف به دون الثاني ولو قال كل عبيدا شتر به فهو حر فاشترته فاسدائم
 صحيحا لا يعتق وفي النكاح تطلق لا لتحلل اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اعتق احد
 عبيديه ثم قال لم اعن هذا يعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يمين الاخر
 لان البيان واجب فيهما فكان متعينا اقامته والله اعلم بالصواب

﴿الفن السابع من الاشياء والنظائر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

المحظوظ وسلام على عباده الذين اصطفى ﴿و بعد﴾ فهذا هو الفن السابع من الاشياء والنظائر
 وبه تمامه وهو في الحسكيات والمرسلات وهو فن واسع قد كتبت طامعت فيه واخر كتب

الفتاوى وطالعت مناقب الكردي مراراً وطبقات عبد القادر لكتفي اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر غالباً على ما شتم على أحكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام أبي حنيفة رحمه الله فarsل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأل عن خمس مسائل الاولى قصاص جرد الثوب وجاء به مقصور اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحد استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك بكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقاة والبرمي الكل الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى القابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن ولاها غلاماً مولوداً هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى أبي حنيفة رحمه الله فقال تربت قبل
ان تحصرم كذا في اجازات الفريض وفي مناقب الكردي ان سبب انفراذه انه مرض مرضاً
شديداً فعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليملك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصبى مسئلة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في اذ قدود متى يملك المالك بهامها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر المحابن ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازاً فاشارت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشئ لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلمت الفقه من أجله الثالثة مررت
ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلى الفجر بوضوء العشاء فمعدت ذلك حتى صار
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
وأكل الميتة واصلى بلا قراءة وبلا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اره وانبض الحق واحب

الفتنه فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد وصلي
 على الجنائز وبشهادته بالتوحيد ويغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنه فقام
 السائل وقبل رأسه وقال اشهدنا نك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردى قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضى الله
 تعالى عنه تقرص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايها ما ليعن فغضب فتادة وقال
 لا اجيبكم بشئ قال الامام اخر جنا مع جاد نشيع الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي
 جاد بالتيمم الاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتيمم ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسئلة خالف فيها استاذه وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فحبلت فقال اهاله كيف تلدهوى بكر فقال هل لها احد تثق به قالوا نعم
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابى ليلى راكباً على بغلته فتسارفا راعا على
 نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنن فظن ابن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها شهادته
 فدعا له يشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للفتيات احسنن فقالن
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنن بالسكوت
 فامضى شهادته وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اثنتين فعطفت النساء فرقت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافتي سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وتزوج كل الى زوجها فسل
 الامام فقال على بالغلام من فاني بهم فقال يحب كل منك ان يكون المصايب عنده قال نعم فقال
 لكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيه
 وحكى الخطيب الخوارزمي ان كلب الروم ارسل الى الخليفة مالاجريلا على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوا بابل لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من
 المسلمين الخراج فسال العلماء فلم يات احد بما فيه مقنع وكان الامام اذ ذلك صبيحا حاضرا مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومى فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومى
 على المنسبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكانى المنسبر فنزل الرومى
 وصعد أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال سل فقال أى شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذالم يكن قبل الواحد
 المجازى اللفظى شئ فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومى في اى جهة وجه الله
 تعالى قال اذا اوقدت السراج فالى اى وجه نوره قال ذلك نوز يستوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازى المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنوز خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب الكردرى مرارا وطبقات عبد القادر لکنی اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر اغالب على ما شتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابى حنيفة رحمه الله فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلا
فسأله عن خمس مسائل الاولى قصار حجد الثوب وجاء به مقصور اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحود استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك بكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل وترعى المرقعة والبرعى الكلى الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن ولاها فأتى المولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى ابى حنيفة رحمه الله فقال تزيت قبل
ان تنحصرم كذا في اجارات الفيز وفي مناقب الكردرى ان سبب انفراذه انه مرض مرضا
شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتسكلم في دين الله ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليملك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصى مسئلة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في اء عقود متى يملك المالك بها معاها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت ا كان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق نار في قنطرة فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عننا كثر احمابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعا
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردرى قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتنى امرأة وفقهتنى امرأة وزهدتنى
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازا فاشارت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشئ لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتنى
امرأة عن مسئلة في الحيز فلم اعرفها فقالت قولنا تعلمت العقبة من أجله الثالثة من رت
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذى يصلى الفجر بوضوء العشاء فتعمدت ذلك حتى صار
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
ولا كل الميتة واصلى بلا قراءة ولا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اره وابعض الحق واحب

الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد ويصلي على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويغض الموت وهو حي ويحب المال والولد وهما فتنة فقام السائل وقيل رأسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية شئ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن بقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف رد ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردري قدم قتادة الكوفي فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله تعالى عنه تقر بص اربع سنين ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت واناحي وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايمسايلا عن فغضب قتادة وقال لا اجيبكم بشئ قال الامام اخر جنا مع جاد نسيح الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي جاد بالتيمم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتيمم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذه اول مسألة خالف فيها استاذي وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها دون الفرج فقبلت فقال اهاله كيف تلدها بكى فقال هل لها احد تثق به قالوا نعمتها فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذر تها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابى ليلى راكبا على بغلته فتساير اقرارا على نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنن فنظر ابن ابى ليلى في قهطره فوجد قضية فيها شهادة فدعاه ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للغنيات احسنن فقال متى قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنن بالسكرات فامضى شهادته وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من اثنتين فغلطت النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وتزوج كل الى زوجها فسل الامام فقال على بالغلام بين فاني بهما فقال يحب كل منكما ان يكون المصاب عنده قالان نعم فقال لكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتحديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينييه وحكى الخطيب الخوارزمي ان كليب الروم ارسل الى الخليفة ما لا يجزيه على يد رسوله وامره ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوه ابذل لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من المسلمين الخراج فسال العلماء فلم يات احد بما فيه مفتح وكان الامام اذ ذاك صبيبا حاضرا مع ابيه فاستاذنه في جواب الروي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الروي على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الروي وصعد ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقال سل فقال أى شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذالم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي شئ فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الروي في اي جهة وجه الله تعالى قال اذا وقدت السراج فالى اي وجه نوره قال ذلك نور يستوى فيه الجهات الاربع فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب السكر درى مرارا وطبقات عبد القادر لكنى اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر اغا الباعلى ما اشتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابى حنيفة رحمه الله فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلا
فسأله عن خمس مسائل الاولى قصار جدد الثوب وجاء به مقصورا هل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل المجدد استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخبر أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك كبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل وترعى المرققة ولا يرى الكلى الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخبر أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن بحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجهه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذنه ولاها فأتها الاولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى ابى حنيفة رحمه الله فقال تربت قبل
ان تنحصرم كذا في اجازات الفيض وفي مناقب السكر درى ان سبب انفراده انه مرض مرضا
شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت لموت علم كثير لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليبك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصبى مسئلة جلية في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في اذ قدود متى يملك المالك بهامها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق نار في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثيرا محبان ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعا
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرها من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب السكر درى قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتنى امرأة وفقهتنى امرأة وزهدتنى
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازا فاسارت الى امرأة الى ثوب مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشئ لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتنى
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولنا تعلمت الفقه من أجله الثالثة من رت
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذى يصلى الفجر يوشوؤه الله شاء فعمدت ذلك حتى صار
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
ولا كل الميتة واصلى بلا قراءة ولا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اره وابعض الحق واحب

الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه وياكل السمك والجراد ويصلي
 على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهو ما تقتنه نقام
 السائل وقبل رأسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سنن الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن بقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف رد ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردري قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سالوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تقر به اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانحى وقال الثاني تزوجت ولا زوج ايمسايلا عن غضب فتادة وقال
 لا اجيبكم بشيء قال الامام خر جناح حاد نشبع الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي
 حماد بالتييم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتيمم ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسئلة خالف فيها السناده وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فحبلت فقال اهاله كيف تلدها بكى فقال هل لها احد تثق به قالوا نعمتها
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذرتها طلل الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابين ابى ليلي راكباً على بغلة فتسارفا راعا الى
 نسوة يغنين فسكن فقال الامام احسنن فمظرا بن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها شهادته
 فدعاه ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للمغنيات احسنن فقال متى
 قلت ذلك حين سكن ام حين كن يغنين قال حين سكن قال اردت بذلك احسنن بالسكوت
 فامضى شهادته وكان ابو حنيفة رجه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اخنتين فعلمت النساء فرقت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافتي سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فاستل
 الامام فقال على بالغلامين فافتي بهما فقال ايجب كل منكما ان يكون المصايب عنده قالان نعم فقال
 لكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتحديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيها
 وحكى الخطيب الخوارزمي ان كاتب الروم ارسل الى الخليفة ما لا يجزى على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوا بكذا لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من
 المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يات احد بما فيه مفتح وكان الامام اذ ذلك صبيها حاضر امع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الرومي
 وصعد ابو حنيفة رجه الله تعالى فقال سل فقال أى شيء كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذ لم يكن قبل الواحد
 المجازى اللفظي شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اى جهة وجهه الله
 تعالى قال اذا اوقدت السراج فالى اى وجه نوره قال ذاك نور يستوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازى المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب الكردي مراراً وطبقات عبيد القادر لكتي اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر على ما اشتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام أبي حنيفة رحمه الله فاسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأل عن خمس مسائل الاولى قصاص جلد الثوب وجاء به مقصود اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحود استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك بغير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقعة والابري الكلى الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن ولاها فأتى المولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى أبي حنيفة رحمه الله فقال تربت قبل
ان تحصرم كذا في اجارات الفيض وفي مناقب الكردي ان سبب انفراذه انه مرض مرضاً
شديداً فعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليهلك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في اءقود متى يملك المالك بهامها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر اصحابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني
امرأة اما الاولى قال كنت محتاراً ف اشارت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشئ لها فلما رفعته اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلمت الفقه من أجله الثالثة من رت
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلى الفجر بوضوءه العشاء فتمدت ذلك حتى صار
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
ولا كل الميتة واصلى بلا قراءة ولا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اره وانبض الحق واحب

الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد ويصلي
 على الجنائز ويذهب بالتوحيد ويبيض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنة تقام
 السائل وقيل رأسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن بقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردي قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سألوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تبرص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايها ايلعن فغضب فتادة وقال
 لا اجيبكم بشيء قال الامام خر جنانا مع جاد نشيع الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافقي
 حماد بالتيمة الاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والايتمه ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسألة خالف فيها اسناذه وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فحبلت فقال اهاله اله كيف تلدها بكر فقال هل لها احد تثق به قالوا نعم
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجهامنه فاذا زال عذرته ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابى ليلى راكبا على بغلته فتسابقا فراه على
 نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنين فنظر ابن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها هاديه
 فدعاها ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للغنيات احسنين فقال عني
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنين بالسكوت
 فامضى شهادته وكان ابو حنيفة فرجه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اخمين فغلطت النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافقي سفيان بقضاء على رضي الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فقتل
 الامام فقال على بالغلامين فافقي بهما فقال يحب كل منك ان يكون المصاب عنده قالان نعم فقال
 لكل منهما طلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينييه
 وحكى الخطيب الخوارزمي ان كاب الروم ارسل الى الخليفة مالا جزيل على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوه ابذل لهم المال وان لم يعجبوك فاطلب من
 المسلمين الخراج فسال العلماء فلم يات احد بما فيه مقيم وكان الامام اذ ذاك صبيحا حاضرا مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فترسل الرومي
 وصعد ابو حنيفة فرجه الله تعالى فقال سل فقال أي شيء كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذا لم يكن قبل الواحد
 المجازي اللفظي شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اي جهة وجهه الله
 تعالى قال اذا اوتدت السراج فالى اي وجهه نوره قال ذلك فوز يستوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب الكردرى مراراً وطبقات عبد القادر لكتفى اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر اغالب على ما شتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابى حنيفة رحمه الله فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأله عن خمس مسائل الاولى قصاص حرد الثوب وجاء به مقصود اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحود استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك بكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقعة والبرعى الكلى الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى القابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن ولاها فأتى المولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى ابى حنيفة رحمه الله فقال تربت قبل
ان تنحصرم كذا في اجارات الفيض وفي مناقب الكردرى ان سبب انفراذه انه مرض مرضاً
شديداً فعاده الامام وقال لقد كنت أملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير فلما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتسكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليملك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في العقود متى يملك المالك بها معها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبلها او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر المحابن ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرها من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردرى قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتنى امرأة وفقهتنى امرأة وزهدتنى
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازاً فاشارت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشئ لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتنى
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلمت الفقه من أجله الثالثة منرت
ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذى يصلى الفجر بوضوء العشاء فعمدت ذلك حتى صار
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لارجوا الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
وأكل الميتة واصلى بلا قراءة وبلا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اره وانبض الحق واحب

الفتنة فقال أصحابه أمر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد يصلي
 على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنة فقام
 السائل وقيل رأسة وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتساوى الظهيرية تشل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن بقول ان لا اخاف النار ولا رجوا الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا رجوا الجنة غلط فان الله تعالى خوفي عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف ذلك كفر انتهى وفي مناقب الكردري قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سالوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تقر بص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانما قال الثاني تزوجت ولك زوج ايمحايلا عن فغضب فتادة فقال
 لا اجيبكم بشئ قال الامام اخر جنامع جاد نشيع الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي
 حماد بالتيمم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتيمم ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسئلة خالف فيها استاذة وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فحبلت فقال اهاله كيف تلدهي بكر فقال هل لها احد تشق به قالوا نعمتها
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجهامنه فاذا زال عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابى ليلى راكبا على بغلة فتساير اخر اهل
 نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنتن فظن ابن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها شهادته
 فدعاه ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للغنيات احسنتن فقال متى
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنتن بالسكوت
 فامضى شهادته وكان ابو حنيفة رجاء الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اثنتين فغلطت النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافتي سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فقتل
 الامام فقال على بالغلام من فاني بهما فقال ايجب كل منكما ان يكون المصاب عنده قالان نعم فقال
 اسكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجديدا النكاح فقام سفيان فقبل بين عينييه
 وحكى الخطيب الخوارزمي ان كتاب الروم ارسل الى الخليفة مالا جزيل على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فان هم اجابوك ابدل لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من
 المسلمين الخراج فسال العلماء فلم يات احد بما فيه مفتح وكان الامام اذذاك صبيحا حاضرا مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الرومي
 وصعد ابو حنيفة رجاء الله تعالى فقال سل فقال أى شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذالم يكن قبل الواحد
 المجازي اللفظي شئ فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اى جهة وجه الله
 تعالى قال اذا وقفت السراج فالى اى وجه نوره قال ذلك نور يستوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب السكردرى مراراً وطبقات عبد القادر لكتنى اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصران على ما اشتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابى حنيفة رحمه الله فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأله عن خمس مسائل الاولى قصاص جرد الثوب وجاء به مقصود اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل المجدد استحق والا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل بهم الان التمسك بكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطأ فقال لا يؤكل فخطأ ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقعة والابرى الكل الرابعة
مسلم له زوجة مائة مائة وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطأ فقال في مقابر اهل الذمة فخطأ فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن ولاها فأتى المولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطأ ثم قال لا تجب فخطأ ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى ابى حنيفة رحمه الله فقال تزيت قبل
ان تحصرم كذا في اجارات الفريض وفي مناقب السكردرى ان سبب انفراده انه مرض مرضاً
شديداً فاعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثيرة لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامسئلة القصاص سبحان الله
من رجل يتسكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليبيك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جلييلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في العقود متى يملك المالك بها معهما او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زباجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر المحابن ان الملك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والملك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب السكردرى قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتنى امرأة وفقهتنى امرأة وزهدتنى
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازاً فاشارت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق فتوهمت
انها اخرساء وان الشئ لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتنى
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلت الفقه من أجله الثالثة من
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذى يصلى الفجر بوضوء العشاء فمعدت ذلك حتى
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
ولا كل الميتة واصلى بلا قراءة ولا ركوع وسجد ودعا شهد بما لم اراه وابتغى الحق وا-

الغتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه وياكل السمك والجراد ويصلي
 على الجنائز ويصعد بالنوح يسجد ويغض الموت وهو حي ويحب المال والولد وهما فتنة تقام
 السائل وقيل رأسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي أعدت للكافرين) ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف رد ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردري قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تبرص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت واناحي وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايه ما يلاع عن غضب فتادة وقال
 لا اجيبكم بشئ قال الامام خر جنام مع جاد نبي مع الاعشى واعوز الماء للصلاة المغرب فافق
 حماد بالتيمة الاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والايتمه ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسألة خالف فيها استاذه وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فقبلت فقال اهاله اله كيف تلد وهي بكر فقال هل لها احد تشق به قالوا نعمتها
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجهامنه فاذا زال عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابى ليلى راكبا على بغلة فتساير افرأ على
 نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنين فنظر ابن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها شهادته
 فدعاه ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للفتيات احسنين فقال هتي
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنين بالسكر
 فامضى شهادته وكان أبو حنيفة رجة الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اخنتين فغلطت النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافق سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فاستل
 الامام فقال على بالغلماين فاني بهما فقال يحب كل منكما ان يكون المصايب عده قالان نعم فقال
 لكل منهما طلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتخديدا النكاح فقام سفيان فقبل بين عينييه
 وحكى الخطيب الخوارزمي ان كاب الروم ارسل الى الخليفة مالاجريلا على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوه ابذل لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من
 المسلمين الخراج فسال العلماء فلم يات احد بما فيه مقيع وكان الامام اذ ذلك صبية احضره مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكاني المنبر فتنزل الرومي
 وصعد أبو حنيفة رجة الله تعالى فقال سل فقال أى شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذا لم يكن قبل الواحد
 المجازي اللفظي شئ نفيك يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اى جهة وجهه الله
 تعالى قال اذا اوتدع المصراع فالى اى وجه يورده قال الى اليمين يستوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الا وجهه فنور خالق السموات والارض

الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال الرومي بما اذا اشتغل وجه الله تعالى قال اذا
 كان علي المنبر مشبهه مثلك نزله واذا كان علي الارض موحد مثل رفعه * كل يوم هو في شأن
 فتروك المال وعودا الى الروم احتاج الامام الى الماء في طريق الحاج نساهم اعرايا قمر بتماء فلم
 يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى به ماء قال له كيف انت يا سويق فقال اريد فوضه بين يديه
 فا كل ما اراد وعاش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شرابا بخمسة دراهم ووصية
 الامام الاعظم لابي يوسف رحمه الله بعد ان ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقبال على
 النبلس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه والدخول عليه
 في كل وقت ما يدعك لحاجة عملية فانك اذا كثرت البسالة اختلاف تهاون بك وصغرت
 منزلتك عنده فكن منه كما انت من النار تنفع وتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى
 لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه ياخذ عليك ما قلته ليري من نفسه
 بين يدي حاشيته انه اعلم منك وانه يخطئك فتصغر في عين قومه ولكن اذا دخلت عليه
 تعرف قدرك وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت
 ادون حاله لعلك ترفع عليه فيضرك وان كنت اعلم منه لعلك تحط عنه فتسقط بذلك من
 عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضاك ويرضي
 مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل
 اولياء السلطان وحاشيته بل تقرب اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجذبا وجاهلك
 باقيا ولا تتكلم بين يدي العامة الا بما تنال عنه واياك والكلام في العامة والقبار الاجبا
 يرجع الى العلم كيلا يوقف على حبك وورغبتك في المال فانهم يسيئون الظن بك ويعتقدون
 ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تضيق ولا تنبسم بين يدي العامة ولا تنكثر الخروج الى
 الاسواق ولا تسلك المراهقين فانهم فتنة ولا باس ان تسلك الاطفال وتصح رؤوسهم ولا تمس
 في قارعة الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان قدمتهم ازدرى ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدرى
 ذلك من حيث انه اسن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا
 فليس منا ولا تقعد على قوارع الطريق فاذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تاكل في الاسواق
 والمساجد ولا تشرب من السقايات ولا من ايدي السقاين ولا تقعد على الحوائث ولا تبلس
 الغرياب والحلى وانواع الاربعين فان ذلك يفضي الى الرعونة ولا تنكثر الكلام في بيتك مع
 امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها قدر ذلك ولا تنكثر لها ومساها ولا تنقر بها الا
 بذكر الله تعالى ولا تسلك بامر نساء الغبير بين يديهم ولا بامر الجوارى فانها تنبسط اليك
 في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تنز وج امرأة كان
 لها عمل او اب او ام او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربها فان المرأة
 اذا كانت ذات مال يدعي ابوها ان جميع مالها له وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت ايها ما قدرت
 واياك ان ترضى ان تزف في بيت ابويها فانهم يأخذون اموالك ويطمعون فيها غاية الطمع
 واياك وان تزوج بذات البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق
 عليهم فان الولد اعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تنز وج الا بعد ان تعلم
 انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم ولا تجمع المال من الحلال ثم تزوج
 فانك ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى

والغلمان وتشتغل بالدين والانشاء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد ويكثر
عمالك فحتاج الى القيام بمصالحهم وتترك العلم واشتغل بالعلم في عنفوان شبابك ووقت فراغ
قلبك وخامرك ثم اشتغل بالمال اجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال بشوش البال فاذا
جعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله تعالى واداء الامانة والتمسجة لجميع الخاصة
والعامة ولا تشغف بالاناس ووقر نفسك ووقرهم ولا تكثر معاشرتهم الابدان يعاشررك
وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله احبك
واياك وان تكلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم قوم يقلدونك فيستغلون بذلك ومن
جاهك يستفتيك في المسائل فلا تجب الا عن سؤاله ولا تضم اليه غيره فانه يشوش عليك
جواب سؤاله وان بقيت عشر سنين بلا كسب ولا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت
هذه كانت مشيتك ضنكا واقبل على متفقهيك كانك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولدا
لتريدهم رغبة في العلم ومن ناقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه فانه يذهب ماء وجهك
ولا تحتشم من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا ترض لنفسك من العبادات الا بالكثر
مما يفعله غيرك وبتعاطاها فالامة اذ المبروا منك الاقبال عليها باكثر مما يفعلون اعتقدوا
فيك قلة الرغبة واعتمدوا ان علمك لا ينفكك الا ما نفقههم الجهل الذي هم فيه واذا دخلت
بلدة قيم اهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من اهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاههم
والايخرجون عليك باجهم ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك
باعينهم فتصير مطعوناً عندهم بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تناقشهم في المناظرة
والمطارات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تطعن في اسانئهم فانهم يطعنون فيك
وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في سر كما انت له في علانيتك ولا تصح امر العلم
الا بعد ان تجعل مره كعلانيته واذا اولاك السلطان عللا ليضلع لك فلا تقبل ذلك منه
الا بعد ان تعلم انه اغاويلك ذلك الا لعلمك واياك وان تتكلم في مجلس النظر على خوف فان ذلك
يورث الخلل في الاحاطة والكل في اللسان واياك ان تكثر الضحك فانه يمت القلب ولا تمس
الاهلي طمأنينة ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلقت فلا تجبه فان اليه اثم تنادي
من خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة
عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيهما بين الناس ليعلموا ذلك منك
واتخذ لنفسك وردا خلف الصلاة تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما اودعك من
الصبر واولاك من النعم واتخذ لنفسك اياما معدودة من كل شهر تصوم فيها اليقنذي غيرك
بك وراقب نفسك وحافظ على الغير لتنتفع من دينك وآخرتك بعلمك ولا تشتري بنفسك
ولا تباع بل اتخذك غلاما مصليا يقوم باشغالك وتعتمد عليه في امورك ولا تطمئن الى دينك
والى ما انت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر الغلمان المردان ولا تظهر من
نفسك التقرب الى السلطان وان قر بك فانه ترفع اليك الحوائج فان قت اهالك وان لم تقم
اعمالك ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت اناسا بالشر فلا تذكره
به بل اطلب منة خير فاذا ذكره بالاني باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذا ذكره للناس
كيلا يتبعوه ويحذروه وقال عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس وان كان
ذاجاه ومزلة والذي ترى منه الخلل في الدين فاذا ذكر ذلك ولا تبال من جاهه فان الله تعالى

معينك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر احد على اظهار البدعة في الدين واذا رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا كر ذلك مع طاعتك اياه فان يده اقوى من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي انت فيه سلطان ومسلط على غيري اذ كرم من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفالك لانك اذا واطيت عليه ودمت لعاههم يقهرونك فيكون في ذلك قمع للدين فاذا فعل ذلك مرة أو مرتين ليعرف منك الجهد في الدين والحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة اخرى فادخل عليه وحدثك في داره وانصحه في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان ساطنا فاذا ذكر له ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قبل منك والا فاسأل الله تعالى ان يحفظك منه واذا كرم الموت واستغفر للاستاذ ومن اخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القبور والمشايخ والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر ولا تجالس احدا من اهل الاهواء الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر اللعب والشتم واذا اذن المؤمن فتأهب لدخول المسجد كيلا تتقدم عليك السامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستره عليه فانه امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شيء فاشتر عليه بما تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تنفع بها في اولك واخرالك ان شاء الله تعالى واياك والجل فانه يبغض به المرء ولا تكثر طماعا ولا كذبا ولا صاحب تخليط بل احفظ مروءتك في الامور كما هو البس من الثياب البيض في الاحوال كما هو واظهر غنا القلب مظهرا من نفسك قلة الحرص والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك الغناء ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهية فان من ضعفت همته ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالا بل داوم النظر الى الارض واذا دخلت الحمام والناس في اجرة الحمام والمجلس بل ارجع على ما تعطى العامة اظهر مروءتك يدهم فيه عظمونك ولا تسلم الامتعة الى الخائلك وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تأمأ كس بالحبات والدوابني ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير منها واول امورك غيرك ليتمكنك الاتي بالعلم ان ذلك احفظ لحاجتك واياك ان تسلك المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلبون الجاه ويستغفرون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تخجيلك ولا يبالون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترفع عابهم مالم يرفوك كيلا يهق بك منهم اذية واذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلاة مالم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا يتزلزل على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وانت عندهم رجلا لا تملك منهم ويظن الناس ان ذلك حق لسكوتك فيما بينهم وقت الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص لا بد له ان يكذب واذا اردت اتخاذ مجلس لاحد من اهل العلم فان كان مجلس ثقة فاحضر بنفسك واذا كرهه ما تعلمه كيلا يغير الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة وان كان يصلي للفنوى فاذا كرهته ذلك والا فلا ولا تقعد ليدرس الا خبر بين يديك بل اتركه عندك من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكيفية عمله ولا

ولا تحضر مجالس الذكر ومن يتخذ مجلس عظيم يهاك وتزكيتك له بل وجهه اهل محلاتك
وعامتك الذين تقدم عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر المناجاة الى خطيب ناحيتك
وكذا صلاة الجنازة والعبيدين ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعظة مني وانما
اوصيك لمصلحتك ومن لمحة المسلمين انتهى وفي آخر تلقى المحبوبي قال الحاكيم الجليل نظرت
في ثلثة ائمة جزئية مثل الامالي ونوادير ابن سماعة حتى انتهيت كتاب المنتقى وقال حين ابتلى
بمعينة النفس بمر من جهة الانزال هذا جزاء من آثار الدنيا على الآخرة والامام من اخفى علمه
وتربى حقه خيف عليه ان يتحن بما يسوءه وقيل كان سبب ذلك انه لما رأى في كتب محمد
سكرات وتطويلات خلسه واحذف مكرها فقرأى محمد ارحمه الله تعالى في منامه فقال لم
فعلت هذا بكتبي فقال لان في الفقهاء كسالى فحذفت المكرر وذكرت المأثرة تسهلا لا تعضب وقال
قطعك الله كما قطعت كتي فابتلى بالانزال حتى جعل لوه على رأس شجرة بين فقة قطع نصفين
رحمه الله تعالى

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

يقول الفقير اسير الذنوب رهين المساوى كثير العيوب محمود محمد الفقيه الخطيب راجي عفو
الملك الرقيب بسم الله على ما نعم والشكر له على ما منح وألهم والصلاة والسلام على
من على الانبياء تقدم المنزل عليه وعلمك ما لم تكن تعلم قد تم بمحمد متولى السرائر طبع
كتاب الاشياء والنظائر على مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان عليه من الله
تتري محائب المغفرة والرضوان لجامعة العلامة نسج وحده بلانزع الفهامة فريد عصره
بلادفاع زين العابدين ابراهيم المشتهر بابن نجيم المصري الحنفى فى ذى التاكيف المفيدة
سيما هذا الكتاب الذى لم ينسج على منواله فهو كالدرة الفريدة محلى بهوامش تكشف عن
وجوه مخدراته اللثام وتقييمات لما اطلق فيه من غوامض الاحكام لحضرة ملتزمه العالم
العلامة الحبر البحر الفهامة مولانا واستاذنا الشيخ محمد على الرافعى الطرابلسى الشامى
العمرى المشهور بالولى لازال ملحوظا بالعناية حامدا المولاه فى البداية والنهاية
وكان طبعه الفائق ووضعه الرائق بمطبعة وادى النيل المصرى ذات الادوات
الفائقة المرضية لازالت بهجة للنظارين محفوظة من مكر الماكرين

وذلك فى اواخر شهر رمضان المعظم سنة الف ومائتين وثمانية

وتسعين من هجرة افضل الخلق ونظام الانبياء

والمرسلين صلى الله وسلم عليه وآله والمتممين

اليه ملاح بدر التمام وفاح

مسك الختام امين

امين امين امين

تم تم تم

تم

تم



لهذا ما قرطه العالم العامل واليه هذا القاضل حضرة الشيخ احمد وفا
الرافعي مذيلا بتاريخ طبع هذا الكتاب جزاء الله جزا

ابدر تجسلى في سعاد المطالع * فلاح لنا حسنا بابهيح
ام الكوكب الوضاح اشرق بهجة * عن المنهج الاسنى باسم المطال
ام الروضة الفيحاء قلدها الحيا * عقود درار الزهر من كل ياد
ام الغادة الحسنة عن صبح وجهها * امامت لنا عنه لبالي البراقع
نعم ذا كتاب في الاصول طروسه * سما والمباني كالنجوم السواطع
معانيه كالسحر الخلال لانها * به اطرب الانسان قاروسا مع
فستزه به الابصار اذ جاء زهنة * وروح به الارواح من كل نافع
وان شئت احياه القلوب فهالك من * بيان المعاني طرة والبسائع
قد ابتهجت فيها النفوس وكيف لا * وتأليف مولانا محمد رافعي
همام حياه الله كل فضيلة * تولاه في طبع لنيل المنافع
وايد من الخير كان وسيلة * وصححه من كل حسن ومانع
ومذتم قالوا الطبع ارخ بحسنه * كتاب بفن الفقه انفع نافع

١٢٥ ٤٢٣ ١٣٢ ٢١٦ ٢٠١ ٢٠١

١٢٩٨

سنة

لنذكر منه ذلك والا فلا والله

محمد كنعان

صلاة الجنازة

بيك

للمماتة

للمماتة

بك

أمك

Library of



Princeton University.



32101 077791802